

المملكة العربية السعودية
جامعة الملك عبد العزيز
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية



كتاب النبين

عن مذاهب التَّحَوِيلِينَ البَصِيرِينَ والكُوفِيِّينَ

تأليف

١٤١٢ هـ

أبي البقاء العكبري

٥٢٨ - ٥٦٦ هـ



تحقيق ودراسة

عبد الرحمن السليمان العثيمين

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير

بإشراف الدكتور

أحمد مكي الأنصاري

١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م

- ١ -
" بسم الله الرحمن الرحيم "

المقدمة :

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما كثيرا .

أما بعد ، فإن من حسن حظي أن أسهم في حقل التحقيق العلمي ، خدمة للغة القرآن الكريم ، وقد وقع اختياري على كتاب (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) لأبي البقاء المكي لى تكون دراسته وتحقيقه بحثا لنيل درجة الماجستير .

وكتاب (التبيين) هذا هو ثاني نص ينشر من كتب الخلاف النحوي ، فقد سبقه في الظهور كتاب (الانصاف) لابن الانباري . ولشك أن الدراسة النحوية الحديثه بحاجة ماسة إلى كثير مما خلفه السلف في هذا الفن من الدراسة النحوية ، التي تكشف النقاب عن مناضرات المذاهب النحوية ، وإثبات حججهم العقلية ، والنقلية ، والمنطقية بشكل موضح ومنظم .

وعلى في اخراج هذا الكتاب يتطلب شيئين :

١- تحقيق الكتاب

٢- دراسته دراسة علمية منهجية .

أما في مجال التحقيق ، فقد حاولت - جاهدة - أن أبرز هذا الأثر كما تركه المؤلف ، دون زيادة ولا نقصان ، ولذلك رجعت إلى النصوص التي نقلت عنه كتاب الاشباه والنظائر في النحو للسيوطي كما رجعت إلى مؤلفات المكي النحوية التي استطعت العثور عليها ورجعت إلى ما عرفته من مصادر الكتاب للتأكد من صحة عبارته وإبراز النص خاليا من التصحيف والتحريف .

كما أنني حاولت تحقيق كل ما من شأنه خدمة النص ، من تفسير المصطلحات ، وتخراج الآيات ، ونسبه الآيات التي اغفل المؤلف نسبتها ، وتخراج أقوال

المعلماء من الكتب النحوية المتوافرة لدى ، وتخرج القراءات من مضائنها المختلفة
وأما في قسم الدراسة فقد قدمت بين يدي الكتاب ترجمة وافية لأبي البقاء
المكبرى تحدث فيها عن اسمه ونسبه وأسرته وطلبه العلم وشيوخه وتلاميذه ، وأقوال
المعلماء فيه ٠٠٠ إلى غير ذلك حسب ما استعنتني به المراجع الموجودة لدى وحاولت
جهدى - أن أحصى آثاره فأوردت ثبوتا لمؤلفاته فقد كان من المكثريين في التأليف
وأوضحت عن الموجود ومكان وجوده وقد وافقت الأستاذ مصطفى جواد في نفيه
نسبه شرح ديوان المتنبي المطبوع والمنسوب إليه عن أبي البقاء ،

كما أنني نفيت أن يكون كتاب (شرح المفصل) الموجود في دار الكتب
المصرية برقم (٢٩٢) والمنسوب إلى المكبرى هو حقيقه من تأليفه ، وأثبت بمسند
دراسة الكتاب أنه من تأليف تلميذه علم الدين اللورقي .

كما أنني صحت ما وهم فيه ناشر كتاب (البيان والتصرف) في حطب
سنة ١٣٢٩ هـ حيث وهم أنه لخصه من كتاب لأبي البقاء المكبرى .
وتحدثت عن كتاب (التبيين) فحققت اسم الكتاب ، ووثقت نسبه إلى أبي
البقاء ، ثم بينت قيمة الكتاب العلمي بين كتب الخلاف .
وتحدثت عن المنهج الذي سار عليه المؤلف والمصادر التي اعتمد عليها
في جمع المادة العلمية للكتاب . وتحدثت عن مسائل الكتاب فأوضحت أن من هذه
المسائل ما كان بين الكوفيين والبصريين ومنها ما كان خارجا عن دائرة الخلاف
بينهما .

وعقدت مقارنة مختصرة بين المكبرى وابن الانباري في تشابه مؤلفاتهما واجتماعهما
في بغداد ، واتفاقهما في المذهب النحوي ومع ذلك لا تعلم أنهما التقيا وبينت السبب
في ذلك فيما أظن ، كما قارنت بين (الانصاف) و (التبيين) وكلاهما ألف
في عصر واحد ، ورجحت أن يكون ابن الانباري قد سبق المكبرى في التأليف ،

كما رجحت أن يكون المكبرى قد اطلع على مؤلف ابن الانبارى ولذلك اثبت فى
هوامش الكتاب بعض نصوص ابن الانبارى ليرى القارى مدى التأثير والتأثير
كما اوضحت تحامل الكتابيين على الكوفيين وطريفهما فى مناقشه المسائل .

وتحدثت عن مذهب ابى البقاء النحوى وخالفت الشيخ محمد الطنطاوى حيث
اثبت انه كوفى المذهب ، ورجحت أن يكون أن يكون من المتأخرين الموالين للمذهب
البصرى .

والله اسأل أن يجعل عملى خالصا لوجهه انه جواد كريم .

شكر وتقدير :

لا يسعني في ختام البحث الا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير الى أستاذنا
سماعة الدكتور أحمد مكي الأنصاري المشرف على الرسالة الذي أثار لى
الطريق ، وأرشدنى كلما ضللت ، بفضل عنايته وإشرافه العلمى الدقيق .

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى جميع الأساتذة والاخوان والزملاء وأخص
منهم بالذكر اعترافا بفضلهم وجهودهم التى لا تنسى .

الدكتور راشد الراجح عميد كلية الشريعة الذى أنا مدين له بالفضل لإرشاداته
ومساعداته ، وتوجيهاته القيمة . .

سماعة الدكتور محسن غياثى الأستاذ بجامعة بغداد الذى له الفضل فى
مساعدتى بالكتب المهمة فى البحث .

سماعة الدكتور رمضان عبدالنواب الذى أسدى الى نصائحه وإرشاداته .

سماعة الاستاذ سيد أحمد صقر فقد أفادنى كثيرا من خبراته الطويلة
فى ميدان التحقيق العلمى .

والأخ الزميل خليل ببيان الحسون من جامعة بغداد فقد بذل لى جهده

ووقته وزودنى بما أحتاج اليه من المراجع كما أشكر القائمين على مكتبة الحرم المكى ، -

ومكتبة مكة الذين أتاحوا لى الفرصة فى الاطلاع على نقاش الكتب المطبوعة والمخطوطة

لهؤلاء جميعا ولكثير من الأخوة الزملاء أسجل لهم شكرى والله أسأل أن يجزل

لهم الثواب وهو حسبى ونعم الوكيل .

عبدالرحمن العثيمين

المقام الأول الدراسة

- ٥ -

أبو البقاء المكي (١)

٥٣٨ - ٦١٦ هـ

١١٤٣ - ١٢١٩ م

اسمه ونسبه : هو محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين
أبو البقاء بن أبي عبدالله بن أبي البقاء ، هكذا ذكره أكثر من مترجم له ،
الا أن المنذرى يجمع اسم أبيه (الحسن) (٢) بدل (الحسين) وربما
كان ذلك تحريفا من الناسخ فقط ، لأننى لم أجده فى الضان التى رجعت
اليها أحدا تابعه فى ذلك ، ولا وافقه عليه ، ولم أجده فى ذكر أجداده ما يزيد
على ذلك .

أما نسبه فقد قيل المكي ، والبغدادى ، والأزجى والحنبل
والقادري ، والمبادى . واليك تفصيل ذلك :

أولا :

المكي : نسبة الى (عكبرا) بالقصر : بضم أوله واسكان ثانيه ،

(١) انظر ثبت مصادر حياته فى هامش ٣٧٨ ، ٣٧٩ من المجلد الرابع
من كتاب التكملة لوفيات النقلة . للمنذرى يتحقق بشار عواد
معروف .

(٢) انظر التكملة لوفيات النقلة ٣٧٨/٤ .

وفتح الباء والراء (١) - بليده (٢) على دجله فوق بغداد بخمسة فراسخ ، ويقال عكبرا بالمد والنسب اليها عكبراوى وقد نسب الى عكبرا كثير من العلماء (٣) ابن بطه (٤) وابن برهان (٥) وانما نسب اليها أبوالبقاء لأن أصله منها ، وقد اشتهر بهذه النسبه اكثر من غيرها .

ثانيا : البغدادى (٦) : نسبه الى بغداد عاصمة الخلافة العباسية وهى وطنه الذى استوطنته أسرته بعد انتقالها من عكبرا ، ولكنى لا أدرى متى كان انتقالهم عنها واستيطانهم ببغداد ، فقد صمت اكثر المراجع عن ذكر

(١) انظر وفيات الايمان ٢٨٦/٢

(٢) انظر معجم البلدان ١٤٢/٣

وتقع عكبرا على الجانب الشرقى على شاطئ دجله ، ولما استحالت دجله الى جهة الشرق خربت مدينه عكبرا ، وزالت عن الوجود وتفرق أهلها وانتقلوا الى (اوانا) على الجهة المقابله لها وغيرها من البلاد .

ومكانها هو ما يسمى بـ (المستنصرى) ، وذلك ان المستنصر بالله حفر نهر (دجيل) ووسمه لارواء الأرض التى زان عنها دجله ولكن الخراب امتد الى كثير منها ومن بينها مدينه عكبرا فقد زالت بزوال دجله ، انظر مرصد الاطلاع للبغدادى ص ٩٥٣ ودليل خارطة بغداد قديما وحديثا لمصطفى جواد وأحمد عسّه ص ١٤٣

(٣) انظر الانساب للسمرانى ص ٣٦٩ واللباب لابن الاثير ١٤٦/٢ والمشتبه

للذهبي / ٤١٧ (٤) انظر طبقات الحنابلة ١٤٤/٢ - ١٥٣

(٥) انظر انباء الرواه ٢١٣/٢ .

(٦) المصدر السابق ٢١٦/٢ ، والتكملة لوفيات النقلة ٣٧٨/٤ .

أخباره مفصلة ، ولما كانت بغداد مسقط رأسه ، ومدن صباه ، ومستوطن أسرته
نسب اليها فقيل : بغدادى المولد والدار (١)

ثالثا : الأزجى (٢) :

نسبة الى المحلة التى كان يسكنها فى بغداد وهى محلة (باب الأنج)
وهى احدى محلات شرقى بغداد الكبيره .

رابعا : الحنبلى (٣) :

نسبته الى مذهب الامام الورع العلامة الزاهد أبى عبدالله أحمد بن محمد
ابن حنبل الشيبانى المتوفى سنة ٢٤١ هـ .

وقد عد أبو البقا من مشاهير علماء الحنابلة فى زمنه وترجمه ابن رجب فى
الطبقات (٤) ، والعلیمی فى المنهج الأحمد (٥) ، وابن مفلح فى المقصد
الأرشد (٦) ، وله معرفة واطلاع واسع فى الفقه الحنبلى ألف فيه تأليف كثيرة
منها شرح الهداية لأبى الخطاب وغير ذلك (٧) .

-
- (١) المصدرين السابقين برقم (٦ فى الصفحة السابقة)
 - (٢) البلغة للغير وزیادی ص ١٠٨ ونكت الهميان للصفدى ص ١٧٨
ومحلة باب الأنج هى ما يسمى اليوم بـ (باب الشيخ) ونسب اليها
كثير من أهل العلم والفضل انظر تاريخ علماء المستنصرين ٢٨٨/١ ومعجم
البلدان ١٦٨/١
 - (٣) انظر نكت الهميان مثلاً ص ١٧٨ .
 - (٤) انظر ج ٢ / ١٠٩ - ١٢٠ .
 - (٥) المنهج الأحمد ٣٤٦ - ٣٤٧ (مخطوط)
 - (٦) المقصد الارشد ص ١٤٢ (٧) انظر ثبت مؤلفاته
مخطوطة الحرم المكى رقم (١١٤) تراجم

خامسا : القادري : (١)

لم يتحدث أحد عن هذه النسبه — فيما أعلم — سوى البغدادي فـى
(هديه العارفين) والبغدادي متأخر توفي سنة ١٣٣٩ هـ واغلب الذين
ترجموه هم طلابه الذين أخذوا عنه العلم وشهدوا له بالفضل وهم من أعلم
الناس به أمثال ابن الديبشي ، وابن النجار وابن الساعي ، وياقوت الحموي
وغيرهم لم يذكروا له هذه النسبه فالذي يظهر لي أنها وهم من البغدادي .

سادسا : الصبدي : (٢)

تفرد بذكر هذه النسبه ابن قاضي شبيه الأسدي المتوفى سنة ٨٥١ هـ
فى طبقات النخاة واللفويين ، ولم يذكرها أحد غيره فيما أعلم ، ولا نسدرى
الى أى شئ هذه النسبه ، وربما كانت نسبة الى أحد اجداده الذين لم
يرد لهم ذكر فى كتب التراجم التى اطلعت عليها .

كما أنه ينسب الى العلوم التى يجيدها فيقال : النحوى ، اللغوى
الفرضى ، كما ينعت بالمفسر ، والفقيه ، والحاسب .

ولم أجد أحدا نسبته الى العرب ولا الى غيرهم من الأمم كما أنه لم
ينسب الى قبيله عرييه لا بالأصالة ، ولا بالولاء فى جميع المراجع التى اطلعت
عليها .

(١) انظر هدية العارفين ١/١٥٩٠ .

(٢) طبقات النخاة واللفويين ورقه ٣٢٨ .

مولده :

اتفق المؤرخون على أن مولد أبي البقاء كان ببغداد ، ولكنهم لم يتفقوا على سنة الميلاد ، فقد نقل عنه قولان في ذلك .

نقل عنه تلميذه ابن الديبشي فقال (١) : (سألت الشيخ أبا البقاء عن مولده فقال : ولدت سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة) ، وتابع ابن الديبشي ابن الفوطي (٢) في معجم الألقاب ، وابن خلكان (٣) في الوفيات ، - والصفدي (٤) في نكت السهيان وغيرهم .

كما نقل عنه تلميذه القطيبي (٥) ، وقد سأله عن مولده فقال : في حدود سنة تسع وثلاثين وخمسمائة .

ويمكن لنا القول بأن ميلاده كان في أواخر سنة ثمان وثلاثين وهو متردد هل كان مولده في آخر هذه السنة حقا أو في أول السنة التي تليها ؟ سنة تسع وثلاثين ، لان عبارته للقطيبي لم تكن عبارة الحازم فهو يقول : (في حدود سن تسع وثلاثين) ولم يقطع بذلك .

ولكن ابن قاضي شهبة المتوفى سنة ٨٥١ هـ (٦) يروى أن مولده كان في أوائل سنة ثمان وثلاثين فإذا صح ذلك بطل الاحتمال المتقدم الا أن ابن

-
- (١) المختصر المحتاج اليه ١٤١/٢
 - (٢) تلخيص معجم الألقاب ٥ / ترجمه رقم ٦١٥
 - (٣) وفيات الأعيان ٢٨٦/٢
 - (٤) نكت السهيان : ١٧٩
 - (٥) الذيل على طبقات الحنابلة ١١٠/٢
 - (٦) طبقات النحاة واللفويين ٣٢٨ مخطوط ببغداد .

ابن قاضى شهبه لم يرو عنه شخصيا ، ولم يرو حتى عن تلاميذه فوفاته متأخره
كثيرا عن المكبرى ، ولم يصح بنقله هذا الخبر عن أحد يوصله
الى أبى البقاء ، أو أحد تلاميذه أو معاصريه .

والخلاف فى ميلاده ليس خلافا كبيرا كما ترى ، واللهأتى من المكبرى نفسه
لانه لا يعلم بالتحديد متى ولد ؟ ولكنه لا يتجاوز هذين العامين فى
نظره .

أسرته :

لا نعلم من أسرة أبى البقاء الا النزر اليسير الذى لا يشفى غله ، لأن المضاف
الذى رجعت اليها ضمنت عن ذلك أو كادت ، ونجملت علينا بالمعلومات التيسرى
تلقى الضوء على حياته مع أسرته .

ولم نعلم من أخبار أسرته أى خبر عن والده مثلا هل كان من أهل العلم ؟
أو من أهل الجاهه ، وماذا كان يعمل ؟ ومات كانت وفاته ؟

الظاهر لى أن والده لم يكن من أهل العلم ولا الجاهه ولا من ذوى الشروه
والمكانه الاجتماعيه المرموقه التى تجعله يبرز على المسرح العلمى أو السياسى
أو الاجتماعى لذلك أغفلت ذكره الكتب ، وسكنت عن أخباره المراجع كما أغفلت ذكر
آباء كثير من العلماء .

والذى يخيل الى أن أبى البقاء كان أكبر أولاد أبيه لأن والده كان يكنى
أبا عبدالله ، وتذكر المراجع أن أبى البقاء كان متزوجا وله أولاد ، وأن زوجته
كانت على قدر لا بأس به من العلم ، فقد ذكر أنها كانت تقرأ عليه ليلا فى كتب

الأدب وغيرها (١)

أما أولاده فقد عرفنا أسماء ثلاثة منهم وهم :

١- زين الدين أبو محمد عبدالرحمن بن عبدالله ، ذكره ابن قاضي شهيد
الأسدي في طبقاته (٢) في ترجمة والده فقال : وله ابن اسمه
عبدالرحمن سمع أكثر مصنفات والده .

وفي كتاب (المشوف المعلم) للمؤلف نسخه المدينه المنوره (٣) التي
كُتبت في حياة أبي البقاء صرح المكبري بقراءة ابنه عبدالرحمن حيث قال :
((قرأ على ولدي الشيخ الامام العالم العامل الكامل البار زين الدين
عبدالرحمن نفعه الله بما علمه ونفع به هذا الكتاب من أوله الى آخره قراءة
جيدة مرضيه قراءة فهم ، وعلم ، ودرايه ٠٠٠))

أما الآخرون فهما :

٢- أبو عبدالله محمد

٣- أبو نصر عبدالعزيز

ورد ذكرهما في مقدمة الكتاب المذكور حيث سمعا قراءة عبدالرحمن على والده

كما ذكر المؤلف ذلك في خاتمه الكتاب حيث قال : ((قرأه على ولدي أبقاه الله
فسمع ولداي محمد وعبدالعزيز (٤) ويجوز أن يكون له أولاد غير هؤلاء ذكرورا

(١) ذيل طبقات الحنابلة ١١٢/٢ ، ونكت الهميان ١٢٩ .

(٢) طبقات النحاة واللفويين ص ٣٢٨ مخطوطه جامعة بغداد .

(٣) انظر مقدمة الكتاب المذكور في مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت رقم (١٢٧) -
لنفسه .

(٤) المصدر السابق .

وانا لکن لم يظهروا ولم يشتهروا .

ولأبي البقاء حفيد هو محمد بن عبدالرحمن بن أبي البقاء ألف كتابا في
الأمثال كبير الحجم سماه (مجمع الأقوال في معاني الأمثال) ذكره حاجي
خليفة في كشف الظنون ١٥٩٧/ وورد فيه (البكري) محرغا عن العكبري
قال : وهو في ستة مجلدات قيل انه جمعه من أربعين كتابا واعتمد عليه الزبيدي
في تاج المروس انظر المقدمة . ومن نسخه ناقصه بخطه في مكتبه (دبلن)
من مخلفات مكتبه (شيلستري) (١) .

طلبه العلم :

لم تسعفنا المراجع بذكر شيء كثير عن نشأة أبي البقاء الأولى الا أنه أصبح
لدينا ترجيح قوى أن أبا البقاء نشأ في بغداد كما ينشأ الفتيان في عصره فبدأ
بحفظ شيء من القرآن الكريم على الصغر ، وتعلم مبادئ القراءة في الكتب اليسره
في الكتابيب على الطريقة التي كانت سائدة في عصره الا أن أبا البقاء كان له ولع
بطلب العلم ، واقبال شديد عليه فأبى نفسه الطمع ان تقتنع بما يلقنه المدرس -
في الكتاب فجاء في طلب العلم على المشائخ منذ الصغر ، ويبدو لي أنه حضر
حلقات العلم على كبار العلماء في عصره وسنه دون الثامنة عشر ، وذلك أن شيخه
في الفقه أبو حكيم النهرواني (٢) توفي وسن أبي البقاء في حدود الثامنة عشر
اذ كانت وفاته سنة ٥٥٦ هـ ، وأغلب الذين ترجموا له يذكرون أن تفقه عليه (٣)

(١)

(٢) ستأتي ترجمته مع شيخ أبي البقاء .

(٣) انظر الذيل على طبقات الحنابلة ١١٠/٢ ، ونكت الهميان ١٢٩ وغير ذلك .

والذي يغلب على الظن انه كان مكثرا في الأخذ عنه .

كما أنه سمع في الصنبر (٢) من أبي الفتح ابن أبي طي المتوفى سنة ٥٦٤ هـ
وأبي زرة المقدسي المتوفى سنة ٥٩٦ هـ وغيرهما ،

وهذا يدل على أن أبا البقاء كان له ولع بالعلم منذ الحداثه فنشأ فـ
طلبه يتنقل بين حلقات الدرس يأخذ عن التابعين من علماء عصره .

وتلميذه ابن النجار يروى عنه أنه أضر في صباه بالجدرى (٢) ، ولكن
ذلك لم يؤثر على نفسيته .

شيوخه :

أخذ أبو البقاء العلم عن جماعة من أشهر علماء عصره الذين تمكن وأطلاع
واسع في علم متعدد ، ومن هؤلاء الشيوخ :

- ١- ابراهيم بن دينار بن أحمد بن الحسين ، أبو حكيم النهرواني فقيه حنبلـي
توفي سنة ٦٥٦ هـ أخذ عنه أبو البقاء الفقه (٣)
- ٢- أحمد بن المبارك أبو العباس بن المرقماني (٤) .
- ٣- طاهر بن محمد بن طاهر بن علي المقدسي الأصل الهمداني أبو زرة
المتوفى سنة ٥٩٦ هـ أخذ عنه أبو البقاء الحديث حين قدم بغداد فـ
طريقه الى الحج (٥) .

(١) انظر نكت الهميان ١٧٩ .

(٢) انظر الذيل على طبقات الحنابلة ١١٠/٢

(٣) راجع ترجمته في الذيل على طبقات الحنابلة ٢٣٩/١ والمنتظم ٢٠١/١٠ ،

والواقفي بالوفيات ٣٤٦/٥ وقد ورد اسمه محرفا في نكت الهميان الى النصارى
لم اعثر له على ترجمه ذكره الصفدي في النكت ١٧٩ من بني شيوخه

(٥) انظر ترجمته في المختصر المحتاج اليه ١١٩/٢ ، والشذرات ٢١٧/٤ .

٤- عبد الرحمن بن علي أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي المذهب البغدادي -
القرشي ، علامة عصره في التاريخ والحديث ، من المكثرين في التأليف
في شتى الفنون (١) ولعل ابن الجوزي من أبرز العلماء الذين تأثر بهم
أبو البقاء ، ويظهر أثر هذا التأثير فيما ذكر ابن رجب وغيره أن أبا البقاء
كان معيدا لابن الجوزي في مدرسته (٢) ، وفي اعرابه أحاديث جامع
المسانيد (٣) ، وهو أحد مؤلفاته ، وقد وضعه أبو البقاء في
مقدمة اعرابه بأنه أتم المسانيد ، وذكروا أن ابن الجوزي كان يـفـزع
إليه فيما يشكل عليه في الأدب . (٤)

٥- عبد الله بن أحمد بن أحمد أبو محمد بن الخشاب (٥) من أشهر
شيوخه في النحو ، واللفه . وقد نقل عنه العكبري مصرحا بسماعه
عنه مرتين في شرح مقامات الحريري ، كما أنه سمع منه الحديث فقد ورد في
كتاب أبي البقاء (اعراب الحديث) قوله : (. . .) وقد سمعت هذا كله
في هذا الحديث من شيخنا أبي محمد بن الخشاب ، وقت سماعنا عليه
مسند الامام أحمد رحمة الله (٤) .

-
- (١) انظر ترجمته في التكملة للمزدي ٢/ ٢٩١ ، والمختصر المحتاج اليه ٢/ ٢٠٥
والذيل على طبقات الحنابلة ١/ ٣٩٩ .
(٢) طبقات المفسرين للداوردي ١/ ٢٢٥ .
(٣) انظر ثبت مؤلفاته .
(٤) نكت السهميان ص ١٧٩ .
(٥) انظر ترجمته في وفيات الأعيان ٢/ ٢٨٨ ، والذيل على طبقات الحنابلة =
٣١٦/ ١ ، شذرات الذهب ٤/ ٢٢٢ ، وغير ذلك .
(٦) انظر أول حرف التون من مخطوطه اعراب الحديث في دار الكتب (٢١٢٥) .
حديث

أما في كتابي (التبيين) و (اللباب) لابي البقاء فقد اتفقت
كثير من عبارات المكبرى وابن الخشاب في كتابه (المرتجل) (١) فالذى
يظهر لى أنه استفاد كثيرا من مؤلفات شيخه ، الا أنه لم يصرح بذكره فى -
التبيين أبدا .

- ٦- عبدالله بن محمد أبو بكر النقور (٢) أخذ عنه أبو البقاء الحديث .
- ٧- على بن الحسن بن عساكر بن المرجب بن الموام أبو الحسن البطانحى (٣)
الفرير المقرى كان اماما فى القراءات ، وصرف النحو جيدا قرأ عليه
أبو البقاء القرآن وسمع منه القراءات توفى سنة ٥٧٢ هـ
- ٨- على بن عبد الرحيم بن الحسن بن عبد الملك بن ابراهيم السلم المعروف -
بابن المصار مذهب الذين اللغوى أخذ عنه اللغة (٤)
- ٩- محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سليمان بن البطى البغدادى أبو الفتح
سمع منه أبو البقاء الحديث ، وكانت وفاته سنة ٥٦٤ هـ (٥)
- ١٠- محمد بن على بن المبارك أبو الفضل مؤيد الدين بن القصاب (٦) وزير
من الكتاب ذوى رأى ، أخذ عنه اللغة توفى سنة ٥٩٢ هـ .

- (١) أنظر التبيين مسأله (٥) والمرتجل ص ١٤ و ١٥ ، والتبيين مسأله
(٧) والمرتجل ص ٣٤ ، وغير ذلك .
- (٢) لم أعثر على ترجمته ذكره الصفدى فى نكت الهميان ١٧٩ وابن رجب
فى ذيل طبقات الحنابلة ١١١/٢ (٣) نكت الهميان ٢١٤/٠
- (٤) أنظر معجم الادباء ١١/٤ ، ووفيات الأعيان ٢٥/٣ - قال الصفدى
: قرأ النحو على عبد الرحيم . . . والصواب على على بن عبد الرحيم
انظر النكت ١٧٩ (٥) انظر ترجمته فى الأنساب للسمرانى ٢٦٢/٢ -
والوافى بالوفيات للصفدى ٣٠٩/٣
- (٦) انظر ترجمته فى الواقى بالوفيات ١٦٨/٤ والنجوم الزاهرة ١٣٩/٦ ، مرآة
الزمان ٤٥٠/٨ .

١١- محمد بن محمد بن محمد بن الحسين أبو يعلى الصغير عماد الدين

ابن القاضي أبي خازم بن أبي يعلى الكبير المتوفى سنة ٥٦٠ هـ ، قاض من

(١)
كبراء الحنابلة ، لازمه أبو البقاء حتى برع في المذهب والخلاف والاصول ،

١٢- يحيى بن نجاح بن مسعود بن عبد الله انيسى المؤدب الأديب الشاعر

أبو البركات ، حنبلى المذهب حسن الاقتاد روى عنه أبو البقاء بمسـ

نصره ، وأخذ عنه اللغة والنحو والأدب (٢) .

١٣- يحيى بن هبيرة بن محمد الذهلى الشيبانى الوزير عون الدين من كبار

وزراء الدولة العباسية ، أخذ عنه أبو البقاء الحديث (٣) .

تلاميذه :

١- ابراهيم بن محمد الأزهرى الصرغى توفى سنة ٦٤١ هـ (٤) .

٢- أحمد بن على بن معقل عز الدين أبو العباس الأزدي المهلبى الحمصى

النحوى ناظم الإيضاح والتكملة المتوفى سنة ٦٤٤ هـ (٥) .

(١) انظر ترجمته فى الذيل على طبقات الحنابلة ٢٤٤/١ ، والمنتظم ٢١٣/١٠ ،

والوافى بالوفيات ١٦٠/١ .

(٢) انظر ترجمته فى ذيل طبقات الحنابلة ٣٣١/١ ، والمنتظم ٢٤٩/١٠ .

(٣) انظر ترجمته فى ذيل طبقات الحنابلة ٢٥١/١ ، والنجوم الزاهرة ٣٦٩/٥ ،

ومرآة الزمان ٢٥٥/٨ ، والأعلام ٢٢٢/٩ ولأبن المرسانيه أبو بكر

التمى كتاب فى مناقبه وفضله .

(٤) انظر ترجمته فى ذيل طبقات الحنابلة ٢٢٧/٢ - ٢٣٠ .

(٥) انظر ترجمته فى المعبر ١٨٣/٥ ، والبلغة : ٢٧ ، والبنية ٣٤٨/١ -

وشذرات الذهب ٢٢٩/٥ .

- ٣- الحسن بن أبى المحالى بن مسعود بن الحسين المصروف بابن الباقلانى
توفى سنة ٦٣٧ هـ (١)
- ٤- حمد بن أحمد بن محمد بن بركة بن أحمد بن صديق بن صروف الحرانى
موفق الدين المتوفى سنة ٦٣٤ هـ (٢)
- ٥- سالم بن أحمد بن سالم بن أبى الصقر أبو المرحى العروضى الملقب بالمنتخب
الحاجب توفى قبل أبى البقاء سنة ٦١١ هـ (٣) .
- ٦- عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبى الحديد أبو حامد
عزالدين شارج (نزيل البصرة) المتوفى سنة ٦٥٥ هـ (٤) .
- ٧- عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن محمد أبو الفرج البزاز وسمى (ابن النويره)
أو (ابن وريده) شيخ الحديث بالمستصرية توفى سنة ٦٩٧ هـ (٥) .
- ٨- عبد الرحمن بن نجم بن عبد الوهاب بن الجزرى السعدى الصبادى أبو الفرج ناصح
الدين بن الحنبلى المتوفى سنة ٦٣٤ هـ قرأ على الشيخ أبى البقاء الفصيح
لثعلب من حفظه ، ومضى التصريف لابن جنى (٦) .

- (١) انظر ترجمته فى بغية الوفاء ٥٢٦/١ ، ومعجم الأدباء ١٩٨/٩ .
- (٢) ابن (صديق) بضم الصاد وفتح الدال الخفيفة ، و (صروف) بفتح
الصاد المهملة ، وتشديد الراء المهملة وضمها ومعددها واو ساكنه وفاء ،
انظر ترجمته فى الذيل على طبقات الحنابلة ٢٠١/٢ .
- (٣) انظر ترجمته فى انباء الرواه ٦٨/٢ ، ومعجم الأدباء ١٧٨/١١ .
- (٤) انظر ترجمته فى : وفيات الأعيان ٣٤٢/٧ تحقيق احسان عباس ، وذييل
مرآة الزمان ٦٢/١ ، وفوات الوفيات ٥١٩/١ .
- (٥) انظر ترجمته فى : تاريخ علماء المستصرية ٣٢٢/١ .
- (٦) انظر ترجمته فى : ذيل طبقات الحنابلة ١٩٣/١ ، والاعلام ١١٦/٤ ، ومرآة
الزمان ٧٠٠/٨ ، وشذرات الذهب ١٦٤/٥ ، وذييل الروضتين ١٦٤ .

٩- عبدالرزاق بن رزق الله بن أبي بكر بن خلف أبو محمد عز الدين الرسميني مفسر
من فقهاء الحنابلة توفي سنة ٦٦٠ هـ (١)

١٠- عبدالصمد بن أحمد بن عبدالقادر بن أبي الحسين البغدادي القطيعي
المقرئ المحدث النحوي الخليلي الواعظ الزاهد المتوفى سنة ٦٧٦ هـ قال :
قرأت عليه من حفظي كتاب (اللمح) لابن جني ، و (التصريف الملوكي)
و (النصيح) لثعلب ، واكثر كتاب (الإيضاح) لابن علي وسمعت عليه
(المفضليات) (٢) .

١١- عبدالمعظم بن عبدالقوي بن عبدالله أبو محمد زكي الدين المنذري توفي
سنة ٦٥٦ هـ . (٣)

١٢- عبدالله بن نقي الدين عبدالغني القدسي توفي سنة ٦٢٩ هـ (٤)

١٣- علي بن أنجب بن عبدالله بن عمار بن عبيد الله تاج الدين وفي نسبه اختلاف
كبير وهو خازن كتب المستنصرية قرأ القراءات علي ابن البقاء توفي سنة ٦٧٤ هـ .
(٥)

١٤- علي بن عدلان عفيف الدين أبو الحسن المترجم المتوفى سنة ٦٦٦ هـ (٦) ،
وقد نسب شرحه علي ديوان المتنبي الي شيخه أبي البقاء العكبري وصحح نسبة
اليه العلامة الاستاذ المرحوم مصطفى جواد . (٧) .

-
- (١) انظر ترجمته في : الذيل علي طبقات الحنابلة ٢٧٤/٢ وتكملة اكمال الاحكام
لابن الصابوني ١٥٤ هـ
(٢) راجع ترجمته في تلخيص معجم الالقاب لابن الفوطي ٤٦٣/٥ ، وذيل
طبقات الحنابلة ١١٠/١ ، ٢٩١ هـ ، وتاريخ علماء المستنصرية ٢٠٣/٢ - ٢٠٥
(٣) انظر ترجمته في : فوات الوفيات ٢٩٦/١ هـ ، طبقات الشافعية ١٠٨/٥ .
(٤) انظر ترجمته في : المدارس في تاريخ المدارس ٤٨/١ هـ .
(٥) انظر ترجمته في : الحوادث الجامعة ٣٨٦ هـ ، وتذكره الحفاظ ٢٥٨/٤ هـ
وشفراء الذهب ٣٤٣/٥ هـ ، وتاريخ علماء المستنصرية ٧٤/٢ - ٧٩ هـ .
(٦) انظر ترجمته في : تلخيص معجم الالقاب ، فوات الوفيات ١٢١/٢ هـ ، وغيره
الهاية ١٨٩/٢ هـ ، والنجوم الزاهرة ٢٢٦/٨ هـ .
(٧) راجع مقالة الدكتور مصطفى جواد في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق المجلد
٢٢ الجزء ١ - ٢ وانظر ثبت مؤلفات المكي (شرح ديوان المتنبي) .

١٥- القاسم بن أحمد بن الموفق علم الدين اللورقي الاندلسي اشتهر
تلميذ أبي البقاء في النحو ، روى كتابه التبيين عنه وأكثر مجالسته
حتى صار يسمى (تلميذ أبي البقاء) (١)

١٦- المبارك بن عبدالله عتيق بن الداماني مظفر الدين أبو عبدالله
الروسي المقرئ نزيل بغداد المتوفى سنة ٦٨١ هـ (٢)

١٧- محمد بن أحمد بن عمر بن الحسين بن خلف البغدادي القطيبي الأرجسي
المحدث المؤرخ المتوفى سنة ٦٣٤ هـ (٣)

١٨- محمد بن سعيد بن يحيى أبو عبدالله الديلمي (٤) المتوفى سنة ٦٣٧ هـ
قال في تاريخه في ترجمة أبي البقاء : (... سمعت عليه ونعم
الشيخ كان) .

١٩- محمد بن علي بن سعيد الحصيني الضرير المتوفى سنة ٦٣٩ هـ (٥) .

٢٠- محمد بن عمر بن محمد بن الحسن بن مريح (٦) .

(١) انظر ترجمته في معجم الأدباء ٢٣٤/١٦ ، انباه الرواه ١٦١/٤ وانظر ثبت
مؤلفات المكبري (شرح الفصل)

(٢) انظر ترجمته في تلخيص معجم الالقاب ٥٩/٥ ، وتاريخ علماء المستنصرية
٣٠٧/١ ، وشذرات الذهب ٣٤٣/٥ .

(٣) انظر ترجمته في تلخيص معجم الألقاب ٣١٤/٥ ، وذيل طبقات الخنابلة ٢١٢/٢
والوافي بالوفيات ١٣٠/٢ .

(٤) الديلمي : نسبة الى (دبيتا) قال ياقوت (دبيتا) بكسر أوله وسكون ثانيه
وثناء مثلثه مقصوره ويقال (دبيتا) أيضا قرب واسط معجم البلدان ٤٣٧/٢ .
انظر ترجمته في وفيات الاعيان ٢٥١/١ ، وغايه النهايه ١٤٥/٢ ، الوافي
بالوفيات ١٠٥/٣ وغير ذلك .

(٥) انظر ترجمته في المشتبه بن ١٦٦ ، تاريخ علماء المستنصرية ١٣/٢

(٦) لم اعثر على ترجمته ذكره ابن قاضي شهبه في طبقات النحاة ٣٢٨/ مخطوطه
بغداد .

٢١- محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله محب الدين أبو عبد الله
البغدادي الشافعي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ (١) المعروف بابن النجار
أخذ عن أبي البقاء ، وكان من المكثرين في الأخذ عنه قال : قرأت
عليه كثيرا من مصنفاته ، وصحبة مدة طويلة أملئ عليه أبو البقاء شرح
لغة النحاة .

٢٢- محمد بن محمود بن عبد الصنع السراتي نزيل دمشق المتوفى سنة ٦٤٤ هـ (٢)

٢٣- ياقوت بن عبد الله الرومي الحنوي أبو عبد الله شهاب الدين صاحب
معجم الأدباء ، ومعجم البلدان المتوفى سنة ٦٢٦ هـ (٣) . ترجم
له في معجم الأدباء ولكن ترجمته فقدت في الحزم الذي أصاب الكتاب (٤)
وترجم له في معجم البلدان ترجمة قصيرة في الجزء ١٤٢/٤ في ذكر
(عكبرا) قال : (ومنها شيخنا إمام عصره محب الدين أبو البقاء (٥٠٠٠)

(١) انظر ترجمته في : فوات الوفيات ٢٦٤/٢ ، والوافي بالوفيات ٩/٥ وطبقات
الشافعية ٤١/٥ ، ومفتاح السعادة ٢١٠/١ وشذرات الذهب ٥٢٦/٥ .
(٢) انظر ترجمته في الذيل على طبقات الحنابلة ٢٤٢/٢ ، والوافي بالوفيات
١١/٥ ، وذيل الروضتين ١٧٩٠ و (المراتبي) نسبة إلى باب المراتب
ببغداد .

(٣) انظر ترجمة ياقوت في : وفيات الأعيان ١٢٨/٥ ، مرآة الجنان ٥٩/٤ ،
وأنباء الرواة ٧٤/٤ ، والنجوم الزاهرة ١٨٧/٨ .

(٤) انظر مقالة الدكتور مصطفى جواد في مجلة المجمع العلمي المرقى عدد

٢٤- يحيى بن ابي منصور الفنى المبرج جمال الدين أبو ذكريا ابن الصيرفى
ويعرف بابن (الجبشى) كان من المكثرين فى الأخذ عن ابنى
البقاء وملازمته حتى بن فى الققه واللغه وقرا عليه جميع كتاب (التبيان
فى اعراب القرآن) (١)

٢٥- يحيى بن يحيى الحرانى (٢)

- (١) انظر ذيل طبقات الخنابلة ١١٤/٢ وانظر ترجمة ابن الصيرفى فى :
المير ٣٢١/٥ - ٣٢٢ ، وذيل طبقات الخنابلة ٢٩٥/٢ وشذرات
الذهب ٣٦٣/٥ ، والاعلام ٢١٩/٩ - ٢٢٠ .
(٢) لم اعثر على ترجمته - ذكره الصفدى ١٧٩ وابن رجب ١١١/٢ .

اخلاقه وآراء العلماء فيه :

حقا ان أبا البقاء كان مثالا للخلق الفاضل ، والدين ، والورع ، والزهد ، وحسبه أنه حنبلي المذهب ، وقد اشتهر أكثر علماء الحنابلة بالزهد ، والدين والورع .

وقد احتل أبو البقاء منزلة عالية في قلوب طلابه ومريديه لأنه كان ثقة ، صدوقا فيما ينقله ويحكىه ، غزير الفضل ، كامل الاوصاف ، متدينا حسن الأخلاق ، متواضعا ، كان رقيق القلب سريع الدمعة . (١)

قال عنه ياقوت الحموي : (٢) كان ديناً ، ورعاً ، صالحاً ، حسن الاخلاق قليل الكلام فيما لا يجدى نفعا ، لم يخرج من رأسه كلمة فيما علمت الا في علمه ، وما لا بد له منه ، في مصالح نفسه ، وكان رحمه الله رقيق القلب ، تفرد بمصصره بعلم العربي والفرائض .

وقال عنه الامام عبدالصمد بن أبي الجيش : (٣) كان يفتى في تسعة علوم ، وكان واحد زمانه في النحو واللفظ والحساب ، والفرائض ، والجبر والمقابلة والتقاسم واعراب القرآن ، والقراءات الشاذة ، وله في كل هذه العلوم تصانيف كبار ، وصفار ، ومتوسطات .

وقال ابن الديبشي : (٤) كان متفنانا في العلوم ، له مصنفات حسن في اعراب القرآن ، وقراءاته المشهورة ، واعراب الحديث ، والنحو واللفظ . سمت عليه ، — ونعم الشيخ كان .

(١) نكت الهميان ١٧٦/١ (٢) مجلة المجمع العلمي العراقي ١٤٩/٦ (٣) مقال الدكتور مصطفى جواد .
(٤) الذيل على طبقات الحنابلة ١١٠/٢ .
(٤) المصدر السابق ، والمختصر المحتاج اليه ١٤٢/٢ .

وقال ابن خلكان : (١) لم يكن في آخر ، عمره في عصره مثله ، فـفى
فـنونه ، وكان الفـالب عليه علم النحو ، وصنف فيه مصنـفات مفيدة .
وقال ابن خلكان أيضا : اشتغل عليه خلق كثير ، وانتفعوا به واشتهر اسمه
في البلاد وهو حى ، ومعد صيته . (٢)

وقال أبو الفـج بن الحنبلى : كان اما فى علوم القرآن اما فى الفقه ، اما
فى اللغة ، اما فى النحو ، اما فى المروءة ، اما فى المسائل النظرية ،
وله فى هذه الانواع من العلوم مصنـفات مشهورة (٣) وفى مدة عمره منقـطـح
النظير ، متوحدا فى فنونه التى جمعها ، حتى رحلت اليه الطلبة من
النواحى ، وانتفع به خلق كثير (٤) .

وقال المنذرى : وكان جامعا لفنون من العلم ، وله تصانيف مفيدة مشهورة . (٥)
وقال الذهبى : كان دينـا ثقه . (٦)

وقال الفيروزيادى : أديب ذو معرفة بعلوم القرآن والجبر والمقابلة وغوامض
المريه ، وهو حافظ (٧) .

(١) وفيات الاعيان ٢٨٦/٢ (٢) وفيات الاعيان ٢٨٦/٢

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة ١١٠/٢ ، والمقصد الارشد (١١٤ ترجم) -
مكتبة الحرم المكى .

(٤) المصدر السابق . (٥) التكملة لوفيات النقلة ٣٨٠/٤

(٦) المبر فى خبر من غير ٦١/٥

(٧) البلغة فى تراجم ائمه اللغة ١٠٨

وقال السيوطي : قرأ العربي على يحيى بن نجاح وابن الخشاب حتى
حاز نصب السبى ، وصار فيها من الرؤساء المتقدمين - وقصد الناس
من الاقطار (١) .

وقال الموسوي الخوانساري : انه متميز بين الامثال والاقتران (٢) ومع
هذا الفضل ، وحسن الخلق ، والثنا من افاضل العلماء ، لم يسلم من
السنه الحساد في الطعن عليه ، والتيل منه ، فقد هجاه داود بن أحمد
ابن يحيى المهلبى بأبيات منها :

وأبو البقاء عن الكتاب مخبرا * وتراه ان عدم الكتاب محيرا (٣)

ولعله أخذ هذا المعنى من قولهم : ان أبا البقاء ، اذا أراد أن يصنف
كتابا أحضرت له المصنفات في ذلك الفن ، وقرأ عليه منها فاذا حصله في
خاطره أملاه ، ولذلك قالوا : (ان أبا البقاء تلميذ تلاميذه) .

ومن الذين طعنوا في أبي البقاء وأخذ عليه القفطى صاحب (انباء
الرواه) المتوفى سنة ٦٤٦ هـ حيث قال معلقا على المقالة السابقة (أبو البقاء
تلميذ تلاميذه) : ((فكان يخل بكثير من المحتاج اليه)) . ويظهر
الطعن واضحا في قوله : ((وما أحسن ما وصفه به بعض الأدياء فقال : (أبو
البقاء تلميذ تلاميذه) أي هو تبع لهم فيما يلقون عليه من القراءه عند الجمع

(١) بنية الوعاة ٣٨/٢

(٢) روضات الجنات ٤٣٤/٣

(٣) انظر انباء الرواة ١١٧/٢

(٤) المصدر السابق .

من كلام المتقدمين (((١)

ومعنى كلام القفطى ان المكبرى لا بصيرة له ولا رأى وانما هو (امه)
يسمح ما يقول الطلبة فيوافق عليه . ولكن هذا غير صحيح ، ومردود على
الامام القفطى فقد شهد له بالفضل والتقدم فى علم الحريه وغيرها جلة
من العلماء المشهود لهم بالفضل ، وان ابن خلكان - وهو خير مثل للتحرى
والانصاف يقول (٢) : (لم يكن فى آخر عمره فى عصره مثله فى فنونه .
وتقدم قول السيوطى (٣) : (حاز نصب السبق فى الحريه وصار فيهما
من الرؤساء المتقدمين))

ويقول محقق كتاب انباء الرواه الاستاذ محمد أبو الفضل ابراهيم : وهذه
عادته فى هضم الحصريين ، وخط مراتبهم ، وابهام انه عارف بمنازل العلماء ،
وتمييز طبقاتهم ، ولم يكن هناك ولا قريبا عفا الله عنه (٤)

ولعل القفطى نسي أن أبا البقاء كان محتاجا الى طلبته للقراءة عليه
لفقد بصره ، لا ليسمح ما يقولون فيخل بالمحتاج اليه .

(١) المصدر السابق رقم (٣) بالصفحة السابقه .

(٢) وفيات الهيان ٢٨٦/٢

(٣) بغية الوعاة ٣٨/٢

(٤) انباء الرواه ١٩٦/٢

شعره :

لم يكن أبو البقاء شاعرا مطبوعا ، يحسن الشعر ويجيده اجادة تامه ، وانما روى له شعر اشبه بشعر الفقهاء والعلماء ظاهر التكلف ، وآثار الصنعة تبد و فيه واضحة جلية .

ومن شعره يمدح الوزير ابن القصاب (١) أو ابن المهدي (٢) .

بك أضحي جيد الزمان محلى * بعد أن كان من حلاه مخلص

لا يجاريك في نجاريك خلق * أنت أعلى قدرا وأعلى محلا

عشت تحي ما قد أمي — * ت من الملم وتنفي جورا وتطرد محلا

قال ابن الساعي : ذكر شيخنا أبو البقاء انه لم يعمل قط سوى هذه الأبيات

كذا قال : وقال القطيبي : أنشدني أبو البقاء لنفسه (٣) .

أشكو الى الله ما لقي من الكمد * ومن فراق حبيب فت في عضدي

وهي اضطباري وهاد مصي ينم على * برج الهوى بي وان قد خاتني جلدي

قد كنت والشمل ملموما به فرقا * من الفراق واشغاني من الرصد

فكيف حالي وقد شط المزار بهم * عني ومدل قرب الدار بالهم

(١) ذكر ذلك ابن رجب في ذيل الطبقات ١١٢/٢ ، والداودي في طبقات المفسرين ٢٢٦/١ ، كما ذكرها في مدح ابن المهدي الصفدي في النكت ١٩٠ ، والقفطي في انباء الرواه ١١٧/٢ .

(٢) ابن المهدي : هو ناصر بن مهدي العلوي الوزير المازندراني الرازي نلقده الوزارة في بغداد سنة ٦٠٦ هـ الى أن توفي ببغداد سنة ٦١٧ هـ انظر الكامل في التاريخ ٤٨/١٢ ، ١٠٧ هـ .

اما ابن النصاب فقد سبى التعريف به في عداد شيوخ أبي البقاء .

(٣) انظر القصيده في ذيل طبقات الحنابلة ١١٢/٢

طار الفؤاد شعاعا ساعا احتملوا * وألف البين بين الجفن والسهد
أنى الذى يمشى بعد بعهدهم * والروح فى بلد والجسم فى بلد؟
يا ويح قلبى من شوق أكابسه * ضعفت عنه فمه ذا آخذ بيدي
حكم الهوى جائر عدوانه هيدر * قتلاه ظلما بلا عقل ولا قود
قد رن قلب ظلوم ما يرن له * من الفرامر الذى اجبنى على كبدي
أحنى الضلوع على قلب تملكه * من ليس يحنو على صبه كمدي

قال : وانشدنى أبو البقاء لنفسه أيضا . (١)

صاد قلبى من المقيق عزال * ذو نفاير وصاله ما ينال
فاتر الطرف تحسب الجفن منه * ناعسا والنحاس من ممال
ذكر أبو البقاء لابن الساعى انه لم يحمل قط سوى الأبيات الثلاثة المتقدمة ، ثم
روى القطيمى عنه القصيده والمقطوعه الأخيره مما انشده أبو البقاء لنفسه وهى
يتعارض فى ظاهره مع قوله السابق ، ولعل أبو البقاء صنع القصيده والمقطوعه بعد
قوله لابن الساعى انه لم يحمل سوى هذه الأبيات ،

والقصيده الدالية التى رواها القطيمى عن أبى البقاء توافق قصيدة فى ازها —
الرياض ٣١٠/١ ، ٣١١ فى وزنها وقافيتها ومناها نسبت الى ابن الخطيب أو لبعض
المشارفه ، ونسبها الصفدى الى ابن القواس ،
والذى يخيل الى ان القصيده ليست لأبى البقاء ، لأن اسلوب صياغتها ، —
يختلف عن المقطوعتين .

(١) انظر الذيل على طبقات الحنابلة ١١٢/٢ ، وطبقات المفسرين ١٢٧/١ .

وفاته :

اتفقت المراجع التي رجعت اليها على أن أبا البقاء استجاب النداء^١ ربه
في ليلة الأحد الثامن (١) من شهر ربيع الآخر بيغداد ، وقد قارب
الثمانين (٢) ، بعد حياة علميه حافلة ، تفمده الله برحمته ورضوانه ، وصلى
عليه من الفد بمدرسة ابن الجوزي بدرب دينار الكبير (٣) ودفن بمقبرة
الامام أحمد بباب حرب (٤) ، رحمة الله رحمة واسعه .

- (١) راجع مقالة الدكتور مصطفى جواد في مجلة المجتمع العلمي المراقى -
١٤٩/٦ وانظر ذيل طبقات الحنابلة ١١٣/٢
(٢) البداية والنهاية لابن كثير ٨٥/١٣
(٣) طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبه ٣٢٨
(٤) ذيل طبقات الحنابلة . ١١٣/٢ .

آثاره :

خلف أبو البقاء ثروة طائلة من المؤلفات في مختلف صفوف العلم والمعرفة
ألف الكتب والرسائل ، وشرح المختصرات ، واختصر المطولات على حسب ما يقتضيه
الدرس ، وتتطلبه مصلحة الطلبة . . .

ألف في الفقه ومذاهب الفقهاء ، وخلافهم ، كما ألف في النحو ومذاهب
النحاة ، واختلافهم ، وألف في المروءة كما ألف في الفرائض وألف في الحساب
كما ألف في الأدب والشعر ، والتفسير والجدل والحديث .

وهذه الثروة الطائلة ، والمكتبة الحافلة بأصناف العلم وفنونه التي
خلفها أبو البقاء منها ما سلم من عادات الزمن ووصل إلينا ومنها ما لعبت به
يد الحدثان ، وعفى عليه الزمن ، وطوته الروائع والفوايد ، فلم يصل إلى
اسماعنا إلا اسم المؤلف فقط ،

اللهم - إلا بعض نقول عن اسمها هذه المؤلفات المفقودة متناثرة هنا
وهناك ، في مؤلفات الخلفين بعد أبي البقاء .
وما وصل إلينا من مؤلفات أبي البقاء فمنها ما رأى النور وطبع وأقاد منه
كثير من العلماء والباحثين وهو القلة مع الأسف .

ومنها ما كان قابضاً في زوايا المكتبات في أنحاء العالم ، ينتظر الأيدي
الأمينه ، والجهود المخلصة ، لتنقذ عنه الفناء ، وتجدد ما اندثر منه ،
وتحى به ذكرى عالم بذل جهده ووقته ، وسهر ليله ، وتعب نهاره للنهوض
بالثقافة الإسلامية باخلاص صادق وعزيمة قوية .

وقد حاولت جاهداً في هذا البحث أن أحصى آثار أبي البقاء مستخلصاً
هذه الآثار من كتب التراجم والطبقات وغيرها ، وقد رتبها هنا ترتيباً أبجدياً

لتمذرتريسيها زمنيا لأننا نجعل تاريخ تأليف أكثرها ، وحاولت - قدر الطاقة -
لأن أنبه على الموجود منها ومكان وجوده وعدد النسخ الموجوده منه ليستفيد
منه الباحثون عن آثاره والمهتمون بالتراث الاسلامى بحامه ، فلملى أكسون
قد أسهمت ولد بقدر يسير فى هذا الضمار واليك مؤلفات أبى البقاء وهى :

١- أجوبة المسائل الحلييه :

أنظر نكت الهميان ص ١٨٠ ، وذييل طبقات الحنابلة ١١٢/٢ ، -
وطبقات النحاة واللفويين لابن قاضى شهبه ص ٣٢٨ ، وطبقات المفسرين
٢٢٦/١ وذكر ابن رجب ، والداودى أنه فى اجابه مسائل وردت من
حلب ولا ادرى فى أى فن هى ؟

٢- الأربعة فى النحو :

ذكره السيوطى فى بغية الوعاة ٣٩/٢

٣- الاستيعاب فى علم الحساب :

أنظر نكت الهميان / ١٨٠ ، وذييل طبقات الحنابلة ١١١/٢ ، وطبقات
النحاة لابن قاضى شهبه ٣٢٨ ، والبغية ٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين
٢٢٦/١ ، والكشف : ٨١ وقال السيوطى والداودى (فى انـواع
الحساب)

٤- الاشارة فى النحو :

أنظر نكت الهميان / ١٨٠ ، وذييل طبقات الحنابلة ١١١/٢ ، وطبقات
النحاة / ٣٢٨ ، والبغية ٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ والكشف

الاعتراض على دليل التناهي ودليل التضاد = الكلام على دليل ٠٠٠
وسياتى :

هـ - اعراب الحديث : أو (اعراب ما يشكل من الحديث) :

ألف كثير من العلماء فى (غريب الحديث) منهم أبو عبيد ، والهروى -
والزمخشري ، وابن الأثير ٠٠٠ وربما تطرقوا الى بعض الوجوه الاعرابيه
ولم أجد أحدا أفرد اعراب الحديث بمؤلف خاص قبل أبى البقاء .
ذكر هذا الكتاب أكثر من ترجم له ، أنظر التكملة للمندرى ٣٨٠/٤ وابن
النجار انظر حاشيه ص ١٤١ من كتاب المختصر المحتاج اليه من الجز'
الثانى ، وانباء الرواه ١١٧/٢ ووصفه بأنه لطيف ، ووفيات الأعيان ٢٨٦/٢
ووصفه بأنه لطيف أيضا وذيل طبقات الحنابله ١١١/٢ ، ونكت الهميان
ص ١٧٩ ، وطبقات النحاة ٣٢٨ ، وفيه الوعاة ٣٩/٢ وطبقات المفسرين
٢٢٥/١ والكشف ١٢٣ ، ١٢٤ وغير ذلك وهذا الكتاب من أجـل
مؤلفاته قدرا ، وقد وصل الينا ، ومنه مخطوطه محفوظه فى دار الكتب
المصريه برقم (٢١٢٥) حديث ، ومنه ميكوفيلم فى معهد احياء
المخطوطات برقم (٦١) حديث وهى فى ٧٩ ورقه قياس ٢٠x٢٠٠ كما
يوجد للكتاب نسخه أخرى محفوظه فى المكتبه الظاهرية بدمشق برقم
(١٧٧٨) ، (١٣٥٨) حديث ، ويوجد منه نسخه ثالثه فى الموصل
برقم (١٧٦) ، ويوجد ملحقا بجامع المسانيد لابن الجوزى
فى الفاتكان برقم (١٣٩٢) .

ذكر أبو البقاء فى مقدمة الكتاب سبب تأليفه فقال : ((٠٠٠ وذلك أن -

بعض الرواة قد يخطئ والنبي (ص) وأصحابه بريئون من اللحن .

واعتمد فيه على كتاب (جامع المسانيد) لابن الجوزي قال في المقدمة
((٠٠) فاعتمدت على أتم المسانيد وأقربها إلى الاستيعاب وهو : (جامع
المسانيد) للإمام الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي رضي الله عنه)

وقد رتبته على أسماء الصحابة الرواة للأحاديث على حروف المعجم
ثم من تشكك في أسمائهم ثم الذين لم يعرفوا بأبائهم ولكن نسبوا إلى
أقاربهم ، مثل عم أبي حرة ، ثم أقوام عرفوا بالقرب من غيرهم مثل خادم الرسول
(ص) ثم أقوام عرفوا بقبائلهم مثل رجل من وفد عبد الميسر ثم ذكر
المجهولين مثل حيث رجل ٠٠٠ ثم مسانيد النساء ٠٠٠٠ الخ .
ويعمل الآن صديقنا الأستاذ خليل بنيان الحسون على تحقيقه .

اعراب الحماسة = شرح الحماسة وسيأتي الحديث عنه
اعراب ديوان المتبني = شرح ديوان المتبني " " "
اعراب شعر الحماسة = شرح الحماسة " " "

٦- اعراب شواذ القراءات :

ويسمى (اعراب الشواذ) ، و (اعراب (الشاذ) ، و (اعراب
الشواذ من القرآن) .

انظر نكت الهميان / ١٧٩ ، والذيل على طبقات الحنابلة ١١١/٢ -
والبلغة / ١٠٨ ، والبلغية ٣٨/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٥/١ وطبقات
النحاة ٣٢٨ .

نقل عنه الزركشي في البرهان ٣٣٩/١ ، ٣٤١ وقال عنه في الحديث
عن كتب الشواذ ، ومن أحسن ما وضع فيه كتاب ابن جنس إلا أنه لم يستوف
وأوسع منه كتاب أبي البقاء المكي .

وهذا الكتاب من مؤلفات أبي البقاء التي سلمت من الضياع ووصلت إلينا
وتحتفظ دار الكتب المصرية بنسخة من الكتاب برقم (١١٩٩) تفسير
وعنها ميكروfilm في معهد أحياء المخطوطات برقم (١٠٧) تفسير .
الاعراب في علل الاعراب = الباب في علل البناء والاعراب وسيأتى
الحديث عنه .

٧- اعراب القرآن :

لعمل كتاب (اعراب القرآن) للمكبرى من أشهر مؤلفاته حتى أنه هو
سبب شهرة أبي البقاء فيقال (المكبرى صاحب اعراب القرآن) وقد
ورد بعدة أسماء منها (البيان) و (التبيان) ، و (املاء ما من به
الرحمن) .

وقد ألف في اعراب القرآن كثير من المؤلفين قيل أبي البقاء فجاء كتابه جامعا
لأشأت الأعراب مختصرا لكثير من أقوال العلماء متضمنا لكثير من وجوه
القراءات ، لا يتطرق لذكر المعاني إلا نادرا مختصر الشواهد بعيدا
عن الاستطراد . ولعل هذا هو سبب إقبال الناس عليه وعكوفهم على
دراسته ودرايته ، قال الزركشى في البرهان ١/٣٣٩ ، ((٠٠٠ ومن
أحسنها كتاب المشكل ، وكتاب أبي البقاء)) وقال السيوطي في
الاتقان ٢/٢٦٠ وكتابه أشهرها وانظر الكشف ص ١٢٢ ، ومفتاح
السماد ٢/٤١٨ ولم يذكر أبو البقاء في كتابه هذا مصادره التي اعتمد
عليها - كما هي عادية إلا أنه يكرر ذكر القراءات ، والأخفش والمبرد ، وشملب
والزجاج ، وأبي علي وابن جنى ، وهؤلاء جميعا ألفوا في معاني القرآن
واعرابه ، وقراءاته السبعية والشاذة (١) .

(١) ألف في اعراب القرآن المبرد وشملب ، وفي اعرابه ومعانيه القراءات والأخفش
والزجاج ، وفي القراءات السبعة الفارسي ، وفي الشواهد ابن جنى .

مخطوطات الكتاب :

ذكر بروكلمان مخطوطات الكتاب في تاريخ الأدب العربي ٢٨٢/١

الأصل ، ١٧٦/١ ، ٤٩٥ (الذيل) .

في باريس ٦٢٠ ، ٦٢١ ، والجزائر ٣٣١ ، والقاهرة ط ١٣٥/١ ،

واباصونيا ٧٣ ، ٧٤ بنته ٢٤ ، رقم ٢١٧ ، والامبروزيانا بيلانسو

ص ٧ ، والفاثكان ١٣٩٢ ، والاسكوريال ١٣٢/٩ ، جامع الفروني بفاس

١٧٥ ، ١٧٧ ، جامع الزيتون بتونس ٤١٢/١ ، والخالديه بالقدس

٦ ، ٣٨ ، قلبي على ٣٧ ، سرفيلي ٨ ، حريلبلي ، وكورللي ٦٦ ،

ولي الدين ٣٥ ، ٥٤ ، بني جامع ١٥ - ١٧ ، نيكي مور ١٨ / ٢

رقم ١٣٧١ ، وراميسور ٦٥/١ .

وللكتاب مخطوطات أخرى ، لم يطلع عليها بروكلمان وهي في مكتبته

الحرم المكي رقم ٧٢ علوم قرآن مخطوطه نفيسه يرجع كتابتها الى

سنة ٦٩٨ هـ وهي نسخه كامله بها رطوبه وهوامش مفيده كتبها

العبد المفتقر الى ربه عيسى الهيني .

وفي دمشق ثلاث نسخ منها نسخه كتب بعد وفاة المؤلف بمقام

واحد سنة ٦١٧ هـ كتبها يوسف بن مسعود برقم ٥٣١ (١٣٦ تفسير)

الظاهره والثانيه نسخه في الظاهره ايضا كتب سنة ٦٩٧ هـ ورقمها

(٥٥٢ ١٣٧ تفسير) . والثالثه في الظاهره ايضا ورقمها

(٥٥٣ ١٣٨ تفسير) الجزء الثاني فقط .

وفي بغداد ثلاث نسخ أرقامها في مكتبة أوقاف بغداد ٢٣٧٠ ، ٢٣٧٢

٢٣٧٥ ، وفي المدينه نسخه بمكتبه الحرم وفي اليمن نسختان . . وغير ذلك .

طبقات الكتاب : (١)

طبع أول مرة سنة ١٨٥٩ م على هامش الجلالين في (تبريز) وكذلك
في سنة ١٨٦٠ م ، طبع في ذيل التفسير نفسه ، في دهل سنة ١٨٩٩ م وطبع
ايضا بهامش الفتوحات الالهيه للشيخ الجمل بمطبعة محمد مصطفى سنة ١٣٠٣ هـ

وطبع بعنوان املاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جميع
القرآن ، وسهامه انونج جليل للعلامة محمد بن ابى بكر الرازى صاحب
مختار الصحاح في المطبعة السيميه سنة ١٣٠٦ هـ ، سنة ١٣٠٨ هـ وطبع
بهذه التسميه منفردا مرتين آخرها سنة ١٣٨٩ هـ ، سنة ١٩٢٠ م وتسميته
املا ما من به الرحمن ، لم ترفى كتب الطبقات القديمه التى اطلعت عليها .

وافاد من اعراب القرآن كثير من العلماء الذين اتوا بعده منهم السفاسى
ابراهيم بن محمد المتوفى سنة ٧٢٤ هـ ، الذى ضمه الى كتابه (المجيد
في اعراب القرآن المجيد) ورمز له بحرف الميم ، كما يقول في مقدمة كتابه ، (٢)
والسمينى الحلبي أحمد بن يوسف المتوفى ٧٥٦ هـ في كتابه : (الدر المضمون
في اعراب الكتاب المكنون) الذى قال في مقدمته ذكرت كثيرا من المناقشات
الوارده على ابى القاسم المؤخري ، وابى محمد بن عطيه ، ومحب الدين
ابى البقاء . (٣)

-
- (١) انظر معجم المطبوعات العربيه والمعريه ٢٩٤/١ ، ٢٩٥
 - (٢) انظر مقدمة الكتاب المذكور ويوجد للكتاب عدة نسخ ومنه نسخه كامله فى
مكتبه كلية الشريعة بمكة رقم (١٠٢٥ ، ١٠٢٦) .
 - (٣) انظر مقدمة الكتاب المذكور ويوجد للكتاب عدة نسخ ومنه نسخه فى مكتبة
مكة برقم (١ تفسير) وتشمل الجزئين الأول والثانى فقط وانظر (٢) من
المخطوطه نفسها .

وناقش المكبرى فى كثير من آرائه فى اعراب القرآن ابن هشام الأنصارى
فى معنى اللبيب (١) وأفاد منه كما افاد منه أبو حيان فى البحر المحيطة
وابن مكرم القيسى فى الدر اللقيط ، والسيوطى فى الاتقان ، وغيرهم كثير .

أما الزملىكانى المتوفى سنة ٦٥١ هـ كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم
ابن خلف الشافعى فقد اختصره وسماه (المجيد فى اعراب القرآن المجيد)
ومنه نسخه فى معهد احياء المخطوطات العربيه برقم ١٣٢ تفسير

٨- الافصح عن معانى أبيات الايضاح :

ذكر فى النكت / ١٧٩ ، وطبقات النحاه / ٣٢٨ ، والبلغة / ١٠٨ ومظهر
أنه فى شرح أبيات ايضاح الفارسى ، وشرحه للايضاح سيأتى ذكره .

املاء مامن به الرحمن = اعراب القرآن ، وقد تقدم ذكره

الانتصار لحمزه فيما نسبته اليه ابن قتبيه فى شكن القرآن

لا يوجد هذا الكتاب بين مؤلفات المكبرى ، وانما نسبته اليه البغدادى فى
هديه العارفين ١ / ٤٥٩ ، خطأ ، خلط بين أبى البقاء وأبى القاسم
عبد الله بن محمد المكبرى المتوفى سنة ٥١٠ هـ ، مؤلف الكتاب الحقيقى ،
والغريب فى الأمر ان البغدادى نفسه ذكره منسوبا الى أبى القاسم
قبل صفحات انظر ١ / ٤٥٤ .

ايضاح المفصل = شرح المفصل

٩- البلغة فى الفرائضى :

ذكر فى النكت ١٧٩ ، وذييل الطبقات ٢ / ١١١ ، والبلغة / ١٠٨ وسماه

(١) ناقش ابن هشام المكبرى بما يزيد على اربعين موضعا انظر مثلاس ١٠٢ ،
١٣٤ ، ٢٠١ .

الفيروزبادي (بلفه الراض) ، والبغية ٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين

٢٢٥/١ (بلفه الراض) ، والكشف ٢٥٣ / ، والحديث ٤٥٩/١ .

البيان في اعراب القرآن = اعراب القرآن وقد مر ذكره

التبيان في اعراب القرآن = " " " " " "

التبيان في شرح الديوان = شرح ديوان المتنبي وسيأتي ذكره .

١٠- التبيين عن مذاهب النحويين :

سنتحدث عنه بالتفصيل

ترتيب اصلاح المنطق = المشوف المعلم وسيأتي ذكره .

١١- الترصيف في علم التصريف :

ذكر في النكت ١٧٩ ، والمختصر المحتاج اليه ١٤١/٢ هامش (٢) -

وطبقات النحاة ٣٢٨ ، والبلفه ١٠٨/ ، والبغية ٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين

٢٢٦/٢ ، والكشف ٣٩٩/ ، والهدية ٤٥٩/١ .

١٢- التعليق في الخلاف أو في مسائل الخلاف :

انظر النكت ١٧٩ ، والذيل ١١١/٢ ، ونص على أنه في الفقه ، والبغية

٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٥/١ ، والكشف ٤٢٤ / ، وربما سمى

(التعليق)

١٣- تفسير القرآن :

ذكر في النكت ١٧٩ ، والذيل ١١١/٢ ، والبلفه ١٠٨/ ، والبغية

٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٥/١ ، والكشف ٤٤٠/١ ، والهدية

٤٥٩/١ .

قال حاجي خليفة : وهو غير اعرابه .

ويوجد في مشهد نسخه برقم ٣٨٦٣/١٦٠ باسم البيان في تفسير القرآن لأبي البقاء المكي (١) وربما كانت نسخه من اعراب القرآن ، ولانعلم عن حجم الكتاب شيئا فلا ندري هل كبير مستوفى أو مختصر ، ولا نعلم أن أحدا اقتبس منه أو نقل عنه .

١٤- التلخيص في الفرائض :

ذكر في النكت ١٧٩ ، والذيل ١١١/٢ ، وطبقات النحاة / ٣٢٨ ، والبغية ٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٥/١ ، والكشف / ٤٨٠ وابن رجب والداودي لم يسمياه وإنما اكتفيا بقولهم : وكتاب آخر في الفرائض (للخلفاء ؟) . ولعلهما يقصدان هذا الكتاب .

١٥- تلخيص أبيات الشعر لأبي على :

لعله يقصد كتاب أبي على : (شرح الأبيات المشككة الاعراب من الشعر) وهذا الكتاب مختلف في اسمه (٢) أما التلخيص للمكبرى فقد ذكر في النكت ١٧٩ ، والذيل ١١١/٢ وطبقات النحاة ٣٢٨ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ .

١٦- تلخيص التنبيه لابن جنى :

البينية لابن جنى في شرح الحماسة واعرابها ويسمى (شرح مستفلق أبيات الحماسة) .

(١) انظر مجلة معهد احياء المخطوطات العدد (٢) انظر (أبو على الفارسي وأثره في النحو والقراءات) للدكتور عبد الفتاح شلبى ص ٥٥٨ .

ذكر كتاب أبي البقاء في النكت / ١٧٩ ، طبقات النحاة / ٣٢٨ ،

١٧- التلخيص في النحو :

ذكر في النكت / ١٨٠ ، والذيل ١١١/٢ ، وطبقات النحاة / ٣٢٨ ، والبغية

٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ ، والكشف / ٤٨٠ ، والهدية / ٤٥٩/١ ،

واسمه يدل على انه مختصر .

١٨- التلخيص في النحو :

ألف بهذا العنوان قبل أبي البقاء محمد بن علي المسكري ت ٣٢٧ (١) -
المعروف بـ (ميرمان) .

ومحمد بن اسحاق بن اسباط الكندي المصري من تلاميذ الزجاج (٢) ،

وأبو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ وكلها في النحو ،

أما كتاب أبي البقاء فقد ذكر في النكت / ١٧٩ ، وطبقات النحاة / ٣٢٨ ،

والبغية ٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ ، والكشف / ٤٨٢ ، والهدية

٤٥٩/١ .

وذكروا أن له عدة شرح منها .

(١) شرح أبي البقاء نفسه وستحدث عنه بمد قليل

(٢) شرح جمال الدين يوسف بن جامع المتوفى سنة ٦٨٢ هـ ذكره ابن رجب

في ذيل طبقات الحنابلة ٣٠٢/٢ .

(٣) شرح اسماعيل بن محمد الفرناطي المتوفى سنة ٧٧١ هـ (٣) من

تلاميذ أبي حيان ذكر في الكشف / ٤٨٢ ،

(١) انظر ترجمته وذكر كتابه في : الوافي بالوفيات ١٠٩/٤ ، والبغية ٣٤٥/١ -

(٢) انظر ترجمته وذكر كتابه في الوافي بالوفيات ١٩٥/٢ ، معجم الادباء ١٨/١٥ .

(٣) انظر ترجمته في : البغية ٤٥٦/١ .

(٤) شرح اسماعيل بن ابراهيم بن محمد البليسي المتوفى سنة ٨٠٢ هـ (١)

ذكر في الكشف ٤٨٢

ويوجد قطعه من كتاب التلقين لأبي البقاء في ليدن محفوظة برقم (١٧٧)
وذكر ابن خبير الاشبيلي في الفهرست كتابين أحدهما باسم (التلقين)
لمبدالله بن موسى بن مسمود الشارقي ، والآخر (شرح التلقين) لأبي
عبدالله محمد بن علي المازري الحافظ ، ولاندرى في اي فن هما ٠٢

١٩- التهذيب في النحو :

ذكر في النكت ١٧٩/ ، وطبقات النحاة ٣٢٨/ ، والبغية ٣٩/٢ والكشف

٥١٨/ ، والهدية ٤٥٩/١ .

٢٠- تهذيب الانسان بتقويم اللسان :

ذكر في الذيل ١١١/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ وزاد (في النحو)

٢١- الثلاثة في الفرائض :

ذكر في البغية ٣٩/٢ ، وتفرد السيوطي بذكره .

شرح أبيات الايضاح = الافصح وقد سبق ذكره

٢٢- شرح أبيات كتاب سيبويه :

ذكر في النكت ١٧٩/ ، طبقات النحاة ٣٢٨/ ، والبغية ٣٩/٢ وطبقات

المفسرين ٢٢٦/١ ، والكشف ١٤٢٨/٠

(١) انظر ترجمته في : الضوء اللامع ٢٨٦/٢ .

٢٣- شرح الايضاح والتكملة لأبى على الفارسى :

ذكر فى الذيل ١١١/٢ ، وانباء الرواه ١١٧/٢ ، ووفيات الأعيان
٢٨٦/٢ ، والنكت ١٧٩/ ، وسماء (المصباح) وطبقات النحاة
٣٢٨ / ، والبلغة ١٠٨/ وسمى الصباح تحريفاً ، والبنية ٣٩٠/٢ ،
وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ والكشف ٢١٢/ ،

واقتبس منه الزركشى فى البرهان ٢/ ، والسيوطى فى الأشياء
١١٦/٤ ، والبغدادى فى الخزانة فى عدة مواضع منها فى الجز
٧٧/٣ ، ٨٨ ، ١١٦ تحقيق عبدالسلام هارون وشرح الايضاح
من الكتب التى وصلتنا وسلمت من الضياع ، منه نسخة ناقصة محفوظة بدار
الكتب المصرية رقم (٢٠٧) ، نحو ونسخه كاملة فى المتحف البريطانى
أول رقم (٦٤٠) .

٢٤- شرح بعض قصائد رؤبه :

ذكر فى النكت ١٨٠/ ، والذيل ١١١/٢ ، وطبقات النحاة ٣٢٨/ -
وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ ،

٢٥- شرح التلقين :

ذكر فى الذيل ١١١/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ وقد نسى الداودى
على أنه شرح لكتابه هو حيث ذكره بعد ذكر التلقين فقال : (التلقين .
فى النحو ، وشرحه .

٢٦- شرح الحماسة وأعرابها :

ديوان الحماسة : مجموعة من القصائد اختارها الشاعر أبو تمام فأحسن
الاختيار ، وكان موفقاً فى اختياره حتى قيل : (انه فى اختياره اشهر

منه فى شمره • (١)

وقد وجد الأدباء واللفويون والنحاة فى هذه الأشعار مادة لبحوثهم ،
فأقبلوا عليها ودرسوها ، وتداولتها أيديهم بالشرح والأعراب ، والتفسير
اللفوى ، والأدبى حتى أن الأستاذ عبدالسلام هارون ذكر من شروحها
ثلاثين شرحا •

ومن بين العلماء الذين عنوا بالحماسه أبو البقاء المكيرى فقد ذكر له : (شرح
الحماسه) ، و (أعراب الحماسه)

ولكن هل هما كتاب واحد أو كتابان ؟

ذكر حاجى خليفه فى الكشف / ٦٩٢ شرح الحماسه ثم قال : هو شرح مختصر
اقتصر فيه على الأعراب ، ووافقه على ذلك الأستاذ عبدالسلام هارون ونقل
عبارة فى مقدمة شرح الحماسه للمرزوقى ،

واستظهر غير ذلك بل أعدهما كتابين فأبو البقاء ألف فى شرح الحماسه
كما ألف فى أعرابها ، وربما أن حاجى خليفه وقع على الأعراب واعتقد أنه الشرح
فقال عبارته المتقدمه التى ارتضاها الأستاذ عبدالسلام هارون ،

والدليل على أنهما كتابين أن الصفدى فى النكت / ١٢٩ وابن قاضى شهيد
فى طبقات النحاة ذكرا الكتابين معا •

أما كتاب شرح الحماسه فقد ذكر فى النكت ١٢٩ ، والذيل ١١١/١ وطبقات
النحاة / ٣٢٨ ، والبلغه / ١٠٨ ، والبعث / ٣٩٢ وطبقات المفسرين / ٢٢٦ ،

(١) مقدمه شرح الحماسه للمرزوق تحقيق عبدالسلام هارون ص ٤٠ •

٥ والكشف / ٦٩٢٠

وأما اعراب الحماسه فقد ذكر في النكت ايضا ١٧٩ ٥ وطبقات النحاة / ٣٢٨
ووفيات الاعيان ٢٨٦ / ٢ ٥ وانباء الرواه ١١٧ / ٢٠

وكتاب شرح الحماسه أو اعرابها من الكتب التي وصلت إلينا ٥ ذكر بروكلمان
في تاريخ الأدب العربي ٨٠ / ١ ترجمه النجار مخطوطات الكتاب في كوبرلي —
١٣٠٧ / ١٣٤٠ / ٩٣٤ ٥ وخراج زاد ٥ / ١٥٠ وعند الاطلاع على هذه المخطوطات
يمكن ان نحكم بدقه ٥ هل هي في شرح الحماسه أو في اعرابها ولعله أن يكون
بعضها في الشرح وبعضها في الاعراب.

٢٧- شرح خطاب ابن نباته :

ابن نباته : هو أبو يحيى عبدالرحيم بن محمد الفارقي انظر الشذرات ٨٣ / ٣
وقد شرحها غير واحد منهم أبو اليمين تاج الدين الكندي سنة ٦١٣ هـ انظر
الكشف ٧١٤ ٥

وشرح المبكرى كتاب مشهور ذكر في النكت / ١٧٩ والذيل على طبقات الحنابلة
١١٢ / ٢ ٥ والوفيات ٢٨٦ / ٢ ٥ وطبقات النحاة / ٣٢٨ ٥ والبلغة / ١٠٨ ٥ والبغية
٣٩ / ٢ ٥ وطبقات المفسرين ٢٢٦ / ١ ٥ والكشف / ٧١٤ ٥ والهدية / ٤٥٩ / ١ ٥ —
ورد كلامان ١٠٨ / ٢ ٥ وذكر أنه لا يزال مخطوطا منه نسخه في ليدن محفوظه برقم
(٢١٣٨) عمومي ٥٥٧٣

٢٨- شرح ديوان المتبني :

اسم أبو البقاء في شرح ديوان المتبني الذي لقي عناية فائقة من العلماء
من لدن عصر ابن جني المعاصر للمتبني الى عصرنا هذا.

وشرح المكبرى لديوان المتبنى ثابت النسبه اليه .

ذكر في التكملة ٣٨٠/٤ ، وانباء الرواه ١١٧/٢ ، ووفيات الاعيان ٢٨٦/٢
والنكت ١٧٩/ ، والذيل ١١١/٢ ، وطبقات النحاة ٣٢٨/ ، والبلغه ١٠٨/
وطبقات المفسرين ٢٢٦/٢ ، والكشف ٨١١/ : قال (٠٠٠ وأبو البقاء
عبدالله بن الحسين المكبرى الحنبلى النحوى المتوفى سنة ٦١٦ هـ ألففى
اعرابه كتابا . والهديه ١/٤٥٩ هـ .

أما الشرح المتداول المطبوع فقد نسب الى ابى البقاء باسم (التبيان فى
شرح الديوان) .

طبع للمرة الأولى سنة ١٢٦١ هـ ، سنة ١٨٤٥ م أخرجه بارعلى البادرناوى
بكلكتا فى الهند ، فى جزئين ، ثم أعيد طبعه فى مصر (بولاق) سنة ١٢٧٨ هـ .
وطبع سنة ١٣٠٨ هـ فى المطبعة الشرقية بمأ مشها الصبح المنبى للشيخ
يوسف البديعى ، وطبع سنة ١٩٣٨ م بتحقيق الدكتور مصطفى السقا وبراھيم
الابيارى ، وعبدالحفيظ شلبى فى اربعة اجزاء .

وأخر طبعة للديوان مع الشرح المذكور سنة ١٣٩١ هـ ، سنة ١٩٧١ م —
بتحقيق الاساتذہ المتقدم ذكرهم فى مطبعه البابى الحلبى .

وكل هذه الطبعات ينسب الشرح فيها الى ابى البقاء العكبرى ولكن الأستاذ
مصطفى جواد ينفى أن يكون هذا الشرح من صنعة أبى البقاء مستدلا بدلائل
فى غاية القوة ، ونسب الشرح الى تلميذ أبى البقاء على بن عدلان الموصلى
المتوفى سنة ٦٦٦ هـ .

أنظر مقاله الدكتور مصطفى جواد فى مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق
المجلد ٢٢ العدد ١ و ٢ .

وأرى ان الاستاذ مصطفى جواد مصيب في نظره فالكتاب بمبدأ كل
البعد عن أسلوب أبي البقاء وطريقته ، مخالف كما يقول الدكتور مهدي المخزومي
في (مدرسه الكوفه / ٩٦) لذهب العكبري النحوي .

إذا علينا أن نبحث بدقه عن كتاب أبي البقاء فمن شرح ديوان المتبني
واعرابه ، الذي أصبح في عداد المفقودات ، وخاصة في تلك الشرح المجهولة
اسم الشارح التي ذكرها بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٩١/٢ ترجمه
النجار .

٢٩ شرح الفصيح :

ذكر هذا الكتاب في نكت الهميان / ١٨٠ ، وطبقات النحاة ٣٢٨ ، والبلغة
١٠٨/ ، والبيه ٣٩/١ ، والكشف / ١٢٧٣ والهدية ٤٥٩/١ .

٣٠ - شرح الكتاب :

سبق أن ذكرنا كتابه في شرح أبيات الكتاب أم هذا فهو في شرح الكتاب
نفسه ذكره ابن قاضي شهبه في الدقائق / ٣٢٨ ، والفيروزبادي في البلغة
١٠٨/ ، والبيدادي في الهدية ٤٥٩/١ ، ولعله هو كتاب لباب الكتاب
الذي ذكر في النكت / ١٨٠ ، والبيه ٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ ،
والكشف / ١٤٢٨ .

ولا ندري هل (لباب الكتاب) شرح للكتاب ؟

فيوافق ما ذكر من أن للعكبري شرحا للكتاب ، أو هو اختصار للكتاب كما توحى
به التسمية ، وكما ذكر الاستاذ عبدالسلام هارون في مقدمة شرح كتاب سيويه
ص ٤٠ ، أو هما كتابان أحدهما في الشرح والثاني اختصار للكتاب ؟

اننى اترك الجواب عن هذه التساؤلات حتى يبعث الكتاب من مرقده
ان كان له وجسود فى بعض مكبات العالم الخفيه أونجد نصا شافيا
فى هذه المسألة.

٣١- شرح لامية العرب :

وهى قصيدة الشنفرى الازدى التى مطلعها :

- أميلوا بنى أمى صدور مطيكم -

وقد شرحها عدد من العلماء قيل أبى البقاء منهم المبرد وابن دريد -
والزمخشري وأول الكتاب البيت المتقدم ثم قال : الكلام فيه على ثلاثة اشياء
على الفاء ، وعلى سوى ، وعلى أميل ٠٠٠٠ الخ .

ويوجد للكتاب عدة نسخ فى المكتبات العالمية منها ما هى فى برلين
برقم ٧٤٦٩ ، وفى مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت نسخة ناقصة كتبت يوم التزويد
سنة ٦٩٤ هـ كتبه يحيى بن عبدالله حولان ويحمل الدكتور محمد خير الحلوانى
فى حلب على تحقيقه .

٣٢- شرح لامية المعجم .

وهى قصيرة الطغرائى الحسين بن على بن محمد بن عبدالصمد أبو اسماعيل

٤٥٥ - ٥١٣ هـ ترجمته فى الانساب / ٥٤٣ ، والاعلام ٢٦٧/٢ ومطلع القصيدة
قوله :

- اصابة الراى صانتنى عن الخطل -

وعليها شرح كثيره جدا انظر الكشف ١٥٣٧/٢ - ١٥٣٩ ، ومن بين شراحها
أبو البقاء انظر الكشف ١٥٣٧/٢ ، والهدية ٤٥٦/١ ، وروى كلان ٤٣٩/١ الذيل
ويوجد للكتاب عدة نسخ فى المكتبات العالمية منها نسخه فى المكتبة الاحمدية

بتونس ضمن مجموع م ١٥/٢١ ٠ قى من ورقه ٣٥ — ٦٠ س ١٧ برقم (٤٧٨٠)

وفى بغداد نسختان أحدهما برقم ١/١٠ والثانية برقم ٥٦٨٦ ٠

شرح لفه الفقه = لفه الفقه ٠

٣٣ — شرح اللمع :

كتاب اللمع لأبى الفتح بن جنى من أشهر المختصرات النحوية التي

تداولها الدارسون فى القرنين السادس والسابع الهجرى ٠

وقد عنى به كثير من العلماء وشرحوا عوامضه ، وعلقوا عليه تعاليف مفيدة

وينسب الى أبى البقاء كتاب (شرح اللمع) ، وكتاب (المتبع فى شرح اللمع)

والذى يغلب على الظن انها كتاب واحد ، وهذا الكتاب الذى فى شرح

اللمع هو ما يسمى (المتبع) ، وسمى المتبع فى البلغة تحريفا ٠

ذكر هذا الكتاب فى انباء الرواء ١١٧/٢ ، والوفيات ٢٨٦/٢ والنكت /

١٧٩ ، والذيل ١١١/٢ ، والبلغة ١٠٨/ ، والبغية ٣٩/٢ ، وطبقات

المفسرين ٢٢٦/١ ، والكشف ١٥٦٣/٢ والهدية ٤٥٩/١ ٠

والكتاب من آثار المكبرى التى وصلت إلينا ، وتوجد مخطوطاته فى بطرسبرج

ثالث ٩١٣ ، بيكبو ٢٠١٧/٢٠ ، انظر بررد كلما ٤٩٤/٢ وزعم أنه طبع

فى القاهرة سنة ١٩١٣ م ٠

وفى معهد احياء المخطوطات العربية نسخه مصورة عن مكتبة خدابخشى نبيه

رقم الفيلم ٣١٩ وهى نسخه نفيسة واضحة جيدة كتبت قبل وفاة المؤلف بخمس

سنين سنة ٦١١ هـ بخط عبد الحميد بن عثمان بن نوقاض الجبلى رحمه الله

ويعمل الآن بعض الزملاء على تحقيقه فى دار العلوم بالقاهرة ٠

شرح ما فى مقامات الحريرى من ألفاظ لغويته = شرح المقامات

٣٤- شرح المفصل :

(الفصل) فى النحو لآبى القاسم الزمخشري المتوفى ٥٣٨ هـ
هو أحد الكتب النحوية المختصرة ، التى لقيت عنايته
فائقه من الدارسين والعلماء فى هذا الفن على حد سواء ،

ومن السابقين الى شرح الفصل أبو البقاء ، وشرحه مشهور بين علماء
النحو وكتب الطبقات والتراجم الا انهم اختلفوا فى اسمه فمنهم من يسميه
(شرح المفصل) ، ومنهم من يسميه (المحصل فى شرح المفصل) أو
(المحصل فى ايضاح المفصل) ، أو (المحصل وايضاح المفصل) — أو
(الايضاح فى شرح المفصل) وكثيرا ما يسمونه (حواشى المفصل) أو
(التعليق على المفصل) .

ذكر فى انباء الرواه ١١٧/٢ ، والوفيات ٢٨٦/٢ ، والنكت ١٧٩/ والذيل
١١١/٢ ، ١١٤ ، وطبقات النحاه ٣٢٨/ ، والبلخه ١٠٨/ ، والبغية
٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ ، والكشف ٢١٤/٢ ، ١٧٧٤ ، والهدية
٤٥٩/١ ،

وتوجد نسخه فى دار الكتب المصرية رقم (٢٩٢) نحو

وعنها صورة (ميكروفلم) فى معهد احياء المخطوطات برقم (١٤٤ نحو)
وقد كتب عليها (المحصل شرح المفصل) الجزء الثانى فقط ناقصه من
الأول أيضا بدأها بقوله : (صاحب القوم قلت ومنهم من قال يوصف
بمثله ٠٠٠ الخ وينتهى بقول الناسخ :) ((آخر الكتاب آخر المجلدة الثانية
من كتاب (المحصل شرح المفصل) دون نسبته الى العكبرى . ثم قال :

يتلوه ان شاء الله تعالى : المجلدة الثالثة فى المركبات والحمد لله حق
حمده كتبه لنفسه الفقير الى رحمة ربه ، وشفاعه جده محمد بن محمد بن
الحسين بن محمد بن محمد بن على بن عبد الله الحسينى عفا الله عنه الخ
ثم كتب على الورقة نفسها من الجهة اليسرى نقله الفقير الى رضوانه محمد
ابن يحيى بن عقر الله له . . . الخ))

واعتمد عليه كثير من الباحثين على أنه للمكبرى ، وعده بعضهم من
مؤلفات أبى البقاء الموجوده . وأحضرت (فيلما) عن الكتاب عندما
أحضرت بعض مؤلفات المكبرى المخطوطة لكى أتمكن من معرفة شخصية
أبى البقاء العلميه ، وسلوكه ومنهجه ، ومذهبه النحوى ولما قرأت هذا
الكتاب لأول مرة ، وكنت قد قرأت قبله كتابه (التبيين) ، وكتاب (اعراب
القرآن) ، وكتاب (اعراب الحديث) وكتاب (اللباب) ، وكتاب
(شرح اللع) . . . الخ . أصبحت عندى معرفة بأسلوب الرجل ، وجدت أن
أسلوبه فى هذا الكتاب قد تغير ، وأن المنهج الذى سار عليه ولزمه فى
مؤلفاته اختلف اختلافا كبيرا ورجعت الى الكتاب ثانیه وثالثه حتى تيقنت أنه
ليس لأبى البقاء ثم استهوانى البحث الى تتبع صفحات الكتاب واستنطاقها
لعملها تهدينى الى مؤلف الكتاب الحقيقى فاهتديت بعد بحث دقيق
وتثبت كامل الى مؤلفه الحقيقى وهذا ما سأوضحه .

أدلة النفس :

لعل من أوضح ما ينفى الكتاب عن أبى البقاء تغير الأسلوب . فأسلوب
المكبرى يختلف تماما عن أسلوب صاحب الكتاب وكما يقولون : أسلوب الرجل
هو الرجل ، ولا شك أن الناس مختلفون وهذه حقيقة لا مرأ فيها ، وخاصة

هؤلاء الذين كتبوا فأكثروا من الكتابه فتميزت كتاباتهم بخصائص فنيه ، وتمبيريه .
وما ينفيه عن أبى البقاء أمور منها :

أولا : هذا الكتاب مخالف للمنهج الذى اتجهه المكبرى لنفسه ولزمه
فى سائر مؤلفاته ومن هذا المنهج :

(١) لم يكن المكبرى يوضح المراجع التى اعتمد عليها الا نادرا أما
فى هذا الكتاب فتجد المؤلف يصرح بنقله عن حواشى الايضاح
لمعيد القادر وكتاب سيبويه ، وشرحه للسيرافى ، وما أخذ
المبرد على سيبويه ، واللمح ،

وانظر اللوحات ١٧ و ١٨ ، ٢٤ ، ٣٠ ، ٦٤ ، ١٠٠٠ الخ .

(ب) لم يكن المكبرى يكثر من ذكر أعلام النحويين الا ما كان مشهورا
ولا ينقل عن المتأخرين منهم بخاصه ، أما مؤلف الكتاب فأنسه
يجمع آراء النحويين ، وينقل عن المتقدمين منهم والمتأخرين وهو
أشبه بموسوعة لآراء النحاة وأقوالهم ، نقل عن سيبويه والخليل
ويونس والفراء والكسائى وشمس ٠٠٠ وفى كل صفحه - تقريبا
يرد جملة من هؤلاء المشاهير .

كما أنه نقل عن المتأخرين مثل ابن برهان انظر اللوحات ١٩ ،
٤٧ ، ٧٢ والجرجانى انظر اللوحات ١١ و ١٥ و ١٨ و ٣٠ و ٣٢ و
٦٤ ، ١٠٠٠ الخ .

والخوارزمى (صدر الأفاضل ٦١٧ هـ) فى عدة صفحات
منها لوحة ٢ و ٦ و ٩ و ١٤ و ٣٠ و ٣١ ، ١٠٠٠ الخ وابن
خروف انظر اللوحه ١٧ والميدى انظر اللوحه ٢٤ ، والكندى
انظر اللوحه ٥٨ وابن بابشاذ اللوحه ٧٥ و أبو البركات بن

الانبارى وابن بابشاذ اللوحه ٧٥ ، وأبو البركات بن -

الانبارى فى اللوحه ٦٧ ، وغيرهم كثير .

(ج) تجد فى الكتاب استطرادات كثيره لم تكن مألوفه عند أبى البقاء

وهذه الاستطرادات على نوعين :

١ - استطرادات نحوه أنظر اللوحه ٥٥ مثلا .

ب - استطرادات عامه وفوائد مشوهه كتحريج القراءات وشرح

الشعراء ومناسبات القصائد الخ انظر اللوحات

٤٨ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٧٤ وغير ذلك .

(د) لم يكن أبو البقاء يستشهد بأحاديث الرسول (ص) الا فسى

القليل بينما مؤلف الكتاب يكثر من الاستشهاد بالحديث

الشرىف انظر اللوحات ٤٩ ، ٥٦ ، ٨٤

ثانيا : نقل مؤلف الكتاب نصوصا كثيره عن كتاب المكبرى فى شرح الفصل

فهو أحد مصادره انظر اللوحات ١٨ و ٢٣ و ٣١ و ٣٣ وغيرها

ثالثا : اعتمد على كتاب (صدر الأفاضل الخوازمى) المتوفى سنة ٦١٧هـ

فى شرح الفصل وصدر الأفاضل من معاصرى أبى البقاء ولا نعلم

أنه اجتمع به ولا أفاد منه ولم ينقل عنه فى مؤلفاته الا خرى فيما علمت .

رابعا : مؤلف الكتاب جعل شيخه تاج الدين الكندى المتوفى سنة ٦١٣هـ (١)

(١) هو زيد بن الحسن بن سميد الحميرى من ذى رعين ، أديب من الكتاب

والشعراء والعلماء ، ولد ونشأ ببغداد وسافر الى حلب ، وأقام بدمشق ، وقرأ

عليه كثير من العلماء وشرح ديوان المتبنى وكان المعظم عيسى يقرأ عليه دائما

كتاب سيويه ، واقتنى مكتبه نفيسه ، انظر ترجمته فى مرآة الزمان ٨ / ٥٧٥ ،

والجواهر المضية ١ / ٢٤٦ ، وارشاد الأريب ٤ / ٢٢٢ وغير ذلك .

وشرح بأخذه عنه في دمشق قال في اللوحه رقم (٥٨) : وقد روينا
عن شيخنا تاج الدين الكندي رحمه الله ٠٠٠٠ الخ .
والكندي ليس من شيخ العكبري بل هو من محاصريه وأنداده ولا نعلم
ان العكبري دخل دمشق .

خامسا : أحال المؤلف على كتابين من مؤلفاته وهما :

- ١- المفيد في شرح القصيد . انظر اللوحه (٧٤) .
 - ٢- سلوة الأريب ومنيسه الأديب ، انظر اللوحه (٥٩)
- وهذان الكتابان ليسا من مؤلفات أبي البقاء ، ولكنهما بحثا في نفس
الأمل في معرفة مؤلف الكتاب الحقيقي .
وهناك ثلاثة علماء تنطبق عليهم الأوصاف ، ويمكن أن يكون كل واحد منهم
مؤلف الكتاب .

- الأول : علم الدين السخاوي سنة ٦٤٣ هـ (١)
الثاني : رشيد الدين المنتجب الهمداني سنة ٦٤٣ هـ (٢)
الثالث : علم الدين اللورقي الاندلسي سنة ٦٦١ (٣) .
وكل واحد من هؤلاء الثلاثة ، قرأ على تاج الدين الكندي ، وله (شرح
القصيد) ، وله (شرح الفصل) .

-
- (١) علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي أصله من (سخا) بمصر ، وسكن
دمشق وتوفي فيها له عدة مصنفات انظر ترجمته في طبقات القراء ٥٦٨/١
ومرآة الزمان ٧٥٨/٨ ، وانباء الرواه ٣١١/٢ .
(٢) هو المنتجب بن أبي العزبن رشيد أبو يوسف الهمداني عالم بالحريه
والقراءات له كتاب (الفريد في اعراب القرآن المجيد) انظر ترجمته
في غاية النهايه ٣١٠/٢ وشذرات الذهب ٢٢٧/٥ ، مرآة الزمان
١٠٨/٤ .

وقد بدا لي أول الامر أن مؤلف الكتاب هو (السخاوى) لأن له شرحين على المفضل الأول منهما (سفر السعادة) والثانى ، واسمه (المفضل) وهو من عصر المكبرى وتأخرت وفاته فمن الجائز جدا أن ينقل عن كتابه فى شرح المفضل ، والسخاوى قرأ على تاج الدين الكدى ، وشرح القصيد ، وشرح السخاوى (المفضل) مشهور معروف نقل عنه السيوطى فى الأشباه والنظائر ، انظر مثلا ٢٢/٢ ، ٢٦ ، ٧٦ ٠٠٠ الخ وهو كبير الحجم يقع فى أربعة مجلدات ومنه نسخة فى ليدن ١٦٥ ، وأخرى فى باريس ٤٠٠٤ ، وثالثه فى الاسكوريال ٦١ وغير ذلك .

وسافرت الى المدينه المنوره للاطلاع على نسخه نفيسه فريده محفوظه فى مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت برقم (٨٠ نحو) من كتاب سفر السماده ، لعلنى أجيد فيها ما يؤيد صحة نسبة الكتاب اليه ، وعدت من المدينه ، وأنا غير واثق مما تبادر الى ذهني ، لأن اسلوب الكتاب مخاير تماما لأسلوب — السخاوى ، وتحقق لي خطأ نسبتي الكتاب الى السخاوى ، حينما عثرت على نسخة من كتابه (شرح القصيد) له مصورة فى مكتبه كلية الشريعة بمكة تحت الرقم (١١٢٩) ، لأننى لما قرأت هذا الكتاب لم أجيد فيه ما أحال عليه المؤلف فى شرح المفضل وهى تخريجات متعددة للآية الكريمة (ان هذان لساحران) وحتى هذه الآية لم يذكرها السخاوى فى شرح القصيد ، ورجعت عما ظننت .

وأما رشيد الدين الهمداني فشرحه للمفضل مشهور أيضا ذكره حاجبى خليفه فى كشف الظنون ١٧٧٥/٢ ، وقال : (وشرحه مفيد جدا) . الا أننى لم أجيد من مؤلفات المنتجب ولا النقول عنه ما يمكننى من مقارنة النصوص

أو معرفة الأسلوب ، وكتاب المنتخب لا أعلم له وجودا لأن المراجع التي بين
يدي تذكر أنه فقد فلا اثر له حتى الآن .

أما علم الدين اللورقي الأندلسي ، فهو من شراح المفصل ، من تلاميذ الامام
تاج الدين الكندي ، وله شرح القصيد (الشاطبيه) وشرحه للمفصل
مشهور جدا قال ياقوت في معجم الأدباء ٢٣٤/١٦ : (وله من النصائيف
كتاب شرح المفصل في عشر مجلدات) ، وقال الامام القفطي في انباء السرواء
١٦١/٤ : (استوفى فيه القول ولا يقصر أن يكون في مقدار كتاب أبي
سعيد السيرافي في شرح سيومه) وقال ابن الجزري في طبقات الفراء
١٥/٢ : (وشرح المفصل في اربعة مجلدات فأجاد ، وأفاد) إلى
غير ذلك من الثناء على هذا الكتاب .

واعتمد عليه كثير من المتأخرين منهم ابن اياز في شرح الفصول انظر اللوحه
٦ و ١٠٠٠ الج والرضى في شرح الكافي ٨٧/١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٠٠٠
وغير ذلك ، والسيوطي في الجمع ، والاشباه والنظائر ، في النحو ، بل أن
الامام السيوطي في كتابه الأخير نقل عنه نيفا وأربعين نصا :

أنظر الأشباه ٣٠/١ و ٣١ و ٩٧ و ١٠٤ و ١٣٠ و ١٧٧ و ٢٠٤ و ٢١٩
٢٢١ و ٢٢٩ و ٢٣٣ و ٢٥٧ و ٢٨٨ و ٢٩٥ و ٣١١ و ٣١٢ و ١٤ و ٣١
٧٠ و ٧٣ و ٩١ و ١٠٧ و ١١٢ و ١٦٩ و ١٧٣ و ١٨٢ و ١٨٧ و ١٨٩ و
١٩٠ و ١٩٢ و ١٩٥ و ١٩٩ و ٢٠٦ و ٢٢٣ و ٢٢٥ و ٢٣٦ و ٢٣٩ ، ٢٠٠٠
وغير ذلك ووصفه السيوطي بتلميذ المكبرى فقال في الاشباه ٣٠/١ قال أبو البقاء
في اللباب وتلميذه الأندلسي في شرح المفصل ٢٠٠٠

ووجدت السيوطي يوضح أن المعنى بالاندلسي هو علم الدين هذا ، لا
أندلسي آخر حيث قال ٧٣/٢ ((قال الأندلسي : الظروف التي لا تدخل

عليها من حروف الجبر سوى (من) خمسة ، عند ، مع ، وقبل ، وبعد ،
ولدى انتهى قلت وقد نظمتها فقلت :

من الظروف خمسة قد خصصت * بمن ولم يجرها سواها
عند ومع قبل وبعد ولدى * شرح الامام اللورقي حواها
الأندلسي : شارح المفصل المشهور هو الامام علم الدين اللورقي له ترجمة
جيدة في (سير النبلاء للذهبي)

وشرح الأندلسي على المفصل تنطبق عليه كل الميزات الموجودة في هذا الشرح
فهو :

(١) كبير الحجم مستوفى حقيقة فقد تحدث عن ضمير الفصل من لوحة ٥٣-٦٠ ،
ولم يترك مسألة نحويه خلافية الا اشبعها بحثا واستشهد لها بأقوال كثير
من العلماء المحققين ، فلا يصح أن يكون المؤلف من شارح المفصل المختصرين
أمثال ابن الحاجب (١)

(٢) ان المؤلف اعتمد على شرح الفخر الرازي ت ٦٠٦ انظر اللوحة (١٨) وعلم
الدين من المعجبين بالفخر الرازي ، والممضين له فقد نقل ابن الجزري في
طبقات القراء ١٥/٢ أنه قصد الرحلة اليه ليأخذ عنه الكلام ، فبلغه موته .

(٣) أن وفاته بعد العكبري ، بل هو من تلاميذه كما تقدم ، فلا يصح ان يكون
المؤلف من شارح المفصل الذين تقدمت وفياتهم على العكبري أمثال الزمخشري
٥٣٨ هـ .

(١) شرح ابن الحاجب للمفصل يسمى (الايضاح في شرح المفصل) يوجد
للكتاب عدة نسخ منها ما هو في مكتبة الحرم المكي برقم (٣٨ نحو) ومنه
نسخه في مكتبة الأوقاف ببغداد محفوظه برقم (١٦٠٥٠) ، وميونس (٦٩٣)
والاسكندرية ٤ نحو وغيرها .

والفهر الرازى ٦٠٦ هـ ، والمرزى ٦٠٩ هـ وذلك لأن المؤلف عن أبى
البقاء انظر اللوحات ١٨ ، ٢٣ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٠٠٠ ، وغير ذلك .

٤- أحاط المؤلف على كتابه (المفيد فى شرح القصيد) وهذا يومهم أنه
المنتجب أو السخاوى كما تقدم ، ولكن كتاب السخاوى اسمه (فتح
الوصيد فى شرح القصيد) انظر الكشف ٦٤٧/١ وسبب أن ذكرنا
أننا رجعنا الى كتابه هذا فلم نجد الاحالة فيه ، وكتاب المنتجب اسمه
(الفريد فى شرح القصيده) الكشف ٦٤٨/١ .

أما (المفيد فى شرح القصيد) فقد ذكر منسوبا الى علم الدين اللورقى
بهذه التسمية فى الكشف ٦٤٨/١ ، ١٧٧٧/٢ ، والهدية ٨٢٩/١ .

٥- المؤلف جعل شيخه تاج الدين الكندى ، وعلم الدين أخذ عن الكندى
انظر معجم الأدباء ٢٣٥/١٦ ، وانباء الرواه ١٦١/٤ ، وغاية النهايه
١٥/٢ ، والبغية ٢٥٠/٢ .

ومعد هذه التحريات ثبت عندى أن الكتاب من تأليف علم الدين القاسم
ابن أحمد بن الموفق اللورقى الأندلسى المتوفى سنة ٦٦١ هـ دون أدنى
شك ، وأن نسبته الى أبى البقاء المبكرى خطأ محض ينبغى تعديله فى
فهرس دار الكتب المصره (١) ، ومعهد احياء المخطوطات العربيه (٢) ، وكتب
على المخطوطه اسم المؤلف الحقيقى ، وهو : (علم الدين اللورقى) .

وأما تسميته بالمحصل فخطأ من الناس غالبا . واسم الكتاب (الموصول
شرح المفصل) وللكتاب نسخه أخرى فى مكتبه سليمان آغا فى تركيا برقم (١١١٧)
(٣)

(١) انظر الفهرس ١٢٧/٢ ط ٢ (٢) الفهرس ١٤٤/١
(٣) تاريخ الادب العربى لبروكلمان ٥٠٧/١ الأصل .

ولما كان الحصول على نسخه تركيا صعب المنال ، فأننى قارنت نصوصه بما ورد
فى كتاب (الأشباه والنظائر) منقولاً عنه فاتفقت كثيراً من هذه النصوص بهذا
الجزء من الكتاب اتفاقاً حرفياً .

انظر مثلاً النص الذى نقله السيوطى فى الجزء الثانى من الأشباه ص ١٩٩
، ٢٠٠ تجسد فى هذا الجزء من الكتاب كاملاً فى اللوحة رقم (٧) والنص
الموجود فى الجزء الأول من الأشباه ص ٢٩٥ يوجد بنصه فى اللوحة رقم
(٤١) والنص الموجود فى الأشباه الجزء الأول ص ٢٢٩ يوجد بنصه
فى اللوحة رقم (٧١) وهكذا

كيف نسب الكتاب الى المكبرى ؟

نحن لا نملك الدليل القاطع الذى يجعلنا نعرف سبب نسبته اليه ، وكل
مانستطيعه هو الظن والحدس فقط . فأقول ربما كان الأصل المنقول عنه
مكتوب عليه هكذا :

(شرح الفصل تأليف الاندلسى - تلميذ المكبرى) أونحو ذلك فكانت
الكتابة مطموسة أو غير واضحة ، فلم يتضح للناسخ الكلمة المكبرى ، فظن
انه للمكبرى فكتب عليه (المحصل شرح الفصل) ونقل بذلك تسميته كتاب
المكبرى اليه فنسب بعد ذلك الى المكبرى خطأ ،

أما كتاب (المحصل فى شرح الفصل) لأبى البقاء المكبرى فانه الآن فى
عداد المفقودات حتى يكشف النقاب عنه ان كان له وجود هنا أو هناك . الا أنه
يوجد مختصراً عنه ان كان له وجود هنا أو هناك . الا أنه يوجد مختصراً عنه
للمؤلف اسمه (المسترشد) بطنه ١ / ٢٤ .

انظر بروكلمان ١ / ٢٦٠ ، ولم أجد أحداً من السابقين ذكر ذلك .

٣٥- شرح المقامات الحريري :

(المقامات) لأبي محمد القاسم بن علي الحريري ٤٤٦ - ٥١٦ هـ (١)
وقد سار ذكرها في الآفاق ، وشرحها كثير من العلماء ، ولكن شرح
المكبري يختلف عن غيره ، فهو لا يتعرض للنواحي الأدبية وإنما
هو شرح لفوى مختصر . ذكر في التكملة ٣٨٠/٤ ، والوفيات ٢٨٦/٢ ،
نكت الهميان ١٧٩/ ، وذيل طبقات الخنابلة ١١١/٢ وطبقات
النحاة ٣٢٨/ ، والبلغة ١٠٨/ ، والبيهقي ٣٩/٢ وطبقات المفسرين
٢٢٦/١ ، والكشف ١٨٨٩/٢ ، والهدية ٤٥٩/١ ، وسمى (غوامض
الآل) لفاظ اللغوية للمقامات الحريري) أو شرح ما في مقامات الحريري
من ألفاظ لغوية .

وهذا الكتاب من بين مؤلفات أبي البقاء التي وصلتنا ويوجد له عدة
نسخ منها نسخه في معهد أحياء المخطوطات العربية برقم (٥٦٠ أدب)
ونسخه في المكتبة الأحمديه بتونس كتبت سنة ٦١٨ هـ أي بعد وفاة
المؤلف بسنتين محفوظه برقم (٢٧٨) أدب وفي دار المتحف العراقي
نسخه كتبت سنة ٦٢٧ هـ ويقول ناسخها أنها نقلت عن أصل مقروء وعلى
المؤلف ، ومنها ميكروفلم في ^{مكتبة} جامعة بغداد المركزية برقم (٢٦) ونسخه
في دمشق كتبت سنة ١٠٣٤ هـ بخط نسخي جميل بقلم محمد بن محمد
ابن زيتون الأريحاوي محفوظه برقم (٨٩١٨) لفة ، في المكتبة الظاهرية
وفي تركيا نسخه في أسعد أفندي نسخه محفوظه برقم (٢٨٢٢) ، وفي

(١) ترجمته في طبقات الشافعية ٢٩٥/٤ ، وخزانة الأدب ١١٧/٣

مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت بالمدينه المنوره نسخه جيده لم يذكر سنه نسخها الا انه قال : انها نسخه ثقلت عن أصل مقروء على المؤلف ، وخطها نسخي جميل جدا مصححه وعليها تليق باسم محمد بن عبدالله بن هشام بلغه الله به وهي محفوظه برقم (٢٧٨) أدب

٣٦- شرح الهدايه :

كتاب (الهدايه) في الفقه الحنبلي لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكولذاني ٤٣٢ - ٥١٠ (١)

ذكر في النكت ١٩٠/ ، والذيل ١١١/٢ ، وطبقات النحاه ٣٢٨/ وطبقات المفسرين ٢٢٥/١ والهديه ٤٥٩/١ ، وذكره شيخ الاسلام ابن تيميه في الفتاوى ١٢٨/٢٠ وقال انه لم يتمه ، ونقل عنه ابن رجب في الذيل ١١٣/٢ .

الصباح = شرح الايضاح وقد سبق الحديث عنه

٣٧- عدد أي القرآن :

ذكر في النكت ١٧٩/ ، والذيل ١١١/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٥/١ - وهذا الكتاب من مؤلفات أبي البقاء التي سلمت من الضياع ووجد منه نسخه في مكتبه الفاتح وقف ابراهيم برقم (٦٣٢) .

وفي معهد أحياء المخطوطات العربيه نسخه مصورة من كتاب (عدد الآي)

(١) ترجمته في ذيل طبقات الحنابلہ ١١٦/١ وغيره .

من مكتبه الفاتح أيضا (٩١) ورقمها في المصهد ٤٦ قراءات ، وربما كانت
نسخه أخرى من كتاب أبي البقاء لأنها مجهولة المؤلف

٣٨ - المروض مختصر :

تفرد بذكره ابن قاضي شهبه في طبقات النحاة / ٣٢٨
غواض الألفاظ اللغوية = شرح المقامات وقد تقدم ذكره

٣٩ - القوافي مختصر :

تفرد بذكره ابن قاضي شهبه في طبقات النحاة / ٣٢٨

٤٠ - الكلام على دليل التلازم ودليل التضاد :

ذكر في النكت ١٧٩ ، والذيل ١١١/٢ وسماء ابن رجب (الاعتراض على
دليل التلازم ، ودليل التناقض) ، وطبقات النحاة / ٣٢٨ ، وطبقات
المفسرين ٢٢٦/١ وسماء (الاعتراض على دليل التلازم ودليل التناقض)
٤١ - اللباب في علل البناء والاعراب :

وهذا الكتاب من أشهر مؤلفات أبي البقاء
ذكر في انباء الرواة ١١٧/٢ ، ووفيات الاعيان ٢٨٦/٢ ، وسماء (اللباب
في علل النحو) والنكت / ١٧٩ ، والذيل ١١١/٢ ، وطبقات النحاة / ٣٢٨ وقال
: هو من أحسن الكتب ، والبلغة / ١٠٨ والبغية ٣٩/٢ ، وطبقات
المفسرين ٢٢٦/١ ، والكشف ١٥٤٣/٢ نقل عنه الزركشي في البرهان ٣٧٦/١ ،
٢١٢/٤ ، ٢٤٧ . والسيوطي في الأشباه : ٢٩/١ ، ٣٤ ، والهمع

وقد ألفه أبو البقا بعد كتاب اعراب القرآن انظر اللوحة ١٤٣ من مخطوطه
الأزهري ، وقبل كتاب التبيين انظر مسألة ٣٦ من التبيين .

وهذا الكتاب من كتب المكبرى التى سلمت من الضياع ويوجد منه نسخه
فى المكتبة الازهرية ٧٧٧ (٥٦٠٢) نحو ٢٠٩ ومنها مصورة (ميكروفيلم)
فى معهد احياء المخطوطات (١٣٣) نحو ٠ وهى نسخة نفيسة واضحة كتبت قبل
وفاة المؤلف بخمس سنين سنة ٦١١ هـ كاتبها على بن مروان النحوى ، كما
يوجد للكتاب نسخه أخرى فى دار الكتب المصرية (المكتبة التيمورية) ١١٩ نحو
٣٣٠ س ومنها مصورة (ميكروفيلم) فى معهد احياء المخطوطات (١٣٤)
وهذه النسخة نفيسة ايضا كتبت سنة ٦٢٨ هـ ، فهى قريبة من عصر المؤلف —
ويوجد للكتاب نسخه ثالثة ذكرها برد كلان (الذيل) ٤٩٥ فى جامع القرويين
بفاس محفوظه برقم ١٢٠٣ .

وقد حقق الكتاب صديقنا الاستاذ خليل بنيان الحنون ، ولم يطبع

٤٢ — لغة الفقه :

ذكر فى النكت ١٧٩ / ، والذيل ١١١ / ١ وقال ابن رجب املاه على ابن
النجار الحافظ ، وطبقات النحاه / ٣٢٨ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦ / ١ وسماه
الداودى (شرح لغة الفقه) .

وذكره البغدادى فى هدية المارفين ٤٥٩ / ١ فقال : (المنتخب من
كتاب المحتسب فى لغة الفقه) ، والصحيح أن كتاب المنتخب من كتاب المحتسب
كتاب مستقل عن كتاب لغة الفقه وسيأتى ذكر كتاب المنتخب فى موضعه .

وربما كان كتاب (لغة الفقه) على نهج كتاب (الزاهر فى غريب ألفاظ

الفقهاء) للازهري صاحب التهذيب .

لباب الكتاب = شرح الكتاب وقد سبق ذكره
المتبع = شرح اللمع وقد سبق ذكره

٤٣- متشابه القرآن :

ذكر في النكت / ١٨٠ ، والذيل ١١١/٢ ، طبقات النحاة / ٣٢٨ ،
طبقات المفسرين ٢٢٥/١ ،

المحصل = شرح المفصل وقد سبق ذكره

٤٤- مختصر أصول ابن السراج :

ذكر في النكت / ١٨٠ ، والذيل ١١١/٢ ، وطبقات النحاة / ٣٢٨ ،

٤٥- مذاهب الفقهاء :

ذكره ابن رجب في الذيل ١١١/٢ والداودي في طبقات المفسرين ٢٣٥/٢
ويوجد كتاب مخطوط في التيموريه رقم ٥٣١ نسخه كتبت سنة ٦١٤هـ (٢٧٠)
ورقه باسم (اختلاف الفقهاء) فلعلمه هو مؤلف المكبري هذا .

٤٦- المرام في نهاية الأحكام :

وهو كتاب فقه على مذهب الامام أحمد

ذكر في النكت / ١٧٩ ، والذيل ١١١/١ ، وطبقات النحاة / ٣٢٨ ، وطبقات
المفسرين ٢٢٥/١ ، والهدية ٤٥٩/١ .

٤٧- مسألة في قوله (ص) انما يرحم الله من عباده الرحماء :

ذكر في النكت / ١٨٠ ، وذييل الطبقات ١١١/٢ وطبقات النحاة / ٣٢٨ ،
ونقلها بنصها ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة ١١٧/٢ - ١٢٠ . وقد

أشار إليها أبو البقاء في اعراب الحديث .

٤٨ - مسائل نحو مفردة :

ذكر في النكت / ١٨٠ ، والذيل ١١١/٢ ، وطبقات النحاة / ٣٢٨ .
مسائل الخلاف في النحو = التبيين عن مذاهب النحويين وسيأتي الحديث
عنه

٤٩ - المشوف المعلم في ترتيب اصلاح المنطق على حروف المعجم :

ذكر في النكت / ١٧٩ ، والذيل ١١١/١ ، وطبقات النحاة ٣٢٨ -
والمبفيه ٣٩/٢ ، طبقات المفسرين ٢٢٦/١ ، والكشف ١٠٨/٢ والهديه
٤٥٩/١ ورد فيه (المشوق) تحريف .

وهذا الكتاب من مؤلفات المعبرى التى سلمت من الضياع ووصلت الينا ، -
ويوجد منه نسخه فى مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت فى المدينه المنوره
محفوظه برقم (١٢٧) لفه ، وهى نسخه فريده جيدة نفيه بخط جميل
واضح ، هى نسخه المؤلف بخط على بن محمد بن على الناسخ سنة
٦٠٦ هـ اى قبل وفاة المؤلف بعشر سنوات ، وقراها عليه ولده عبدالرحمن
كما أوضحنا فى بحث (اسرته) فى مجالس آخرها فى شوال سنة ٦١٢ هـ
وكتبه عنه تلميذه محمد بن محمود بن محمد البغدادى وعليها عدة تعليقات
وخط ابن مكتوم القيسى تلميذ أبى حيان وصاحب الدر اللقيط وتلخيص انباء
الرواه ، وختم الكتاب بترجمة قصيرة لأبى البقاء وعدد أوراقها ٢٣٨ ورقه .

المصباح = شرح الايضاح وقد تقدم ذكره

المفضل = شرح المفصل وقد تقدم ذكره

٥٠ - مقدمة فى الحساب :

ذكر فى النكت ١٧٩ وطبقات النحاة / ٣٢٨ .

٥١ — مقدمة فى النحو :

ذكره الصفدى فى النكت ١٨٠ ،
وشرحها بعضهم ويوجد هذا الشرح فى دار الكتب المصرية برقم (٥٥٧٦ هـ)
ولا يعلم مؤلفه لفقد الورقة الأولى وهذه النسخة فرج من تأليفها سنة
٧٤٠ هـ وهى بخط الحسن بن محمد بن على الخطيب
بقلمه مصياف فى ٢٧ شعبان سنة ٧٧٢ هـ فى ١٥٩ ورقه
انظر فهرس دار الكتب المصرية ٧٢/٢ .

٥٢ — الملقح من الخطل فى الجدل :

ذكر فى النكت ١٧٩/ ، والذيل ١١١/٢ ، وطبقات النحاة ٣٢٨/ ،
والفيه ٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٦/١ ، والكشف ١٨٢٠/٢ —
والهديه ٤٥٩/١ ، وربما سمي (المنقح) .
وقد اختصره تلميذه ابن عبد الحق البغدادي ، صاحب مراد الاطلاع
انظر تاريخ علماء المستنصرية ١٨٨/١ ، وسماه (تلخيص المنقح) من
الخطل فى علم الجدل .

٥٣ — المنتخب من كتاب المحتسب :

يدل اسمه على انه اختصار لكتاب (المحتسب فى تبين وجوه القراءات —
الشاذة والايضاح عنها) لابي الفتح عثمان بن جنى ، وقد نقل ابو الفتح
عن كتاب المحتسب فى اعراب الحديث .
ذكر فى النكت ١٨٠/ ، وطبقات النحاة ٣٢٨/ والهديه ٤٥٩/١ ، ودمجه
فى كتاب لغة الفقه كما تقدم فقال المنتخب من كتاب المحتسب فى لغة الفقه ،

٥٤ - الموجز في ايضاح الشعر الملقب :

ذكر في الهدية ٤٥٩/١ ، والاعلام ٢٠٩/٤ ورد كلمان ٢٨٢/١ -
(الاصل) قال : وهو شرح للاستعمالات النحوية الفريية عند قدامى
الشعراء ، ويوجد في برلين (٦٥٨١) .

٥٥ - الناهض في علم الفرائض :

ذكر في النكت ١٧٩ ، والذيل ١١١/٢ ، وطبقات النحاه ٣٢٨/ ، والبلغة
١٠٨ ، والبنية ٣٩/٢ ، وطبقات المفسرين ٢٢٥/١ والهدية ٤٥٩/١ ،

٥٦ - نزهة الطرف في ايضاح قانون الظرف :

ذكر في النكت ١٨٠/ ، وطبقات النحاه ٣٢٨ ، والكشف ١٩٤٣/٢ : وذكر
للميداني كتاب (نزهة الطرف في علم الصرف) قال جاجي خليفه وهذا
الكتاب عده الخواجه بارسا في اسانيده من حملة مؤلفات أبي البقاء
العكبري ، والصواب انه للميداني والكتاب موجود وقد اطلعت على عدد
من نسخه .

٥٧ - المروض معلل :

ذكره ابن قاضي شبيه في طبقاته ٣٢٨ ولعله المروض (المطول) لانه
سين ان ذكر المروض مختصر كما مر .

٥٨ - كتاب جد فيه فوائد ، وتواريخ مفيدة :

لم يذكره الا ابن قاضي شبيه في الطبقات ٣٢٨ وقال :
ليس له نظير في فنه .

٥٩ — بحث فى بعض الصحابه ، وسؤالين وجوابهما :

مخطوط فى الظاهرية (١٢٩) نصوف فى ٣ ورقات ينسب الى ابى البقاء العكبرى ، ولم أجد أحدا ينسبه اليه من المتقدمين .

وفى ختام ذكر مولفات أبى البقاء : أود ان انبه على ما ذكره بردكلمان فى تاريخ الأدب العربى فى الذيل ٤٩٥/١ حيث قال : ومن أحد مصنفاتــــه لخص ابراهيم بن محمد بن كمال الدين بن حمزة الحسينى الدمشقى ت ١١٢٠ هـ كتابه البيان والتصرف فى اسباب ورود الحديث الشريف فى جزئين طبع فى حلب سنة ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ هـ انظر معجم سركيس ٠٨٨

والحسينى لم يلخص كتابه هذا من كتاب لابى البقاء فليس لأبى البقاء كتاب فى اسباب ورود الحديث ، وانما هو خطأ وقع فيه ناشر كتاب (الحسينى) فيما يبدو حيث ترجم له وذكر انه لخص كتاب أبى البقاء فرما أن (سركيس) اعتمد على هذه الترجمة التى وقع فيها الخطأ ، وعن معجم سركيس نقل برو كلمان فيما يظهر والذى يدل على خطأ هذه الدعوى ما قاله الحسينى نفسه فى مقدمة كتابه ص ٢ : " — وان من أجل انواع علوم الحديث ، معرفة الأسباب وقد ألف فيه (أبو حفص العكبرى) كتابا ، ذكر الحافظ ابن حجر انه وقف منه على انتخاب ولما لم اظفر فى عصرنا بمؤلف مفرد فى هذا الباب غير اوائل تأليف شرع فيه الحافظ السيوطى ، ورتبه على الابواب فذكر فيه مائه حديث ، واختر منه المنيه قبل اتمام الكتاب ، منح لى أن اجمع فى ذلك كتابا تقره عيون الطلاب ، فرثيته على الحروف ، والسنن المعروف (٠٠) والحسينى لم يلخص مؤلفه من كتاب سابق ، والعكبرى الذى ألف فى اسباب ورود الحديث ليس ابوالبقاء وانما هو (أبو حفص) وفرق بينهما .

كتاب التبيين عن مذاهب النحويين :

(١) اسم الكتاب :

لم يذكر أحد من أصحاب الطبقات والتراجم التي اطلعت عليها أن لأبى البقاء كتابا باسم (التبيين عن مذاهب النحويين ٠٠) اذا استثنيا السيوطى الذى ذكره باسم (التبين) فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين فى كتابه (الاشباه والنظائر فى النحو) ١٤٠/٢ .

وما ذكره أصحاب الطبقات فيما يتعلق بهذا الكتاب هو باسم (مسائل الخلاف فى النحو) ذكر فى النكت ١٧٩/ ، وطبقات النحاة ٣٢٨/ ولكن هذا لا ينفى الكتاب عن أبى البقاء ، ولا يشكلنا فى صحة نسبته اليه ، فلدينا من الدلائل ما يثبت له دون أدنى شك ، أما الصفدى ، وابن قاضى شهبه فقد ذكرا الكتاب بضمونه لا بأسمه فهو حقا فى مسائل الخلاف فى النحو ، ولكن هذا لا ينفى أن يكون اسمه (التبين ٠٠٠٠٠٠٠)

والشئ المهم الذى يجب أن ألفت أنظار الباحثين اليه هنا بالذات أن لأبى البقاء كتاب آخر اسمه (التعليق أو التعليق فى الخلاف وهو يشبه كتابنا هذا فى اسمه ولكنه مغاير له تماما فى فنه ، لأن كتاب (التعليق أو التليفه) انما هو فى الخلاف الفقهى لا الخلاف النحوى وقد سبق ان تحدثنا عنه فى عداد مؤلفاته مما يغنى عن الاعاده ،

وقد توهم بعض الباحثين المحدثين أنه فى الخلاف النحوى (١) ، والدليل

(١) انظر كتاب فى أصول النحو للاستاذ سعيد الافغانى ص ٢٢٨ هامش (٢) -
وظن أيضا أنه هو كتاب مسائل خلافيه التى فى دار الكتب المصرية برقم
(٢٨ نحوى)

على أنه في الخلاف الفقهي أن ابن رجب (٢) والداودي (٢) نصا على أنه في الخلاف في الفقه ، وأن الصفي (٣) ذكر الكتابين معا .

أما عبارة السيوطي في الاشباه والنظائر ٢٥/٢ ط الهند التي تفيد أن لأبي البقاء كتابا اسمه (التلخيص) فهذه فيما يبدو تحريف عن (التلخيص) وسبق أن ذكرنا في مؤلفات أبي البقاء كتابه (التلخيص) ، والذي يدل على أنها التلخيص أنها وردت هكذا في نسخة الكتاب المخطوطة في مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة (١ نحو) وهي نسخة قيمه قربه من عصر المؤلف نسخت سنة ٩٦٦ هـ .

والتعليق أو التعليل في الفقه سنة منحة عند النابيين من طلاب العلم ، يعلق عن شيخه ما يخالف مذهبهم فيسمى ما يجمعه تعليق أو تعليل ، كما أن التعليق أو التعليل كانت تطلق ويراد بها الشرح مطلقا . وقد ألف في الخلاف الفقهي كثير من معاصري أبي البقاء منهم شيخه ابن الجوزي ، وابن هبيرة .

فالذي يظهر لي أن التأليف في مسائل الخلاف سواء في الفقه أو في النحو سمة من سمة عصر أبي البقاء لذلك وجدناه يؤلف فيهما معا .

وقد نشر الدكتور محمد خير الحلواني كتاب (مسائل خلافية في النحو) لأبي

البقاء فما علاقته بكتابنا هذا ؟

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ١١١/٢

(٢) طبقات المفسرين ٢٢٥/١

(٣) نكت السهيمان ١٧٩ ، ١٨٠

سبق أن أشرنا الى أن كتاب مسائل الخلاف في النحو هو نفسه كتاب التبيين ،
وأما كتاب (مسائل خلافية في النحو) الذي نشره الدكتور الحلواني فملاقنته
بالتبيين علاقة الجزء بالكل فهو جزء منه .

وقد تشكك الدكتور محمد خير الحلواني في كتاب (مسائل خلافية) حيث
يجد نصوصا منه في كتاب الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي منسوبة الى
التبيين وموجودة فيه . ولكنه يعمد فيجزم بأن التبيين التعليق غير مسائل خلافية
فيقول : (فالتبين أو التعليق غير هذا الكتاب الذي نشره ٠٠٠) انظر
المقدمة ص ١٣ .

حقا ان كتاب التعليق غير هذا الكتاب لأن التعليق في الفقه كما تقدم أما
التبين فليس عنه بيعيد اذ هو جزء منه .
ومسائل خلافية في النحو هي المسائل الأولى من التبين بنصها وترتيبها
كيف حدث هذا ؟

الذي يظهر لي أن أبا البقاء ألف شروحه ومطولاته من الكتب النحوية أولا فقد
ألف اعراب القرآن ثم ألف بعده (شرح اللمع) وكتاب (اللباب) لأنه أحال
على اعراب القرآن فيهما (١) ، وكتاب (التبين) بعدهما لأنه أحال
عليهما فيه ، وربما كانت مطولاته في كتب النحو مثل شرح المفصل ، وشرح
الايضاح وغيرها .

ولما اجتمعت عنده المادة العلمية أخذ يفرقها على شكل رسائل مجتزأة من
هذه المادة العلمية الضخمة بشيء من التنظيم والاحتصار والايضاح على حسب

(١) انظر كتاب اللباب لوحة ١٣٤ / ب (الأزهرية)

ما يتطلبه البحث .

وكتاب (مسائل خلافه في النحو) أقتبس من كتاب التبيين واختار المسائل الخمس عشرة الأولى لأن الخلاف في غالبها ليس بين الكوفيين والبصريين وما يؤكد لنا هذه الدعوى أننا نجد لأبي البقاء مجموعة كتب في النحو لا يبعد أن تكون رسائل مختاره من مؤلفاته الأخرى مثل (مسائل مفردة) في النحو ، (الإشارة في النحو) ، و (التلخيص في النحو) (ومقدمة في النحو) ، و (التهذيب في النحو) (٢) وغير ذلك

ب : توثيق نسبته إلى أبي البقاء :

لعل السيوطي الصوفي سنة ٩١١ هـ هو أول من عثرنا عليه حتى الآن يذكر الكتاب بأسم (التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) في كتابه الأشباه والنظائر ، ونقل عنه في عدة مواضع كما سيأتى .

وأتى الشيخ محمد الطنطاوي فذكر الكتاب في كتابه (نشأة النحو) انظر ص ١٣٧ بناء على ما ذكره السيوطي .

ونحن نعلم أن السيوطي متأخر جدا عن عصر أبي البقاء فأين الكتاب في هذه الحقبة من الزمن ؟

لعل الكتاب كان موجودا بين أيدي قلة من العلماء ، وربما كان بعضهم

(١) انظر المسألة رقم (٣٣)

(٢) تقدم التعريف بها في مؤلفاته

ضئينا بالكتاب فجنى عليه من حيث كان يحافظ عليه وهذا يحصل لكثير من أمهات الكتب تضيع وتندثر لشدة المحافظة عليها .

والذى يغلب على ظنى أن الكتاب كان من آخر مؤلفات الرجل ان لم يكن آخرها ، فلم تكن له شهره المؤلفات المتقدمة ، التى قرئت عليه ، وأخذت عنه ، وتداولتها أيدي الطلبة والطمما ، وأخذت مصافحها فى دور العلم والمكتبات آنذاك فى حياة المؤلف مثل كتاب اعراب القرآن ، وكتاب اللباب ، وشرح المقامات ٠٠٠٠٠ الخ ولما كانت شهرة كتاب التبيين قليلة يمين العلماء قلت نسخه بين أيدي طلبه العلم ، فجهله كثير من العلماء الذين عنوا بمؤلفاته .

وربما كان من أسباب عدم ذىوع الكتاب وانتشاره وجود كتاب الاصصاف لابن الانبارى ، فرمى أن العلماء شغلوا به عن غيره من كتب الخلاف الأخرى .

ولكن المطلع على كتاب التبيين لا يساوره أدنى شك أنه من مؤلفات أبى البقاء لأن الدلائل متوافره على صحة نسبته اليه ، ومن هذه الدلائل .

١- أسلوب الاملاء واضح فى الكتاب وأبو البقاء — كما تعلم — يملئ كتبه املاءً للفقد بصره .

٢- يوجد تشابه كبير فى تسلسل موضوعات كتابه هذا وكتابه (اللباب) وخاصة فى المسائل الأولى فهو يتحدث عن الكلام والكلمه ثم حـد الاسم ، ثم اشتقاقه ، وحد الفعل ، واصل الاشتقاق ٠٠٠٠٠٠٠٠ الخ وتجد هذا الترتيب هو المتبع فى اللباب الا أنه يتحدث عن المسائل بشكل مختصر ، ويتوسع فيها فى كتاب التبيين فبذكر حجة كل فريق ويرد عليها بطريقه اكثر تنظيما وتنسيقا وكثيرا ما بشكل عبارة أو جملة

من كتاب (التبيين) احدهما ننصحها أحيانا فى كتاب (اللباب) أو
(شرح اللمع) ومن ذلك قوله مثلا (١)

اختلفوا فى حركات الاعراب هل هى سابقة على حركات البناء الخ

وقوله (٢) : ليس فى الكلام كلمة لا مصرية ولا مبنية الخ

وقوله (٣) : فى دليل اسميه كيف : ... الثانى انه يجاب عنها بالاسم

فاذا قلت كيف زيد ؟ فالجواب صحيح أو مريض الخ العبارة

الأوليان وردتا فى (التبيين) و (اللباب) ، والعبارة الأخيرة وردت فى

(التبيين) و (شرح اللمع) الى غير ذلك .

٣- احواله فى كتابه التبيين على كتابيه (اللباب) و (شرح اللمع) وهما

من اشهر مؤلفات أبى البقاء أحال عليهما فى المسألة الثالثة والثلاثين

مسألة (الفعل هو العامل فى الفاعل والمفعول) حيث قال : (واحتج

الآخرون بأن والفعل والفاعل كالشئ الواحد يدل على ذلك اثنا

عشر وجها استوفيتها فى (اللباب) (وشرح اللمع) .

٤- نصوص نقلت عن كتاب (التبيين) وموجودة فيه .

وهذه النصوص نقلها عن التبيين الامام السيوطى فى الاشياء والنظائر

وقد رجعت الى الكتاب المطبوع فى الهند كما رجعت الى نسخة المدينه (١ نحو)

الآنفة الذكر ، لا تثبت من هذه النصوص ، ووحدت السيوطى بيزيد وينقص

فى النصوص وينصرف فيها وخاصة تلك الفصول المطولة التى ينقلها الى

كتابه الاشياء ، وبلغت النصوص التى نقلها السيوطى من الكتاب ما يزيد على

سنة وعشرين نصا (٤)

(١) انظر (التبيين) مسأله (١٣) ، واللباب لوحة (٦) .

(٢) " " " (٧) " " (٧) ، (٨) .

(٣) " " " (٣) وشرح اللمع لوحة (٦) .

وفى الفن الثانى التدريب فى الجزء الثانى من (الاشياء والنظائر) مسرد
السيوطى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين قال : حسبما ذكره الكمالى
ابن الأنبارى فى (كتاب الانصاف فى مسائل الخلاف) وأبو البقاء المكي
فى كتاب (التبيين) فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين .

ولم يذكر فى هذا المسرد كثيرا مسائل التبيين الأولى مع العلم أنه نقل
عنها فى كتابه منسوبة الى التبيين .

والنصوص التى نقلها منها المختصر ومنها المطول الذى يبد وتصرف السيوطى
فيه واضحا جليا ، وأحيانا يشير اشارة خفيه الى موضع النص دون أن ينقل
من الكتاب كقوله ذكره أبو البقاء فى التبيين .

أما النصوص التى نقلها السيوطى فى الاشياء ولا توجد فى نسختها فهى قليلة
جدا لذلت سأنبتها هنا ، ولو كانت كثيرة جعلتها ملحقا فى آخر الكتاب
وهذه النصوص هى :

قال أبو البقاء فى التبيين : تصغير (ذا) (ذيا) ، وأصله ثلاث ياءات عين
الكلمة ، وياء التصغير ، ولام الكلمة ، فحذفوا احداها لثقل الجمع بين ثلاث ياءات
والمحذوفة الأولى لأن الثانى للتصغير فلا تحذف والثالثه تقع بعدها الألف ، والألف
لا تقع الا بعد المتحركة ، والألف فيها بدل عن المحذوف ، والتصغير يرد الأشياء
الى أصولها .

انظر الاشياء ١٩/١

-
- (١) انظر الجزء الأول من الاشياء ١٩ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ١٢٢ ، ١٤٣ ،
١٥٢ ، ١٥٧ ، ١٦٣ ، ١٧٧ ، ٢٠٥ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ،
٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٧٦ ، ٣٢٥ .
والجزء الثانى / ٦٠ ، ٦٣ ، ٧٧ ، ١٤٠ (سرد المسائل) ، ١٦٠ ، ١٦٣ .

قال أبو البقاء في التبيين : وأعلم أنهم لا يريدون بالحركة المنقولة في الوقت نحو هذا بكر ومرت بيكر ، أن حركة الاعراب صارت في الكاف اذ الاعراب يكسون قبل الطرف وانما يريدون أنها مثلها .
انظر الاشياء ١٧٧/١ .

قال أبو البقاء في التبيين : من الحروف ما يحمل في موضع ولا يعمل في موضع آخر ألا ترى أن واو القسم تجر في القسم ، ولا تجر في موضع آخر ، و (ما) — النافية تحمل في موضع ولا تحمل في موضع آخر كذلك حتى تجر في موضع ولا تجر في موضع آخر ، وذلك كثير ، ولما ذكر سيبويه لولا دانها تجر الضمير دون غيره وستأتي لها بنظائر منها (لدن) و (لات) قال : ولا ينهي أن يكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر ،
انظر الاشياء ٢٥٤/١ .

قال أبو البقاء في التبيين : اختلف في الاسم المرفوع بعد (منذ) نحو : (ما رأيته منذ يومان) على أي شيء يرتفع ، على ثلاثة مذاهب أحدها : أن منذ مبتدأ وما بعدها خبر ، والتقدير أن ذلك يومان ، وقال بعض الكوفيين (يومان) فاعل تقديره منذ مضى يومان ، وقال الفراء موضع الكلام كله نصب على الظرف أي — ما رأيته من الوقت الذي هو يومان ، قال : وهذا الخلاف كله مبنى على الخلاف في أصل منذ ، وقد قال الأكثرون أنها مفردة وقال الفراء أصلها (من) و (ذو) الفائية بمعنى الذي ، وقال غيره من الكوفيين أصلها من ذائم حذفت الهمزة وضمت الميم انظر الاشياء ١٦٠/٢ .

قال أبو البقاء في التبيين : لام الجحود الداخلة على الفعل المستقبل غير — ناصبة للفعل بل الناصب (ان) مضرة ، وعلى هذا يترتب مسألة وهو أن مفعول هذا الفعل لا يتقدم عليه ، وقال الكوفيون اللام هي الناصبة فان وقعت بعدها (ان) كانت توكيدا ، وعلى هذا يتقدم مفعول هذا الفعل عليه .
انظر الاشياء ١٦٣/٢ .

٥- ومن دلائل صحة نسبته الى أبي البقاء اتفاق مذهب النحوى فهو
فى كتابه هذا يتفق مع المذهب البصرى ، ويتصدى للكوفيين ويـرد
عليهم ، وهذا ما تجده فى مؤلفاته الاخرى وستحدث عن هذا بالتفصيل
فى مذهب النحوى .

٦- أبو البقاء لا يصرح بذكر مصادر كتبه الا نادرا - فلا يذكر الكتب التى
نقل عنها لا فى المقدمة ، ولا فى ثنايا الموضوع الا فى النادر القليل
وفى كتاب التبيين نجده كذلك لا يصرح بمصادر كتابه غالبا .

وهذه الدلائل وغيرها كثير لم نذكرها خشية الاطاله تثبت صحة نسبته
الى أبي البقاء ، وقد كتب عليه بخط الأصم كتاب التبيين ٠٠٠٠ الخ
تأليف شيخا محب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين المكبراوى . وقد
ذكرنا هذه الأدلة تمشيا مع الاسس العلمية السليمة لتحقيق التراث ونشره .

ج - دفع شبهه حول الكتاب :

كتب على صفحه العنوان " (كتاب التلقين فى النحو) انظر كشف الظنون "
وهو خط حديث فيما يبدو ولملح كتب عليه فى الهند حيث استقر الكتاب هناك .
والذى يظهر لى أن الذى كتب عليه رجع الى مؤلفات أبي البقاء وخاصة فى
الكشف فلم يجد من بين هذه المؤلفات كتاب باسم (التبيين) لأنـه
عرف باسم (مسائل الخلاف فى النحو) فى كتب الطبقات كما تقدم .

فلما لم يجد له كتابا باسم التبيين ورسم كلمة (التبيين) قريب من رسم
كلمة (التلقين) ظن انه هو فكتبها على غلاف الكتاب .

والتلقين غير التبيين يدل على ذلك أن كتاب التلقين متن مختصر وقد
ذكرنا بعض شراحه في الحديث عن كتاب التلقين في مؤلفات أبي البقاء
ومما كتب على الفلاف بخط الأصل (التبيين) عن مذاهب النحويين
البصريين والكوفيين) وخط الأصل أثبت من خط محدث خاطئ .

قيمة الكتاب العلمي :

لم يكن أبو البقاء هو أول من ألف في الخلاف النحوي ولذلك لم يكن كتابه (التبيين) هو أول كتاب ألف في الخلاف ، بل الفقه كثر من العلماء كما ألف معاصروه كتباً خلافه أخرى ، واتي بعده من ألف في الخلاف النحوي ولكن هذه المؤلفات — مع كثرتها — لم تصل إلينا كلها ، وربما كان بعضها قابلاً في مكتبات العالم في الشرق أو في الغرب ، فمن يدري ؟ ولم يصل إلينا من كتب الخلاف في النحو إلا كتاب ابن الأنباري (الانصاف في مسائل الخلاف) وكتاب المبكرى هذا .

وقد ألف في الخلاف مجموعة من العلماء استطلعنا معرفة بعضهم وهم :

١- أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري المتوفى ٢٨٩ هـ (١) وكتابه (المذهب)

انظر طبقات الزبيدي ٢١٥ .

٢- أحمد بن يحيى ثعلب المتوفى سنة ٢٩١ هـ (٢) وكتابه يسمى :

(اختلاف النحويين) .

ذكر في الواقي بالوفيات ٢٤٣/٨ ، وإنباه الرواه ١٣٨/١ ، والكشف ٣٣/١ وسماه (اختلاف النحاه) .

٣- محمد بن أحمد أبو الحسن بن كيسان المتوفى سنة ٢٩٩ هـ (٣) وكتابه يسمى (المسائل على مذهب النحويين ما اختلف فيه البصريون

(١) انظر ترجمته في طبقات الزبيدي ص ٢١٥ ط الثانية .

(٢) انظر ترجمته في إنباه الرواه ١٣٨/٣ ، والواقي بالوفيات ٢٤٣/٨ .

(٣) انظر ترجمته في إنباه الرواه ٥٧/٣ ، معجم الادباء ١٣٨/١٧ .

والكوفيون) ، وقد صنمه في الرد على ثعلب في كتابه المتقدم ذكر في
انباء الرواه ٥٧/٣ ، وسماه الففطى (نحو اختلاف البصريين والكوفيين)
والبغية ١٨/١ ، وسماه السيوطى (ما اختلف فيه البصريون والكوفيون)

٤- أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس ت ٣٣٨ هـ (١) .

وكتابه يسمى (المقنع) في اختلاف البصريين والكوفيين .

ذكر في انباء الرواه ١٠١/١ ، وفيه الوعاء ٣٦٢/١ ، والكشف ١٨٠٩/٢
وفهرست ابن خبـر ٣٠٩ / واقـتـيسـ منه السـهـيـلـت ٥٨١ هـ في السـرـوـض
الأنف ٢٤٥/٦ .

٥- عبد الله بن جعفر بن درستويه ٢٥٨ — ٣٤٧ هـ (٢)

وكتابه يسمى (الرد على ثعلب في اختلاف النحويين)

ذكر في الانباء ١١٣/٢ ، وطبقات الزبيدي ٨٥/ ، وفهرست ابن النديم
٦٣ ،

٦- عبد الله الأزدي ت ٣٤٨ هـ (٣) .

وكتابه يسمى (الاختلاف) ذكر في البغية ١٢٨/٢ .

٧- أبو الحسن علي بن عيسى الرمانى ٢٩٦ — ٣٨٤ هـ (٤) .

وكتابه يسمى (الخلاف بين النحويين)

ذكر في انباء الرواه ٢٩٥/٢ .

(١) انظر ترجمته في : انباء الرواه ١٠١/١ ، وفيه الوعاء ٣٦٢/١ ، وطبقات
الزبيدي ٢٢٠/ ،

(٢) انظر ترجمته في انباء الرواه ١١٣/٢ ، طبقات الزبيدي ٨٥/ ،

(٣) انظر ترجمته في البغية ١٢٨/٢ .

(٤) انظر ترجمته في معجم الادباء ٧٣/١٤ ، وانباء الرواه ٢٩٤/٢ ، طبقات
الزبيدي ٨٦ ، والبغية ١٨٠/٢ .

- ٨- أحمد بن فارس بن زكريا الرازي ت ٣٩٥ هـ .
 وكتابه يسمى : (كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين) .
 انظر مقدمة معجم مقاييس اللغة للاستاذ عبدالسلام هارون
- ٩- أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن سميد بن الأنباري (١)
 وكتابه يسمى (الانصاف) وهو مطبوع متداول .
 قال الاستاذ سميد الافماني في كتابه (في أصول النحو) : ولله
 كتاب آخر في الخلاف اسمه : (الواسط) ذكره ابن الشجري في
 أماليه ونقل منه انظر ١٢٠/٢ ، ١٤٨ ، ١٥٤ ،
 والكتاب الذي ذكر ابن الشجري في الأمالي ١٤٨/٢ ، ١٥٤ فقط واسمه
 (الواسط) انما هو لأبي بكر بن الأنباري ٣٢٨ هـ وقد صرح بذلك
 ابن الشجري في أماليه في الصفحتين السابقتين .
- ١٠- عبدالمنعم بن محمد الفرناطي (ابن الفرس) ت ٥٩٧ هـ (٢)
 وكتابه يسمى (المسائل التي اختلف فيها النحويون من أهل البصرة والكوفة)
 وقد اقتبس منه المرادي في الجنى الداني ص ٤٢٢ .
- ١١- عبدالله بن الحسين المكبري ٦١٦ هـ وكتابه التبيين ، وهو الكتاب الذي
 نحن بصدده الحديث عنه .
- ١٢- عفيف الدين علي بن عدلان الموصلي ت ٦٦٦ هـ (٣)
 وكتابه يسمى (نزهة العين في اختلاف المذهبين) .
 ذكر في شرح ديوان المتبني المنسوب الى أبي البقاء المكبري ٢٠٣/١ .

(١) انظر انباه الرواه ١٦٩/٢ ، طبقات الشافعية ٢٤٨/٤
 (٢) انظر بغيه الوعاء ١١٦/٢ ، والبلغه ١٣١ ، ورنائج شيخ الرعي ٦٥/
 (٣) انظر مبحث (تلاميذ أبي البقاء) .

١٣- الحسين بن بدر بن اياز البغدادي ٦٨١ هـ (١)

وكتابه (الاسماء في مسائل الخلاف) وقد أحال عليه كثيرا في شرح الفصول انظر اللوحات ١٩ ، ٢١ ، ٤٠ وغير ذلك . ويوجد في -
الظاهرية بدمشق (٢) . جزء في ٨ ورقات ظعن المفرس للمكتبه انما
من كتاب (ابن اياز) ويعد أن وصلت لدى صورة من هذه المخطوطه
ثبت عندي انما مجموعه اوراق متناثره من كتاب الأشباه والنظائر
للسيوطي في النحو انظر مثلا اللوحتان من المخطوط ٥٥ ، ٥٦ ، يوافقها
من كتاب الاشباه ١١٦/٢ - ١١٨ ، اللوحات ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ من
المخطوط يوافقها ١٤٠/٢ - ١٤٦ .

١٤- يوسف الكوراني الكردي ت ٧٦٨ هـ

وكتابه يسمى (الذهب المذاب في مذاهب النحاة) ذكره البغدادي في
ايضاح المكسور ٥٤٤/١

١٥- كتاب اسمه (الخلاف أو الاختلاف) ورد ذكره في كتاب اعراب القرآن -
المنسوب الى الزجاج : ١٢١ ، ٦٥٨ وربما كانت هناك مؤلفات أخرى
لم نعر على اسمها ألقت في مسائل الخلاف في النحو لاننا انما
دونا من كتب الخلاف ما اسمقنا به المراجع التي بين أيدينا .

وهذه المؤلفات في الخلاف النحوي منها ما تقدم عن عصراي البقاء
ومنها ما هو مماصر ، ومنها ما ألف بعد كتاب أبي البقاء .

أما الكتب المتقدمة فلم يرد لها ذكر في التبيين ، ولا ندرى هل اطلع
على شيء منها أم لا ، الا اننا وجدنا السهيلي ت ٥٨١ هـ وهو

(١) انظر البقي ٥٣٢/١ ، والبلخه ٦٨ .

(٢) انظر فهرس الظاهرية بدمشق .

معاصر لأبي البقاء ينقل عن كتاب (المقنع) كما تقدم اذا فكتاب ابن النحاس المتوفى سنة ٣٣٨ هـ كان موجودا زمن أبي البقاء ، ولكن هل اطلع عليه أبو البقاء ؟ لا نستطيع الجزم بذلك ولا نستطيع ان نحكم بأنه لم يطلع عليه ، لأننا لم نقف على الكتاب فننظر مدى التأثير والتأثير .

أما موقف المكبرى من كتاب ابن الانبارى ت ٥٧٧ وهو معاصره وعاش معه في بغداد أيضا فسيأتى تفصيل ذلك .

وممن عاصر أبا البقاء وألف في الخلاف النحوى عبد المنعم بن الفرس المتوفى ٥٩٧ هـ ولا نعلم ان أبا البقاء اطلع عليه أيضا فلم يرد نص في ذلك ولم نجد الكتاب أو نقف عليه ولكنى أستبعد أن يكون المكبرى وقف عليه لأن مؤلفه أندلسى بعيد عن بغداد .

وأما المؤلفات التى تأخرت عن عصر أبي البقاء فلم نعثر منها على شىء إلا أننا نستنتج أن ابن اياز البغدادي ت ٦٨١ هـ قد استفاد من مؤلف أبي البقاء هذا فابن اياز من عاصر تلاميذ المكبرى في بغداد وعاش معهم في المدرسة المستنصرية كابن النجار وابن الساعى والقطيعى وغيرهم من مشاهير شيوخ المستنصرية هم تلاميذ أبي البقاء وابن اياز درس النحو فيها ، فلعله وقف على بعض آثار التى رواها تلاميذه .

وابن اياز يكثر من النقل عن كتاب (شرح الفصل) للمكبرى وتشابهت كثير من عباراته بعبارات كتاب التبيين ، ولكن لا نستطيع ان نجزم انه اطلع عليه ، ونحن لا نملك الدليل القاطع كوجود نص واضح يدل على انه استفاد منه واطلع عليه فعلا .

منهج الكتاب :

مخطوطة كتاب التبيين التي وصلت إلينا تشتمل على خمس وثمانين مسألة بدأها المؤلف بمسألة (الكلام ، والكلمه) وتنتهى بمسألة (ترخيم الرعاى ومسائل الكتاب أكثر من ذلك وسنفصل ذلك فيما بعد ولم يرد للعبرى ذكر فى ثنايا الكتاب كما كان يفعل بعض العلماء السابقين مثل قولهم قال العبرى أو قال أبو البقاء الخ .

الاما ورد فى مقدمة الكتاب حيث ورد هناك : قال شيخ الاسلام ، وحجة الانام . . . الخ .

ويبدأ أبو البقاء هذه المسائل بقوله : (مسأله) ثم يورد نص المسألة دون عنوانه بارزه لكل مسأله من المسائل ، وقد يورد تسمية لمسائل عامسه مثل قوله : (مسائل التثنيه) ، (مسائل الجمع) و (مسائل مالم يسم فاعله) ، و (مسائل كان) ، ولم يرد لغير هذه ذكر وهذه لم تشمل كل مسائل الكتاب .

كما انه لم يضع للكتاب أبوابا عامة لسائر مواضع الكتاب بل وضع بابان فقط هما : (باب المعرب) ، و (باب الاعراب) ويبدأ المسأله بالرأى الذى يميل اليه فى الغالب سواء كانت المسأله من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين أو ليست منها ثم يورد الآراء والاقوال الأخرى بطريقه مختصره تسبق تفصيل القول فيها ، فاذا عرضها فصل الآراء والاقوال لحجج أصحابها ، ولا يقتصر على ذلك بل يناقش ، فيرجع ويؤيد ، ويهجم ويضعف كل هذا مع تمسك بأصل البحث المنهجى فلا يستهويه البحث ويستطرد فيذكر اشياء خارجة عن موضوعه .

ويبدأ أبو البقاء بتفصيل الآراء التى أجملها ، ولما كان الرأى الأول هو

الرأى الذى يويده غالبا ، (١) وسيل اليه يحتج له بقوله (لنا) أو (وحجة القول الأول ٠٠٠) أو (والدليل على القول الأول ٠٠٠) فهو يويده ، ويحتج له ، ويورد ما يثبت رأيه بالأدلة والبراهين العقلية والمنطقية ، ويستشهد لها بالآيات الكريمة ، والآيات الشعرية والمحفوظ من أقوال العرب وأمثالهم وحكمهم ، ونواديرهم . وربما أورد اعتراضات محتملة ، وسؤالات متوقفة ، فأجاب عنها بطريقه حواريه جدليه جذابه ، فيقول فان قيل : ٠٠٠ ثم يورد الاعتراض ويرد عليه بقوله (والجواب) .

وربما ضمن احتجاجه للرأى الأول الذى أيدته الرد على المخالفين يبدأ تفصيل الرأى الآخر بقوله : (واحتج الآخرون) أو وحجة الكوفيين ثم يورد ما احتجوا به من آيات قرآنيه ، وآيات شمريه ، وحجج عقلية منطقية ، ثم يجيب عنها مبتدئا بقوله (والجواب) ويختتم كل مسألة غالبا بقوله (والله اعلم بالصواب) .

مصادر الكتاب :

لم يصرح أبو البقاء فى كتابه هذا بالمصادر التى استفاد منها فى مادة بحثه فالكتاب الذى وصل إلينا لم يفتح بمقدمه ، وقد ترك الناسخ فى الصفحة الأولى من الكتاب موضع المقدمة فيما يبدو وهو فراع لا يتجاوز خمسة أسطر ولملأها كانت موجوده فى بعض النسخ الأخرى .

وإذا القينا نظرة على مؤلفات أبى البقاء الأخرى ، وأخص بالذكر تلك التى اطلعت عليها ، وجدناه يختصر المقدمة ، فيبدؤها بحمد الله والثناء عليه ، —

(١) آخر الرأى الذى يرجحه فلم يأت به أولا فى المسألة رقم (١٢) فقط .

والصلاة والسلام على محمد ، ثم يذكر الدافع الى تأليف الكتاب ، ويختتمها
دون أن يذكر ثبنا للمراجع التي استمد منها مادة بحثه ، كما كان يفعل كثير
من العلماء .

ولكننا وجدنا أبا البقاء يصرح بنقله عن كتاب سيويه (١) ، ونقله عن —
الجرجاني في كتابيه (٢) (شرح الجمل) ، و (شرح الايضاح) وأحال
على بعض مؤلفاته هو ، ولم يرد لغيرها أى ذكر فى هذا الكتاب وعند مقارنة
نصوص الكتاب بالكتب النحوية الأخرى المتوافرة لدى ، تبين لى نقله عن كتاب
(سر صناعة الاعراب لابن جنى) (٣) وكتاب (الحدود) للرماني (٤) ،
وكتاب (الأصول) (٥) لابن المراج و (المفصل) ، و (شرح لامية
المرب) للزمخشري (٦) و (معانى القرآن) (٧) للقرائ ، و (شرح
الجمل) (المرتجل) (٨) لشيخه ابن الخشاب .

ولعله اعتمد على كتب نحوية أخرى مثل بعض مؤلفات أبى على الفارسي وابن
جنى ، وشرح السيراني لكتاب سيويه ، ومعانى القرآن للاخفش ، ومعانى القرآن

-
- (١) انظر المسألة رقم (٥)
 - (٢) انظر المسألة رقم (٢)
 - (٣) التبيين : المسألة رقم : ٣٦
 - (٤) التبيين : المسألة رقم ٦
 - (٥) التبيين : المسألة رقم (٣) مسألة (كيف) نقل عن الزمخشري ولم يصرح —
بذلك .
 - (٦) التبيين : المسألة ٨٢
 - (٧) التبيين : المسألة رقم (٥) وغيرها .
 - (٨) التبيين : المسألة رقم ٣٦ .

للزجاج ، ولكننا لا نستطيع أن نجزم بذلك لعدم توافر الأدلة ، ولكنه نقل
عن أصحابها ما يرجح أنه اعتمد على مؤلفاتهم المذكورة .

كما أنه رجع الى مؤلفاته النحوية فأحال على كتابيه اللباب وشرح اللحن ، ومقارنه
النصوص وحدناه استفاد كثيرا من كتابه اعراب القرآن وربما أنه نقل عن مؤلفاته
الأخرى التي لم نطلع عليها ، والتي الفت قبل التبيين .

مسائل الكتاب :

لم يكف أبو البقاء في كتابه هذا بمسائل الخلاف بين النحويين البصريين
والكوفيين ، بل ذكر مسائل أخرى ليس الخلاف فيها بينهما ويمكن لنا ان نقسم
مسائل الكتاب الى ثلاثة أقسام .

(١) مسائل خلافية ليست بين البصريين والكوفيين وعدد هذه المسائل
ثمان وعشرون مسأله . (١)

وهذه المسائل جاء الخلاف فيها بين النحويين بعامه فمضها ما كان
بين النحويين من جهة ، وأهل اللغة من جهة أخرى كالمسأله الأولى
وأحيانا يكون الخلاف في المسأله بين اصحاب المذهب الواحد اذا —
خالف بعض الملما أصحابه ، وانفرد برأى مستقل عنهم ، كما نجد ذلك
مثلا في مسأله (ما) التمجيب (٢) حيث انفرد الاخفش برأيه

(١) انظر المسائل رقم ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢١ و
٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٣٣ و ٣٩ و ٤١ و ٤٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٧٣ و ٧٩ و ٨٠ .

(٢) التبيين مسأله رقم ٤١ .

وخالف الجميع ، ومثل مسألة (ليس) (١) حيث قال الفارسي بحرفيتها
وغير ذلك .

واختلاف سيويه من جهة والسيرافي والمازني من جهة أخرى وذلك في خلاصهم
في المقصور المنون (٢) .

واختلاف اصحاب سيويه في مسألة حقيقه حروف التثنيه والجمع (٣) .

٢ — بعض مسائل خلافه بين البصريين والكوفيين تفرد بذكرها المكبري وعددها

مسألتان الأولى هي (مسأله الاعراب أصل في الاسماء (٤)) .

والثانيه مسأله : (نيابة المفعول به عن الفاعل مع وجود الظرف والجار —
والمجرور (٥)) .

٣ — مسائل خلافه بين البصريين والكوفيين ذكرها المكبري لما ذكرها ابن الاباري

وعدد هذه المسائل خمس وخمسين مسأله الا أن أبا البقاء قد يفرد المسأله

الواحدة التي يوردها ابن الاباري بمسألتين كما فعل في مسألة (المامل

في المبتدأ والخبر) (٦) ومسألة (متعلق الظرف الواقع خير) (٧) —

ومسأله (المنادي العلم الفسرد) (٨) وغير ذلك .

(١)	التبين	مسأله رقم	٤٦
(٢)	“	مسأله رقم	١٩
(٣)	“	“	٢٢
(٤)	“	“	٨
(٥)	“	“	٣٨
(٦)	“	المسألتان رقم	٢٧ ، ٢٨
(٧)	“	“	٣٣ ، ٦٠
(٨)	“	“	٧٨ ، ٧٩

وهناك قسم رابع : وهو المسائل التي انفرد في ذكرها ابن الانباري ولم يرد في التبيين ، ولا يمكن لنا أن نحكم على كتاب أبي البقاء حكما نهائيا ، لأنه لم يصل إلينا كاملا ، ومن يدري لعله أتى على جميع المسائل التي ذكرها ابن الانباري وزيادة .

وقد ذكر أبو البقاء مسأله (كيف) (١) وهي خارجة عن دائره الخلاف بكل صورة ولكنه اعتذر عن ذلك .

شواهد الكتاب :

استشهد أبو البقاء بالآيات القرآنيه بقراءتها السبعه وغير السبعه ، الا أن أبا البقاء يضيف القراءة التي لا تسير مع القاعدة النحويه ، فاستشهد بما يزيـد على ثمانين آيه ، كما استشهد بأشعار العرب ، وهذه الشواهد تزيد على تسعين شاهدا .

ومن هذه الشواهد ما استشهد به على مذهب البصريين فيرضى عنه كل الرضى ، ونسبه في الغالب الى قائله ، ومنها ما استشهد به على مذهب الكوفيين ، والطبع لم تنل رضاه ، ولا اعجابه لانها لا تتفق مع موله ونزعه النحويه ، فيتمحصل في ردها فتارة يصفها بالشدوذ ، والقلة والندره فيقول مثلا : وأما ما ينشـد من الأشعار فكلها شاذ ولا يقاس عليه (٢) وربما أوله بالضروره كقوله : وأما الشمر فمن الضروره (٣) وربما رد شواهد الكوفيين لأنه لا يعلم قائلها ، وأحيانا

(١) انظر المسأله رقم (٣)

(٢) انظر رده الإبيات في المسأله رقم ٨١

(٣) انظر رده الإبيات في المسأله رقم ٨٣ .

يصفه مع عدم معرفة قائله بالضرورة مخافة أن يعلم قائله فيحتج به عليه (١) فاذا لم يكن الشعر شاذاً ، وصحرف قائله ولا يصلح ان يرد بالضرورة الشعرية رده — بتخطيئه روايته (٢) أو تمحل له وجهها اعرابيا آخر (٣)

نقد الكتاب :

فضائل كتاب التبيين كثيرة ، وفوائده جمه ، تبدو واضحة لكل من تصفح الكتاب فهو جامع لاشتات كثير من مسائل الخلاف جامع لاقوال كثير من العلماء في هذه المسائل ، موازن بينها مرجع ما يراه هو الصواب في نظره بطريقة سهلة مبسطة يجسد القارئ فيها راحة واطمئنانا . بأسلوب شائق ، وحوار يفتش آخر امسره الى تثبيت ما يراه بالحجج العقلية ، والأدلة النقل المناسبة .

وعلى الرغم من ذلك فالكتاب لا يخلو من المآخذ ، ويجب أن ننصف الرجل فنذكر ماله ، وما عليه ، ومذ لك ننصف الناحية المنهجية كذلك .

ولكثر تصفح للكتاب ، وقراءتي له عدة مرات ، وجدت عليه المآخذ الآتية :

١- ألف أبو البقاء كتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين فلم يلتزم بعنوان الكتاب بل اورد كثيرا من المسائل التي نحن في شوق اليها والى رأيه في كل مسألة منها ولكنها لم تكن في صميم موضوع كتابه فهي خارجة عن دائره الخلاف البصرى الكوفى بل ان فيها ما هو خارج عن دائره الخلاف بعامة ،

٢- لم ينصف أبو البقاء الكوفيين ، وكان عليه اذا تحدث عن مسائل الخلاف ان يتجرد عن شخصيته البصرية ، وينقص شخصيه الحاكم المدل الذى لا يعيل مع الهوى

(١) انظر رده الابيات فى المسألة ٨٢ (٢) انظر رده الابيات فى المسألة رقم ٧٠

(٣) انظر رده الابيات فى المسألة رقم ٦٨ .

والنزعه ، وثبت للكوفيين ما ثبت عند أكثر العلماء من ترجيح المذهب الكوفي
في بعض المسائل .

٣- أبو البقاء كثيراً ما يضمن احتجاجه لمذهب البصريين الذي تبناه الرد على
الكوفيين ، وذلك قبل أن يبين وجهة النظر الكوفية ، وهذا ما يجعله يكرر
نفسه في الرد على الكوفيين بعد أن يحتج لهم .

٤- نقل عن بعض النحويين وأدعاه لنفسه فلم يبين صاحب السبق في هذه الآراء ،
وانظر مثلاً على ذلك مسأله (الفعل هو العامل في الفاعل والمفعول) قال :
واحتج الآخرون بأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد يدل على ذلك اثنا
عشر وجهاً استوفيتها في (اللباب) و (شرح اللمع) ، وهذه الوجوه
أخذ أكثرها من كتاب (سر صناعة الأعراب) لابن جنى ولم ينهه على ذلك
ففيه عليه السيوطي في الأشباه والنظائر وقد تقدم ذلك .

٥- هضم حقوق المتأخرين والمعاصرين له فلم يستشهد بأقوالهم ، ولم يسرد
آراءهم مع أنه استفاد كثيراً من كثير منهم أمثال الزمخشري (١) ، وشيخه
ابن الخشاب (٢) .

٦- خطأ القراءات السبعية وغير السبعية ، لأن قواعد النحوية لم تنطبق على
هذه القراءات ، وبدلاً من تغيير قاعدة نحوية خطأ قراءة متواترة عن الرسول
(ص) وانظر ذلك في مسألة إقامة المصدر مقام الفاعل (٣) .

وعلى الرغم من هذه المآخذ فإن الكتاب جيد في بابه يدل على شخصية أبي البقاء
الملمية ، واتساع افقه في القضايا النحوية ، ومقدرته على الجمع بين أقوال العلماء
وترجيح الراجح منها في نظرة

(١) انظر مسألة (كيف) رقم (٣) وانظر أعجب المعجب ص ٢٧ .
(٢) انظر المسألة رقم (٥) والمرتل ص ١٤ و ١٥ وانظر المسألة ٧ والمرتل
ص ٣٤ ، وانظر مسألة ٨ والمرتل ص ٣٥ الخ .
(٣) انظر المسألة رقم ٣٩ .

بين المبكرى وابن الأنبارى :

عاش الرجلان في بغداد ، ولد الأول فيها ، وقدم اليها الثانى صغيرا من الأنبار ، وطاشا في بغداد فلم يبرحها حتى الوفاة على أصح الأقوال ، وكلا الرجلين أكثر في التأليف في فنون عدة ، ويغلب عليه علم (النحو) وتشابهت مؤلفاتهما فكلاهما ألف في النحو كتابا واثيا ، ألف ابن الأنبارى (أسرار العربية) ، وألف المبكرى (كتاب اللباب) ، وألفا في (أعراب القرآن) ، وشرحا ديوان المتنبي ، وشرحا الحماسة ، والمقامات وكلاهما ألف في اللغزة ، ومذاهب الفقهاء ، والجدل ، وطم الكلام والمروض والفرائض ، وكلاهما كان معيدا في مدرسته فابن الأنبارى معيد في النظامية ، والمبكرى معيد في مدرسة ابن الجوزى .

وكلاهما ألف في (الخلافت النحوى) وهذا هو الذى يهتما بالذات ومع هذا التشابه في مؤلفاتهما ، واتساع ثقافتهما ، واجتماعهما في بغداد في عصر واحد ، مع هذا كله لا نعلم أن احدهما اجتمع بالآخر ، أو استفاد احدهما من صاحبه .

والغريب في الأمر أنهما سارا على اتجاه واحد في النحوى والاتجاه البصرى والذيل يخل الي أن سبب الفرقة تعود الى أسباب كثيرة منها :

(١) ان كل واحد منهما يرى أنه ندا لصاحبه .

(٢) اختلاف المذهب الفقهى ، فابن الأنبارى شافعى المذهب ، والمبكرى حنبلى ، ولا شك أن العصبية المذهبية في الفقه خاصة كفيلا بأن تجعلهما لا يلتقيان ، فالعصبية المذهبية الفقهية كانت أقوى أثرا من غيرها في ذلك الحين ، وقد أسس أصحاب الشافعى (المدرسة النظامية) على أساس متين

من العصبية حيث اشترطوا أن لا يدرس فيها الا من كان شافعي المذهب ،
وهذه الخطوة لم تكن حميدة من اصحاب الشافعي بل تسبب في ازدياد
الفرقة بينهم ، وبين المذاهب الأخرى ، ولا سيما الحنابلة الذين كان
لهم وجود في بغداد آنذاك ،

وقد أبدى الوزير ابن هبيرة رأيه فيما يتعلق بالنظامية وما أشبهها وهو
حنبلي من رجال القرن السادس قال : ^(١) (لا ينبغي أن يضيق فسي
الاشتراط على المسلمين فيها ، فان المسلمين أخوه وهي مساكن نهى الله
عز وجل ، فينبغي أن يكون اشتراطها فيما يتسع لعبادة الله تعالى)
وأبو البقاء شديد التعصب لمذهبه الحنبلي حتى أنه قال : ^(٢)

(جاء الي جماعة من الشافعية ، وقالوا : انتقل الى مذهبنا ، ونعطيك
تدريس النحو واللغة بالنظامية ، فقلت : لو اقمتموني وحسبتم على الذهاب
حتى وارثتموني ما رجعت عن مذهبي) .

(٣) صداقة أبو البقاء للوزراء والخلفاء ، وتقربه منهم فقد كان يحضر دروس الوزير
ابن هبيرة ، وأخذ عن الوزير ابن القصاب ، وله تردد على الصدوق
والاعيان . ^(٤)

وابن الانباري زاهد متقشف ، خشن الميش والملبس ، لا يقبل من أحد
شيئا قل أو كثر ، حتى أنه اعتزل العالم في آخر حياته ، ويروي أن المستضيئ
بالله أرسل اليه خصاميه دينار فردها فقال له المستضيئ اتكها لولدك ، فقال
الشيخ ان كنت خلفه فأنا أرزقه . ^(٥)

(١) المنهج الاحمد ٣٠٧/٢

(٢) ذيل طبقات الحنابلة ١١١/٢ ، نكت الهميان ١٧٩/١ ، وطبقات المفسرين ٢٢٥/١

(٣) طبقات المفسرين للداودي ٢٢٥/١ (٤) بغية الوعاة ٨٦/٢

بين الانصاف والتبيني :

لم يكن كتاب (الانصاف) هو أول مؤلفات ابن الجباري (١) كما أنه لم يكن آخرها (٢) ولم يكن (التبيني) أول مؤلفات المكبرى ، فقد سبقه في الظهور (اعراب القرآن) و (شرح الملح) وكتاب (اللباب) ٠٠٠ وغيرها كما قدمنا ، بل اننى أرجح أنه من آخر مؤلفات ابي البقاء وقد تقدم الحديث عن ذلك ، والذي يهمنا هنا أن نعرف أى الكتابين سبق فى الظهور ، وهل لأحدها تأثير فى الآخر ؟ فالذى يظهر لى أن كتاب الانصاف سبق كتاب التبيني فى الظهور وهذا احتمال ظنى لا قطعى ، لأننا نفتقر الى الأدلة القطعية اليقينية التى تجعلها لا نتردد فى معرفة السابق من اللاحق ،

وابن الانبارى يصرح بمقدمة كتابه أنه أول مؤلف فى علم العربية على هذا الترتيب (٢) .

والذى أرجح أن المكبرى استفاد كثيرا من ابن الانبارى ، لأننا نرجح أن مؤلف المكبرى متأخر جدا عن مؤلف ابن الانبارى وهكذا رأينا ابن الانبارى يصرح بأن كتابه (أول مؤلف فى العربية على هذا الترتيب) ، وترتيب كتاب المكبرى كترتيب كتاب ابن الجبارى .

كما يوجد تشابه كبير فى عرض المسألة مختصرة جدا ثم تفصيلها ومناقشة الآراء والأقوال ، وقد أوضحت فى هوامش الكتاب عبارة ابن الجبارى لكى يرى القارئ مدى التأثير والتأثير ،

(١) انظر الانصاف ص ٤٧٨ فقد أحال على أسرار العربية

(٢) أنظر البيان فى غريب اعراب القرآن

أحال فيه على الانصاف .

ولم يكن أبو البقاء صورة لابن الانباري ، وصدى لصوته فقد يأتي بخجج ،
وأقوال ، واستشهادات وآراء نحوه لم يأت بها ابن الانباري ، بل وسائل خلافة
أيضا ، ونرى رأيه مخالفا لرأي ابن الانباري في المسائل التي رجع فيها ابن الانباري
مذهب الكوفيين ، وقد أوضحنا ذلك في هوامش الكتاب مما يخفى عن الاعادة هنا .
موقفهما من الكوفيين :

اتفق ابن الانباري والمكبري في الهجوم على الكوفيين فحكما في مسائل
الخلافة من وجهة النظر البصرية ، فابن الانباري لم يرجح من مسائل الخلاف
التي ذكرها في كتابه ، وعددها (١٢١) مسألة الا سبع مسائل فقط ، والمكبري
لم يرجح مذهب الكوفيين الا في مسألة واحدة من (٥٦) مسألة ، وهذه المسألة
اجتهد فيها فوافق اجتهد رأى الكوفيين فهو يرى أنه أنى برأى مبتكر جديد
ولكن رأيه هذا هو ما قال به الكوفيون ، وإذا استثنينا هذه المسألة فإنه لم يعهد
مذهب الكوفيين أبدا ، ولكنني قد التمس بعض المصادير لأبي البقاء ، وذلك
لأنه إنما ذكر مسائل الخلاف بين الفريقين من وجهة نظره وهو لم يرشح نفسه
حكما عدلا فرد على مسائل الكوفيين لأنه لا يرى رأيهم ، ولا يرى أن الحق
الى جانبهم وإنما عبر عن وجهة نظره هو ، ورأيه الخاص في كل مسألة منها ،
ولما كانت ميوله وأهدافه واتجاهاته النحوية ونزعه بصرية أيد وجهة النظر البصرية
في مسائل الخلاف ، وانتصر لها ، وخالف وجهة النظر الكوفية ، ورد عليها ،
استجابة لميوله واتجاهاته .

ولا عذر لابن الانباري الذي نصب نفسه حكما عدلا بين الفريقين يحكم بينهما
على سبيل الانصاف ، لا التعصب ^(١) والاسراف فأيد البصريين في أغلب المسائل ولم
يعهد الكوفيين الا في سبع مسائل فقط ، وذلك استجابة لنزعه البصرية التي ارغتمه

(١) انظر مقدمة كتاب الانصاف لابن الانباري .

على اتباع الهوى ، والشطط في الحكم ، فخطأ الكوفيين ورد عليهم ، ولم ينصفهم
كما زعم .

هل مسائل الخلاف محصورة في هذه المسائل : ؟

لا أعتقد أن مسائل الخلاف محصورة بهذا العدد من المسائل فهي أكثر
من ذلك ، ولم يدع المبكرى ، ولا ابن الانبارى ولا غيرهما — فيما علمت — أنه لم
بمسائل الخلاف كلها . وجمعها في مؤلف مستوعبا كل مسألة ^{فيها} اختلف / علما البلديين ،
ولكن ابن الانبارى ، ومثله المبكرى ذكرا أهم المسائل وأشهرها ، ولذلك اختلف
مقياس الأهمية فذكر المبكرى مسائل لم يذكرها ابن الانبارى نظرا لعدم أهميتها
ضده وربما كان العكس .

ويقول السيوطى في كتابه الأشباه والنظائر ١٤٦/٢ : وقد فات ابن
الانبارى مسائل خلافيه بين الفريقين واستدركها عليه ابن اياز في مؤلف خاص .
وهذا المؤلف هو كتاب (الاسعاف) ومؤلف ابن اياز هذا لم ير النور بعد .
ولا يمكن لنا أن نعذر في حقه حكما غايبا ، ونحن لم نقف عليه .

وربما كان ابن الفرس ٥٩٧ هـ ، وابن عدلان المتوفى ٦٦٦ هـ قد

زادا على ما ورده ابن الانبارى أيضا فمن يدري ؟

وللدكتور فاضل السامرائى بحث نشر في مجلة كلية الآداب بجامعة بغداد

العدد (١٣) ص ٤١٥ — ٤٢٤ .

تحدث فيها عن ابن الانبارى وكتابه الانصاف فقال :

وهناك مسائل خلافيه كثيرة في النحو واللغة لم يعرض لها ابن الانبارى ومن ذلك
على سبيل المثال : وأورد اثنين وعشرين مسألة خلافيه بين الفريقين . ثم قال :
الى غير ذلك من المسائل الخلافيه التي لم يعرض لها في كتابه ، الانصاف .

ومن المسائل التي ذكرها المؤلف مسألة ذكرها المكبري في التبيين وهي :

(الاعراب أصل في الاسماء والافعال) أنذار المسألة رقم (٩) من التبيين

طريقتهما في مناقشة المسائل :

ابن الانباري يعرض لرأى الكوفيين أولا ، ثم يعرض رأى البصريين ثانيا

ثم يبدأ بتفصيل رأى الكوفيين وحججهم ، وذكر أقوالهم المتعددة بقوله :

(ومنهم من قال (.....) أو وقال فلان (.....))

ثم يفصل رأى البصريين بالطريقة التي فصل فيها رأى الكوفيين ثم يرد على

ما يعتقد أنه خطأ في المسألة بقوله : (واما الجواب عن كلمات الكوفيين ٠٠ أو

البصريين ٠٠٠) وهكذا في كل مسألة .

أما المكبري فهو يعرض رأى البصريين أولا في الخالب ويدعيه لنفسه ويجعله

كأنه قاعدة عامة مسلمة ثم يأتي بخلاف الفريق الثاني ثم يبدأ بالتفصيل مضمنا تفصيل

رأى البصريين الرد على الكوفيين في أغلب الأحيان ، ثم يفصل رأى الكوفيين ويرد

عليهم .

والمكبري أكثر اختصارا من ابن الانباري لأن ابن الانباري يذكر كل ما يخطر

على باله من الحجج والشواهد التي يحتج بها القوم ، وكثيرا ما ينظر بشواهد أخرى ،

ويورد أسماء أصحاب القراءات ، ويكثر من الشواهد القرآنية ، أما المكبري

فيكتفي بالشاهد أو الشاهد ين فجاء كتابه مختصرا اذا قيس بمؤلف ابن الانباري ،

وهذا في الخالب ، لأنه ربما توسع في بعض مسائله ، ولولا أنه حشد في الكتاب

مسائل لا خلاف فيها بين رجال المدرستين البصرية والكوفية لكان في غاية الانتقان

والاختصار .

المكبرى لا يحتج بالحديث النبوى الشريف :

ولم يرد فى كتاب أبى البقاء أى ذكر لأحاديث الرسول صلى الله عليه
وسلم ، لا على وجه الاستشهاد به ، ولا على وجه التمثيل ، بينما احتج
ابن الانبارى بكثير من الاحاديث النبوية الشريفه (١) .

(١) أنظر الانصاف ص ٨٧ ، ١١٠ ، ٥٢٥ ، ٥٦٢ ،

مذهب النحوى :

ذهب الأستاذ محمد الطنطاوى الى أن أبا البقاء كان كوفى المذهب ،
الف كتابه التبيين ردا على ابن الانبارى فى كتابه (الانصاف) فقال فى كتابه
نشأة النحو ص ١٣٥ : (.....) فقد ألف بعد ابن الانبارى أبو البقاء
العبرى كتابه : (التبيين فى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) ولم
نشر على هذا الكتاب ، الا أن المعروف عن العبرى أنه كوفى النزاع كما يتضح
جليا من مؤلفاته ، وما لا سريه فيه أنه قد اطلع على كتاب الانصاف وشاهد هذا
أنه فى شرحه لديوان أبى الطيب المتنبي ، قد ينقل عبارة الانصاف بنصها عند ذكر
الخلاف بين الفريقين أو يلخصها تلخيصا لا يذهب معه تعرف الأصل المأخوذ
منه (.....) .

ويقول ص ١٨٠ عند ذكره ترجمة العبرى : وقد سبق أنه كوفى المذهب ،
وعند ذكره التبيين قال : (وضعت كلمة عن هذا الكتاب عند ذكر مسائل الخلاف
بين الفريقين تعرفت منها أن هذا الكتاب يظن ظنا سائما لليقين أنه أثر المذهب
الكوفى فى كثير مما فيه ، يشهد لقوة هذا الظن ما ذكره العبرى نفسه فى شرحه
لديوان المتنبي عند المناسبة لذكر الخلاف ، فكما عزز الانبارى المذهب البصرى ،
عزز العبرى المذهب الكوفى .

ومذهب الدكتور شوقي ضيف فى كتابه المدارس النحوية ص ٢٧٩ الى أن

العبرى بغدادى من مدرسة أبى على الفارسي .

ولكننى لا أرى ذلك ، فالدلائل متوافرة على أن أبا البقاء لم يكن كوفيا ،
وقد ثبت بالدراسة لأثار الرجل أنه بصرى ، وقد حكم الأستاذ محمد الطنطاوى
على كتابه التبيين ، وظن أنه ردا على ابن الانبارى ولم يسند قوله هذا بأدلة

ولا نصوص تثبت ذلك وإنما بنى قوله هذا على صحة نسبة شرح ديوان المتنبي إليه ،
ولما ثبت بالمراسلة أن شرح ديوان المتنبي (المطبوع) والمنسوب إليه ليس له
وأنما هو لتلميذه ابن عدلان (١) ثبت بذلك أيضا خطأ ما ذهب إليه الشيخ محمد
الطنطاوى ، وقد صرح الشيخ أنه لم ير الكتاب وإنما حكم عليه حكما غيايبيا تبين بعد
وجود الكتاب عكس ما يقول .

ولا أرى رأى الدكتور شوقي ضيف فيما ذهب إليه أن المكبر، بغدادى
المذهب ، بل اعتبر أبا البقاء من النحاة المتأخرين الذين أيدوا آراء البصريين .
ولا شك أن عدة النزاع ، وشده التعصب للمذهب التى بلغت ذروتها
زمن أبى العباس المبرد ، وأبى العباس ثعلب قد خفت عدتها كثيرا عند
تلاميذها ، وبخاصة أولئك الذين أخذوا منها مما ، فأخذوا من محاسن المذهبين ،
وأغلب النحاة المتأخرين بعد ذلك أخذوا من المذهبين على السواء فمنهم من يرجع
كفة المذهب البصرى ، ومنهم من يرجع كفة المذهب الكوفى ، ولا يمكن لنا أن
نسمى هذا مذهباً أو مدرسة مستقلة وقد ذهب إلى ذلك بعض الباحثين . (٢)
ومذهب أبى البقاء مذهب المتأخرين الذين يميلون إلى النزعة البصرية ،
وذلك يتحقق بثلاثة أشياء .

- أولاً — موقفه من مسائل الخلاف بين الفريقين .
- ثانياً — الأصول التى اعتمدها .
- ثالثاً — المصطلحات التى يستعملها .

(١) أنظر ثبت مؤلفاته (شرح ديوان المتنبي)

(٢) انظر : مثلاً (أبو طى الفارسى للدكتور عبد الفتاح شلبى ص ٤٤٥ فما بعدها
وانظر (الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري للدكتور فاضل السامرائى ص
٣١٤ فما بعدها .

موقفه من مسائل الخلاف :

لا شك أن كتاب التبيين هو أصدق ما يمثل نزعة أبي الهمام النحوية وبين موقف أبي البقاء من مسائل الخلاف ، فقد عرض لها وأبدى رأيه واضحاً في كل مسألة من تلك المسائل التي ذكرها وقد ارتضى لنفسه الميل إلى مذهب البصريين آخذاً بأقوالهم ، مهيداً لآرائهم ، واقفاً إلى جانبهم ، فهو يعد نفسه أحياناً من جملتهم فيقول في (اشتقاق الاسم) : الاسم مشتق من السمو عندنا وقال الكوفيون سمو من الوسم ومعلوم أن الاسم مشتق من السمو عند البصريين ، ومن أيد مذهبهم .

ويقول في مسألة (التنازع في الصل) : إذا كان معك فعلان ... (٢)

..... فأولاهما بالصل الثاني ، وقال الكوفيون أولاهما الأول

..... فالوجه عندنا نصب زيد ، وضداهم رفعه ثم يقول :

لنا في المسألة السماع والقياس .

(٣)

وفي مسألة (إبراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة) يقول المؤلف

” لا بد من هي عندنا وضداهم لا يلزم ، ثم يقول : لنا في المسألة

طريقان إلى غير ذلك من المسائل التي صرح فيها بميله إلى البصريين

وعد نفسه واحداً منهم . (٤)

ولعله يكفي دلالة على ميله إلى جانب المذهب البصري أنه لم يعهد آراء الكوفيين

في مسائل الخلاف في هذا الكتاب إلا في مسألة واحدة كما تقدم .

(١) أنظر التبيين مسألة رقم ٣

(٢) التبيين المسألة رقم ٣٤

(٣) التبيين المسألة رقم ٣٥

(٤) التبيين أنظر المسائل ٣٨ ٥١٦ ٥٢٦ ٥٩ ٧٠٦

ومعقب شيخ المدرسة الكوفية ترد على الفراء في تسعة مواضع ذكره^(١)
 فيها ، كما رد على الكسائي في موضعين^(٢) ، ورد على ثعلب في موضعين^(٣)
 ولم يكن علماء البصرة بمنجاة من انتقاد أبي البقاء فقد رد على أكثرهم ، الاسيوطي ،
 فانه ذكره في ثمان مسائل (٩) ، وأيد أقواله ، ولم يتجرا على تخطئته ، ولا النيل
 منه ، وذكر الخليل في موضع واحد (٥) رد عليه فيه ، وذكر يونس في موضع واحد^(٦)
 أيده فيه ، كما أنه رد على الأخفش في سننه مواضع^(٧) ، ورد على الجرمي
 في موضعين^(٨) ، ورد على المازني في موضعين^(٩) ورد على قطرب
 في ثلاثة مواضع (١٠) ، كما رد على الزجاج في موضعين^(١١) ، وأما ابن
 السراج فقد جاء ذكره في أربعة مواضع^(١٢) رد عليه في ثلاثة منها ورد عليه
 في الرابع دون أن يصح بذكره ، ورد على ابن كيسان في موضع واحد (١٣) .

-
- (١) التبيين المسائل ١٤ ٢٠ ٢٢ ٢٤ ٢٨ ٤٥ ٥٢ ٦٦ ٧٩
 (٢) التبيين المسائل ٥٢ ٦٦ (٣) التبيين المسائل ٤٩ ٦٠
 (٤) التبيين المسائل ٢ ٦ ١٩ ٢٠ ٢٢ ٢٣ ٤٦ ٤٧
 (٥) التبيين المسألة رقم ٣١
 (٦) التبيين المسألة رقم ٢٥
 (٧) التبيين المسائل ٢٠ ٢٢ ٢٩ ٤١ ٥٧ ٦١
 (٨) التبيين المسائل ٢٠ ٢٢
 (٩) التبيين المسائل ١٩ ٢٠
 (١٠) التبيين المسائل ١٩ ٢٠ ٢٢
 (١١) التبيين المسائل ٦٠ ٦٦
 (١٢) التبيين المسائل ٢ ٥ ١٣ ٢٨
 (٣) التبيين المسألة رقم ٢٦

ثم بعد هؤلاء أورد رأى الفارسي فى خمسة مواضع ^(١) أيده فى اثنين منها ورد عليه فى ثلاثة ، ولم يصح بذكره فى اثنين مقلها .

وذكر الرمانى فى موضعين ^(٢) أيده فى احدهما ورد عليه فى الآخر ، وذكر السيرافى فى موضع واحد ^(٣) رد عليه فيه .

كما ذكر رأيين لابن جنى ^(٤) رد عليه فنهما ، ولم يصح بذكره فى احدهما وذكر عبد القاهر الجرجاني فى موضع واحد ^(٥) أيده فيه .

واذا تجاوزنا كتابة (التبيين) الى غيره من مؤلفاته النحوية ترى التفرقة لا تكاد تختلف ، الا أنها تبدو واضحة فى (التبيين) أكثر من غيرها .

وفى (اعراب القرآن) نجد أبا البقاء يقول فى اعراب قوله تعالى ^(٦) :

" كتاب الله عليكم " : (. . .) وقال الكوفيون نحو اعراب والمفعول مقدم وهذا ضدنا جائز ، لأن عليكم وبابه عامل ضعيف فليس له فى التقديم تصرف ^(٧) ويخطئ

آراء الكوفيين ، ويرد عليهم استجابة لنزعه البصريه أنظار قوله : فى اعراب القرآن

(. . .) وقال الكوفيون (اياك) بكاملها اسم وهذا بعيد جدا ^(٨) . وقول

فى تركيب بلى (. . . .) وقال الكوفيون هى (بل) زيدت عليها الياء وهو ضعيف ^(٩)

(١) التبيين المسائل ٥ ، ٢٠ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٤٦

(٢) التبيين المسائل ٦ ، ٣٠

(٣) التبيين المسألة رقم ١٩

(٤) التبيين المسائل ٢٨ ، ٣٣

(٥) التبيين المسألة رقم ٢

(٦) البقرة آية :

(٧) اعراب القرآن ١ / ١٧٥

(٨) اعراب القرآن ١ / ٦

(٩) اعراب القرآن ١ / ٤٦

ويقول رسول قوله تعالى : ^(١) (ثم انتم هاؤلاء) انتم مبتدأ ، وفي شبره
ثلاثة أوجه : والوجه الثاني ان الشبر شؤلاء على أن يكون بمعنى الذين ،
وتقتلون صلته ، وهذا ضعيف أيضا ، لأن مذهب البصريين أن أولاء هذا لا يكون
بمعنى الذين ، وأجازه الكوفيون ^(٢) فهو يضمف آراء الكوفيين لأنها لا تتفق
مع آراء البصريين فقط لا لعله أخرى .

^(٣)
وفي قوله تعالى : (وان كانت لكبيرة الا على الذين هداهم الله) الآية
يقول : (.....) وقيل مفصل بنى باللام بين ان المخفف من الثقيله وسين
غيرها من أقسام (ان) وقال الكوفيون (ان) بمعنى (ما) واللام بمعنى (الا) ،
وهو ضعيف جدا ^(٤) الى غير ذلك من المواضع ^(٥) التي ضعف فيها آراء الكوفيين
في هذا الكتاب ارضاء لغرضه البصريه .

^(٦)
وفي شيء الملح يقول أبو البناء في تقديم المستثنى على المستثنى منه :
(.....) وأجازه الكوفيون واحتجوا بقول الشاعر :

ولدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها أنمي ،
^(٧) وهذا ضدنا ليس باستثناء ، وانما هو فعل ، والجن مفصول وأنمي فاعل (.....)

(١) البقرة آية ٨٥

(٢) اعراب القرآن ٤٨/١

(٣) البقرة آية ١٤٢

(٤) اعراب القرآن ٦٧/١

(٥) انظر اعراب القرآن ١٢/١ ١٣٥ ١٣٠٥ ١٥٩٥ ١٦٠٥ ١٦٥٥ ،

١٧٥ ٢٠١ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٤٠٥ ٢٨١٥ ١٠/٢ ٢٠٤٥

وغير ذلك .

(٦) أنار مخطوطة خدا بخش وضها مصورة (ميكروفلم) في معهد احياء المخطوطات
محفوظه برقم (٣١٩)

(٧) شيء الملح لوحة ٩٥

وكثيرا ما يورد رأى البصريين والكوفيين فى كتابه هذا فيحتج لرأى البصريين ،
ويمسكت عن رأى الكوفيين ، فيقول فى باب المبتدأ والخبر : (اختلف النحويون فى
عامل المبتدأ والخبر فقال البصريون يرتفع بالابتداء ، وقال الكوفيون يرتفع بالخبر ،
والدليل على قول البصريين ٠٠٠٠ الخ ^(١) ولم يوضح وجهة النظر الكوفية .

وفى باب " كان واخواتها " يقول : ٠٠٠ اما ليس فللبصريين فى تقديم
خبرها عليها مذعبان ٠٠٠ الخ ^(٢) ولم يذكر رأى الكوفيين اطلاقا . ومثله فى
مسألة الجامد لا يتعمل ضميرا ^(٣) .

وكثيرا ما تجده يفصد آراء الكوفيين وورد عليها كما رأيناه فى اعراب القرآن :
فهو يقول فى شرح اللمع : (المرتفع يحد كان مرفوع والمنصوب منصوب بها وقال
الكوفيون يرتفع الاسم بعدها بالابتداء وينصب الخبر على الحال ، ويحد مد الخبر ،
وهذا فاسد لوجهين ٠٠٠ الخ ^(٤)

وفى باب ان واخواتها قال أبو البقاء فى (لكن) (٠٠) وليست مركبة
وزعم الكوفيون انها مركبة من لا وكان ، ولهم بضمى يتشاغل بانفساده ٠٠٠٠) ^(٥)

وفى كتاب (اللباب) ^(٦) يقول فى مسألة تقديم خبر (ما زال) عليها
(٠٠٠٠) قال ابن كيسان وثقة الكوفيين يجوز تقديم الخبر عليها لأن ما والفعل صار
بمعنى الاثبات ، وهذا ضعيف ٠٠٠) ^(٧)

(١) شرح اللمع لوحة ٤٢

(٢) " " " " ٥٩

(٣) " " " " ٤٣

(٤) " " " " ٥٨

(٥) " " " " ٦٦

(٦) أنظر مخطوطه الأزهرية رقم ٧٧٧ (٥٦٠٢) نحو ٢٠٩

(٧) اللباب لوحة ٣٢ .

وقال في باب (ما) الحجازيه (.....) ولما اشبهتها حلت في المبتدأ والخبر كليهما ، وقال الكوفيون خبرها منصوب بحذف حرف الجر ، وهذا فاسد لثلاثة أوجه (.....) (١)

وقال في باب ان واخواتها : يقول : (لكن مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من ان والكاف زائدة والهمزة محذوفة وهذا ضعيف جدا) (٢) لأن التركيب خلاف الأصل وغير ذلك مما يطول ذكره .

ورأى المكبرى الموالى للبصريين المنتصر لهم لم يتغير في مؤلفاته وليس معنى هذا أنه يقدر آراءهم ، بل يعصمها ، وينتقى منها ما تعجده الأدلة ، ويرد على المخالف ، وينتقده بشده وقد تقدم رده على كثير من مشاهير علماء البصريين .

(١) الباب لوجه ٣٣

(٢) " " ٤٠

ثانيا : أبو البقاء يعتمد الأصول البصرية : (١)

ومن هذه الأصول قولهم : (لا يجوز الجمع بين علامتى تعريف)

ومن هنا وجدنا أبو البقاء يقول مع البصريين : لا يجوز ادخال الالف واللام فى العشرة اذا كانت مركبة مثل (فيضت خمسة عشر)^(٢) لأن هذا فى رأى البصريين يعودى الى الجمع بين علامتى تعريفهما الالف واللام والاضافة .

وقال أيضا : لا يجوز نداء ما فيه (ال) لأن (ال) تفيد التعريف و (يا) تفيد التعريف .

ومنها : (الاصل فى الاسماء ألا تعمل)

قال ابو البقاء مع البصريين ان المامل فى الفاعل والمفعول الفصل^(٤) وحده ، وذلك مراعاة لهذا الاصل الذى وضعوه بينما يرى الكوفيون غير ذلك .

واتباعا لهذا الاصل رفض أبو البقاء أن يحمل المبتدأ فى الخبر والخبر فى

المبتدأ . (٥)

ومنها قولهم : (المصمول لا يقع الا حيث يقع المامل)

واتباعا لهذا الاصل قال مع البصريين لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة . (٦)

وقال أيضا استنادا الى هذا الاصل : لا يجوز تقديم خبر ليس عليها مع ان

الجمهور على خلافه . الى غير ذلك (٧)

(١) انظر مدرسة البصرة للدكتور عبد الرحمن السويدي ١٩٢ فها بعدها .

(٢) انظر التبيين : المسألة ٧٦ (٣) انظر التبيين : المسألة ٨١

(٤) انظر التبيين : المسألة ٣٦ (٥) " " : المسألتان ٢٧ و ٢٨

(٦) انظر التبيين المسألة ٣٢ (٧) " " :: المسألة ٤٧

ثالثا : أبو البقاء يستعمل المصطلحات البصرية

أكثر المصطلحات التي استعملها أبو البقاء ورد بما تعارف عليه البصريون .

وقد خطأ الكوفيون في نصبهم على الخلاف وبين أن الخلاف لا يوجب
النصب ، وذلك من وجهة نظره هو اتباع لميله الموالية للبصريين فقال :^(١)

(.....) يدل على فساد ما ذهبوا إليه أن الخلاف لو أوجب النصب لجواز
نصب المبتدأ (.....) .

وقال :^(٢) (والخلاف لا ينصب) .

فإذا كان أبو البقاء يعد نفسه من زمرة البصريين ويتمصب لأرائهم ويتشدد

بالتمسك بالمذهب البصري فكيف يجوز لنا أن نعتبره كوفي المذهب أو بغداديا .

إذا فذهب أبي البقاء مذهب المتأخرين الموالين للمذهب البصري .

(١) انظر المسألة ٦٠

(٢) انظر المسألة ٦١

النسخ التي اعتمدت عليها في تحقيق الكتاب :

اعتمدت في اخراج هذا الكتاب على نسختين خطيتين ، ونسخة مطبوعة .
أما النسخة الأولى : فهي النسخة المحفوظة في مكتبة الجمعية الآسيوية بكلكتا
 في الهند ، ومنها صورة (ميكروفلم) في معهد احياء المخطوطات (بفسير
 مفهرس) ، ورمزت لها بحرف (أ) وهي نسخة نافعه من آخرها وتشتمل على خمس
 وثمانين مسأله ، وتقع في (١١٤) ورقه ، قياسها ٢٠ x ٣٠ وعدد أسطر
 كل صفحة ما بين ١٤ - ١٨ سطرا ، وفي كل سطر عشر كلمات - تقريبا - وهي
 مكتومة بـخط نسخي نفيس قليل الضبط بالشكل ، فيها تقطيع وترفيح وطمس بعض
 الكلمات بقلم ولد المنصف (عبد الرحمن) كما هو مـدون على الخلاف .

ويظهر أنها كتبت في حياة المؤلف لأن الناسخ قال بعد ذكر المؤلف :

(أدام الله تأييده وتسديده) ولو أنها كتبت بعد وفاته لقال :

رحمه الله أو غفر الله له أو نحو ذلك مما يدل على وفاته .

وعليها سماع أحمد بن يوسف الشهري اللبلي^(١) على شيخه علم الدين اللورشي^(٢)

بدمشق المحروسة عن مؤلفه أبي البقاء المكي . وهذا مـدون على الخلاف أيضا ،

كما أن عليها تمليك باسم أحمد بن محمد الشفاجي العالم اللغوي^(٣)

وقد صححت هذه النسخة - كما يظهر - مرتين الأولى بخط الناسخ مما يدل

على أنه قرأها قراءه تصحيح على والده ، بعد أن نسخها عنه املاء .

والثانية بخط اللبلي فقد ورد في اللوحه رقم (١٨) بلغ تصحيحا على شيخنا

أمتنا الله به ، وفي نهاية بعض المسائل يكتب (بلغ قراءه) .

وهذه النسخة مخطوطة ، تقدمت بعض مالزمها على بعض قبل ترقيم صفحاتها ثم رقت صفحاتها بعد ذلك مما سبب لى بعض الجهد فى اعادتها الى وضعها السليم ، وقد فقد من الكتاب ورقة واحدة كتب على الوجه (١) بقية مسألة (حد الاسم) ، وعلى الوجه (ب) اول مسألة (كيف) .

وذكر فى هذه المخطوطة مسألة (الاسم ما صح الاخبار عنه) الا أنه عدل عن هذه المسألة فالحاشا ، ودمجها فى مسألة : الاسم (حد الاسم) وكتب عليها مكرر .

وأما النسخة الثانية : فهى نسخة محفوظة فى دار الكتب المصرية برقم (٢٨ نحو) ضمن مجموع وقع فى ثمان عشرة ورقة فقط ، وتشتمل على خمس عشرة مسألة فقط ، لكنها أخذت شكل كتاب مستقل — فيما يظهر — حيث ختمت بقوله : هذا آخر أملاء الشيخ محب الدين أبى البقاء وصلى الله على محمد الخ . وكانت هى يوسف بن يوسف بن محمد بن خشر بن يعقوب بن خضر الشافعى كما ورد فى نهاية المخطوطة . ورمزنا لهذه النسخة بالحرف (ب) .

وأما النسخة الثالثة : فهى النسخة التى رمزنا لها بحرف (ط) وهى تحقيق الدكتور محمد خير الحلوانى للنسخة المتقدمة (ب) ونشر فى مكتبة الشهاب وفى طلب وقد بادر الدكتور فأرسل الى نسخة من هذا الكتاب قابلتها بمزيج من الشكر والتقدير والامتنان ، وقد قام الدكتور فى تحقيق هذا الكتاب بجمع — واضح ، وعمل مشكور ، فقدم للكتاب مقدمة جيدة وحاول — قدر استطاعته — تقويم النص ، والبحث عن مصادره ، وقارن نصوصه بما أورده السيوطى فى كتاب (الاشياء والنظائر فى النحو) وطلق عليه تعاليق جيدة مفيدة ، ووضع عناوين مسائل الكتاب وقد استفدت فائدة كبيرة من عمل الدكتور ، ولا يسعنى هذا الا أن أسجل

- له خالص شكرى ، وتقديرى فاستفدت من تعليقاته وتسميته بعض المسائل الا اننى
غيرت بعض عناوين المسائل الى عناوين اكثر ملاءمة للنوع ، وبالرغم من اكسارى
وتقديرى لجهد الدكتور فاننى ارى ان عمله لا يخلو من بعض الهفوات التى وقسح
فيها المحقق الفاضل ومن ذلك ما اذكره هنا ايثارا للأمانة العلمية وخدمة للنوع .
- (١) حذف كلمة (لما) فى السطر الأخير من ص ٦٠ وهى موجودة فى الأصل
لوحة (٦) السطر (٥) .
- (٢) حذف كلمة (انه) فى السطر ١٢ من ص ٦١ مع انها موجودة فى الأصل
لوحة (١١) السطر (١٢)
- (٣) حذف كلمة (المفصول) فى السطر (٧) من ص ٦٧ وهى موجودة فى الأصل
لوحة ١٢ السطر ١٢
- (٤) غير كلمة (قائم) الى كلمة (نائم) مرتين فى ص ٩٩ السطر (١٠) وهى
موجودة (قائم) بالأصل لوحة ١٢ السطر الأخير .
- (٥) فى ص ١١٨ السطر الأخير غير قول المؤلف : (كالوضع) الى قولـــــــــــــــــه
(بالوضع) وهى موجودة فى الأصل لوحة (١٦) السطر (١٣) .
- (٦) حذف المحقق كلمة (هو) وكانها فى السطر السادس من ص ١٢١ وهى
موجودة فى الأصل أنظر السطر ١٠ من لوحة ١٧ .
- (٧) وفى ص ١٢٥ السطر (٥) سقطت كلمة (ذلك) مع انها موجودة فى الأصل
لوحة ١٧ السطر التاسع .
- وهذا التغير والاختلاف بين المخطوطة والمطبوعة لا يمكن أن نحمل المحقق
مسؤوليته كامله ، فقد يكون راجعا لظروف الطباعة .
- ولكن المحقق الفاضل وقع فى بعض الأخطاء التى لا يحتمل أن تكون ناتجة
ناتجة عن أخطاء مطبعية ومن ذلك :

- (١) فى ص ١٢٥ هامش رقم (٤) قال المحقق ان لفظه (حرف) —
الموجوده فى السطر (١٠) غير موجودة فى الأصل ، وانما هـى
زيادة من المحقق ، وبالرجوع الى الأصل تبين ان انها موجودة أنظر
السطر رقم (١٣) من اللوحة رقم (١٧) .
- (٢) فى صفحة ١٢٦ : السطر التاسع غير المحقق قول المؤلف (حذفه
اللام) الى قوله : (حذف لام الأمر) ولم ينص على ذلك ، وهذا
مخالف لما فى الأصل أنظر لوحة ١٨ ، السطر ٣ .
- (٣) وفى ختام المخطوطة نقل المحقق قول الناسخ : هذا آخر امسلا
الشيخ محب الدين أبى البقاء . . . الخ واسقط كلمة (محب الدين)
ثم ذكر اسم الناسخ ، ولم يذكر ثلاثة أسطر كتبها الناسخ قبل ذكر اسمه
ومقتضى الامانة العلمية تفرض عليه أن يذكرها مهما كانت درجة أهميتها .

عملنا فى التحقيق :

لعمل أول عمل قمنا به تجاه هذا الأثر هو ترتيب الكتاب فقد كانت
نسخة الكتاب (أ) منشورة الأوراق ، ولم ترقم صفحاتها الا بعد اضطراب
أوراقها ، فصعب ترتيبها ثانية ، واتخذت فى ترتيبها تتبع مسائلها ، ووجدت
الناسخ يجمع — غالبا — بين بعض المسائل بحيث يختتم المسألة ، ^{ويبدأ} ويبدأ
بالتى تليها فى صفحة واحدة ، وهكذا ، وهكذا . . الى آخر الكتاب .

والاضطراب انما وقع فى المسائل الأوانى أكثر من غيرها ، ومسائل الكتاب
الأولى وردت منتظمة فى النسخه (ب) ما يسرى مهمة ترتيبها ، واذا انتهت
المسألة فى آخر الصفحة ، وبدأت مسألة أخرى من أول الصفحة كان تركيزى فى

التحرى أكثر وأكثر ، مخافة أن يكون بين المسألتين مسألة ساقطة أو متأخرة
عن مكانها الأصلي ، فأستعين بعدة قرائن منها مناسبتها للمسألة التى
قبلها والتى بعدها فليس من المناسب أن يضع المؤلف مسألة فى باب الحال
مثلا بين مسألتين من باب (ان) .

ومنها اننى أنظر الى مكان المسألة فى الانصاف لأنه قريب الشبه بترتيب
كتابنا هذا .

ومنها الرجوع الى المسرد الذى أورده السيوطى فى كتابه الاشباه
والنظائر فى النحو ١٤٠ / ٢ وأثبت فيه عناوين المسائل الخلافية حسب ما جاء
فى الانصاف والتبيين .

ومنها موضع هذه المسألة من كتاب اللباب فى النحو لأبى البقاء
وهذه التحريات عملت بها فى بعض المسائل منها وضع مسألة تقديم ألفاظ
الافراء عليها فى موضعها المناسب حيث بدأها الناسخ بأول الصفحة ، والمسألة
التي قبلها لا تدل دلالة أكيدة على أن هذه المسألة بعدها ، فاجتهدت
ثم وضعتها قبل مسألة عامل النصب فى المفعول معه ، وهذا هو موضعها
فى الانصاف ، ومسرد الاشباه والنظائر .

وحاولت جاعدا أن أخرج النص كما كتبه المؤلف دون زيادة ولا نقصان ،
فقارنت نصوصه بمؤلفات أبى البقاء التى عثرت عليها ، ويتقول السيوطى عنه
فى الاشباه والنظائر كما اننى حاولت قدر استطاعتي تقويم النص ، وكتبت كثيرا
من كلمات بالرسم المتعارف عليه فقد كتبت بعض كلماته المكتوبة بالطريقة القديمة
مثل (مسله) ، (ثالثه) ، (مسابل) ، (فايده) ، (عكذى) —
فكتبتها مسأله ، وثلاثاته ومساثل ، وفائده ، وهكذا . . . وغير ذلك .

وقمت بترجمة الاعلام الذين أورد هم المؤلف في النص وخرجت الآيات
القرآنية ، ونسبت الأبيات الشعرية وكثيرا من أقوال العلماء وأشرت الى كل
مسألة وجدت في كتاب الانصاف وذكرت رقمها هناك وعنوانها ، وأوردت شيئا
لبعض المصادر في تخريج كل مسألة ليستفيد به القارئ ان اراد التوسع في
أى مسألة من مسائل الكتاب .

والله ولي التوفيق .
والله أسأل أن يجعل عملي نالما لوجهه الكريم .

كِتَابُ النَّبِيِّنَ

عَنْ مَذَاهِبِ التَّحْوِيلِ وَالْبَصِيرِ وَالْكَوْفِ

تَأَلَّفَ

أَبِي الْبَقَاءِ الْعَلَكَبَرِيِّ

٥٣٨ - ٦١٦ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخ الاسلام ، وحجة الأنام ، الامام ، العلامة نسيج وحده ،
ترجمان الأذن واللسان أبو البقاء عبد الله بن الحسين
العكبري أدام الله تأييده وتسديده . (١)

(١) تراء الناسخ (بياضا) قدر خمسة أسطر يظهر أنه مكان المقدمة

وفي نسخه (ب) ذكر الناسخ بعد البسطة :

رب يسر واعن يا كريم قال الشيخ الامام العلامة محب الدين أبو البقاء
عبد الله بن الحسين العكبري رحمه الله هذا كتاب (مسائل خلاقية في
النحو) وقعت أملا وهي

١ - سأل الكلام والكلمة *

الكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامة ، كقولك : (زيد منطلق) ، و (ان

تأتني أكرمك) ، و (قم) ، و (صه) ، وما كان نحو ذلك .^(١)

فأما اللفظة المفردة نحو (زيد) ، و (من)^(٢) ونحو ذلك فعلا يسمى

كلاما ، بل كلمة هذا قول الجمهور .

وذهبت شذمة من النحويين^(٣) الى أن الكلام يطلق^(٤) على المفيد وغير المفيد

إطلاقا حقيقيا^(٥) .

والدليل على القول الأول : أنه لفظ يعبر باطلاقه عن الجملة المفيدة

(*) معظم المناوين من وضع المحقق .

هذه المسألة ليست من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ولذلك لم

يذكرها في (الانصاف) وذكرها المؤلف في كتاب (الباب) مختصرة لوحدة

(٢) ، (٣) من مخطوطة الازهرية رقم (٧٧٢) (٥٦٠٢) نحو (٢٠٩) وفي

معهد احياء المخطوطات عنه نسخة رقم (١٣٣) نحو () وهي نسخة نفيسة نسخت

في حياة المؤلف . وذكرها المؤلف في (شرح اللمع) لوحة (٢) من مخطوطة

خدا بخش ونهاصور في معهد احياء المخطوطات برقم (٣١٩) وعليهما اعتمدت

في تخرير بعض مسائل الكتاب . ومقابلة بعض النصوص .

وانظر المسألة في الخصائص ١٩/١ ، ٢١ ، ٣٢ ، والكتاب ١٢٢/١ ط (

هارون ، وشرح المفصل ١٨/١ ، شرح التسهيل لابن مالك ٧-١/١ ، وشرح

الفصول لابن اياز لوحة (٢) مخطوطة المدينة رقم (٩٩٠) نحو ومع الهوامع

١ : ٦-٣ ط الكويت ، ومصادر ذوى التمييز ٨١/١ ، ٣٧٧/٤ - ٣٨٠ ، وابن

عقيل ١٤/١ ، ١٥ .

(١) ابن الخباز المتوفى سنة ٦٣٧ هـ يمنع تسمية الضمير المستكن اسما فعلى رأيه

لا يعتبر جملة .

(٢) " من " ساقطة من (ط) غامضة جدا في (ب) .

فكان حقيقة فيها كالشرط وجوابه ، والدليل على أنه يعبر به عنها لا إشكال فيه إذ هو متفق عليه ، وإنما الخلاف في تخصيصه بذلك ، دون غيره ، —
وبيان اختصاصه بها من ستة أوجه :

أحدها : أنه يطلق بأزائها فيقال هذه الجملة كلام ، والاصل في الإطلاق
الحقيقة .

(٣) نسب المؤلف هذا الرأي إلى أهل اللغة في شرح اللام فقال : " . . .

وقال بعض اللغويين ان الكلمة المفردة كلام أيضا ، وان لم تكن مفيدة "

اللوحة رقم (٢) .

(٤) في (ب) ينطلق .

(٥) نقل الخير وزبدي في بصائر ذوي التمييز ٣٧٧/٤ عن النحويين تسمية

الكلمة المفردة كلاما حتى ولو كان حرفا ، فقال :

الكلام يقع على الالفاظ المنوطة . . . وعند النحاة يقع على الجزء منه

اسما كان أو فعلا أو أداة ، وعند كثير من المتكلمين لا يقع الا على الكلمة

المركبة المفيدة .

(١) هنا تنتهي لوحة ٢ / أ ولا تأتي بقية المسألة الا في اللوحة (١٠) فها

بعدها .

الثانى : أن الكلام تؤكد به الجملة ، كقولك تكلمت كلاما ، وكلمته كلاما والمصدر المؤكد به نائب عن اعادة الجملة ، لا ترى أن قولك قمت قياما وتكلمت كلاما ، تقديره قمت قمت لان الاصل فى التوكيد اعادة الجملة بعينها ، ولكنهم آثروا ألا يعيدوا الجملة بعينها ، فجاءوا بفرد فى معناها ، والنائب عن الشيء يؤدى عن معناه .

والثالث : أن قولك كلمته عبارة عن أنك أفهمته معنى بلفظ والمصننى المستفاد بالافهام تام فى نفسه فكانت العبارة عنه موضوعة له لا منبثقة (٣) عنه ، والكلام هو معنى كلمته .

الرابع أن مصدر تكلمت التكلم ، وهو مشدد العين فى الفعل والمصدر والتشديد للتكثير ، وأدنى التكثير الجملة المفيدة . وأما تكلمت فمشدد أيضا ، وهو دليل الكثرة ، ومصدره التكليم ، التاء والياء فيه عوض عن التشديد .

الخامس : أن الاحكام المتعلقة (٤) بالكلام لا تتحقق الا بالجملة المفيدة فمن ذلك قوله تعالى : " وان أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله " ومعلوم أن الاستجارة لا تحصل الا بعد سماع الكلام التام المعنى والكلمة الواحدة لا يحصل بها ذلك .

(١) لقطه (به) ساقطة من (ب) .

(٢) (عن) ساقطة من (ب) .

(٣) شكذا فى (أ) وفى (ب) (مينة) .

(٤) فى (ب) المتعلقة .

(٥) التوبة : آية : ٦

وكذلك قوله تعالى :

" يريدون أن يدلوا كلام الله ^(١) ، والتبديل صرف ما يبدل ^(٢) عليه اللفظ الى غير معناه ، ولا يحصل ذلك بتبديل الكلمة الواحدة ، لان الكلمة الواحدة اذا بدلت بغيرها كان ذلك نقل لغة الى لغة أخرى هو قال تعالى : " وقد كان فريقاً منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه ^(٣) ، وانما عقلوا المعنى التام ثم حرفوه عن جهته ، ومثله قوله تعالى : " يحرفون الكلم عن مواضعه " ^(٤)

ومن ذلك تعليق اليمين بسماع الكلام فانه لو قال والله لاسمعت كلامك فنطق، بلفظة واحدة ليس فيها معنى تام لم يحث .

(١) الفتح آية : ١٥

قال الفراء : قرأها يحيى (كلم) وحده ، والفراء بعد كلام الله بألف (معاني القرآن ٣ : ٦٦)

وقال ابن مجاهد : قرأ حمزة والكسائي (كلم) بنسر اللام وقرأ الباقيون (كلام الله) . (السبعة : ٦٠٤)

ومثله في التفسير للداني ص : ٢٠١ ، والكشف لمكي ٢ : ٢٨١ ، وفي النشر للجزري ٢ : ٣٧٥ وزاد عليهما خلفاً .

(٢) هكذا في (ب) وهي غير واضحة في (أ) وفي (ب) يدل اللفظ عليه .

(٣) البقرة آية : ٧٥ .

(٤) النساء آية : ٤٦ ، المائدة آية : ١٣ .

(١) السادس : أن المرب قد تجوز بالقول عن المجاموات كقول الشاعر :
 أملاء الحوض ، وقال قطنى سلا^(٢) رويدا قد ملأت بطنى
 وهو كثير فى استعمالهم^(٣) ولا ينسب الكلام الى مثل ذلك فلا يقال تكلم
 الحوض ولا الحائط ، ولا سبب ذلك ، الا أن الكلام حقيقة فى الفائدة التامة
 والقول لا يشترط فيه ذلك .
 وإذا ثبت ما ذكرناه بأن (انس) حقيقة فى الدلالة على الجملة التامة
 المعنى .

فان قيل يتوجه عليه أسئلة أحدها : أن إطلاق اللفظ على الشئ لا يلزم
 منه الحقيقة ، فان المجاز يطلق على الشئ كما يقال للعالم بحر —

(١) البيت لم ينسب الى قائل معين . وقد ورد هكذا فى اصلاح المنطق :
 ٥٧ ، ٣٤٢ / ومجالس ثعلب : ١٥٨ / وأمالى ابن الشجرى : ٣١٣ ،
 ٢ : ١٤٠ ، وأكثر الرواية لهذا البيت (مهلا) بدل (سلا) ، —
 راجع الصحاح ٣ : ١١٥٣ واللالى ١ : ٤٧٥ / والتنبيه : ٦٤ / والمخصص
 ١٤ : ٦٢ / وابن يثير ٢ : ١٣١ / والانصاف ١ : ١٣٠ / وشرح التسهيل
 لابن مالك ١ : ١٥١ وشرح الالفية لابن النائم : ٢٢ / والاشمونى
 ١ : ١٢٥ / والصينى : ٣٦١ ، واللسان ٩ : ٢٥٧ ، والخزانة ١ : ٣٦١ .
 والشطرا الاول فقط فى اخمائى ١ : ٢٨ .

(٢) فى (ب) سلا وكلمة (سلا) مصدر سل يسل ، أنظر الامالى الشجرية
 ٣١٣ : ١ حيث قال : " سل الماء عنى سلا رقيقا " .

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك ١ : ٤ ففیه أبيات متعددة وانظر الامالى
 الشجرية ١ : ٣١٣ .

(٤) " أن " لاتوجد فى (ب) .

وللشجاع أسد ، وقال تعالى (١)
 "جدارا يريد أن ينقض" (٢) و "وسأل القرية" (٣) وكل ذلك مجاز
 وقد أطلق على هذا المعنى فلا يلزم من الاطلاق على ما ذكرتم الحقيقة
 والسؤال الثاني :

أن الاطلاق يكون حقيقة مشتركة أوجنسا تحته (٤) مفردات فالمشترك
 لفظ العين (٥) ، والجنس مثل الحيوان ، فان الحيوان حقيقة في الجنس
 والواحد منه حقيقة أيضا فلم لا يكون الكلام والكلمة من هاتين الحقيقتين
 والسؤال الثالث :

أن الكلام مشتق من الكلم وهو الجني والجامع بينهما التأثير والكلمة
 كذلك لان الحرف الاصل موجودة فيها وهي مؤثرة أيضا اذ (٦) كانت
 تدل على معنى وهي جزء الجملة التامة الفائدة ، والجزء شارك الكل (٧) في
 حقيقة وضعه ألا ترى أن الحق يثبت بشاهدين مثلا ، وكل واحد منهما شاهد
 حقيقة ، والاثبات الحق بهما لا ينفي كون كل واحد منهما شاهدا ، كذلك
 هاهنا ألا ترى أن قوله قام زيد يشتمل على جزئين كل واحد منهما

(١) في (ب) قال الله تعالى .

(٢) الكهف آية : ٧٧ .

(٣) يوسف آية : ٨٢ ، وفي (ب) وسل دون شمة ، وهي قراءة ابن كثير ،
 والكسائي — أنظر النشر ٤٠٧ : ١ .

(٤) كلمة (تحته) غير واضحة في "أ" و "ب" ولكنها جاءت كذلك في (ط)
 ص ٣٦ .

(٥) العين لفظ مشترك يطلق على العين المبصرة والجارية وحقيقة الشيء ،
 وغير ذلك ، أنظر الصحاح عين ٢١٧ : ٦ — ١٢٧٣ والمزهر للسيوطي

١ — ٣٧٢ — ٣٧٥ ط الحلبي .

(٦) في (ب) اذا .

(٧) غير واضحة في "أ"

يسمى كلمة لدلالته على معنى وتوصف الفائدة التامة^١ بحكم يترتب على المجموع ولا
ينفى ذلك، اشتراك الجزئين فى الحقيقة وعلى هذا ترتب التبديل والتحريف^(١)
ان كان ذلك كله حكما يستفاد بالجملة ولا ينفى حقيقة الوضع ، ثم ما ذكرتموه^(٢)
مما روي بقوله تعالى : " كبرت كلمة تخرج من أفواههم " ^(٤) وقولهم :
(كلمة الذين كفروا السفلى وكلمة الله هى العليا) ^(٥) وتمت كلمة ربك
صدقا وعدلا ^(٦) ومعلوم أنه أراد بالكلمة الجملة المفيدة وإذا وقعت الكلمة
على الجملة ، جاز أن يقع الكلام على المفرد والجواب : ^(٧)
أما الاطلاق، فدليل الحقيقة ان كان المجاز على خلاف الاصل / وانما يحتمل
اليه بقرينة عارفة عن الاصل والاصل عدم القرائن ثم ان البحث عن الكلام الدال
على الجملة المفيدة لا توجد ^(٨) له قرينة بل يسارع الى هذا المعنى من غير -
توقف على وجود قرينة وهذا مثل لفظ المصوم اذا أطلق حمل على المصوم

(١) فى (ب) التحريف والتبديل .

(٢) فى (ب) اذا .

(٣) "ذلك" ساقطة من (ب) .

(٤) الكهف : آية : ٥ .

(٥) التوبة ، آية : ٤٠ .

(٦) الانعام ، آية : ١١٥ .

(٧) أسقط الناسخ فاء الربط فى (أ ، ب) وهذا كثير جدا فى مثل هذا

الموضوع من الكتاب لا يأتى بالفاء ويأتى بالواو بدلا منها .

(٨) فى (ب) لا يوجد .

من غير أن يحتاج الى قرينة تعرفه اليه ، بل ان وجد تخصيص احتياج الى قرينة .

أما السؤال الثاني فلا يصح على الوجهين المذكورين أما الاشتراك فعنه (١) جوابان :

أحدهما : أنه على خلاف الاصل ، اذ كان يخل بالتفاهم ، ألا ترى أنه اذا أطلق لفظة الصين لم يفهم منه ما يصح بناء الحكم عليه (٢) ، والكلام انما وضع للتفاهم ، وانما عرش الاشتراك من اختلاف اللغات (٣) .

والثاني : أن الاشتراك هنا لا يتحقق ، لان الكلام والكلمة من حقيقة واحدة ولكن الكلام مجموع شيئين فصاعدا والكلمة اللفظة المفردة ولاشتراك (٤) بينهما ، وانما الكلام مستفاد بالاوصاف والاجتماع ، وليس كذلك المشترك بل كل واحدة من ألفاظه كالأخرى في كونها مفردة وأما الجنس فغير موجود هنا لان الجنس يفرق بين واحدة وبينه بناءً التاني (٥) نحو تمرة وتمر ، وهذا غير

(١) في (ب) ففيه .

(٢) معنى كلامه أن اللفظة اذا أطلقت فهم معناها المناسب للمقام فقط فاذا تحدثنا عن أنواع المياه وذكرنا العين انصرف الفهم الى العين الجارية واذا تحدثنا عن حدة البصر أو ضعفه وأطلقنا لفظ العين فهم منها المبصرة وهكذا .

(٣) هذا الموضوع يجزى الى حديث طويل في هذا المجال وهو : هل يقع المشترك في اللغة أو لا يقع ؟ واذا وقع هل يقع في لغة واحدة أو لا ؟

وقد أوضح المؤلف رأيي هذه المسألة باختصار وذلك أن المشترك لا يقع في اللغة الواحدة بل من تداخل اللغات ، وللمشترك أيضا طرق أخرى غير ذلك وللتعرف عليها راجع فقه اللغة لصبحي الصالح :

٣٠١-٣٨٨ ، وفصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب ، :

٢٨٦-٢٩٣ ، والمؤثر للسيوطي ١٩١١/٣٦٩-٣٨٦ ط الحلي .

موجود في الكلام والكلمة ، بل جنس الكلمة كلم وليس واحد الكلام كلامة فبان أنه ليس بجنس .

وأما السؤال الثالث : فخارج عما نحن فيه ومبانه أن اشتقاق الكلمة من الكلم وهو التأشير والكلام تأثير مخصص لا مطلق التأثير ، والخاص غير المطلق يدل عليه أن الكلم الذي هو الجرح مؤثر في النفس معنى تاما وهو الالم مثلا ، والكلام أشبه بذلك لأنه يؤثر تأثيرا تاما وأما الكلمة المفردة فتأثيرها قاصر لا يتم منه معنى الا بانضمام تأثير آخر (١) إليه ، فهما مشتركان في أصل التأشير لا في مقداره .

وأما المعارضة بقوله تعالى : " كبرت كلمة " فلا تتوجه لأن أكثر ما فيه أنه عبر بالجزء عن الكل ، وهذا مجاز ظاهر إذ كان الواحد ليس بجمع ولا جنس بل يعبر به عن الجميع والجنس مجازا ووجه المجاز أن الجملة يتألف من بعض أجزائها إلى بعض كما تتألف حروف الكلمة المفردة بعضها إلى بعض فلمما اشتركا في ذلك جاز المجاز وليس كذلك التعبير بالكلام عن

(٤) في (ب) والاشتراك .

(٥) يسميه النحاة اسم الجنس الجمعي ، أنظر حاشية الصبان ١٥٣/٤ ، وأنكر

ابن يمين أن يكون هذا جمعا وقال هو عندنا اسم مفرد واقع على

الجنس كما يقع على الواحد وليس بتكسير على الحقيقة وإن استفيد منه الكثرة .

أنظر شرح المفصل ٧١/٥ نقلا عن هامش (١) من (ط) ص ٤٠ .

(١) في (ب) الآخر .

الكلمة لان ذلك ^(١)نقض معناها ، ودليل المجاز في الكلمة ظاهر ، وهو قوله " تخرج من أفواههم ان يقولون الا كذبا " ، والكذب لا يتحقق في الكلمة المفردة وانما يتصور فيما هو خبر والخبر لا يكون مفردا في المعنى . واحتج الآخرون بأن الاشتقاق موجود في الكلمة والكلام بمعنى واحد ، وهو التأشير ، فكان اللفظ شاملا لهما يدل عليه أنك تقول تكلم كلمة ~~وما~~ تكلم بكلمة ^(٢) فيؤكد باللفظة المفردة الفعل كما يؤكد بالكلام فيلزم من ذلك إطلاق المبرتين على شيء واحد والجواب عن هذا ما تقدم في جواب السؤال ^(٣) والله أعلم بالصواب .

(١) في (ب) نقيض .

(٢) وردت هذه العبارة في (ب) هكذا تكلمت كلمة ، واما تكلم بكلمة وزاد المحقق في (ط) "أما" قبل تكلمت الاولى وماورد في "أ" أوضح .

(٣) هنا ورد في (ط) " الثالث " ونية المحقق الى عدم وجودها في

الاصل وانما زادها هو ليوضح السؤال المقصود بالتحديد .

٢ - مسألة حد الاسم (*)

اختلفت عبارات النحويين في حد الاسم ، وسيويه (٢) لم يصح له بهذا (٣) فقال بعضهم :

الاسم ما استحق الاعراب في أول وضعه ، وقال آخرون : ما استحق التنوين في أصل وضعه ، وقال آخرون : حد الاسم مما سما بمسماه (٤) .

(*) هذه المسألة لا توجد في الانصاف لابن الأبياري لان الخلاف فيها ليس بين البصريين والكوفيين وقد كتب على هامش هذه المسألة في الأصل بخط الناسخ نفسه : " هذه المسألة قبل اشتقاق الاسم والتي بعدها في (كيف) تتبع لمسألة حد الاسم ومعهما مسألة الاشتقاق " .
فقد منها حيث أراد ، راجع في هذه المسألة كتاب اللباب للمؤلف لوحة (٤) ، وانظر المرتجل لابن الخشاب : ٧ ، وايضاح علي النحوي للزجاجي : ٤٨-٥٠ ، الصاحبى لابن فارس : ٨٣ ، وأسرار العربية لابن الأبياري : ٩ ، ١٠ ، وشيخ المفصل لابن يحيى : ٢٢/١ ، والاشباه والنظائر للسيوطي ١٣٧/٤ ، والاصول لابن السراج : ١ : ٣٨ .
(١) في (ب) اختلف .

(٢) سيويه (١٤٨-١٨٠ هـ ، ٧٩٥-٧٩٦ م) هو امام النحاة أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، فارسي الأصل ينتمي بالولاء الى الحارث بن كعب اشتهر بلقبه (سيويه) وهو أول من ألف في النحو كتابا شاملا وصل الينا ، واهتم العلماء قديما وحديثا بكتابته حتى أن طائفة من العلماء كانوا يحفون به عن "بهر قلب" ، وكثر التأليف حوله ، أنظر ترجمته في نزهة الالباء : ٦٠ ، وانباء الرواة ٢ : ٣٤٦ ، وأخبار النحويين البصريين : ٤٨ ، وطبقات الزيدى : ٣٨ وغير ذلك .

(٣) قال في الكتاب : " فالاسم رجل وفرس وحائط " الكتاب ١ : ٢ بولاق ، ونسب المبرد لسيويه تحريفا آخر وهو قوله : الاسم ما صبح أن يكون فاعلا

فأوضحه وكشف معناه ، وقال آخرون : الاسم كل لفظ دل على معنى مفرد في نفسه ، وقال آخرون : هو ^(١) كل لفظ دل على معنى ولم يدل على زمان ذلك المعنى ، وقال ابن السراج ^(٢) : هو كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان محصل ، وزاد بعضهم في هذا الحد ^(٣) دلالة الوضع .
وقبل الخوف في الصحيح في هذه العبارات ^(٤) نبين حد الحد ^(٥) ،
والعبارات الصحيحة فيه مختلفة الالفاظ متفقة الممانى .

فمنها اللفظ الدال على كمال ماهية الشيء ^(٦) ، وهذا حد صحيح لأن

(=) ونسب اليه بعضهم قوله : " الاسم هو المحدث " أنظر صاحبى
٨٢ ، ٨٣ ، والكتاب ١ : ٤ بولاق .

(١) في (ب) في أول وضعه .

(١) (هو) ساقطة من (ب)

(٢) ابن السراج - ٣١٦ هـ ، هو أبو بكر محمد بن السرى بن سهل
أخذ عن أبي عباس المبرد ، وأخذ عنه الزجاجى والفارسى والسيرانى
، والبرطانى ، ألف في النحو واللغة والقراءات ، ومن أشهر مؤلفاته
كتاب الاصول في النحو . وكان نحويا بصريا متحررا ، أنظر أخبار
النحويين البصريين : ٨٠ ، وانباء الرواة ٤ : ١٤٥ ، ونزهة الالباء
٣١٢ ، ووفيات الاعيان ٣ : ٤٦٢ وغير ذلك .

وقد نسب الى ابن السراج عدة تعاريف منها ما نسب اليه المؤلف
وقد نسب هذا الحد نفسه الى تلميذه السيرافى واندأره فى من الكتاب
٧ : ١ (مخطوطة المدينة) وقال ابن يعيش فى شرح الفصل ١ : ٢٢ :
" وحده أبو بكر محمد بن السرى فقال : الاسم ما دل على معنى مفرد
فى نفسه ، وهذا اختصار لما جاء فى كتابه الاصول ١ : ٣٨ وفى ايضا ح
على النحو قال الزجاجى ص ٥٠ " قال أبو بكر بن السراج الاسم ما دل
على معنى وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص " وهذا الحد هو
=

ماورد فى الاصول ص ٣٨ .

الحد هو الكاشف عن حقيقة المحدود ، ويراد بالماهية ، مطلقاً في جواب ما هو ؟ واحترزوا بقولهم (كمال الماهية) من أن بحث ما يدل على الحقيقة قد يحصل من طريق الملازمة لا من طريق المطابقة ، مثاله : أن تقول حد الانسان هو الناطق فلفظ الحد يكشف عن حقيقة الناطق ، ولا يدل على جنس المحدود ، وان كان لناطق الا الانسان ، ولكن ذلك معلوم من جهة الملازمة لان جهة دلالة اللفظ ، ومثاله من النحو قولهم (١) : (المصدر يدل على زمان مجهول) وليس كذلك فان لفظ المصدر لا يدل على زمان البتة ، وانما الزمان من ملازماته ، فلا يدخل في حده ، ولو دخل ذلك في الحد لوجب أن يقال الرجل والفرس يدلان (٢) على الزمان والمكان اذ لا يتصور انفكاكه عنهما .

= وقال ابن السراج في كتاب الموجز ص ٢٧ : " ٠٠٠ فالاسم ما جاز أن يخبر عنه " اذا ابن السراج له أكثر من تعريف للاسم فلا يستبعد أن مانسبه اليه المؤلف هو حقا له أخذ تلميذه السوافي عن بعض مؤلفاته التي لم تصل اليها . والدليل على أن ابن السراج له أكثر من تعريف أن ما في كتاب الاصول وما نقل عنه الزجاجي مخالف لما جاء في الموجز . وهذا التعريف الذي نسب اليه أبو البقاء هو — المختار عند أكثر النحويين .

(٣) (الحد) ساقطة من (ب) .

(٤) أكثر العلماء من القول في حد الاسم حتى أن ابن فارس أورد حدودا كثيرة ونسبها الى سبويه والكسائي ، والفراء ، والاخفش ، وهشام ، والزجاج وغيرهم ثم قال : وما أعلم شيئا مما ذكرته سلم من المعارضة ، أنار الصحابي ٨٣ قال ابن الانباري : وقد ذكر فيه النحويون حدودا كثيرة تزيد على سبعين حدا ، أسرار الصرية ص ١٠ .

(٥) زاد في (ب) " الصحيح " .

(٦) وقريب من هذا الحد حد الزجاجي في ايضاح علل النحويين ٤٦ حيث

قال : " الدال على كمال حقيقة الشيء " .

وقال الفاكهي : " اعلم أن الحد هو ما يميز الشيء عما عداه ، ولا يكون

ولكن لما لم يكن اللفظ دالا عليهما ^(١) لم يدخل في حده ، وقال قوم: (حد الحد هو عبارة عن جملة ما فرقه التفصيل) ، وقال آخروحد الحد ^(٢) : (ما اطرده وانعكس) وهذا صحيح لان الحد كاشف عن حقيقة الشيء فاطراده يثبت حقيقته أينما وجدت وانعكاسه ^(٣) ينفى عنها حيثما فقدت وهذا هو التحقيق ، بخلاف العلامة ^(٤) ، فان العلامة تطرد ولا تنعكس ، ألا ترى أن كل اسم دخل عليه حرف الجر والتنوين وما أشبههما ^(٥) أين وجد حكم بكون اللفظ اسما ، ولا ينفي كونه اسما بامتناع حرف الجر ولا بامتناع التنوين ونحوهما ، واذ قد بانت ^(٦) حقيقة الحد فنشرع في تحقيق ^(٧) ما ذكر من الحدود ، وافساد الفاسد منها .

= كذلك الا اذا كان جامعا مانعا " مخطوطة مكتبة الحرم المكي (رقم ١٢٥ نحو) .

- (١) = كلمة (قولهم) ساقطة من (ب) .
- (٢) كلمة "يدلان" غير واضحة في "أ" وفي "ب" يدل وضوابها في (ط) .
- (١) في (ب) عليها .
- (٢) الكلمات غير واضحة في (٤) لأنها تقع في أوائل السطور ، وقد أصابها التلف .
- (٣) في (ب) واذ قد بانت وفي (١) (بان) أو (بانت) .

أما قولهم :

الاسم كل لفظ دل على معنى مفرد في نفسه فحد صحيح ^(١) اذ الحد ما جمع الجنس والفصل واستوعبه جنس المحدود وهو كذلك ها هنا ، ألا ترى أن الفصل يدل على معنيين حدث ^(٢) وزمان ، وأما ما أشبهه يدل على الزمان وحده ، فكان الأول فعلا والثاني اسما ، والحرف لا يدل على معنى في نفسه ، فقد تحققت فيما ذكرناه الجنس ، والفصل ، والاستيعاب ، وأما

قول ابن السراج فصحيح أيضا :

فان الاسم يدل على معنى في نفسه ففيه احتراز من الحرف وقوله : (غير مقترون بزمان محصل يخرج منه الفصل فانه يدل على الزمان المقترون به ، وأما المصادر فلا دلالة لها على الزمان لا المجهول ولا المعين على ما ذكرنا ومن قال منهم يدل على الزمان المجهول فقد احتراز عنه بقوله (محصل) فان المصدر لا يدل على زمان معين ، وأما من زاد فيه دلالة الوضع فانه قصد بذلك دفع النقطة بقولهم : (أثبت مقدم الحاج) وخفوق النجم ^(٤) وأنت الناقصة على

أبو

- (١) اختاره / محمد ابن الخشاب في المرتجل ص ٧ .
- (٢) غير واضحة في (١) وصوابها في (ب) .
- (٣) من هنا . اقط من (١) الى قوله في مسألة (كيف) (شاذ في الاستعمال) ويظهر أن السقط كان ورقة كاملة . وموجود في (ب) .
- (٤) المراد بالنجم الثريا قال الجوهري : (هو اسم لها علم ، مثل زيد ، وعمرو فاذا قالوا :
- " الخ النجم يريدون الثريا " الصحاح ٢٠٣٩ مادة (نجم) .
- وقال أيضا : " يقال وردت خفوق النجم أى وقت خفوق الثريا " ١٤٦٩/٤
- (ثرى) ومعنى خفوقها غيابها .

(١) فان هذه مصادر ، وقد دلت على زمان محصل ، ففقد ذلك منتجها .
تخرج عن الحد ، واذا قال دلالة الوضع لم ينتقض الحد بها لانها دالة —
على الزمان لا من طريق الوضع وذلك أن مقدم الحاج يتفق في أزمنة معلومة
بين الناس لا أنها معلومة من لفظ المقدم ، والدليل على ذلك أنك لو قلت :
" أتيت وقت مقدم الحاج صبح الكلام وظهر فيه ما كان مقدرا قبله ، والتحقيق فيه
أن الحدود تكشف عن حقيقة الشيء الموضوع أولا ، فاذا جاء منها شيء على
خلاف ذلك لم يارض لم ينتقض الحد به ويأتى نظائر ذلك فيما يمر بك من
المسائل .

فأما من قال :

هو ما استحق الاعراب في أول وضعه أو ما استحق التنوين فكلام ساقط
جدا وذلك أن استحقاق الشيء لحكم ينبغى أن يسبق العلم بحقيقته حتى
يرتب عليه الحكم ألا ترى أنه لو قال في لفظ " ضرب " هذا اسم لأنه يستحق
الاعراب في أول وضعه لاحتجبت أن تبين أنه ليس باسم ولا يحترس في ذلك
بالاعراب وعدمه ، ولو قال قائل أنا أعربه أو أحكم باستحقاقه الاعراب لقليل له
ما الدليل على ذلك فقال : لأنه اسم فيقال له : ما الدليل على أنه اسم ؟
فان قال بعد ذلك : لأنه يستحق الاعراب أدنى الـ

(١) (منتج) بفتح التاء وكسرها نقلا عن سيبويه وأبي زيد ورجع الفارسي —
الفتح وقال هو أقيس ، أنار المخصص ٩٠٨/٧ واللسان آخر المادة
ومنازل الحروف للرماني ٧٣ " نقلا عن هامه (١) صفة ٤٨ من (ط)
وقال الجوهري : (أنت الناقة على منتجها أي للوقت الذي تنتج فيه
وهو فعل بكسر العين)

(الصحاح ٣٤٣/١) (مادة نتج) .

(٢) في (ب) يتصور .

الدور (١) لانه لا يثبت كونه اسما الا باستحقاق الاعراب ولا يستحق الاعراب الا بكونه اسما ، وهكذا سبيل التنوين وغيره ، وأما قول الآخر (ما سمحا بمسماه) فقد مدخول أيضا وذلك أنه أراد ما سمي مسماه ولهذا قال : فأوضحه فجعل في الحد لفظ المحدود وإذا كنا لانعلم معنى الاسم فكيف يجبر على فيما يوضحه لفظا مشتقا منه ؟ وذلك أن الاشتقاق يستدعي فهم المشتق منه أولا ثم يؤخذ منه لفظ آخر يدل على معنى زائد ، قال عبد القاهر : (٢)

(١) الدور مصطلح منطقي يالقه المناطق على حال تكون فيها علة الشيء محللة به ، أنار فصل دور الاعتلال في الخطائص ١٨٣/١ نقلا عن (ط) هامش (٤) ص ٤٩ .
(٢) الجرجاني : (— ٧٤١٠ هـ)

هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني أبوكرم عالم بالنحو والبلاغة له فيهما مؤلفات جليلة القدر أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي محمد بن الحسن بن عبد الوارث بجرجان ، قال عنه القفطي : " كان رحمه الله نزيه الصلح لا يستوفي الكلام على ما يذكره مع قدرته على ذلك توفي سنة ٤٧١ هـ . وله من المؤلفات دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة وأجاز القرآن وقد طبعت . كما ألف في النحو كتاب الصوامل والجمال وشرح الإيضاح لأبي علي شرحا وافيا سماه المفسني في ثلاثين مجلدا ويسمى حواشي الإيضاح وله شرح آخر مبسط اسمه المقتصد في منه نسخة بتركيا ونسخة ناقصة بدار الكتب برقم ١١٠٣ نحو ويعمل أحد الفضلاء الآن على تحقيقه .
(أنار ترجمته في : انباه الرواة ٢ : ١٨٨ هـ ، ومغية الوعاة ٣١٠ هـ ، ونزهة الالباء ٤٣٤ هـ .

فى "شرح جملة" (١) حد الاسم (٢) : مآجاز الاخبار عنه قال : والدليل على ذلك من وجهين أحدهما : أنه مطرد ومنعكس وهذا أمانة صحة الحد . والثانى : أن الفعل لا يصح الاخبار عنه والحرف لا حظ له فى الاخبار فعنى أن يكون الاسم هو المخبر عنه اذ لا يجوز أن تخلو الكلمة من اسناد الخبر اليها وإذا كان (٣) الفعل والحرف والاسم لا يسند اليه خبر (٤) ارتفع الاخبار عن جملة الكلام والدليل على أنه ليس بحد وإنما هو علامة وقد اختار ذلك عبد القاهر

(١) كتاب الجمل لعبد القاهر وشرح عبد القاهر المذكور هو ما يسمى (التلخيص) والجمل هذا إنما هو شرح لكتاب الموايل له أيضا ، والتلخيص لم يصل إلينا وأما كتاب الموايل فقد طبع مرارا ، والجمل طبع فى دمشق سنة ١٣٩٢هـ بتحقيق الاستاذ على حيدر ، وكتاب الجمل هذا شرح كثيرة من بينها كتاب المرتجل فى شرح الجمل لابن الخشاب ٥٦٧ هـ وقد طبع فى دمشق أيضا بتحقيق الاستاذ على حيدر سنة ١٣٩٢هـ .

(٢) هذه بداية المسألة التى ألفها المؤلف - رحمه الله - وكان قد بدأها بقوله (مسألة الاسم ما صح الاخبار عنه أما جاز الاخبار عنه فاختلقوا فى ذلك فقال عبد القاهر فى شرح جملة هو حد وقال فى شرح الايضاح هو العلامة وهو قول الاكثرين ٠٠٠ الخ) ، وقد أوضحنا ذلك فى المقدمة .

(٣) غير موجودة فى (ب) .

(٤) فى (ب) خبرا .

فى " شرح الايضاح " (١) أن هذا للفظ يوارد ولا ينعكس ، والدليل عليه قولك (اذ) و (إذا) و (أيان) و (أين) وغير ذلك وأنها أسماء ولا يصح الاخبار عنها ، فعند ذلك يطل كونه حدا .

والوجه الثانى : أن قولك ما جاز الاخبار عنه لا ينبىء عن حقيقة وضعه وإنما هو من أحكامه ولذلك لو ادعى مدعى أن لفظة (ضرب) يصح الاخبار عنها بأن يقول (ضرب اشتد) كما تقول (الضرب مشتد) لم يصح معارضته (٢) بالمنع المجرد حتى يبين وجه الامتناع والحد لا يحتاج الى دليل يقام عليه لانه لفظ موضوع على المعنى ودلالة الالفاظ على المعانى لا تثبت بالمناسبة والقياس . فان قيل : (اذ) و (إذا) ونحوهما يصح الاخبار عنهما من حيث أنهما أوقات وأمكنة وكذلك يصح الاخبار عنه وإنما عرف لها أنها لا تقع الا فى أوقات وأماكن حيث هى : لئلا لا يخبر عنها ومن حيث هى أوقات وأمكنة يصح الاخبار عنها ألا ترى أنك لو قلت طالب وقتنا واتسع مكاننا كان خـبـرا

(١) يجوز أن يكون هذا الشرح هو كتاب المعنى فيكون شرح الايضاح الكبير الذى شرحه فى ثلاثين مجلدة ، ويجوز أن يكون المقصود به شرح الايضاح الصغير المسمى (المقتصد) فى ثلاثة مجلدات وقد تقدم ذكرهما .

(٢) فى (ب) معارضة .

(١) والجواب (٢) : أن كونها ظروفًا أوصاف انضمت إلى كونها وقتًا ومكانًا
لم تستعمل إلا بهذه الصفة ، فهي كالخصوص من العموم والخصوص لا يحد بحد
العموم ألا ترى أن الإنسان حيوان مخصص ولا يحد بحد الحيوان العام—
لأن ذلك يسقط الفصل الذي يميزه من بقية أنواع الحيوان والحد ما جمع
الجنس والفصل ، والوقت الذي يدل عليه إذا هو الجنس ، وكونه ظرفًا
بمنزلة الفصل ، كالنطق في الإنسان وهذا يحصل جواب قوله يطرد ونعكس
لأننا قد بينا أنه لا ينعكس والله أعلم بالصواب .

(١) ورد في المسألة الطخاة : واحتج عبد القاهر بأن الأخبار عن معننى
اللفظ لا عن نفسه وإذا وإذا وقتان والوقت صح الأخبار عنه تقول وقتنا
طيب ، وجاء الوقت الخ " والمقصود بالأخبار هنا هو الأخبار
اللفظية لا الأخبار النحوية والا لما صح قول المكبرى : (طاب)
وقتنا واتسع مكاننا (لوقوع الوقت والمكان فاعلين في المثالين ولما
كان الوقت مخبراً عنه لنحوياً بأنه طيب وهو موصوف بهذه الصفة جاز
تمثيل المكبرى بقوله : (طاب وقتنا) وكذلك يقال في المثال الثانى
(اتسع مكاننا) ولا شك أن تمثيل عبد القاهر كان أشمل وأكمل ،
حين قال : (وقتنا طيب وجاء الوقت) حيث جعل الوقت في المثال
الاول مخبراً عنه (أى مبتدأ) وجعله في المثال الثانى فاعلاً
وهذا التنويع تحقق الأخبار النحوية كما تحقق الأخبار اللفظية
ومن هنا جاء حكمنا بأنه أشمل وأكمل .

(٢) حققها أن تكون فالجواب كما سبق .

(٣) في (ب) كالخصوص .

٣ - مسألة [اسمية كيف] * *

كيف اسم بلا خلاف (١) وانما ذكرناها هنا لخفاء الدليل على كونها اسما ، والدليل على كونها اسما خمسة أشياء :
أحدها : أنها داخلة تحت حد الاسم (٢) ، وذلك أنها تدل على معنى فى نفسها ولا تدل على زمان ذلك المعنى .

(*) أورد المؤلف هذه المسألة فى كتاب شرح اللمع لوجه (٦) مع شىء من التفصيل ، وهذه ليست من مسائل الخلاف وقد اعتذر المؤلف عن ذكرها هنا كما ترى ، راجع هذه المسألة فى أسرار العربية لابن الانبارى ١٤: ١٧ ، وشرح الفصل لابن يحيى ٤: ١٠٩-١١٠ ، معنى اللبيب لابن هشام ٣: ١٢٤ ، تهذيب اللغة للأزهري ١٠: ٣٩٢ والصحاح للجوهري ٤: ١٤٢٥ ، وصائر دوى التمييز للفيروزبارى : ٤٠١: ٤٠٤ ، اللسان مادة (كيف) وشرح التسهيل لابن مالك ١١: ١٢٠ . ولا توجد هذه المسألة فى الانصاف لابن الانبارى كان على المؤلف رحمه الله "أن يذكر فى هذه المسألة خلافهم : هل كيف اسم صريح غير "ارف أو جارية مجرى الظروف ؟ فسيويه يرى أنها ظرف والاغشى والسيرافى يريان أنها اسم غير ظرف " وقال ابن مالك ما معناه لم يقل أحد أن (كيف) ظرف إذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بقوله على أى حال سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا لأنها فى تأويل الجار والمجرور واسم ال"ارف يطلق عليهما مجازا " بصائر دوى التمييز ٤/ ٢٠٤ .

(١) قال الأزهري : كيف حرف أداة ، ونصب الفاء فرارا من التقاء الساكنين ومعنى هذا أن الخلاف فى اسمية كيف وارد . . . فكيف سأل للمؤلف أن يقول : " كيف اسم بلا خلاف " ؟ ولعله لم يعتد بهذا الرأى الضريب .
(٢) تقدم حد الاسم فى المسألة التى قبلها .

والثاني : أنها تجاب بالاسم والجواب على وفق السؤال وذلك قولهم :
كيف زيد ؟ فيقال : (١) صحيح أو مريض أو غني أو فقير ، وذلك أنها سؤال عن
الحال ، فجوابها ما يكون حالا .

والثالث : أنك تبدل منها الاسم فتقول كيف زيد أصحيح أم مريض
والبديل هاهنا مع همزة الاستفهام نائب عن قولك أصحيح زيد أم مريض ؟
والمبدل يساوي المبدل منه (٢) في جنسه (٣) .

والرابع : أن من العرب من يدخل عليها حرف الجر ، قالو : على
كيف تبيع الأحمرين (٤) ؟ فقال بعضهم أنظر إلى كيف يصنع (٥) وهذا

(١) هكذا في (ط) وفي ب (فيقول)

(٢) كلمة (منه) ساقطة من (ب) وأثبتها المحقق في (ط) .

(٣) في السابقين السابقين اضربا ولعل الأصل : والبديل هاهنا مع
همزة الاستفهام نائب عن قولك كيف زيد والبديل يساوي المبدل منه
في جنسه ، نقلا عن هامم ٣ ص ٥٥ (ط) ، وفي شرح اللمع قال :
... ولأنها تبدل منها الاسم كقولك : كيف زيدا أصحيح أم مريض
والشيء لا تبدل إلا من جنسه . أنظر لوحة (٧) .

(٤) الأحمران هما الخمر واللحم ، وقال الأصمعي : يقال أهلك النساء
الأحمران الزعفران والذهب ، أنظر المثني لأبي الطيب اللغوي ص ٢٩ ،
وعن أبي عبيدة : الذهب والزعفران الأصفران ، أنظر جنى الجنتين —
لللمجي : ص ١٦ ، واللسان (حمر) ٢٧٦ : ٥ ، تهذيب اللغة للأزهري
والمزهر للسيوطي ٢ : ٧٣ .

(٥) لغة حكاه قطرب عن العرب ، أنظر شرح اللمع لوحة (٧) وزاد المؤلف

في شرح اللمع : وكقول الشاعر :

سائل فوارس يربوع يشدننا عن كيف صقمتنا ذهل بن شيانا

وهذا البيت ينسب إلى السفاح في شرح السكري لديوان الاخطل ص ١٢٥

تحقيق د . فخر الدين قباوة وبرواية أخرى هي :

شاذ (١) في الاستعمال ولكنه يدل على الاسمية .

والخامس : أن دليل السبر والتقسيم أوجب كونها اسما (٢) وذلك أن يقال لا تخلو (كيف) من أن تكون اسما أو فعلا أو حرفا فكونها حرفا باطل لأنها تفيد مع الاسم الواحد فائدة تامة كقولك : (كيف زيد) والحرف لا ينمقده به بالاسم جملة مفيدة ، فأما (ياء) في النداء ففيها كلام يذكر في موضعه (٣) وكونها فعلا باطل أيضا لوجهين :

أحدهما : أنها لا تدل على حدث وزمان ولا على الزمان وحده .

والثاني : أن الفعل يليها بلا فصل كقولك كيف صنعت ولا يكون ذلك

في الأفعال إلا أن يكون في الفعل الأول ضمير كقولك : أقبل يسرع أى أقبل زيد أو رجل ، وإذا بطل القسمان ثبت كونها اسما لأن الأسماء هي الأصول ، وإذا بطلت الفروع حكم بالأصل ، والله أعلم بالصواب .

— ان كيف صقمتنا ذهل بن شياننا —

مع اختلاف الشطر الأول .

كما يوجد البيت كرواية السكري في نقاض جرير والفرزدق ص ٤٥٧ ، وشرح المفضليات : ٤٣٣ .

(١) من هنا موجود في (أ) وما قبله ساقط كما أوضحنا فيما تقدم .

(٢) الوجهان الرابع والخامس يوجدان في أسرار العريمية لابن الأنباري ووفيه يقول : " أنها ليست على أمثلة الفعل الماضي ولا المضارع وليست أمرا لدلالاتها على الاستفهام ، انظر ص ١٦ .

(٣) سيأتي الحديث عنها في مسألة : (العامل) في المنادى مسألة ٨٠ .

٤ - مسألة : [اشتقاق الاسم] (*)

الاسم مشتق من سمو عندنا (١) ، وقال الكوفيون هو (٢) من

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في شرح اللوح (٢) ، وكتاب اللباب ،
لوحة (٣) ، واعراب القرآن ١ : ٤ .
كما ذكرها ابن الأنباري في (الانصاف) جزء ٦ فما بعدنا وهي المسألة
الاولى ، وعنوانها هناك "الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم"
وانظر البيان في غريب اعراب القرآن ١ : ٣٢ ، وأسرار العربية ص ٤ ،
وما بعدها . واشتقاق أسماء الله للزجاجي ص ٤٤٤ ، والجواليقي
في شرح أدب الكاتب : ٥٩ ، والجليل الهادي لابن بابشاذ لوحة (٤)
وابن يمين : ١ : ٢٣ ، ٢٤ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ : ٦٦ ، والتعريف
الطوكي ص ٤١ ، والمخصص ١٧ : ١٣٤ ، وتهذيب اللغة ١١ : ١١٦ ،
١١٧ ، والصحاح للجوهري ٦ (سمو) ومشكل اعراب القرآن لى ١ : ٦ ،
والمحرر الوجيز لابن عطية ١ : ١٢ ، والبحر المحيط ١ : ١٤ ، وفتح
القدير ١ : ١٨ ، والكشاف ١ : ٣٤٤ ، ٣٥٠ ، ومجمع البيان للطبري ١ : ٣٦٠ .
(١) في (ب) عنده ،

احتج ابن الأنباري للبصريين بقوله : ذرؤا البصريون فاحتجوا بأن قالوا
انما قلنا أنه مشتق من السمو لان السمو في اللغة الحلو يقال سما
يسمو سموا اذا علا وضم سميت السماء سماء لحلوها والاسم يحلو على
الحسي . . . قال : وضمهم تمسك بأن قال : انما قلنا أنه مشتق من
السمو وذلك أن هذه الثلاثة الاقسام التي هي الاسم والفعل والحرف
. . . الخ () (الانصاف) : ٧ .

(٢) كلمة هو ساقطة من (ب) .

(١) الوسم ، فالمحذوف عندنا لامه وعندهم فاعوه

(٢) لنا فيه ثلاثة مسالك :

المعتمد منها أن المحذوف يعود في التصريف الى موضع اللام ، فكان -
المحذوف هو اللام (٣) كالمحذوف من (ابن) والدليل على عوده الـ
موضع اللام أنك تقول سميت وأسميت وفي التصغير (سمى) وفي الجمع (أسماء)
(وأسام) وفي فاعيل منه (سمى) أى اسمك مثل اسمه ولو (٤) كان المحذوف
من أدله لماد في التصريف الى أدلة فكان (٥) يقال : أوسمت ، ووسمت ، ووسيم
ووسيم ، ووسم ، وأوسام وهذا التصريف قاطع على أن المحذوف هو اللام .

(١) لم يثبت ذلك عن شيوخيهم كالكسائي ، والفراء وثلعب ، وربما كان الرأي -
منقولا عن المتأخرين منهم ، وقد ذكر الزجاج أنه أول من تحدث عن اشتقاق
(اسم) وهو تلميذ العبري وثلعب . أنظر رسالة الملائكة ص ١٣٣ نقلا عن
هامس (٢) ص ٥٨ من (ط) .

وانظر مقالة الدكتور محمد خير الحلواني في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق
سنة ١٩٧٤م .

وقد رأيت ما يؤيد ما قاله الدكتور الحلواني على لسان تلميذ الزجاج أبى
القاسم الزجاجي حيث قال : " أجمع علماء البصريين ولا أعلم من الكوفيين خلافا
محصلا مستندا الى من يوثق به أن اشتقاق (اسم) من سموت أسمواى علوت ،
اشتقاق أسماء الله ص ٤٤٤ فما بعدها .

ونقل الازهرى عن الزجاج قوله : " اسم مشتق من سمو وهو الرفعة والاصل
فيه سمو بالواو وجمعه أسماء ثم قال الازهرى قال (أى الزجاج) ومن قال
أن اسما مأخوذ من وسمت فهو غلط " تهذيب اللغة ١١ / ١١٦ ، ١١٧ (سمو)
ومعنى قول الزجاج هذا أن هناك من يقول أن الاسم مشتق من الوسم وربما
كان القائل من معاصري أبى اسحق من الكوفيين مثل أبى بكر بن الأباري وغيره .

(٢) فى (ب) ثلاث ، (٣) فى (ب) الكلام ، (٤) فى (ب) قال .
(٤) فى (ب) قال ، (٥) فى (ب) وكان .

فان قيل : هذا لثبات اللفظة بالقياس وهى لا تثبت به والثانى أن عودة المحذوف الى الاخير لا يلزم منه أن يكون المحذوف من الاخير بل يجوز أن يكون مقلوبا ، وقد جاء القلب عنهم كثيرا كما قالوا لهي أبوك^(١) فأخروا العين الى موضع اللام وقالوا الجاه^(٢) وأصله الوجه وقالوا أنيسق وأصله

(١) جاء فى الامالى الشجون ما يفيد أن كلمة (لهي) دخلها القلب

المكانى ، وهذا هو الرأى الذى ذكره المكبرى حين قال : فأخروا العين الى موضع اللام ، غير أن الشجرى ذكر رأيا آخر لا يرى فى الكلمة شيئا من القلب المكانى ، وهو رأى سيبويه ويونس والاختف والفسائى ، والفراء ، وقطرب ، استمع اليه يقول فى أماليه : ١٤ : ١٥ ، ١٥ ، بتصرف يسير ، وتقديم وتأخير : قالوا : لهي أبوك بمعنى لله أبوك ففتحوا اللام ومن قال لهي أبوك فهو مقلوب من (لاه) قدمت لامها الى الهاء على عينه التى هى الياء فوزنه (فلع) وهذا هو الرأى الذى يقول بالقلب المكانى ، أما الرأى الآخر فقد عرضه الشجرى بقوله : " والمتدل — أى سيبويه — على ذلك بقول بعض العرب : لهي أبوك يريدون (لاه) أبوك وأنشد للاعشى :

كحلقة من أبى رباح يسميها لاهه الكبار

ولذى الاصبح العدوانى : لاه ابن عمك لافلتت فى حسب

ولا أنت ديانى فتخزونى

ثم علق الشجرى على ذلك بقوله : ان الاسم الذى هو (لاه) على هذا الاول تام وأصله (فعل) مثل (جبل) فصارت ياءه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهذا هو الرأى الذى يقول بعدم القلب ، وكلاهما وجه فى نثرنا غير أن الرأى الذى يجىء على الاصل أفضل من الذى يخالف —

الاصل وانظر مجمع البيان للمكبرى ١ : ٣٩ — ٤١ .

(٢) الجاه : المنزل والقدر والمائة أصله الوجه وأخرت الواو من موضع الفاء ،

وجعلت فى موضع العين فصارت جوها ثم تحركت عينه فصار جوها ، ثم

أبدلت عينه ألفا لتحركها انفتاح ما قبلها فصار (جاه) ، أنظر تهذيب

اللغة ٦ : ٣٥٣ ، ومجمع مقاييس اللغة ٦ : ٨٩ ، واللسان مادة (وجه)

والخصا ٢ : ٧٦ .

أنون^(١) وقالوا قسى وأصله قودسى^(٢) وقالوا فى القوة، فقا والاصل^(٣) فوق^(٤) ولقد
كثرت ذلك فى كلامهم جاز أن يحتمل ما نحن فيه عليه ،
والجواب^(٥) :

أما الاول فغير صحيح فأنما لا تثبت اللغة بالقياس بل يستدل بالظاهر
على الخفى خصوصا فى الاشتقاق ، فان ثبت الاصل والزائد والمحذوف لا
طريق له على التحقيق الا الاشتقاق ويدل عليه لفظة (ابن) فانهم^(٦) لما قالوا
بنى وأبناء وتبنيت والبنوة^(٧) ، علم أن المحذوف لاه ، وأما دعوى القلب فلا
سبيل اليه لان^(٨) القلب مخالف للاصل فلا يصار اليه ما وجدت عنه ضد وحجة
ولا ضرورة هنا تدعو الى دعوى القلب ، ويدل على ذلك أن القلب لا يطرد هذا
الاطراد ألا ترى أن جميع ما ذكر من المقلب^(٩) يجوز اخراجه على الاصل .

(١) أنبار كتاب سبويه ٢ / ٢٩ ، والخصائص ٢ : ٧٥ ، ٨٠ ، ٨١ ، وأساس
البلاغة ٩٩٦ وأنيق جمع ناقة ، وتجمع على نوق ، أنون وتقدم السواو
على النون ، ومقلب ياء فتكون أنيق .
(٢) القسى : جمع قوس ويجمع أيضا على أقواس ، وقياس وأصل قسى قووس
على فحول الا أنهم قدموا اللام وصيروه قسو يوزن فلوح أبدلو ضمة
السين كسرة فانقلب الواو الاولى ياء فصارت قسيو ثم قلبت الواو الثانية
ياء لا اجتماع الواو والياء فى كلمة وأدغمت فى الياء ٢ : ١٨٩ ابن الشجرى
والصالح (قوس) .

(٣) قفى : أصله فوق جمع فوق ، والفوق هو : مشق رأس السهم حيث يقع
الوتر ، ويجمع الفوق على أفواق ، وفوق ، وفقى مقلب " ،
أنبار تهذيب اللغة للأزهري ٩ : ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

(٤) كان حقها أن تكون فالجواب بالفاء لا بالواو لوقوعها فى جواب (فان)
قيل (وقد سببه التنبيه على أمثالها .

(٥) غير موجودة فى (ط) فقط مع أنها موجودة فى أصلها و(ب)
(٦) راجع أمالى ابن الشجرى ٢ / ٦٩ ففيها أن وجود الواو فى (البنوة) لا
يصلح دليلا قاطعا على أن لامها أصلها الواو . . . الخ .
(٧) فى (ب) فان ، (٨) فى (ب) من المقلوب . . .

المسلك الثاني :

انا أجمعنا على أن المحذوف قد عوض منه ^(١) في أوله فوجب أن يكون

المحذوف من آخره كما ذكرنا في (ابن) وانما قلنا ذلك لوجهين :

أحدهما أنا عرفنا من طريقة العرب ^(٢) أنهم اذا حذفوا من الاول ء عوضوا أخيرا مثل عدة وزنة ^(٣) واذا حذفوا من آخره ^(٤) عوضوا أوله مثل ابن وهنا قد عوضوا في أوله ^(٥) فكان المحذوف من آخره ^(٦) .

والثاني : أن الصوت مخالف للبدل فبدل الشيء يكون في موضعه والصوت يكون في غير المعنى منه ^(٧) ، فلو كانت الهمزة عوضا من الواو في أوله لكانت (بدلا) ^(٨) من الواو لا يجوز ذلك إذ لو كانت كذلك لكانت همزة

(١) في (ب) عنه .

(٢) هذا النص في الاشباه والنظائر للسيوطي ١٢٢/١ طبع الهند سنة ١٣٦١ هـ ونص السيوطي على أنه نقله من التبيين حيث قال : قال أبو البقاء في كتاب التبيين عرفنا من طريقة العرب الى قوله : فاذا أزيل عنه حصل التخفيف ه آخر المسلك الثاني مع حذف بعض النص .

(٣) الاصل وعد ووزن فلما حذفت الواو من الاول عوضوا التاء في آخره .

(٤) في الاشباه الاخر وأوله في الاشباه الاول .

(٥) في الاشباه عوضوا في الاسم همزة الوصل في أوله .

(٦) هذه المسألة فيها خلاف وكلام للعلماء يطول ذكره أنظر الخصائص

٢٦٥/١ ، ٢ : ٢٩٦ ، والاشباه " ١٢٢ : ١ " ، وابن الشجري ٧١/٢

(٧) هكذا في (أ) ، (ب) وفي الاشباه (٠٠٠) في غير موضع المعروض عنه

(٨) غير واضحة في (أ) وهي موجودة في (ب) .

مقدومة ولما كانت ألف وصل حكم بأنها عوض ، فان قيل : التصويف موضع لا يوثق بأن المعوض عنه في غيره لان القصد (١) منه تكميل الكلمة فإين (٢) كملت حصل فرض التصويف ألا ترى أن همزة الوصل في (اضرب) وما به عوض من حركة أول الكلمة وقد وقعت في موضع الحركة .

والجواب : (٣)

أن التصويف على ما ذكرنا يغلب على الثاني أن موضعه مخالف لموضع المصوف منه ، لما ذكرنا من الوجهين ، قولهم : الفرس (٤) تكميل الكلمة ، ليس كذلك وإنما الفرس والحدول عن أصل الى ما هو أخف منه والخفة تحصل — لمخالفة الموضع .

فأما تصويفه في موضع محذوف فلا تحصل (٦) منه خفة لان الحرف (٧) قد يشغل بموضعه (٨) فاذا أزيل عنه حصل التخفيف .
المسألة الثالث :

أن اشتقاق الاسم من السمو مطابق للمعنى فكان المحذوف السواو — كسائر المواضع ويانه أن الاسم أحد أقسام الكلم وهو أعلى (٩) من صاحبيه

-
- (١) في (ب) (الفرس) وهنا موافق لما جاء في الاشياء .
 - (٢) في (ب) (وابن) وهنا موافق لما جاء في الاشياء .
 - (٣) في أ ب والجواب وفي (ط) فالجواب — وقال : التصويب من الاشياء .
 - (٤) في (ب) الفرس .
 - (٥) في (أ) غير معجمة وصوابها (فلا تحصل) كما في ب ، الاشياء والناتئ
 - (٦) في الاشياء يحصل بيا .
 - (٧) في (ب) المحذوف .
 - (٨) في (ب) موضعه .
 - (٩) في (ب) اعالم .

اذ كان يخبر به عنه وليس كذلك صاحبه فقد سما عليهما ولا ان الاسم ينوه بل بالمسمى ويرفعه للاذعان بعد غفائه وهذا (١) معنى السمو (٢) فان قيل هذا معارض باشتقاقه من الوسم فان المعنى فيه صحيح كما ان المعنى فيما ذكرتموه صحيح فبماذا يثبت الترجيح ؟

قيل الترجيح معنا (٣) لوجهين :

أحدهما : ان تسمية هذا اللفظ اسما اصطلاح من ارباب هذه الصناعة وقد ثبت من صناعتهم علو (٤) هذا اللفظ على الآخرين ومثل هذا لا يوجد في اشتقاقه من الوسم .

الثاني : أنه يترجح (٥) بما ذكرناه من المسالك المتقدمة ، أما حججهم (٦) فقد قالوا الاسم علامة على المسمى والعلامة تؤذن بأنه من الوسم وهو (٧) — العلامة ، فيجب أن يكون مشتقا منها (٨) .

(١) في (ط) فقط (وهو)

(٢) قال الزجاج : جعل الاسم تنويها للدلالة على المعنى ، لان المعنى تحت الاسم ، ابن يعيش ١ : ٢٣ وهو قريب من قول الجبرد : الاسم مادل على مسمى تحته — (الانصاف : ٦) .

(٣) في (ب) معنى .

(٤) في (ب) (على) .

(٥) في (ب) يتحرج .

(٦) احتج ابن الانباري للكوفيين بقوله : " أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا أنه مشتق من الوسم ، لان الوسم في اللغة العلامة ، والاسم وسم على المسمى وعلامة له يصرف به . . . الخ " (الانصاف : ٦) .

(٧) في (ب) وهي .

(٨) الدم المكان اللين ومنه سمى (دمت الاخلاق) أى سهل الخلق والدمر هو الجمل الكثير اللحم ، انظر كتاب الايل للاصمى : ٣٥ .

والجواب عنه ماتقدم من الالوجه الثلاثة على أن اتفاق الأصلين في المعنى وهو العلامة ، لا يوجب أن يكون أحدهما مشتقا من الآخر ألا ترى أن (دببت) و (دبثتم) سواء في المعنى وليس أحدهما مشتقا من الآخر وكذلك سبط وسبطر^(١) وأبعد من ذلك الاسد والليث بمعنى واحد ولا يجمعهما الاشتقاق والله أعلم بالصواب (٧) .

(١) السبط : هو شعر سبط سبط أى مسترسل غير جعد وقد سبط شعره بالكسر يسبط سبطا وسبط الجسم اذا كان حسن القدر ، الصحاح : ١١٢٩ سبطر : السبطر من الرجال السبط الطويل والسبطر الماضى واسبطرت — البلاد استقامت واسبطرت في سيرها أسرعت وامتدت ، التهذيب ١٤٦/١٣ وانثار المنصف لابن جنبي ٢٦/١ .
لم يبين المؤلف — رحمه الله — وجهة النثار الكوفية واندفع الى الرد عليها دون النثار في أقوالهم .

ورد عليهم ابن الانباري في الانصاف فقال : أما الجواب عن كلمات الكوفيين قولهم انما قلنا أنه مشتق من الوسم لان الوسم في اللغة العلامة والاسم وسم على المسمى وعلامة يعرف به ، قلنا هذا وان كان صحيحا من جهة المعنى الا أنه فاسد من جهة اللفظ وهذه الصناعة لقلية فلا بد فيها من مراعاة اللفظ ووجه فساد من جهة اللفظ من خمسة أوجه . أنار الانصاف : من ٨ — ١٦ .

(٢) والله أعلم بالصواب غير موجودة في (ب) .

٥ - مسألة [حد الفعل]

(١) اختلفت عبارات النحويين في حد الفعل .
(٢) فقال ابن السراج وغيره حده كل لفظ دل على معنى في نفسه مقترن بزمان محصل . وهذا هو حد الاسم ، لأنهم أضافوا اليه لفظه (غير) ليدخل فيه المصدر ، وإذا حذفت (غير) لم يدخل فيه المصدر ، لأن الفعل يدل على زمان محصل و لأن المصدر لا يدل على تعيين الزمان . وان شئت أضفت الى ذلك دلالة الوضع كما قيدت حد الاسم بذلك ، وانما زادوا (هذه) الزيادة لئلا ينتقض بـ (ليس) و (كان) الناقصه ، وقال

(*) كتب على الأصل : (هذه المسألة قبل اشتقاق الفعل من المصدر) ، - فوضعتها حيث أراد وليست هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لذلك لم ترد في (الأنصاف) لابن الأنباري .
وأوردها المؤلف في كتاب (اللباب) لوجه (٣) وفي (شرح اللع) لوجه (٤) وانصر الايضاح ٧/ ، وشرح التسهيل ٨/١ ، وابن يعيش ٣/٧ - ، والهمع ٧/١ (كويت) .
وايضاح الرجاجي ٥٢/ ، واسرار العربية ١١/ ، والصاحبي ٨٥/ ، والمرتجل ١٤ ، ١٥ .

(١) في (ب) (اختلف) .
(٢) تقدمت ترجمته وحده في كتاب الأصول بقوله : " وإذا دلت على معنى وزمان محصل فهي فعل واعنى بالمحصل الماضي والحاضر والمستقبل ١ : ٣٩ ، وقال : الفعل ما دل على معنى وزمان ، وذلك الزمان اما ماض واما حاضر واما مستقبل ، وقلنا زمان لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط ١٠ : ٤١ ، وقال : الفعل ما كان خيرا ولا يجوز أن يخبر عنه (الموجز : ٢٧)

(١) أبو علي : الفعل ما أسند الى غيره ، ولم يسند غيره اليه . (٢) وهذا يقرب من قولهم : (٣) في حد الاسم ما جاز الاخبار عنه لأن الاسناد والاخبار متقاربان في هذا المعنى وهذا الحد رسمى أذ هو علامة وليس بحقيقى (٤) لأنه غير كاشف عن مدلول الفعل لفظا وانما هو تمييز له بحكم من أحكامه والذي قال سيويه في الباب الأول : (٥) " وأما الفعل فأثمة أخذت من لفظ أحداث الاسماء ونيت لما مضى ولما سيكون وما هو كائن لـم ينقطع " وقد اتى فى هذا بالفاية لانه جمع فيه قوله : (أمثله) والامثلة بالاعمال أحق منها بالاسماء والحروف وبين

(١) أبو علي الفارسى : (٢٨٨ - ٣٧٧ هـ ٨٤٣ - ٢٩٨٧)
الحسن بن أحمد بن عبد الفقار الفسوى ، الفارسى ، علم من أعلام النحو ، أخذ عن ابن السراج ، وغيره ، وأشهو تلاميذه أبو الفتح ابن جنى ، وابن أخته والمبدي انتفع به خلق كثير ، مؤلفاته فى النحو مشهورة منها الايضاح والتكملة ولابى البقاء شرح عليه ، والمسائل الحلييات ، والشيرازيات ، والقصرىات ، وغيرها وله كتاب جامع فى القراءات هو (الحجة) طبع الاول منه حتى الآن وللدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبى (أبو علي الفارسى . . وأثره فى القراءات والنحو) .
انظر ترجمته فى انباء الرواه / ٢٧٣ ، نزهة الألباء / ٣١٥ ، بغيه الوعاء ٢١٦ ، طبقات الزبيدى / ١٣٠ ، الاعلام ١٩٣ / ٢ . وغير ذلك .
(٢) وبارة أبى على فى الايضاح : (٧) (أما الفعل فما كان مسندا الى شىء ولم يسند اليه شىء) ويجوز أن ما اثبتة أبو البقاء لابى على هو ففى بعض كتبه الاخرى ، فابن السراج مثالا تغير حده للفعل فى كتاب الأصول عما ذكره فى الموجز .

(٣) ما بين قوسين غير واضح فى (أ) لكفه واضح فى (ب)

(٤) غير واضحة فى (أ)

(٥) هذه العبارة مخالفة لما جاء فى كتاب سيويه ص ٧ كتاب سيويه ٢ / ١ طبولقى ، ١٢ / ١ هارون . قال : " وأما الفعل فأثمة أخذت من لفظ أحداث الاسماء ونيت لما مضى ولما يكون ولم يقع . وما هو كائن لم ينقطع " وفى (ب) لما يكون .

أنها مشتقة من المصادر ، وقوله : (من لفظ أحداث الاسماء) ربما أخذ عليه أنه أضاف الأحداث الى الأسماء والأحداث للمسميات لا للاسماء وهذا الأخذ غير وارد عليه لوجهين أحدهما : أن المراد بأحداث^(١) الاسماء ما كان منها عبارة عن الحدث وهو المصدر ، لأنه من بين الاسماء عبارة عن الحدث ، وهو من باب اضافة النوع الى الجنس .

والثاني : أنه أراد بالأسماء المسميات كما قال تعالى^(٢) : " ما تعبدون من دونه الا أسماء سميتوها أنتم وآباؤكم " والأسماء ليست معبودة ، وإنما المعبود مسمياتها ، وقوله : (بنيت لما مضى) الفصل اشارة الى دلالتها على اقسام الزمان ، الماضي والحاضر والمستقبل .
فان قيل :

يرد على الحدود كلها (ليس) و (كان) الناقصة وأخواتها فأنها أفعال ولا تدل على الحدث وعكس بأسماء الفعل نحو صدوق ونزال فأنها أسماء وقد دلت على الزمان .

والجواب :^(٤) أما ليس فقد ذهب قوم الى أنها حرف^(٥) وذلك ظاهر فيها لانها نبقي ما في الحال مثل (ما) النافية ولا تدل على حدث

(١) في (ب) بالاحداث .

(٢) سورة يوسف آية ٤٠

(٣) اعترض ابن فارس بـ (ليس) ، و (عسى) ، و (نعم) ، و (بشئ) — فأنها لم تؤخذ من مصادر ، وأيد ما ذهب اليه الكسائي أن الفعل ما دل على زمان . ولا شك أن اذا واذا وغيرهما من الظروف تدل على زمان وهي

اسماء اتفاقا فينتقض الحد . / الصاحبى ٥٨

(٤) في (أ) ، (ب) والجواب وكان حقها أن تكون بالفاء لما سبق .

(٥) الذى قال بحرفيتها أبو على الفارسى وجماعة من النحويين كما سيأتى فى مسأله (ليس بين الحرفية والفعلية) .

ولا زمان ولا تدخل عليها قد ولا يكون منها مستقبل ، وقال الأكثرون
 هي فعل لفظي بدليل اتصال علامات الافعال بها كـ التانيث نحو ليست
 وضماثر المرفوع نحو ليسا وليسو ولسن ولست ولست وانما اقتصر بهما
 على بناء واحد لانها / تنفى ما في الحال لا غير فهي
 كفعل التعجب وحيدا وأما كان الناقض فأصلها التمام كقولك قد كان الأمر
 أي قد حدث ولكنهم خلطوا ^(١) دلالتها على الحدث وقيت دلالتها
 على الزمان وهذا أمر عارض لا تنقض به الحدود العامة وأما حين وأخواتها
 فواقعة موقع الجمل فمن نائب عن أسكت ومن عن اك ونزال عن
 انزل وغير ممنوع ان يوضع الاسم او الحرف موضع غيره ، ألا ترى أن قولك
 بلى ونعم و (لا) حروف موضوعة موضع الجمل ألا ترى ^(٢) أنك اذا —
 قلت ما قام زيد كان ذلك جملة واذا قال المجيب بلى كان حرفا ثانيا
 عن اعادة الجملة فكأنه قال قام زيد ^(٣) والله (أعلم بالصواب) ^(٤)

-
- (١) في (ب) جعلوا
 (٢) ما بين القوسين ساقط من (ب) وهو سطر كامل فقد نظر الناسخ الى
 قول المؤلف الا ترى الثانية وظنها الاولى ومضى فنقص سطرًا كاملاً .
 (٣) ويذهب ابن النحاس الى أن الحرف يدل على معنى في نفسه فربما
 انه تمسك بمثل هذا . انظر الهمع ١ : ٦ ط الكويت .
 (٤) بالصواب سقطت من (ب) .

٦ - مسألة [أصل الاشتقاق] *

الفعل مشتق من المصدر •

- وقال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل (١) ، ولما كان الخلاف واقعا ففى (٢)
اشتقاق أحدهما من الآخر لزم فى ذلك بيان شيئين (٣) •
أحدهما : حد الاشتقاق والثانى : أن المشتق فرع على المشتق منه •
أما الحد: فأقرب عبارة فيه ما ذكره الرماني (٤) وهو قوله (٥) الاشتقاق اقتطاع (٦)
فرع من أصل يدور فى تصاريفه على (الأصل) ، فقد تضمن هذا الحد
معنى الاشتقاق ولزم منه التعرض للشرح والأصل •

وأما الفرع والأصل: فهما فى هذه الصناعة غيرهما فى صناعة الأئمة الفقيهة •

كتب على الأصل (هذه المسألة بعد (حد الفعل) فوضعها حيث أراد
ذكر المؤلف - رحمه الله - هذه المسألة فى الباب لوعة (٣) وفى شرح
اللمع لوجه (٧٤) كما ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف وعنوانها هناك :
(القول فى أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر) من ص ٢٣٥ -

٢٤٥ المسألة ٢٨

وأنظر اسرار الصرية : ٦٩ ، ١٢١٦ / وايضاح الزجاجى : ٥٦ / والخصائص
١ : ١١٣ ، ١١٩٦ ، ١٢١٦ وبدافع الفوائد ١ : ٢٧ - ٣٠ / وأصول
ابن السراج ١ : ١٦٢ ، ١٦٠٦ / والأشمنى ٣٤١/٢ ، حاشية ٥٠ الخ •
وهناك رأى ثالث يقول ان كل واحد منهما أصل بنفسه أنظر التصريح ١ : ٣٢٥
(١) ٣٤١/٢ / حاشية الصبان ٢ : ٩٦ / والتصريح ١ : ٣٩٣ / والرضى

١٧٨ : ٢

- (٢) من هنا نقله السيوطى فى الاشباه والنظائر ١ : ٥٦ الى قول المؤلف (ومعنى آخر)
(٣) فى (ب) (من ذلك) وما ورد هنا موافق للأشباه والنظائر •
(٤) الرماني : طبر بن عيسى ، الاخشيد ، من تلامذته ، السراج ، ابن دريد ، مطبوعه
بيروت ، عابه القارى لمزجه النحوب بالمنطق فلا يفهم منه شيء توفى ببغداد
سنة ٣٨٤ هـ مؤلفاته كثيرة جدا طبع منها كتاب الحروف والحدود واعراب أبيات
ملفزة الاعراب وله المبسوط فى شرح كتاب سيبويه وغير ذلك وكتب الدكتور مازن
المبارك (الرماني على ضوء شرحه لكتاب سيبويه) راجع ترجمته فى أنباء الرواة
٢٩٤/٢ - ٢٩٦ ونزلة الالياء ٣٨٦ ، ومعجم الأدباء ٢٨٠/٥ ، وغيره •
(٥) النص فى كتاب الحدود للرماني ص : ٣٩
(٦) اقتطاع ساقطة من (ب) موجوده فى (أ) والاشباه ، والحدود وأسقط المؤلف لقطه
(على) ولذلك فهى زياده من كتاب الحدود للرماني ص ٣٩

فالأصل هنا يراد به الحروف الموضوعة على المعنى وضعاً أولياً ،
والفرع لفظ توجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينظم اليه معنى زائد على الأصل .
والمثال في ذلك (الضرب) مثلاً فانه اسم موضوع على الحركة المعلومه المسماه ضرباً
(٢) ولا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك ، فأما ضرب ويضرب وضارب ومضروب (ففيهما)
حروف الأصل ونحو :

الضاد والراء والباء ، وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب
(٣) ومعنى آخر ، وإذا تقرر هذا المعنى جئنا الى مسألة المصدر .

(٤) وقد نرى سيويه على اشتقاق الفعل من المصدر وهو قوله في الباب الأول :
(وأما الأفعال فأماثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ونيت لما مضى ولما هو كائن
لم ينقطع ولما سيكون) (٥) وأخذت بمعنى اشتقت واحداث الأسماء وما كان منها

(١) في ب والأصل .

(٢) غير واضحة في (١) وما أثبتناه من (ب) .

(٣) في (ب) جئنا الى مسألة الخلاف .

(٤) (الأول) ساقطه من (ب) ورد النص فيه هكذا (وهو قوله في الباب

وهو قوله) .

(٥) تقدم هذا النص في صفحة () في المسألة الخامسة وقد

أثبتناه نرى ما جاء في كتاب سيويه المطبوع .

(١) عبارة عن الحدث وهو المصدر والدليل على أن الفعل مشتق من المصدر طرق
منها :

- وجود حد الاشتقاق في الفعل ، وذلك أن الفعل يدل على حدث
وزمان مخصص فكان مشتقا وفرعا على المصدر كلفظ ضارب ومضروب ، وتحقيق هذه
الطريقة أن الاشتقاق يراد لتكثير المعاني وهذا المعنى لا يتحقق إلا في الفرع
الذي هو الفعل وذلك أن المصدر له معنى واحد وهو دلالة على الحدث فقط
ولا يدل على الزمان بلفظه ، والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو
بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على أكثر مما يدل عليه المفرد (٣) / ولا تركيب إلا بعد
الافراد ، كما أنه لا دلالة ٩ / ب وعلى الحدث والزمان المخصوص إلا
بعد الدلالة على الحدث وحده ، وقد مثل ذلك بالفقرة من الفقه ، فانها
(٤) (٥)
(كالمادة) المجردة عن الصورة فالقصة من حيث هي قصة لا ضرورة لها فاذا
(٦)

(١) ورد في الاشباه ٥٧/١ من قوله والدليل على أن الفعل ٠٠ الى آخر

المسألة .

- (٢) في (ب) الاشباه وذلك .
(٣) سقط من (ب) كلمة (عليه) .
(٤) المفرد وردت في (ب) المركب .
(٥) النقطة : (السبيكة) أنظر التمهيد ٦ : ٩٧ / والصحاح :
٨٣٥ واللسان مادة (نقر) .
(٦) غير واضحة في (أ) وما أثبتناه في (ب) وفي الاشباه في المادة .

(١) صيغ منها جام أو مرآه أو قاروره كانت تلك الصورة مادة مخصوصه ، (فهى فرع (٢)
على المادة المجردة كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره والمصدر دليل الحدث
وحده فهذا يتحقق كون الفعل فرعا لهذا الأصل .

طريقة أخرى على أن نقول الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف
المصدر تدل تلك الزيادة على معانى زائدة (٣) على معنى المصدر فكان مشتقا من
المصدر (٤) كاسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان ، كضارب وضرب ومضروب ،
وبيان انك تقول فى الفعل ضرب فتحرى الراء فيختلف معنى المصدر ثم تقول استضرب
فتدل هذه الصيغة على معنى آخر ثم تقول اضرب ونضرب وتضرب ويضرب ، فتأتى
هذه الزوائد على حروف الأصل وهى الضاد والراء والباء مع وجودها فى تلك الأمثلة
ومعلوم أن ما لا زيادة فيه أصل لما فيه الزيادة .

(١) هكذا فى الأصل وفى الاشباه ، وفى ب خاتم . والجام شو :

الفاثور من اللجين تهذيب اللغة ٢٢٥/١١

(٢) غير واضحة فى (أ) وما أثبتناه فى (ب) والاشباه ٥٧/١

(٣) فى (أ) معانى وصوابه فى (ب) والاشباه ٥٧/١/٥

(٤) سقط من الاشباه كاسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان ، كما سقط

من (ب) مضرب وهى غير واضحة فى (أ) ومن كلمة مضروب الى قوله

مع وجودها فى تلك الأمثلة ساقطه من الاشباه .

طريقة أخرى : وعلى أن المصدر لو كان مشتقا من الفعل لأدى ذلك إلى نقص

المعاني الأولى وذلك يخل بالأصول ، / بيانه ان لفظ الفعل يشتمل على حروف

زائده ومعان زائده وعلى دلالة على الزمان المخصوص وعلى الفاعل الواحد

والجماعة والمؤنث والحاضر والغائب والمصدر يذهب ذلك كله . الا الدلالة على

الحدث وهذا نقرر للأوضاع الأولى والاشتقاق ينبغي أن يفيد تشييد الأصول وتوسعة

المعاني وهذا عكس اشتقاق المصدر من الفعل (١)

واحتج الآخرون من ثلاثة أوجه (٢)

أحدهما : أن المصدر مفعل وما به أن يكون صادرا عن غيره فاما أن يصدر

(٣)

عنه غيره فكلا .

والثاني : أن المصدر يعتل لاحتلال الفعل ، والاحتلال حكم تسبقه عطية

فإذا كان الاحتلال في الفعل أولا وجب أن يكون أصلا ومثال ذلك قولك صام صيامك

(١) ذكر ابن الأنباري تسعة أقوال أحتج بها للبصريين ولكنها في حقيقتها إلى

الطرق التي ذكرها المفكيري .

(٢) في الأشباه قال واحتج الآخرون بوجهين وأسقط الأول وأتى بالثاني والثالث

أنظر الأشباه . وقال أحدهما : ان المصدر يعتل . . . الخ .

قال ابن الأنباري : قالوا ولا يجوز أن يقال أن المصدر انما سمي مصدرا

لصدور الفعل عنه كما قالوا للموضع الذي تصدر عنه الأبل مصدرا لصدورها

عنه ، لأننا نقول : لا نسلم بل سمي مصدرا لأنه مصدر عن الفعل كما

قالوا : مركب غاربه ومشرب غذب أي مركوب غاره ومشروب غذب " الانصاف :

٢٣٦ " .

(٣) في (ب) فكذا .

وقام قياما فالواو في قام أصل اعلت في الفعل فاعلت في القيام ، وأنت لا تقول اعل
قام لا اعلال القيام .

(١) والوجه الثالث : أن الفعل يعمل في المصدر كقولك (ضربه ضرا) . فضربا
(٢) منصوب بضربت والحامل مؤثر في المسمول والمؤثر أقوى من المؤثر فيه ، والقوة
تجعل القوى أصلا لغيره (٣) .

والجواب : أمّا الوجه الأول فليس بشئ ، وذلك أن المصدر مشتق
من صدرت عن الشئ إذا أوليته صدره وجعلته وراءك ومن ذلك ١٠ / ب قولهم :
(المورد والمصدر) يشار به الى الماء الذي ترد طيه الابل ثم تصدر عنه ولا
معنى لهذا الا أن الابل تتولى عن الماء وتصرف عنه صدره فيقال قد صدرت عن
الماء وقد شاع في الكانم قول القائل فلان موفق فيمينا يورده ويصدره .

(١) في الاشباه والوجه الثاني لأنه أسقط الأول .

(٢) ورد في (ب) " منصوب يضرب والحامل مؤثر فيه والقوة تجعل القوى

أصلا لغيره " وما في (أ) موافق لما ورد في الاشباه (١ : ٥٨)

(٣) ذكر ابن الانباري وجهها آخر راجع الانصاف ١ : ٢٣٥ ، ٢٣٦

(٤) في الاشباه والجواب على الأول

ورد ابن الانباري على الكوفيين بقوله :

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم أن المصدر يصح لصحة

الفعل . قلنا الجواب عنه من ثلاثة أوجه

أما قولهم ان الفعل يعمل في المصدر فيجب أن يكون أصلا : قلنا :

كونه عاملا فيه لا يدل على أنه أصل له وذلك من وجهين

أما قولهم نجد أفعالا لا مصادر لها . قلنا خلوتك الأفعال التي ذكرتموها

من استحتمال المصدر ، لا يخرج بذلك عن كونه أصلا وأن الفعل فرع عليه . .

أما قولهم ان المصدر لا يتصور ما لم يكن فعل فاعل والفعل وضع له فعل ويفصل
قلنا هذا باطل لأن الفصل في الحقيقة ما يدل عليه المصدر نحو الضرب والقتل .

- (١) وفى موارد ومصادره ، وكل ذلك بالمعنى الذى ذكرناه ، ~~وهذا~~ يتحقق كون الفعل مشتقا من المصدر ، لأنه بمنزلة المكان الذى يصدر عنه
- (٢) أما الوجه الثانى : فغير دال على دعوائهم ، وذلك أن الاعتلال
- شئ يوجبه التصريف وثقل الحروف وباب ذلك الأفعال ، لأن صيغها
- تختلف باختلاف معانيها ، فقام مثلا أصله قوم فابدلت الواو ألفا لتحركها (٣) فاذا
- ذكرت المصدر من ذلك كانت العلة الموجبة للتفسير قائمه فى المصدر وهو الثقل .
- (٥) وجواب آخر : وهو أن المصدر الأصلي هو (قوم) كقولك (صم) ثم اشتقت منه فعلا وأطلته لما ذكرنا فعدلت عن قوم الى قيام لتناسب بين اللفظين للمعنيين المشتركين فى الأصل يدل على ذلك أن المصدر قد يأتى صحيحا غير معتل ، والفعل يجب فيه الاعتلال مثل الصم والقول والبيع ، فاذا اشتقت منها أفعالا أطلتها فقلت صام وقال وباع .

-
- (١) الكلمة غير واضحة فى (أ) وما أثبتناه فى (ب)
- (٢) ورد فى الأشباه : أنه غير دال عليه كقولهم وذلك ...
- (٣) (مثلا) ساقطه من الأشباه .
- (٤) وانفتاح ما قبلها .
- (٥) من هنا ساقط من الأشباه حتى قوله وأما الوجه الثانى

فقد رأيت كيف جاء الاعلال فى الفعل دون المصدر ؟ فاختلت الثقه

بما علل به /

وأما الوجه الثالث ^(١) فهو فى غاية السقوط ، وبيان من أوجه ثلاثة ^(٢) :
أحدهما : أن العامل والمحمول من قبيل الألفاظ ، والاشتقاق من قبيل المعانى ،
ولا يدل أحدهما على الآخر اشتقاقا .

والثانى : أن المصادر قد تعمل عمل الفعل كقولك : يمجبنى ضرب زيد عمرو
ولا يدل ذلك على أنه أصل .

والثالث : أن الحروف تعمل فى الأسماء والأفعال ولا يدل ذلك على أنهم
مشتقة أصلا ^(٣) فضلا عن أن تكون مشتقة من الأسماء والأفعال والله
أعلم بالصواب ^(٤) .

(١) فى الاشباه أما الوجه الثانى لأنه أسقط الوجه الأول .

(٢) فى الاشباه من ثلاثة أوجه

(٣) غير واضحة فى (١) وما أثبتناه فى (ب) والاشباه .

(٤) بالصواب سقطت من (ب) .

باب المعرب

٧ - مسألة [المضاف الى ياء المتكلم] *

ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية ، وذهب قوم الى ذلك فقالوا :
(١)
في المضاف الى ياء المتكلم نحو : قللى ودارى هو لا معرب ولا مبنى
وحجة الأولين أن القسمة العقلية تقضى بانحصار هذا المعنى في القسمين
المذكورين (المعرب والمبنى) ، لان المعرب هو الذى يختلف آخره لاختلاف العامل
فيه لفظا أو تقديرا ، والمبنى ما لزم آخره حركة أو سكونا هذان ضدان لا واسطه
بينهما ، لان الاختلاف وعدم الاختلاف يقتسمان قسمى النفس والاثبات (٣)
وليس بينهما ما ليس بثابت (٤) ولا منفى ، يدل عليه أن الاضداد قد تكثر
مثل البياض والحمرة والسواد ولكن لكل واحد منها حقيقة فى نفسه ، والنفسى
والاثبات ليس بينهما واسطه هي ضد ينبأ عن حقيقة كالحركة والسكون .

* هذه المسألة لاختلاف فيها بين الكوفيين والبصريين فلم يذكرها ابن الأبيارى
وردت المسألة فى كتاب اللباب للمؤلف فى اللوحتين ٧ ، ٨ ، وشرح
اللمع للمؤلف أيضا ٧ / ب ، والخصائص لابن جنى ٣٥٦ / ٢ ، واملئى
ابن الشجرى ٤ / ١ ، والمرتل لابن الخشاب ٣٤ ، ١٠٩ ، وشرح المفصل
لابن يعين ٣٢ / ٣ التسهيل لابن مالك ١٦١ ، شرح الألفيه لابن
الناظم ١٥٩ ، والتصريح على التوضيح ٤٧ / ١ وشرح الفصول لابن
اياز : لوجه (٧) .

(١) هذا رأى ابن جنى وانظر الخصائص ٣٥٦ / ٢ ، واملئى ابن الشجرى ٤ / ١

(٢) فى (ب) باختلاف

(٣) كذا فى (أ) وفى ب قسيمى

(٤) كذا فى (أ) ، (ب) وفى ط بمثبت وهو أصوب .

(١) واحتج الآخرون : — بأن المضاف الى ياء المتكلم ليس / بمعرب ،
اذ لو كان معربا لظهرت فيه حركة الاعراب لانه يقبل الحركة ، وليس بمبنى
اذ لا علة للبناء هنا فلزم أن ينتفى الوصفان عنه (٢) ويجب أن يعرف باسم
يخصه ، وتلقيسه بالخصى موافق لمعناه ، لأن الخصى معدوم فائدة
الذكورية ، ولم يثبت له صفة الانوثة ، فهو فى المعنى كالمضاف الى ياء المتكلم
فانه كان قبل الاضافه معربا ، فلما عرضت له الاضافه زال عنه الاعراب ، ولم
يثبت له صفة البناء ، كما أن السليم الذكر والخصيتين عرض له ازالتهما
ولم يصير بذلك انشئ ،
والجواب عما ذكره من وجهين .

أحدهما : اننا نقول هو معرب تارة لكن ظهور الحركة فيه مستثقله كما
تستثقل على الياء فى المنقوس ، وكما تمتنع على الالف ولم يمنع ذلك من كونيه
معربا (٣) وثارة نقول : هو (٤) وعلة بنائه أن حركته صارت تابعية

- (١) فى كتاب اللباب للمؤلف اللوحه ٨ : " والذى ذهبوا اليه فاسد ،
لانه معرب عند قوم ، مبنى عند آخرين " .
(٢) فى (ب) (هنا) بدل (عنه) .
(٣) رأى الفارسى وابن الشجرى . انظر الامالى الشجرية ٤ : ١
(٤) من انصار هذا رأى الجرجانى وابن الخشاب ويذهبون الى أنه مبنى فقط
انظر المرتجل : ١٠٩ وشرح الألفيه لابن الناظم : ١٥٩ لو أن المؤلف
رحمه الله — وضع فى هذه المسأله رأى الذين قالوا انه مبنى وذكر
حجتهم كما اوضح رأى الذين قالوا هو معرب وحجتهم ، ثم اختار لنفسه
مذهبا واضحا لكان خيرا . فمذهبه فى هذه المسأله غير واضح الا انه
رد على ابن جنى قوله انه ليس بمعرب ولا مبنى ، وقوله انه معرب عند
قوم مبنى عند آخرين ، ليس حكما نهائيا ، ولا يزال التساؤل واردا —
عليه أمعرب هو أم مبنى ؟

لليا ، فتمذر أن تكون دالة على الاعراب ولذلك اشبهت الحرف ، لأنـه
أصل قبل الاضافة ، وصار بعد الاضافة تابعا للمضمر الذى هو فـرع ،
كما أنك تحرك الساكن لالتقاء الساكنين ، وحركة التقاء الساكنين حركة
بناء^(١) ، ولذلك اذا وجدت فى المعرب كانت بناء كقولك : (لم يسد) ولم
يصر هذا الفعل معربا ، وضمه ، وفتححه ، وكسره بناء^(٢) .

والوجه الثانى : أن تسميته خصيا خطأ ، لان الخصى ذكر على —
التحقيق ، وانما زال عنه بعض أعضائه ، وحقيقه الذكورية وحكمها باقية —
ولا يجوز أن يقال ليس بذكر ولا أنثى ، (وانما الأشبه بما أورده أن —
يسمى خنثى مشكلا ، لان الخنثى ليس بذكر ولا أنثى . والله أعلم بالصواب^(٣))

(١) ما بين القوسين ساقط من (ب) .
(٢) ما بين القوسين من (ب) أما النسخة (أ) فقد وردت العبارة فيها
هكذا " لم يشد ولم يضم هذا الفعل معرب وضمة أو فتحه أو كسره
بناء " .
(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

٨ - مسألة [الاعراب أصل في الأسماء]*

المعرب بحق الأصل هو الاسم والفعل المضارع محمول عليه وقل ببعض الكوفيين : المضارع أصل في الاعراب أيضا .
وحجة الأولين : أن الاعراب أتت به لمعنى لا يصح الا في الاسم فاختص بالاسم كالتصغير وغيره (١) من خواص الاسم ، والدليل على ذلك أن الأصل عدم الاعراب ، لأن الأصل دلالة الكلمة على المعنى اللازم لها ، والزيادة على ذلك خارجة عن هذه الدلالة وانما يبقى بها لتدل على معنى عارض ، يكون ثارة ويقعد ثارة (٢) والمعنى الذى يدل عليه الاعراب كون الاسم فاعلا ، أو مفعولا ، أو مضافا اليه ، لأنه يفرق بين هذه المعانى ، وهذه المعانى تصح في الأسماء ولا تصح فى الأفعال / فعلم أنها ليست أصلا ، بل هي فرع محمول على الأسماء فى ذلك .

* انظر كتاب اللباب للمؤلف لوحة ١١٣ والايضاح للزجاجي ٧٧-٨٢ والخصائص لابن جنى ٦٣/١ ، والمرتل لابن الخشاب ٣٤-٣٥ ، وأسرار الصرية لابن الأنباري ٢٤ ، والمجصول فى شرح الفصول لابن اياز ١٩/١ ٤٧ مخطوطة المدنية رقم (١٧٤ نحو) .
وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين ، ولم يذكرها ابن الأنباري فى كتابه (الانصاف فى مسائل الخلاف) وكذلك لم يذكرها السيوطى فى (الاشباه والنظائر) من مسائل التبسين مع أن السيوطى ذكر مصدا لمسائل (الانصاف) والتبسين لم تكن كاملتين لأنه لم يذكر من مسائل الخلاف (١٠٢) مسألة مع العلم أن محقق الانصاف أوصل مسأله الى (١٢١) مسألة عن النسخ الخطية التى اعتمد عليها فى نشر الكتاب .

قال السيوطى بعد سرد المسائل : (وقد فات ابن الأنباري مسائل خلافيه بين الفريقين استدرکها عليه ابن اياز) الاشباه ١٤٦/٢ ط الهند وأنت ترى ان العكبرى سبق ابن اياز الى ذلك ، ولم يكن ابن الأنباري ولا العكبرى ولا ابن (اياز) مستوعبا لجميع مسائل الخلاف من الفريقين وانما ذكروا أبرز هذه المسائل . انظر مقالة الدكتور فاضل السامرائى فى مجلة كلية الآداب لجامعة بغداد العدد (١٣) حياً

(١) غير واضحة فى (أ) .

(٢) ساقطة من (ب) .

واحتج الآخرون بأن اعراب الفعل يفرق بين المعانى فكان أصلا
 كاعراب الأسماء وبيان قولك : (أريد أن أزورك فيمنعني الباب) اذا رفعت
 كان له معنى ، واذا نصبت كان له معنى آخر ^(١) وكذلك قولك لا يسمعني
 شيء ويمجزعنك) اذا نصبت كان له معنى واذا رفعت كان له معنى آخر ،
 وكذلك باب الجواب بالفاء والواو نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) وهو فى
 ذلك كالاسم اذا رفعت كان له معنى اذا نصبت او جهت كان له معنى آخر ^(٢)
 والجواب : اما اعراب الفعل فلا يتوقف عليه فهم المعنى ، بل المعنى يدرك
 بالقرائن المختصة به ، والاشكال يحصل فيه بالحركة التى لا يقتضيها ^(٣)
 المعنى ، لا بعدم الحركة ، ألا ترى أن قوله (أريد أن أزورك فيمنعني
 الباب) لو سكنت العين لفهم المعنى وانما يشكل اذا نصبتها ، وانما جاء
 الاشكال من جهة العطف لا بالنظر الى نفس الفعل ، اذ لا فرق بين قولك
 يضرب زيد فى الضم والفتح والكسر والسكون فإنه فى كل حال
 يدل على الحدث والزمان وكذلك اذا قلت لم يضرب ولن يضرب / ^(٤)

ذكر عددا من سائل الخلائق التى لم ترد فى الانصاف ونحن لا نستطيع
 ان نحكم على ابن اياز انه لم يذكر كل مسائل الخلائق لأن مؤلفه لم
 يصل الى أيدينا حتى الآن ولا نستطيع أن نحكم على صاحبنا أبى -
 البقاء بهذا الحكم أيضا لان كتابه لم يصل كاملا ولكننا حكمنا عليهما
 بظاهر قول السيوطى المتقدم فلو كان المكبرى او ابن اياز زادا على
 ما ذكر الانبارى زيادة ظاهرة لذكرها السيوطى ، الذى اطلع على
 التبين وربما اطلع كذلك على الاسماء لابن اياز .

- (١) آخر ساقطة من (ب) .
- (٢) زيادة من (ب) .
- (٣) فى (ب) جررت
- (٤) فى (ب) المحققة .
- (٥) فى (ب) تضرب .

(١)
فان الفعل منفى ضمت أو فتحت أو سكنت ، وكذلك لا يسمنى شئى
ويمجز عنك اذا فتحت أردت الجواب ، واذا ضمت عطفت ، ولو
أهملت لفهمت المعنى ، وكذلك لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، والحاصل
من ذلك كله (أن)^(٢) أمر عريض بالمطف وحرف المطف يقع على معان فلا بد
من تخليص بعضها من معنى فبالحركة يفرق بين معانى حرف المطف ولا
يفرق بين معنى الفعل ومعنى له آخر ، والله أعلم بالصواب .^(٣)

(١) فى (ب) لا يستغنى
(٢) لفظه (انه) سقطت من (ط) موجودة فى (ب) .
(٣) كلمة بالصواب سقطت من (ب) .

باب الاعراب

٩- مسألة [علة الاعراب] * والإضاف
الاعراب دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والصفات

ونحو ذلك ،

وقال قطرب - واسمه محمد بن المستنير - (٢) : لم يدخل لعلة

وانما دخل تخفيفا على اللسان ،

وحجة الأولين: أن الكلام لو لم يعرب لالتبست المعاني ألا ترى أنك إذا

قلت ضرب زيد عمرو ، كلم أخوك أبوك ، لم يعلم الفاعل من المفعول ، وكذلك قولهم :
(٣) (ما أحسن زيدا) لو أهملته عن حركة مخصوصة لم يعلم معناه لأن الصيغة تحتل التعجب ،
والاستفهام ، والنفي ، والفارق بينهما هو الحركات ، فان قيل : الفرق يحصل /
بلزوم الرتبة وهو تقديم الفاعل على المفعول ، ثم هو باطل فان كثيرا من المواضع
لا يلتبس ومع هذا الزم الاعراب كقولك : (قام زيد) ،

* لم يذكر هذه المسألة ابن الأنباري في (الانصاف) لأن الخلاف فيها ليس بين
الكوفيين والبصريين وذكرها المؤلف في كتاب اللباب لوجه (٦) / والزجاجي
في إيضاح علل النحوص ٦٩ وابن جنى في الخصائص ١ : ٣٥ وابن الخشاب
في المرتجل ص ٣٤ ، والسيوطي في الأشباه والنظائر ١ : ٧٨ .
(١) قطرب (٤ - ٢٠٦ هـ)

محمد بن المستنير تلميذ سيبويه ، مولده بالبصرة ، وكان مطوفا لسالم بن
زياد أخذ النحو عن سيبويه وعيسى بن عمر ، جعله الرشيد مؤدبا للأمين ،
جمع المثلثات في اللغة وعرفت باسمه له مؤلفات كثيرة يوجد منها كتاب الاصداد
وما خالف فيه الانسان البهيمية ، وكتاب الأزمه .
راجع ترجمته في انباء الرواه ٣ : ١١٩ ، طبقات الزبيدي ٩٩ ، ١٠٠ ،
منزهة الالبا : ١١٩ / ومعجم الأدباء ٧ : ١٠٥ وغير ذلك .
وأنظر رأي قطرب الذي ذكره المؤلف في الإيضاح : ٢٠٠ والأشباه والنظائر
١ : ٧٨ (٢) في (ب) المستور
(٣) في (ب) زيد (٤) أنظر الصاجي : ١٦١ ، المرتجل ٣٤ ،
وفي (ب) بينهما .

ولم يقم عمرو ، وركب زيد الحمار ، فان مثل هذا لا يلتبس وكذلك لكسر موسى

العصا .

والجواب : أما لزوم الرتبة فلا يصح لثلاثة أوجه

أحدهما : أن في ذلك تضيقا على المتكلم ، وإخلال بمقصود النظم والمجسم مع مسيس الحاجة إليه ، والاعراب لا يلزم فيه ذلك فان أمر الحركة لا يختلف بالتقديم والتأخير ،

والثاني : أن التقديم والتأخير قد لا يصح في كثير من المواضع ، ألا ترى أنك لو قلت ضرب غلامه زيدا لم يصح تقديم الفاعل هنا لئلا يلزم منه الأضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا ، فتدعو الحاجة الى تقديم المفعول ^(٢) ، وكذلك قولك ما أحسن زيدا ، و(ما لي) الأصل فاعل ولا يصح تقديم الفعل عليه ، فأما ما لا يلتبس فأنه بالنسبة الى ما يلتبس قليل جدا ، فحمل على الأصل المعلى ، ليطرد الباب كما طردوا الحذف في أعيد ونعيد ونعيد حملا على ^(٣) ^(٤)

(١) كذا في الأصل وفي (ب) أنك لا تقول ووردت المباراة فهما بالنسبة
الآتي : ألا ترى أنك لا تقول ضرب غلامه زيدا إذ يلزم منه الأضمار
قبل الذكر لفظا وتقديرا فتدعو الحاجة الى تقديم المفعول .

(٢) كلمة المفعول سابقة من (ط) موجوده في (١) ، (ب) .

(٣) في (ب) الباب

(٤) كذا في (ب) وهي في (١) غير معجمه

(١) أعمد ، وله نظائر كثيرة ، ولأن / الذى لا يلتبس فى موضع قد يلتبس بعينه فى موضع آخر ، فإذا جعلت الحركة فارقة طردت فى الملتبس وغيره .
 والوجه الثالث : أن غاية ما ذكروا أن الفرق يحصل بطريق آخر غير الاعراب ، وهذا لا يمنع أن يحصل الفرق بالاعراب ، وتمين الطرق لا سهيل اليه ، بل إذا وجد عن العرب • طريق معلل وجب اثباته ، وإن صح أن يحصل المعنى بشيره ، ومثل ذلك قد وقع فى الأسماء المختلفة الألفاظ والمعانى ، فإن كل واحد منها وضع على معنى يخصه ليفهم المعنى على التمييز ، ولا يقال ههنا وضموها له اسما واحد على معان متعددة ، ويقف الفرق على قرينه أخرى كما وقع فى الأسماء المشتركة ، بل قيل أن الاشتراك على خلاف الأصل • ومثل ذلك قد وقع فى الشريعة ، فإن الأخ من الأبوين يسقط الأخ من الأب وهو أحد المعانى التى يحتطمها
 هذا الفصل وذلك أن القياس لا يمنع أن يشترك الجميع فى الميراث من غير تخصيص لا شراكمها فى الانتساب إلى الأب والانتساب إلى الأم فى

-
- (١) كذا فى (١) وفى (ب) يعد
 (٢) من بداية الوجه الثالث ساقط من (ب) ويظهر أن الناسخ أسقط سطرًا كاملاً فوصل قولهم (وهذا لا يمنع ... الخ) بقوله : (فى الملتبس وغيره)
 (٣) فى (ب) وأن
 (٤) فى (ب) منهما
 (٥) فى (ب) وأن

هذا المعنى ساقط ويجوز أن يكون للأخ من الأبوين الثلثان وللأخ من الأب الثلث
 عملاً بالقرايتين ، ويجوز اسقاط^(١) الأخ من الأب بالأخ من الأبوين لرجحان
 النسب إلى الأب والأم ، وهذا الذي تقرره في الشرع وهو عمل بأحد المعانئ^(٢)
 كذلكها هنا ،

واحتج الآخرون من وجهين :

أحدهما : أن الفعل المضارع معرب ولا يحصل بأعرابه فرق فذلك الأسماء ،^(٣)

والثاني : أن الفاعلية والمفعولية تدرك بالمعنى ألا ترى أن الأسماء المقصورة

لا يظهر فيها أعراب ، ومما فيها مدركة ، وإنما أعربت العرب الكلام لما يلزم المتكلم
 من ثقل السكون ، لأن الحرف يقطع عن جريانه فيشق على اللسان^(٤) ، قالوا ويدل^(٥)

على صحة ما ذكرنا أن الأعراب يتفق مع اختلاف المعنى ، ويختلف / مع اتفاق
~~في حركات الأعراب~~

(١) ما بين القوسين كتب على الهامش فتعذرت قراءته فنقلته من (ب)

(٢) في (ب) المعنيين

(٣) الواو ساقطة من (ب)

(٤) في (ب) عن حركاته

(٥) هذا هو رأي قطرب كما ذكر المؤلف في أول المسألة .

(٦) في (ب) أن العرب وفي (ط) أن حركات الأعراب .

المعنى ، ألا ترى أن قولك هل زيد قائم ^(١) ؟ مثل قولك زيد قائم ^(١) في اللفظ

مع اختلاف المعنى ، وقولك زيد قائم ، مثل قولك ان زيدا قائم ، في المعنى ،
اذ كلاهما اثبات والاعراب مختلف .

والجواب : أما اعراب الفعل المضارع فعنه جوابان : ^(٢)

أحدهما أن أعرابه بفرق بين المعاني أيضا كما ذكرنا في المسألة قبلها .

والثاني أن اعراب الفعل استحسان لشبهه بالأسماء على ما ذكرناه هناك ، وأما ^(٣)
اختلاف الاعراب واتفاق المعنى وعكس ذلك فلا يلزم ، لأن هذه الأشياء فروع عارضة
حملت على الأصول المعلة لضرب من الشبه ، وذلك لا يمنع من ثبوت الاعراب لمعنى ،
قولهم (أنهم أعرابوا لما يلزم من نقل السكون) لا يصح لوجهين :

أحدهما أن السكون أخف من الحركة هذا مما لا ريب فيه ولذلك كان المبني والمجزوم
ساكنيين .

والوجه الثاني : لو كان ذلك من أجل الثقل لفرض زمام الخبره ^(٤) الى المتكلم فكان ^(٥)

يسكن اذ شاء ويحرك اذ شاء ، فلما اتفقوا على أن تسكين المتحرك وتحريك الساكن باى

حركة شاء المتكلم لحسن ، دل على فساد ما ذهبوا اليه . والله أعلم بالصواب . ^(٦)

(١) فى (ط) قائم فى الموضعين .

(٢) فى (ب) فقيه

(٣) فى (ط) هناك

(٤) فى (ب) الخيره

(٥) فى (ب) وكان

(٦) بالصواب ساقطة من (ب) .

مسألة [علة جعل الأعراب آخر الكلمة] *

- (١) اختلفوا في علة جعل الأعراب في آخر الكلمة ، فقال بعضهم :
 انما كان لان الأعراب دل على معنى عارض في الكلمة فيجب أن يستوفى
 الصيغة الموضوعة لمعناها للآزم ، ثم يؤتى بعد ذلك بالعارض كـ
 التانيث وحرف النسب ، وقال آخرون : انما جعل أخيرا لان الأعراب
 يثبت في الوصل دون الوقف فكان في موضع يتأتى الوقف عليه ، وهو الأخير ،
 وقان قطرب (٤) انما جعل أخيرا لتعذر جملة وسطا ، اذ لو كان وسطا
 لاختلطت الابنية ، وربما أفضى الى الجمع بين ساكنين ، أو الابتداء بالساكن
 وكل ذلك خطأ لا يوجد مثله فيما اذا جعل أخيرا .
- قال قطرب والمذهب الاول فاسد لان كثيرا من المعاني العارضة تدخل
 في أول الكلمة ووسطها قبل استيفاء الصيغة نحو الجمع والتصغير وهو معنى
 عارض . (٥)

والجواب : أن الملل المذكورة كلها صحيحة .

* راجع كتاب اللباب للمؤلف اللوحة (٦) / والايضاح للرجاجي
 ص ٧٦ / والاشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ : ٨٣ .
 والخلاف في هذه المسألة ليس بين البصريين والكوفيين فلم يذكرها ابن
 الأنباري .

- (١) ساقطه من ط فقط موجوده في (أ) ، (ب) .
- (٢) (الكلمه) ساقطه من (ب) .
- (٣) في (ب) وباء النسب .
- (٤) سبقت ترجمته .
- (٥) انظر الايضاح : ٧٦ .

وأمتنها عند النظر الصحيح هو الأول .

وأما ما نقض به من التصغير والجمع فلا يصح لوجهين .

أحدهما : أن التصغير والجمع معنيان يحدثان في نفس المسمى وهو التكرير والتحقيق ، فلذلك كانت علامتهما ^(١) في نفس الكلمة ، لان التكرير معناه ضم اسم الى اسم هو ^(٢) مساو له في الدلالة على المعنى ، فكان الدال على الكثرة داخلا في الصيغة ، كما أن اضافة أحدهما الى الآخر داخل في المعنى وليس كذلك المعنى الذي يدل عليه الاعراب ، فان كونه فاعلا لا يحدث في المسمى معنى في ذاته ، بل هو معنى عارض أوجبه عامل عارض .

والوجه الثاني أن التصغير والجمع من قبيل المعاني التي يقصد اثباتها في نفس السامع فيجب أن يبدأ بهما ^(٣) أو تقرن بالصيغة ليثبت ^(٤) في نفس السامع معناها قبل تمام المعنى الاصلى بدونها ^(٥) وهذا كما جمل الاستفهام والنفي في أول الكلام ليستقر معناه في النفس ولو آخر لثبت في النفس معنى ثم أزيل ^(٦) وليس كذلك الاعراب ، لان الصيغة المجردة عن الاعراب لا تنفي كون المسمى فاعلا ولا مفعولا حتى اذا جاء الاعراب بعد ذلك أزال —

-
- (١) في (ب) علاماتها ، وصحتها في (ط) علاماتها ، والصواب ما اثبتناه وهو ما ورد في (١) .
 (٢) في (ب) وهو
 (٣) في (١) اثباتهما والصواب من (ب) .
 (٤) في (١) بهما والصواب من (ب)
 (٥) في (ب) لتثبت
 (٦) في (ب) معناهما .
 (٧) في (١) بدونها والصواب من (ب) .
 (٨) في (ب) ثم أزيل
 (٩) في (ب) كون الاسم .

المعنى الاول ، وكذلك الألف واللام جعلت أولا ليثبت التخصيص فـ

المسمى ، ولا يؤتى بها أخيرا لئلا يحدث التخصيص بعد الشياخ ،

(٢)

(١) واحتج من قال ان الاعراب لا ينبغي أن يكون موضعه أخيرا لانه دال

على معنى فى الكلمة فوجب أن يكون فى أصلها كالتصغير والجمع والتعريف

والنفى والاستفهام وغير ذلك ، وانما عدل الى الاخير لما ذكرناه من اختلاط

(٣)

/ الابنية والجواب عن هذا قد سبق . والله اعلم بالصواب .

(١) اختلفت العبارة فى (ب) فورد فيها واحتج الآخرون الذين قالوا :

بأن الاعراب ٠٠٠٠ الح .

(٢) كذا فى (أ) ، (ب) وغيرها المحقق فى (ط) الى (بأنه) لاعتقاده .

انها أصوب .

(٣) بالصواب ساقطه من (ب) .

١١ - مسألة [حقيقة الصرف] *
=====

الصرف : هو التنوين وحده

وقال آخرون : هو التنوين والجر .

وحجة الاولين من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه معنى ينبأ عنه الاشتقاق فلم يدخل فيه ما يدل عليه الاشتقاق

كسائر أمثاله ، ويانه أن الصرف في اللغة هو الصوت الضعيف ، كقولهم :

(صرف ناب البصير) ، و (صرفت البكرة) ، ومنه (صرف القلم) ، والنون

الساکنة في آخر الكلمة صوت ضعيف نيه غنة كغنة الأضياء التي ذكرنا ، أما

الجر فليس صوته مشبها لما ذكرنا ، لأنه حركة ، فلم يكن صرفا كسائر الحركات

ألا ترى أن النضة والفتحة في آخر الكلمة حركة ، ولا تسمى صرفا .

* * * هذه المسألة لا خلاف فيها بين البصريين والكوفيين لذلك لم يذكرها ابن

الانباري في الانصاف .

وذكرها المؤلف في (اللباب) لوحة (٩) ، وشرح اللمع لوحة (١٩)

وانتار مع الهوامع ٧٦/١ ط الكويت ، وشرح الفصول لوحة (٢١) ،

ومرج لامية المعجم للصفدي ٢٨٥/١ .

(١) الواو ساكنة من (ب)

(٢) أنار الصحاح مادة (الصرف) ص ١٣٨٥ وفي (ب) (ذاب) يدل (ثاب)

وصححها المحقق في (ط) .

والوجه الثانى : أن الشاعر ^(١) اذا اضطر الى صرف مالا ينصرف جره
فى موضع الجر ، ولو كان الجر من الصرف لما أتى به من غير ضرورة اليه
وذلك أن التنوين دعت الضرورة اليه لاقامة الوزن ، والوزن يقوم به سواء كسر
ماقبله ، أو فتحه ، فلما كسر حين نون علم أنه ليس من الصرف ، لان المانع من
الصرف قائم ، وموضع المخالف لهذا المانع الحاجة الى اقامة الوزن ، فيجب أن
يفتح به . (٢)

والوجه الثالث : أن ما فيه الألف واللام أو أضيف يكسر ^(٣) فى موضع الجر
مع وجود المانع من الصرف ، وذلك يدل على أن الجر يسقط تبعا لسقوط
التنوين ، بسبب مشابهة الاسم للفعل ^(٤) ، والتنوين سقط هنا لملة أخرى
فينبغى أن يظهر الكسر الذى هو تبع لزوال ما كان سقوطه تابعا له .
واحتمل الآخرون من وجهين :

أحدهما : أن الصرف من التصرف ، وهو التقلب فى الجهات والجر
يزداد تقلب الاسم فى الاعراب ، فكان من الصرف .

(١) كذا ورد فى (١) وفى (ب) وهو أن الشاعر الخ .

(٢) الواو ساقطة من (ب) .

(٣) فى (ب) (لو أضيف لكسر) .

(٤) فى (ب) (الفعل) .

(٥) هنا ساقطة من (ب) .

والثاني : أنه اشتهر في عرف النحويين أن غير المنصرف لا يدخله الجر

مع التنوين ، فهذا أحد فيجب أن يكون الجر ^(١) داخلا في المحدود .

والجواب : عن الاول من وجهين :

أحدهما : أن اشتقاق الصرف مما ذكرنا ^(٢) لا مما ذكروا ، وهو أقرب

الى الاشتقاق .

والثاني : أن تقلب النلمة في الاعراب لو كان من الصرف لوجب أن يكون

الرفع والنصب صرفا ، وكذلك تقلب الفعل بالاشتقاق والاعراب ^(٣) لا يسمى

صرفا ، وإنما يسمى تصرفا ، وتصريفا .

وأما ما اشتهر في عرف النحويين فليس بتحديد المنصرف ، بل هو حكم ما لا ينصرف

فأما ما هو حقيقة الصرف فغير ذلك ، ثم هو باطل بالضاف ، وما فيه الالف واللام

فإن تقلبه أكثر ، ولا يسمى منصرفا .

والله أعلم بالصواب .

(١) كذا في (١) وفي (ب) (الحد) بدل (الجر) .

(٢) في (ب) (مما ذكرناه) .

(٣) (والاعراب) ساقطة من (ب) .

(٤) (بالصواب) ساقطة من (ب) .

١٢ - مسألة [حقيقة الاعراب] (*)

ذهب أكثر النحويين الى أن الاعراب معنى يدل اللفظ عليه ، وقال آخرون
هو لفظ دال على الفاعل والمفعول مثلاً ، وهذا هو المختار عندي .
واحتج (١) الاولون من أوجه :
أحدها : أن الاعراب اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها ، والاختلاف
معنى لالفظ كمخالفة الاحمر للابيض (٢) .
والثاني : أن الاعراب يدل عليه تارة (٣) بالحركة ، وتارة الحرف ، كحروف
المد في الاسماء الستة والتثنية والجمع ، وما هذا (٤) سبيله لا يكون معنى واحداً
بل هو دليل على المعنى ، والدليل قد يتعدد والمدلول عليه واحد .
الثالث : أن الحركات تضاف الى الاعراب فيقال حركات الاعراب وهذه ضمة
اعراب ، وضافة الشيء الى نفسه ممنوعة (٥) ، وكذلك الحركات توجد فى
(الشئ) (٦) وليست اعراباً .

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة فى كتاب اللباب لوجه (٥) ، وانظر المرتجل
٣٤ / وتأويل مشكل القرآن : ١٤ / والاشباه والنظائر ١ : ٧٧ / والخصائص
٢ : ٣٥ / والايضاح فى علل النحو : ٦٩ / والصاحبى : ٤٢ ، ١٦١ ، ولم
يذكرها ابن الانبارى فى الانصاف ، لأن الخلاف فيها ليس بين البصريين .
الكلمات

(١) الواو ساقطة من (ب) . (٢) فى (ب) لمخالفة الاحمر للابيض . =

واحتج الآخرون بأن الأصل في الأعراب الحركة ، لأنها ناشئة عن المامل
 كقولك أقام زيد فالضمة حادثة عن الفعل ، والفعل عامل ، والعمل نتيجة
 العامل ، والعمل هو الحركة ، فأما كون الاسم فاعلا أو مفعولا فهو معنى مجرد
 عن علامة لفظية يجوز أن تدرك بخير لفظ ، كما يدرك الفرق بين المبهنيات ،
 بالمعنى مع الحكم بالبناء كقولك (شرب هذا هذا) ، وكذلك قولك في المصرب
 نحو (كلم موسى عيسى) ، فعلم أن الأعراب هو الحركة المخصوصة ، وهذا هو
 حجة هؤلاء ، والذي أحرره هنا أن أقول ^(٢) الأعراب فارق بين المعاني
 العارضة ، كالفاعلية ، والمفعولية ^(٣) ، والتعجب والنفي والاستفهام ، نحو
 ما أحسن زيدا ، وما أحسن زيد ، وما أحسن زيد ، نفس الحركات هنا فارق —
 بين المعاني ، وإذا ثبت أن الأعراب فارق بين المعاني فالفرق الحاصل عن
 الفارق يصرف تارة بالعقل ، كمعرفة أن الاثنين أكثر من الواحد ، وأقل من
 الثلاثة ، هذا معلوم بالعقل من غير لفظ يدل عليه ، وتارة يعرف بالحس

= (٣) في (ب) تارة .

(٤) كذا في (ب) وفي (ط) وما هذه .

(٥) في المسألة خلاف وماضعه أبو البقاء جازع عند الكوفيين أنار الانصاف

٤٣٦ المسألة (٦١) وه قال الفراء في مواطن متعددة — أنظر

٤٨٩ فما بعدها من كتاب (أبو زكريا الفراء) كما أن المرزوقى

نسب هذا الى الكسائي والليثاني أيضا — أنظر الأزمدة والامكنة

٢٨٤/١ ط أولى .

(٦) غير واضحة في (١) وصوابها في (ب) .

(١) الواو ساقطة من (ب)

(٢) في (ب) وردت العبارة هكذا : والذي أحرره هنا أن القول أن الأعراب . .

٠٠٠ الخ .

(٣) قارن هذا بما جاء في مشكل القرآن ١٤ ، الخصائص ٢ : ٣٥ ، والمرتل

٠ ٣٥٤ ٣٤

من السمع والبصر واللمس والذوق ، والشم ، فأنت تفرق بين زيد وعمرو بالتسمية بما تسمعه من اللفظين ، وتفرق بين الأحمر والأبيض بحاسة البصر ، وبين الحار والبارد والناعم والخشن باللمس ، وبين الحلو والمر بالذوق ، وبين الريححة الطيبة والخبيثة بالشم ، والأعراب من قبيل ما يعرف بحاسة السمع ، ألا ترى أنه إذا قلت لانسأن أفرق لى بين الفاعل والمفعول والمضاف اليفى^(١) نحو قولك : (ضرب زيد غلام عمرو) فانه اذا ضم واحدا وفتح ثانيا وكسر ثالثا حصل لك الفرق بالفاظه لا من طريق المعنى ، فانك أنت قد تدرك هذا المعنى بنير لفظ ، فدل أن الأعراب هو لفظ الحركة ، وأما ما أعرب بالحروف^(٢) فهو حاصل من اللفظ أيضا ، لان الحرف لفظ كما أن^(٣) الحركة لفظ وأما كون

(١) (فى) ساقطة من (ب) .

(٢) فى (ب) بالحرف .

(٣) غير واضحة فى (١) وما أثبتناه من (ب) .

الحركة في المبني (١) فلا يمنع أن يكون (٢) اعراباً في المصرب ، ويكون الفرق بينهما أن حركة المبني ليست مخصوصة بمعامل ، وأما إضافة الحركة إلى الاعراب فلا يدل (٣) على أنهما غير أن بل هو من قبيل إضافة النوع إلى الجنس هذا كما تقول رفع الاعراب ونصبه وجره ، فتضيف الرفع إلى الاعراب وهو نوع منه يدل على ذلك أن الرفع اعراب بلا خلاف ، وكذلك النصب والجر ، معلوم أن حقيقة الرفع هو الضمة الناشئة عن عامل (٤) قد لزم أن يكون الاعراب لفظاً ، .

والله أعلم بالصواب .

(١) في (ب) المبتنى وأضاف في (ط) (بناء) في المبني ونهه على ذلك في

الحاشية ص ١١٣ .

(٢) في (ب) يكون .

(٣) في (ب) تدل .

(٤) في (ب) عن العامل .

(٥) (والله أعلم بالصواب) ساقطة من (ب) .

١٣ - مسألة [أيهما أسبق : حركات الاعراب أم حركات البناء؟] (*)

اختلفوا في حركات الاعراب هل هي ^(١) سابقة على حركات البناء أو بالعكس؟
أو هما متطابقتان من غير ترتيب ، فذهب قوم الى الاول وهو الاقوى والدليل
عليه من وجهين :

أحدهما : أن الاعراب تابع لفائدة الكلام والكلام موضوع للتفاهم فيجب أن
يكون مقارنا للكلام كمقارنة المفرد لمعناه ، وبيان ذلك أن المفرد في نحو
قولك ^(٢) قولاك قولاك (وجبل) ، متى ذكر واحد من هذه الالفاظ كان معناه
مما حبا له ، فاذا انتهى اللفظ فهم معناه عند انتهائه ، وكذلك الكلام
المقصود منه ما يحصل ^(٣) من الفائدة عند التخاطب ، والتخاطب لا يكون الا
بالمركب ، فالمفردات تصور المعاني ، والمركبات تفيد التصديق ، وهو المقصود
الكل من وضع الكلام ، واذا كان الاعراب ^(٤) للكلام فهم معنى المركب عند

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب الباب لوجه (٦) ،

ولم يذكرها ابن الانباري في الانصاف لان الخلاف فيها بين الكوفيين
والبصريين ، وانظر الاشباه والنظائر ١ : ١٦٣ / والمحصل شرح الفصول
لوجه (١٨) ، قال : " وذهب آخرون الى أن كل واحد منهما أصل
وقال الاندلسي : وهل الصحيح () .

(١) (هي) ساقطة من (ب) وموجودة في الاشباه أيضا في النص الذي نقله
السيوطي من التبيين .

(٢) غير واضحة في (١) صوابها من (ب) .

(٣) في (ب) ما تحصله .

(٤) كلمة (الاعراب) ساقطة من (ب) .

انتهاء اللفاظ ، كقولك : (أعطى زيد عمرا درهما) ، فانك لاتدرك معنى هذه
الجملة الا لئن تعلم الفاعل والمفعول ، حتى يستقر (١) عندك ما قصد بالجملة
فأما حركات البناء فلا تفيد معنى فى المركب ، وانما هى شىء أوجبه شبهه
الحرف الذى لم يوضع لتفيد حركته معنى .

والوجه الثانى : أن واضع اللغة حكيم ، ومن حكمته أن يضع الكلام للتفاهم
ولا يتم التفاهم الا بالاعراب ، فوجب أن يكون مقارنا للكلام / لتحصل فائدة
الوضع .

وأما البناء فلا يعرف المعنى فيه من اللفظ ، وانما يعرف بجهة أخرى ، الا
ترى أنك اذا قلت ضرب موسى عيسى لم يفهم من اللفظ الفاعل من المفعول
وانما ميزوا بينهما بان ألزموا الفاعل التقديم ، وهذا أمر خارج عن اللفظ
والاعراب ، أما هو (٢) اللفظ ، أو مدلول اللفظ ، ولو قال (كسر موسى العصا)
فهم الفاعل من المفعول من المعنى ، ان قد ثبت أن المراد بموسى الكاسر
والعصا المكسور ، وهذا أيضا خارج عن أدلة الالفاظ ، الا أنه مع خروجه
عن دليل اللفظ يقدر الاعراب عليه تقديرا ، والتقدير اعطاء المعدوم حكم
الموجود ، وانما كان كذلك لقيام الدليل على أن هذه الاسماء غير مبنية ،
فيلزم أن تكون معربة .

(١) فى (ب) يستقر .

(٢) فى (ب) أما هذا اللفظ .

واحتج من قال حركات البناء أصل: بأن حركة البناء لازمة وحركة^(١) الاعراب منتقلة ، واللازم أصل للمنتقل ، وسابق عليه .

واحتج من قال " لا يسبق بعضها على بعض " ، أن واضح اللغة حكيم فيعلم من الابتداء ما يحرك للاعراب ، وما يحرك لغيره ، فيجب أن تتساقط ، ولا تتسابق ، والجواب عن شبهة المذهب الثاني : أن الأصل والفرع لا يؤخذ من اللزوم والانتقال ، بل يؤخذ من جهة افادة المعاني ، وقد ثبت أن الاسماء هي التي يقع فيها / اللبس وأنها محال^(٢) الفاعلية . والمفعولية فكان الاعراب مقارنا لها ، لئلا يقع اللبس ثم يحتاج الى ازالته بعد وقوعه ، والبناء أجنبي عن ذلك .

والجواب عن شبهة المذهب الثالث : أنا لا نريد بالسبق (عنا السبق)^(٣) بالزمان ، بل السبق بالرتبة ، ولا شك أن الاعراب سابق بالرتبة وأما البناء فيجوز أن يكون متأخرا عن الاعراب ، وان يكون مقارنا له في^(٤) الوضع . والله أعلم بالصواب .^(٥)

(١) "حركة" ساقطة من (ب) .

(٢) في (ب) مجال .

(٣) ما بين القوسين ساقطة من (ب) وصححه المحقق في (ط) بحذف

الباء من بالسبق وعليه يستقيم المعنى .

(٤) في (ط) بالوضع .

(٥) والله أعلم بالصواب ساقطة من (ب) .

١٤ — مسألة [علة زيادة تنوين الصرف] *

الملة في زيادة تنوين الصرف على الاسم أنه أريد بذلك بيان خفة الاسم
 وثقل الفعل ، (١)
 وقال الفراء (٢) : المراد به الفرق بين المنصرف وغير المنصرف وقال آخرون (٣) :
 المراد به الفرق بين الاسم والفعل ،
 وقال قوم المراد به الفرق بين المفرد والمضاف (٣) .
 والدلالة على المذهب الأول : أن في الكلمات ما هو خفيف وما هو ثقل ،
 والخفة والثقل تعرفان (٤) من طريق المعنى لا من طريق اللفظ ، فالخفيف (٥)
 ما قلت مدلولاته ولوازمه والثقل ما كثر ذلك فيه .

* انظر أمالي ابن الشجري ٢ : ١١ ، ١١٨ / وايضاح الزجاجي : ٩٧ /

واللامات : ٣١ ، ٣٢ والأشباه والنظائر ١ : ٢٦٩ — ٢٧٠ .

ولم يذكرها ابن الانباري من بين مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين
 ولكن يمكن لنا عدّها منها كما نقل الزجاجي عنهما في كتابيه الايضاح واللامات .

(١) انظر الكتاب : ١ : ٦

(٢) الفراء : (١٤٤ — ٢٠٧ هـ ، ٧٦١ — ٨٢٢ م)

أبو زكريا يحيى بن زياد الديلمي الفارسي الأصل أشهر تلاميذ الكسائي أخذ
 عن يونس البصري وأشهر مؤلفاته معاني القرآن وكتاب الحدود في النحوصنفه
 بأمر المأمون وله المنقوص والممدود والمذكر والمؤنث والايام والليالي ، ولأستاذنا
 الدكتور احمد مكي الانصاري (أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة) راجع
 ترجمته في نزهة الالباء : ١٢٦ معجم الأدباء ٧ : ٢٧٦ / طبقات الزبيدي :

(١) فخفة الاسم أنه يدل على مسمى واحد ، ولا يلزمه غيره في تحقق معناه ، كقظة رجل فان معناها ومساها الذكر من بنى آدم ، والقصر هو الحيوان الصهال ، ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره ، ومعنى ثقل الفعل أن مدلولاته ولوازمه كثيرة ، فمدلولاته الحدث والزمان ، ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك ، فاذا (٢) تقرر هذا فالفرق بينهما غير معلوم من لفظهما ، فوجب أن يكون على ذلك دليل من جهة اللفظ والتنوين صالح لذلك ، لأنه زيادة على اللفظ والزيادة ثقل في المزيد عليه والاسم يحتمل الثقل لأنه في نفسه ، خفيف والفعل في نفسه ثقل فلا يحتمل التثقيل ، وهذا / معنى ظاهر فكان هو الحمة في الزيادة (٣) وقول الفراء ان حمل على معنى صحيح فمراده ما ذكرنا ولكن العبارة ركيكة ، وان حمل على ظاهر اللفظ كانت تحليل الشيء بنفسه ، لأنه يصير الى قولك التنوين يفرق به بين ما ينون وبين ما لا ينون وهذا تحليل الشيء بنفسه (٤)

= وهذا الرأي الذي نسبه المؤلف الى الفراء بنسبة الزجاجي الى البصريين فقال :
" ... والعلة في ذلك عند البصريين أن التنوين دخل في الأسماء فرقا

- بين المنصرف منها المتمكن وبين المتمتع من الانصراف " اللامات ص ٣٠
(٣) نسب الزجاجي هذا الرأي الى الفراء انظر الايضاح : ص ١٧ وأضاف معه
الكسائي في اللامات : ٣١
(٤) ما بين القوسين غير واضح في (أ) وضوابه من (ب) وعولاء القوم هم بعض الكوفيين
كما في الايضاح للزجاجي ص ١٧ .
(٤) في ب (يعرفان) وكذلك الاشياء .
(٥) زاد السيوطي هنا (من الكلمات) .

- (١) كذا في (أ) ومثله في الاشياء وفي (ب) تحقيق
(٢) انظر الاشياء ١ : ٢٦٩ - ٢٧٠ ، وقد نقل السيوطي عن التبيين من قوله
والخفة والثقل يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ حتى قوله وغير ذلك ،
الاشياء ١ : ١٤٨ .
(٣) كلمة (هو) ساقطة من (ط) فقط (٤) به ساقطة من (ب)

و (١) أما من قال فرق به (٢) بين الاسم والفعل فلا يصح لأوجه :

أحدهما : أن الفرق بينهما من طريق المعنى وذلك أن الاسم يدل

على معنى واحد والفعل على معنيين وقد ذكرنا ذلك في حديثهما .

والثاني : أن العلامات المفرقة اللفظية بينهما كثيرة مثل قد ، أو السين ، وسوف ،

والتصرف مثل كونه ماضيا ، ومستقبلا ، وأمرأ ، والاسم يعرف بالآلف واللام وغيرهما .

والثالث : أن الاسم الذى لا ينصرف لا تنوين فيه وهو مبين للفعل ، وأما

من قال يفرق بين المفرد والمضاف ، فقله باطل أيضا من جهة أن المفرد

مطلق يصح السكوت عليه ، والمضاف مخصوص محتاج الى ما بعده ، وأن الاسم

الذى لا ينصرف قد يضاف وإضافته غير لازمه فيكون مفردا مع أنه لا ينون ، فلو

كان المفرد لا يفصل بينه وبين المضاف الا بالتنوين لزم ألا يكون المفرد الا

منصرفا ، والله أعلم بالصواب (٤)

(١) غير واضحة فى (أ) وهى فى (ب)

(٢) (به) ساقطه من (ب) .

(٣) المفرقة / ساقطه من (ب)

(٤) سقطت والله أعلم بالصواب من (ب)

١٥ - مسألة [فعل الامر بين البناء والاعراب] *"

فعل الامر للمواجه^(١) مبنى^(٢) نحو (قم) ، واضرب) ، وقال الكوفيون هو معرب بالجزم^(٣) . لنا أنه لفظ لا يفرق باعرابه بين معنى ، ومعنى فلم يكن معربا كالحرف ، والدليل على هذه الجملة أن الاعراب معنى زائد على الكلمة فلا ينبغي أن يثبت الا اذا دل على معنى ، وفعل الامر لا يحتل معانى يفرق الاعراب بينها ، فلم يحتج الى الاعراب ، وقد ذكرنا

*" ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة (١١٢) وشرح اللع

لوحة (١٨) واعراب القرآن ٤٤: ١ .

كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف ٥٢٤ - ٥٤٩ وهي المسألة

(٧٢) وعنوانها هناك : " فعل الامر معرب أو مبنى "

وانظر المقتضب ٢: ٤٤٣ ، ١٣١ / وأعجب العجب ١٢ ، مشكل

اعراب القرآن لمكي ١: ١١ ، وشرح الرضى ٢: ٢٤٩ / وابن يعين

٧: ٦١ ، ٦٢ / وابن الشجري ١: ٣٥٧ ، ٢: ١١٢ / وأسرار

الحرية : ٣١٧ / والاشمونى ١: ٦٤ .

(١) للمواجه ساقطة من (ب) .

(٢) هذا هو مذنب البصريين أنظر المقتضب ٢: ١٣١ / وأصول ابن

السراج ٢: ١٥ ، ايضاح الفارسي : ٢٥ / وخصائص ابن جني ٣: ٨٣ .

(٣) هذا هو رأى الكوفيين في معانى القرآن للفرأ ١: ٤٩١ ، مجالس ثعلب

٤٥٦ ، وايضاح الوقف والابتداء لابن الانباري : ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، واعراب ثلاثين

سورة لابن خالويه : ٥٤ ، ١٢٧ ، وشرح السبع الطوال لابن الانباري

٣٨ ، وشرح ديوان المتنبي المنسوب الى الحكمرى ٤: ٢٩٤ .

(٤) احتج ابن الانباري للبصريين بقوله : " رأما البصريون فاحتجوا بأن

قالوا : انما قلنا انه مبنى على السكون ، لأن الأصل فى الأفعال أن

تكون مبنية والأصل فى البناء أن يكون على السكون . . . ثم قال ومنهم

من تسمه بأن قال : الدليل على أنه مبنى أنا أجمعنا على أن مكان

على وزن فعال من أسماء الأفعال كنزال . . مبنى لأنه ناب عن فعل =

(١) ذلك في اعراب الفعل هل هو استحسان أم أصل ؟ فيما تقدم (٢) ولان —
 الاعراب أما أن يثبت أصلاً ، أو استحساناً ، وكلاهما معدوم . أما الأصل
 فلانه لا يحتمل معانى يفرق الاعراب بينها ، وأما الاستحسان فهو أن فعل
 الامر لا يشابه الاسم حتى يحل عليه في الاعراب ، بخلاف المضارع فانه يشبه
 الاسم بوجود حرف المضارعة ، وليس في لفظ الامر هنا حرف مضارعة يشبه به
 الاسم ، فعند ذلك يجب أن يكون مبنياً .
 واحتج الكوفيون بأنه فعل أمر ، فكان معرباً بالجزم كما لو كان في حرف
 المضارعة كقوله (لنضرب يا زيد) ، ولنضرب عمرو) ، ولا اشكال في أن كل واحد منهما
 أمره فاذا كان أحد الامرين معرباً ، كان الآخر كذلك ، قالوا فان قيل هناك
 حرف المضارعة وهو المقتضى للشبه قيل فصل الامر للمواجه ان لم يكن فيه حرف
 المضارعة لفظاً فهو مقدر مراد وحذف لفظاً للعلم به فالتقدير في قولك قم ، لتقم
 ويدل على ذلك أن حذف اللام قد جاء صريحاً كقوله — ول

= الامر الخ " (الانصاف ٥٣٤ ، ٥٣٥)

- (١) ذلك ساقطة من ط فقط .
- (٢) تقدم في المسألة الثامنة (٧) ولان ساقطة من (ب) .
- (٣) " حرف " موجودة في (١) ، (ب) وقال المحقق في (ط) أنها غير
 موجودة في الأصل ، أنظر عامش (٤) ج ١ ص ١١٥ .
- (٤) ذكر ابن الأنباري حجة الكوفيين وألّال فيها ، أنار الانصاف من ٥٢٤

— ٥٣٤ —

- (٥) في (ب) قال
- (٦) في (ب) هو .
- (٧) للمواجه ساقطة من (ب) .
- (٨) كذا في (ب) وفي (ط) لام الامر .

(١) الشاعر:

محمد تفد نفسه كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا
أي لتفد ، وقال الآخر (٢):
على مثل أصحاب البعوضة فاعشى له الويل حر الوجه أو شيء من بكا
أي وليه . والجواب أن هذا الفعل لم يوجد فيه علة الاعراب لأن علة اعرابه
أما أصل أو شبه ، وكلاهما لم يوجد على ما تقدم ، وكونه أمرا لم يوجب اعرابه

(١) البيت في شرح الرضي لحسان ولا يوجد في ديوانه ، وفي شرح الخليل
٢٢١ لأبي طالب عم النبي (ص) ، وفي خزانة الأدب ٦٢٩:٣ نقلا عن
شرح شواهد المفصل لبعده فضلا العجم أنه للاعشى .
والشاهد فيه في (تفد) حيث جزم الفعل باضمار لام الامر . وتبالا -
معناها : سوء الحاقبة ويروى (من أمر) يدل (من شيء) في بعض مصادره .
البيت في كتاب سيويه ٤٠٧:١ ط يولاق ، ٨:٣ ط هارون ، وفي
أبيات سيويه لابن النحاس : ٢٦٨ وفيه (أمر) وانثار الاعلم حاشية -
ب يولاق . وذكره المصنف في اللباب لوحة ١١٢ وأورده ابن يعيش في شرح
المفصل ٧:٦٥ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٩:٧٤ ، والانصاف ٥٣٠ ، أسرار العربية
١٢٥ ، المصرب ٢: ٢٧٢ ، والمغني رقم ٤٠٩ ، ١٠٩٣ وشرح شواهد
لسيوطي : ٢٠٤ ، والجمع ٥٥:٢ ، والدرر ٢: ٧١ ، شواهد الكشاف
٢٥٣ ، الخزانة ٣: ٦٢٩ ، ٦٦٦ ، والاشموني ٥: ٥ ، وشرح سقط
الزند ١١٢٥ ، والجنى الداني : ١١٢ وغيرها .

(٢) البيت من شعر مقيم بن نويره اليربوعي ، والبيت في ديوانه من قصيده
يرثي فيها أشاء مالكا . والشاهد في البيت قوله (أوي) حيث جزم
الفعل باضمار لام الامر على مذهب الكوفيين . ويروى البيت (على مثل
يوم البعوضة) أنثار شواهد المغني . ص ٢٠٦
والبعوضة كما في معجم البلدان لياقوت . . . ماء لبنى أسد بن جند

بل الموجب لاعراب (١) الفعل الشبه بالاسم ، والشبه بالاسم كان بحرف المضارعة
والفعل بنفسه هناك ليس يأمر بل الأمر حاصل باللام ، وفي (قم) و (بع) ، هو أمر
بنفسه فالحاصل (٢) أنا متعنا علة الأصل وهو أن قولك ليضرب زيد لم يصرب لكونه

== ٠٠ وهذا الموضع كان قتل مالك بن نويرة ثم أورد القصيدة التي فيها البيت
وأورد البيت ١ : ٤٥٥ ، وحددها البكري في مصححه فقال مائة في حمى
فيد بينهما وبين قيد ستة عشر ميلا ١ : ٢٦ ، وأورد البيت كرواية المؤلف .
وانظر البيت في كتاب سيبويه ١ : ٤٠٨ بولاق و ٣ : ٩ هارون وشرح أبياته
لابن النحاس ٢٦٨ / وشرحها لابن السيرافي ١٠٦ / والمقتضب ٢ : ١٣٢ ،
والانصاف ٥٣٢ : وكتاب اللباب للمؤلف لوحة ١١٢ .

وزاد المؤلف في اللباب بعد البيت ، وقرى : ((وذلك فلتفرحوا)) على
الخطاب أى أفرحوا (لوحة ١١٢) .

وزاد ابن الأنباري من الشواهد لحجة الكوفيين ثلاثة أحاديث وثلاثة أبيات
وهذه الآية ، كما زاد المؤلف حجة أخرى للكوفيين هي : أن حروف العلة
تسبق من الفعل نحو (أعز) ، و (أسح) و (أن) كما تسقط بالجازم .
وقد ذكرها ابن الأنباري في الانصاف وزاد عليها حجة أخرى هي قوله :
(ومنهم من تمسك بأن قال : والدليل على أنه معرب مجزوم أنا جمعنا
على أن فعل النهى معرب مجزوم نحو : لا تفعل فكذلك فعل الأمر نحو :
أفعل لأن الأمر ضد النهى ، وهم يحملون الشيء على ضده ٠٠ السخ) .
(الانصاف ٥٢٨) .

(١) كتب في حاشية (ب) لاعراب الفعل كما في (أ) وفي (ط) اعراب .

(٢) انظر أمالي ابن الشجري ١١٢ : ٢

(٣) في (ب) والحاصل .

الفعل أمراً ، وفي حذف وكل الفعل أمر ، فلا جامع إذا بينهما ، قولهم ان حرف المضارعة محذوف ، كلام في غاية السقوط وذلك أن الحذف ^(١) لا يوجب تغيير الصيغة بل يحذف ما يحذف ، ويبقى ما يبقى على حاله ، كقولهم أمراً فان الاصل الياء ولما حذفت بقي ما كان على ما كان عليه وليس كذلك هاهنا ، فانه اذا قلت (يضرب زيد) وحذفت الياء لم تقل ضرب زيد ، بل تأتي بصيغة أخرى وهي اضرب ولان الجزم مناه باللام وإذا حذف الجازم لا يبقى عمله كما اذا حذف الجار لا يبقى ^(٢) الجر ^(٣) وكذلك هاهنا ، لو حذفت اللام ^(٤) لم يبقى عملها ، هذا لو كان الحذف للام وحدها فكيف اذا حذفت اللام وحرف المضارعة وتغيرت الصيغة ؟ وأما الشمر فهو على الخبر لا على الامر ، الا أنه حذف الياء من آخر الفعل ضرورة ، والاصل (تفدى) ويكى ^(٥) .

وجواب آخر (٦) وهو أن الحذف الـ_____لام

(١) من قوله فان الحذف ٠٠٠ الى قوله تأتي بصيغة أخرى منقول من أعجب المحجب ص ٣١ ، ٣٢ مع وجود اختلاف في النص من حذف وزيادة بعض الكلمات .

(٢) في (ب) لم يبق .

(٣) أجاب عن هذا ابن الانباري في الانصاف بقوله : " قالوا : ولا يجوز أن يقال ان حرف الجر لا يعمل مع الحذف فحرف الجزم أولى لان حرف الجر أقوى من حرف الجزم لان حرف الجر من عوامل الاسماء ، وحرف الجزم من عوامل الافعال ، وعوامل الاسماء أقوى من عوامل الافعال ، فاذا كان الأقوى لا يعمل مع الحذف ، فالأضعف أولى " (الانصاف

(٤) قال الزمخشري في الفصل في فعل الامر : " وهو منى عند أصحابنا ، وقال الكوفيون هو مجزوم باللام مضمرة ، وهذا خلف من القول . وقال ابن يمين في شرحه : وقولهم انه مجزوم باللام محذوفة فاصد لان عوامل الافعال ضعيفة لا يجوز حذفها واعمالها " (٧ : ٦١) وانظر أمالي ابن الشجري ١٢ : ٢ .

(٥) في (ب) تبكى

(٦) انظر ابن الانباري على الكوفيين في الانصاف ٤٠ : ٥٤٩ .

وقى خريف المضارعة ولم تتغير صيغة الفعل بخلاف مسألتنا ، والله أعلم بالصواب .^(١)

(١) قال في (ب) (والله تعالى أعلم بالصواب) ومعهذا واليه المرجع والمآب
هذا آخر إطلاع الشيخ محب الدين أبي البقاء ، صلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه أجمعين ثم علفت هذه الكراريس برسم الخزانة . .
على يد أضعف عباد الله تعالى وأحوجهم الى رحمة الله تعالى يوسف
بن يوسف بن محمد بن حنبل بن يعقوب بن حنبل الشافعي غفر الله تعالى
عنه وعنهم ثم وخير عم ، وقد تصرف المحقق الفاضل فاستطبع
هذه المبارات ولم يشبها في (ط) مع أنها واردة في الاصل .

١٦ - مسألة [حد الاسم الصحيح] * *

حد الاسم الصحيح : ما تعاقب على حرف اعرابه حركات الاعراب وقال بعضهم : حده : ما لم يكن حرف اعرابه ألفا ، ولا ياء قبلها كسره (١) .
وجه القول الاول :

أن الحد ما أنبأ عن حقيقة المحدود ، وحقيقته أمر وجودي ، وهذا اللفظ ينبي عن أمر وجودي ، فكان حدا له ، ولأنه يطرد وينعكس ، فاطراده لا يضر ، والعكس لأنه ما لم تتعاقب عليه حركات الاعراب ، فليس بصحيح .
فان قيل :

يتوجه اليه اشكالان :

أحدهما : الاسم الذي قبل يائه أو واوه ساكن نحو (ظبي) ، و (غزو) فانه يتعاقب عليه حركات الاعراب وليس بصحيح .

والثاني : الاسم الذي لا ينصرف فان حركات الاعراب لا تتعاقب عليه كلها

وهو صحيح .

والجواب : (٢)

أما النقض فعنه جوابان :

أحدهما : أن (ابيا) و (غزوا) صحيح في حكم النحومعتل في حكم التصريف ، وبينهما فرق ، ألا ترى أن المعتل في حكم التصريف يكون قسما

* * ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة (٩) ، ولم يذكرها ابن

الانباري في الانصاف لان الخلاف فيها ليس بين الكوفيين والبصريين وذكرها

وعينها ، ولا ما نحو . (وعد) و (يسر) و (ثوب) و (بيع) و (غزو) و (رى) وهو فى النحو غير ذلك .

والثانى أن هذه الاسماء وان لم تكن صحيحة من جهة الحروف ، ولكن حكمها حكم الصحيح فى الاعراب ، والحد يجمع الحقيقة ، وما كان حكمه حكم الحقيقة . واما الذى لا ينصرف فالحد موجود فيه ألا ترى أنه اذا — أدخلت عليه الالف واللام أو أضحت تعاقبت عليه حركات الاعراب الثلاث ، فأما اذا تجرد عن الانصاف ، والالف واللام ، فان حركتين منها تاهرا لفظا ، وفى (١) الثالثة وجهان :

أحدهما : أن الفتحة قد نابت عنها فهى من جهة المعنى كسرة ، ومن جهة اللفظ فتحة ، وغير ممتنع أن يكون للشيء جهتان مختلفتان فى التقدير وان اتفقتا فى اللفظ ، مثل الالف فى المصا ، فان اللفظ فى الالف واحد فى كل حال ، والتقدير مختلف .

والوجه الثانى : أن الكسرة مستحقة ، ولكن منع من ظهورها مانع ، فهى فى حكم الملقوطة به .

أما الحد الذى ذكره فهو نفى محض ، والنفى لا يدل على الحقيقة وانما يحصل العلم به من ارية الملازمة ، كقولك فى الاعى ما ليس ببصير أو هو غير البصير وهذا ليس بخداجما . والله أعلم بالصواب .

ابن الخشاب فى المرتجل ٤٠٠ .

= (١) هكذا عرفه ابن الخشاب فى المرتجل ٤٠٠ .

= (٢) حقها أن تكون بالفاء (فالجواب) كما سبق التنبيه على أمثالها .

(١) غير واضحة فى الاصل واجتهدت فى توصيلها .

١٧ — مسألة [اعراب الاسم المنقوص] *

الاسم المنقوص في حال الرفع والجر اعرابه مقدر ،

وقال بعض النحويين ليس بمقدر ، بل سكون الياء رفع أو جر ،

ووجه القول الأول أن الاعراب والحركات الحادثة عن العامل والسكون في الأسماء غير حادث عن عامل ، فلم يكن اعرابا وانما الاعراب الحركة ولكن منع من ظهورها مانع وهو ثقل اللفظ بها على الواو والياء بعد الكسرة ، ولكما كان حذفهما لمانع ووجب أن تقدر كما في ألف المقصور ،

فإن قيل الفرق بينهما أن ضمة الواو والياء وكسرتهما بعد الضمة والكسرة ممكن وحركة الألف في المعصا مستحيل ، والممكن لا يقدر تقدير المستحيل ، فمعد ذلك يجعل سكونه في الممكن كحقيقه الحركة ، إذ كانت الحركة ممكنه بخلاف الألف ، فإن حركتها في اللفظ مستحيله ، فلا تجعل نفسها قائمة مقام الحركة .

قيل لا فرق بين الموضعين ، لأن ما يستثقل عندهم في حكم المستحيل والله أعلم .

* الخلاف في هذه المسألة ليس بين المصريين والكوفيين ولذلك لم يذكرها ابن الأنباري في كتاب (الانصاف . وذكرها المبرد في المقتضب ١ : ١٣٧ وابن عقيل في شرح الألفيه ١ : ٧٣ / وابن الناطم في شرحه : ١٩ .

١٨ — مسألة [الوقف على المنقوص] * *

اختلف العرب في الوقف على ^(١) المنقوص رفعاً وجراً ، هل يوقف عليه بالياء
أو بحذفها ؟ ولهم فيه مذهبان : أحدهما الحذف والآخر : الإثبات .
ووجه الحذف أن الياء قد يجب حذفها في الوصل ، من أجل التنوين
وإذا حذفت في الوصل ، يجب أن تحذف في الوقف ، لأن الوقف عارٍ والمارء
لا يغير حكم الأصل ، ألا ترى أن قولك : (قم) و (خف) و (بع) ^(١) ألفتها
محذوفة ، لسكونها ، وسكون ما بعدها ، ولو حركت الساكن الثاني لم تصد
الألف ، كقولك : (قم الليل) و (خف الله) و (بع الثوب) ، ولما كانت
حركته عارضة ، كذلك ها هنا ، على هذا تقول : (هذا قائم) ، ومرت بقائمه
كما تقول : (هذا زيد) ومرت بزيد) يدل عليه أن الحذف في الوقف ينه

* * * الخلاف في هذه المسألة ليس بين الكوفيين والبصريين ولذلك لم يذكرها

ابن الأنباري في الانصاف .

وانتار المرتجل لابن الخشاب ٤٠ ، والقرب لابن عصفور ٢٢/٢ وشرح

الشافعية ٢/٣٠٠ ، وابن النائم ٣٢١ ، وابن يعين ٩/٧٥٠ والهمع

٢/٢٠٥ ، وشرح القوائد السبع الطوال ٢٨١ ، ٤٠٦ ، ٤٧٨ ، —

واشتقاق أسماء الله للزجاجي ١٣١ .

(١) ما بين القوسين غير واضح في الأصل .

(٢) لحله يقصد المنقوص المنكر لا المصروف ، بدليل التمثيل له بحذف ذلك

بقوله : (هذا قائم ومرت بقائمه) .

على الحذف في الوصل ، والوصل أصل يحتاج الى التنبيه عليه .
واحتج الآخرون : بأن الموجب للحذف قد زال فيزول حكمه ، ومبانه
أن الموجب للحذف التقاء الياء مع التنوين ، وهما ساكنان محذوف الأول
لأنهما يجتمع ساكنان ، وهذا قد أمن في الوقت ، فتعود الياء الى حقها ،
كما أن الجازم إذا دخل حذف الالف من (يخاف ، يقوم ، ويسمع) ،
فلو فقد الجازم ثبت هذه الحروف ، لزوال موجب حذفها .
والجواب عن هذا ما تقدم من أن الوقف عارض ، والعارض لا يغير حكم
الأصل . والله أعلم بالصواب .

١٩ - مسألة [الوقف على المقصور المنون]*

إذا وقفت على المقصور وقفت بالالف اجماعا كقولك هذه عصا ، (ورأيت عصا) ،
ومررت بعصا^(١) ، واختلفوا في أصل هذه الألف على ثلاثة مذاهب فمذهب
سيبويه : أن الألف في الرفع والجر لام الكلمة ، لا بدل ، وفي النصب هي
بدل من التنوين^(٢) .

والمذهب الثاني : أن الألف في الأحوال الثلاثة لام الكلمة ، لا بدل ،
وهو قول السيرافي وجماعه^(٣) .^(٤)

والمذهب الثالث هي في الأحوال الثلاثة بدل من التنوين^(٥) وهو قول
المازني^(٦) والمختار مذهب سيبويه .

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوجه ١٥١ .

ولم يذكرها ابن الأنباري في الانصاف ، لأن الخلاف فيها ليس بين
البصريين والكوفيين .

وأنظر المرتجل لابن الخشاب ٤٥ - ٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعين

١ : ٧٦ ، شمع الهوامع ٢ : ٢٠٥ .

(١) في الأصل مرت عصا

(٢) قال السيوطي : وهو رأي ابن مالك في التسهيل الهمع ٢ : ٢٠٥

وأنظر التسهيل : ٣٢٨ .

(٣) السيرافي : (٢٨٠ هـ - ٣٦٨ هـ)

أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان مولده في سيراف ، وكان أبوه

مجوسيا فأسلم أخذ الفقه والكلام عن الصيرفي ، وقدم بغداد فأخذ

اللغة والنحو عن ابن دريد ، وكان يسمى أئام المسلمين وشيخ الاسام

خفي المذهب ، أشهر آثاره شرحه لكتاب سيبويه ، وأخبار النحويين

البصريين أنظر ترجمته في نزعة الألياد ٣٧٩ وتاريخ بروكلمان ٢ : ١٨٦

ووجهه أن الألف لام الكلمة فكان الوقف عليها في الجبر والرفع كالاسم الصحيح وعلى في النصب يدل من التنوين كالاسم الصحيح أيضا ويانه : أن المذهب المذهب المشهور في الاسم الصحيح أن تقول في الرفع والجبر (هذا زيد) وممرت بزيد فتقف على الدال من غير ابدال ، وكذلك المعتل ، وذلك أن الصحيح هو الأصل المعلوم ، والمقصود مجهول من جهة اللفظ فيجب أن يحتمل على المعلوم الظاهر ، إذ حكم المجهولات أن ترد إلى المعلومات ، والمقدر محمول على التحقيق فان قيل : الاسم الصحيح يبين فيه الفرق بين الرفع والجبر وبين النصب وفي المعتل لا يبين ، فينبغي أن لا يحتمل على الصحيح وعلى هذا الدليل اعتراضات أخر على من قبيل المعارض وسنذكرها في شبه

= ترجمة النجار ، ومعجم الأدباء ٣ : ٨٤ ١٢٥٠ .

(٤) ذهب إلى ذلك أبو عمرو بن العلاء ، والكسائي والأخفش وابن كيسان

أنظر المصحح ٢ : ٢٠٥

(٥) (من) ساقطه من الأصل .

(٦) وهذا مذهب الفراء والفارسي في أحد قولين قال ابن يونس ومعه يزم

أنه مذهب سيويه ، وقال السيرافي هو المفهوم من كلامه . وعزاه مكي بن

إبي طالب إلى الكوفيين وعزاه ابن الباذي إلى سيويه والخليل ، وقال

أبو حيان أنه الأرجح .

(٧) المازني : (٢٤٦) هـ

أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب بن بقية المازني من مازن شيان أحد أئمة

النحو المتقدمين من أهل البصرة ، ووفاته فيها ألف ما تلحن فيه الماصه ،

وكتاب الألف واللام والتصريف وهو أشهرها شرحه ابن جني وشرحه مشهور

مطبوع وهو المسمى بـ (المنصف) ، وكتاب العروض راجع ترجمته في معجم

الأدباء ٢ : ٣٨٠ ، تاريخ بغداد ٧ / ٩٣ ، أخبار النحويين

البصريين ٧٤ وأنباه الرواه ١ : ٢٤٦ وألف الدكتور رشيد العبيدي

(أبو عثمان المازني) طبع في بغداد سنة ١٩٦٩ .

أنظر رأي المازني منسوبا إليه في التمهيد لابن مالك ٣٢٨ .

المخالفين ، والجواب^(١) : عن الفرق من وجهين : أحدهما : أن الفرق غير محصور في جهة اللفظ بل هو مقصود في أحكام أخرى وذلك موجود هنا وبما أنه أتينا إذا جعلنا الألف في الرفع والجرح لأم الكلمة كتب ما أصله الباء بالياء ، وما أصله الواو بالألف ، قالوا ونحو (عصا) و (علا) والياء نحو (رحي) ، و (مهدى) والتناهي ضرب من أقسام الموجودات ويستبدل بها على الأصول فالفرق فيها / نافع ومن الفرق إمالة اللام في موضع تجوز الإمالة^(٢) نحو هذه رحي وانتفتت بهدي^(٣) وهذا فرق لفظي وكذلك وقوعها رويًا على ما تذكره (٤)

من بعد

والوجه الثاني : أن الحكم إذا ثبت لعللة اطرد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة ألا ترى أنك ترفع الفاعل ، وتنصب المفعول في موضع يقطع بالفرقة بينهما من طريق المعنى كما لو قلت (ضرب الله مثلا) فانك ترفع وتنصب مع أن الفاعل والمفعول معقول قطعًا ونظيره من المشروع أن الرمل في الطواف شرع في الابتداء لاظهار الجلد ثم زالت العلة وبقي الحكم^(٤)

(١) حقها أن تكون بالفاء كما سبق .

(٢) كذا في الأصل ، ولعلها تجوز فيه الإمالة .

والإمالة هي أن ينجو بالألف نحو الياء ، والفتحة نحو الكسرة وأصحاب

الإمالة تميم وقيس وأسد وطاعة أهل نجد ، وأغلبهم يميلون حتى الآن .

(٣) الرمل : قال الأزهري : رمل الرجل يرمل رملًا إذا أسرع في مشيه ونحو

في ذلك ينزو . والطائف بالبيت يرمل رملًا اقتداءً بالنبي صلى الله عليه

وسلم وأصحابه وذلك أنهم رملوا ليصل أهل مكة أن بهم قوة ، تهذيب

اللغة ٢٠٧/١٥ مادة (رمل) .

وعذا ينزع الى معنى صحيح ، وهو أن الأصل أن الحكم لا يعلل بعلمتين ،
فإذا ثبت الحكم في الابتداء بعلة ثم زالت العلة وزال حكمها كان كتمليل الحكم
بعلمتين ، ومثل ذلك العدة عن النكاح تعلل ببرائة الرحم ثم يثبت في موضع
يستحيل فيه شغل الرحم وسبب ذلك أن النفوس تأمن بثبوت الحكم لعله فلا ينبغي
أن يزول ذلك الأنس ونظيره في التصريف أن الواو في مستقبل (وعد) ووزن حذف
منه لوقوعها بين ياء وكسرة نحو (يعد) ثم حذف مع بقية حروف المضارعة (١) مع عدم
العلة ليكون الباب على سنن واحد وله نظائر أخرى .

واحتج من قال : (نفي بدل في الاستعمال الثالث لأن العلة في ابدال التنوين
ألذا في النصب فتحة ما قبلها نحو رأيت زيدا وتنوين المقصور قبله فتحة فيجب أن
يقلب ألذا ، وهو في المقصور أكد ، لأن فتحة ما قبل التنوين لازمة والفتحة في
الاسم الصحيح غير لازمة .

واحتج من قال (نفي لام الكلمة في كل حال) : أن أحكام الأصالة ثابتة ،
وحكم الابدال منتف ، فوجب أن يحكم بالأصالة كبقية الأحكام ويانه أن حكم
اللام أن تقع روياء في الشعر ، والألف في المقصور المنصوب قد وقعت
(٢)
روياء كقول الشاعر :

إنك يا بن جعفر خير فـ

ثم قال :

ورب ضيف طرق الحى سـ صاف زادا وحديها ما اشتهى

(١) تفصيل سبب الحذف في هذه المسألة في المنصف لابن جنى ١ : ١٨٨ .

(٢) الشاعر هو الشعاع بن ضرار الذبياني أنظر المعنى ٤ : ٥٤٦ .

ان الحديث طرف من القرى (٧)

فالألف في (سرى) روى وهى بازاء الالف في (فتى) و (اشتهى)
و (القرى) (٢) و كما أن تلك الألفات روى كذلك ألف (سرى) ، يدل عليه أنها
لو كانت بدلا من التنوين لم تكن روى ، ألا ترى أن الألف في قولك : / (رأت
زيدا) لا تكون آخر بيت مع أن عمرا في بيت آخر من القصيدة (٣) ؛ لأن ما قبل
الألف مختلف الروى لا يختلف ، ومن أحكام الأصول أنك لا تميل الألف المبدلة
من التنوين هنا هنالقد قرأ بعض القراء : (أو أجد على النار هدى) (٤) .
وليس في الكلمة امالة أخرى تتبعها هذه الاماله ، ومن الأحكام كتابة هذا
بالياء وفي المصاحف (أو أجد على النار هدى) بالياء فبان بما ذكرناه أن الألف
في الأحوال الثلاث لام الكلمة .

(١) يوجد هذا الجزء في ملحق ديوان الشماخ الذى حققه الدكتور صلاح الدين
الهادى وطبع في دار المصارف سنة ١٩٦٨م ص ٤٦٤ ، وقد ورد في الديوان
" نعم الفتى " ورواية بقية الجزء موافق لما ورد في كتابنا هذا . وانظر
شرح الفصل ٩ : ٧٦ / والبحر المحيط ٧ : ٢٠ كما ورد الجزء فى
البيان والتبيين طهارون ١ : ١٠ ، وروى هناك (ان الحديث جاتسب)
و (رب نضو) / أمالى الزجاجي ٢٠٥ ، اللباب لوجه (١٥١) والمرتجل
لابن الخشاب : ٤٨ ، وأمالي ابن السجري ٢ / ٢٠٥ وأمالي المرتضى
١ : ٤٩٣ / والميني ٤ : ٥٤٦ / الأشموني ٤ : ٢٠٥ وشرح ديوان
الحماسه ١٧٥٠ / وظنهما التبريزي في مدح عبدالله بن جعفر الصادق وتابعه
في ذلك الميني وهذا لا يصح لأن وفاة جعفر كانت سنة ١٤٨ ولم يتنبه أن
الشماخ توفي قبل ذلك بزمان اذ كانت وفاته سنة ٢٢ هـ وصحيح ذلك
البخدادى في شمس شواهد الشافيه ص ٢٠٦ وذكر أنه (عبدالله بن جعفر
بن ابي طالب ١ - ٨٠ هـ) وهو صاحب جليل ولد في الحبشه لما هاجر

والجواب عن شبه المازني : أن الفتح في الاسم الصحيح قبل التنوين حركة اعراب غير لازمة ، فجاز أن يبدل لها التنوين ، والفتح في (العصا) و (المهدى) ليست فتحة اعراب فيطل القياس ، ولهذا يقدر في المنصب أن لام الكلمة محذوفة نحو رأيت عصا ،

وأما الجواب عن المذهب الأخير فيتحقق ببيان فساد ما استدل به فمن ذلك وقوعها رويًا ، وضمه ثلاثة أوجه .

أحدنا : أنه من غلط طبع الشاعر ألا ترى أن باب الاقواء جاز في الشعر — مثل أن يجعل النون رويًا في بيت والميم رويًا في بيت بعده كقول الشاعر :

بنى أن البرشي هين المنطق الطيب والطميم (١)

والجواب الثاني : أن ذلك جاء على لغة من لم يبدل من التنوين ألفا في

المنصب كقول الأشي (٢)

والأصل ~~عصا~~ ، وأخذ من كل حي عصم (٣)

والأصل عصا

= أبواه اليها وكان كريما يسمى بحر الجود وللشعراء فيه مدائح كان أحـ
الأمراء في بيبي على يوم صفين ومات بالمدينة ترجمته في الاستيعاب ١ : ٣٥٤
والأصانير ٤ : ٨٤ / وأسد الغابة ٣ : ١٣٣ ، وغير ذلك .
(٣) في الأصل (قري) (٤) انظر الصبارة في المرتجل ص ٤٨
(٥) سورة طه : آية ١٠

(١) البيت لاعرابية ، وهو في نوادر أبي زيد ١٣٤ / والمقتضب ١ : ٢١٧ /
والكامل ٦ : ٢٢٦ / وأمالى ابن الشجري ١ : ٢٧٦ / وشرح المفصل لابن
يعيش ١٠ : ٣٥ ، ١٤٤٦ / والمغنى ٢٨٧ / ورواية المبرد في المقتضب
(المنطق اللين) .

ويسمى هذا في علم القوافي (الاكتفاء) انظر تصريفه وأمثلة عليه في كتاب القوافي
للأخفش من ص ٤٣ — ٥٢ تحقيق عزة حسن طبع دمشق ١٣٦٠ م ومختصر
القوافي لابن جني ص ٣٠ وقد مثل بالبيت نفسه .

والجواب الثالث :

أن الألف المبدلة تشبه الألف التي هي لام والشبه بين الشئيين قد يجذب أحدهما إلى الآخر ، قولهم : (مررت بزيد الضارب الرجل) بالجر حملا على قولك : (مررت بالرجل الحسن الوجه) وهذا اتفاق شبيه مع أن الفرق بينهما ظاهره ، وذلك أن الرجل هنا مفصول وحكمه أن ينتصب ، وأن الرجل ليس للمضاف إليه ، بخلاف الحسن الوجه لأن الحسن للوجه ومع هذا قد حمل أحدهما على الآخر ، وأجازوا مررت بالرجل الحسن الوجه ، حملا على قولهم : (مررت بالضارب الرجل) وكل ذلك للشبه اللفظي .

وأما الامالة فبميدة في ألف التنوين ومن أبدلها شبيهها بلام الكلمة لما ذكرناه من الشبه اللفظي ، وهذا هو الشبهين فيمن كتبها بالياء . والله أعلم بالصواب .

(١) في الأصل قدم قوله : (الله أعلم بالصواب على قوله : وهذا هو الشبه فيمن كتبها بالياء) .

(٢) (الأعراس) — (هـ) وهو موهون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي أبو بصير من شعراء الطبقة الأولى من الجاهليتين ، وأحد أصحاب المعلقات المشهورة ، كثير الوفود على ملوك العرب ، يتغنى بشعره ، فسمى صناجة العرب مولده ووفاته في منفوحة وهي الآن إحدى نواحي مدينة الرياض انظر ترجمته في خزانة الأدب ٨٤ / ١ ، الاغانى ١٠٨ / ٩ ، دار الكتب والشعر والشعراء ٨٩ / ١ .

(٣) صد هذا البيت

— إلى المرأة قيس أطيل المسرى —

والبيت من قصيدة ديوانه ص ٣٧ تحقيق الدكتور حسين مدح فيها قيس ابن معدى كرب بن معاوية بن جبله الكندي صاحب مراح خضرموت يكنى أبا الأشعب الخزانة (١ : ٥٤٥) والاعلام ٦ : ٦٠ والمصمم الموهود التي يعتصم بها أي يستصمك ، وانظر البيت في الغصن ٩٧ : ٢ المصحح ٤٧ / شرح الفصل لابن يعيش ٧٠ : ٧٠ والخزانة ٢ : ٢٦٤ شرح شواهد الشافعية : ١ / ١ وسيرة ابن هشام ٧٥٣ ، واعراب القرآن للعكبري ٢ : ١١٩ والشواهد فيه حيث لم يبدل التنوين الفا في النصب وكان القياس أن يقلب عصما .

٢٠ - مسألة [اعراب الأسماء الستة] *

اختلفوا في الأسماء الستة وثى أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال^(١) على سبعة
مذاهب .
الأول : قول سيويه وثى أن حروف المد فيها حروف اعراب ، والاعراب
مقدر عليها .

والثاني : قول أبى الحسن الأصفهاني^(٢) أن حروف المد دوال على الاعراب فقط .
والثالث : قول الجرجي^(٣) أن قبلها اعراب ،

والمذهب الرابع قول قطرب وأبى اسحاق الزياتي^(٤) : أن هذه الحروف اعراب .
والخامس : قول المازني : أن هذه الحروف ناشئة عن اشباع الحركات ، والاعراب قبلها ،
والسادس : قول أبى على وأصحابه : أن هذه الحروف هي حروف الاعراب
ودوال على الاعراب ، وليس فيها اعراب مقدر .
والسابع قول الفراء : وثى أنها مصرية في مكانين ، حروف المد وحركات ما قبلها ،^(٥)

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوجه (٣) وشرح اللمع لوجه ٢٨-٣٠
كما ذكرها ابن الأنباري في (الانصاف) من ١٧ - ٣٣ وثى المسألة الثانية
وضاها هناك : " الاختلاف في اعراب الأسماء الستة " .

وانظر كتاب سيويه ٢ : ٨٠ ، والمقتضب للمبرد ٢ : ١٥٥ ، وشرح
الكافية للرضي ١ : ٣٨ - ٣٩ ، وأما ابن الشخري ١ : ٣٩ - ٤١ ،
ونجم الزوامع ١ : ٣٨ فما بعدها ، وشرح المفصل ١ : ٥١ ، والمترجل
لابن الخشاب : ٥٤ ، وأسرار العربية : ٤٣ ، وشرح التسهيل ١ : ٤٥ .

(١) استقط الاسم السادس وهو : (هنوك) .

(٢) الأصفهاني (٤ - ٢٦٥ هـ) .

سعید بن مسعدة المجاشعي بالولاء ، أصله من يلخ ، قرأ على سيويه وروى
كتابه واستدرأه على الخليل بحرا من بحور الشعر ، بقي من مؤلفاته - حسب
علي - كتاب القوافي وهو مطبوع ، وكتاب معاني القرآن مخطوطا في عشرين
وشرح أبيات المعاني في الفاتكان ، أنار ترجمته معجم الأدباء ٤ : ٢٤٢ ،
ونزهة الألباء ١٨٤ وتاريخ الأدب العربي ٢ : ١٥١ ، ١٥٢ (ترجمة النجار) .

(٣) الجرجي (٤ - ٢٢٥ هـ) .

فتبدأ بمذنب سيبويه ٥ وتدل عليه بطرق أربعة :

الأول : أنها أسماء معربة فكان لها حرف اعراب ٥ كسائر الأسماء المعربة ٥
وانما قلنا ذلك لأن الاعراب اما معنى ٥ واما حركة وكلاهما يفتقر الى محل يقوم
به كسائر الأغراض المعقولة ومحلها (آخر) حروفه كالبدال من زيد ونحوه / ٥
ويدل عليه ان المعتل مقيس على الصحيح كما ذكرناه في مسألة الوقف على المقصور (٢)
وكما أن الاسم الصحيح لا يعبر عن حرف اعراب كذلك المعتل ولذلك حكنا على الياء
في المنقوص والألف في المقصور على أنهما حرفا اعراب ٥
والطريق الثاني : أن هذه الأسماء لها حروف اعراب قبل الاضافة فكان لها
حروف اعراب بعد الاضافة كسائر الأسماء ٥ ويبان أن قولك هذا أب ورأيت أبا
ومررت بأب حرف اعرابه الباء ٥ وكان يجب أن تكون حروف المد بعد الاضافة
لأنها صارت آخر الكلمة كما أن البناء قبل الاضافة آخر الكلمة والاضافة لا تسلب
الكلمة حرف اعرابها نحو فلامك وغلامه ٥

= أبو عمر صالح بن اسحاق الجرجي بالولاء أشد عن الأصمعي والاختف ٥ الف
مختصرا لكتاب سيبويه سماه (الفخ) ونسب معظم الشعر الذي أغفل نسبه
سيبويه ٥

أنظر ترجمته في الفهرست ٥٦٨ نزهة الألباء ١٩٨ ٥ طبقات الزبيدي ٧٥
وغيرها ٥

(٤) الزيادي (٩ - ٢٤٩ هـ)

ابراهيم بن سنيان الزيادي كان نحويا لغويا ذى عن الأصمعي وأبى عميده ٥
فيه دعاية ومسن له كتاب (النقط والشكل) ٥ وكتاب (الامثال) وشرح نكت
كتاب سيبويه ٥ وله تنميق الاخبار أنظر ترجمته في الوافي بالوفيات ٥ : ٣٥٦ ٥
معجم الأدباء ١ : ١٥٨ وانباء الرواة ١ : ١٦٦ ٥
ورأى الزيادي هذا هو رأى قطرب والزجاجي وحشام بن معاوية أنظر اللهمج ١ : ٣٨

والتحريير أنه لا فارق بين حالها مضافة وغير مضافة الا الاضافه ، ولا اثر
لها لهذا الفارق ، في سلب حروف الاعراب بدليل الصحيح والممئل والمنقصور
والمقصور .

الطريق الثالث : أن هذه الأسماء لو خرجت على أصلها كان حرف المد فيها
حرف اعراب ، كذلك لما حذفت ثم ردت وميانه أنها لما ردت عادت الى كمالها
ولكن غيرت لمعنى لا يؤثر في ازالة حروف الاعراب .

الرابع : أن هذه الحروف موجودة في الاضافه طرقا ، ولا تخلو من أن تكون زائدة
أو اعرابا أو حروف اعراب ، لا وجه الى الأول لأن حكم الزائد أن اذا حذف لم يختل
به معنى ، وثبت هذه الحروف على اللغة المشهورة اذا حذفت لم يبق معناها ولا
وجه الى الثانى لأن الاعراب اما حركة واما معنى تدل عليه الحركة وكلاهما اذا حذفت
لا يبطل معنى الكلمة وانما يبطل المعنى الذى يدل عليه الاعراب ، واذا بطل القسمان

(٥) ذكر المؤلف فى كتاب (الباب) لوجه (١٣) رأيا للرسمى يقول : ان كانت
مرفوعة ففيها نقل بلا قلب ، وان كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل ، وان كانت
مجرورة ففيها نقل وقلب كما أورد بهذا الراى ابن الانبارى فى الانصاف : ٢٢
ولم ينسبه الى الرسمى ولم يعلق عليه بشئ ، وعلق عليه المكبرى فى الباب بقوله :
وهذا ضعيف لأنه يودى الى أن تكون الحركة المنقولة حركة اعراب فيكون الاعراب
فى وسط الكلمة ... الخ .

(٦) ما ذكره المؤلف منسوبا الى الفراء هو ما نسبته ابن الانبارى فى الانصاف الى
الكوفيين انظر الانصاف ١ : ١٧ فما بعدها .
ونسبه الى الفراء ابن الشجرى فى أماليه ٢ : ٣٨ ونسبه السهوطى الى الكسائى
انظر المصحح ١ : ٣٨ ، ونسبه الى الكوفيين بمناه المبرد فى المقضب ١ : ١٥٥
وابن يعيش فى شرح المفصل ١ : ٥٢ .

-
- (١) غير واضحة فى الأصل .
 - (٢) تقدم فى مسأله (١٩) .

ثبت كونها حروف اعراب والدلالة على أن الاعراب مقدر فيها ، أن حرف الاعراب
في الأسماء لا يصورى من الاعراب لفظا أو تقديرا ، لأنه دال على معنى فوجب
أن يثبت ليحصل مدلوله ، فإذا لم يكن في اللفظ ظاهرا كان مقدرا كالأسماء المقصورة ،
والمانع من ظهوره قائم ، فان قيل : لا يستقيم هنا تقدير الاعراب وذلك أن الواو فى
حال الرفع ساكنة ولم تقلب حتى يقدر الاعراب على ما تنقلب اليه ، وفى النصب والجور
تحرك الحرف بحركة الاعراب ، فانقلب ألفا أو ياء ، فالموجب للانقلاب حركة الاعراب ،
تكيف تقدر بمد وجود عملها .

(١)
والجواب أن الحركة على أصل هذه الحروف حركة مطلقة غير معينة فكان الانقلاب
بكونها مطلقة ، ولم انقلبت / قدرنا عليه الحركات المعينة ، فالمقدر غير الذى
أوجب الانقلاب ، وهذا يبين لك فى المقصور نحو العصا والترحى .

فان الانقلاب فيهما كان بالحركة من حيث هى مطلق الحركة لا بكونها ضمة
وأشتمها ، إلا أنها فى الرفع يقدر على الواو الساكنة ضمة كما يقدر على الواو فى
(يمزو) وكما يقدر على الألف فى (العصا) لأن المانع من ظهور الضمة ثقلها
على الواو وهذا المسمى موجود فى قولك : (هذا أبوك) والمانع مع الألف
استحالة حركتها مع الياء ثقلها ،

(١) حقها أن تكون بالفاء كما سبق .

(١) وأما مذهب الأخفش فيحتاج له بأن هذه الحروف يلزم منها الحكم بالرفع والنصب والجر ، فيلزم أن تكون قائمه مقام الحركات الاعرابية ولا يكون لهذه الكلمات حروف اعراب كالأمثلة الخمسة .

والجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن دلالة الشيء على الاعراب يحتاج الى محل فاذا لم يكن له حرف اعراب بقي الاعراب عرضا قائما بنفسه ، والمعرض لا يقوم بنفسه .

والثاني : أن الدليل يفتقر الى مدلول طيه ، فالمدلول عليه هنا الرفع والنصب

(١) أنظر الانصاف : ٢١ (المسألة الثانية) ولم ينسبه الى الأخفش ونسبه

اليه الرضى في شرح الكافية ٢٢/١

قال ابن الانباري : أما من ذهب الى أنها ليست بحروف اعراب ولكنهما دلائل على الاعراب ، فقال لأنها لو كانت حروف اعراب كالمدال من زيـد والراء من عمرو لما كان فيها دلالة على الاعراب . الخ ورد عليه بقوله وهذا القول فاسد لأننا نقول لا يخلو أن تكون هذه الأحرف دلائل الاعراب في الكلمة أو غيرها فان كانت تدل على الاعراب في الكلمة فوجب أن يكون الاعراب فيها لأنها آخر الكلمة فيقول هذا القول الى قول الأكثرين .
وان كانت تدل على اعراب في غير الكلمة فيعود الى أن تكون الكلمة مبنيـة وليعبر من مذهب هذا القائل أنها مبنيـة .

والجبر ، فان كانت هذه المعاني هي المدلول عليها ، وهي نفس هذه الحروف ،
أفضى الى أن يكون الدليل هو المدلول عليه ، وان كان المدلول عليه غيرها
احتاج الى محل يقوم به ويعود الكلام الأول . /

والثالث : أن ذلك يفضى الى محال في بعض الأسماء وذلك ، أن فوك
وذو مال اذا كان حرف المد دليل الاعراب يبقى الاسم على حرف واحد وهو اسم
ظاهر معرب ، وهذا لا نظير له .

وأما مذهب الجرمي : فحجته أن الواو في الرفع هي الأصل فتكون حرف
الاعراب والاعراب مقدر عليها ولم تظهر لثقلها مع الواو ، فأما في النصب والجبر
فالموجب لثقلها فيها حركة الاعراب ، فالألف من جنس الفتحة والياء من جنس الكسرة
فقد ناب الحرفان عن الحركتين والنائب عن الشيء يقوم مقامه .

والجواب عنه من ثلاثة أوجه .

أحدها : أن الرفع لا انقلاب فيه وهو معرب وما ذكره يفضى الى أن تكون الكلمة
الواحدة ليس فيها علامة اعراب في حال ، ولها علامة اعراب في حال آخر
وذا لا نظير له ، ولا يقتضيه قياس .

والثاني : أن الانقلاب لو كان اعرابا لكان واحدا كما في منصوب التثنية
والجمع ، وجبرما ، وهنا انقلابان على حسب الموجب للقلب وما كان كذلك
لا يكون اعرابا ،

والثالث أن الانقلاب في المقصور ليس باعراب بل الاعراب مقدر والمنقلب
حرف اعراب ،

وأما مذهب قطرب فشبهته أن الاعراب ما يختلف باختلاف العامل
وهذه الحروف بهذه الصيغة فكانت اعرابا ،

فالجواب أن هذه الحروف لم تحدث عن عامل وإنما الحركات الموجبة
لقلبها هي الاعراب الحادث عن عامل ، وقد دللنا على ذلك ،

وأما مذهب المازني فشبهته أن الضمة والفتحة والكسرة قبل حروف المد
ناشئة عن / عامل لأنها تختلف بحسب اختلافه فكانت هي الاعراب ولكن لما أريد
تمكينها أشبهت فنشأت عنها هذه الحروف ،

فالجواب عنه من أربعة أوجه :

أحدهما : أن حدوث الحرف عن الاشباع خلاف القياس وهو شأن

(١) مذهب قطرب والزيادي منسوب إليهما في جمع الهوامع وأضاف إليهما

الزجاجي من البصريين وهشام بن معاوية من الكوفيين ٣٨/ ١
ونسب للزيادي وحده في شرح المفصل ٥٢/ ١

(٢) مذهب المازني ذكره ابن الانباري ولم ينسبه إليه :

قال : وأما من ذهب إلى أن الباء حرف الاعراب وإنما الواو والألف والياء
نشأت عن اشباع الحركات . . الخ . وأورد ابن الانباري أمثلة كثيرة من
ورود اشباع الحركات في الشعر ثم قال : وهذا القول ظاهر الفساد
لأن اشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر كما أنشدوه من الأبيات
وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالاجماع . . (الانصاف : ٢٣ - ٣١)

ونسبه إليه الرضي ١ : ٢٧

وأيد المازني الزجاج أنظر الهمع ١ / ٣٨ .

وبابه الشعر للضرورة (١)

والثانى أن ما كان من أجل الاشباع غير لازم بل ان شاء أتى به
وان شاء لم يأت ، وها هنا ذكر هذه الحروف لازم ، فلم يكن عن الاشباع .
والثالث : أن ذلك يفضى فى بعض الأسماء أن يكون الاسم الظاهر
على حرف واحد وهو فوك وذو مال وهو من أبعد الأشياء ،

والرابع : أنها لو كانت للاشباع لخالفت بقية المحدثات نحو : (د م)
و (يد) فأنها لا تختلف مع أن الحركات موجودة فيها والأصل عدم الاختلاف .
وأما مذهب أبى على فهو أقرب المذاهب ، وذلك أنه وجد هذه الحروف
لامات الكلمة فمن ها هنا هى حروف اعراب ، ووحدتها والة على الاعراب فقضى
بها حكما للدليل ، وغير ممتنع أن يكون الشيء الواحد والا على أشياء الا ترى
أن التاء فى قولك : (هى تقوم) حرف المضارعة ودليل التأنيت وفى قولك :
(أنت تقوم) هى حرف المضارعة ودليل الخطاب ،

ولأصحاب سيبويه أن يقولوا أنه ليس كل مقدر عليه دليل من اللفظ بدليل
المقصود فان الاعراب فيه مقدر وليس له لفظ يدل عليه كذلك ها هنا .

(١) أنظر الانصاف : ٢٣ — ٣٠ أورد مجموعة من الأبيات التى أشبعت

للضرورة مثل قول الشاعر

— من حينئذ سلكوا دنو فأنطـوروا —

وقول الآخر — نقى الداهيم تنقاد الصياريف —

رأى ما ذهب

وأما ما ذهب الفراء فحجته أنه وجد الحركات قبل هذه الحروف ،
وهذه الحروف تختلف باختلاف العامل فكانا جميعا اعراباً (١)
وهذا فاسد (٢) الثلاثة أوجه .

أحدها : أن الاعراب حاصل عن عامل والعامل الواحد لا يعمل
عملين في موضع واحد ،

والثاني : أن الاعراب يفرق بين المعاني والفرق يحصل بعمل واحد فلا
حاجة الى آخر (٣) ،

والثالث أنه يفضى الى أن تكون الكلمة كلها علامات الاعراب وهو قولك : (فوك)
و (ذو مال) فان ضمة الفاء والذال والواو بعدهما هو كل الكلمة ، فاذا
كان ذلك اعراباً فأين المعرب ؟ ، ولا يصح قياسه على قولهم هذا أمرؤ
ورأيت امرأ ومررت بامرئ ، فان الراء والهمزة تختلف حركتهما لأننا نقول
حركة الراء تابعة لحركة الهمزة وليست اعراباً كما أن الحركة قبل حروف
المد تابعة لها وليست اعراباً والله أعلم بالصواب .

(١) توضيح رأى الفراء أو بالأصح رأى الكوفيين هذا في الانصاف ص ١٩ ، ٢٠
حيث قال : أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن
هذه الحركات - التي هي الضمة ، والفتحة ، والكسرة - تكون اعراباً
لهذه الاسماء في حال الافراد نحو هذا أب لك ورأيت أباً لك ومررت
بأب لك . . . الخ

(٢) ورد ابن الانباري رأى الكوفيين فقال : أما الجواب عن كلمات الكوفيين
أما قولهم (ان هذه الحركات تكون حركات اعراب في حال الافراد
فكذلك في حال الاضافة) قلنا هذا فاسد . . الخ ورد على كل حججهم

من ص ٣١ - ٣٣ .

(٣) أنظر الانصاف ص ٢٠

مسائل التثنية

٢١ - مسألة [المثنى وجمع المذكر السالم مصريان] * *

الاسم المثنى والمجمع مع جمع السلامة مصريان .
وحكى عن الزجاج (١) أنهما مبنيان . (٢)

وجه القول الاول : أن المصرب هو ما اختلف آخره لاختلاف العامل فيه
وهذان المصريان كذلك ، فكلتا مصريين ، وبيان أنهما في الرفع بحرف ، وفي
الجر والنصب بحرف آخر ، وهذا الاختلاف منسوب الى اختلاف العامل ،
لأنه يحدث منه حدوثا مواردا ، والاماراد دليل الملة ، فإذا قلت :
(قام الزيدان ، والزيدون) و (رأيت الزيدين والزيدين) رأيت الاختلاف
تابعاً لاختلاف العامل .

فان قيل :

قد حصل لنا اختلافان ، حركة ما قبل حروف المد وحروف المد واختلاف
الحركة فيما قبل حرف المد ليس باعراب فكذلك حرف المد لا يكون اختلافه اعراباً .

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في شرح اللوح (٣٠) ، وليست من

مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ولذلك لم يذكرها ابن الانباري

في الانصاف . الا أنه عزى لها في مسألة رقم (٣٣) مسألة (القول في

اعراب المثنى والجمع على حده ٣٣ وهي المسألة الاتية

(١) الزجاج (٢٣٠ - ٣١١ هـ ، ٨٤٦ - ٩٢٨ م) ، ابراهيم بن السري

بن سهل الزبيري نسبة الى مهنته غرط الزجاج ، لزم ثعلب ولما قدم

والجواب (١) أن الذي اختلف به م الأصل هو حرف المد ، وهو
الالف في الرفع ، والياء في النصب والجر ، وهكذا في جمع السلامة ، -
وحركة ما قبل الحروف تابع لها ، أو ثابت للفرق بينها ، وليس بحادث للعامل
فثبت أن اختلاف هذه الحروف منسوب الى العامل قصدا ، فكان اعرابا .
واحتج للمخالف أن المثنى يتضمن معنى واو العطف فكان الاسم به
مبنيا كخمسة عشر ونحوه .

والجواب : (٢) أن هذين الاسمين غير مركبين ، لان التركيب يبقى معه لفظ

المبرد الى بغداد تحول اليه ولازمه وجعل له كل يوم درهما وداوم على
ذلك ، واليه انتسب تلميذه ابي القاسم الزجاجي ترك آثارا من أشهرها
(معاني القرآن و اعرابه) وهو الان قيد التحقية ، وما ينصرف وما لا ينصرف
وقد طبع وفعلت وأفعلت وقد طبع أيضا وغير ذلك .
أنار ترجمته في نزهة الالباء ٣٠٨ ، معجم الادباء ٤٧/١ - ٥٩ ،
تاريخ بغداد ٨٩/٦ .

(١) قال ابن الانباري : (وحكى عن ابي اسحق الزجاج أن الثنية والجمع
مبنيان وهذا خلاف الاجماع) . الانصاف ٣٣ .
نسب المؤلف وابن الانباري بناء المثنى والجمع الى الزجاج بينما يروى
المسيوط في همع الهوامع عن الزجاج موافقته في اعراب المثنى والجمع
بالحروف ، أنار المعجم ١٦١/١ ط الكويت .
(١) حقها أن تكون (فالجواب) كما سبق .

(٢) رد ابن الانباري هذا الرأي بقوله : وهذا القول أيضا فاسد من وجهين

كل واحد من الاسمين كخمسة عشر ، والمثنى صيغة أخرى غير صيغة الاسمين
المفردين ، ويارد ذلك لوضح القياس أن تقول : (زيد زيد) فأما الزيدان
والزيدين فلم يبق فيه غير لفظ الواحد ، ثم زيد عليه الحروف للمعاني فبطل
بذلك أن يكون مقادما واو المعطف ، وإنما المثنى ينشأ عن عطف الاسم الثانى
على (١) الاول ، لا أن لفظ المعطوف والمعطوف عليه باق ، يدل عليه اختلاف
آخرهما بحسب اختلاف العامل ، وليس كذلك ما يتضمن معنى الواو .

والله أعلم بالصواب .

أحد هـ : أن التثنية والجمع ونما على هذه الصيغة لان يدلا على

معنيهما فى التثنية والجمع ٠٠٠٠ الخ .

والوجه الثانى : أنهما لو كانا مثنيين لكان يجب أن لا يختلف آخرهما

باختلاف المواصل فيه ٠٠٠ الخ ، الانصاف ٣٦ .

(١) فى الاصل (عن) .

٢٢ - مسألة [حقيقة حروف التثنية والجمع] *
=====

حروف المد في التثنية والجمع حروف اعراب عند سيويه (١) .
واختلف أصحابه في الاعراب . فقال بعضهم : هو مقدر عليها كما يقدر
على المقصود (٢) . وقال آخرون لا يقدر عليها اعراب .

* " ذكر ابن الانباري هذه المسألة في الانصاف ص ٣٣ - ٣٩ وهي المسألة
رقم (٣) وعنوانها هناك : (القول في اعراب التثنية والجمع على حده)
وبعضها مع سابقتها هنا كما أوضحنا ، وانظر الكتاب ٤/١ ، والمقتضب
١٥٣/٢ ، والمرتل ٦١ ، وشرح الرضى ٢٩/١ ، وابن يعين
١٣٩/٤ ، وأسرار العربية : ٥١ ، وشرح التسهيل ٦٢/١ ، والهمع
١٦١/١ (ط) الكويت .

(١) لعله يقصد سيويه ومن وافقه ، وانظر رأيه في كتابه حيث قال : وأعلم
أنك اذا ثبت الواحد لحقته زيادتان الاولى منهما حرف المد واللين وهو
عرف الاعراب غير متحرك ولا منون (الخ) الكتاب ٤/١ ، وقد
وافق سيويه الزجاج وابن كيسان ، وابن السراج انظر شرح المفصل
لابن يعين ١٣٩/٤ ونسبه ابن الانباري لعامة البصريين .

(٢) وعلى هذا خرج بعضهم قراءة (ان هذان لساحران) قال أبو حيان
في البحر المحيط ٢٥٥/٦ ، والذي نختاره في التخريج هذه القراءة
أنها جاءت على لغة بعد العرب في اجراء المثني بالالف دائما ، -
وهي لغة لكتانة حكى ذلك أبو الخطاب ولبنى الحارث ابن كعب وخشم

وقال الاخفش والمازني والمبرد (١) : ليست حروف اعراب على ما ذكرنا
 فى الاسماء الستة ، وقال الجرمى (٢) : انقلاب الالف الى الياء هو -
 الاعراب ، وقال قطرب والفراء (٣) أنفسهما اعراب .

= وزيد وأهل تلك الناحية حكى ذلك عن الكسائى ولبنى المنبر ومنى

الهجيم ومراد وعذره .

(١) المبرد (٢١٠ - ٢٨٥ هـ - ٨٢٦ - ٨٩٩ م)

هو أبو العباس محمد بن يزيد الثمالى ، أخذ عن المازنى والسجستانى
 ورحل الى بغداد وفيها شيخ أهل الكوفة أبو العباس ثعلب ، وحصلت
 بينهما منافسة شديدة ، أشهر مؤلفاته المقتضب والكامل ، والفاضل
 والمذكر والمؤنت وقد طبعت وله غير ذلك من المؤلفات أنار ترجمته فى
 القهرست ٩٥ ، ونزهة الالباب ٣٧٩ ، ومعجم الادباء ١٣٨/٧ ،
 وغيرها . أنار رأى الاخفش والمازنى والمبرد فى المقتضب ٥٤٩٢
 قال المبرد : (والقول الذى نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبى الحسن
 الاخفش ، وذلك أنه يزعم أن الالف ان كانت حرف الاعراب فينبى أن
 يكون فيها اعراب غيرها كما كان فى الدال من زيد ونحوها ولكنها دليل
 الاعراب ، لانه لا يكون حرف اعراب ، ولا اعراب فيه ، ولا يكون اعراب الا
 فى حرف) وأنار الانصاف ٣٣ .

(٢) رأى الجرمى فى المقتضب ١٥٣/٢ ، والانصاف ٣٣ ، وشرح التسهيل

٧٩/١ .

(٣) مانسبه المؤلف للفراء فقط نسبته ابن الانبارى لعامة الكوفيين فى الانصاف

فقال : (ذهب الكوفيون الى أن الالف والواو والياء فى التثنية =

وحجة الاولين من ستة أوجه :

الاول : أنه اسم محرب ، فكان له حرف اعراب كسائر الاسماء ،
والوجه فيه أن المحرب هو الذي يقوم به الاعراب ، مثل المكرم هو الذي
قام به الاكرام ، فالاعراب غير المحرب ، لان محل الشئ غير ذلك الشئ ،
كمنايرة الاسود للسواد .

والوجه الثاني : أن هذه الحروف حادثة لمعنى فى الاسم ، —
فكانت حروف اعراب ، كتاء التانيث ، وألفه ، وماء النيب ، وانما كان
كذلك لان الحرف الحادث لمعنى يصير من جملة الكلمة وطرفا لها
والاطراف حروف الاعراب .

والوجه الثالث : أن حرف الاعراب هو الحرف الاخير الذى اذا
أسقط يخل به المعنى ، وحروف المد هنا كذلك ، فانها اذا أسقطت
اختلف المعنى التثنية والجمع ، فتصير كالذال من زيد .

= والجمع بمنزلة الفتحة والشمعة وللكسرة فى أنها اعراب واليه ذهب
أبو على قطرب بن المستنير وزعم قوم أنه مذ هب سيبويه وليس بصحيح (
الانصاف / ٣٣ ونسبه اليهم الرضى فى شرح الكافية) قال : ٠٠
وقال الكوفيون هى الاعراب (٣٠ / ١) وهو رأى ابن مالك فى
شرح التسهيل ١٣ / ١ ،
وقال السيوطى فى المهم ٦١ / ١ (ط) الكويت ونسبه أبو حيان الى
الكوفيين وقطرب ، والزجاج ، والزجاجى .

والرابع : أن هذه الاسماء لها حرف اعراب قبل التثنية فكان لهما حرف اعراب بعدها ، كالاسم المؤنث ، وذلك أن المعنى الحادث لا يسلب الاسم معنى وإنما يزيده معنى ، فلو حذف حرف الاعراب لكان ذلك نقضا لسكّم الاسم .

والخامس : أنه إذا سميت رجلا (مسلمان) أو (زيدون) ثم رخمته حذفت الال ف والنون ، والنون ليست حرف اعراب اتفاقا ، وجب (١) أن تنون الألف حرف الاعراب لأن حكم الترخم أن يحذف حرف الاعراب كما يحذف التاء من (حارث) .

والسادس : أن العرب قالوا : (٧) (جاء ينفخ مذكرويه) و(عقدته بثنا بين) فأثبتوا الواو والياء كما يشترسهما قبل تاء التثنية نحو (شقاوة) و(عبادة) ، وقد ثبت أن الثابت قبل تاء التثنية من جملة الكلمة ، وأنه ليس باعراب ، فثبت بذلك أنه حرف اعراب .

- (١) هكذا في الاصل ولعل الاصح (ولهذا وجب ٠٠٠)
- (٢) (ينفخ مذكرويه) قال أبو البقاء في شرح المقامات ينفخ مذكرويه إذا إذا جاء مسرعا ، وقال المبرد في الكامل ٤٣ / ٢ ، ويقال ينفخ مذكرويه وهما ناحيتهما وإنما يوصف بالخيل . والمذكروان كما في شرح أدب الكاتب للجوالقي هما : ارقا اليتيين ، وانذار اللسان (مذكرو) وقال عنتره :
- أحولى تنفخ استك مذكرويهما * لتقتلني فما أنذا عمـار
- انذار ديوانه (ط) دمشق ١٣٤٠ ، وانذار تهذيب اللغة للأزهري ١٣٤ / ١٥ (مذكرو) ، وزاد ابن مالك في شرح التمهيد ٧١ / ١ أنها تطلق أيضا على طرفا القوس ، وجانبها الرأس .

واحتج الآخرون من وجهين :

أحدهما : أن هذه الحروف تدل على الأعراب ، وحرف الأعراب لا يدل

عليه ، كالدال من زيد ، فثبت بذلك أنها ليست حروف أعراب .

والثاني : أنها لو كانت حروف أعراب لبان فيها أعراب ، ولا يصح تقدير

ذلك لوجهين :

أحدهما : أنها تدل على الأعراب ، فلو كان فيها أعراب لكان عليه -

دليلان .

والثاني : أن حرف الأعراب يلزم إتيانه واحدة فلما كان الرفع بحرف ،

والجر والنصب بحرف آخر ، لم يكن حرف أعراب ، بل كان دليل الأعراب -

واحتج الجرمي بهذه الشبهة ، وهو أنه لما ^{احتج} في الجر والنصب إلى حرف آخر

غير ألف ، علم أن الانقلاب هو الأعراب .

واحتج الفراء : بأن الأعراب ما دل على الفاعل والفعل ، وكان حادثا

عن عامل ، وهذه الحروف بهذه المنزلة ، فكانت أعرابا كالحركة .

والجواب عن شبهة المازني ما ذكرناه في الأسماء الستة ، من أنها لم

كانت دليل الأعراب لكان الأعراب أما فيها أو في غيرها وكلاهما باطل على ما

تقدم .

= (٣) هكذا في الأصل ولعل الصواب (عقلت) قال الجواليقي في شرح أدب

الكاتب ص ٤١١ " وكذلك قولهم : (عقلت بثناي) ^{بها} غير مصححة

ومعنى علقته بثنايين أن تشد يديه بطرفي الحبل ، فهو حبل واحد تشد بأحدى

طرفيه يد البعير ، والطرف الآخر اليد الأخرى " .

فأما معرفة الاعراب من هذه الحروف ففيه وجهان : (١)

أحدهما : أن الاعراب مقدر عليها ، ولا دليل عليه كما في المقصور
وانما اكتفوا بوضع الالف في الرفع ، والياء في الجر والنصب ، عن دليل الاعراب
ألا ترى أن (نحن وأنت) بوضعه يدل على الرفع ، و (اياك وابه) يدل على
النصب ، كذلك الحروف هنا هي حروف اعراب ، ووضعيها يفنى عن ظهور —
الاعراب ، وإذا كانت الكلمة بأسرها تفنى عن الاعراب فبأن يدل آخر الكلمة
أولى .

والجواب عن شبهة الجرمي ^(٢) أن الانقلاب لو كان اعرابا لم يكن في الشئ

والمجموع رفع لان الالف والواو فيه غير منقلبتي عن شيء .

وجواب آخر : وهو أن الياء في التثنية والجمع ليست منقلبة عن حرف ،
بل هو حرف موزع ابتداء ، فلا انقلاب ، بخلاف الاسماء الستة ، فان أراد
بالانقلاب تنقل الحرف من حال الى حال ، لا الانقلاب التصرفي ، فيسئل
هذا لا يمنع من جعل هذه الحروف حروف اعراب ، لقيام الدليل عليه ، ويكون
الانتقال مبنيا على الاعراب المقدر .

(١) ذكر المؤلف الوجه الاول ، ونسي أن يذكر الوجه الثاني .
(٢) لو قال (فلان) لكان أوضح .

(٣) انظر رد المبرد على الجرمي في المقتضب ١٥٤/٢ ، وكذلك رد عليه
ابن الانباري في الانصاف ٤٥/١ . وأما من ذهب الى أن انقلابها هو
الاعراب فقد أقسده بعض النحويين من وجهين :

أحدهما : أن هذا يؤدي الى أن يكون الاعراب بخير حركة ، ولا حرف

وأما مذهب الفراء : فالجواب عنه (١) أنها لو كانت اعراباً لم تدل على معنى غير الاعراب ، وليست كذلك بل هي دالة على معان غير ما يدل عليه الاعراب ، فهي كلاء التانيث ، ماء النسب ، وقد احتج بعضهم لمذهب مذهب سيويه بأن تاء التانيث ثبتت قبل هذه الحروف نحو (مسلمان) ، و(جاريقان) وعرف التانيث لا يكون حشواً .

والجواب : أن الدليل على كونها حروف اعراب ما تقدم ، وأما ثبوت التاء قبلها ، فوجهه أن هذه الحروف حروف اعراب وتدل على الاعراب ، فمن حيث هي دالة على الاعراب وقعت تاء التانيث قبلها ، ولم تكن حشواً في هذا الحكم ، وأما من الجهة الأخرى فلا تنفي كونها حرف اعراب ، وكان السبب في ذلك أن التانيث معنى يفتقر إلى الدلالة عليه ، فلو حذف في التثنية والجمع لبطل ذلك ، فوجب أن يحافظ على المضمين جميعاً .

والله أعلم بالصواب .

= والوجه الثاني أن هذا يؤدي إلى أن يكون التثنية والجمع في حال الرفع مبنين لأن أول أحوال الاسم الرفع ، ولا انقلاب له ، وأن يكونا في حال النصب والجر مبرزين لانقلابهما ، وليس من مذهب أبي عمر الجرمي أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال (٠) وأيد مذهب الجرمي ابن عصفور ذكره ابن مالك ورد عليه وأبطله من خمسة وجوه ، أنار من التسهيل ٧٩/١ .

(١) رد ابن الأنباري مذهب الفراء بعد أن نسبته إلى عامة الكوفيين ، أنار

٢٣ - مسألة : [تقدير الاعراب على حروف التثنية والجمع] *

إذا ثبت أنها حروف اعراب فالاعراب مقدر عليها ، خرج ذلك على
مذهب سيويه في الاسماء الستة ، وقد ذكرنا الحجة في ذلك
وما يرد عليها من الشبه ، وأجبنا عنه ^(١) ، ومثله ها هنا ،
ومن أصحاب سيويه من قال لا يقدر عليها ، اعراب ^(٢) ، وقرئ بينها
وبين الاسماء الستة ، ووجه ^(٣) الفرق أن هذه الحروف أفادت معنى
غير الاعراب ، وهو التثنية والجمع ، فأفادت الاعراب بخلاف حروف
المد في الاسماء الستة ،

* هذه المسألة لا تستحق أن تكون مسألة مستقلة وحقتها أن تكون جزءاً
من سابقتها فقط .

(١) راجع مسألة (اعراب الاسماء الستة) وهي المسألة رقم (٢٠) .

(٢) أى أنه فهم رأى سيويه هكذا وتوضيح هذا في شرح الكافية للرضي .

وصاحب الرأي هو أبو علي الفارسي :

قال الرضي ٣٠/١ : " وقال سيويه حرف المد في المثنى والمجموع

حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها ، قياساً على

مذهبه في الاسماء الستة فالمثنى والمجموع اذن معربان بالحركات المقدرة

كالمقصود وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول .

وقال أبو علي لا اعراب مقدر عند سيويه على الحروف لأن النون عنده

عوض من الحركة والتثوين ، قال : وانما أبدل من الحركة مع كون

انقلاب الحرف دالا على المعنى لأن الانقلاب معنى لا لفظ فقد اعراب

اللفظي " ؟

(٣) لو قال : (كما أنها أفادت ..) لكان أجمل .

فانها لم تعد زيادة على كونها حرف اعراب فاحتيج الى تقدير
الاعراب وفيه فرق آخر ، وذلك أن حرف الاعراب في الأسماء الستة
لام الكلمة ولا م الكلمة تحرك بحركة الاعراب فاذا (تعذرت) لفظا ^(١) قدرت
والحروف في التثنية والجمع لا تستحق حركة فعند ذلك لم تتمذر لفظا
حتى تقدر ، بل زيدت حروف اعراب ودالة على الاعراب ، ومع قيام الدليل
على الشيء لا يقدر والله أعلم بالصواب .

(١) غير واضحة بالأصل .

٢٤ - مسألة [النون في التثنية والجمع عوض من الحركة] *

النون في التثنية والجمع عوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد (١). وقال بعض البصريين (٢): هي عوض من الحركة في موضع ، وهو مع الألف واللام ، وفيما لا ينصرف ، ومن التنوين وحده نحو فتى ورحى .

وقال آخرون : هي بدل من الحركة وحدها (٣)

وقال آخرون : من التنوين وحده (٤) ،

وقال الفراء فرق بها بين ألف التثنية وبين ألف النصب في الواحد (٥) .

وحجة الأولين : من وجهين .

أحدهما : أن الاسم مستحق للحركة والتنوين وقد تعذرا في التثنية والجمع والنون صالحة أن تكون عوضا منهما ، ووجدنا العرب قد زادوها فيهما فيغلب على الظن أنها زيدت لذلك .

ودليل ذلك زيادتها في الأمثلة الخمسة عوضا من الضمة ، وهذا دليل على صحة تعويضها من الحركة ، ودليل صحة تعويضها من التنوين ، أن النون والتنوين لفظهما سواء .

* ذكر المؤلف - رحمه الله - هذه المسألة في كتاب اللباب لوجه (١٧)

وأنظر ابن يعيش ٤ : ١٤٠ / الهمع ١ : ١٦٣ ط الكويت وشرح

التسهيل ١ : ٨١

(١) أنظر الفصل ٤ / ١٤٠ ، والهمع ١ : ١٦٣ وعليه ابن ولاء وبوعلى

وابن طاهر والجزولي . (٢) نسبة السيوطي الى ابن جني الهمع

(٣) أي في المفرد نسبة ابو حيان الى ١ : ١٦٣

الزجاج الهمع : ١٦٣

(٤) نسبة السيوطي الى ابن كيسان (٥) انظر مذهب الفراء في همع الهوامع

١ : ١٦٣

الوجه الثانى : لما وجدنا النون فى موضع يستحق الحركة والتنوين ، وحذفت فى موضع يحذف فيه التنوين وهو الاضافة ، فدل ذلك على ما قلنا ، لكن ثبوت الشئ فى موضع وحذفه فى موضع آخر ليس بعيب ، بل لعله اقتضت الفرق ، وليس الا ما ذكرنا .

فان قيل يفسد ما ذكرتموه من أوجه .

أحدهما : أن حروف المد هنا غير مستحقة للحركة لقيامها مقام الحركة فى الدلالة على وجوه الاعراب ، فلم يبق ما يعوز منه .

والثانى : أن النون تثبت فى موضع لا يستحق الحركة مثل (المصا) (والرحى) .

والثالث : أنها تثبت مع الألف واللام وهذا لا ينون .

والرابع : أنها تثبت فى (ما لا ينصرف) نحو : أحمد ،

والخامس : أن النون ثابتة فى (عذان) و (اللذان) ولا يستحق

ذلك حركة ولا تنوين . والجواب (١) عن الأول من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الحركة مقدرة على هذه الحروف ولكن حركة لا تظهر

بخلاف ألف المقصور فجعل النون عوضا من ظهور الحركة المقدرة ان كانت لا تظهر

فى موضع ما ولكن الدليل يقتضى تقديرها ، ان كانت هذه حروف اعراب ،

= وزاد السيوطى أنها التنوين نفسه نقله ابن هشام الحضراوى وأبو حيان

وقال ابن مالك فى شرح التسهيل أن النون رافعة لنوهم اضافة أو

أفراد (١ / ٨١) فوظيفتها وظيفة التثمين وليست هى التنوين نفسه .

(١) حقها أن تكون (فالجواب) كما سبق .

وحروف الاعراب لا يعبر عن الاعراب لفظاً أو / تقديرا .

والوجه الثاني أن هذه الحروف مستحقة للحركة وان لم تقدر ،
فالنون عوض من استحقاق لفظ الحركة ، وبين اسحقاق الحركة ولفظها
فرق ظاهر ، ألا ترى أن قولك (دار) و (مال) الألف مستحقة للفتحة
لأن وزن الكلمة (فعل) ولكن تعذرت حركتها ولما صارت الى السكون ثبت
لها حكم الساكن ولم ينظر الى استحقاقها الحركة حتى لو سميت امرأة (بدار)
جوزت صرفه كما يجوز صرف (عند) ولو كان استحقاق الحركة بمنزلة لفظ الحركة
لم نصرفه .

والثالث : أن الألف تدل على التثنية وعلى الاعراب وهي حرفه ،
فقد ضعفت دلالتها على كل واحد من هذين ، فجعلت النون مقوية لها ،

أما المقصور فتظهر حركته في التثنية فيعود الى الأصل كالصحيح .

وأما ثبوتها مع الألف واللام فجوابه من وجهين :

أحدهما : أنها اذا كانت عوضا منهما وتعذر دلالتها على أحدهما
لمؤولة ، بقيت دالة على الآخر ، ألا ترى أن الواو في الزيدون تدل على
الجمع وعلى العلم والعلمية ثم ثبتت في (سنون) و (قلون) و (ثيون)
فالواو هنا تدل على الجمع ولا تدل على المعاني الأخر ، وهذا (كان) واغواتها
فانها في الأصل دالة على الحدث والزمان^(١) ، ثم خلعت دلالتها على الحدث
وبقيت دلالتها على الزمان ،

والثاني : أنها عوض من الحركة وحدها ، وأما ما لا ينصرف فالوجهان
المذكوران جواب عنه ، وجواب آخر : وهو أن ما لا ينصرف نحو أحمد اذا ثنى

(١) من قوله (كان) واغواتها الى وبقيت دلالتها على الزمان هذا النص
في السيوطي في الاشباه والنظائر ١ : ٢٠٥ ونص على أنه نقله
التبسين .

تنكر فاستحق الصرف ، وأما الصفة مثل (أحمر) فإذا شئ خرج عن شبهه
الفعل فجاز أن ينون ، وأما ثبوتها في (هذان) فلأن هذا اللفظ ليس
تشبية صناعية بل ثبت فيه لوجهين :

أحدهما : أنها صيغة وضمت على هذا اللفظ لا أن الكلمة معربة والدليل
على ذلك أن التشبية الصناعية توجب التثنية مثل (الزيدان) و (هذان)
ليس بنكرة بل هو في ابتداء وضع الصيغة للتثنية مثل (أنتما) .

والوجه الثاني : أن النون عوض عن الألف المحذوفة لأن ذا في الواحد
ألف والتثنية تحتاج إلى ألف ، وقد حذفت أحدهما فكانت النون عوضا من
المحذوف ، وهذا هو الجواب عن اللذان .

وأما مذهب الغراء : فمذهب طريف وذلك أن النون تثبت بعد الياء
وبعد الألف ولا لبس مع الياء ثم أن النون تثبت مع الألف واللام ولا تثبت الألف
في المنصوب مع الألف واللام ثم أن الفرق قد حصل بأمور آخر فلا حاجة إلى
الفرق بالنون (١) .

(١) لم يختم المؤلف هذه المسألة بقوله : (والله أعلم بالصواب) كما هي عادته .

مسائل الجمع

٢٥ - مسألة [تنوين القابلية]
=====

التنوين في (مسلمات) وبابه ليس بتنوين الصرف ، بل هو تنوين المقابلة ،

ومعنى ذلك أن التنوين هنا لا يرفع النون في مسلمات .

وقال الرضى (١) : هو تنوين الصرف .

وحجة القول الاول : أن هذا التنوين يثبت في المعرفة المؤنثة ، فلم

يكن تنوين الصرف ، كالنون في (خلقة) و (عرشه) ، والدليل على أنها

ثبتت في المعرفة المؤنثة قوله تعالى (٤) : " فإذا أفقتم من عرفات " فأثبت

التنوين مع التعريف والتأنيث ، وكذلك قولهم : (هذه عرفات ماركها فيها) ،

* * " أنار المقتضب ٣/٣٢١ ، همع المصباح ٢/٨٠ ، والبيان في غريب اعراب

القرآن لابن الانبارى ١/١٤٨ ، والمرتل ص ١٠ ، والجنى الدانسى

للمرادى ص ١٤٥ . وغير ذلك .

وهذه المسألة ليست من مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين ، ولذلك

لم يذكرها ابن الانبارى في الانصاف .

(١) الرضى (٣٢٨ - ٤٢٠ هـ ، ٩٤٠ - ١٠٢٩) :

أبو الحسن على بن عيسى بن الفريه الرضى ، عالم بالعربية أصله من

شيراز واشتهر وتوفي ببغداد ، وهو من تلاميذ أبى على الفارسى ، -

شرح مختصر الجرسى ، وله كتاب البديع وشرح ايشاع الفارسى ، والتنبيه

على خطأ ابن جنى في شرح شعر المتنبي ، وغيرها راجع ترجمته في نهاية

الالبااء ٤١٤ ، وأنباه الرواه ٢/٢٩٧ ، ومعجم الادباء ٥/٢٨٣ ، والاعلام

فنصبوا عنها الحال ، وهو لا تنصب عن النكرة ، وتأنيشها ظاهر ، وأما
تعريفها فالأمر أيضا ، فان الالف واللام لا يدخلان عليها ، فلا يقال :
(العرفات) ، فاذا ثبت هذان الوصفان لم يكن التنوين دلالة الصرف ،
لانه انما يكون كذلك في النكرة . فان قيل : لا يصح القياس على (خلفته) ،
لان النون هنا في حشو الكلمة ، وأنها تثبت في كل حال ، والتنوين في —
(مسلمات) ليست كذلك ، وأما ثبوتها في (عرفات) ونحوها ، فهي زائدة

= (٢) (خلفته) : قال الأزهري : (رجل فيه خلفته اذا كان مخالفا

وما أدري أى خالفته هو) ، أنظر التهذيب ٤٠٢/٧ (خلف) .

(٣) (عرفته) قال الجوهري : (نقول نأرت الى الرجل عرفته

أى بطوخر عيني) ، الصحاح ١٠٨٥/٣ .

(٤) البقرة آية ١٤٨ ، وعرفات مشعر من مشاعر الحج وفيها جبل

الرحمة تبعد عن مكة ٢٠ كم .

(٥) حكاه سيويه عن العرب أنار الكتاب ٢٦٨/١ .

لا للصرف ، ولا للقبالة كما زيدت في قول الشاعر (١) :

سلام الله يا صار عليهم — وليس عليك يا مطر سلام

فاتنوين هنا زائد ، والكلمة مبنية على الضم ، وعلى هذا يخرج نصب الحال

عنها ، لأنها معرفة ، والتنوين زائد .

(١) الشاعر هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الاوسى الانصارى

الشهير بـ (الاخوص) أنار البيت في ديوانه ص ١٨٨ من قصيدة أولها :

أأن نادى هدyla ذات فلسج مع الاشراف في فنن حمام

و (صار) المذكور في البيت هو زوج أخت زوجة الاحوص ، وكان قبيحا

ذمما قال الشاعر القصيدة في هجائه ، أنار مقدمة القصيدة في الديوان ،

وخزانة الادب للبغدادى ١٩٤/١ ، وأنار البيت في كتاب سيويه ٣١٣٦١

بولاق ، وشرح أبياته للأعلم في هامه بولاق في الصفحة المذكورة ، ٢٠٢٧٢

(هارون) ، وشرح أبياته لابن النحاس : ٦٧ ، وشرحها لابن السيرافى

٢٠/٢ ، ٤٠ ، والمقتضب ١٤/٤ ، ٢٢٤ ، والمجالس : ٩٢ ، وأمالى

الزجاجى ٨١ ، والمحتضب ٩٣/٢ ، وابن الشجرى ٣٤١/١ ، والانصاف

٣١١ ، والخزانة ٢٩٤/١ ، ١٥٠/٢ ط (هارون) والمصنى ١٠٨/١ ،

والهجع ٨٠/٢ ، والجنى الدانى ١٤٩ ، والمصنى ٣٧٩ ، وشواهده

٧٦٦ . وغير ذلك .

يستشهد النحاة بهذا البيت على تنوين الضادى ضرورة ، وساقه المؤلف

للتأثير فقط ، لأنه أراد اثبات زيادة التنوين في عرفات ضرورة بدليل تنوين

(صار) ضرورة وهذا على رأى المعتز لا على رأى المؤلف .

والجواب (١) : أن قياس التنوين هنا على نون (خلفه) صحيح وذلك
أن التنوين نون ، وقد ثبت هاهنا لا للصرف ، وكذلك التنوين في (مسلمات)
وقولهم : (هي زائدة لا للصرف هاهنا) فلا يستقيم ، لأن التنوين مطرد
في هذا الجمع ، وزيادة التنوين في (يامطر) غير مطرد ، لأن (مطر)
مبنى على الضم ، والمبنى لا ينون وإنما اضطر الشاعر إلى الزيادة ، وهذا من
مواضع الشعر ، على أن يونس^(٢) نصب (يامطرا) على الأصل وجعله تنوين^(٣)
الصرف .

واحتج الآخرون : بأنه تنوين يسقط بالالف واللام والوقف ، فكان ثبوته
علامة للصرف ، كالاسم المفرد ، وهذا يطل كونه مقابلا للنون في مسلمون ،
فإن تلك النون لا تسقط^(٤) في الالف واللام ، ولا في الوقف .

والجواب أن التنوين هنا رسيل النون في مسلمون ، لما ذكرنا من الدليل
عليه ، من ثبوتها في المعرفة المؤنثة ، والمقابل لشيء شبه به ولا يلزم في المشبه

(١) حقها أن تكون (فالجواب) كما تقدم .

(٢) يونس بن حبيب (٩٤ - ١٨٢ هـ ، ٧١٣ - ٨٩٨ م)

من مقدمي النحويين أبو عبد الرحمن تلميذ أبي عمرو والاختفم الأكبر مولده
في (جبل) قرية على دجلة ، بين بغداد وواسط ، جمع النوادر واللغة
والأشغال ، ونقل السيوطي في المزهرة عن نوادره ، أن ترجمته في نزهة
الالبياء ٥٩ ، ومعجم الأدباء ٣١٠/٧ ، طبقات الزبيدي ٤٨ ، ومراتب
النحويين ٢١ ، ولاستاذنا الدكتور أحمد مكي الانصاري (يونس البصري)

بالشيء أن تجرى أحكام المشبه به على المشبه بل قد^(١) يفارقه في أحكام آخر
 ألا ترى أن ما لا ينصرف مشبه بالفعل (بـ)^(٢) وصف يجمع بينهما ، ولا يلزم من
 ذلك ثبوت أحكام الفعل كلها في ما لا ينصرف ، بل هو مقصور بحكم يقوم—
 الدليل عليه ، فمن هاهنا (حذف ٢) التنوين بالالف واللام والوقف هنا ،
 ولم يحذف بهما (في)^(٣) مسلمون ، وكان الوجه في ذلك أن المؤنث فرع على
 المذكر ، قد ثبتت فيه المساواة في أن لفظ البحر والنصب واحد ، كما نفى
 قولك : (رأيت المسلمين) و (مررت بالمسلمين) فلما كان محمولا عليه^(٤)
 في التسوية بين النصب والجر كان محمولا عليه في النون .
 وقد قيل : ان التنوين في (مسلمات) عوض من الفتحة فان هذا الاسم
 كان يستحق الحركة بالفتح في النصب ، فلما تعذر ذلك لما ذكرنا من الحاقه
 بمسلمين ، عوض من الحركة التنوين ، والتنوين يجوز أن يكون عوضا من الحركة ،
 كما في التثنية والجمع ، ومن هنا حذف بالالف واللام والوقف ، لان تعويضه
 من حركة واحدة خفيفة لا يقتضى له ثبوته بكل حال^(٥) . والله أعلم بالصواب .

= حياته وآثاره ومذهبه) ط ١٢٧٣ م .

(٣) كلمة جعله (غير واضحة في الأصل)

(٤) (في) ساقطة من الأصل .

(١) من هنا الى آخر المسألة تقدمت الورقة الى لوحة (٢) فما بعدها .

(٢) كلمات غير واضحة لتاكل أطراف الورقة .

٢٦- مسألة [جمع المذكر الذي فيه تاء التانيث] *

إذا جمعت الاسم المؤنث بالتاء الموضوع للمذكر نحو رجل (سى) طلحة
جمعت بالالف والتاء ، كحالة قبل التسمية ولا يجوز أن يجمع بالواو والنون (١)
وقال الكوفيون : يجوز ذلك ، وزاد ابن كيسان (٢) فقال تفتح عينه أيضا نحو
الحون ، وحجة الاولين من ثلاثة أوجه :
أحدها : أنه لم يسمع من العرب ذلك ، ولو كان جائزا لسمع ولو على -
الشذوذ .

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة (٢٠) ، وكذلك ذكرها
ابن الانباري في الانصاف : ٤٤٠-٤٤١ المسألة رقم (٤) وعنوانها هناك :
" هل يجوز جمع العلم بالمؤنث بـ التاء جمع المذكر السالم ؟ " .
وانظر الكتاب ٢ : ١٨١ / والمقتضب ٢ / ١٨٨ / والاصول ٢ : ٤٤٣ / وابن
يعقوب ١ : ٤٧ .

(١) هذا هو مذهب البصريين ، قال ابن الانباري : ذهب الكوفيون الى أن
الاسم الذي آخره تاء التانيث اذا سميت به رجلا يجوز أن يجمع بالواو -
والنون وذلك نحو طلحة وطلحون واليه ذهب أبو الحسن بن كيسان الا أنه
يفتح اللام فيقول : الطلحون - بالفتح - كما قالوا أرضون ، حملا على
أرضات ، وذهب البصريون الى أنه لا يجوز ذلك .
(٢) ابن كيسان : (٢٩٩ هـ) ، أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان ،
أخذ النحو عن المبرد وشعلب معا في بغداد ، ألف اختلاف نحو الكوفيين
والبصريين ، وآراء النحاة متضاربة فيه فهو عند ابن الانباري خلط ولم يضبط
وعند الفارسي أنحى من الشيخين (المبرد وشعلب) ، ترجمته في نزهة اللبائ
٣٠١ هـ تاريخ بغداد ١ / ٣٢٥ هـ ومعجم الادباء ٦ / ٢٨٠ وطبقات -
الزبيدي ١٥٣ .

والثاني : أن تاء التانيث من حكم الالفاظ ، والواو والنون من علامات
(الالفاظ) ^(١) أيضا ، فلو جمع بالواو والنون لتناقض ، لان تذكر اللفظ ضد
تأنيثه .

والثالث : أنهم أجازوا جمعه بـ الالف والتاء وقالوا : (٢)
— طلحة الطلحات —

ولو جاز بالواو والنون لوجب ولم يجز غيره اعتبارا بالمعنى وهو التذكير

(١) غير واضحة في الاصل .

(٢) هذا بقية بيت لعبد الله بن قيس الرقيات ، في رثاء طلحة بن عبد الله
بن خلف الخزاعي ، وكان طلحة هذا أجود أهل البصرة في زمانه ، ذهبت
عينه في (سمرقند) ولاء يزيد بن مسلمة على (سجستان) ومات فيها واليا
وكان ابن قيس يمدحه ولما مات رثاه بقصيدة أولها :
رحم الله أعظمها دفنوها بسجستان طلحة الطلحات
أنار ترجمته في الشعور بالسعور للصفي مخطوطة المدينة رقم (٢٨) تاريخ
والمجبر لابن حبيب : ١٥٦ * والمعارف : ٢٢٨ وخزانة الادب ٣/٣٩٤ ،
٤٩٥ . ويسمى طلحة بن عبد الله الصحابي المشهور بطلحة الجود ، وطلحة
الفياض وطلحة الخير ، وطلحة الطلحات أنار طبقات ابن سعد ٣/١٥٢ ،
والمعارف : ٢٢٨ أما سبب تسميته بطلحة الطلحات ، وسبب انفاة الرقيات
الى الرقيات فتجده مفصلا في شرح ابن عيسى للمفصل ١/٤٧ ، ٤٨ .
أما البيت فتجده في الانصاف ٤١ ، وشرح المفصل ١/٤٧ ، وهمع
المهوام ٢/١٢٧ ، والدرر ٢/١٦٢ ، والمقتضب ٢: ١٨٨ وفيه (نظر
الله) ويوجد في ديوانه ٢٠ .

واحتج الآخرون^(١) بأنه لفظ فيه علامة تانيث سمى به مذكر يعقل فجمع بالواو والنون ، كالذى أخره ألف التانيث نحو موسى وعيسى فانك تقول فى جمعه موسون وعيسون فكانت (الملة^(٢)) فى ذلك أن المبرة فيه بالمعنى ، والمعنى على التذكير ، فوجب أن يذكر بعلامة التذكير وهو الواو والنون كما فى الألف (ويتأيد ذلك^(٢)) بشيئين :

أحدهما : أن الألف أدل على التانيث والزم من (التاء^(٢)) ، ألا ترى أن التاء (تدخل لا للتانيث المعنى بل للبالغة نحو راوية ونسابة والألف^(٣)) لا تدخل إلا للتانيث ، فإذا جاز أبال (دلالتها^(٢)) على التانيث ففى الجمع كانت التاء أولى بذلك .

والثانى أن تاء التانيث قد يقدر اسقاطها ويكسر الاسم على حكم المذكر (كقولهم^(٢)) :

(١) قال ابن الأنبارى : أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : " إنما قلنا إنه يجوز جمعه بالواو والنون وذلك لأنه فى التقدير جمع طلع لان الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة قال الشاعر :

— وعقبه الاعتاب فى الشهر الأصم —

فكسر على ما لا هاء فيه ، وإذا كانت الهاء على تقدير الاسقاط جاز جمعه بالواو والنون كسائر الأسماء المجموعة بالواو والنون ، والذى يدل على صحة مذهبنا أنا أجمعنا على أنك لو سميت رجلا بحمرا أو (حبلى) لجمعه بالواو والنون . . . الخ (الانصاف : ٤٠)

(٢) ما بين القوسين غير واضح فى الأصل .

(٣) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقة رقم (٣) .

— عقبة الاعقاب فى الشهر الاصم (١) —

والاعقاب ليس بتكسير العقبة ولكنه حذف التاء فصار عقبا كقفل (٢) كما

حذفت فى جمع التانيث نحو طلحات .

أما ابن كيسان (٣) : فقال تفتح عين الكلمة تنبيهها على أن الاسم مفير ،

منقول الى المذكر ، كما غيروا فى أرضون .

والجواب : (٤) أما قولهم : " العبرة فى هذا الموت بالمعنى ، فيجب

أن يؤتى بعلامة التذكير " ، قلنا : ليس كذلك بل العبرة فيه باللفظ ألا ترى

أنهم جمعوا طلحة على طلحات والملة فى ذلك أن الواو والتاء لفظان فيجب

أن يكونا علامتين لما هو لفظ ولفظ طلحة مؤنث ، فلا تجعل علامته السواو

(١) هكذا ورد فى الانصاف ص ٤٠ دون نسبة ، والاصم هو شهر رجب

قال الفراء : فى كتابه " الايام والليالى والشهور " تحقيق ابراهيم اليبارى ص

١٩ " ومن العرب من يسمي رجباً الاصم وأنشد :

يارب ذى خال وذى عم عم

قد ذاق كاس الموت فى الشهر الاصم

وانظروا الزمنة والامكنة للمرزوقى ١ / ٢٨١ ٢٨٤ ط الهند سنة ١٣٣٢ هـ

(٢) بعد كلمة (قفل) تصحيح على هامش الورقة لكن تمذرت قراءته لتلف الورقة

(٣) تقدم التصريف به ورأيه فهذا فى الانصاف قال ابن اليبارى :

" أما ابن كيسان فاحتج على ذلك بأن قال : انما جوزنا جمعه بالواو والنون

وذلك لان التاء تسقط فى الطلحات فاذا سقطت التاء وقى الاسم بـفـمير

تاء جوزنا جمعه بالواو والنون كقولهم (أرض وأرضون) وكما حركت العين فى

أرضون بالفتح حملا على أرضات فكذلك حركت العين من (الطلحون) حملا على

الطلحات ، لانهم يجمعون ما كان على فعله من الاسماء على فعالات / الانصاف (٤) /

(٤) رد ابن الانبارى على الكوفيين فى الانصاف فقال : " أما الجواب عن كلمات

الكوفيين : أما قولهم انه فى التقدير جمع طلع قلنا هذا فاسد لان الجمع اصلا

وقع على جميع حروف الاسم (الانصاف : ٤٢) .

التي هي من علامات المذكر ، ألا ترى أنك لو سميت امرأة بل (جعفر) لم تجمعها بالواو والنون بل بالالف والتاء اعتبارا بالمعنى لما لم تكن هناك علامة التانيث فاذا كانت فيه علامة وجب أن تراعى ^(١) فلا تبدل بعلامة أخرى وأما موسى

وعيسى فانما جاز جمعه بالواو والدون لوجهين :

أحدهما : أن الالف لازمة موضوعة مع الاسم من أول وضعه ، فجرت مجرى

بقية حروفه .

(٢) الثاني : أنها لا تبقى على لفظها في جمع المؤنث ، بل تبدل نحو صحراوات فاذا كانت كذلك جاز ألا يعتبر بداليتها على التانيث ، بل يغلب فيها حكم اللازم ، بخلاف التاء — فانها غير لازمة فغلب فيها حكم العلامة ، وأما (عقبة الاعقاب) فلا يصح عليه لانه من الشذوذ ، ولان جمع التكسير كثير الاختلاف وهو غير منضبط بخلاف جمع التصحيح ، لانه مضبوط ^(٣) وأما أرضون وباه فالواو

(١) في الاصل (تراعى) .

(٢) كان الانسب أن يثّل بكلمة فيها تاء التانيث المقصورة . . . لتناسب كلمتي

(موسى وعيسى) أما صحراوات فانها جمع صحراء بالالف التانيث الممدودة

كما هو معلوم .

(٣) قال ابن الانباري : " أما ما استشهدوا به من قوله :

— وعقبة الاعقاب في الشهر الاصم —

فهو مع شذوذه وقلته فلا تعلق له بما وقع الخلاف فيه لان جمع التصحيح

ليس على قياس جمع التكسير ليحمل عليه . . (الانصاف : ٤٢) .

فيه ليست علامة للتذكير بل زيدت تصويضا من المحذوف وشو تاء التانيث أو —
عوضا من حذف لام الكلمة جبرا للوهن الحاصل بالحذف ، والواو والنون في ،
مسألتنا علامة محضة فلا تثبت فيها علامته التاء آخرها (١)

(١) لم يناقش رأي ابن كيسان لا بالتأييد ولا بالنفي ، وربما التمسنا له بعض
المخالف يربأه رد على الكوفيين والتالي فهو يرد أيضا على من رأى رأيهم إلا
أن ابن كيسان زاد عليهم فتح اللام من (طلحون) فكان الانسب أن يرد —
عليه بانفراد وقد فعل ذلك ابن الأنباري فقال :
أما قول ابن كيسان " أن التاء تسقط في الطلحات فإذا سقطت التاء
جاز أن تجمع بالواو والنون " ، قلنا هذا فاسدا لأن التاء وإن كانت
محذوفة لفظا إلا أنها ثابتة تقديرا الخ
وقال : فأما قوله : " أن الصين حركت من أرضون بالفتح حملا على أرضات "
قلنا : لا نسلم وإنما غير فيه لفظ الواحد لأنه جمع على خلاف الأصل . . الخ
(الانصاف : ٤٦ ، ٤٧) .

(٢) لم يختتم المؤلف هذه المسألة بقوله والله أعلم بالصواب كما هي عادته .

٢٧ - مسألة [رافع البتداء] *

- البتداء يرتفع بالابتداء ، والابتداء كونه أولا مقتضيا ثانيا (١) .
وقال بعضهم يرتفع بتعريفه من المواضع اللفظية . (٢)
وقال آخرون : يرتفع بما في النفس من معنى الاخبار . (٣)
وقال آخرون : يرتفع باسناد الخبر اليه .
وللكوفيين مذهبان :
أحدهما : يرتفع البتداء بالخبر والخبر بالبتداء ويسمونهما المترافعين ،
والمذهب الثاني : أنه يرتفع بالعائد من الخبر . (٤)

(*) أورد المؤلف هذه المسألة في كتاب (الباب) لوحة (٢١) وشرح اللمع
لوحة (٤٢) كما أوردها ابن الانباري في الانصاف ٤٤-٥١ وهي المسألة
رقم (٥) وقد دمجها ابن الانباري هي والمسألة التي بعدها في رافع -
الخبر فجعلهما في مسألة واحدة وعنوانها هناك : " القول في رافع
البتداء والخبر " .

وأشار الكتاب ١ : ٧ بولاق ، ٢٣ هارون ، والمقتضب ٢ : ٤٩ ، ٤ : ١٢ ،
١٢٦ ، وأصول ابن السراج ١ : ٦٢ ، والإيضاح للقارمي : ٤٩ ، والخصائص
٢ : ٣٨٥ ، والمرتل : ١١٤ ، وابن يمين : ١ : ٨٣ ، ٨٤ ، وأسرار السرية
٦٧٠ ، ابن عقيل : ١ : ١٨٩ ، والاشعوني : ١ : ٢٥٤ ، والتصريح : ١ : ١٨٩ ،
والصبان : ١ : ١٨٦ ، وفتح المواق : ٢ : ٨ ط الكويت .

(١) قال المؤلف في الباب : " وهذا هو القول المحقق واليه ذهب جمهور

البصريين " لوحة (٢١) .

والدليل على المذهب الأول من ثلاثة أوجه (١) :

أحدها : أن الابتداء معنى يختص بالاسم فكان عاملا كالفعل ببيان أنه
معنى أن معنى الابتداء ما ذكرناه من كونه أولا مقتضيا ثانيا — وهذا
وصف وجودي — واللفظ انما عمل لا اختصاصه . فيجب أن يحمل المعنى لا اختصاصه
أيضا .

والوجه الثاني : أن كون الاسم أولا مسندا إليه ، أصل في الجملة
فوجب أن يكون مرفوعا بذلك ، كالفاعل ، فانه ارتفع بالفعل لهذين الوصفين .
الوجه الثالث : أن الابتداء محمول وكل محمول لابد (له) من عامل والعاقل
لا يخلوا من أن يكون الابتداء كما ذكرنا أو واحدا ما ذكر من المذاهب ،
وكلها ماعدا الأول باطل .

أما ما في النفس من معنى الاسناد فهو معنى الابتداء كما ذكرنا ، وأما
نفس اسناد الخبر فخير عامل لان حكم العامل أن يكون قبل المعمول ،

(٢) قال ابن الخشاب : " وجموع هذه الصفات هو الابتداء " المرتجل ١١٤
وقد نسب المؤلف الرأي الثاني الى المبرد في اللباب لوحة (٦١) ، وقال —
المبرد في المقتضب : " فأما رفع الابتداء فالابتداء ومعنى الابتداء التنبيه
والتصرية عن العوائل وغيره " ١٦٦ : ٤ .

(٣) نسبة المؤلف في اللباب لوحة (٦١) الى الزجاج ، وانظر في الفصل
١ : ٨٥ (٤) لم يذكره ابن الانباري في مسألة (العامل في الابتداء
أو الخبر) وذكره السيوطي في الهمع ١ : ٩ وقال السيوطي : " ووافق الكوفيون
ابن جني وأبو حيان " .

(١) احتج ابن الانباري للبصريين بقوله : " أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :
انما قلنا ان العامل هو الابتداء ، وان كان الابتداء هو التمرى من العوائل اللفظية

لأن العوائل اللفظية في هذه الصناعة ليست مفرقة حسية كالأحراق للنار والأغراق للماء

والله اعلم بالصواب .

(٢) كلمة (له) ساقطة من الاصل .

وحكم الخبر أن يكون بعد المبتدأ ، فهما يتنافيان^(١) وأما التصريح من العوامل
فانه غير عامل ، لان ذلك عدم والعدم لا يعمل .

فان قالوا: نحن نجعله عاملا بل هو اشارة على العامل ، قيل : يلزم ممن
ذلك أن يكون العامل موجودا مدلولاً عليه فان أرادوا بذلك أن تعربه ممن
العوامل اشارة على الابتداء ، فهو ما ذكرناه^(٢) فانه لا يتصرى منها الا وهو اول
مقتضى لثان ، فالتصريح شرط يحقق الابتداء الذي هو العامل ، كالحياة فانها
شرط لتحقيق العلم ، وليست الملة في وجود العلم .

وأما رفع كل واحد منهما بالآخر ، فلا يصح لوجهين : (٣)
أحدهما : أن كل واحد منهما قد يكون جامدا والجامد لا يعمل اذ لا
معنى فيه يتأثر به المعمول .

والثاني : أن المبتدأ لو كان مرفوعا بالشعر لوجب أن يكون فاعلا اذا كان
الشعر فعلا ، والفاعل لا يكون قبل الفعل ، وأما ارتفاعه بالماعد فلا يصح
لثلاثة أوجه :

-
- (١) لعله هنا يشير الى رأى ابن جنى الذي وافق الكوفيين في أن العامل
في المبتدأ هو الخبر ، وان خالفهم في العامل في الخبر كما سيأتي .
(٢) الواقع أن الرايين ملتقيان ، لان التصريح هنا هو الابتداء .
(٣) هذا هو الرد على حجة الكوفيين وكان الاجدر أن يعرض لنا حجة
الكوفيين أولا ثم يرد عليها ، لذلك نراه يكرر الرد عليهم بعد عرض حجتهم
كما سيأتي بعد قليل .

أحدها أن المائد لا يعمل في الطرف ولا في الحال ، مع أن الماصل
ففيهما قد يكون معنى ضعيفا ، فالأى يعمل هنا أولى .

والثاني : أنه يفضى الى عمل ما في الصلة قبل الموصول ، وذلك باطل ألا

تري أن الفعل لو كان في ذلك الموضع لم يعمل فالضمير أولى .

والثالث : أن المائد لو رفع للزم الرفع في قوله ، (زيدا غريته) ولما جاز

أن يعمل فيه المحذوف ويلغى المائد ، دل على أنه ليس بمعامل وإذا بطلت

هذه المذاهب ، تعين ما ذهبنا اليه .

فان قيل : لو كان الابتداء عاملا لطرد في كل اسم مبدؤ به وليس كذلك

ألا ترى أنه لو قلت زيدا غريته لم يرتفع بالابتداء ، قلنا : ليس هذا معنى —

الابتداء الذي ذكرنا بل معناه الابتداء المقتضى ما يستند اليه ، ولو كان معنى

الابتداء ، ماذكروا لوجب أن يكون الفعل والحرف المبدؤ بهما مرفوعين ، وليس

كذلك ، لان ذلك لا يقتضى (ما يستند^(١)) الى المبدؤ به بخلاف الابتداء

على ما ذكرنا .

أما حجة الكوفيين^(٢) فقد قالوا : أن كل واحد من الابتداء والخبر لا يستغنى

(١) غير واضحة في الاصل —

(٢) قال ابن الأنباري : " أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا ان —

المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالابتداء لا فوجدنا المبتدأ لا بد له

من خبر والخبر لا بد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما عن صاحبه ولا يتم —

الكلام الا بهما . . . الخ .

قالوا : ولا يجوز أن نقول ان المبتدأ يرتفع بالابتداء ، لانا نقول الابتداء

لا يخلو اما أن يكون شيئا من كلام العرب عند التمهارة أو غير شيء ، فان كان

شيئا فلا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو أداة من حروف المعاني فان

كان اسما فينبغى أن يكون قبله اسم يرفعه وكذلك ما قبله الى ما لا غاية

له وذلك محال . وان كان فعلا فينبغى أن يقال زيد قائما كما يقال =

عن صاحبه ، فوجب أن يكون عاملاً فيه لتأثره به في المعنى ، لان المؤثر في
المعنى يؤثر في اللفظ ، ويدل على ذلك أدوات الشرط فانها تجزم الفعل
وذلك الفعل ينصبها كقوله تعالى (١) : (أيا ما تدعونه الاسماء) فأيا
منصوب يندعونه ومجزوم بأى وكذلك قوله (٢) (فأينما تولوا فثم وجه الله)
(وأينما تكوا يدرككم الموت) (٣) ولا يلزم على ما ذكرنا الفعل والفاعل ، —
فان كل واحد منهما لا يستغنى عن الآخر ، ومع هذا فالفعل لا يرتفع بالاسم
لانا نقول / الفعل غير عامل لحمل الاسم فيه ، بخلاف المبتدأ والخبر .
والجواب (٤) : عما ذكره أن عمل كل واحد منهما في صاحبه تأثير فيه
والمؤثر يجب أن يكون أقوى من المؤثر فيه وذلك مستحيل هنا لان —

-
- == حضر زيد قائماً وان كان أداة فالادوات لا ترفع الاسماء على هذا الحد
وان كان غير شيء فالاسم لا يرفعه الا رافع موجود غير معدوم ومتى كان
غير هذه الاقسام الثلاثة التي قد مضى فيها فهو غير معروف .
قالوا : ولا يجوز أن يقال انا نعتي بالابتداء ، التصريح من العوامل اللفظية
لانا نقول اذا كان معنى الابتداء هو التصريح من العوامل اللفظية فهو
اذا عبارة عن عدم العوامل وعدم العوامل لا يكون عاملاً (الانصاف ٤٥ و ٤٦) .
(١) الاسراء آية : ١١٠ .
(٢) البقرة آية : ١١٥ .
(٣) النساء آية : ٧٨ .
(٤) أنار رد ابن الانبارى وجهة الفاعل الكوفية في الانصاف ٤٨ — ٥٠ .

اشتراكهما في التأثير يدل على استوائهما في القوة فيمتنع تأثير أحدهما
في الآخر ، وليست الجملة مختلفة حتى تكون من باب الجهتين وخرج على هذا
أذوات الشرط فان الجهة هناك مختلفة وبيان من وجهين :

أحدهما : أن أيا وأخواتها نائية عن حرف الشرط فهي تعمل بحكم النيابة
ويعمل فيها بحكم الاصاله .

الثاني : أن عمل الفعل في أداة الشرط النصب وعمل الاداة فيه الجزم
وهما مختلفان فالنصب حكم المفعول والجزم هو حكم الفاعل ، فالمنصوب
والعامل والعمل مختلفان ، بخلاف المبتدأ والخبر فانهما اسمان مرفوعان لا
وجه فيهما سوى ذلك .
والله أعلم بالصواب .

٢٨ - مسألة [رافع الخبر] *

(١)

خبر المبتدأ يرتفع بالابتداء عند ابن السراج وجماعة ه

(٢) وقال أبو علي وابن جنى يرتفع بالمبتدأ ه

(٣) وقال آخرون يرتفع بالابتداء والمبتدأ ه (٤)

وقال الفراء يرتفع بالمبتدأ (٥) وقد تقدم ذكره (٦) وحجة الأولين : أن الابتداء

يقضى اسمين وقد عمل في أحدهما فيعمل في الآخر ه ككان و (ان) فان (٣)

قيل الابتداء معنى ضعيف فلم يقو على العمل في شيئين ألا ترى أن (لا)

تعمل في الاسم ولا تعمل في الخبر وكذلك (ان) في قول الفراء ه فكذلك

ها هنا .

* راجع ثبت التخریجات في المسألة السابقة .

(١) هو رأي الأخفش ه والرماني كما في المصحح .

وأما ابن السراج فيقول في كتاب الأصول : " والخبر رفع بهما نحو قوله :

الله ربنا ه ومحمد نبينا ٠٠٠ الأصول ١ : ٦٣

وهذا مخالف لما نقل عنه أبو البقاء هنا ولعله رأى آخر لابن السراج .

(٢) ابن جنى (٣٣٠ تقريباً - ٣٩٢ ه) .

أبو الفتح عثمان بن جنى الأزدي بالولاء . مولده في الموصل وانتقل إلى بغداد

لازم أبا علي الفارسي طويلاً ورجع في اللغة والنحو ه عاصر المتبني وجمع شعره

وشرحه واشتهرت مؤلفاته ومن أبرزها (الخصائص) و (المختصب) و (اللصح)

و (سر صناعة الأعراب) و (المنصف) وغير ذلك .

ترجمته في مقدمة الخصائص .

راجع نزهة الأفيلا : ٤٠٦ / تاريخ بغداد ١١ : ٣١١ / مصحح الأدب

٥ : ١٥ والدكتور فاضل السامرائي (ابن جنى النحوي) .

والجواب (١) أن الابتداء عامل يضاف عن العامل اللفظي ، وهذا لا يمنع من العمل في اسمين ، لأن طة العمل هو الاقتضاء ، والاقتضاء في الابتداء كإقتضاء (كان) و (أن) يدل عليه أن (كان) و (أن) أضعف من الفعل اليتمدي وقد عملا في اسمين كما عمل (ضرب) في الفاعل والمفعول ،

فان قيل لو جرى المعنى مجرى اللفظ العمل في الظروف والأحوال كما يعمل اللفظ (٢) وانت لو قلت : (زيد قائم خلفك) لم يعمل الابتداء في الظرف قيل منه جوابان :

أحدهما أن العامل في الظرف هناك أقوى من الابتداء ، وهو اسم الفاعل أو الفعل ، فلا حاجة إلى عمل الابتداء .

(٣) أنظر رأي ابن جنى في الخصائص ٢ : ٣٨٥ قال : ومعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه ، فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه لأن رافعه ليس المبتدأ وحده وإنما رافعه (الابتداء والمبتدأ) جميعا فلم يتقدم الخبر عليهما معا وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ وهذا لا ينقض . وهذا مخالف لما نسبته إليه المؤلف ولكن المشهور عن أبي الفتح في كتب النحو هو ما أثبتته المؤلف أنظر شرح الرضى ١ : ٨٧ ، وكلام ابن جنى في الخصائص مخالف لما رواه السيوطي في الهمم ٢ : ١ (الكهت) وربما أن ما أثبتته المؤلف ورد في بعض مؤلفات ابن جنى الأخرى .

(٤) أنظر المقتضب ٢ : ٤٩ ، ٤ : ٩٢ ، ١٢٦ ، وقال ابن يعيش :

وهذا القول عليه كثير من البصريين .

(٥) نسبته ابن الأنباري إلى عمم الكوفيين ، وكذلك فعل ابن يعيش والسيوطي

(٦) تقدم ذكر في المسألة السابقة (مسألة العامل في المبتدأ)

(٧) ما بنى القوسين غير واضح في الأصل .

(١) الصواب فالجواب كما تقدم

(٢) ما بين القوسين مصحح من هامش الورقة بخط الناسخ نفسه .

الثاني : أن الابتداء لا يقتضى الظرف والحال مخصوصة ، فان جميع الأفعال وما يشتق منها صحيح يقتضى الظروف ، فلا اختصاص له بالابتداء ، بخلاف الخبر فان له اختصاصا ، بالابتداء اذا لا ابتداء الا وله مبتدا ، ولا مبتدا الا وله خبر مخصوص .

وجواب آخر وهو أن الابتداء أضعف من اللفظ فيقارن اللفظ فيما ذكروا ويوافقه في العمل في الاسمين ككان وان فانهما يعملان في الاسمين ولا يعملان في الظروف .

واحتج القائلون بأن المبتدا هو العامل ^(١) من وجهين أحدهما أن المبتدا لفظ هو أحد جزأى الجملة فعمل فيما يلازمه كالفعل مع الفاعل وانما قلنا ذلك ، لأن اللفظ أقوى من المعنى ولأن الابتداء يقتضى المبتدا والمبتدا يقتضى الخبر فأضيف العمل الى أقرب المقتضين وأقواهما .
والوجه الثاني : أن معنى الابتداء يبطل بدخول العامل على المبتدا والمبتدا لا يبطل معناه بذلك ألا ترى أن قوله كان زيد قائما قد بطل فيه معنى الابتداء (بكان) وكذلك (ان) ومعنى المبتدا لا يبطل لأن المبتدا هو المخبر به وما لا يبطل أولى بالعمل ^(٢) .

(١) رأى الفارسي وابن جنى والكوفيون كما تقدم .

(٢) لم يعلق بشئ على رأى الفارسي وابن جنى ولكنه أبطله حينما رد على

القائلين بأن العامل الابتداء والمبتدا معا كما سيأتى .

كما أن المؤلف لم يعرض لرأى القراء لأنه يبطل ببطلان رأى الفارسي وابن جنى ومعلوم أن القراء أسبق من الفارسي وابن جنى معا ، فهل معنى ذلك أنهما وافقاه في هذا الرأي ؟ بيد وأنه كذلك

واجتج الآخرون بأن الابتداء ضعيف وكذلك المبتدأ فإذا اجتمعا صار العامل
قويا ، كما أن (أن) الشرطية تعمل في فعل الشرط ثم يعملان في الجزاء .^(١)

والجواب أما عن عمل المبتدأ فلا يصح لوجهين :

أحدهما : أن المبتدأ اسم جامد ليس فيه معنى الفعل ، والجوامد لا تعمل
بخلاف المبتدأ فانا قد ذكرنا شبهة بالفعل ،

وقولهم نحو أحد جزأى الجملة لا يقتضى العمل فان الفاعل / أحد جزأى الجملة
ولا يعمل في الجزأ الآخر .

الوجه الثانى : — أن المبتدأ لو كان عاملا لم يبطل عمله لدخول عامل آخر طيه ،
ومن المعلوم البين أن (كان) و (أن) يعملان في الخبر عند أبى على مع اشتراك
الجميع في اللفظ ، قوله : ((المبتدأ يقتضى الخبر))

(١) كما يرى أكثر البصريين .

قلنا : انما اقتضاه بواسطة اقتضاء الابتداء لهما ، فالأصل هو الابتداء الذي
أحدث للمبتدأ اقتضاء الخبر ومثاله في الحسياً أن النار توصل الحرارة الى ما في
القدر ولكن بواسطة القدر لا أن القدر هي المنضبة .

كقولهم " معنى المبتدأ يبقى بعد بطلان الابتداء " ، ليس كذلك لأن معنى
الابتداء هو اقتضاء الاسم المبتدأ للخبر وهذا باق بعد كان وان وانما لم يعمل
لوجود ما هو أقوى منه ، ثم ولو قدرنا بطلان معنى الابتداء للزم منه بطلان معنى
المبتدأ ، لأن المبتدأ لم يكن مبتدأ الا لوجود معنى الابتداء ، واذا زال الموجب ،
زال الموجب .
وأما قول الآخرين : لوجود معنى الابتداء ، و

" انه قوى أحدهما بالآخر " ليس كذلك لأن المبتدأ لا يصلح للعمل فلا يصلح
أن يقوى به العامل وأما (ان) الشرطية / فيأتي الكلام عليها في موضعها
ان شاء الله تعالى والله أعلم بالصواب .

(١) حقها أن تكون فليمن بالقاء لائتها واقعة في جواب أما .

(٢) لم يتحدث عنها في ما وجدنا من الكتاب وربما كان في الجزء المفقود منه .

٢٩- مسألة [الحامل في الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور]

إذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر^(١) على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده بل يكون الاسم مبتدأ والظرف خبرا مقدما وفيه ضمير كما لو كان مؤخرا في اللفظ ، وقال أبو الحسن الاخفش^(٢) والكوفيون : يرتفع الاسم بهما كما يرفع بالفعل ويخلوان عن ضمير لعلهما في الظاهر .
وجبة الاولين من ستة أوجه :

أحدها : أن الظرف جامد فلم يعمل كسائر الجوامد .
والثاني : أنه لو كان عاملا عمل الفعل كما عمل فيه عامل آخر وتخطاه إلى الاسم ، وأنت تقول : ان خلقك زيدا وكان خلقك زيد ، ورأيت خلقك زيدا

(x) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة (ب) ، كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف : ٥١ : ٥٥ وهي المسألة رقم (٦) وعنوانها — هناك : " مسألة في رفع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور " وانظر شرح الرضى ١ : ٩٤ ، والمفنى : ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، وشمع الهوامع ٢ : ١٠٧ ، والتصريح ١ : ١٢٨ ، والصبان ١ : ١٩٣ .

(١) يريد (الجار والمجرور) وكأنه أراد أن يقول (حرف الجر مع مجروره) فاكفى بالجزء الاول فقط كما هي عادة بعض النحويين في هذا الموضع — بالذات لكن الشيء المتفق عليه بين الجميع أن المقصود هو عمل (الجار والمجرور) عمل الفعل ، وليس المقصود هو عمل حرف الجر وحده على الإطلاق .

(٢) سبق التحريف به .

(٣) هذه حجة البصريين قال ابن الانباري : " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا أن الاسم بعده يرتفع بالابتداء ، لانه قد تعمرى من العوامل اللفظية وهو معنى الابتداء ، فلو قدر شأنا عامل لم يكن الا الظرف وهو لا يصلح هاهنا أن يكون عاملا لوجهين :

احدهما : أن الاصل في الظرف أن لا يعمل . والثاني : أن لو كان عاملا لوجب أن يرتفع به الاسم كقولك : زيد بك مأخوذ ، وبالاجماع انه لا يجوز ذلك . (الانصاف / ٥٢ ، ٥٣)

فيعمل الفعل في الاسم ، ولا يعمل الظرف ، ولو جرى الظرف مجرى الفعل لما دخلت عليه هذه العوامل لان من حكمها أن لا تدخل على الفعل .

الوجه الثالث : أن الظرف لو كان عاملاً لم يتصل به ضمير الاسم اذا تقدم وقد جاز ذلك اجماعاً ، كقولك : (في داره زيد) و (في بيته يؤتى الحكم)^(١) ولو كان هذا العامل لكان اضماراً قبل الذكر لفظاً وتقديراً .

الوجه الرابع : أنهم اتفقوا على قولك : (في الدار زيد قائم) أن زيدا مبتدأ وقائم خبره والخبر عندهما^(٢) مرفوع بالابتداء وعندهم^(٣) بالابتداء فحينئذ قد يدل عمل الظرف وتعلق بقائم الذي هو الخبر ولو جرى مجرى الفعل لم يكن كذلك .

والوجه الخامس : أن الظرف لو عمل في الاسم من حيث هو قائم مقام الفعل لجاز قولك : (اليوم زيد) اذ (التقدير)^(٤) استقر اليوم زيد ولما لم يجز لكون الاسم جنه والظرف زماناً بأن أنه يعمل لما ذكرنا .
والوجه السادس : أن الظرف لو عمل لوجب ألا يجوز قولك (بك زيد مأخوذ) و (فيك زيد راغب) فزيد في الموضعين مبتدأ وما بعده الخبر ، ولو جرى مجرى (الفعل) لفسد الكلام فان قيل : انما لم يجز ذلك لنقصان الظرف هنا اذ لو اقتصر على قولك : (بك زيد) و (فيك عمرو) (لم) يكن كلاماً . —

(١) هذا مثل قالته العرب سيأتي تخريجه في المسألة (٣٢) .

(٢) عند البصريين ، وهنا ترى أبا البقاء يحد نفسه بصرياً .

(٣) عند الكوفيين كما تقدم في مسألة (٢٧) .

(٤) كلمة التقدير صححت في هامش الورقة بخط الناسخ نفسه .

قلنا نقصا نه لا يمنع من عمله ، ألا ترى أن قولك (صار زيد) وكان عمرو ناقصا ن ،
ويعملان عمل قام وصار وهما تامان واحتج الآخرون من وجهين (١) :

أحدهما : أن الطرف لا بد له من عامل وهو الفعل ، فإذا تقدم على الاسم
وجب أن يكون عامله قبله وهو الفعل ، وإذا كان قبله وقد أقيم الطرف مقامه
وجب أن يعمل كما يعمل الفعل في الاسم إذا كان قبله .

والوجه الثاني : أن الطرف إذا اعتمد على شيء قبله كالمبتدأ وذي الحال
وغيرهما يعمل ، ومن المعلوم البين أن العمل غير مضاف إلى ما اعتمد عليه
فوجب أن يكون منسوبا إليه .

(١) هذه حجة الكوفيين ومن تابعهم من البصريين .

(٢) واحتج لهم ابن الأنباري في الانصاف بقوله : " أما الكوفيون فاحتجوا بأن
قلنا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في قولك : أمك زيد وفي الدار عمرو حل
أمك زيد وحل في الدار عمرو فحذف الفعل واكتفى بالطرف منه ... الخ " .
(الانصاف ص ٥١ - ٥٢) .

وقال الرضي في شرح الكافية ١ : ٩٤ : " وإنما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم
أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان أو جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو
في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية بينما المشهور من مذهب الكوفيين والاختصاص
الجواز لا الوجوب .

(أنار منفي اللبيب : ٤٩٥ ، السمع ٢ : ١٠٧ .

والجواب^(١) : أما متعلق الظرف بالفعل فلا يوجب أن يكون الفعل قبله
 لان الغرض يحصل بأن يكون الفعل بعد الاسم ، وواقعاً في التقدير قبل الظرف
 كما ذكرناه (في الدار زيد قائم) و (بك زيد مأخوذ) فان ما يتعلق به الظرف
 بعد الاسم ، ولم يخل ذلك بمعنى الكلام ، كذلك هاهنا ، وأما اذا اعتمد
 الظرف فانما جوزوا اعماله لانه باعتماده أشبه بالفعل لان الفعل لا يستقل بدون
 الاسم ، واذا اعتمد الظرف صار كغير المستقل ولان الاشياء التي يعتمد الظرف
 عليها يقتضى الفعل فجعل الظرف كالفعل لاقتضاء ذلك الشيء الفعل ، —
 بخلاف ما اذا لم يعتمد . والله أعلم بالصواب .

(١) رد ابن الانباري وجهة النظار الكوفية بقوله :

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم " ان الاصل في أمك زيد وفي
 الدار عمرو حل أمك زيد وحل في الدار عمرو فحذف الفعل واكتفى بالظرف
 مكنه " قلنا لانسلم أن التقدير في الفعل التقديم بل الفعل وما عمل
 فيه في تقدير التأخير وتقدير الظرف لا يدل على تقديم الفعل لان الظرف
 معمول الفعل ، والفعل هو الخبر . . . الخ " .

وأما قولهم : " ان الفعل غير مطلوب " قلنا لو كان الفعل غير مطلوب ولا
 مقدراً لادى ذلك الى أن يبقى الظرف منصوباً بغير ناصب وذلك لا يجوز . . .
 (الانصاف : ٥٤) ،

ورد عليهم الرضى قال : " وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم أن الخبر لا
 يتقدم على الجبته . . . وليس بشيء لان حق الجبته التقدم فالضمير متأخر
 تقديرا كما في ضرب غلامه زيد " ٩٤/١ .

٣٠ - مسألة [الخبر الجامد لا يحتمل ضمير]*

خبر المبتدأ إذا كان اسم فاعل أو صفة مشبهة به ^(١) ولم يعمل في التأخر كان فيه ضمير اجمعا ، فان كان جامدا مثل غلام ، وأب ، وأم ، لم يكن فيه ضمير . وقال الرماني والكوفيون ^(٢) : فيه ضمير .

وحجة الاولين ^(٣) أن الضمير انما يحتاج اليه لاجل شيئين : أحدهما : أن يكون رابطة بين الخبر والمبتدأ ، وهذا يكون في الخبر المفرد

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب (اللباب) لوحة (٢٥) وشرح اللمع لوحة (٤٣) كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف : ٥٥ - ٥٧ وهي المسألة رقم (٧) وعنوانها هناك : " القول في تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ " ، وانار : الايضاح : ٣٧ ، وابن يعيش : ٨٨ / ١ ، والتبسيط ٤٧ ، الرضى ٨٦ / ١ ، وابن عقيل ١٧٨ / ١ ، والاشموني ٢٦٠ / ١ ، - المجمع ١٠ / ٢ (ط) الكويت ، وحاشية الصبان ١٩١ / ١ ، والتصريح ١٩١ / ١

(١) لا ينحصر اسم الفاعل والصفة المشبهة بل هو عام في كل وصف مشتق .
(٢) هو رأي الكسائي ، والرفاعي ، والزجاج ، ونسبته الى الرماني والكوفيين ابن الانباري في الانصاف : ٥٥ ، وابن يعيش في شرح الفصل ٨٨ / ١ ، والرماني ، أما ابن عقيل فيقول في شرح الالفية : " ذهب الكسائي والرماني وجماعه الخ ولم ينسبه الى الكوفيين .

(٣) هذه وجهة النظر البصرية . قال ابن الانباري : " وأما البصريين فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا أنه لا يتضمن ضميرا وذلك لأنه اسم محذوف خبر صفة وإذا كان - عاريا من الوصفية فينبغي أن يكون غالبا عن الضمير لان الاصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل الخ " (الانصاف : ٥٦) .

لان الجملة ليست هي المبتدأ (١) ، فاحتج الى ضمير يربطها به ، وأما المفرد فهو المبتدأ في المعنى ، وما مرتبطان فلا حاجة الى رابطة أخرى .
والثاني : أن الاصل في الضمير الفعل ، ان كان عاملا فيما بعده ، وأنه لا يخلو عن العمل ، واسم الفاعل والصفة يعطيان عمله في الظاهر ، فإذا لم يكن هناك ظاهر كان فيه ضمير يكون فاعلا ، فالحاجة هنا الى الضمير لم تكن لكونه خبرا ، بل لكونه عاملا ، والاسم الجامد لا يعمل في الظاهر ، فلا يعمل في الضمير ، ألا ترى أن ضمير المصدر لا يعمل عمل المصدر كما لم يكن مشتقا ، وان كان كناية عن الحامل المشتق ، واحتج الآخرون (٢) من وجهين :

أحدهما : أن الخبر غير المبتدأ فيحتاج الى رابطة بينه ما كالجملة والوجه الثاني : أن الجامد في معنى المشتق ، هنا ألا ترى أن غلامك يعني غلامك وأخاك بمعنى قريبك ، وكما يفقر ذلك الى ضمير كذلك ما هو في معناه .

-
- (١) لم يحتج بهذا ابن الأنباري للبصريين في الانصاف وإنما احتج بالثاني فقط .
(٢) الآخرون هنا هم الرماني والكوفيون ومن شايعهم كما تقدم ،
قال ابن الأنباري أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا أنه يتضمن — ضميرا — وان كان اسما غير صفة — لأنه في معنى ما هو صفة . الخ —
(الانصاف ص ٥٦) .

والجواب^(١): أما الربط فقد حصل لكون الثانى هو الاول فى المسمى
وأما كون الجامد فى معنى المشتق فلا يوجب تحمل الضمير ألا ترى أنه لا
يعمل فى الـ "أهر" وكذلك الضمير لا يعمل وان كان فى معنى ما يعمل وسبب ذلك
أن القريب والخادم مشتقان يعملان فى الـ "أهر" فلزمهما الضمير وليس كذلك الجامد
والله أعلم بالصواب .

(١) رد ابن الانبارى على الكوفيين هذه المسألة فقال فى الانصاف " وأما
الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم ، : زانما قلنا انه يتضمن الضمير وان
كان اسما محضا لانه فى معنى ما يتضمن الضمير لان (أخوك) فى معنى
قريبك وظلام فى معنى خادمك " قلنا : هذا فاسد لانه انما جاز أن يكون
قريبك وخادمك محملا للضمير لانه يشابه بالفعل لفظا ويتضمن معنى ..
... (الانصاف : ٥٦ ، ٥٧) .

٣١- مسألة [الاسم الواقع بعد لولا] * *

الاسم الواقع بعد (لولا) التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره يرتفع بالابتداء
وقال الكوفيون فيه قولين :

- أحدهما : يرتفع بنفس لولا كارتفاع الفاعل بالفعل (١) .
- والثاني : يرتفع بفعل محذوف (٢) .
- وحجة الاولين من أربعة أوجه :

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في اعراب القرآن ٤١: ١ وفي كتاب اللباب لوحة (٢٣) ، كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف : ٧٠-٧٨ وهي المسألة رقم (١٠) وعنوانها هناك : (القول في العامل في الاسم المرفوع بعد (لولا)) وشرح ديوان المتنبي المنسوب الى العكبري ٢٤٨/١ - ١١٥/٢ وانظر هذه المسألة في كتاب سيويه ١: ٢٧٩ ط بولاق ، ١٢٩/٢ ط هارن ، والمقتضب للمبرد ٣: ٧٦ ، والكامل له أيضا ٣: ١٣٨ ، وابن الشجري ٢: ٧٦ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، والجنى الداني : ٥٩٧ ، وابن يعيش ١: ٩٥ ، ٨: ١٤٦ ، وجمع الهوامع ١: ١٠٥ ، ووصف المباني ١٢٧ ، والايضاح : ٣٠ ، والمغنى ط دة مشق ٣٠٢ ، وحاشية الصبان ١: ٤٠٧ ، ٤٠: ٤٠ بولاق / والتصريح ١: ٢١٢ ، ٢: ٣٣٠ ، وشرح الكافية ١: ١٠٤ / واللامات للزجاجي : ١٣٩ ، والبحر المحيط ١: ٢٤٤ / -
وغرب اعراب القرآن لابن الانباري ١: ٢٠٠ .

- (١) هذا هو رأي الفراء أنظر أمالي ابن الشجري ٢: ٢١٠ ، وشرح الرضوي :
- ١٠٤: ١ ونسبه ابن الانباري للكوفيين أنظر الانصاف : ٧٢٠ وشرح ديوان المثنى
- المنسوب الى العكبري ١: ١٠٥ .
- (٢) هذا هو رأي الكسائي .

(الاول) (١) أن (لو) (٢) لا قبل التركيب لا يعملان في الاسم الرفع فكذلك

بعد التركيب ، لان الاصل عدم التفسير والتفسير .

الوجه الثاني : أن الاصل في العمل للافعال ، وانما يقام الحرف مقامها

اذا كان فيه معنى الفعل أو شبهه ، و (لولا) ليست كذلك .

والوجه الثالث : أن الاسم لو ارتفع بها لكان معه منصوب ، اذ كل حرف

يرفع ينصب ، (و) (٣) مثل (ما) ، و (لات) وهذا لا منصوب له فلا يصح قياسه ،

ولا هو مسموع من العرب ، فدعوى ارتفاعه به محض تحكم .

والوجه الرابع : أنه لو وضعت مكانه فعلا في معناه لم يكن للجملة معنى ،

ألا ترى أنه لو قلت : " امتنع زيد أو وجد زيد فهلك عمرو " كان التلام فاسدا

و ضد اتمعنى لان المعنى وجد زيد هلاك عمرو ، واذا لم يصح أن يوضع مكانه

فعل يعمل لم يعمل هو نيابة عنه فان قيل أما عملها التركيب فلا يلزم مثله بحسب

(١) كلمة (الاول) زيادة يقتضيها السياق لا توجد في الاصل .

(٢) قال الرضى : " . . . ولكن منع البصريون هذا التقدير وعلمهم على أن —

قالوا : ان لولا كلمة بنفسها ، وليست (لو) الداخلة على (لا) : ١ : ١٠٤ .

(٣) (ومثل) كذا في الاصل بـ الواو — ويبدو أن الواو زائدة ليستقيم الكلام .

(٤) لعله يشير هنا الى رأى القائل أن (لولا) نائبة عن فعل تقديره لولم

يوجد ونحوه أنار الهمع ١ : ١٠٥ . وشرح ديوان المتنبى المنسوب الى

الحكبرى ١٠٤ / ١

التركيب لان^(١) التركيب يغير معنى الحروف ، كما قال الخليل^(٢) في قوله
(لن يضرب زيد) (أصله) لا أن يضرب زيد^(٣) ولما ركبت تغيير المعنى والحكم
كذلك هاهنا ،

قيل : يلغى في التغيير تغيير المعنى ، أما تغيير اللفظ والاعراب فلا
دليل يدل عليه ولن فيها كلام يذكر في موضعه^(٤) .

واحتج الآخرون من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن لولا هذه حرف يختص بالاسم فكان عاملا فيه كمائر الحروف

(١) مابين القوسين غير واضح في الاصل لتآكل الورقة .

(٢) الخليل ابن أحمد الفراهيدي : (١٠٠-١٧٠ هـ ، ٧١٨-٨٧٦ م)

هو أبو عبد الرحمن من أئمة اللغة والنحو والادب ، وهو أول من وضع علم
المروءة . أخذ من الموسيقى ، ويقال أنه لم يكن بعد الصحابة أذنى من—
الخليل ولا أجمع لعلم العرب وهو أستاذ سيويه . ألف كتاب (الصين) في
اللغة وله كتاب (النقط والشكل) وكتاب (العروق) كتب اليه سليمان ابن
على يستدعيه الى صحبتة فكتب اليه :

أبلغ سليمان أنى عنه فى سمة وفى غنى غير أنى لست ذال مال

أنظر ترجمته فى طبقات الزبيدي ٤٧ ، أنباه الرواة ٣٤١/١ ، وغير ذلك .
والدكتور مهدي الصغزوى (الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه) وله
(هجرى من البصرة) .

(٣) لم يذكر فى مخطوطتنا هذه أى شىء عن (لن) وربما كان فى القسم
المفقود من الكتاب .

(٤) هم الكوفيون احتج لهم ابن الانبارى فى الانصاف بقوله :

(أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا أنها ترفع الاسم بعدها لانها
ناتبة عن الفعل الذى لو ترفع لرفع الاسم لان التقدير فى قوله لولا زيد
لاكرمه لولم يمنحني زيد من اكرامه لاكرمه) (الانصاف : ٧١-٧٣)

المختصة ، وإنما عمل الرفع (ولم يعمل ^(١)) النصب والجرا لانه يستقل بالاسم فأشبه الفعل (والفاعل ^(١)) وأما ما يأتي بعد ذلك فاجواب للحرف وليس هو من تمام الاسم (وأما ^(١)) لن فانها تقتضى اسمين .

الوجه الثاني : أن لولا معناه معنى الفعل فكانت عاملة كان واخواتها
مبيان ذلك أن قوله بلولا زيد لا تترك معناه معنى زيد من اتياك ، و (الحرف ^(١))
يعمل اذا كان معناه معنى الفعل كان واخواتها .

الوجه الثالث : أن ان تفتح بعد لولا لقوله تعالى : " فلولا أنه كان من
المسبحين " ^(٢) والمفتوحة واعملت فيه ^(٣) لا يكون مبتداً بل يكون معمولاً لما —
قبله وهذا يفسد القول بكونه مبتداً والجواب ^(٤) عن الاول من وجهين :
أحدهما : لانسلم أنها مختصة بالاسم ، بل قد يقع الفعل بعدها

(١) ما بين القوسين غير واضح في الاصل .

(٢) المطافات آية ١٤٣ .

(٣) نأ ينتهي الوجه (١) من اللوحة التي تحمل رقم ١٠ أما الوجه (ب)
ففيه بقية المسألة الاولى فما بعدها ، وأما بقية مسألتنا هذه رقم (٣١)
فانها جاءت في اللوحة رقم ٤٣ وجه (ب) فما بعده حتى لوحة ٥١ كما —
سيأتي .

(٤) فند أبو البقاء آراء الكوفيين وردّها بينما نجد بن الانباري يؤيد وجهة
النار الكوفية ، وهذه من المسائل السبع التي أيدّها ابن الانباري . قال
في الانصاف : والصحيح ما ذهب اليه الكوفيون ص ٧٥ .

قال الشاعر الهذلي (١) :
 ألا زعمت أسماء ألا أحبها فقلت : بلى لولا ينازعني شغلي (٢)
 لى لولا ذلك لأظهر لها حبي ، وقال آخر (٣) :
 قالت أميمة لما جئت زائرها هلا رميت بجمع الاسهم السود
 لادر دراك انى قد رميتهم لولا حددت ولا عذرى لمحدود

(١) هو أبو ذؤيب : خويلد بن محرز ، من هذيل بن مدركة من مضر . شاعر
 فحل مخضرم ، أدرك الجاهلية والاسلام ، سكن المدينة واشترك في النزول
 والفتن الا واثق الى أيام عثمان ، قال البندادي : هو أشعر هذيل ،
 وقد على النبي (ص) ليلة وفاته وأدركه مسجى ، وشهد دفنه ، وكان له ثلث
 خمسة أبناء أصبوا بالطاعون ورثاهم بقصيدته الصنية المشهورة توفى في—
 مصر سنة ٢٧ هـ . رجع ترجمته في الاغانى ٥٦/٦ ، الشعراء ٢٥٢/١
 والذخيرة ٢٣/١ .

(٢) البيت في ديوان الهذليين ١ : ٨٨ وهو مطلع قصيدة من واحد وثلاثين بيتا .
 وانظر البيت في شرح الفصل ٨ : ١٤٦ / ومغنى اللبيب ٣٠٦ ط
 دمشق / وشرح شواهد للسيوطى ٢٣٠ / والجنى الدانى : ٦٠٧ /
 وخزانة الادب ٤ : ٤٩٨ / والمينى : ١ : ٤٥٥ ٤٥٩٦ / ٣٨٨ : ٢ / والشطر
 الاخير في جمع الهوامع ١ : ١٠٥ / والدرر ١ : ٧٧ وقال الشنقيط رحمه
 الله : ولم أقف على قائله ، والبيت في شرح شواهد الكشاف ٤٧٦ / وفى
 المقتضب هامش ٤ : ١٣٨ وانظر فى اللسان والتاج (لولا) .

(٣) البيت للجمع النافى ، وينسب أحيانا لراشد بن عبد الله السلى ، أنظر
 البيت في الانصاف ١ : ٢٣٣ ٧٤ / شرح الفصل ١ : ٩٥ ١٤٦ : ٨٤ /
 والخزانة ١ : ١٢٢ ، واللسان (عذر) وشرح الكافية ١ : ١٠٤ وقد رواه هكذا
 قالت أميمة ، والبيت الثانى فقط فى أمالى ابن الشجرى ٢ : ٢١١ / والسبع
 الطوال لابن الانبارى : ٥٥١ / كما ورد فى شرح ديوان المتنبي مرتين

الوجه الثانى : نعلم أنها مختصة ، ولكن ليس كل مختص عاملاً علماً ترى أن
الالف واللام مختصة بالاسم ولا تعمل وإنما الحامل يقتدر الى معنى غير الاختصاص
وهو قوة شبهة بالفعل ، ولولا (لولا) ليست كذلك لان معناها يرتبط بالجواب ، فهي
لو ولو تختص بالافعال ولا يعمل فيها والسين وسوف كذلك ، وإذا وقع الاسم
بعد لو قدر له فعل بعد لو يعمل فى الاسم ولا يصح مثل ذلك فى قولهم
أن (لولا) معناها معنى لا يصح لوجهين :

أولهما : أن هذا التقدير يطل معنى (لولا) ، لان معناها تعليق شئ

بشئ ، فلها جواب والفعل لا يعلق ولا جواب له .

والثانى أن الحروف لو عملت / بمعناها لمحت (ما) النافية النصب وكذلك
حروف الاستفهام لان معناها أنفى واستفهم وليس الامر على ذلك وكان السبب
فيه أن الحروف وضعت للاختصار فلو عملت على الافعال لبطال هذا المعنى ،

== ١٤٩ : ١ — لا در درك أنى قد حمدتهم — والثانية ١١٥ : ٢ (لله

درك أنى قد رميتهم) . وقد استشهد المؤلف بالشاهدين السابقين

على أن "لولا" لا تختص بالدخول على الاسماء بل تدخل على الافعال أيضا

ولم يستشهد بدخولها على الاسم لكثرة وروده شعرا ونثرا .

ورد الكوفيون ومن ناصرهم هذه الشواهد وقالوا : ان (لولا) هذه مركبة

من (لو) التى هى حرف امتناع لامتناع زيدت عليها (لا) التى بمعنى

لم فرد البيت الاول الرضى فى شئ الكافية ٣٨٧/٢ والثانى رده ابن

الانبارى فى الانصاف ٧٦/١ ، وانثاره فى ديوان المتنبى ١٤٩/١ ،

قال بعد ذكر البيت (لا در درك) : (٠٠٠) :

" ونحن نقول ان هذا البيت على معنى لولا أنى حددت فصارت مختصة

بالاسم دون الفعل " ١٤٩/١ .

(١) ولأن الإجماع منعقد على أن معنى الحرف في غيره لا في نفسه والفعل معناه في نفسه فلم تكن له قوة الحمل في غيره كحمل ما له معنى في نفسه ووجب أن - يقتصر به على اثبات المعنى في غيره . وأما وقوع أن المفتوحة بعد (لولا) فلا يمنع من كونها مبتدأ وإنما كان كذلك ، لأن ان وما عطلت فيه يصح الاخبار عنه بالفعل الواقع قبلها ، وكل ما صح الاخبار عنه بما قبله وجب أن يصح الاخبار عنه بما بعده (٢) لأن صحة الاخبار لا تختلف بالتقديم والتأخير وإنما امتنع كون المفتوحة مبتدأ في موضع يصح دخول ان المكسورة عليها كقولك ان زيدا منطلق يعجبني فانك لو أدخلت ان المكسورة عليها هاهنا صح ، فامتنع من ذلك لئلا يتوالى حرفا تأكيد ، ففي الموضع الذي لا يصح دخول المكسورة عليها يصح أن يكون - مبتدأ ، يدل على ذلك قوله تعالى (٣) : " ان لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وانك لاتنامو " . وإنما جاز الفتح لأن ان المكسورة لا تدخل عليها هاهنا ، وهي في موضع الابتداء لأن ان الاولى قد وليها الحار وألا تجوع في موضع نصب بأن ، فمحطت المفتوحة على موضع ألا تجوع ، ونقول على هذا ان لك انك مكرم ، لانك حلت بين المفتوحة والمكسورة بالجاء فكذلك المفتوحة بعد (لولا) لا يصح أن تدخل

(١) كلمة الحرف غير موجودة في الاصل والظاهر أنه كتبها على هامش الورقة ولكنها

غير واضحة .

(٢) في الاصل (هذه) ولا يستقيم المعنى معها ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٣) سورة طه الايتان : ١١٨ ، ١١٩ .

(٤) يريد بالجار والمجرور أي أنك فصلت بين أن المفتوحة في قولك (أنك مكرم)

وان المكسورة في أول الجملة بالجار والمجرور معاً ونقول لك .

عليها ان المنسورة فجاز أن يكون مبتدأ والذي يدل على أن (لولا) لاتعمل أنك
لو عطف على اسمها اسم لم تؤكد به بلا النافية كقوله: لولا زيد وعمرو لا تيتك ، ولا
تقول: لولا زيد ولا عمرو وهم انما حملوا الكلام على لم كأنه قال: لو لم يمنعني زيد
أتيتك فجعلوا لا موقف لم كقوله تعالى (١) : "فلا اقتحم العقبة " أى لم يقتحم
ولو كان الامر كما ذكرنا لجاز تأكيد المعطوف بلا ، كما تقول: لم يقم زيد ولا عمرو .
والله أعلم بالصواب .

(١) البلد : آية ١١ .

٣٢ — مسألة [تقديم خبر المبتدأ] *

يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة ، ويكون فيه ضمير
كما لو تأخر .

وقال الكوفيون : لا يجوز .

وحجة الأولين (١) السماع والاستدلال .

أما السماع فقول الشاعر : (٢)

فتى ما ابن الاغرا اذا شتونا وحب الزاد فى شهري قماح

* ذكر المؤلف هذه المسألة فى كتاب اللباب اللوتين (٢٥) ، (٢٦) ،

كما ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف : ٦٥-٧٠ وهى المسألة

رقم (٩) وعنوانها هناك : " القول فى تقديم الخبر على المبتدأ " .

وانظر كتاب سيويه ٢٧٨/١ (ط) بولاق والمقتضب ١٢٧/٤ ، وأصول

ابن السراج ٦٤/١ ، ابن يحيى ٩٦/١ ، وابن الناطم : ٤٥ ، وابن

عقيل ٢٠٢/١ ، وحاشية الصبان ٢٠٢/١ ، والاشمونى ٢٨١/١ ،

والتوضيح ٢٠٧/١ ، وهنئ البوامع ٣٢/٢ ط (الكويت) والمحتسب ٣٢١/١

(١) أنظر حجة البصريين فى الانصاف " قال : " وانما يجوزنا ذلك لانه

قد جاء فى كلام العرب وأشعارهم " (الانصاف : ٦٥) .

(٢) البيت لمالك بن خالد الهذلى . من مقطوعة يمدح فيها زهير بن الاغر

اللمخاني ، والبيت المذكور هنا هو أول المقطوعة ومعه ثلاثه أبيات .

وشهرا قماح هما النانوثان (كانون أول وكانون ثان) أشد الشتاء بردا

وسميا شهري قماح لكراعية كل ذى كبد شرب الماء فيهما ولان الابل —

لا تشرب الماء فيهما الا تحذيرا ، وقماح وقماح بكسر القاف وضمها لغتان

أنظر التهذيب ٨١/٤ (قمح) والازمنة والامكنة للمرزوقى ١٧٥/١ —

والتقدير ابن الأغرقتي ، وقال آخر : (١) :

بنونا بنو أبناثنا وبناتنا * بنوهن أبناء الرجال الأباعد

والتقدير بنو أبناثنا ، مثل أبناثنا ، ولا يجوز أن يكون بنونا مبتدأ ، وبنو أبناثنا الخبر ولا الفاعل ، لأن أبناثنا ليسوا بنى أبناثنا ، ولا بنى أبناثنا معنى يحمل عمل الفصل . ومن السماع قولهم (٢) (تميمي أنا) و (مشنوء من يشنؤك) . والخبر مقدم لا محالة ، وأما الاستدلال

فمن وجهين :

أحدهما : تقديم خبر كان على اسمها كقولك : (كان قائما زيد) فريـد مرفوع بكان لا بقائم ، وهما في الأصل مبتدأ وخبر ، وقد جـاز تقديمه .

والمختصر ١٦/١٣٤ ، والبحر المحيط ٧/٣٢٥ والتاج ٧/٤٧٧ ط
الكويت (قمح) ، وديوان الهذليين : ٤٥١ ، أساس البلاغة :
٢٨١ (قمح) .

(١) ينسب هذا البيت إلى الفرزدق وهو موجود في ديوانه : ٢١٧ وهو غير منسوب في أكثر مصادره . انظر في الانصاف : ٦٦ ، ابن يعيش ١/٩٩ ، ٩/١٣٢ ، وشرح الرضى ١/٩٧ ، وخزانة الأدب ١/٤٤٤ ط (هارون) ، ١/٢١٣ ط (بولاق) وابن عقيل ١/٢٠٢ ، والدرر ١/٧٦ ، والأشمونى ١/٢١٠ والشطر الأول فقط في جمع الهوامع ١/١٠٢ ، وجزء منه في المغنى : ٥٠٤ وشرح ابن الناظم ج ٤٥ ، وقد أوضح المؤلف وجهه الاستناد به وسابقه .

(٢) قوله (تميمي أنا) قول حكاة سيبويه عن العرب ومثله (مشنوء من يشنؤك) انظر كتاب سيبويه ١/٢٧٨ (بولاق) .

والوجه الثاني : أن تقديم معمول الخبر (١) على المبتدأ جائز ، ودليل ذلك القرآن والشعر ، أما القرآن فقوله تعالى (٢) : " ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم " فيوم منصوب بمصروف ، وكذلك قوله تعالى (٣) : " أهاؤلاء اياكم كانوا يعبدون " فاياكم منصوب بيمبدون وقد ثبت أن معمول تبع للعامل ، وأن التبعية لا يقع في موضع يمتنع فيه وقوع العامل .

وأما الشعر فمنه قول الشماخ (٤) :

كلا يومس طوالة وصل أروى * ظنون آن مطرح الظنون

-
- (١) مابين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناسخ .
(٢) هود : آية ٨ وسيأتي الحديث عنها بالتفصيل في مسألة (تقديم خبر ليس عليها) .
(٣) سبأ آية : ٤٠
(٤) الشماخ (٢٢ هـ)
هو الشماخ وقيل معقل بن ضرار بن حرطلة بن سنان المازني الذي يلقى الخطافاني شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والاسلام ، وهو من طبقة لبيد والناطقة كان أرحم الناس على البديهة ، شهد القادسية وقتل في غزوة معقل سنة ٢٢ هـ ، انظر ترجمته في الاصابة رقم ٣٩١٣ والاغاني ٩٧/٨ ، والخزائفة ١/٥٢٦ وللدكتور صلاح الدين الهادي (الشماخ بن ضرار الذي يلقى - حباثة وشعره) .
والبيت من قصيدة يمدح فيها عرابية بن أوس ، من سادات المدينة وأجوادها ، أسلم صغيرا وتوفى رضي الله عنه بالمدينة انظر الاصابة ٤٧٣/٢ وبلوغ الأرب ١٧٨/٢ ، والبيت من القصيدة رقم (١٨) في ديوانه ص ٣١٦ تحقيق الدكتور صلاح الدين الهادي ط دار المعارف .

ف (وصل) مبتدأ ، و (ظنون) خبر ، و (كلا) ظرف لظنون وقد تقدم على المبتدأ .

ومن الاستدلال أن التقديم والتأخير في الكلام جائز للتوسيع في الكلام ، ولا يمنع ذلك من وقوع الشيء في غير موضعه ، ألا ترى أنهم قدموا المفعول على الفاعل مع أن رتبته متأخرة . واحتج الآخرون (١) بأن تقديم الخبر يلزم منه الاضمار قبل الذكر ، فيمتنع كما امتنع قولهم : (سرب غلامه زيدا) لأن الاضمار قبل الذكر هنا في اللفظ والتقديم من التأخير .

و (طوالة) موضع بيرقان فيه بئر . . . وطوالة بئر في ديار فزاره لبنى مرة وعطفان انظر معجم البلدان ٤ / ٤٥ وأنشد البيهقي . قال البكري (طوالة) بضم أوله بئر وقيل جبل قال الشطخ وأنشد البيت انظر معجم ما استمعتموه ٣ / ٨٩٧ . وأروى : اسم محبوبته . و (ظنون) يفتح المضاد في الموضعين . وهي كل بئر قليلة الماء . قال ابن الأعرابي في كتاب (البئر) " إذا كان يأتي ماؤها مرة ويذهب أخرى فهي الظنون " البئر ص ٦١ تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب . وانظر تهذيب اللغة ١٤ / ٣٦٤ ، الصحاح ٦ / ٢١٦٠ (ظن) . وانظر البيت في الاضداد لابن الأنباري : ٢٤٦ ، والفائق ١ / ٣٢٣ ، الحيوان ٣ / ٤٩٨ ، والانصاف : ٦٧ ، واللسان (طول) والمحتسب ١ / ٣٢٣ ، ابن يمين : ١٠١ / ٣ ، وأمالى القالى ٢ / ٣٢ ، واللاتى : ٦٦٣ . (١) قال ابن الأنباري في الانصاف ص : ٦٥ " . . . انما قلنا انه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان أو جملة لأنه يؤدي الى أن يتقدم ضمير الاسم على ظاهره . . الخ " .

والجواب (١) : ان الأضمار قبل الذكر لفظاً جائزاً^(٢) اذا كان في تقدير التأخير ، وهو كذلك ها هنا . وما أضمر قبل الذكر على هذا النحو قوله تعالى (٣) : " فأوجس في نفسه خيفة موسى " ، وقال الشاعر : (٤)
من يأن يوماً على علته هرماً * يلق الساحة منه والندى خلقاً
وقالوا : (في أكفانه لف الميت) ، و (في بيته يؤتى الحكم)^(٥) ومنه قول المثقب العبدى (٦) :

مثلاً يضربه حكماً _____ * قولهم في بيته يؤتى الحكم
والله أعلم بالصواب . . .

(١) رد عليهم ابن الأنبارى بقوله : " . . . قولهم لوجوزنا تقديمه لا رأى ذلك الى يتقدم ضمير الاسم على ظاهره " قلنا هذا فاسد وذلك لأن الخبر وان كان مقدماً في اللفظ الا أنه متأخر في التقدير واذا كان مقدماً لفظاً متأخر تقديره فلا اعتبار بهذا التقديم . . . " الانصاف ص ٦٨ .

(٢) ما بين القوسين مصحح عاها مش الورقة بخط الناسخ .

(٣) طه : آية ٧٦

(٤) البيت لزهير بن أبى سلمى المزنى انظره في ديوانه ص ٥٣ بشرح ثعلب

(ط) دار الكتب المصرية سنة ١٩٤٤ م وروايت في الديوان (من يلقى) وقد أورده المؤلف بها في موضع آخر وروى الأصمصى (ان تلق) ، والبيت من قصيدة أولها .

ان الخليط أجد البين فانفرقا * وعلق القلب من أسماء معلقاً

والبيت في الانصاف ٦٨ ، المقتضب ١٠٣/٤ وابن الشجرى ١/٥٩ .

(٥) انظر المثل في أمثال أبى فيد تحقيق د . رمضان عبد التواب ص ٤٧ ،

والدرة الفاخرة ٢/٤٥٦ ، جمهرة الأمثال للمسكوى ١/٣٦٨ ، ٢/١٠١

المستقصى ١/٣٠٤ ، ومجمع الأمثال ٢/١٩ ، كتاب الفاخر : ٧٦ ، فصل

المقال ١٦٠ ، ثمار القلوب : ٢٥٨ نهاية الارب ٣/٢٨ واللالى ٢/٩٢٠

.....

والمعاني الكبير ٢١٢/١ ، واللسان (حكم) ، والعقد ٥/٣
ورد المثل في أغلب الكتب النحو وله قصة تروى عن العرب أن أرنهـا
وشعلها احتصما الى الضب فقالا يا أبا الحسل جئناك لتحكم بيننا
فقال : (في بيته يؤتى الحكم) ... الخ .

(٦) المثقب العبدى

عائذ بن محصن شاعر جاهلى قديم كان من زمن عمرو بن هند ونسبه
الى عبد القيس بن ربيعة ، اتصل بعمر بن هند وله فيه مدائح ،
ومدح النعمان بن المنذر ، ود يوانه مطبوع اعتنى بتحقيقه الدكتور
حسن كمل السيرافى وطبعه مجلة معهد المخطوطات العربية سنة ١٩٧١ م .
راجع ترجمة الشاعر فى طبقات فحول الشعراء ٢٧١ ، والشعر والشعراء :
١٤٧ ، وصحج الشعراء : ٣٠٣ ، وخزانة الأءب ٤/٤٣١ .
انظر البيت فى د يوانه : ٢٢٠ وانظر أكثر تخريجات المثل .

- ٣٣ - مسألة [متعلق الظرف الواقع خبراً]*
(١) الظرف اذا وقع خبراً عن المبتدأ مقدر بالجملة عند الجملة
(٢) وقال بعضهم : بالمفرد .

وحجة الأولين من وجهين :

أحدهما : أن الظرف اذا وقع صلة ل (الذى) كان جملة (٣) فكذلك اذا
وقع خبراً لأن كونه جملة غير مستفاد من الموصول اذ لو كان فى
نفسه كالمفرد للزم أن يضم اليه جزءاً آخر كما فى الصلة بالمبتدأ
أو الخبر اذا كان جملة ، فاعتبار نفسه لم يفرق الحال فيه
بين الخبر والصله .

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة فى كتاب (الباب) لوحة (٢٥) ، كما
ذكرها ابن الأنبارى فى (الانصاف) ٢٤٥ - ٢٤٧ وهى المسألة رقم
(٢٩) وعنوانها هناك (القول فى عامل النصب فى الظرف الواقع
خبراً) وقد دمجها ابن الأنبارى مع المسألة رقم (٦٠) هنا وانظر
الأصول ٦٨/١ ، شرح الرضى ٩٣/١ ، المهمل ٢٢٤/٢ (ط) الكويت
وابن يعين ٩٠/١ ، والتصريح ١٨٩/١ ، والأشمونى ٢٦٥/١ - ،
والصبان ٩٣/١ .

- (١) جاء فى (الباب) للمؤلف " عند جمهور البصريين " .

وهو رأى الفارسى والزمخشري وابن الحاجب .

- (٢) صاحب هذا القول ابن السراج وأبو الفتح بن جنى .
دمج ابن الأنبارى هذه المسألة مع مسألة ناصب الظرف الواقع خبراً رقم (٦٠)
من هذا الكتاب .

قال ابن الأنبارى : (٠٠) وذهب البصريون الى أنه ينتصب بفعل مقدر ،
والتقدير فيه زيد استقر أمامك وعمرو استقر خلفك ، وذهب بعضهم الى أنه
ينتصب بتقدير اسم فاعل والتقدير زيد مستقر أمامك وعمرو مستقر وراءك . -
(الانصاف / ٢٤٥) .

والوجه الثاني :

أن الظرف هنا ليس هو المبتدأ في المعنى ، وإنما هو نائب عما هو الخبر ،
وذلك الخبر يجب أن يكون الفعل ، لأن الظرف معمول منصوب اللفظ ، ولا بد
لنصبه من ناصب ، وأصل العمل للأفعال .

واحتج الآخرون من وجهين :

أحدهما :

أن الخبر في الأصل للاسم المفرد إذ كان هو المبتدأ في المعنى فإذا ناب -
الظرف عنه نزل منزلته .

والثاني :

أن الظرف إذا تقدم على المبتدأ ولم يعتمد لم يعمل ويبقى الابتداء ، وإن كان
جاريا مجرى الفعل لم يبطل عمله ويدل عليه أنك ترفع بالظرف ما يجي بعده كقولك :
(زيد خلفك أبوه) ولو كان كالجملة لم يعمل لأن الجملة لا تعمل .
والجواب (٣) :

أن الخبر هو الحديث عن المبتدأ سواء كان مفردا أو جملة ، وليس المفرد أصلا فيه
وإنما تقدر الجملة بالمفرد ليبنى لفظ الاعراب ، لا يصح كونه خبرا ، وأما إذا تقدم
الظرف فإنما لم يبطل المبتدأ لأنه ليس في الحقيقة فعلا ،

(٣) قوله (كان جملة) صحت على هامش الورقة بخط الناسخ .

(١) ما بين القوسين غير واضح في الأصل ، واجتهدت في تصويبه .

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل : وقال قوم أن المحذوف المقدرا سم

والحجة في ذلك أن الأصل في الخبر أن يكون مفردا

قال : ووجه ثان أنك إذا قدرت فعلا كان جملة ، وإذا قدرت اسما كان مفردا

وكلما قل الاضمار والتقدير كان أولى . (شرح المفصل ١٠ / ٩٠) .

وانما ينوب عن الفعل ، ولا يقوى عن غيره قوة الأصل ، ألا ترى أن اسم
الفاعل اذا اعتمد عمل ، واذا لم يعتمد لم يعمل ، بل يبقى الابتداء
كما كان ، كقولك : (ضارب زيد) ولو تأخر جاز أن يعمل فيما
بعده ، ويدل على ما ذكرناه أن الظرف اذا وقع خبرا لزم أن يعمل
فيما بعده مضرا كان أو مظهرا ، وليس من ضرورة الخبر المفرد
أن يعمل وقد بينا ذلك فيما تقدم . والله أعلم بالصواب . . .

== (٣) رجع أبو البقاء الرأي الاول ورد على من قال مقدر بالمفرد وكذلك
فعل ابن الأنباري قال والصحيح عندي هو الأول . وهو الفعل
وذلك لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل وان كان هو الأصل
في غير العمل ، فلما وجبها هنا تقدير عامل كان تقدير ما هو
الأصل بالعمل — وهو الفعل — أولى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو
اسم الفاعل الخ .

(الانصاف / ٢٤٦ فما بعدها) .

٣٤ - مسألة [التنازع في العمل] *

إذا كان معك فعلان والمعمول فيه لفظ واحد وصح عمل كل واحد منهما

فيه فأولاهما بالعمل الثاني .

وقال الكوفيون أولاهما الأول وذلك مثل قولك ضربني وضربت زيدا ، فالوجه

عندنا نصب زيد بضربت ، وعندهم رفعه بضربني .

(١) وقال الكسائي : إن كان للفعل الأول فاعل حذف ولم يجعل مكانه

ضمير .

(٢) لنا في المسألة السماع والقياس ، فمن السماع قوله تعالى : " يستفتونك

قل الله يفتيك في الكلالة " ففى تعلق بيفتيكم إذ لو كان متعلقا بيستفتونك

* ذكر المؤلف رحمه الله - هذه المسألة في كتاب اعراب القرآن ٤٥/١ ١٦٠٤
وكتاب اللباب لوجه ٢٩ ، وشرح ديوان المتنبي المنسوب اليه ٣٣٣ : ٢٠ ،
٣٠ : ٣ كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف : ٨٣ - ٩٦ وهي المسألة
رقم (١٣) وعنوانها هناك : " القول في أولى العاملين في العمل ففى
التنازع " .

وانظر الكتاب ٣٧ : ١ / والمقتضب ١١٣ : ٣ / وشرح المفصل لابن يمين
١ : ٧٧ / وشرح الكافية للرضي ١ : ٧٧ - ٨٢ / وفتح الهومع ١٠٨ : ٢ - ١١٠
/ والتصريح ١ : ٣٨٦ / والاشموني ٢ : ٣١٠ / وحاشية الصبان ١ : ٨٧ /
وشرح بن عقيل ١ : ٤٦٢ - ٤٦٥ / والتسهيل لابن مالك ٨٦ : ٨٦ / والايضاح ٦٥ : ٦٨

١ : الكسائي : (١٨٩ هـ) على بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز أخذ
النحو عن الخليل والقراءات عن حمزة الزيات وهو أحد القراء السبعة ، كان
معلم الرشيد ، ثم جمعه مؤدبا لابنيه الامين والمأمون توفي في طوس في اليوم
الذي توفي فيه محمد بن الحسن الشيباني . راجع ترجمته في : مجمع
الأدباء ٥ : ١٨٣ / طبقات القراء ١ : ٥٣٥ / نزهة الألبا ٨٣ :
٢ : قال ابن الاباري : وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاختيار
أعمال الفعل .

٣ : الكم - فآية ٩٦

(۱)
لَقَالَ يَفْتَخِكُمْ فِيهَا لِتَقْدِمَهَا تَقْدِيرًا وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : " أَتَوْنِي أَفْرَعُ عَلَيْهِ
قَطْرًا " أَعْمَلُ الثَّانِي وَلَوْ أَعْمَلُ الْأَوَّلَ لَقَالَ أَفْرَعُهُ ، وَقَالَ تَعَالَى : " هَنَأْمُ
اقْرَؤُوا كِتَابِيهِ " فَكَتَابِي مَنْصُوبٌ بِاقْرَؤُوا لَا بِهَنَأْمٍ ، أِنْ لَوْ كَانَ بِهَنَأْمٍ لَقَالَ اقْرَؤُوهُ ،
فَإِنْ قِيلَ : حَذَفَ الْمَفْعُولُ جَائِزٌ .

قيل : ولكن الأولى ان لا يحذف لا سيما ها هنا ، لان المفعول اذا كان
 مقدما ذكرا وجب ان يعود عليه الضمير ليتعين أن الفعل الثاني هو الأول ففى
 المبنى ، ولو لم يأت بالضمير لجاز أن يتوهم أن المفعول غير الاول ، ومما

• الثاني النقل والقياس

أما النقل فقد جاء كثيرا ، قال الله تعالى : (آتوني أفرغ عليه قطرا)
وزاد على أبي البقاء الاحتجاج بالحديث الشريف قول (الرسول صلى
الله عليه وسلم) : " ونخلع وتترك من يفجرك " وزاد عليه بيتين من
الشعر هما :

وهو رجل من بآله :

ولقد أرى تفنى به سيفانة * تصبى الحليم ومثلها أصباه
وقول الآخر :

قضى كل نى دين فوفى غريمه * وعزة معطول معنى غريمها

الانصاف ۸۷ - ۹۱

• "يستفتوك في الله يفتكم في الكلالة".

وقال ابن الأنباري :

وأما القياس فهو ان الفعل الثاني أقرب الى الاسم من الفعل الاول وليس

فی اعمالہ دون الاول نقضی معنی فکان اعمالہ اؤلی ۰۰۰ ع ۹۲

لم يذكر ابن الأنباري رأي الكسائي وذكره المبرضى في شرح الكافي
٧٩/١ وهم السهام ١٠٩/٢ وأيد الكسائي هشام والسهمي وابن

• ۱۰۰

(۱) الکہف آیہ : ۹۶

(٢) الحاقه آية : ١٩

(٣) النساء آية : ١٨٦

(١)

جاء في الشعر قول طفيل الفنوي :

(٢)

وكمنا مدماة كان متونها * جرى فوقها واستشمرت كون مذهب

(٣)

فنصب لونا ولو كان الاول هو الحامل لرفعه بجرى وقال الفرزدق :

(٤)

ولكن نصفا لوسبيت وسبني * بنوعيد شمس من مناف وهاشم

ولو أعمل الاول لقال وسيوني بنى عبد شمس وأما القياس فمن ثلاثة أرجه :

(١) طفيل الفنوي :

طفيل بن عوف بن كمب من بني غني بن قيس غيلان ، شاعر جاهلي من أوصاف العرب للخييل وربما سمي (طفيل الخيل) عاصر النابغة الحمدي وزهير ، راجع ترجمته في الشعر والشعراء ١٧٣ ، خزنة الأدب ٣ / ٦٤٣ ، الأعلام ٣ / ٣٢٩ . وله ديوان شعر مطبوع بتحقيق محمد عبد القادر أحمد .

(٢) ورد هذا البيت في الكتاب لسبويه ٣٩ / ١ بولاق / ٧٧ : ١ هارون / والمقتضب للبرد ٧٥ : ٤ / والجمل للزجاجي ١٢٢ / وأساس البلاغة ٤٩٤ والإيضاح : ٦٨ - وورد فيه رواية البيت هكذا .
- ورادا مدماة وكما كانما -

وورد البيت في اللسان ٢٨٧ : ٢ / ١٨ / ٨١ : ٦ / وابن يعين / أورده في شرح المفصل ٧٧ : ١ ، ٨٨ / والعيني ٢٤ : ٣ / والأشمونى ١٠٤ : ٢ / وورد في الانصاف ص ٦٣ / وديوانه ص ٢٣ من قصيده في ٧٧ بيتا . معنى كنا : الكمت من الخيل السود المشربه بحمره قال الأزهرى : قال أبو عبيده : فرق ما بين الكيت والاشقر في الخيل بالمرف والذنب فان كانا أحمر بنى فهو أشقر وان كانا أسود بنى فهو كيت ١٠٦ : ١٥٦ تهذيب اللغة ، المدماة : شديده الحمره - استشمرت : لبست ، والشاهد فيه في قوله (جرى فوقها) واستمرت لون مذهب (فكل من جرى واستشمرت بطلب العمل في (لون) وعمل فيه الثانى لانه نصبه وهذه حجة للبصرين في اعمال الثانى ولم يعمل فيه الاول لانه لو أعطاه لرفعه بجرى .

(٣) الفرزدق (٤ - ١١٠ هـ) .

شاعر اللغة همام بن غالب ، هو أحد الثلاثة المشاهير من شعراء بني أمية هو وجريز والاخلط ، قيل : لولا الفرزدق لذهب ثلث اللغة لانه حفظها بشعره وله نقاش مع جرير وطبعت مع شرح أبي عبيده وله ديوان مطبوع .

(٤) انظر البيت في كتاب اللباب للمؤلف لوجه ٢٩ / وكتاب سبويه ٢٩ / ١ بولاق ٣٩ : ١ / هارون / والمقتضب ٧٤ : ٤ / وشرح أبيات سبويه للنحاس ص ٧٨ / روى فيه (فلوان نصفا) والجمل للزجاجي ١٢٢ / شرح المفصل ٧٨ / - والانصاف ٨٧ / والسبع الطوال ٦٣ / وتهذيب اصلاح المنطق ١ : ٢١ ، ٨٨ ، وروى هناك (ولكن عدلا) / والاقتضاب ٣٦٥ / وشرح سقط الزند ٢٠١ /

أحدهما : ان الفعل الثانى أقرب الى المعمول من الاول ، وقربه منه يقتضى
له أن لا يلقى عنه ، يدل عليه ان المجاورة ^(١) توجب كثيرا من احكام الثانى
للاول ، والاوّل للثانى ، ^(٢) الا ترى الى قولهم الشمس طلعت ، وان لا يجوز
فيه حذف التاء لما جاور الضمير الفعل ، وكذلك قامت هند لا يجوز فيه حذف
التاء ، فلو فصلت بينهما جاز (حذفها) ^(٣) ، وما كان (ذاك) الا لأجل
المجاورة .

والوجه الثانى : ان العرب تقول : ^(٤) (خشت بصره و صدر زيد) فيجرون
المعطوف ويحملونه على المجرور ، مع ان حرف الجر أضعف من الفعل ، ولو كان
الاول أولى لنصبو المعطوف لا غير لقوته بالتقدم ومكونه فعل .
والوجه الثالث : أن العامل مع المعمول كالملة العقلية مع المملول والملة لا يفصل
بينها وبين مملولها ، فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك ، الا فى مواضع
قد استثنيت على خلاف هذا الدليل ، الدليل راجع عليه ، ويلزم من اعمال الاول
الفصل بالجملة الثانية .

==

والديوان ٨٤٤ وروى (ولكن عدلا) كما فى التهذيب والشاهد فيه اعمال
الفعل الثانى وهو (سبنى) وهذا دليل للبصريين لانه لو اعمل الاول —
لوصل الثانى بضميره وقال (سبنى) .
وانظر البيت فى ايضاح القارشى ٦٨ ، وايضاح شرح المفصل لابن الحاجب
٤ / ١

- (١) من قوله (المجاورة ٠٠٠ الى قوله جاز حذفها) ورد هذا النص فى
الاشباه والنظائر ١ : ١٥٢ .
- (٢) فى الاشباه الأول للثانى والثانى للأول .
- (٣) كلمة (حذفها) غير واضحة فى الاصل صوابها من الاشباه .
- (٤) قال الجوهري : ٢١٠٨ / ٥ " خشت صدره تخشينا أو غرته " . وانظر المثال
فى المقتضب ٧٣ / ٤ ، والخصائص ٢٧٨ / ٢ .

(١) واحتج الآخرون بالسمع والقياس :

فمن السماع قول الشاعر : (٢)

ولما ان تحمل آل ليلى * سمعنا بينهم نعب المرابا

وقال آخر : (٣)

فرد على القواد هوى عميدا * وسوئل لو يرد لنا سـوـالا

وقد نمنى بها ونرى عصورا * بها يقتد لنا الخرد الخدالا

فنصب الخرد بنرى لا ييقتدن ، وقال عمر بن أبى ربيعة : (٤)

(١) قال ابن الأنباري : " أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أعمال الفصل الأول أولى النقل والقياس أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كشـيـرا وأورد الأبيات التي أوردها المؤلف ونقص بيت طفل المـنـوى . (الانصاف ٨٦ :)

(٢) لم ينسب إلى قائل معين وهو في الانصاف : ٨٦ وروى هناك (سمعت بينهم)

(٣) البيت للمرار الأسدي

ورد منسوبا إليه في كتاب سيبويه ٤٠/١ بولاق ، ٧٨/١ هارون وروى -
(لويين) والمقتضب ٧٦/٤ ، ٧٧ دون نسبه والانصاف ٨٥ ، ٨٦ لبعض
بنى أسد ، والجمل : ١٢٨ ، ملحق شرح أبيات سيبويه للنحاس : ٣٦٨
والشاهد في البيتين السابقين أعمال الفصل الأول ، وهذا الشاهدان ما
احتج به الكوفيون فأعمل الأول ولذلك نصب الفرابا ولو أعمل الثاني لرفعـه
كما نصب الخرد بنرى ولو أعمل الفصل الثاني لقال : (تقتادنا الخرد -
الخدال) بالرفع .

(٤) عمر بن أبى ربيعة : (٢٣ - ٩٣ هـ) هو أبو الخطاب عمر بن عبد الله بن أبى
ربيعة المحزومي القرشي ، هو أرق شعراء عصره من طبقة جرير والفرزدق ، لم
يكن في قرش أشعر منه ، نفاه عمر بن عبد العزيز إلى (دهلك) لأنه
يتمسك لنساء الحجاج ، غزا في البحر فاحترقت به ومن معه السفينه . وله
ديوان مطبوع ترجمته في الأغني ١ : ٦١ / الاعلام ٥ : ٢١١ وفيات الأغنيان
١ : ٣٥٣ .

- (١) (اذا) هى لم تستك بعود أراكة تنخل فاستاكت به عود أسحل
(٢) فرفع عودا بتنخل لا باستاكت وقال امرؤ القيس
(٣) فلو أنما اسمى لادنى معيشة كفى ولم أطلب قليل من المال

(١) البيت : فى الكتاب ٧٨: ١ هارون / ٤٠: ١ بولاق ، منسوبا الى ابن
ابى ربيعه فى ملحق شرح ابن النحاس ٣٧٠ / وله فى شرح المفضل ٧٨: ١ ،
٧٩ وورد دون نسبه فى الدرر ٤٦: ١ / والشطر الاخير فقط فى
السهج ٦٦: ١ دون نسبه أيضا والعينى ٢٣: ٣ / والاشمونى ١٠٥: ٢ ،
والايضاح : ٦٨

والبيت فى ديوان طفيل الفنوى من قصيدة فى (٤١) بيتا مطلعها
غشيت بقرا فرط حول مكمل * مخانى دار من سعاد ومنزل
انظر الديوان المذكور من ص ٦٢ - ٧١ ، والنظر ملحق ديوان عمر بن ابي
ربيعة ص ٤٩٠ ذكر البيت منفردا . وصح نسبه الى طفيل الخوى الأصمى
انظر الاعلم فى هامش سيبويه ص ٤٠ بولاق . تنخل : اى اختيار ، والاسحل :
شجر ينبت بالحجاز يستاك به .

(٢) امرؤ القيس

اسمه (جندح) وهو أشهر شعراء الجاهلين وقمتهم كان أبوه يمانيا وتولى
ملك بنى أسد وعطفان فى نجد ، وهو أول اصحاب المملكات ، راجع
ترجمته فى شرح المملكات فى التبريزى ص ٧ تحقيق قباوه والزوزنى ص ٧٠
تحقيق على حمد الله وابن الانبارى ص ٣ فما بعدها تحقيق هارون ، وانظر
الاغانى دار الكتب ٦١: ١ / وفيات الاغيان ٣٥٣: ١ ، والشعر والشعراء
٢١٦ .

(٣) انظر البيت فى : الكتاب ٧٩: ١ هارون : ٤١: ١ بولاق / والخزانة
١٥٨: ١ / والانصاف ٨٤ والمقتضب ٧٦: ٤ / والخصائص ٣٨٧: ٢ / ابن
يعين ٧٨: ١ ، ٧٩ / المقرب ١٦١: ١ ، الايضاح ص ٦٧ والشذور
٢٢٧ / مثنى اللبيب ٢٥٦ ، ٥٠٨ / شرح شواهد ٢١٦ ، ٢٩٧ / المينى
٣٥: ٣ والسهج ١١٠: ٢ / الدرر ١٤٤: ٢ ، الاشمونى ١٠٥: ٢ / ٤٠: ٤ شرح
الكافيه للرضى ٧٣: ١ / شرح ابيات سيبويه لابن النحاس ٣٥ وديوان
امرؤ القيس وهو من القصيدة التى اولها :
- الاعم صباحا ايها الطلل البالى -

(١) فرغ قليلا بكفاني وأما القياس ، فهو أن الفعل الأول أولى لتقدمه ومتى لم يظهر عمله لزم منه أمران .

أحدهما : الإضرار قبل الذكر لفظا وتقديرا ، وليس بجائز كما لا يجوز ضرب غلامه زيدا ومن الثاني الفاء العامل المبدؤ به مع اقتضائه له ، وليس كذلك الفاء الثانية ، لأن الأول إذا عمل صار معموله كالمتقدم في الذكر فلا يضعف حذف معمول الثاني ويدل على ذلك أن قولهم : (خشت بصدرة ويصدر زيد) بإعادة حرف الجر أجود وإذا كان كذلك ، وكان أعمال الأول أولى لما ذكرنا ولم ينقص معنى وجب أن يكون هو المختار .

(٢) والجواب : أما الشمر فعنه جوابان :

أحدهما : أنه لا حجة فيه لأن الخلاف بيننا في الأولوية لا في عدم الجواز ، ونحن نقول هو جائز ، ولا يدل الشمر على أكثر من الجواز .

والثاني : أن قوله (الخرد) إنما عمل فيه الأول لأن القوافي منصوبة فترجع عنده أعمال الأول لحفظ القافية وكذلك (نعب الثرابا) وأما بيت امرئ القيس فإن النصب فيه يفسد المعنى وذلك أن غرضه تعظيم شأنه وأنه لو كان يسمى

(١) قال ابن الأنباري : أما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني وهو صالح للعمل كالفعل الثاني إلخ .

(٢) رد ابن الأنباري على الكوفيين بقوله : أما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قول امرئ القيس ... ثم رد عليهم كل شاهد على حده وأبو البقاء رد عليهم أجما لا حيث قال : (والخلاف بيننا في الأولوية لا في عدم الجواز ونحن نقول هو جائز ، ولا يدل الشمر على أكثر من الجواز ثم رد الشواهد كما ردها ابن الأنباري .

لامر ناقص لكان يكفي القليل من المال ، ولو نصب لانعكس هذا المعنى ولذلك
 قال بعده (ولكنما) أسمى لمجد مؤثـل^(١) ، وانما يجوز الامران فيمما
 لا يحين المعنى / قولهم يقضى الى الاضرار قبل الذكر ، قلنا ذلك جائز
 اذا كان فى الكلام ما يفسره كقوله تعالى : " حتى توارت بالحجاب " يعنى^(٢)
 الشمس ولم يجز لها ذكر وكذلك كل من عليها فان^(٣) " وها هنا يفسر المضمـر
 ما بعده وكذلك أيضا جاز نعم رجلا زيد فان الفاعل مضمـر لما كان فى الكلام
 ما يفسره وأما تقدم (المامل) فانه يقتضى المعمول لا محالة ولكن اقتضى^(٤)
 الثانى لمعموله أشد لمجاورته اياه وقربه منه وقد أجرت العرب كثيرا من احكام
 المجاور على المجاور له حتى فى أشياء يخالف فيها الثانى الاول فى المعنى
 كقولهم : (جحر ضب خرب) وكقولهم^(٥) ، (انى لآتية بالفدايا والمشايا)
 كقولهم : (جحر ضب خرب) وكقولهم^(٥) ، (انى لآتية بالفدايا والمشايا)

-
- (١) انظر الديوان ص ٣٩ ، أنى به المؤلف لتوضيح المعنى لا للاستشهاد
 على قاعدة نحوية .
- (٢) سورة (س) آية ٣٢
- (٣) الرحمن : آية ٢٦ .
- (٤) انظر هذا القول فى كتاب سيبويه ١٢٧/١ ، والخصائص ١٩١/١ .
- (٥) قال الازهرى : (قال ابن السكيت : (انى لآتية بالفدايا والمشايا) —
 ارادوا جمع الفداة فاتبعوها المشايا لزدواج الكلام واذا أفرد للم
 يجز ولكن يقال غداة وغدوات) تهذيب اللغة ١٧٠/٨ وانظر
 شرح أدب الكاتب للجواليقى : ٤٠٥ .

(١) وهو كثير ، وقولهم (خُشنت بصدوره وصدور زيد) ليس مما نحن فيه
لان الفعل الذى هو خُشنت لا يتعمد بنفسه فى اكثر الاستعمال ولما عداه -
بالباء كان الاولى ان يعيده وعلى أن هذه الرواية معارضة بالرواية الاولى
وهى التى ذكرناها فى حجتنا •

وأما مذهب الكسائى فبمعيد ، لانه يلزم منه ان يكون الفعل بلا فاعل
وهذا بمعيد فى الاستعمال والقياس ، والله أعلم بالصواب •

(١) من قوله : وقد أجرت العرب ٠٠٠ الى قوله وهو كثير يوجد هذا النص
فى كتاب الاشياء والنظائر للسيوطى ١٥٢/١ وهو موافق لما جاء
فى مخطوطتنا موافقه حرفيه دون اى تغيير وقد صرح السيوطى بنقله
هذا النص من (التبيين) •

٣٥ - مسألة [إبراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة] *

اسم الفاعل والصفة المشبهة به اذا جرى على غير من هماله وجب إبراز الضمير
فيهما ٠ (١)

وقال الكوفيون لا يجب ذلك ٠

وصورته قولك : (هند زيد هارته هي) لا بد من هي عندنا وعندهم

لا يلزم لنا فيه طريقان : (٢)

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب (اللباب) لوحة (٢٣) وشرح اللع
لوحة (٤٣) كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف ٥٧/ ٦٥ ، وهي
المسألة رقم (٨) وتوانها هناك " القول في إبراز الضمير اذا جرى
الوصف على غير صاحبه " ٠

وانظر كتاب سيبويه ٢٤٣/ ١ (بولاق) ٥٣/ ٢٤ (هارون) ، والمقتضب
٩٣/ ٣ ، ٩٤ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، وأما ابن الشحرى ٣١٤/ ١ ، خزنة
الادب ٤١٠/ ٢ وشرح الكافية ٨٧/ ١ ، ١٦/ ٢ ، والخصائص
١٨٦/ ١ ، ١٨٧ ، والايضاح : ٣٨ ، وهمع السوامع ١٢/ ٢ ، وابن
عقيل ١٧٩/ ١ ، والاشموني ٢٦٠/ ١ ، التصريح ١٩١/ ١ ، والصبيان
١٩١/ ١

(١) ورد هذا النص في الاشباه والنظائر للسيوطي مرتين الاولى في الجزء الاول
ص : ٦١ والثانية في الجزء الاول أيضا ص ٢٣٣ مع بعض الاختلاف قال
في الاشباه : " اذا جرى اسم الفاعل والصفة المشبهة على غير من هماله
وجب إبراز الضمير فيهما مطلقا عند البصريين واسقط لفظه (به) من
(المشبه به) ووصل هذا النص بقوله لانهما فرعان على الفعل ٠٠
ولم يشر الى ان هناك كلاما ساقطا بين النصين ونسب
النصين الى كتاب التبيين ٠ (٢) قال ابن الانباري : وأما البصريون ما احتجوا
بأن قالوا : " الدليل على أنه يجب إبراز الضمير اذا جرى على غير من هوله أننا
أجمعنا أن اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمل الضمير اذا كانت الاسماء لا أصل
لها في تحمل الضمير وإنما يضم فيها شاء منها الفعل ٠٠ ثم قال : ومنهم من تمسك
بأن قال : إنما قلنا يجب إبراز الضمير فيه اذا جرى على غير من هوله لاننا لو لم
نبرز لأدى ذلك الى الالتباس ألا ترى أنك لو قلت : " زيد أخوه ضارب " جعلت
الفعل لزيد ولم نبرز الضمير لأدى ذلك الى أن يسبق الى فهم السامع أن الفعل
للأخ دون زيد ٠٠٠ إلج (الانصاف / ٥٩ ، ٦٠) ٠

أحدهما : أن اسم الفاعل ^(١) والصفة المشبهة به فرعان على الفعل فسى
الممل وتحمل الضمير ، وقد انضم الى ذلك هنا جريان على غير من هوله
فقد انضم فرع الى فرع والفرع يقصر عن الأصل ، فيجب أن يبرز الضمير ليظهر
أثر القصور ، ويمتاز الفرع عن الأصل .

والطريق الثاني : أن ترك ^(٢) إبراز الضمير ^(٣) يقضى الى اللبس فى بعض
المواضع ^(٤) واللبس يزول بإبراز الضمير ، فيجب أن يبرز نفيًا للبس ، ثم يطرد
الباب فيما لا يلبس ^(٥) كما فعلوا ذلك فى كثير من المواضع نحو نعد ، وتمعد ،
وأعد فانهم حذفوا منها الواو كما حذفوها من يعد وكذلك يكرم ، وتكرم ، نكرم
محمول على أكرم ومثان ذلك قولك : (زيد أخوه ضاربه) فان ضاربه يجوز أن يكون
للأخ فيكون جاريا على من هوله ، لان أخوه مبتدا ، وضاربه خبره ، والضرب لزيد
ولا يحصل الفصل بينهما الا بإبراز الضمير .

(١) هذا النص نقله السيوطى فى الاشياء وقرنه بنص أول المسألة وحذف ما بينهما
كما تقدم ويبدو بقوله : لانهما فرعان . . .

وبنهن ما نقله السيوطى بقوله : (ويمتاز الفرع عن الأصل) واسقط السيوطى
لفظه (هنا) من قول المؤلف (وقد انضم الى ذلك هنا . . .)

(٢) ورد هذا النص فى كتاب الاشياء والنظائر ٢٣٣/١ منقولا عن التبيين السى
قول المؤلف : (محمول على أكرم) والنص فيه بعض المخالفه .

(٣) فى الاشياء إبرازه

(٤) زاد فى الاشياء نحو زيد عمر وضاربه هو

(٥) زاد فى الاشياء نحو زيد هند ضاربه هى

واحتج الكوفيون بالسمع والقياس^(١) فمن السماع قراءة بعضهم^(٢) "السى
طعام غير ناظرين اناه"^(٣) بالجر فى غير ، وهو جار على طعام ولم
يقول ناظرين أنتم ، ومن السماع قول الشاعر^(٤) :

ترى أرباقهم متقلديهم — * كما صدى الحديد على الكماة
وقال آخر^(٥) :

وان امرأ أفضى اليك ودون * من الأرض مومة وبیدا سحلق
لمحقوقة أن تستجيبى دعاءه * وأن تعلمى أن المعان الموفى
ولم يقل متقلديها هم ، ولا محقوقة أنت .

(١) قال ابن الأنبارى : أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه
لا يجب ابراز الضمير فى اسم الفاعل اذا جرى على غير من هوله أنه قد
جدنا عن العرب انهم قد استعملوه بترك ابرازه فيه اذا جرى على
غير من هوله قال الشاعر : وأورد الشاهدين اللذين استشهد بهما
أبو البقاء ، ولم يورد الآية الكريمة التى أوردها أبو البقاء (الانصاف
٥٨/) .

(٢) صاحب هذه القراءة (ابن أبى عيلة) انظر الكشف ٢٧١/٣ ، والبحر
المحيط ٢٤٦/٧ وفتح القدير ٢٩٧/٤ . واسمه ابراهيم ابن أبى
عيله من القراء المشهره انظر ترجمته فى غاية النهاية ١٩/١ .

(٣) الأحزاب آية : ٥٣

(٤) البيت مجهول القائل انظره فى الانصاف / ٥٩ ،

(٥) البيتان للأعشى ميمون بن قيس ، وهما من قصيدته فى مدح المخلوق ومطلع
القصيده قوله :

أرقت وما هذا الشهاد المورق * وما بى من سقم وما بى مشق
وهما فى ديوانه ص ٢٢٣ ورواية البيت الأول هناك :

وان امرأ اسرى اليك ودونه * فيا ف تنوفات وبیدا خيفق

وروى البيت الثانى (أن تستجيبى لصوته) . وانظر الانصاف / ٥٨ ،
والخزانة ٥٥١/١ ، ٤١٠/٢ ، وابن الشجرى ٣٧/١ ، واللسان (خفق)

وفى الانصاف (اسرى) ، (موفى) وابن الشجرى (اسرى) ، (يهما
سحلق) و (لصوته) . والشاهد فيهما أوضحه المؤلف ، وهوانه لم

يبرز الضمير وقد جرى الوصف على غير من هوله .

ومن القياس ان اسم الفاعل والصفة يعملان عمل الفعل والفعل لا يجب فيه ابراز الضمير ، كذلك ما يعمل عمله ، وكذلك اذا جرى على من هو له لا يبرز ضميره كذلك ها هنا .

والجواب ^(١) : أما الآية فالقراءة المذكورة فيها بعيدة الصحة وانما جوزها من هو على مذهبهم في ذلك ، فلا يكون حجة على مخالفهم ^(٢) وأما الشعر فليس على حكم مسألتنا بل فيه حذف مضاف تقديره ترى اصحاب أرياقهم — فحذف المضاف وأبقى المضاف اليه وشواهد كثيرة ^(٣) أما البيت الآخر فلا حجة لهم فيه أيضا لان قوله : (أن تستجيبى) هو الفاعل الظاهر

(١) رد ابن الانبارى على عادته على مذهب الكوفيين ورد حججهم مع العلم أن هذه المسألة في صالح الكوفيين ، وأدلتهم أقوى من أدلة البصريين فكان على ابن الانبارى ان ينصفهم في هذه المسألة ، قال : (أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما البيت الأول وهو قوله : — لمحقوقه أن تستجيبى دعاه —

فلا حجة لهم فيه لأنه محمول عندنا على الاتساع والحذف ، والتقدير — فيه لمحقوقه بك أن تستجيبى دعاه (الانصاف / ٦٠) .
(٢) انظر كيف جرى أبو البقاء — على عادته — في الهجوم على القراءة التمسى لا تتفق مع قاعدته النحوية واستمع اليه في (اعراب القرآن) يقول في هذه الآية بالذات ، ويقرأ بالجر على الصفة فيكون (غير ناظرين أنتم) ١٩٤/٢ وقد هجم المكبرى على عدد من القراءات منها السبعية ومنها ما فوق ذلك انظر اعراب القرآن ٣٣/١ ، ٣٤ ، ٣٧/٢ ، ٦٧ ، ١٠٧ ، في موضعين ، ٣٦٢ ، وغير ذلك وسيأتى في هذا الكتاب في مسائل النائب عن الفاعل .

(٣) أورد ابن الانبارى كثيرا من الشواهد التي فيها حذف المضاف أورد آيتين وخمسة أبيات وقولهم : (الليلة الهلال) ثم قال : بعد ذلك والشواهد على هذا النحو أكثر من أن تحصي .

والتقدير لمحقوقه استجابته^(١) والهاء في دعاءه عائدة عليه .

أما القياس على الفعل فقير مستقيم لوجهين :^(٢)

أحدهما : أن الفعل هو الأصل في العمل وفي استحقاق الفاعل واسم الفاعل ليس كذلك .

والثاني : أن الضمائر في اسم الفاعل والمفعول غير مستحكمه ولذلك لا يظهر الضمير فيها لفظا ، بل هي على صورة واحدة في كل حال ، وإنما يقضى بالضمائر فيها حكما بخلاف الفعل فان ضمير التثنية والجمع والتأنيث يظهر فيها لفظا نحو ضربا ، وضربوا ، وضربن وعند ذلك يستغنى عن اظهارها في مسألتنا . والله أعلم بالصواب .

(١) كلمة استجابته مصححة على هامش الورقة بخط الناسخ
(٢) قال ابن الانباري : وأما قولهم : " ان الاضمار في اسم الفاعل انما كان لشبه الفعل ، توحيو يشابه الفعل اذا جرى على غير من هوله " قلنا فلكونه فرعا على الفعل وجب فيه ابراز الضمير ها هنا لئلا يؤدي التسمية بين الأصل والفرع ، ولما يؤدي اليه ترك الابراز من اللبس على ما بينا والله أعلم " . (الانصاف / ٦٥) .

٣٦- مسألة [الفعل هو العامل في الفاعل والمفعول] *

العامل في الفاعل والمفعول الفعل .

وقال بعض الكوفيين العامل في المفعول الفعل والفاعل معا ^(١) ، ومنهم من قال : الفعل عامل في الفاعل ، والفاعل عامل في المفعول ^(٢) ، ومنهم من قال : كل واحد منهما معمول معناه ^(٣) .

وحجة الأولين ^(٤) : أن الفعل مؤثر في الفاعل والمفعول جميعا ، لأن به يتنير حال الاسم ، فينتقل من المبتدأ إلى الفاعل ، ومن الفاعل إلى المفعول ، وذلك على حسب تأثيره فيهما ، وهذا الاعتبار لما اشتق الفعل فاعل ، وكذلك اشتق منه المفعول ، وتصرف الاسمين منه دليل على تأثيره فيهما ، وإذا أثر فيهما في المعنى أثر فيهما أعرابا لأن الأعراب تابع للمعنى .

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة (٢٧) (٢٨٥) وشرح السمع لوحة (٤٥) كما ذكرها ابن الأنباري في الانصاف ٧٨-٨٣ وهي المسألة رقم (١١) وعنوانها هناك : (القول في عامل النصب في المفعول) وأنار شرح الرضوي ٨٠/١ ، أسرار المصرية ٨٥/١ ، الهمع ١٥٩/١ ، ١٦٥ ، التصريح ٣٧٤/١ .

- (١) هذا مذهب القراء أنار الهمع ١٦٥/١ ، والأشباه ١٥٥/١ .
- (٢) صاحب هذا الرأي هشام بن معاوية الهمع ١٦٥/١ .
- (٣) صاحب هذا الرأي خلف الأحمر ، المصدر السابق ، والانصاف : ٨١ .
- (٤) قال ابن الأنباري : " ولما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا أن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل وذلك أنا أجمعنا على أن الفعل لا تأثير له في الصلح لأنه اسم والاصل في الأسماء أن لا تصلح ١٠٠ الخ (الانصاف ٨٠)

واحتج الآخرون (١) أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد يدل على ذلك
اثنا عشر وجهاً (٢) قد استوفيتها في (الباب) و (شيء الجمع) (٣) ، وإذا
كانا كذلك كانا عاملين في المفعول (٤) ، فالعامل هنا مجتمع من شيءين
جاريين مجرى شيء واحد ، وصاروا كما قالوا في الخبر يرتفع بالابتداء ، والابتداء
وفي جواب الشرط ينجزم بأن والفعل .

(١) هم الكوفيون واحتج لهم ابن الأنباري بقوله : " أما الكوفيون فاحتجوا
بأن قالوا : إنما قلنا أن العامل في المفعول نصب الفعل والفاعل ، وذلك
لأنه لا يكون مفعولاً إلا بعد فعل وفاعل لفظاً أو تقدير إلا أن الفعل والفاعل
بمنزلة الشيء الواحد والدليل على ذلك من سبعة أوجه . . . ثم قال : ولما
كان الفعل والفاعل كالشيء الواحد وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما دل على
أنه منصوب بهما وصار هذا كما قلتم في الابتداء ، والابتداء يعطيان في الخبر
لأنه لا يقع إلا بعدهما . . . الخ (الانصاف ٧٩ ، ٨٠) .

(٢) استدلل ابن الأنباري على ذلك بسبعة أوجه ولكن ابن الأنباري والعبري
مما أخذوا هذه الأوجه من سر صناعة الأعراب لابن جني ٢٢٥/١ - ٢٣١ ولم
ينبها على ذلك ذكر ذلك السيوطي في الأشباه ٦٤/٢ .

(٣) في الأصل (عاملاً في المفعولين) ولعل الصواب ما أثبتناه لضرورة -
التطابق .

(٤) أنار حيث مؤلفات أبي البقاء ، وقد أورد المكي في كتاب (الباب)
لوحة ٢٧ ، ٢٨ هذه الوجوه كلها ، وفي شرح اللجج لوحة (٤٥) أورد -
بعضها .

وقال بعضهم : لو كان الفعل وحده عاملا في المفعول لم يجز الفصل

بينهما وقد جاز ذلك فان الفاعل يفصل بينهما .

والجواب ^(١) أما جمل الفعل والفاعل كالشيء الواحد فلا يوجب ذلك أن

يكونا كشيء واحد من كل وجهة ، ألا ترى أن المفعول يجوز أن يقع بين الفعل

والفاعل نحو ضرب زيدا عمرو ، ولو كانا كشيء واحد لم يجز ، وكذلك الفصل

بينهما بالشرف ، وإذا كانا كالشيء الواحد في بعض الاحتمام لم يمنع ذلك

من عمل الفعل في المفعول ، ويدل على فساد ما ذهبوا اليه أن الفعل يعمل

في الفاعل ، ولو كان كجزء منه من كل وجه لم يعمل فيه ، لان بعض الكلمة

لا يعمل في بعضها ، أما من ذهب الى أن العامل فيهما المعنى ^(٢) فحاصله

راجع الى مذهب البصريين لان معنى الفاعل والمفعول حاصل من الفعل ،

فان أراد ذلك فقد حصل الوفاق ، وان أراد معنى آخر فهو فاسد لوجهين :

أحدهما : أن ذلك يفتى الى عمل الشيء في نفسه ، وذلك أن الاسم

لا يكون فاعلا ولا مفعولا الا بنسبة الفعل اليه ، فيلزم منه معناه ، ولا يجوز

أن يكون معنى الشيء عاملا فيه ، إذ لو كان كذلك لكان العمل في جميع ^(٣)

(١) قال ابن الأنباري " أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم ان

النائب للمفعول والفعل والفاعل لانه لا يكون الا بعدهما . . .

قلنا هذا لا يدل على أنهما العاملان فيه . . الخ (الانصاف ٨٠ ، ٨١) .

(٢) رده ابن الأنباري بقوله : " وأما ما ذهب اليه خلف الأحمر من اعطال معنى

الفاعلية والمفعولية فتلازم الفساد . . الخ (الانصاف ٨١) .

() كلمة (جميع) مصححة بخط الناسخ على هامش الورقة .

الاسماء واحدا ، لان معناه لا يختلف ، ولان ذلك يفضى الى أنه لا حاجة الى موجب الاعراب ، اذ الاعراب قائم بالمعرب ، واذا كان المعرب هو الموجب للمعنى القائم به لم يحتج الى أمر آخر وذلك لا قائل به .

والوجه الثانى : أنه ترفع قوله : (مات زيد) بـمات وزيد فى المعنى مفعول وكذلك : (جرب زيد) ولو كان معنى المفعول هو العامل لوجب أن ينصب ا جميع ، ويدل على فساد مذهبهم أنك تفصل ^(١) بأن مع الفصل بينهما ، وبين اسمها بالظرف نحو : (ان فى الدار زيد) ودلالة هذا من وجهين أحدهما : أنك نصبت بها مع الفصل .

والثانى : أنه نصبت بأن وحدها لاتبها والظرف ، واذا كان العامل الحرف وحده — مع حذف الحروف عن الافعال — فكيف لا يعمل الفعل الذى هو الاصل القوى وحده ؟ والله اعلم بالصواب .

(١) كذا فى الاصل ولعل الصواب "تنصبه" .

٣٧ — مسألة [الاشتغال] *

قولك زيدا ضربته على رأى من نصب زيدا ، النصب فيه بفعل
مقدرا دل عليه المذكور ،

وقال بعض الكوفيين ^(١) : هو منصوب بنفس ضربته .

ومسألة الأولين ^(٢) أن ضربت يتمدى الى مفعول واحد وقد استوفاه
وهو الهاء ، فلم يبق له سبيل على نصب زيد ، فوجب أن يقدر له ما ينصبه
وأولى ما كان ذلك المقدر ما دل عليه المذكور ، يدل على ذلك أنك لو
رفعت زيدا فى هذه المسألة جاز ، وكان هو الأقوى ، ومن المعلوم أن ذلك
لم يجز الا لتمام الكلام بقولك ضربته ، وإذا كان فى نفسه تاما لم يكن له عمل
فيما قبله .

* ذكر المؤلف — رحمه الله — هذه المسألة فى كتاب اللباب لوجه رقم

(٩٨) وشرح ديوان المتنبي المنسوب ^{الى} المكبرى ٢ : ١٠٥ ،

٤ : ٢٤٨ .

كما ذكرنا ابن الانبارى فى كتاب الانصاف : ٨٢ ، ٨٣ وهو
المسألة رقم (١٢) وعنوانها هناك : " القول فى نصاب الاسم
المشغول عنه " .

وأنظر كتاب سيويه ١ : ٥١ ، بولاق / ١٠١ / هارون / والمقتضب

٢ : ٧٦ / والمقرب ١ : ٨٧ / والتسهيل : ٨٠ / وجمع الهوامع

٢ : ١١٤ . وابن الناظم : ٩١ / وابن عقيل ١ : ٤٤ / والتصريح

١ : ٣٥٠ / والصبان ٢ : ٥٧

(١) صاحب هذا رأى هو الكسائى فى جمع الهوامع ٢ : ١١٤ والضمير

عنده ملحق بذكر ابن عقيل رأيا ثانيا للكوفيين وهو أن الفعل الموجود

عمل فيهما معا قال : " ورد هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل فى ضمير

اسم ومظهره . ونسب السيوطى هذا ^{الى} رأى الفراء أنظر الجمع ٢ / ١١٤

واحتج الآخرون (١) بأن الـهـاء هي زيد في المعنى ، وانما ذكرت لليان
والا فهو في المعنى كقولك : (زيدا ضربت) ولو قال ذلك لم يكن فيه
خلاف أن النصب بضربت فكذلك اذا أتى بالـهـاء ، على جهة البيان والتوكيد
وبدل على ما ذكرنا أن النصب في قولك : (ضربت أباك زيدا)
هو بضربت ، لما كان زيد هو الأب في المعنى .

والجواب (٢) أن الـهـاء وان كانت هي زيدا في المعنى فهو اسم
له موضع من الأعراب ، وذلك يوجب أن يكون لها عامل ولا عامل الا ضربت
هذه ، فلا يبقى لها معمول آخر بخلاف قولك ضربت أباك زيدا ، لأن زيدا
بدل من الأب ، والبدل لا يصح في مسألتنا ، ثم يبطل مذهبهم بأنك تنصب
في موضع لا يتصور نصبه بالمذكور كقولك زيدا ضربت أخاه ، لأن الضرب لم يقع

= (٢) حجة البصريين في الانصاف قال : وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا
انما قلنا انه منصوب بفعل مقدور ذلك لأن في الذي ظهر دلالة عليه
فجاز انما به استخفاً بالفعل الظاهر عنه كما لو كان متأخرا وقبله
ما يدل عليه الانصاف : ص ٨٢ .

(١) انظر حجة الكوفيين في الانصاف قال : أما الكوفيون فاحتجوا بأن
قالوا : انما قلنا أنه منصوب بالفعل الواقع على الـهـاء وذلك لأن
المكثى النـمـير — الذي هو الـهـاء المائد — هو الأول في المعنى
الخ . الانصاف / ٨٢ .

(٢) رد ابن الأنباري .
فقال : أما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم انما قلنا : أنه
منصوب بالفعل الواقع على الـهـاء لأن المكثى هو الأول في المعنى
فينبغي أن يكون منصوبا به كقولك أكرمت أباك زيدا ، قلنا هذا فاسد
وذلك لأن انتصاب زيدا في قولهم (أكرمت أباك زيدا) على البدل
وجاز أن يكون بدلا لأنه متأخر عن المبدل منه ان لا يجوز أن يكون
البدل الا متأخرا عن المبدل منه أما ما هنا فقد تقدم زيد على الـهـاء
فلا يجوز أن يكون بدلا منه لأنه لا يجوز أن يتقدم على المبدل منه على
أنا نقول أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه والذي يدل على
ذلك اظهارة في البدل كما أظهر في المبدل منه واستدل على ذلك بآيتين

بزيد فيضطرها عنا الى تقدير ناصب آخر كأنك قلت أمنت زيدا ضربت
 أغاه فالمانع (١) هنا كالمانع في مسألتنا لأن المانع (هو) امتناع (٢)
 تعدى الفعل الى المظهر والمضمر معا ، والمانع هنا امتناع تعدى ضربت
 الى زيد ان لم يكن واقعا به بل بشئ من سببه وكذلك الهاء في ضربته
 هي من سبب زيد ، ويدل عليه أنك تقول زيدا لست مثله فننصب زيدا
 ومحال أن ينتصب بـلست وانما ينتصب بمحذوف تقديره غالف (٣) زيدا
 فهذا كله يؤيد ما ذكرنا . والله أعلم بالصواب .

= كريمتين ص ٨٢ ، ٨٣ ولعلك تلحظ أن رد العكبري مماثل لرد ابن
 الانباري تقريرا .

(١) غير واضحة في الأصل .

(٢) في الاصل (ثم) ولا يستقيم المعنى معها ولعل الصواب ما أثبتناه

(٣) انظر هذا الرأي منسوبا الى العكبري في التصريح ١ : ٣٠٧

مسائل ما لم يسم فاعله

٣٨ - مسألة [نيابة المفعول به عن الفاعل] *

أ. إذا اجتمع في الكلام مفعول به صحيح وظرف وحرف جر فالقائم مقام
الفاعل هو المفعول الصحيح .

وقال التوفيقون : يجوز أن يقام الظرف وحرف الجر مقامه . (١)

لنا أن المفعول الصحيح أشبه بالفاعل فأقيم مقامه لا غير بيان أنه أشبه
به من أربعة أوجه .

أحدنا : أن الفعل يصل إليه بنفسه ، ولادلالة في الفعل عليه بخلاف الظرف
وحرف الجر ، والمصدر .

* أورد المؤلف - رحمه الله - هذه المسألة في كتاب اللباب لوجه ٣٠ ،

وأعراب القرآن ١ / ٨٠

وأشارت هذه المسألة في التسهيل : ٧٧ / ٦ ، شرح المفصل ٧ : ٧٤ /

وشرح الكافية ١ : ٨٤ - ٨٥ / والهمج ٢ : ٢٦٥ ط الكويت /

وهذه المسألة والتي بعدنا انفرد بذكرهما أبو الباء العكبري ، ولم ترد في

الانصاف لابن الانباري .

(١) قال الرضي : ووافقهم بعض المتأخرين ١ : ٨٤ . وفي الهمج وعليه

الأخفش ، وابن مالك .

وشرط الأخفش تأخر المفعول به في اللفظ ٢٠ : ٢٦٥ (الكويت) .

والثانى : أن المفعول به شريك الفاعل فى تحقق الفعل ، لأن الفاعل يوجد الفعل والمفعول به يحفظه من حيث كان محلا له ،

والثالث : أن المفعول قد جعل فاعلا فى اللفظ كقولك مات زيد وطلعت الشمس ورجع السعر ، وليس كذلك بقية الفضلات •

والرابع : أن من الأفعال ما اقتصر فيه على المفعول ولم يذكر الفاعل كقولك " عنيت بحاجتك " ، و " نفست المرأة " و " جن الرجل " وليس كذلك بقية الفضلات ،

واحتج الآخرون بأن الظرف وحرف الجر يحمل فيهما الفعل ويجعلان مفعولا بهما على السعة فصارا كالمفعول به ، وكما جاز أن يجعل المفعول به قائما مقام الفاعل كذلك هذه الأشياء •

والجواب : أننا قد بينا أن المفعول به أشبه بالفاعل وإذا دعت الحاجة الى نيابة شئ يتام مقام غيره ، فأولى ما كان النائب ما عو أشبه بالنوب عنه •

فان قيل : يبطل ما ذكرتموه بقولك أعطيت زيدا درهما ، فإذا لم تسم الفاعل جاز أن تقيم الدرهم مقامه ولا شبهة أن زيدا أشبه بالفاعل إذ كان فاعلا

(١) أنظر رأى الكوفيين هذا فى شرح الرضى ١ : ٨٤

قال : ووافقهم بعض المتأخرين

والهمج ٢ : ٢٦٥ ط الكوفى ، قال وطلبه الكوفيون والأخفش وابن مالك •

للأخذ والدرهم ليس الا مفعولا به .

نيل : هما في هذه الحال متساويان في المفعولية والنعل واصل

اليهما على حد سواء ، وقوة المفعول الأول من طريق المعنى لا من جهة

اللفظ ومع هذا فرفع الدرهم ضعيف سؤفه أمن اللبس . والله اعلم بالصواب .

٣٩- مسألة [إقامة المصدر مقام الفاعل]

لا يجوز أن يقام المصدر مقام الفاعل مع وجود الفاعل به الصحيح
في الاختيار ، وإنما بابه الشعر .
ومن البصريين من قال يجوز (١) .
وحجة الأولين : أن المصدر يدل على أكثر مما دل عليه الفعل ، ولا فائدة
فيه أكثر من التوكيد ، والفاعل غير الفعل من كل وجه وهو واجب الذكر لفظا
أو تقديرا ، فلا يقوم مقامه إلا ما شابهه .
واحتج الآخرون بالسماع والقياس .

* هذه المسألة في حقيقتها جزء من المسألة السابقة ، ولم يذكرها ابن
الانباري في الانصاف ، وذكرها في غريب اعراب القرآن ٣٦٥/٢ وأحال
إتمامه على كتاب له سماه (المسائل البخارية) لاستيفاء هذا الموضوع ،
ولم نعلم حتى الآن لهذا الكتاب وجودا .

(١) وحتى بعد الكوفيين يجوز ذلك ، أنظر معاني القرآن للفراء ٢١٠/٢
والذي جوزه من البصريين هو الاخفش كما تقدم في المسألة التي قبلها .
وأنظر غريب اعراب القرآن ٣٦٥/٢ قال " . . . وأجازه الاخفش والكوفيون " .
وأنظر السمع ٢٦٥/٢ (ط) الكوفيت لكنه شرط أن يتأخر الفاعل به
وأما إذا تقدم فهو أحق بالنيابة . وشرح الرضي ٨٥٣/١ ، ٨٥ .

أما السماع : قوله (١) تعالى (٢) : " وكذلك نجى المؤمنين " ، قراءة حفص (٣) عن عاصم (٤) بتشديد الجيم فلا وجه له الا نجى النجاء .
وقرأ أبو جعفر (٥) : " ليجزى قوما (٦) " على ما لم يسم فاعله أى يجزى

(١) سقطت فاء الربط وحققها أن تكون (تقوله) .

(٢) الانبياء : آية : ٨٨ (٣) حفص : (ت ٢٤٦هـ) هو حفص

ابن عرين عبدا لمزيد الازدى الدورى ، أبو عمر امام القراء فى عصره كان ثقة ، ثبتا ، ضابطا ، له كتاب ما اتفقت الفاظه ومخانيه فى القرآن وأجزاء القرآن ، وهو أول من جمع القراءات ، وكان شريفا . أنظر ترجمته فى غاية النهاية ١٥٤/١ ، والاعلام ٢٩١/٢ وغير ذلك .

(٤) عاصم (ت ١٢٧هـ) ، هو عاصم بن أبى النجود بهدلة الكوفى الاسدى بالولاء أبو بكر ، أحد القراء السبعة تابعى من أهل الكوفة ، وفاته فيها كان ثقة فى القراءات وله اشتغال بالحديث . راجع ترجمته فى غاية النهاية ٣٤٦/١ ، وابن عساكر ١١٩/٧ ، والاعلام ١٢/٤ وغير ذلك .

(٥) أبو جعفر (ت ١٣٠هـ) على الأرجح ، يزيد بن القمقاع المخزومى ، بالولاء الرمدنى ، أحد القراء العشرة من التابعين ، كان امام أهل المدينة فى القراءة عرف بالقارئ ، وكان من المفتين المجتهدين ، توفى بالمدينة ، أنظر غاية النهاية ٣٨٢/٢ ، وفيات الاعيان ٢٢٨/٢ ، —
الاعلام ٢٤١/٩ .

(٦) الجاثية : آية ١٤ .

وقراءة أبى جعفر (ليجزى) خارجة عن القراءة السبعية أما السبعة فمنهم من قرأها (ليجزى) بالبناء للمعلوم والماء فى أول الفصل وهم

الجزء قوما ، ومن السماع قول جرير (١) :
فلو ولدت قفيرة جرو كلب
لست بذلك الكلب الكلابيا (٢)
أى سب السب .

أما القياس فهو أن المصدر اسم يصل الفعل (اليه (٣)) بنفسه فجازت اقامته
مقام الفاعل كالمفعول به الصحيح .

ابن كثير وتافع وعاصم بن أبى النجود وأبو عمرو ، وقرا عامر وحمة والكسائي
بالبناء للمعلوم أيضا والتون (ليجزى) .

أنظر المبعة فى القراءات لابن مجاهد : ٥٩٤-٥٩٥ ، والكشاف لمكسى
٢٦٨/٢ .

أما قراءة أبى جعفر هذه فقد ذكرها ابن الجزرى فقال : قرا أبو جعفر ضم
الياء وفتح الزاى (ييجزى) مجهلا ، وكذا قرا شبة ، وجاءت أيضا عن
عاصم وهذه القراءة حجة على اقامة الجار والمجرور وهو (مع وجود -
المفعول به الصريح وهو (قوما) مقام الفاعل كما ذهبت اليه التوفيون وغيرهم
النشر ٣٧٢/٢ وما دامت جاءت عن عاصم فهي أيضا سبعية .
وانظر هذه القراءة فى معانى القرآن للفراء حيث عارضها بقوله : وهو فى
الاهر لحن ، أنظر معانى القرآن ٤٦/٢ ، وغرب اعراب القرآن ٢٦٥/٢
ولم تنسب هذه القراءة الى أبى جعفر فيهما . كما ذكرها أبو حيان فى
البحر المحيط ٤٥/٨ والطبرى فى مجمع البيان ١٢٨/٢٥ .

(١) جرير : (٢٨ - ١١٠ هـ ٦٤٥ - ٧٢٨) : هو جرير بن عطية الخطافى
البريمى التميمى أحد مشاهير شعراء بنى أمية ، له مهاجاة ونقائض

والجواب :

= مع عدد من شعراء عصره ، ميلاده بصحراء نجد ، ووفاته بالبصرة ، له ديوان مطبوع وللدكتور نعمان محمد أمين طه (جريروحياته وشعره) أنظر ترجمته في الاغانى : أول المجلد الثانى (ط) دار الكتب ، الخزائن ٣٦/١ ، شرح شواهد المبنى ١٦ ، الشعر والشعراء ١٧٦ .

(٢) أنار البيت فى كتاب اللباب للمؤلف لوحة (٣٠) والخزانة ٣٣٧/١ ط

هارون ، وقال البغدادى : وهذا البيت من قصيدة لجريرويهجسو

بها الفرزدق ، مطلعها :

أقلى اللوم عاذلى والمتابا وقولى ان أصبت فقد أصابا

قال : وقبله :

وهل أم تكون أشد رعبا وصرا من قفيرة واحتلابا

ورجمت الى (ط) دار المعارف للديوان واستعرضت القصيدة المذكورة

والموجودة فى الديوان من ص ٨١٣ — ٨٢٥ ولم أجد البيت فيها وهى

فى شجاء الراعى النيمى لا الفرزدق ، ولكن جريروا تعرف للفرزدق فى ثنايا

القصيدة ، وقد وجدت البيت الذى ذكر البغدادى وقال أنه قبل البيت

فى نفس القصيدة ص ٣١٧ ، الا أن شاعدا لم يوجد فيها ، ولا فى

ملحقات الديوان .

يوجد البيت فى الخصائص ٣٩٧/١ ، وأمالى ابن الشجرى ٢١٥/٢ بـ

برواية (لسبب ذلك الجرو) وشرح الفصل ٧/٢ ، ولا يضاع فى

شرح الفصل لابن الحاجب ٥/١ مخطوطة الحرم المكى ، وشمع الهوامع

٢٦٦/٢ (ط) الكويت والدرر اللوامع ١٤٤/١ والحجة لابن خالويه ٢٢٦ .

وقفيرة اسم أم افرزدق ، أنظر تهذيب اللغة ١٢١/٩ . =

أما قراءة حفف، فمذهب ثلاثة أوجه (١) :

أحدهما : أنها ضعيفة لا ينبغي أن يؤخذ ، يدل عليه أن فيها

أمرين يضاعفانها .

أحدهما : إقامة المصدر مقام الفاعل مع المفعول الصحيح مع أن المعنى

ليس عليه ، لأن المعنى أن المؤمنين هم الذين ينجون ، ونسبة النجاء إلى —

النجاء بعيد جدا .

والثاني : أنه سكن الياء وهي آخر الفعل الماضي ، وهو من باب الضرورة (٢)

أيضا ، وما هذا سبيله لا يجعل أصلا يقاس عليه .

والثالث : أن أصله من تنجى بنونين فقلب الثانية جيمًا ، وأدغم ، وعلى

هذا هو مستقبل لم يسكن آخره للضرورة .

= (٣) كلمة الياء تصحح في هامش الورقة بخط الناسخ .

(١) العبارة هنا ركيكة ، وفي الأصل كتب الناسخ (فعنه جوابان) لكنه

غيرها بخط الأصل أيضا إلى ثلاثة أوجه ، ثم ذكر الأول وفرغ عنه وجهين

وذكر الثالث وأسقط الثاني ، وقد وردت هذه العبارة في أعراب القرآن :

٢٣٢/٢ قال : " . . . وفيه ثلاثة أوجه أحدها : أنه فعل ما . . . وسكن —

الياء إشارا للتخفيف ، والقائم مقام الفاعل على المصدر أي تنجى النجاء وهو

نصيف من وجهين أحدهما : تسكين آخر الماضي ، والثاني إقامة المصدر

مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصحيح ، والوجه الثاني : أنه فعل

مستقبل قلبت منه النون الثانية جيمًا وأدغمت وهو ضعيف أيضا .

والوجه الثالث أن أصله تنجى بفتح النون الثانية ولكنها حذفت كما حذفت

أما قوله : ليجزى فتقديره ليجزى الخير فالخير مفعول ثان كأنه تقول :
جزيت زيدا خيرا ، وهذا اقامة مفعول به صحيح مقام الفاعل .
أما البيت فقد قيل : هو من ضرورة الشعر ، وقيل أن التقدير يا جـسـرو
كلب أى لو ولدت فقيرة الكلاب فالكلاب مفعول ولدت ويا جـسـرو كلب ندا * معترض ،
وأفرد الضمير فى (سب) لأنه يعود الى جنس الكلاب . قولهم : (يصل
الفعل اليه بنفسه) .
قلنا : هو مع ذلك فضله مستغنى عنها كما ذكرنا ، والله أعلم بالصواب .

== التاء الثانية من (تثا هرون) وهذا ضعيف أيضا لوجهين :
أحدهما : أن النون الثانية أصل وهى فاء الكلمة فحذفها يبعد جدا .
والثانى : أن حركتها غير حركة النون الاولى ، فلا يستثقل الجمع بينهما
بخلاف عطا هرون ألا ترى أنك لو قلت تتحاصى المثال لم يسغ حذف التاء
الثانية ، (اعراب القرآن ٢ / ٢٣٢)

(٢) الضرورة تكون فى الشعر ولا تكون فى القرآن الكريم .

٤٠ — مسألة [نعم ومن فعلان ماضيان]*

نعم ومن فعلان ماضيان غير متصرفين .
وقال الكوفيون : هما اسمان ، وهما في الأصل صفة لموصوف محذوف كأنك
إذا قلت : (نعم الرجل زيد) فتقديره الرجل نعم الرجل ، ولما حذفست
الموصوف وهو اسم فكما كان الرجل اسما فكذلك ما قام مقامه والرجل مرفوع بنعم
كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل .

وحجة الاولين من أوجه أحدها : اتصال ضمير المرفوع بها كما حكى
الكسائي : (نعموا رجالا الزيدون) ، وإذا لم يظهر كان مستترا وأضمر شريطة
التفسير ، كما كان ذلك في قولهم : (به رجلا) وهذا لا يكون في الاسماء .

✽ ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب (اللباب) لوحة رقم (٣٥) ، وفي —
(شرح اللمع) لوحة (٦٨) كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف : ١٢٦-١٢٧
وهي المسألة رقم (١٤) وعنوانها هناك : (القول في نعم ومن فعلان هما
أم اسمان) ، وانظر رأي البصريين في المقتب ١٤١/٢ ، والاصول ١٣٠/١
ورأي الكوفيين في معاني الفراء ١٤١/٢ ، وشرح ديوان المتنبي المنسوب الى
المكبري ٢٩٩/٢ — ٣٠١ .

وانظر اشتقاق أسماء الله للزجاجي : ٢٤٤ ، ومجالس العلماء له : ٩٥ والمتجمل
: ١٣٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٨/٢ ، شرح الكافية ٣٠٧/٢ —
والتسهيل : ١٢٦ وشرحه للدماميني ٤٤٧/١ ، وجمع الهوامع ٤/٢ ، والتصريح
: ١١٧/٢ ، والاشموني ١٩٢/٤ ، وابن عقيل ١٢٧/٢ ، والصبان ٢٣/٣ .

وايضاح الفارسي : ٨١ .

والوجه الثاني : أن تاء التانيث الساكنة تتصل بنعم كقوله : (نعمت المرأة هند) وهذا لا يكون في الاسماء .

فان قيل : التاء قد تتصل بالحروف نحو : (ربت ، وشت ، ولات ^(١))

فلا يدل اتصالهما بنعم على أنها فعل .

قيل ^(٢) : اتصالها ساكنة بنعم دليل على أنها فعل ، وليس كذلك ثم ورب

لأنها متحركة ، ويدل على الفرق بينهما أن التاء في نعمت تدل على تانيث

الفاعل ، كدلالة التاء في قامت ، والتاء في شمت ^(٣) وربت تدل على تانيث الـ

الكلمة في نفسها لا على التانيث في غيرها ^(٤) أما لات فقد قيل إن التاء

— (١) — واليه ذهب علي بن حمزة الكسائي الانصاف : ٩٧ .

(٢) ذكر ابن الأنباري حجة البصريين فقال : " وأما البصريون فاحتجوا

بأن قالوا : الدليل على أنهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما

على حد اتصاله بالقمل ٠٠٠ قال وضمهم من تمعك بأن قال :

الدليل على أنهما فعلان اتصال تاء التانيث الساكنة ٠٠٠ الخ

(الانصاف / ١٠٤ فما بعدها) .

(١) استشهد ابن الأنباري في هذا الموضع بالاية الكريمة (ولاتحين مناص)

وقول الشاعر :

شعواء كاللسذعة بالميسم

ماوى ريتما غارة

وقول الآخر :

أعرافهن لا يدينا مفاد يمل

ثمت قمنا الى جرد مسومة

(٢) ره ابن الأنباري على هذا بقوله : (وهذا الاعتراض الذي ذكره ساقط

٠٠٠٠) الانصاف / ١٠٧ . (٣) (ثمت) مصححة على هامش الاصل بخط الناسخ

متصلة بما بعدها (١) لأنهم قالوا : (تالآن) و (تحين) وليس قبلها (لا)
ومنهم من قال : هي متصلة بلا ولكن حكمها حكم ريت ولذلك وقف عليها قسم
بالحاء فقالوا : (لا ه) (٢) ولم يقف أحد على نعمت بالحاء .
فان قيل : لحوق التاء بنعم غير لازم بل يجوز أن تقول نعم المرأة هند
قيل : دخولها أحسن وأما حذفها فلان المرأة في معنى الجنس فكان التذكير
لذلك على أن الحجة في جواز دخولها لا في وجوبه .

والوجه الثالث : السبر والقسم (٤) وذلك أن نعم ليس حرفا بالاجماع
وقد دل الدليل على أنها ليست اسما لوجهين :

- (٤) زاد ابن الأنباري : أن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة وهذه التاء
التي تلحق هذين الحرفين تكون متحركة فبان الفرق بينهما .
(١) ذكر أبو عبيد القاسم ابن سلام وحى أنهم يزيدون التاء على حين وأوان
والآن ه واستشهد لذلك انظر الانصاف ١٠٨ .
(٢) وقف عليها الكسائي (الانصاف / ١٠٨)
(٣) قال ابن الأنباري : " . . . فليس بصحيح لأن التاء تلزمها في لفظة
شطر الحرب كما تلزم في قام ولا فرق عندهم بين (نعمت المرأة)
و (قامت المرأة) .
(٤) لم يذكر ابن الأنباري هذا الوجه في الانصاف .

أحدهما : أنها مبنية على الفتح ، أما البناء فلا سبب له مع كونها اسما
لأن الاسم يبنى إذا شابه الحرف ، ولا مشابهة بين نعم والحرف ، فليس
كانت اسما لأعرست .

والثاني : أنها لو كانت اسما لكانت إما جامدا أو وصفا ولا سبيل إلى اعتقاد
الجمود فيها ، لأن وجه الاشتقاق فيها ظاهر ، ولأنها من نعم الرجل إذا
أصاب نعمة ، والمنعم عليه يمدح ولا يجوز أن تكون وصفا إذ لو كانت وصفا
لظهر الموصوف فعلا ولأن الصفة ليست على هذا البناء ، وإذا بطل كونها
حرفا وكونها اسما ثبت أنها فعل .

واحتج الكوفيون من ستة أوجه : (١)

أحدهما : دخول حرف النداء عليها كقولك (يا نعم المولى ويا نعم
النصير) وحرف النداء مختص بالاسماء .

والوجه الثاني : دخول حرف الجر عليها كقولهم (نعم السير على بشير
السير) ، وقيل لأعرابي وقد ولدت له ابنة (نعم المولودة ابنتك) قال :
(والله ما هي بنعم المولودة نصرها صراخ وصرها سرقة (٧) فأجراها مجرى

(١) ذكر ابن الأنباري خمسة من هذه الأوجه الستة فقط وأسقط الخامس

وهو أن اللام تدخل عليه إذا وقع خبرا لأن كقولك : (ان زيدا لنعم

الرجل)

(٢) هذه المباراة حكاه أبو بكر بن الأنباري عن ثعلب عن سلمة عن القراء —

أنظر الانصاف مسألة (١٤) .

قولك ما زيد بنهم الرجل (١) .

والوجه الثالث : أنه لو كان فعلاً لدل على حدث وزمان إذ هذا حد الفعل

والزمان لا يقترب به .

والوجه الرابع : أنه لو كان فعلاً لتصرف تصرف الافعال فكان منه مستقبل

وأمر ومصدر واسم فاعل .

والوجه الخامس : أن اللام تدخل عليه اذا وقع خبراً لان كقولك ان زيدا

لنعم الرجل ، ومعلوم أن هذه اللام لا تدخل الا على الاسم أو على الفعل

المضارع ونعم ليست فعلاً مضارعاً والماضي لا تدخل عليه فثبت أنها اسم .

والوجه السادس : قولهم نعم الرجل وهذا البناء ليس من أبنية الفعل ،

= (٢) ومن الشعر قول حسان ابن ثابت :

أست بنهم الجار يؤلف بيته أخا قلة لمعهم المال هروفاً

(الانصاف مسألة (١٤) ، روى البيت في اشتقاق الأسماء اللغلابي

القاسم الزجاجي هكذا :

— كذا الصرف ذا مال كثير ومعدداً —

اشتقاق أسماء الله : ٢٤٥ . تحقيق الدكتور عبد الحسين الجبارك

ط ١٩٧٤ مطبعة النسمان النجف .

فثبت أنه اسم . (١)

(١)

بعد ما تبين لك رأى الكوفيين وحججهم فى ذلك ، أنظر نقل الدمامينى
فى (شرح التسهيل) عن ابن عصفور حيث يقول : " ولم يختلف أحد من
النحويين (الكوفيين) والبصريين فى أن نعم ومثن فى قولك نعم الرجل عمرو
ومثن الرجل زيد وأشياء ذلك فعلاً وأن الاسم المرفوع بعدها فاعل ، وإنما
الخلافاً بين الكوفيين والبصريين فيما بعد اسنادها إلى الفاعل ، فذهب
البصريون إلى أن نعم الرجل جملة ، وكذلك مثن الرجل ، وذهب الكسائى
إلى أن قولك : نعم الرجل ومثن الرجل اسمان محكيان بمنزلة " تأبط شراً "
(وبقى نعره) ونعم الرجل عنده اسم للمدح ومثن الرجل اسم للذم موم ،
وهما جملتان فى الأصل نقلاً عن أصلهما وسى بهما — وذهب الفراء إلى أن
الأصل فى (نعم الرجل زيد) و (مثن الرجل عمرو) (رجل نعم الرجل
زيد) و (رجل مثن الرجل عمرو) فحذف الموصوف الذى هو رجل وأقيمت —
الصفة التى هى الجملة من نعم ومثن وفاعلهما مقامه فتحكم لها بحكمه فنعم
الرجل ومثن الرجل عنده رافعان لزيد كما أنك لو قلت مدوح زيد ومدوم
عمرو لكان زيد مرفوعاً بمدوح وعمرو مرفوعاً بمدوم على ما هو مقرر عند الكوفيين
من ترافع البتدأ والخبر .

وانظر شرح التسهيل للدمامينى ٤٢٧/٢ مخطوطة الحرم المكى رقم (١٢٨)

نحوه ، والمقرب لابن عصفور ٦٥:١ (طبع بغداد) .

وانظر رأى الفراء فى معانى القرآن ٢: ١٤١ ، ١٤٢ .

والجواب عن فصل النداء ، من وجهين :

أحدهما : أنه غير دليل على ما ادعوا لأن حكم حرف النداء (١) أن يدخل على المفرد أو المضاف أو مشابهه وأما الجمل فلا . ونعم الرجل عندهم جملة ألا ترى أنت (٢) لا نقول يا زيد منطلق .

والوجه الثاني : أن دخول (يا) على هذا الفصل لها تأويلان ، أحدهما : أن تكون دخلت (يا) للتنبيه ولا يحتاج إلى منادى كما أن (ها) تدخل كذلك كقولك ها أن زيدا قائم وكقول النابغة (٣) :

ها ان تاعذرة ان لم تكن نفعت فان صاحبها قد تاه في البلد (٤)

وإذا دخلت على الحروف وعلى الأفعال للتنبيه لم تحتج إلى تقدير منادى

(١) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناسخ نفسه

(٢) كذا في الأصل ولملها أنك .

(٣) النابغة الذبياني :

زياد بن معاوية الذبياني حكم سوق عكاظ كانت تنصب له فيه خيمة من جلد أحمر فيحكم على شعر الشعراء وله مدائح واعتذارات للنعمان بن المنذر ، عاش حياته كلها في الجاهلية ، له ديوان مطبوع عدة مرات آخرها سنة ١٩٦٨م في دار الفكر بيروت بشرح ابن السكيت . وتحقيق الدكتور شكري فيصل ، أنظر ترجمته في الشعر والشعراء ٣٨ ، — الاغانى ٣/١١ ، معاهد التنصيص ٣٣٣/١ ، شرح شواهد المغنى ٢٩ ، للاستاذ عمر الدسوقي (النابغة الذبياني) .

(٤) البيت من قصيدة للنابغة في ديوانه ص ٢٦ والبيت آخر القصيدة ورواية الديوان كرواية المؤلف وهى من اعتذاراته ، كما ورد بنفس الرواية =

ودخولها على فعل الامر كقول الشاعر (١) :

ألا يا سلمى ذات الدمالج والمقد

وقال آخر (٢) :

لا يا سلمى ثم اسلمى ثم اسلمى ثلاث تحيات وان لم تكلمنى

وهو كثير .

والتأويل الثانى : أن يكون حذف المنادى وهو يريد (٣) كما قال

الشاعر (٤) :

= فى شرح القصائد العشر للتبريزى وقد عدها التبريزى من القصائد العشر

٤٧٢ ط حلب ١٩٦٩ م بتحقيق فخر الدين قياوة ، المكتبة المريسة ،

وللبيت روايات أخرى . وانظر البيت فى شرح الفصل ٨ : ١١٣ ، ١١٤ /

والخزانة ٢ : ٤٧٨ ، ٤ : ٤٧٨ / وشرح الشافية : ٨٠

(١) بقية البيت :

— وذات القدر والفاحم الجمـد —

ورد فى هامش ابن عقيل ١ : ٢٣١ وفى هامش الانصاف ١ : ٩٩ .

(٢) البيت غير منسوب وهو فى شرح الفصل ٣ / ٣٩ ، وذكر ابن الأبيارى ثمانية

أبيات مثله ولم يستشهد به .

(٣) قال ابن الانبارى مجيباً عن الكوفيين فى هذا قال : ٠٠٠ قالوا : ولا يجوز

أن يقال أن المقصود بالنداء محذوف للملم به ، والتقدير فيه (يا الله نعم

المولى ونعم النصير أنت) فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه لانسا

نقول الجواب عن هذا : ان الضادى انما يقدر محذوفا اذا ولى حرف النداء

فعل أمر وما جرى مجراه كقراءة الكسائى وأبى جعفر المدنى ، ومعقوب الحضرمى

وأبى عبد الرحمن السلمى ، والحسن البصرى ، وحميد

الاعشى (ألا يسجدوا لله) أراد ياهؤلاء اسجدوا " =

يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سحمان من جار
يريد يا قوم ، ويدل على ذلك وقوع الجملة بعدها ، وقال تعالى ^(١) : (يا ليتني
كنت معهم) ، (يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا) ^(٢) ، و (يا ليت قومى
يعلمون) ^(٣) كل ذلك متأول على ما ذكرنا ، فان احدا لا يدعى أن الهيت اسم
وأما فعل دخول الجار فليس بمحكم الدلالة على الاسمية لان تقديم الحكاية فيه
ممكن وهو أن كون التقدير فى قوله " ليست بنعم المولودة " أى ليست يقال فيها

= الانصاف / ١٩٩ ، وانظر : ايضاح الوقف والابتداء لابن الانهارى / ١ / ١٦٩
واللامات : ١١ ، ١٢ ، ورد عليهم ابن ارنبارى بقوله : ٠٠٠ فليس بصحيح
لانه لافرة بين الفعل الامرى ، والجنزى فى امتناع مجئ كل واحد منهما
بعد حرف النداء ، الا أنه يقدر بينهما اسم يتوجه النداء اليه . الانصاف :
٠ ١١٧

(٣) لم ينسب الى قائل معين ، انار الكتاب / ١ / ٣٢٠ ، والتامل : ٤٧ ، ٤٨
وأما الى ابن الشجرى / ١ / ٣٢٥ ، ٢ / ١٥٤ ، وابن يعين / ٢ / ٢٤ ، ٤٠ ،
١٢٠ / ٨ ، والمثنى ٤١٤ ، وشوشن شواهد ٧١٦ ، والجنى الدانى : ٣٥٦
والعينى ٢٦١ / ٤ ، والمهجع / ١ / ١٧٤ ، ٢ / ٧٠ ، والدرر / ١ / ١٥٠ ، ٨٦
والخزانة / ٤ / ٤٧٩ ، وايضاح الفصل لابن الحاجب ١٧٤ ومخطوط واللباب للمؤلف
لوحة (٣٥)

(١) النساء : آية ٧٣ (٢) الفرقان : آية ٢٨
(٣) يس : آية ٢٦ (٤) كذا فى الاصل ولعلها (لا)

(١) نعم المولودة فحذف القول لانهور معناه وهو كثير فى القرآن وكلام العرب
قال تعالى (٢) : (والملائكة باسطوا أيديهم أخرجوا) أى يقولون أخرجوا ،
وقال تعالى (٣) : (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم) وقال
(٤)
الشاعر :

والله ما ليلى ينام صاحب — ولا مغالط اللبان جانبه
أى مقولة فيه نام وهو قول الآخر (٥) :
مالك عندى غير سهم وحجر وغير كيداء شديدة التوتر
ترى بكفى كان من أرمى البشر
أى يكفى رجل كان .

(١) أنظر الانصاف : ص ١١٤ (٢) الانعام : آية ٩٣

(٣) الرعد : الايتان ٢٢ ، ٢٣ .

(٤) البيت فى الخصائص ٢ : ٣٦٦ ، وأما لى ابن الشجرى ٢ : ١٤٨ —

والانصاف ١١٢ ، وشرح المفصل ٣ : ٦٢ ، والمينى ٤ : ٣ ، والبهج ١ : ٦٦ ،

١٢ : ٢ ، والدرر ١ : ٣ ، ٢ : ١٥٣ ، والاشمونى ٣ : ٢٧ ، لسان العرب :

(نوم) والمؤلف فى اللباب لوحة ٣٥ (مخطوط) وفى الخصائص (والله

مازید)

(٥) لم أقف على نسبة هذا الرجز فى المقتضب ٢ : ١٣٩ (ترى) ، والخصائص

٢ : ٣٦٧ ، ومجالس ثعلب : ٥١٣ ، والمحتجب ٢ : ٢٢٨ ، والمينى ٤ : ٦٦ ،

(الثالث) ، والانصاف ١١٤ ، والخزانة : ٣١٢ / ٢ ، والمفنى ١٦٠ —

وشرح شواهد : ١٥٧ ، وابن الشجرى ٢ : ١٤٩ (غير سوط) ، وشرح شواهد

الكشاف .

قولهم لا يحسن اقتران الزمان به ، قلنا : انما يقرن بالفعل الزمان ليصح
 المراد به ، ويفصل بالزمان بين الماضي والمستقبل ، وهذا مستغنى عنه
 هاهنا ، لان نعم وممن يستوفيان غاية المدح والذم ، وهذا لا يكون الا
 بما هو موجود لانه المتيقن (١) ، فلما اختصا بهذا المعنى علم زمانهما
 ولهذا لم يتصرف ويدل على فساد ما قالوه ان عسى فعل عند الجميع ولا يقترن
 بها زمان ولا تتصرف لليلة التي ذكرنا من دلالتها على معنى الترتيب وهذا
 أشبهت هذه الاعمال بالحروف حتى جمدت لانها دلت على معنى زائد على
 الحدث والزمان وهذا هو باب الحروف وأما دخول اللام عليها (٢) فلا يدل على
 أنها اسم ، ألا ترى أن اللام قد دخلت على الحرف في مثل قوله تعالى : (٣)
 (ولسوف يعطيك ربك فترضى) وانما حسن ذلك لانها لما جمدت أشبهت
 الاسماء ، فدخل عليها ما يدخل على الاسماء من حروف التوكيد وقد أدخلوا
 اللام على الفعل الماضي المحذوف ، كقول الشاعر (٤) :

اذا لقام بنصرى معشر غشن عند الحفيظة ان ذ ولوثة لانا

(١) هذا الرد يشبه ما رد به ابن الانباري حيث قال : " لان نعم

موزوع لغاية المدح ، وممن موزوع لغاية الذم فجعل دلالتها مقصورة على

الان لانه انما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح والمذموم لا بما

كان قزال ، ولا بما سيكون ولم يقع " .

(٢) هذا لا يوجد في الانصاف كما تقدم

(٣) النحوى آية : ٥ .

(٤) البيت لقريط ابن أنيف العنبري ، أنار البيت في شرح الحماسة للمرزوقي :

٢٥ ، والخصائص ٦ : ٢٧ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ : ٢٨٨ ، ومعنى اللبيب

٢١ ، وشرح شواهد : ٥٢ .

وكقول امرئ القيس (١) :

— فلنأموا فما ان من حديث ولا صالسي —

وأما نعيم الرجل فهي حكاية شاذة والوجه فيها أن أصل (٢) (نعم) نعم بكسر
العين فأشبع الكسرة فنشأت الياء ، وله نظائر كقولهم : (الدراهم) و (الصياريف)
(ومستراح) (٤) ، و (أدنوا فأتطورو) (٥) . أى منتح وأنظر ، والله أعلم بالصواب .

(١) البيت من قصيدته التي مطلعها :

— ألا عم صباحا أيها الطلل البالي —

تجده في ديوانه : ٣٢ (دار المعارف) ، وشرح المفصل ٢٠ x ٩٧ ، ٢١ ، ٩٧ ، ٢٠ ، ١٣٥ ، ومغنى
والمقرب ١ / ٢٠٥ ، وخزانة الأدب ٤ / ٢٢١ ، والجنى الدانى ١٣٥ ، ومغنى
اللبيب / ١٨٨ ، ٧٠٨ ، وشرح شواهد / ٤٩٤ ، وجمع الهوامع ١ / ١٢٤ ،
٢ / ٤٢ ، والدرر اللوامع ١ / ٩٦ ، ٢ / ٤٨ ،
(٢) أنظر أصلها ولغاتهما في كتاب اللباب لوحة (٣٥) والانصاف : ١٢٥ ، ١٢٦ .
(٣) (الدراهم) والصياريف يشير الى بيت الفرزدق :
تنفى يداهما الحصى في كل هاجرة * نفى الدراهم تنقاد الصياريف
الكتاب ١ / ١٠ ، والمحتسب ١ : ٩٦ ، الخصائص ٢ : ٣١٥ ، والديوان : ٥٧٠ .
(٤) (بمنزح) يشير الى قول ابراهيم بن هرمة :
وأنت من الخوائل حين ترعى * ومن ذم الرجال بمنزح
انظره في الخصائص ٢ / ٣١٦ ، الانصاف ٢٥ ، والمحتسب ١ / ٦٦ ، ٢٤٠ .
والديوان ٩٢ .

(٥) أدنوا فأتطورو يشير الى قول الشاعر :

الله يعلم أنا في تلقننا * يوم الفراق الى اخواننا صور
واننى حيثما يثنى الهوى بصرى * من حيث ماسلكو أدنوا فأنظرو
تجد البيتين في الانصاف ٢٣ ، ٢٤ ، والمحتسب ١ : ٢٥٩ ، وسر الصناعة
١ : ٢٩ ، والخزانة ١ : ٥٨ ، ٣ : ٤٧٧ ، ٥٤٠ وغير ذلك .

٤١- مسألة [(ما) التعجبية] *

(ما) في التعجب اسم تام غير موصول ولا موصوف .
وقال أبو الحسن :

هي بمعنى الذي ^(١) ، والخبر محذوف أي الذي أحسن زيدا شيء .
وحجة الأولين من وجهين :

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة (٣٨) . ولم يذكرها

ابن الأنباري من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، كما أن أبا

الباق لم ينص على أنها من مسائل الخلاف بين الفريقين إلا أنه قال

لما أراد أن يبين وجهة نظر الأخفش قال : (واحتج الآخرون)

فهل ياترى عدها من مسائل الخلاف بينهما ؟

وذكر الأخفش لأنه تزعم وجهة النظر الكوفية ، وقد نص ابن يعقوب

في شرح المفصل على أن بعض الكوفيين وافق الأخفش إذا فهم من

مسائل الخلاف بينهما .

انظر هذه المسألة في المقتضب ١٧٧/٤ ، وأصول ابن السراج ١٦٦/١

والمرتجل : ٤٧ ، والمثل لوحة (١٣) وهو شرح ابن عصفور للكتابة

المقرب ، وشرح المفصل ١٤٨/٧ ، ١٤٩ ، الجنى الدانى : ٢٣٧

مغنى اللبيب : ٣٣٩ ، اسرار الصربية : ١١٢ ، والبيان في غريب

أعراب القرآن ١٣٨/١ ، البحر المحيط ٤٩٤/١ ، التسهيل : ١٣٠

والهمع ٩٠/٢ ، شرح الكافية ٣١٠/٢ ، ومجالس العلماء : ١٦٤ .

(١) أما الفراء فإنه يرى أنها استفهامية فيها معنى التعجب يدل على

ذلك قوله في (معاني القرآن) حول قوله تعالى (فما أصبرهم

على النار) البقرة آية ١٧٥ : " فيه وجهان أحدهما معناه فما الذي

أحدهما أن (١) معنى التعجب على الابهام ولذلك عدلوا فيه السى
(ما) لأنها أشد ابهاما من غيرها ، و (الذى) تتضح بصلتها وذلك
يناقض موضوع التعجب .

والثانى : أن الخبر لا بد منه ، ومن شرطه أن يكون مفيدا والخبر
هنا محذوف على قوله ، والذى يقدره نكرة غير مفيدة (٢) ومن المعلوم
البين أن الذى أحسنه شىء فيعمرى عن هذا التقدير عن فائدة كما يعمرى
قولك : (رجل قائم) عن فائدة .

فان قيل : يلزمكم مثل ذلك لانك اذا قدرت (ما) بشىء كان التقدير
شىء أحسن زيد وهذا معلوم أيضا (٣) .

أصبرهم على النار * . معانى القرآن ١/١٠٣ .
وهكذا يروى أبو حيان أن مذهب الفراء وابن درستويه جعلها استفهامية
فيها معنى التعجب ، انظر البحر المحيط ١/٤٤٦ .
(١) كلمة غير واضحة فى الأصل يظهرانها كلة (منى) كتبت مرتين وآية
ذلك أن الكلام مستقيم بدونها .
(٢) هذا هو رأى آخر لأبى الحسن فهو يرى فى (ما) ثلاثة آراء .
(١) يرى رأى سيوييه والجمهور أنها كما قال المؤلف اسم تام . الخ .
(٢) يرى انها موصولة وهذا هو الذى ذكره المؤلف فى صدر
المسألة .

(٣) يرى أنها نكرة موصوفة انظر الجنى الدانى : ٢٣٧
(٣) " قال الرضى (ومذهب سيوييه ضعيف من وجه وهو ان استعمال
(ما) نكرة غير موصوفة نادر نحو (فنعماهي) على قول ولم تسنع
مع ذلك مبتداه * . شرح الكافية ٢/٣١٠ .

قيل: جعل المبتدأ نكرة قد جاز في مواضع كقولهم (١) : (شرا
هرذا ناب) و " سلام عليكم " (٢) و " ويل للمطففين " (٣) وغير ذلك ،
وليس الخبر كذلك وأنت لو قلت : (جاءني رجل) أو (رجل جاءني)
لكان مفيدا بخلاف الخبر المحض .

واحتج الآخرون : بأن (ما) لو كانت بمعنى شيء لكانت تامة فسي
نفسها ، وذلك غير جائز ، لأنها في غاية الإبهام ، والابهام يقتضي
الايضاح ، فأما أن يكون تاما مستغنيا عن بيان فلا .
والجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن (ما) قد جاءت تامة من ذلك قوله تعالى : (٤) " فنصماهي "
أي نعم شيئا هي . وقال أبو الحسن في قوله تعالى : (٥) " فيما نقضهم
ميثاقهم " أن (ما) بمعنى شيء ونقضهم بدل منه فإذا جاءت في موضع
تامة فلا يستنكر . كونها كذلك في هذا الموضع .

-
- (١) انظر مجالس العلماء للزجاجي : ١٦٦
(٢) الانعام آية : ٣٤ ، والاعراف آية : ٤٦ ، والرعد آية : ٢٤
والنحل آية : ٣٢ ، والزمر آية ٧٣ .
(٣) المطففين : آية : ٢٧١
(٤) البقرة آية : ٢٧١ وكتب في الأصل (فنعم ماهي) .
(٥) المائدة : آية : ١٣

والوجه الثاني : أن جعلها بمعنى الذي لا يحصل لها ايضاحا
بالحالة لأنك تفسر الذي يقولك شئ ، ولا فرق أن تقول : شئ
أحسن زيدا ، وبين قولك : الذي أحسن زيدا شئ في حقيقة الابهام
بل هذا أوضح ، لأنك بدأت بالشفح الواضح ثم أتيت بما يبهمه .
(١)
والله أعلم بالصواب .

(١) ما التعجبية فيها عدة أقوال للعلماء ملخصها :

- (١) تعجبية نكرة تامة غير موصوفة والجملة بعدها خبر وهذا هو
مذهب سيوييه وجمهور البصريين ، وقال به الأُخفش .
- (٢) موصولة ، والجملة صلتها والخبر محذوف قال به الأُخفش .
- (٣) استفهامية فيها معنى التعجب وهو قول الكوفيين ، وقال
بعضهم هو قول الغراء وابن درستويه .
- (٤) نكرة موصوفة نسب هذا للأُخفش .

٤٢ - مسألة [فعلية أفعل في التعجب] *

(١)

أفعل في التعجب فعل ماضٍ (٢) وحجة الاولين (٣) من أوجه ثلاثة
وقال الكوفيون هو اسم

أحدهما : أن نون الوقاية تلحق هذا البناء كقولك : (ما أعلمنى) •
وهذه النون لا تلحق الاسماء ، إذ لا يستنكر كسر آخر الاسم وإنما يستنكر
كسر آخر الفعل أو الحرف ، فأتى بالنون لتقع الكسرة عليها ويبقى آخر
الفعل على ما كان عليه •

ونحرم من هذا عبارة فنقول : (لفظ تلزمه نون الوقاية عند الإضافة
إلى الألف) • فلم يكن اسماً كما لو جاء في غير التعجب ولا يلزم عليه
الحرف نحو منسى وعنى لأن الخلاف ما وقع في كون هذه اللفظ اسماً أو فعلاً
فلم يكن له هنا مدخل فلا يناقض به • وان شئت ذكرت دليل التقسيم (٤)
ليس بحرف بالاتفاق • ولا يجوز أن يكون اسماً لأن الاسم لا تلحقه نون الوقاية

* راجع انظر ثبت المراجع المذكورة في المسألة السابقة ••

الا أن هذه المسألة ذكرها ابن الأنباري في الانصاف : ١٢٦ - ١٤٨ •
وهي المسألة رقم (١٥) وعنوانها : " القول في أفعل في التعجب اسم
هو أو فعل " •

(١) هذا هو رأي البصريين والكسائي وهشام من الكوفيين انظر التصريح ٨٧ : ٢
(٢) وافق الكوفيين في رأيهم هذا أبو الحسن الأخفش انظر شرح الرضوى
٣٠٨ : ٢

(٣) المقصود بهم البصريون والاحتجاج عند ابن الأنباري والمكبرى متشابه
مع بعض التوسع في ذكر الشواهد عند ابن الأنباري •

(٤) لم يذكر ابن الأنباري هذا الدليل •

فلا تقول فلان ضارنى ، وهذه النون تلحق لفظ التعجب كقولك ما أعلمنى وهى

من خصائص الافعال فثبت أنه فعل .

(١) فان قيل : قد دخلت هذه النون على الاسم فى نحو قول الشاعر :

- وليس حاملنى الا ابن حمال -

وقالوا : قطنى ، وقدننى وهما اسمان .

قيل : أما حاملنى فمن الشاذ الذى لا يمحج عليه (٢) ، وكأنه حمل اسم

الفاعل على الفعل المضارع ، لما بينهما من الشبه ، ومثل ذلك يحتمل فى

ضرورة الشمر . وأما (قدنى) و (قطنى) فقد يقال : (قدنى) (وقطنى)

ولا يجوز مش ذلك فى فعل التعجب وأما من قال : (قدنى) فالوجه

فيه عنده أن (قد) بمعنى اكفف فلما أشبه فعل الامر لحقه حكم من أحكامه ،

كما قال : (حسبك ينم الناس) بحزم الجواب لانه حمله على اكفف ينم الناس .

والوجه الثانى : ان هذا البناء ينصب المصرفة والنكرة وأفعلى الذى هو اسم

لا يعمل ذلك وانما هو يخص بالنكرات .

(١) صدر البيت : - ألا فتى من بنى ذبيان يحملنى -

أو - فهل فتى من سراء - القوم يحملنى -

انظر الانصاف : ١٢٩ / خزنة الادب ٢ : ١٥٨ ، ٤٥٤ ، ٤٦ : ٥٧٨

الكامل : ٢٠٥ / البحر المحيط ٧ : ٣٦١ /

(٢) وهكذا رده ابن الانبارى فقال : وهومن الشاذ الذى لا يلتفت اليه . ولو -

انهما قالوا : انما دخلته النون لانه أشبه الفعل فى العمل فلحقته النون

كما تلحق الفعل مثل ما قالوا فى اسم الفعل نحو (قطن) حيث قال العكبرى

فلما أشبه فعل الامر لحقه حكم من أحكامه واسم الفاعل أشبه الفعل فلحقه

حكم من أحكامه .

- (١) فان قيل : فقد عمل في المعارف كقول العباس بن مرداس :
(٢) — وأضرب منا بالسيوف القوانس —

فنصب القوانس بأضرب ، وقال النابغه : (٣)

- فان يهلك ابو قابوس يهلك * ربيع الناس والشهر الحرام
ونأخذ بمدهم بذناب عيش * أجب الظهر ليس له سنام (٤)
فنصب الظهر بأحب وقال آخر : (٥)
ولقد أغتدى وما صقع الديك * على أدهم أجس الصهيل
فنصب بأفعل .

- (١) العباس بن مرداس : (٢ — ١٨هـ)
ابن أبي عامر السلمى ، أبو الهيثم . شاعر ، فارس ، من سادات قومه ، أمه
الخنساء الشاعرة المشهورة ، أدرك الجاهليين والاسلام ، اسلم قبيل فتوح
مكة ، وكان من المؤلفة قلوبهم ويدعى (فارس العبدي) وهى فرسه ، بدوى
لم يسكن الحضر وكان يحضر الفزوة مع الرسول (ص) ثم يعود الى
باديته ، وهو ممن ذم الخمر وحرمها في الجاهلية . راجع ترجمته فى
الاعلام : ٤ : ٣٩ / الاصابه : ٤٥٠٢ / اللآلى : ٣٢ / الشعر والشعراء
٠ (١٠١)
(٢) صدر هذا البيت هو قوله : — أكر وأحمى للحقيقه منهم — والبيت فى
شرح المفصل ٦ : ١٠٥ ، ١٠٦ / وخزانة الادب ٣ : ٥١٧ / والمغنى
٦٨٢ / شرح التصريح : ٣٣٩ / الاشمونى ٣ : ٥٦ / الأصمىات : ٢٠٥
القوانس : جمع قونس وهو أعلى بيضه الرأس . (٣) تقدم التعريف به .
(٤) البيتان فى ديوانه تحقيق شكرى فيصل ص : ٢٣١ — ٢٣٢ . وروى هناك
(ونمسك) (بمده) وانظر : المقتضب ٢ : ١٧٩ / وامالى الشجرى
١ : ٢١ : ١٤٣ / والاشمونى ٤ : ٣٤ والكتاب ١ : ١٠٠ بولاق / والانصاف
١٣٤ : / شرح المفصل ٣ : ٥٧٩ ، ٤ : ٥٣٤ ، ٦ : ٨٣ ، ٨٥ / خزانة
الادب ٤ : ٩٥ / الاشمونى ٣ : ١١ ، ١٤ /
(٥) لم أقف على نسبه وهو فى الانصاف : ١٣٤ .

(١) والجواب أن هذه المواضع مخرجها غير ما ادعوا وذلك أن من نصب

ما بعدها أما أن يكون على فعل محذوف يفسره أفعل كما قال تعالى :

" ان ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله " وقال تعالى : " الله أعلم

حيث يجمل رسالاته " (فحيث) و (من) لا يجوز ان يكونا مجرورين

بالاضافه لأن أفعل تضاف الى ما هي بمعنى له وذلك محال هنا ، فأما أجيب

الظهير فروى بالاضافه ولا حجه فيه على هذا وقد روى بالرفع على تقدير

أجب الظهير منه ، أما النصب فعلى التشبيه بالمفعول به كباب (الحسن

الوجه) ، وقيل الالف واللام زائدتان كما قال الآخر :
(٤)

خلص أم العمرو من أسيرها * حراس أبواب على قصورها
(٥)

وعلى مذهبهم يجوز ان يكون بدلا من الضمير ، وعلى كل حال لا يبقى قيسه

حجه وكذلك القول فى (أجنس الصهبىلا) .

(١) حقها ان تكون فالجواب كما تقدم .

(٢) النجم : آية ٣٠ وكتب الناسح الايه هكذا (ان ربك هو أعلم من يضل
عن سبيله) .

(٣) الانعام آيه ١٢٤ رسمها فى المصحف رسالته وهى قراءتاين كثير وحقق —
والباقون بالجمع انظر الكشف لمكى ١ : ٤٤٩ ، ومجمع البيان للطبىرى
١٨٥ : ٧ .

(٤) البيت لابی النجم المجلس .

(٥) انظر البيت فى : المقتضب ٤ : ٤٨ ، ٤٩ / المنصف ٣ : ١٣٤ / أمالى

ابن الشجرى ٢ : ٢٥٢ / الانصاف : ٣١٧ / ابن يمين ١ : ٢٤٤ : ٢٤٤ :

١٣٢ ، ٦٠ : ٦٠ شرح شواهد الشافيه : ٥٠٦ / المفتى : ٥٢ / شرح

شواهد : ٦٠ / التصريح ١ : ٩٤ ، ٣٩٤ / همع الهوامع ١ : ٨٠ / الدرر

١ : ٥٣ / لسان العرب (وير) والجنى الدانى : ١٩٨ .

اكثر رواياته (باعد أم العمر) ، أم الفمر فى اللسان (تحريف)

والوجه الثالث : أن هذا البناء مبنى على الفتح ، (ولو كان اسما لم يكن
 مبنيا إذ لا علة للبناء خصوصا على الفتح) (١) ، فاقيل علة بنائه شيئا : أحدهما
 تضمن معنى همزة الاستفهام لأن قولك ما أحسن زيدا أى شئ أوجب ذلك ؟
 والثانى تضمنه حرف التعجب ، لأن التعجب معنى ، والاصل فى كل معنى
 أن يوضع له حرف فيمتد ذلك وان لم ينطق به ، كما فى بناء (هذا) وهؤلاء
 والجواب أما الاستفهام فضمه جوابان .

أحدهما : ان التعجب خبر يحتمل الصدق والكذب وبين الخبر والاستفهام

يسون بعيد .

والثانى : ان الاستفهام لو كان لكانت (ما) هى المتضمنه له لا الفعل
 الذى بعدها ، وأما حرف التعجب (فلا حاجة الى تقديره لان الصيغة دالة
 على التعجب) (٢) ، فلم يحتج معها الى حرف ، كما أن نغم ومش موضوعتان
 على المدح والذم ولم تحتج مع ذلك الى تقدير حرف يدل عليهما وكذلك عسى وجذا
 والوجه الرابع : أن أحكام الفعلية موجودة فيه منها لحقوق نون الوقاية به على
 ما تقدم ومنها أنك اذا أتيت بفعل آخر والمفعول واحد أجرته مجرى
 أكل وشرب مثاله قولك ما أحسن زيدا وأجمل
 (٣)

(١) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناسخ نفسه .
 (٢) ما بين القوسين صحح على هامش الورقة بخط الناسخ .
 (٣) الوجه الرابع صحح على هامش الصفحة بخط الناسخ فتعذرت قراءة بعض
 تلك الورقة .

(١) وأما حجة الكوفيين : فانهم احتجوا بثلاثة أشياء
(٢) أحدهما: أنه يصغر يقال ما أحسنه قال الشاعر :

ياما أميلح غزلا نام شدن لنا * من هاء وليا تكن الضال والسمير

والتصغير من خصائص الاسماء ،

(٣) والوجه الثاني أن (عين) هذه الكلمة تصح اذا كانت واوا أو ياء نحو ما

أخوف زيدا وما أسيره ولو كان فعلا لا عتت لان الاعتلال من خصائص الافعال .

(١) حجة الكوفيين في الانصاف قال ابن الانباري : أما الكوفيون فاحتجوا بأن

قالوا : الدليل على انه اسم انه جامد لا ينصرف ومنهم من تمسك

بأن قال : الدليل على انه اسم انه يدخله التصغير ومنهم من تمسك

بأن قال : الدليل على انه اسم انه تصح عينه نحو ما أقومه ولا أبيعه

ع ١٢٦ - ١٢٨ .

(٢) في نسبه هذا البيت خلاف كبير حتى أن بعضهم نسبه الى متأخر لا يحتج -

بشعره ومنهم من نسبه الى المرجى وايد ذلك العيني ، ومنهم من نسبه

الى مجنون بنى عامر ومنهم من نسبه الى ذى الرمة مثل الجوهري ففى

الصاح ومنهم من نسبه الى بعض الاعراب والبيت فى دمية القصر لكامل -

المنتقى ، وظن الاستاذ محمد محى الدين عبد الحميد انه (كاهل

النتقى) انظر الانصاف : ١٢٧ ، ومثله فى هامش شرح المفصل ١٣٤/٣ ،

المنتقى : نسبه الى (المنتقى) و (المنتقى) كما قال البكرى : بضم

اوله واسكان ثانيه بعده تاء معجمه باثنين مفتوحه وفاء مكسوره ثم اختصها

القاء هو الوادى الذى هرب به الرسول (صلى الله عليه وسلم) فى مسيره

الى تبوك . ويقول السخاوى فى شرح المفصل البيت لمتأخر هو على بن

محمد الصرنى ، قاله فى مدح على بن عيسى وزير (المقتدر) فى حدود

سنة ٣٢٠ هـ ونسبه الصاغانى فى المنيب الى الحسين بن عبد الله

الصرنى وللبيت شهره عظيمه جدا فى كتب النحو انظر خزانه الأدب -

٤٥: ١ ، ٤٥: ٤ / ٩٥ / ١ / ٩٧ عبد السلام / الانصاف : ١٢٧ / اللسان مادة

(ملح) و (شدن / دمية القصر ١ : ٦٢ - ٦٧ / امالى ابن الشجرى :

١٣٠ : ٢ ، ١٣٣ / ودون نسبه فى شرح المفصل ١ : ٦١ ، ١٣٤ : ٣ ، ٥ :

١٣٥ / ١٤٣ : ٧ / شرح شواهد الشافيه : ٨٣ / المتن : ٦٨٢ / شرح

شواهد : ٣٢٤ / العيني ١ : ٤١٦ ، ٣ : ٤٦٣ / الهج ١ : ٧٦ ، ٢ : ٩٠ - ٩١

، الدرر ١ : ٤٩ - ٥٠ ، ٢ : ١١٩ ، ٢٢٩ / الاشمونى ٣ : ١٨ ، ٢٦٠ .

ديوان المرجى : ١٨٢ ، ديوان المجنون ١٦٨ .

(٣) كلمة (عين) مصححة على هامش الورقة بخط الناسخ .

والثالث أن جامد لا يتصرف فلا يكون منه مستقبل ولو كان فعلا لتصرف ، وسدل على

أنه ليس بفعل أنك تقول ما أعظم الله قال الشاعر :
(١)

ما أقدر الله أن يدنى على شحط * من داره الحزن ممن داره صول
(٢)

ولو كان فعلا لكان التقدير شيئاً عظم الله ، وعظمة الله من صفات الذات لا تحصل

بجمل جاعل .

والجواب أما التصغير (٣) فانه يتناول لفظ الفعل هنا والمراد تصغير مصدره

وكأنه قال فيه حسن قليل ، وهذا كما يضاف الى الفعل في نحو قوله (هذا يوم

ينفع الصادقين صدقهم) (٤) وهو كثير والمعنى اضافة الزمان الى مصدر الفعل ، وحسن

(١) قائله هو حندج المرى : وهو من قصيده للشاعر المذكور اولها :

— في ليل صول تناهى المرض والطول —

(٢) انظر معجم البلدان ٣ : ٤٣٥ / وشرح الحماسة : ١٨٣١ / الانصاف ١٢٨ /

المعنى ١ : ٢٣٨ / همع السوامع ٢ : ١٦٧ / الدرر ٢ : ٢٢٤ / الاشمونسي

١ : ١٠١ الشحط : البعد انظر الصحاح ١١٣٤ (شحط) .

صول : (بالضم ثم السكون وآخره لام . . . مدينه في بلاد الخزر في نواحي

باب الابواب وهو (الدريند) وليس بالذى ينسب اليه الصولى وابن عمه

ابراهيم بن العباس الصولى فان ذلك اسم رجل . . . معجم البلدان ٣ / ٤٣٥

واورد البيت . وفي الاصل ورد (صور) بالراء بدل اللام .

(٣) أجب ابن الانبارى عن هذا بقوله : أما قولهم يصغر والتصغير من خصائص

الاسماء فنقول الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :—

أحدهما : ان التصغير في هذا الفعل ليس على حد التصغير في الاسماء فان

التصغير على اختلاف ضروبه من التحقير كرجيل . . الخ ثم قال بعد أن ذكر ضروب

التصغير وامثلة عليها والتصغير اللاحق فمن التعجب انما يتناول لفظا لا معنى

من حيث كان متوجها الى المصدر . . . الخ .

والوجه الثانى : انما دخله التصغير حملا على باب (افعل) الذى للمفاضله

لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغه . . الخ والثالث : انما دخله التصغير

لانه الزم طريقه واحده فاشبه بذلك الاسماء فدخل بعض احكامها وحمل الشئ على

الشئ في بعض احكامه لا يخرج عن اصله . . . الخ (انظر الانصاف ١٣٨ —

٠ (١٤٢) .

(٤) المائدة : ١١٩ .

ذلك في فعل التمجيب أنه لجموده أشبه الاسم^(١) ، ومن ها هنا صحت فيه
الياء والواو نحو ما أقومه وما أخوفه ، لانه لما لزم طريقه واحدة كان كالاسم ،
وهذا هو الجواب عن الوجه الثاني على أن صحة الواو لا يقطع بها على الاسم
ألا تراهم قالوا (استحوذ^(٢)) ، و (استنوق^(٣) الجمل) ، و (استيتست^(٤) الشاه) ونحو
ذلك .

أما عدم تصرفه فلا يدل على كونه اسما ألا ترى أن نعم ومثمن وعسى أفعل
ولا تتصرف وكان السبب في ذلك أن فعل التمجيب ماضى (لا زما) اذ لا تمجيب
ألا من أمر متحقق ، موجود كما أن نعم ومثمن كذلك .

(١) رد الكوفيون على هذا بقولهم : " ولا يجوز أن يقال : ان فعل التمجيب
لزم طريقه واحدة فصارع الاسم فلحقه التصغير لانا نقول : هذا ينقص بليس
وعسى فانهما لهما طريقه واحدة ومع ذلك فانه لا يجوز تصغيرهما وأبلغ من هذا
النقص وأكد (افعل به) في التمجيب فانه فعل لزم طريقه واحدة ومع هذا
فانه لا يجوز تصغيره " الانصاف ١٢٨ .

(٢) قال تعالى : (استحوذ عليهم الشيطان) المجادلة آية ١٩
(٣) يقال : ان صاحب هذا المثل طرفه بن العبد لما سمع وهو صغير قول المتلمس :
وقد اتناهم الهيم عند احتضاره * بناج عليه الصيمرية مكسدم
انظر الشعر والشعراء ١٨٣/١ تحقيق أحمد محمد شاكر . ط دار المعارف
سنة ١٩٦٦ م والمثل في : جمهرة الامثال ١ : ٥٤ ، والمستقمنى : ٦٦ .

(٤) قال ابن فارس : " عنز استيتست اذا صارت كالتيس في جرائها وحركتها
ويضرب مثلا للذليل يتميزز " معجم مقاييس اللغة ١/٣٦٠ (تيس) .

فان قيل فأنت تقول : ما أطول ما يخرج هذا الصبي فتحكم على المعنى المستقبل
 قيل : التمجيد هنا لامارات دالة على وجود الأمر في المستقبل ، فكأن
 ذلك موجودا الآن ^(١) وهذا مثل قوله تعالى : ^(١)

" ربما يود الذين كفروا " ورب انما تدخل على الماضى ولكن لما كان خير الله
 حقا وصدقا جرى مجرى الموجود وأما قولهم : ما أعظم الله ^(٢) والمراد به شئ عظم الله
 عندي ، ولم يوجب له في نفسه سبحانه تعظيما لم يكن : وانما هو دال على أمر
 ظهر للمخلوق ثم ان هذا لأزم لهم ، كما يلزمننا فان المعنى لا يختلف بين أن يكون
 اللفظ فملا أو اسما والله أعلم بالصواب .

(١) الحجر آية ٢

(٢) قال ابن الأنباري : وأما قولهم : (لو كان التقدير فيه شئ أحسن زيدا
 لوجب أن يكون التقدير في قولنا : ما أعظم الله شئ أعظم الله والله تعالى
 عظيم لا يجعل جاعل قلنا : معنى قولهم شئ أعظم الله أي وصفه بالمعظم
 كما يقول الرجز اذا سمع الاذان " كبرت كبيرا وعظمت عظيما " أي -
 وصفته بالكبرياء والمعظم لا صيرته كبيرا عظيما فكذلك ها هنا ولذلك الشئ
 ثلاثة معان أحدهما : ان يفنى بالشئ من يعظمه من عباده والثاني :
 ان يعنى بالشئ ما يدل على عظمه الله تعالى وقدرته من مصنوعات
 والثالث : ان يعنى به نفسه أي انه عظيم لنفسه لا لشئ جملة عظيم
 فرقا بينه وبين خلقه " ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

٤٣ — مسألة (التعجب من الألوان) *

لا يبنى فعل التعجب من الألوان .

وقال الكوفيون يبنى من البياض والسواد فقط ٠ /
(١)

وحجة الأولين أنه فعل مأخوذ من اللون فلم يبن منه فعل التعجب

كالعمرة وغيرها ، وإنما كان كذلك لوجهين .

أحدهما : أن الأصل في فعل اللون أفعل نحو أبيض وأحمر ، وفعل التعجب

لا يبنى الا من الثلاثي .

والثاني : أن الألوان للزومها المحل تجرى مجرى العيوب الظاهرة والأعضاء
(٢)

(ولذلك) لا يبنى منها فعل التعجب ، فلا يقال في العظيم الرجل ما أرجله

ولا في عور العين ما أعوره كذلك الألوان .

(٣)
واحتج الآخرون بالسماح والقياس

فمن السماح قول الشاعر
(٤)

جارية في درعها الفضاض تقطع الحديث بالايماض

أبيض من أخت بني أباض

وكذلك قول الآخر :
(٥)

إذا الرجال شتوا واشتد أزمهم فانت أبيضهم سريال طبّاخ

* أنظر ثبت المصادر في تخريج المسألة رقم (٤١)

وأنظر شرح ديوان المتنبي المنسوب إلى العكبري ٤ : ٣٥٠ كما ذكرها

ابن الأنباري في الانصاف : ١٤٨ — ١٥٥ ، وضوانها هناك : (القول

في جواز التعجب من البياض والسواد دون غيرهما من الألوان " المسألة ١٦

(١) تماثل الاحتجاج عند ابن الأنباري والعكبري ، وعند ذكر التملتين قال ابن

الأنباري " وأى التملتين قدرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد وسين

سائر الألوان في علة الامتناع ، فينبغي أن لا يجوز فيها كسائر الألوان "

المظهر الانصاف : ١٥١ .

وأفضل في حكم فعل التعجب في ما يجوز وممتنع .
وأما القياس فهو أن البياض والسواد أصلان لكل لون إذ كان بقية الألوان يتركب
منهما ، وأحكام الأصول أعم من أحكام الفروع وأقوى والجواب عن الشمر من وجهين :
أحدهما أن أفضل فيه ليس للمبالغة وإنما هو اسم بمنزلة قولك شيء أسود وأبيض أي
مبيض وممسود ، والخلاف فيما يراد به المبالغة ،

(١)
والثاني : أن هذا من الشذوذ الذي لا تنافض به الأصول ، قولهم :

" أن البياض والسواد أصلان للألوان " جوابه من وجهين /
أحدهما ليس كذلك بل كل لون أصل بنفسه وليس بمركب ، ولو قدر أنه مركب ،
ولكن هذا لا يمنع من أن يكون أصلاً ، لأن حقيقته واسمه تغيراً فهو ، بمثابة
الأدوية المركبة فإن طبائعها وأسماءها تخالف أحكام مفرداتها وكذلك ما ركب من
الكلمات نحو لولا ولن على قول الخليل .

(٢) غير واضحة في الأصل .

(٣) اتفق الاحتجاج ضد ابن الأنباري والمكبري أنظار الانصاف ١٤٨ - ١٥١

(٤) صاحب هذا الرجز هو رومية بن السجاج . أنظار ملحقات ديوان ١٧٦

وأنظار الانصاف : ١٤٦ ، والجمل ١١٥ وابن يمين : ٦ : ٩٣ ،

٧ : ١٤٧ (الأول والثالث) ، والخزانة ٣ : ٤٨١ ، وشرح ديوان

المتنبى المنسوب إلى المكبري ٤ : ٣٥ (الأول والثالث فقط) ، وشرح

سقط الزند : ١٧٤ ، والمعنى ٨٧ ، أمالي المرتضى ١ : ٦٣ ،

والافتراج : ٢٩ ، والأصول ١ : ١٢٢ والتمام : ٩٥

(٥) البيت لطرفه بن المبرد البكري يهجو عمر بن هند

أنظر البيت في الانصاف : ١٤٩ ، والجمل ١١٦ ، وابن يمين : ٦ : ٩٣ ،

والتصريح ١ : ٣٢٥ ، والمقرب ١ : ٧٣ ، مجمع الأمثال ١ : ٨١ ،

اللسان (بيزر) ، وشرح ديوان المتنبى المنسوب إلى المكبري ٤ : ٣٥

(١) قال ابن الأنباري : ٠٠٠ أنه شاذ فلا يؤخذ به ، ونظيره بزيادة الألف

واللهم على الفعل ، واستشهد بيبيتين من الشعر ١٥١ ، ١٥٢ عن أبي زيد

والجواب الثاني : نقدر أنهما أصلان ولكن لم يجوز ذلك بناءً على هذه الصيغة ، ويأتي من وجهين أحدهما : أن العلة في امتناع بناء فعل التعجب من غير لما موجودة فيهما وهو كونه على أكثر من أربعة أشرف والأصل أن لا يخالف مقتضى العلة ، والثاني أن الأصول أولى بمراعاة أحكامها ، وأبعد من التفسير بخلاف الفروع فان الفرع مغير عن الأصل والتفسير يؤنس بالتفسير فلا ترى أن النسب إلى خفيفة حنفى وإلى تثقيب ثقيفى ولم يكن الفرق بينهما إلا أن خفيفه حذف منها التاء ، فحذفت منها الياء أيضا وثقيف لم يحذف منه شيء فلم تحذف منه الياء ، والله أعلم بالصواب .

= ورد ابن الأنبارى كل بيت على حده ، قال : والجواب عن قول الآخر :

— ابيض من أخت بنى أبيض —

ومعناه في درجتها جسد مبيض من أخت بنى أبيض ، ويكون من أختها هنا في موضع رفع لأنها صفة لا يبيض . . . واستشهد لذلك بيتين من الشعر .
(٢) رد عليهم ابن الأنبارى بقوله : " وأما قولهم إنما يجوزنا ذلك لأنهما أصلان للألوان ويجوز أن يثبت للأصل ما لا يثبت للفرع قلنا هذا لا يستقيم ، وذلك أن سائر الألوان إنما لم يجوز أن يستعمل منها (ما يفعل) و (أفعل) منه (لأنها لازمة محالها فصارت كعضو من الأعضاء فإذا كان هذا هو العلة فنقول هذا على أصلكم ألزم ٠٠٠ الخ . (الانصاف : ١٥٥) .

(٣) في الأصل وأسماءها .

(١) أنظر الخصائص ١١٠ : ٢ قال أبو الفتح : فأما ثقفى فشاذ عنه أى عند سيويه

ومشبه بحنفى ٠٠٠ " ٨ / ١١٠ وهو عند المبرد قياسى .

والذى أميل إليه هو جواز التعجب من الألوان بعمامة لأنه ورد السماع عن العرب بجواز التعجب من البياض كما تقدم في الأبيات ورد البصريين هذه الأبيات لم يكن جيدا ولا موقفا . وإذا ورد عن العرب التعجب من البياض فليس ما يمنع أن تعجب من السواد والجمرة والخضرة وغيرها من الألوان . وأما ادعاء الكوفيين أن السواد والبياض أميل لمساثر الألوان فليس بالرأى الجيد ولا بالمقبول . وإذا جوزوا التعجب من السواد والبياض فماذا يمنع أن نقيس عليه غيره من مآثر الألوان ؟

(٢) أنظر الخصائص ١١٠ : ٢

مسائل باب كان

٤٤- مسألة المنصب بكان

المنصب بكان الناقصة لا ينتصب على الحال

وقال الكوفيون هو منصوب على الحال (١)

(٢)

والمسألة تنبنى على عرف وهو أن الحال له أحكام لا تتحقق في المنصب ها هنا

وانتفاء الحكم يدل على انتفاء المحكوم عليه (٣) فنحذر من هذا دليلا فنقول :

أحكام الحلل منتفية عن المنصب هنا (٤) فينتفى كونه حالا ، ويانه أن أحكام -

الحال كثيرة :

* * ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة (٣١) وشرح اللع لوحة (٥٨) كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف وأوردها المحقق في آخر الكتاب لانه عشر عليها هي والمسألتين بعدها في بعض النسخ الخطية للكتاب وعنوانهما هناك : (علام انتصب خبر كان وثاني مفعول طنت) وهي المسألة (١١٩) من

ص ٨٢١ - ٨٢٨

وانظر مع البهوام ١١١/١ ، التصريح ١٧٤/١ حاشية الصبان ٢١٨/١

(١) قال أبو البقاء في كتاب اللباب لوحة (٣٢) *

وقال الكوفيون ينتصب على القطع يعنون الحال

وقال في شرح اللع لوحة (٥٨) :

* وقال الكوفيون وينتصب الخبر على الحال ويسد سد الخبر *

(٢) كأن المؤلف يريد أن يحتج للبصريين بهذه الحجة ، واحتج لهم ابن

الانباري بقوله :

أحدها أن يجوز حذفها ويبقى الكلام تاما ، وليس المنصوب هاهنا كذلك
 ألا ترى أنك لو قلت كان زيد فى الناقص لم يكن كلاما ، ولو قلت فى قولك :
 (جاء زيد راكبا) ، جاء زيد كان كلاما تاما .

ومنها : أن الحال وصف هيئة الفاعل والفعل به وقت وقوع الفعل منه
 أو به كما ذكرناه من قوله : (جاء زيد راكبا) فالركوب هيئة الفاعل ، ولا هيئة
 للمرفوع بكان ، لأنها لا تدل على فعل يكون لفاعله هيئة .

الثالث : أن الحال لا يكون إلا نكرة هذا هو الأصل إذ لو كان معرفة لكان
 تابعا لصاحب الحال أما صفة ، وأما بدلا وأما توكيدا ، والمنصوب فى كان ليس
 كذلك بل يكون معرفة ونكرة ، ولا يصح فيه البدل ولا الوصف ولا التوكيد .
 الرابع : أن الحال صفة فى الأصل ، ومن حكم الصفة أن تكون مشتقة ، ولا
 يشترط ذلك فى المنصوب بكان ألا ترى أنك تقول : (كان زيد أباك) ، —
 (١) (كان أمك هنداً) ، وليس هذا من المشتق فى شيء .

== " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : وإنما قلنا أن نصبهما على الفعل
 لا على الحال لأنهما يقمان ضميرا نحو : (كناهم وإذا لم نكنهم ممن يكتهم)
 واستشهد ببني أبي الأسود الآتين وقول الشاعر :
 — فلا تنفك تسمع ماحيت بهالك حتى تكتك —

(٣) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناسخ .
 (١) كذا فى الأصل بدون تاء التانيث وكان عليه أن يصل الفعل بتاء
 التانيث لأن اسم كان حقيقى ، تانيث لم يفصل بفواصل .

الخامس : أن المنصوب بكان يتقدم على اسمها وعليها أيضا والحال لا يتقدم على صاحب الحال ، ولا على العامل فيها عندهم ، وهذا يطل مذهبهم في خبر كان .

فان قيل : أما جواز حذف الحال فخير ثابت في كل موضع ألا ترى أن قولك : (مررت بكل قائما) و (بكل قاعدا) المنصوب فيه حال ولا يجوز الاقتصار على قولك : (مررت بكل) لان معنى الكلام على ذكر الحال . قولكم^(١) : (انها صفة هيئة الفاعل أو المفعول به) ، قلنا : المنصوب بكان يؤول الى معنى الصفة ألا ترى أن قولك : (كان زيد أباك) معناه كان زيد والدك أو الذي ولدك وأما كون الحال نكرة فقد جاء معرفة في بعض المواضع كقولهم : (أرسلها الحراك^(٢)) أي معتركة و (افعله جهدا وطاقته) أي مجتهدا ، و (كلمته فاه الى في أي مشافها^(٣)) ، وكل ذلك معرفة ، أما كون الحال مشتقة فخير لازم أن قولهم : (جهدا وطاقته) ليس بمشتق ، وهو حال فكذلك قولهم : (مررت بالحية ذراعا^(٤)) ومنه قوله تعالى^(٥) : " ولقد صرفنا ناسي هذا القرآن من كل مثل لعلمهم يتقون ، قرآنا عربيا " فقرآنا حال ، وليس بمشتق ،

(١) في الاصل (قولكم) ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٢) هذا جزء بيت للبيد بن ربيعة العامري ، والبيت بتمامه هكذا :

وأرسلها الحراك ولم يدها ولم يشفق على نفس الدغال

أنتار البيت في ديوانه ٨٦ ورواية الديوان (فأوردها) وأنتار الخزائنة

٥٥٢٤/١ والمرتجل : ١٦٣ ، والكتاب ١/١٨٧ ، والمقتضب ٣/٢٧٣ وابن الشجري

١٦٤/٢ ، والانصاف : ٨٢٢ ، وابن يعين ٦٢/٢ ، ٥٥٥/٤

(٣) في الاصل (مكافحا) (٤) الزمر : الايتان : ٢٨ ، ٢٩ .

وتقول : (مررت بزيد رجلا سالحا) فرجلا حال وليس يشتق وأما تقديم الحال فجائز عندكم ، وأما عندنا فلا يجوز لما منع وهو الاضمار قبل الذكر ^(١) ولم يوجد المانع في المنصوب بكان .

والجواب : أما حذف الحال فجائز في كل موضع تم الكلام على ما قبلها أما قولهم : (مررت بكل قائما) فانما لم يسغ حذفها فيه لان صاحب الحال — على التحقيق — محذوف لان التقدير مررت بكل رجل أو بكل القوم فصاحب الحال هو المضاف اليه ومنه قوله تعالى ^(٢) : " ولكل درجات مما عملوا " أي لكل فريق أو واحد فلما حذف جعل حاله دليلا عليه ، وكذلك قولهم : (خبرني زيدا قائما) أي خبرني زيدا اذا كان قائما ، فقائما حال من الضمير في كان المقدرة ، وذكر الحال دال على المحذوف وليس كذلك خبر كان ، وقد بينا أن الحال صفة اهيئة ، قولهم : (خبر كان — يؤول الى الصفة) جوابه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن المراد بالصفة هاهنا ما كان تابعا للموصوف قائما بخبره وليس كذلك خبر كان ، ألا ترى أن قوله : (كان زيدا أخاك) أن أخاك ليس بتابع لما قبله ، ولا هو هيئة قائمة بخبره ولذلك لا يمد في باب التوابع . والثاني أن الخبر ليس بواقع موقع الصفة ألا ترى أن هندا أم عمرو مبتدأ وخبر ، وأم عمرو غير واقع موقع الصفة ولذلك لا يعمل عمل الصفة في الاعراب ، وليس كذلك الحال فان الحال تعمل فيها بعدها كقولك : — (جاء زيد راكبا أبوه فرسا) وكذلك الجملة في مثل قولهم : (جاء زيد تقاد الپنائب بين يديه) .

(١) أنظر المسألة رقم (٦٢) (٢) الاحقاف : آية : ١٦ .

والثالث : أن العامل في الخبر غير العامل في الحال عندهم لأن عندهم
الخبر يرتفع بالابتداء ، والابتداء بالخبر ^(١) ، وليس كذلك الحال فإن العامل
فيها هو العامل في صاحبها ، قد بينا أن حكم الحال أن تكون ندوة وما
ذكره من المسائل فليس المنصوب فيه حالا بل هو نائب عن الحال ، فقولهم ^(٢)
(أرسلها الصرا) تقديره أرسلها معتركة ثم أقام الفعل القائم الاسم
لمناسيقه له أن أرسلها تعتركة ثم حذف الفعل وجعل المصدر دالا عليه
وهكذا (افعله مجتهدا ثم تجتهد ثم جهدا) ويدل على ما ذكرناه أن الحال
مشتق وجهدا قد سبق جوابه وذراعا في معنى المشتق إذ معناه مرت بالحية
مذروعة أو طويلة وغير المشتق قد يقع موقع المشتق ومنه قولهم ^(٣) : (مرتبقات
عرفج كله) أي خشن كله ، وأما (قرآنا) فبمعنى مقروءة ومقروءة مشتق ،
وقال النحويون : هي حال مولثة ومعنى ذلك أن عربيا هو الحال وقرآنا وطأ
للحال ، فصار الحال في اللفظ وصفا وكسى الموصوف اسم الحال ، وقد بينا
أن الحال عندهم لا يجوز تقديمها ، قولهم :
(ذلك من أجل تقدم الضمير على الظاهر) قلنا : فضله في غير كان إذا
قلت كان قائما زيد فان في قائما ضميرا لانه اسم فاعل ومع ذلك قد جاز تقديمه
وسياتى ذلك في مسائل الحال ^(٤) .

(١) أنظر المسألتين ٢٧ ٢٨ .

(٢) تقدم تغريم هذا القول .

(٣) هذا القول مروى عن العرب ، أنما يوضح الفارسي : ص ٣٨ .

(٤) أنظر المسألة رقم (٦٢) من هذه المسائل .

واحتج الآخرون ^(١) بأن خبر كان منصوب ولا بد له من وصف ينتصب عليه

وقد انحصرت المذاهب فيه على قولين :

أحدهما هو مشبهه بالمفعول على قولكم

والثاني : على الحال ^(٢) على قولنا .

والمذهب الأول باطل من أوجه أحدها : أن تشبيهه بالمفعول لا يصح

لأن المفعول غير الفاعل وخبر كان هو اسمها في المعنى .

والثاني : أن المفعول يكون منفصلا ومفعلا وخبر كان الجيد أن يكون—

منفصلا .

والثالث : أن المفعول يصح أن يقال فعلت به وخبر كان لا يصح فيـه

ذلك ^(٣) .

والرابع : أن المفعول به يجوز أن يقام مقام الفاعل ، وخبر كان ليس

كذلك ، ألا ترى أنك لو قلت في قوله : (كان زيد قائما) كين قائم لم يجز

كما لا يجوز في للبحال .

والخاص : أن مفعول خبر المبتدأ يجوز أن يتقدم عليه كقوله : (زيد

عمرو ضرب) فزيदा منصوب بضرب ، وخبر كان لا يجوز فيه ذلك ، فلو قلت زيد

قائما زيد كان لم يجز .

(١) هذه حجة الكوفيين واحتج لهم المؤلف بخمسة وجوه ، واحتج لهم ابن

الانباري بقوله : " " والدليل على أن خبر كان ينتصب على الحال ان —

(كان) فعل غير واقع — أي غير متعدي — ، والدليل على أنه غير واقع أن فعل

الاثنين إذا كان واقعا فانه يقع على الواحد والجمع نحو ضربا رجلا وضربا رجالا

ولا يجوز ذلك في كان ألا ترى لبـه لا يجوز أن تقول : كانا قائما ، وكانا قايما —

والجواب (١) على ما ذكره من وجهين جملة وتفصيلا :
 أما الجملة فان جميع ما ذكره من الفرق يدل على أنه ليس بفعل به
 حقيقة ، ونحن نقول به فأما التشبيه بالفعل به فممكن والفرق المذكورة
 لا تقدح فيه ووجه ذلك أن خبر كان واقع بعد الفاعل وليس بأحد التوابع
 ولا حال ، ولا استثناء ، ولا تمييز فلم يبق له الا التشبيه بالفعل به
 وهذا غير ممتنع ، ألا ترى أن التمييز في نحو قولك : (عندي عشرون درهما
 مشبه بالفعل وليس بحال عند الجميع وكذلك قولهم : (مررت بالرجل الحسن
 الوجه) .

= الانصاف : ٨٢١ وهذا ما لم يذكره أبو البقاء في التبيين كما أن العكبري
 ذكر حججا لم تكن في الانصاف .

(٢) ذكر ابن السراج عن النوفيين ما يفيد عكس هذه المسألة تماما وذلك
 أن الكوفيين ينصبون كلمة واقفا في مثل مررت بزيد واقفا على الخبر ويجعلونه
 كنصب خبر كان ، بينما يرى البصريون نصبه في مثل هذه السورة على الحال
 ، أنار الاصول في النحول ابن السراج ٢٦٧/١

(٣) قال ابن الانباري ويدل على ذلك أيضا أنك تكنى عن الفاعل الواقع نحو
 . ريت زيدا فتقول فعلت بزيد ولا تقول في كنت أخاك فعلت بأخيك ...
 وقال : ولأنه لا يحسن أن يقال فيه كان زيد في حالة كذا)

أنار الانصاف : ٨٢١ .

(١) أنار رد ابن الانباري عليهم في الانصاف ٨٢٥ فما بعدها .

والجواب الثانى : وهو التفصيل فأما كونه منفصلا ومتصلا فان كلا الامرين جائز
 ألا ترى أن قوله : (كنته وكنت اياه) جائز أنى ومنه قول أبى الاسود (١)
 دع الخمر يشربها الخواة فأنى رأيت أخاها مغنيا بمكانها
 فلا يكتها أو تكته فأنى أخوها غدته أمه بلبانها (٢)
 يعنى الزيب فجعل خبر كان متصلا ، والحال ليست كذلك ، وقولهم : فعلت
 به فقد سبق ، جوابه ، أما قيامه مقام الفاعل فلا يجوز لما يلزم فيه من حذف الخبر

(١) أو الاسود الدؤلى :

هو سالم بن معروف بن عمرو بن سفيان الدؤلى هو أول من وضع العربية
 على ارجح الاقوال ويختلفون فى سبب ذلك ، استعمله على بن أبى طالب على
 البصرة ، واستعمله زياد على الديوان والخراج ، وكان مثاليا فى حبه للعلى
 رضى الله عنه ، أصيب بالقالج ومات بالداعون ، أخذ عنه هادى العربية
 عبد الرحمن بن هرمز ، وميمون الأقرن ، وكعب بن الأشعث ، أنظر ترجمته فى انباء
 الرواة ١٣/١ ، وأخبار النحويين : ١٣ وطبقات الزيدى ١٣ وغير ذلك ، وللدكتور
 فتحي عبد الفتاح الدجنى (أبو الاسود الدؤلى ونشأة النحو العربى) .

(٢) أنظر البيهقي فى ديوانه ص ٨٢ ، والانصاف : ٨٢٣ ، شرح أبيات سيويه
 للنحاس ٢٢ .

والبيت الثانى فقط فى كتاب سيويه ٢١/١ بولاق ، ٤٦/١ هارون والمقتضب
 ٩٨/٣ ، وأصول ابن السراج ١٠٤/١ ، وإصلاح المنطق : ٢٩٧ وأبو
 يعقوب ١٠٧/٣ ، ورواه (فان لم يكتها) ، وأدب الكاتب ٣٢ ، وشرح السيرافى
 ٣٠٧/١ ، وتفسير المسائل المشككة للفاروقى : ٧٠ المعينى ٣١٠/١ ، وخزانة
 الادب ٤٢٦ / ٢ ، والاشمونى ٩٧/١ .

لان كان لابد لها من خبر ، وقيام خبرها مقام الفاعل يحيل ذلك ، ومثله
الحال فانها لا تقام مقام الفاعل فقد فرغوا الى غير مفرغ ، وأما مسألة التقديم
فمنها جوابان :

أحدهما : أنها جائزة لان خبر كان يجوز أن يتقدم عليها وعلى اسمها
كما أن المفعول به كذلك .

والثاني : نسلم أنه لا يجوز ولكن وجه المنع أن عمرا هنا مبتدأ وكان غير
عامة فيه ، فلو قدمت خبر كان على المبتدأ لفصلت بين العامل والمفعول —
بالاجنبي ، وهذا ممنوع ، ألا ترى أن قوله : (كانت زيدا الحمى تأخذ)
إذا نصبت زيدا بتأخذ وجعلت الحمى اسما كان وتأخذ الخبر لم يجز لما ذكرنا
من الفصل ولكن ان جعلت في كان ضمير الشأن جازت المسألة لان اسم
كان قد تقدم على مفعول الخبر فلا فصل بأجنبي . والله أعلم بالصواب .

٤٥ — مسألة [تقديم خبر مازال وأخواتها على (ما)] *

لا يجوز تقديم خبر (مازال) وأخواتها ما في أوله (ما) على (ما)
كقولك : (قائما مازال زيد) ، ووافق الكوفيون على امتناع ذلك فـ
(مادام) ووافق الفراء في الجميع .

وقال بقية الكوفيين : يجوز التقديم فيما منعه البصريون ، (١) وحجة
الأولين (٢) أن (ما) حرف يجب تصدّره على الفعل لمعنى يحدثه فيه ،

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة (٣٢) ، وشرح اللمع
لوحة (٥٩) كما ذكرها ابن الأنباري في الانصاف ١٥٥ — ١٦٠ وهي
المسألة رقم (١٧) وعنوانها هناك : (القول في تقديم خبر مازال . .
وأخواتها عليهن) . وانظر ابن يميّش ١٠٦/٧ ، المص ٨٩/٢ (ط)
الكويت ، واسرار العربية : ١٣٩ ، والمرتلج ١٦٢ ، وابن الشجري
١٢٤/٢ وشرح التسهيل للدماميني ١٦٨/١ والأشمونى ٣٥٢/١ ،

والتصريح ٢٣٦/١ ، الصبان ٢٢٤/١ .

(١) وافق الكوفيون ابن كيسان انظر اللباب لوحة (٣٢) .
(٢) المقصود بهم البصريون واحتج لهم ابن الأنباري بما يقارب احتجاج المؤلف
قال : " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انه لا يجوز تقديم
خبر (مازال) عليها لأن (ما) للنفي ، والنفي له صدر الكلام " .
الانصاف ١٥٩ ، أما الاعتراض ودفعه فلم يذكره ابن الأنباري .

واختلافهم في هذه المسألة ناشئ عن اختلافهم في (ما) هل لها
صدر الكلام أولا فالبصريون يقولون لها صدر الكلام والكوفيون
يعارضون ذلك .

فلم يجوز تقديم ما في خبره عليه قياسا على (مادام) وعلى حروف الاستفهام .
وبيان ذلك أن (ما) للنفي وهو معنى تحدثه (مازال) (وحروف المعاني
لها صدر الكلام فإذا تقدم عليهما في خبرها بطل استحقاقهما (١)
للصدر) ومن هاهنا لم يجوز التقديم في (مادام) ولا في أدوات الاستفهام .
فان قيل : الاعتراض عليه من وجهين :

أحدهما : أن (ما) مع ما بعدها صارتا كالكلمة الواحدة ولهذا عد هذا
الكلام اثباتا لانفيا على ما بينه في حجتنا ، وأما (مادام) فـ (ما)
فيها مصدرية ، والفعل صلة لها فـ فلذلك لا يجوز تقديم المنصوب
عليها لما في ذلك من تقديم الصلة على الموصول .

والثاني : ان ما ذكرتموه ينتقض بـ (لا) ، و (لن) فانه يجوز تقديم اخبار
هذه الأفعال عليها ، وهي مشاركة لـ (ما) فيما ذكرتم .

والجواب : (٢) أما كون الكلام اثباتا في المعنى فسيأتي جوابه ، وأما (مادام)
فما ذكره فيها صحيح ، ولكن الجامع بينها ، وبين (مازال)
اشتراكهما في أن كل واحدة منهما يجب تصديرها وتأثيرها فيما
بعدها فيمتنع التقديم لهذه العلة ، وان اختلفا في جهة
علة المنع ، ولكن الجنس يجمعهما ، وأما النقض فسيأتي الجواب
عنه فيما بعد .

(١) ما بين القوسين مصحح على ما من الورقة بخط الناسخ .

(٢) حقها ان تكون بالفا (فالجواب) كما سبق .

وأما حجة الكوفيين (١) : فقد احتجوا بالسماع والقياس.

فمن السماع قول الشاعر : (٢)

روح الفتى للخير ما ان رأيته * على السن خيرا لا يزال يزيـد
فنصب خيرا بيزيد ، ولا يجوز أن يقع معمول الخبر الا في الموضع الذي يجوز
أن يقع الخبر فيه ، وأما القياس : فهو أن (مازال) فعل مثبت
فجاز تقديم خبره عليه ، كـ (كان) وبيان ذلك من وجه —————ين :

(١) احتج ابن الأنباري للكوفيين فقال : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن
قالوا : انما قلنا ذلك لأن (مازال) ليس بنفي للفعل ، وانما هو نفي
لمفارقة الفعل وبيان ان الفاعل حاله في الفعل متطاولة والذي يدل
على أنه ليس بنفي أن زال فيه معنى النفي وما للنفي فلما دخل النفي
على النفي صار ايجابا لأنك اذا قلت انتفى الشيء كان ضد الاثبات
فاذا أدخلت عليه النفي نحو ما انتفى صار موجبا كذلك صار
(مازال) بمنزلة كان في أنه ايجاب وكما ان كان يجوز تقديم خبرها
عليها نفسها فكذلك مازال) .

(الانصاف / ١٥٦)

(٢) البيت للمعلوط بن بدل القريشي

انظر الكتاب ٣٠٦/٢ (بولاق) ، الخصائص ١١٠/١ ، والمقرب ٩٧/١ ،
وشرح أبيات سييويه للنحاس : ٣٤٠ ، وفيه (على الشر) ، واللاسي
: ٤٣٤ ، وابن يعيش ١٣٠/٨ ، والمفنى : ٢٢ ، وشرح شواهد :
٨٥ ، ٧١٦ ، الجنى الدانى : ٢١١ ، والميضى ٢٢/٢ ،
التصريح ١٨٩/١ ، واللمع ١٢٥/١ ، ١١٧/٢ (ط) الكويت الشطر
الأخير فقط ، والدرر ٩٧/١ ، وقال : لا يعرف قائله ، والاشمونى ٢٣٤/١ .

أحدهما : أن قولك : (مازال زيد كريما) معناه هو على كل حال ومن
ها هنا لم يجز الاستثناء منه فلا نقول : (مازال زيد الا كريما)
كما لا يجوز (كان زيد الا كريما) .

والثاني : أن (زال) معناه فارق ، وفارق في معنى النفي و (ما)
لنفي ، وإذا دخل النفي على النفي صار ايجابا وتصير المعاملة
مع الايجاب ، اذ كان التركيب يحدث ضد معنى الافراد ، قالوا :
فان قلتم فكيف جاء الاستثناء في بيت ذي الرمة (١) وهو قوله
حراجيح ماتتفك الا مناخة * على الخسف أو ترمى به بلدا قفرا

(١) ذوالرمة : ٧٧ - ١١٢ هـ ، ٦٩٦ - ٧٣٥ م

غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي التميمي أبو العارث من
فحول الطبقة الثانية ، قال أبو عمرو : فتح الشعر بامري القيس وخستم
بذي الرمة ، أغلب شعره تشبيب وبكاء أطلال وكان مقيما بالبادية ،
امتاز باجادة التشبيه توفي باصبهان ، وقيل بالبادية ، انظر ترجمته
في الشعر والشعراء : ٥٢٤ هـ والوشح : ١٧٠ هـ ، والخزانة ٥١/١ هـ ،
وابقات فحول الشعراء : ١٢٥ جمهرة اشعار العرب : ١٧٧ هـ ، والبلث
في ديوانه ١٤١٩/٣ تحقيق استاذنا الدكتور عبد القدوس أبو صالح .
وهو من قصيدة أولها :

لقد جشأت نفسي عشية مشترق * ويوم لوى حزوى فقلت لها صبرا

وانظر البلث في اللباب للمؤلف لوحة (٣٣) وكتاب سيبويه ٤٢٨/١

بولاقي ، ٤٨/٣ هارون (لا تنفك) والمعتصب ٣٢٩/١ وابن الشجري
١٢٤/٢ ، ابن يمين ١٠٦/٧ ، والانصاف : ١٥٦ والخزانة ٤٩/٤ هـ ،
والجني الداني : ٥٣١ هـ ، والمفتي ٧٦ هـ وشواهد : ٧٩ هـ ، والهمع
٩٧/٢ والدرر ٨٨/١ ، ١٩٥ هـ ، والاشموني ٢٤٦/١ ، والابيلث : ١٤٢ هـ ،
امرار العربية ١٤٢ هـ ، واشعار هذيل : ٣٧٤ هـ ، شرح المفضليات : ٨٤٧ هـ ،
الازمنة والامكة ١٣٤/١ هـ ، والموسم ٢٨٦ ، ٢٨٧ هـ ، ٢٩٠ هـ ، شرح التسهيل
للدماميني ١٨٦/١ هـ .

قلنا في البيت عدة أوجه أحدها : أن الرواية (آلا) مناخسة
و (آلا ل) الشخص الخفي فكأنه قال : ماتتفك مهزولة من السير فلا يكون
في البيت على هذا استثناء .

والوجه الثاني : أنهم حكوا فيه الرفع على أنه ليس بخير فيجوز أن تكون
(آلا) بمعنى غير ، وتكون بدلا من الضمير في (تنفك) أو على تقدير
الآهي مناخسة .

والثالث : أن (آلا) زائدة كذا قال المازني (١) ، وقد جاء زيادة
(آلا) في مواضع كثيرة (٢) من الشعر ، وقد أنشد سييويه منه شيئا .
والرابع : أن تكون (مناخسة) حال والخبر على الخسف ، ومعناه
لا تنفك على الخسف إلا في حالة اناختها ، أي لا تزال مذلة بالسير متعبدة
إلا إذا أنيخت .

== الحراجيع : الضمر انظر التهذيب ١٣١/٤ قال روبه .

به تمطت عول كل ميلة * بنا حراجيع المهاري النغمه
وفي كتاب الابل للأصمعي يقال ناقة حرجوج إذا كانت طويلة على الأرض
انظر ص ١٠٢ من الكنز اللغوي ، الخسف : الجوع .
(١) هذا الوجه لم يذكره ابن الأنبار في الانصاف ، وأخذ به ابن جني
فقال في المحتسب ٣٢٦/١ : " وتجعل (آلا) زائدة ، وقد جاء
ذلك عنهم . . ثم أنشد البيت وقال : أي ماتتفك مناخسة وآلا زائدة ."
وانظر شرح التسهيل للدماميني ١٨٦/١ ، ونسبة المرادى إلى الأصمعي
وابن جني الجني الداني : ٥٢٠

(٢) كلمة (كبيرة) مصححة على هامش الورقة .

والخامس : أن تكون (تنفك) تامة فلا يحتاج الى خبر (١) وهذا الوجه فيه نظر وبعد ، وذلك أنك اذا جعلت (تنفك) تامة كان معناها ما تنفصل ولا تفارق السير أو الأعيان الا مناخة ، فيكون على الخسف اما متعلقا بمناخة أو حالا من الضمير فيه فيكون المعنى أنها لا تزال على الخسف حتى في حال الاناخة ، وليس المعنى على ذلك وهذا البيت يحتاج الى تأويله أهل البلد ين جميعا لأنهم لا يجوزون الفصل بين خبر هذه الأفعال وبين اسمها في الاستثناء ولا يجوزون أيضا أن يكون الاستثناء خبرا لها ، وعلى قولهم يجوز ذلك ليس المعنى عليه ، وذلك أن قوله : (ماتنفاك الا مناخة) ليس بكلام تام وانما الخبر على الخسف ، وقد كان الأصمعي لا يحتج بشعر ذي الرمة ويقول فيه أشبه

(١) روى هذا الرأي عن هشام عن الكسائي واستحسن ابن الشجري فقال في الأملئ : (... وليس دخول (الا) في هذا البيت خطأ كما توهم يعني السائل لأن بعض النحويين قدر في تنفك التمام ، ونصب مناخة على الحال (فتنفك) ههنا مثل منفيين في قول الله عز وجل : " لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تأتيهم البينة " . فالمعنى ما تنفصل عن جهد ومشقة الا في حال اناختها على الخسف ورمي البلد القفري بها " . وأيد هذا الرأي ابن خروف وابن عصفور وابن مالك انظر شرح التسهيل للذماميني ١٨٦/١ كما أيد المرأوي في الجنى الداني ٥٢١ .

(٢) الأصمعي : (١٢٢ - ٢١٦ هـ ، ٧٤٠ - ٨٣١ م) . عبد الملك بن قريش الباهلي رواية أحد أئمة العربية المتقدمين مولده ووفاته بالبصرة ألف كتاب الأبلز والأضداد ، والخيل وغير ذلك ولحمد الله ابن أحمد الرعي (الامتقي في أخبار الأصمعي) وللدكتور عبد الجبار الجومرد (الأصمعي حياته وآثاره) . أنظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين : ٥٨ ، وانباه الرواة ١٩٧/٢ .

خارجة عن طريقة العرب (١) كما كان يقول في الكميث (٢) ،
والجواب أما البيت فمعه ثلاثة أجوبة :

أحدها : أن خبراً منصوب بفعل محذوف لا يزيد هذه ، بل هذه مفسرة
للناصب ، كما يكون ذلك في باب المصادر والموصولات مثل
قول الشاعر (٣) :

— أبطل هذا بالرحى المتقاعس —

والتقدير يزداد على السن خيراً .

والثاني : أن الذي في البيت (لا) ولا ليست أصلاً في هذا الباب
وكذلك لم ، وقد جوزوا تقديم الخبر فيهما بخلاف (ما) فإنها
الأصل في النفي ، وهي أم هانئ ، فالنفي فيها أكد .

والثالث : أن ذلك من أحكام الشعر لا أحكام الاختيار ، قولهم ان معنى
(مازال) الاثبات ، قلنا : لا نظر الى ما يحصل من معنى
المركب بل الاعتبار بوجود الحرف الذي يصدر به الكلام ، ألا ترى
أن الاستفهام اذا دخل على النفي صار معناه الايجاب ، والتقدير
ومع هذا يكون الجواب فيه بالنفاء والحكم للفظ لما آل المعنى اليه ،

(١) قال الدماميني في شرح التسهيل ٨٦/١ : افترق الناس في الكلام على
هذا البيت فمنهم من أدخل الى المجز عن تأويله وتعليل يقول الأصمعي :
نور الرمة لا يحتج بشعره ، فأقدم على تخطئة غير مبال بذلك والجمهور
على الاحتجاج بكلامه .

وخطأ ذا الرمة الأصمعي والجرمي وتبصمهم كثيرون منهم الزمخشري (آبو
نزار (ملك النخاعة) ووافقهم أبو البقاء . ورد على من خطأ العرب
ابن الشجري في أماليه ١٢٤/٢ .

كقوله تعالى : " ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها " (فتهاجروا)
منسوبة على جواب النفي ، والاستفهام ولو كان هذا على محض الإيجاب
لم يجرز النصب .

وأما امتناع دخول (الا) فهو من قبيل المعنى ، لأن الاستثناء مخالف
للمستثنى منه ، ولا شك أن معنى ما زال الاثبات ، وإن النفي نقض له ، وهذا
على خلاف الاعراب ، والتقديم والتأخير لأن ذلك من (مكملات) اللفظ
ألا ترى أن قولك (قائما مازيد) ، و (قائما زيد) مثل (مازيد قائما)
في المعنى ونحو غير جائز في الاعراب كذلك ها هنا . والله أعلم بالصواب .

(٢) الكميث (٦٠ — ١٢٠ هـ ، ٦/١٠ — ٧٤٤ م)

أبو المستهل الكميث بن زيد بن خنيس الأسدي شاعر الهاشميين من
أهل الكوفة قال أبو عكرمة الضبي لولا شعر الكميث لم يكن للغة ترجمان .
أنظر ترجمته في الأغاني ١٥/١٠٨ ، جمهرة اشعار العرب ج ١٨٧ ،
والشعر والشعراء : ٥٨١ .

(٣) صدر هذا البيت قوله : — تقول وصكت وجهها بيمينها —
والبيت مختلف في نسبه فقيل : هو لهذلول بن كعب ، وقيل لاعرابي
من بني سعد بن زيد بن مناة ، وقيل هو لنعيم بن الحارث بن يزيد
السعدي ، وهذا لا يتعارض مع سابقه فقد يكون الاعرابي الذي من بني
سعد هو (نعيم) . انظر في الكامل للمبرد ١/١٤٢ ، الخصائص
١/٢٤٥ ، الحماسة ٦٩٦ ، واعراب القرآن المنسوب الى الزجاج :

٤٦ - مسألة [ليس بين الفعلية والحرفية] *

(١)

ليس فعل ، وقال بعضهم هي حرف

والدليل على الاول انه لفظ يتحمل الضمائر ، وتتصل به تاء التانيث

الساکنة على حسب اتصال ذلك بالافعال المتصرفه ، فكان فعلا . قياسا

على عسى ، وبيان الوصف أنك تقول : لست ، ولست ، ولست ، وليس ،
(٢)

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب (الباب) لوحة (٣٣) (وشرح اللمع)
لوحة (٥٨) وانظر كتاب سيبويه ٢١/١ بولاق ، المقتضب ٨٧/٤ ، ١٩٠ ،
وأصول ابن السراج ٩٣/١ ، والجنى الدانى ٤٩٣ ، والمغنى : ٣٢٥ ،
والمرتجل ١٢٦ ، ١٢٧ ، وشرح ابن يعشى ١١١/٧ ، ١١٢ ، والبحر
المحيط ٥١/٨ ، ٥٢ ، والخلاف في هذه المسألة ليس خلافا بين البصريين
والكوفيين ولذلك لم يذكرها ابن الانبارى في الاضاف .

١ / صاحب هذا الرأى أبو على الفارسى وقد صرح المؤلف باسمه في شرح اللمع
لوحة (٥٨) .

قال المرادى : " وذهب ابن السراج والفارسى في أحد قوليه وجماعة من
أصحاب ابن شقير الى أنها حرف " الجنى الدانى ٤٩٤ .

وقال ابن هشام : " وزعم ابن السراج أنها حرف بمنزلة (ما) وتايمه
الفارسى في الحلييات وابن شقير وجماعه " المغنى : ٣٢٥ .

اما ابن السراج فقال في الاصول : " أما ليس فالدليل على أنها فعل
وان كانت لا تتصرف تصرف الافعال - قولك لست كما نقول ضربت ... " .

الاصول ٩٣/١ ، وهذا مخالف تماما لما نقله عنه المرادى وابن هشام كما
ترى ، ولعلهما نقلان عن كتاب له آخر .

وقال ابن فارس : وزعم ناس أنها من حروف النسق نحو ضربت عبد الله
ليس زيدا ... وكان الكسائى يقول : أجريت ليس فى النسق مجرى (لا)
الصاحبى : ١٧٠ .

٢ / لعله يريد اتصافها بالفعلية .

وليسوا ، ولسن ، كما تقول : قلت ، وقلت ، وقلنا ، وقالوا ، وقلن ،
وكذلك عسيت وما يتصل بها من الضمائر وإذا ثبت هذا حكم بانها فعل ، لما
تقرر أن الحروف لا تتصل بها هذه العلامات وكذلك الاسماء ، وإذا اقتصرت
هذه العلامات بهذا اللفظ حكم بكونه فعلا لبطان كونه من القسمين
الاخرين .

فان قيل : ما ذكرتموه منقوض ومعارض ، أما النقض فبـ (ها هم) فـى
اسماء الفعل لفاعلين فى نحو قولك : (ها اقرأ) بمعنى خذ الكتاب فاقرا
فانه يقال فيه : ها ، وها ، وها ، وكذلك أنت ، وانتما ، وانتم ، وانتن ،
وليست هذه أفعال وأما المعارضة فهو أن علامات الفعل (قد) والتصرف
ومناؤه على صيغة الفعل ، فان قوله (ليس) على غير بناء الأفعال لانها
تبنى على فعل وفعل ، وفعل ، وليس هذا اللفظ واحدا منها اذ لو كان كذلك
لأنقلب الياء ألفا ، أو لكان محتل العين بالياء على فعل وليس بموجود ، وإذا
دلت هذه على أنه ليس بفعل حصلت المعارضة فمن اين يثبت كونه فعلا ؟
فلئن قلتم فمن اين يثبت كونه حرفا ؟ قلنا : ^{لما} نذكره من الترجيح فى حجتنا
والجواب : (١) أما النقض فغير لازم وذلك أن هذه العلامات لا تتصل بالحروف
والاسماء على حسب اتصالها بليس ، وميانه أما الحروف فى أنت وانتما ، وانتم
فان الاسم فيه (أن) وهى موجودة فى قولك (أنا قلت) فزيدت التاء عليه ،
علامة للخطاب ، ثم كسرت فى المؤنث للفرق بينه وبين المذكر فاذا أردت التثنية
والجمع زدت على التاء ميما وألفا ، وميما وتاء فقلت : (انتما وانتم) وهذه

(١) حقا أن تكون بالفاء (فالجواب) كما تقدم .

حروف تدل على الخطاب والكمية ، وليس كذلك فى لسانا ، ولستم ، أما
 (لسانا فالضمير فيه (نا) مثل قمنا ، ولستم ، ولستم فالضمير فيه التاء
 وما بعدها علامة لمجاوزة الواحد ، وليس قائمه بنفسها ، وليست اسما
 بالاتفاق و (ان) فى أنت هو اسم ولذلك تقول فى المثنى وفى الجمع
 (نحن) ، و (ليس) لا يتغير لفظها وان تتغير العلامات المتصلة
 بها ، وأما (هاء) فى اسم الفعل فلا ينقض به فانها اسم بالاتفاق وليس
 ليست اسما عند أحد ، وانما جاءت العلامات فى هاء وها على جهة
 التشبيه بالفعل هذا فى بعض اللغات وفيها لغات لا تدل العلامة فيها
 على مثل ما تدل العلامة فى الفعل كقولهم (هائم) فانه زاد الميم
 والمراد به الامر ، وليس فى أفعال الامر ما هو كذلك كقولك خذ ، وخذوا ،
 فانه لا ميم فيه ، واذا بعد هذا اللفظ عن فعل الامر ومن بقية الافعال
 وكان اسما لم ينقض به فى باب ليس وأما المعارضه فسيأتى جوابها .

واحتج الآخرون بالسماع والقياس .

(١)
 أما السماع فما حكى سيويه من قول العرب . (ليس الطيب الا المسك)
 فرفع المسك والطيب جميعا وأعزى ليس من مرفوع ومنصوب لوجود (الا) الناقضه
 للنفس ، كما أن حكم (ما) كذلك .

(١) انظر كتاب سيويه ٢٨/١ بولاق ، ٥٧/١ (هارون) ولهذا القول
 قصة يطول ذكرها هنا انظر مجالس العلماء للزجاجى ص ١ - ٥) وطبقات
 الزيدى ص ٣٣ ، والاشباه والنظائر للسيوطى ٢٣/٣ ، وهى حكاية
 ابي عمرو ، وعيسى بن عمر ، وهذه المسألة من مسائل مالك النحاة المشهر
 انظارها فى الاشباه ١٦٥/٤ .

وأما القياس فمن أوجه

أحدهما : أن الفعل موضوع على الاثبات الحدث والزمان ، وليس لا تدل على واحد منهما ، وإنما تنفيهما فهي في ذلك كما النافية .

ومنها : أنها لو كانت فعلا ثلاثيا لكانت على أحد أمثلة الفعل وهي فعمل وفعل وفعل ولا يجوز أن تكون على واحد منها أما الضم فليس في الأفعال ما عينه ياء مضمومة وأما الفتح والكسر فكان يجب أن تنقل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها مثل (خاف) و (هاب) .

ومنها : أن ليس لا يصح أن تكون صلة ل (ما) المصدرية كقولك : — (ما أحسن ما زيد قائما) ولو كانت فعلا لصح أن تكون صلة ل (ما) .
ومنها : أن ليس ينتصب جوابها كما ينتصب جواب (ما) النافية كقولك : — (ليس زيد بزائرك فتكرمه) ، وقولك : (ما زيد بزائرك فتكرمه) .

ومنها : أنها غير متصرفه ، وأنها لا تدخل عليها (قد) وهذا من أدل علامات الأفعال .

والجواب أما الحكاية عن العرب فالجواب عنها من ثلاثة أوجه :
(٢) (٣)
أحدهما أنها شاذة شذوذا لا يثبت بمثله أصل كما أن الجر بلعل ، وفتح

(١) هكذا في الأصل ولعل الصواب (على اثبات الحدث والزمان) .
(٢) حكوا في (لعل) الجر شذوذا كما قال المؤلف وقالوا هي لغة عقيل ومنها قول الشاعر :

— لعل أبي المفوار منك قريب —

انظر الجنى الداني : ٥٨٤ ،

وقول الآخر : — لعل الله فضلكم علينا —

انظر المغرب ١ / ١٩٣

وقول الآخر : على صروف الدهر أود ولا تنها — انظر الجنى الداني : ٥٨٤

وقول الآخر : لعل الله يمكنني عليها — انظر الجنى الداني : ٥٨٤

(٣) قال الأخفش في معاني القرآن لوحة ٥٤ / ب (وزعم يونس أن ناسا من العرب يفتحون اللام التي في مكان (كي) وأنشد هذا البيت فزعم أنه سمعه مفتوحا :
يوامرني ريحة كل يوم * لا هلكها واقتنى الدجاجا —

لام كي لانجعل أصلا يستدل به وكذلك قولهم لدن غدوة ^(١) والشذوذ المطروح
كثير .

والوجه الثاني : أن في ليس ضمير الشأن ، والتقدير ليس الشأن والقصه
الطيب الا المسك ، كما قالوا ^(٢) . (ليس خلق الله الا مثله) .

فان قيل : هذا لا يصح لانه يلزم منه دخول (الا) بين المبتدأ والخبر
وليس حكم (الا) كذلك .

قيل : أما في الشعر والشذوذ فيحتمل ذلك ومنه قوله تعالى : ^(٣) (ان نظن
الا ظنا) اي ان نحن نظن الا ظنا .

والوجه الثالث : أنا نقدر تجرد (ليس) عن ضمير ولكن هذا لا يخرجها عن
أن تكون فعلا لفظيا ألا ترى ^(٤) أن كان وأخواتها أصلها أن تكون دالة على

وزعم خلف انها لفظة بني العنبر . . . وقد سمعت أنا ذلك عن المبريد ذلك أن أصل
اللام الفتح ، وإنما كسرت في الاضافة ليفرق بينها وبين لام الابتداء .
(١) لعله يقصد قول الشاعر :

— لدن غدوة حتى دنت لغروب —

انظره منسوبا الى أبي سفيان بن حرب في السيرة النبوية لابن هشام : ٦٥٨ ،
وانظر العيني ٤٢٩/٣ ، والهمع ٢١٥/١ ، والتصريح ٤٦/٢

(٢) هذه الحكاية في كتاب سيبويه ٢٨/١ بولاق .

(٣) سورة الجاثية : آية : ٣٢ — وفي اعراب القرآن قال المؤلف : (—

تقديره ان نحن الا نظن ظنا . . .) وانظر تأويل الآية في البيان في
غريب اعراب القرآن (ابن الانباري ٣٦٧/٢ وقد جمل المؤلف دخول
(الا) في هذه الآية من الشذوذ الذي لا يستساغ الا في الشعر فقط
فكانه يريد ان يطمئن في تركيب الآية نفسها لا في قراءة قارى لأن الآية لا —
تحتمل قراءة أخرى غير هذه .

(٤) نقل السيوطي هذا النص في الأشباه والنظائر ٢٠٥/١
وبدأه بقوله : أصل كان وأخواتها ان تكون دالة على الحدث الى
قوله : (على الزمان) .

(١) الحدث ثم خلعت دلالتها على الحدث ومقيت دلالتها على الزمان ، وقد يأتي لفظ (كان) زائدا فلا يدل على حدث ولا على زمان ، فغير ممتنع أن يأتي لفظ (ليس) وهي فعل لفظا ، وقد زال حكمها في الاعراب دون دلالتها على النفي لانه اذا جا (ز ان تزايد كان ، ولا علة له في اللفظ ولا دلالة على حدث) (٢) ولا زمان كان ذلك في ليس أولى لانها وان ألغيت عن الممل فنفيتها باقى (٣)

قولهم : (الفعل موضح للاثبات) ، جوابه من وجهين :
أحدهما : لا نسلم ذلك مطلقا ، فان منها ما يدل على النفي فقط ، مثل أمسك عن الفعل ، وكف عنه ، وترك ، وصام ، فان ذلك كله يدل على النفي ، وهي أفعال بلا خلاف .
الثاني : نسلم ذلك ولكن نقول : نحن لا نثبتها فعلا حقيقيا بل هي فـعـل لفظي يجري عليه حكم الحقيقي في الممل ، قولهم : (لو كان فعلا لكانت على أحد الامثلة الثلاثة) قلنا : هي في الاصل على مثال (فعل) بالكسر

(١) في الشباه (عليه) .

(٢) ما بين القوسين ورد في أسفل الورقة فأصابه التلف فأمكن قراءته كما أثبتناه ولكن بمشقه بالفه .

(٣) كذا في الاصل والرأى الراجح حذف الياء .

(١) ولكن سكنت كما كان ذلك في قولهم : (صيد البعير) واصله
 صيد اذا أصابه داء في عنقه يسمى (الصيد) ولزم هذا التسكين في
 ليس لما شبهت بالحروف وصارت في اللفظ مثل ليت ، وأما امتناع كونها
 صلة ل (ما) المصدرية فلائنها وضعت على النفي كالحرف فلا يكون
 منها مصدر ونحن نقول انها فعل لفظي حقيقي ، وأما عدم تصرفها فلا ينفي
 كونها فعلا فان فعل التعجب لا يتصرف وكذلك عسى وحبذا وأما بقيه
 الملاحظات نحو (قد) فلا ينفي كونها فعلا فان عسى وحبذا (وفعل
 التعجب) لا تدخل عليها (٢) (٣) وهي أفعال (٤) والله أعلم بالصواب .

(٢) انظر كتاب الابل للاصمعي قال : (الصيد داء يأخذ الانف فيميل
 منه رأس البعير) ص ٩١ ، ١٥٦ (الكنز اللغوي) .
 وانظر المخصص لابن سيده ١٧٠/٧ ، تهذيب اللفه للزهري ١٢١/١٢
 (صيد) واللسان : (صيد)
 (٢) قوله وفعل التعجب مصحح على هامش الورقه بخط الناسخ .
 (٣) في الاصل عليهما والظاهر أن الناسخ كتب عليهما قبل تصحيح قول
 المؤلف (وفعل التعجب) فلما اضاف له لم يغير الضمير من التثنيه
 الى الجمع .

(٤) للمالقي رأي في هذه المسأله حيث قال : (وليس ليست محض في الفعلية
 كما أنها ليست محض في الحرفيه) ثم قال : فالذي ينبغي أن يقال
 فيها : اذا وجدت بغير خاصيه من خواص الافعال وذلك اذا دخلت
 على الجملة الفعلية أنها حرف لا غير ك (ما) النافيه كقول الشاعر :
 تهدي كتاب خضرا ليس يحصمها * الا ابتداء الى موت بأسياف .
 (رصف الباني : ١٤١) .

٤٧ - مسألة [تقديم خبر ليس عليها] *

(١) يجوز تقديم خبر ليس عليها عند جمهور البصريين

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب (اللباب) لوحة (٣٢) وشرح اللمع

لوحة (٥٩) واعراب القرآن ٣٥ / ٢

كما ذكرها ابن الانباري في الانصاب: ١٦٠ - ١٦٤ وهي المسألة رقم

(١٨) وعنوانها هناك (القول في تقديم خبر ليس عليها) .

وانظر الأصول ١٠٢ / ١ ، والايضاح ١١٠ / ، واسرار الصريفة ١٤٠ / ،

وشرح ابن يعين ١١٤ / ٧ وشرح الرض ٢٩٧ / ٢ ، وجمع الهوامع ٨٨ / ٢ ،

٨٩ (ط) الكويت ، والأشمونى ٣٥٥ / ١ والصبان ٢٢٥ / ١ ، والتصريح

٢٢٥ / ١ ، والبحر المحيط ٢٠٦ / ٥

(١) قال المؤلف في شرح اللمع لوحة ٥٩ : للبصريين في تقديم خبر ليس عليها

مذهبان المنع لأنها حرف أو كالحرف وهي نفى أيضا فصار جمودها ونفيها

كالحرف ، ومنهم من أجاز لأنها فعل على كل حال .

ونسبه ابن يعين إلى سيبويه قال ابن الانباري ولا يوجد له نص في ذلك

ونسبه ابن يعين أيضا إلى المتقدمين من البصريين وجعاعة من المتأخرين —

كالسيرافي والقارسي ، واليه ذهب الفراء من الكوفيين . شرح المفضل ١١٤ / ٧ .

قال السيوطي : ونسبه ابن جنى إلى الجمهور واختاره ابن برهان والزمخشري

والشلوين وابن عصفور .

وقال الكوفيون ، وبعض البصريين : لا يجوز (١)

وحجة الأولين من أوجه :

أحدهما : قوله تعالى (٢) : " ولئن أخرنا عنهم العذاب الى أمة معدودة ليقولن ما يحبه " ثم قال : " ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم " فنصب يوم بمصروف ، ومصروف خبر ليس ، وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه لأن معمول تابع للمعامل ، ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع .

فان قيل : في الآية وجوه خمر ما ذكرتم .

أحدهما : أن (يوم) في موضع رفع ونى على الفتح لاضافته للنسب

(١) منهم البرد والزجاج وابن السراج انظر الأصول ١٠٢/١ ونسبه السيوطي الى الفارسي وهذا يتعارض مع قوله في الايضاح " . . . وهكذا خبر ليس وهو قول المتقدمين من البصريين وهو عند القياس ، — وذهب قوم الى أن تقديم خبرها عليها " يجوز " ص ١١٠ ولكن الاشمونى نسب هذا الرأي للفارسي أيضا ، وذكر أنه في (الحلبيات) انظر حاشيه الصيان على الاشمونى ٢٩٠/١ ، ومن اختار رأى الكوفيين ابن اخت الفارسي والجرجاني وابن مالك وابن هشام وابن عقيـل وأبو حيان .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ٢٠٦/٥ : وقد تتبعت دواوين العرب فلم أظفر بتقديم خبر ليس عليها الا ما دل عليه ظاهر

هذه الآية (وهي قوله الا يوم يأتيهم) وقول الشاعر :
فيأبى فما بزدا اب الا لاجاة * وكنت أبيا في الخفا لست أقدم

هود : آية ٨ (٢)

الفعل (١) كما قرأنافع (٢) * هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم (٣) بفتح
الميم وعلى هذا لا يبقى لكم فيه حجة.

والثاني : نقرأ أنه منصوب ولكن لا بمصروف ، بل بفعل دل الكلام عليه
تقديره يلا زمهم يوم يأتهم أو يهجم عليهم ومثل ذلك لا بمصروف كقولك
(زيدا ضربته) هو منصوب بفعل محذوف.

(١) رجع ابن الأثيري رأى الكوفيين في هذه المسألة واحتج لرأيه بهـذا
الاعتراي الذي نراه عند أبي البقاء فقال في الانصاف : ١٦٣

* ... لا نسلم أن يوم متعلق بمصروف ، ولا أنه منصوب وإنما هو مرفوع
بالابتداء وإنما بنى على الفتح لضافته إلى الفعل كما قرأنافع والاعرج قوله
تعالى : * هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم * فان يوم في موضع رفع
وبنى على الفتح لضافته إلى الفعل وكذلك ها هنا ... *

(٢) نافع (٢ - ١٦٩ هـ)

هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني ، أحمـد
القراءة المسبحة المشهورين ، كان أسود شديد السواد ، صبيح الوجه
حسن الخلق ، فيه دعاية أصله من اصبهان واشتهر بالمدينة وانتهت
إليه رئاسه القراءة فيها ، وأقرأ الناس نيقا وسبعين سنة وتوفي بها .
انظر ترجمته غاية النهاية ٣٣٠ / ٢ ، ابن خلكان ١٥١ / ٢ ، الاعلام

٣١٢ / ٨

(٣) المائدة : آية ١٦٩ .

والثالث : سلمنا أنه منصوب (بصروف) ولكن هو ظرف لـ
والظروف يتساهل في نصبها فلا يلزم من ذلك جواز النصب في غيرها .

(١)
والجواب : أما الأول (فجوابه) من وجهين .

أحدهما : أنه لو كان (من هذا) الموضع لكان مبتدأ والجملة
بمده خبرا عنه فيلزم من ذلك أن يكون فيه ضمير يعود على المبتدأ (فيكون
الأصل (١) ليس مصروفا عنهم فيه وحذف المائد على المبتدأ من مواضع
الضرورة .

والثاني : (أن يوم) مضاف الى فعل مصرب ، والجيد في ذلك اعراب
المضاف ، ولم يقرأ أحد من القراء (يوم) بالرفع بخلاف قوله " يوم
ينفع الصادقين " على أن " يوم ينفع " مصرب بالنصب وهو ظرف لما دل
عليه هذا أي هذا واقع في يوم ينفع الصادقين ، وأما نصبه بفعل مضمرا فلا حاجة
اليه مع صحة عمل مصروف فيه ، لان الاضمار على خلاف القياس ، أما كونه
ظرفا فليس بعملة لجواز أعمال الخير المتأخر فيه فان أحدا لم يفرق
بين عمل خير ليس فيما تقدم عليها بين الظرف وغيره .

والدليل الثاني : أنه فعل جاز تقديم منصوبه على مرفوعه فجاز تقديمه
عليه ك (كان) وأخواتها مثال ذلك أن تقول : (ليس قائما زيد) فت نصب
قائما بليس وهو مقدم على المرفوع فكذلك اذا تقدم المنصوب عليها ، والجامع
(٢) ان تقديم المنصوب على المرفوع تصرف ، والتصرف للأفعال بحق

-
- (١) الكلمات غير واضحة في الاصل لوقوعها في طرف الورقة فاجتهدت في تصويبها .
(٢) الكلمات غير واضحة لتاكل اطراف الورقة واجتهدت في تصويبها .

الأصل ألا ترى أن (ما) الحجازيه لما لم تكن متصرفه أو لما كانت حرفاً
(لم) يتقدم منصوبها على مرفوعا لعدم الفعلية ، بخلاف ليس .

فان (قيل) الجواب عنه من وجهين :

أحدهما : لا نسلم أنها فعل بل هي حرف على ما ذكر في المسألة قبلها
والثاني : نسلم أنها فعل ولكن غير متصرف ولا حقيقى بل هو أشبهه
بالحرف وقد ذكرناه في المسألة السابقة ، ثم هو منقوض في المعنى
بنعم ويئس ، وعسى ، وفعل التعجب فان تقديم المنصوب فيها غير
جائز فلو قلت : (رجلا نعم زيد) لم يجز ، و (ما زيدا أحسن) لم
يجز ، و (عسى أن يقوم زيد) على أن تجعل (أن يقوم) في موضع
نصب لم يجز ، وخرج على ما ذكرناه (كان) فانها متصرفة تكون للماضي
والحال والاستقبال بخلاف ليس .

الجواب (١) : أما الأول فلا يصح لوجهين :

أحدهما : أنه ليس مذهبا لهم . (٢)

والثاني : ما سبق من الأدلة على كونها فعلا .

(١) كذا في الأصل والصواب فالجواب .

(٢) لعله يقصد جمهور النحويين الكوفيين والبصريين لانهم يقولون جميعا

بفعليتها وقد تقدم الحديث عن ذلك في المسألة السابقة .

قولهم : (هي غير متصرفه) عنه جوابان :

أحدهما : لا نسلم فان من وجوه التصرف اختلاف الضمائر المتصلة
بالفعل وليس قد اتصلت بها الضمائر على ما ذكرناه من ضمائر التثنية والجمع
والتاء ومن تاء التأنيث.

والثاني : نسلم أنها غير متصرفه ولكن هي فعل لما ذكرناه في موضعه
والفعل بحق الأصل عامل قوى وان ضعف في بعض المواضع لم يسلبه
عمله الأصلي ، وعمل الفعل (يقضى)^(١) ان يكون معموله متأخرا ومتوسطا
ومتقدما ، وقد ظهر أثر ذلك في ليس ، وقد تقدم منصوبها على مرفوعها
ومخالفتها في ذلك (ما) لما لم تكن متصرفه ، ولم تكن فعلا ، فكذلك
يجوز تقديم منصوبها عليها ان لا فرق في التقديم بين القريب والبعيد
يدل عليه أن منصوبها اذا تقدم على مرفوعها كانت ليس الى جنبه واذا تقدم
عليها كانت الى جنبه أيضا ، ولا فرق بين أن تليه أو يليها .

أما النقض بالمسائل التي ذكروها فلا يرد لان كل واحد منها اقترن
به ما يمنع من التقديم والمانع قد يرجح على المقضى وليس مقتضيه ولم يقترن
بها مانع من التقديم بخلاف تلك المسائل فان المانع مقترن بها .

وبيانه أما (نعم رجلا زيد) فالمانع فيه من التقديم شيان أحدهما :
أن رجلا هنا فاعل في الأصل ان التقدير نعم الرجل ثم نكروجهما
تمييزا للمبالغة وهو مثل قولهم : (طبت به نفسا) أي طابت نفسى

(١) الكلمة غير وانححة في الأصل واجتهدت في تصويبها .

به وإذا كان واقعا موقع الفاعل لم يجز تقديمه لأن الفاعل لا يتقدم على الفاعل .

والوجه الثاني : أن فاعل نعم مضمرة فيها على شريطة التفسير وهو رجلا مفسر للضمير فلو قدم المقدم المفسر على المفسر ، وهذا خلاف الأصل ، والمميز على المميز ونظير ذلك قولك : (عندى عشرون درهما) ولو قلت : عندى درهما عشرون لم يجز .

أما عسى (فالجواب عنها من خمسة أوجه :

(١) أنها وضعت لتقريب الخبر من الحال ، وتضمنت معنى التقريب فجعلت لذلك ، فالمانع جمودها وإفادتها لمعنى مستقبل وهو وقوع الخبر .

والوجه الثاني : أن خبر عسى (ان والفعل) و (ان) موصولة وما فسى حيز الصلة لا يتقدم على ما يمل فيه .

الوجه الثالث : أن خبر عسى يجوز أن يقع بدلا من اسمها كقولك : (عسى (زيد) أن يقوم) (٢) أى عسى زيد قيامه فعند ذلك هو فى حكم الفاعل ، والفاعل لا يتقدم على الفعل .

والرابع : أن فى خبر (عسى) ضميرا يرجع إلى اسمها ، والضمير لا يتقدم على المظهر هذا هو الأصل ، وإنما يتقدم إذا كان فى نية التأخير ولو صح التقديم لما جاز غيره لأنه هو المقصود فى حكم عسى .

(١) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناسخ

(٢) فى الأصل (عسى أن يقوم) .

والخامس : أن فيه اضمارا قبل العامل والمعمول فيه ، وليس كذلك باب

(ليس) وأما فعل التعجب (فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن ^(١) المانع من جواز تقديم المنصوب أن المنصوب هو فاعل

فى الأصل ألا ترى أن قولك : (ما أحسن زيدا) فى معنى حسن زيد جدا
وانما أغر ليسبق معنى التعجب على المتعجب منه فهو كسبق أداة الاستفهام
على المستفهم عنه .

والوجه الثانى : أن فعل التعجب مع (ما) بمنزلة الموصول والصلوة

وقد ذهب الأخفش الى انه موصول حقيقة ^(٢) ، وتقديم الصلة على الموصول —
لا يجوز أما حجة الآخريـن ^(٣) فقد تمسكوا بأشياء

أحدهما : انها لفظ ينفى الخبر فلم يجوز تقديم منصوبه عليه ك (ما) وبيانـه

(١) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناسخ .

(٢) انظر المسألة رقم (٤١)

(٣) هم الكوفيون واجتـنـح لهم ابن الـنـبـارى فى الانصاف بقوله : (أما
الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انه لا يجوز تقديم خبر
ليس عليها وذلك لان ليس فعل غير متصرف فلا يجرى مجرى الفعل
المتصرف كما اجريت (كان) مجراه لانها متصرفه ألا ترى أنك تقول
كان يكون فهو كائن وكن كما تقول ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب
واضرب ولا يكون ذلك فى ليس . . . على أن من النحويين من يطلب
عليها الحرفيه ويحتج بما حكى عن بعض العرب انه قال : (ليس الطيب
الا المسك) فرفع الطيب والمسك جميعا وبما حكى ان بعض العرب
قيل له فلان يتهددك فقال : (عليه رجلا ليسى) (الخ)
(الانصاف : ١٦١ ، ١٦٢) .

أن قولك : (ليس زيد قائما) ينفي قيامه في الحال كما أن قولك : (ما زيد قائما) كذلك ، وإذا اشبهت (ما) في النفي وجب أن تعمل عليها في منع التقديم ، ألا ترى أنها لما اشبهت (ليس) أعلمها أهل الحجاز عمل (ليس) فكذلك إذا اشبهتها في النفي منعت من التقديم وهذا أولى وذلك أن (ليس) القياس أن لا تعمل كما أن القياس في (ما) كذلك فإذا منعت من التقديم كانت حملا على الأصل ، وكان تأخر المنسوب عنها جاريا على خلاف القياس.

والوجه الثاني : أن (ليس) قد توهنت ونقصت عن الفعل الحقيقي من وجوه .

أحدهما : أن بعض النحويين جعلها حرفا محضا وليس لذلك كان وأخواتها والثاني : ما حكى سيويه عن بعضهم أنه ألفاها عن العمل فقال : ليس زيد قائم .

والثالث : أن بعض العرب أدخل عليها يا المتكلم من غير نون الوقاية فقال : (عليه رجل ليس) ولو كانت فعلا حقيقة لقال : (ليسنسى) والرابع : أن بعض العرب لم يحملها ضميرا فقال : (ليس الطبيب إلا المسك) والخامس : أنه لا يكون منها مستقبل ولا أمر فخالفت بذلك بقية أخواتها والسادس : أن ضمير المخاطب والمتكلم إذا اتصل بها لا يكسر أولها وليس كذلك (باع) لأنك تقول فيه بعت ، ولا تقول هنا (لست) .

وكل هذه الوجوه تدل على انحطاط رتبها عن رتبة (كان) وشبهها ب (ما)

فتكون فرعا عليها ، والفروع تنقص عن الأصول ولا يبين أثر النقصان إلا بمنع

التقديم .

والجواب: (١) قولهم: (انه لفظ ينفي ما في الحال) قلنا: كونها لفظا
 اللفظ العام الذي هو الجنس وذلك يدخل الاسم والفعل والحرف والعمل
 لا ينسب اليها بكونها لفظا بل بكونها فعلا ، وهو وضعها الخاص ، وبذلك
 تنفصل عن (ما) فيسقط الحاقها بها ، بل هي أصل لـ (ما) والأصل
 لا ينعكس ويصير فرعاً لفرعه . قولهم: (القياس في ليس ألا تعمل) لا نسلم
 بل القياس أن تعمل لأن ليس فعل . تتصل به الضمائر المرفوعة والمنصوبة
 فهي في ذلك كـ (كان) ، ويلزم من ذلك جواز التقديم . قولهم: (انها
 قصرت عن كان) قلنا: لا نسلم قصورها عنها في العمل ، لان عملها منسوب
 الى كونها فعلا فهي في ذلك كـ (كان) ، وانما لم تتصرف لما أرادوا بها
 نفى ما في الحال فجمودها كجمود (نعم) و (بثس) وفعل التعجب ،
 و (عسى) . وأما كونها حرفا فقد أبطلناه فيما سلف (٢) وأما الفاؤها
 فلا يصح والحكاية محمولة على أنه جعل فيها ضمير الشأن فلذلك رفع الجملة
 بعدها ، وكذلك قولهم: (ليس الطيب الا المسك) وقد سبق ذكره ،

(١) أيد ابن الانباري في هذه المسألة ما ذهب اليه الكوفيون فقال فسـ
 الانصاف ص ١٦٣: "والصحيح عندى ما ذهب اليه الكوفيون".
 وهذه المسألة من مسائله السبع فقط التي أيد فيها الكوفيين .
 أما المكبرى فذهبت به المصبيه فرجح مذهب أصحابه البصريين وان كانت
 الأدلة الكوفيه أقوى واظهر . والبصريون في هذه المسألة خالفوا أصولهم
 في عدم القياس على النادر القليل ، فأجازوا تقديم خبر ليس عليها وليس
 عندهم من الشواهد والنقول عن العرب ما يؤيد ذلك ويقويه .

(٢) انظر مسألة: (ليس بنى الفعلية والحرفية) رقم (٤٦) .

وقولهم في الحكاية (ليسى) فمن الشذوذ الذي لا يحول عليه ، كما أنه
جمل الاغراء للفائب في قوله (عليه) وباب ذلك أن تقول : على كذا
أو عليك . واما عدم تصرفها في الزمان فلأنهم وضعوها على معنى واحد
وهو نفى ما في الحال كما أن نعم وعسى وفعل التمجيد كذلك ، وأما قولهم :
(لست) بفتح اللام على خلاف بعت فالوجه فيه أن أصلها (ليس) بكسر
الياء كما قالوا : (صيد البعير) اذا أصابه الصيد وهو داء وتقول بمد
التسكين (صيد البعير) بفتح الصاد وسكون الياء تنبيهها على الأصل
فكذلك (ليس) في أن أصلها (ليس) ثم سكنت ولما اتصل بها الساكن
هذف الساكن الأول وبقي الأول على فتحه تنبيهها على الأصل واللسان
أعلم بالصواب.

(١) في الأصل كلمة غير واضحة ولكن الكلام يستقيم بدونها .

٤٨ - مسألة [خير (ما) الحجازية منصوب بها] *

خير (ما) في الله الحجازية ينصب بها .

وقال الكوفيون : بحذف حرف الجر .
(١)

وحجة الأولين من وجهين

الأول : أن (ما) مشبهه بليس لمشاركتها إياها في أربة أشياء وهي :

النفي ، ونفي ما في الحال ، ودخولها على المبتدأ والخبر ، ودخول الباء

في خبرها . والشبه من وجهين يكفي في الحاق المشبه بالمشبه به ، فكيف

إذا زاد عليهما ؟ ودليل ذلك اعراب الفعل لشبهه بالاسم ، ومنع التنوين

والجر مما لا ينصرف . واعتبار هذا الشبه رفعت (ما) المبتدأ وعملت

فيه ، وكل ما اقتضى اسمين وعمل في أحدهما عمل في الآخر .

* ذكر هذه المسألة المؤلف في كتاب (اللباب) لوحة (٣٣) ، وشرح اللمع

لوحة (٦٣) ، واعراب القرآن ١٦/١

كما ذكرها ابن الأنباري في الانصاف : ١٦٥-١٧٢ ، وعنوان المسألة هناك

: (القول في العامل في الخبر بعد (ما) النافية النصب) وهي المسألة

رقم (٩٩) ، وانظر كتاب سيبويه ٢٨/١ ، بولاق ، ٥٧ هـ هارون والمقتضب

١٨٨/٤ ، وأصول ابن السراج ٦٠/١ ، ومجالس ثعلب : ٥٩٦ هـ ، وأمالى

ابن الشجري ٢٣٨/٢ ، واسرار العربية : ١٤٣ هـ ، وشرح ابن يعيش ١٠٨/١ ،

١١٤/٢ ، والجنى الدانى : ٣٢٢ هـ ، والمفنى ٣٣٥ هـ ، ومجالس العلماء

١١٣ هـ ، وإيضاح علل النحو : ١٣٥ هـ ، والبحر المحيط ٥٥/١ ، ٣٠٤/٤ هـ ،

والهمع ١٠٩/٢ (الكويت) وحاشية الصبان ١٤٦/١ هـ ، والتصريح ١٩٦/١ .

(١) بتثنيته الاحتجاج للبصريين عند أبي البقاء وابن الأنباري إلا أن أبا البقاء

زاد الوجه الثاني الذي ضمنه الرد على المخالفين قبل أن يبين حجتهم ،

وكان عليه أن يوخره حتى يمرض لنا حجة المخالفين كما فعل ابن الأنباري .

والوجه ^(١) [الثاني] أن خبر (ما) وجدناه منصوبا ، ولا بد له من ناصبي

ولا يجوز أن يكون الناصب حذف حرف الجر لوجهين .

أحدهما : أن حرف الجر هنا ليس بأصل ، بل هو زائد دخل فـضـلـة
موكده ، وما هذا سبيله لا يجعل مقدما في الترتيبه حتى يقال لما حذف

انتصب ما بعده ، بل النصب هنا قبل الجر .

والثاني : أن الحذف عدم ، والمدم غير صالح للعمل ، ويدل على ذلك
أنا وجدنا حرف الجر يحذف في كثير من المواضع ، ولا ينتصب ما يحذف
عنه ^(٢) كقولك : (بحسبك قول السوء) فلو حذف قلت : حسبك بالرفع ،

وكذلك " كفى بالله شهيدا " ^(٣) و (ما جاءني من أحد) وله نظائر

كثيرة .

واحتج الآخرون ^(٤) بأن (ما) حرف يدخل على الاسماء فلا اختصاص له

(١) لفظه (الثاني) ساقطة من الاصل .

(٢) حروف الجر في هذه الامثله والامثله الكثيره التي ذكرها ابن الانباري وغيره
في هذه النقطة بالذات كلها حروف جر زائده ، فلمل حرف الجر
الزائد اذا حذف لا ينتصب الاسم بعدها .

(٣) النساء : آية ٧٩ .

(٤) احتج لهم ابن الانباري بقوله : أما الكوفيون فاجتجوا بأن قالوا : انما
قلنا انها لا تعمل في الخبر وذلك لان القياس في (ما) أن لا تكون
عاملة البتة لان الحرف انما يكون عاملا اذا كان مختصا وأعظمها
أهل الحجاز لانهم شبهوها بليس من جهة المعنى وهو شبه ضعيف
فلم يقع على العمل في الخبر فيطل أن يكون منصوبا بما ووجب أن يكون
منصوبا بحذف حرف الخفض لان الاصل (ما زيد بقائم) فلما حذف حرف
الخفض وجب أن يكون منصوبا ، لان الصفات منتصباب الانفس . . . الخ
(الانصاف / ١٦٥ ، وانظر مشكل اعراب القرآن ٢٢ / ١)

وما هذا (شانه) ^(١) لا ينبغي أن يعمل ، فأحسن أحواله أن يعمل في الاسم الواحد ، (ويكون) ^(٢) العمل في الاسم الآخر لحرف الجر في (قولك : (ما زيد بقائم) ، ^(٢) إلا أنه حذف تخفيفاً فانتصب (الاسم بعده) ^(٢) لأن شأن حرف الجر شأن الظروف ، والظروف منصوبه ، فيكون الجار والمجرور كالظرف فإذا حذف الحرف خلفه الاسم في الانتصاب (يدل عليه أنها اذا - نقض نفيها بالا أو لكن أو تقدم الخبر على الاسم بطل عملها ، ولو كانت عاملة في الخبر لم يبطل في التقديم كما في كان وأخواتها) ^(٣) والجواب من وجهين : ^(٤)

أحدهما : أن هذا يقتضى تقديم رتبة الجار وليس كذلك بل رتبة الأولى -
تعمى الاسم من الحرف .

والثاني : أن حرف الجر انما يكون له موضع غيره ، والنظر في ذلك الفير ولا غيرهما الا النصب فدل أن المنصب هو الاصل ، وأن حرف الجر داخل عليه ، أما بطلان عملها بالنقض ، والتقديم فلاجل أنها عملت لشبهها بليس وسهذين السبيين ينقطع عن ليس ، لأن النفي يزول بالا ودخول حرف الجر يبطل بالتقديم ، فلم يبق الشبه الملحق لها بليس . والله أعلم بالصواب .

-
- (١) ما بين الاقواس ذهب في تأكل الورقة واجتهدت في تصويبه .
(٢) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناسخ لنفسه .
(٣) أيد ابن الانبارى رأى البصريين ورد على الكوفيين في هذه المسألة فقال في الانصاف : اما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم : أن القياس يقتضى ان لا تعمل قلنا كان هذا هو القياس الا أنه وجد بينها وبين - لا مشابهة اقتضت أن تعمل عملها وهى لغة القرآن قال الله تعالى : - " ما هذا بشرا " وقال تعالى : " ما هن أمهاتهم " . . . وقولهم انه لما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوباً لان الصفات منتصبات الأنفس فلما حذف ابقث خلفاً منها قلنا هذا فاسد . . الخ (الانصاف / ١٦٦)
واستشهد ابن الانبارى بسبعة أبيات ومثاليين .

٤٩ - مسألة [تقديم معمول خبر (ما) عليها] *

تقول : (طعامك ما زيد أكلا اياه ، أو أكله) نصبت الخبر أو رفعت

فان نصبت الطعام بأكل لم يجز .

وقال الكوفيون : يجوز ، وفرق (ثعلب)^(١) فقال : ان كان ذلك فـ

القسم لم يجز ، وان كان في خبر محض جاز .

* انظر التخریجات المثبتة في المسألة التي قبلها

وذكرت هذه المسألة في كتاب الانصاف لابن الانباري : ١٧٢ - ١٧٣ وهي

المسألة رقم (٢٠) وعنوانها هناك : (القول في تقديم معمول خبر

(ما) النافيه عليها)

(١) ثعلب : (٢٠٠ - ٢٩٢ هـ)

أبو المباس أحمد بن يحيى مولى بنى شيان ، إمام الكوفيين في زمان

أخذ عن محمد بن سلام ، وسلمة بن عاصم والزبير بن بكار ، وأخذ عنه

الزجاج أول أمره وابن كيسان ، والاخفش الأصغر على بن سليمان ، وأبو بكر

ابن الانباري ، نظر في حدود الفراء وعمره ثمان عشرة سنة وغلط بـ و كلـ مان

فظن انه سمعه من الفراء نفسه في هذا السن واشهر مؤلفاته التي

وصلتنا مجالس ثعلب وشرح ديوان زهير ، وقواعد الشعر ، والفصيح الذي

ينسب اليه فيقال (فصيح ثعلب) كما نسب اليه عام اهتم به فسمى

(الفصيحى) .

انظر ترجمته في انباء الرواه ١٣٨ / ١ ، تاريخ بغداد ٢٠٤ / ٥ ، وشذرات

الذهب : ٢٠٧ وغير ذلك .

(١) وحجة الأولين أن المانع من النصب موجود فيمتنع النصب ، وبيان
المانع أنك لو نصبت الطعام لنصبته بأكل ، وأكل في حيز النفس
بما ، والنفس له صدر الكلام ، ألا ترى أنك لو قلت : (زيدا ما ضرب
عمرو) لم يجز كما أن الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله كذلك النفس
والجامع بينهما أن كل واحد منهما له صدر الكلام ، وتقديم معمول التأخر
على الاسم ممتنع كذلكها هنا . (٢)

فان قيل : لا نسلم وجود المانع ، قولكم ان النفس مانع لا نسلم
أن مطلق النفس مانع ألا ترى أنه لو كان في موضع (ما) (لم) أو (لن)
أو (لا) لم يمتنع التقديم ، و (ما) في هذا المعنى كهذه الحروف
والجواب (٣) أن وجه المنع ما ذكرنا وهو معنى متفق عليه في الاستفهام
فيلزم مثله في النفس ، وأما بقيه حروف النفس فسنجيب عنها في جواب شبهتهم

(١) قال ابن الانباري : (وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب
من الكوفيين الى أنه جائز من وجه ، فاسد من وجه ، فان كانت (ما)
ردا لخبر كانت بمنزلة (لم) ، ولا يجوز التقديم ، كأن تقول لمن قال
في الخبر (زيد أكل طعامك) فترد عليه نافيا : (ما زيد أكل طعامك)
فمن هذا الوجه يجوز التقديم ، فتقول : (طعامك ما زيد أكلا)
فان كان جوابا للقسم اذا قال : (والله ما زيد يأكل طعامك) كانت
بمنزلة اللام في جواب القسم فلا يجوز التقديم) الانصاف / ١٧٢

(٢) يوجد تأكل في طرف الورقة لكن الكلام متسق ومكمل ، ويبدو أن التاكل
في الورقة كان قبل الكتابه فتحاشاه الناس .
(٣) حقها أن تكون فالجواب بالفاء كما سبق .

(١) واحتج الآخرون بأن المقتضى للنفي موجود والمانع مفقود فلم ييسق
من النصب مانع ، أما المقتضى فقوله (أكل) كما تقول : (يأكل) وأما
(ما) فغير ما نعمة لما ذكرنا من أن (لم) ، و (لن) ، و (لا)
لا يمتنع مع مشاركتها (ما) في النفي .

والجواب : أما المقتضى فمسلم وجوده ، ولكن المانع موجود وهو أرجح
من المقتضى ، ألا ترى أنت لو قلت : (زيدا أضرب ؟) لم يجز مع أن تضرب
مقتضى للنصب ، ولكن حرف الاستفهام منع من ذلك لأن له صدر الكلام
ولذلك لو قلت : (أزيدا تضرب ؟) جاز النصب لما تقدم الاستفهام
فيان أنه هو المانع ، و (ما) في ذلك كهزمة الاستفهام فأما (لم) ، و
(لن) فالفرق بينهما ، وبين (ما) أنها مختصان بالفعل والمختص
بالشيء كالجزء منه ، ولما جاز تقديم معمول الفعل عليه جاز لتقديمه على
(ما هو كالجزء منه) ، وليس كذلك (ما) لأنها لا تختص بالفعل^(٢)
بل تدخل على الأسماء والأفعال فكانت قائمه بنفسها لا كالجزء مما بعدها
كالاستفهام ، وأما (لا) فإنها وإن دخلت على الأسماء والأفعال فهي
مختصة بنفي ما في الحال ، هذا هو الأصل فيها ودخولها لغير ذلك مجاز
وتوسع ، ويدل على ذلك أن (لا) تقع على معان كالنهي ، والنفي والمطف

(٢) احتج ابن البارى للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :
انما جوزنا ذلك لانه بمنزلة (لم ، ولن ، ولا) لانها نافيه كما أنها
نافيه ، وهذه الاحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها الخ
الانصاف / ١٢٢

(٢) ما بين القوسين غير واضح في الأصل واجتهدت في تصويبه .

كقولك قام زيد لا عمرو ، ولو قلت قام زيد ما عمرو لم يجز ، ومنها أنك تلفيها
في العمل وتمدى المامل الى ما بعدها فتقول : (جئت بلا شيء) ولو قلت
جئت بما شيء لم يجز وهذا يجزئها مجرى الجزء مما دخلت عليه فبان
الفرق بينهما .

(١)
وأما تفریق ثعلب ، بين القسم والخبر ، ففرق لا طائل تحته بل المانع
إذا ثبت في القسم كان في الخبر ، لان القسم خبر أيضا ، ولان النفي فيهما
لا يختلف والله أعلم بالصواب .

(١) أجاب ابن الأنباري عن حجة ثعلب بقوله : (وأما ما ذكره ثعلب
من التفصيل ... ففاسد لان (ما) في كلا القسمين نافية
فينبغي أن لا يجوز التقديم فيهما جميعا لما بينا (٠٠) الانصاف
٠١٧٣/

٥٠ - مسألة [ما طعامك أكل الازيد] *

تقول : ما طعامك أكل الازيد ، فتنصب (طعامك) بأكل . (١)

وقال الكوفيون : لا يجوز .

وحجة القول الأول : (٢) ان المقتضى للنصب موجود ، والمانع منتف ، فجاز
النصب ، أما المقتضى فهو الفعل الذى هو أكل ، والفعل متصرف يعمل
فيما قبله ، وفيما بعده ، وأما المانع فمنتف فان المنصب هنا لم يقدم على
ماله صدر الكلام ، و (ما) النافية قبل الطعام ، فقد تصدر ماله الصدر .
واحتج الآخرون بأن المانع موجود فيمتنع النصب ، ويانه أن قولك :
(٣)

* انظر تخریجات المسألة (٤٨) .

وتوجد المسألة فى كتاب الانصاف : ١٧٣ - ١٧٦ وهى المسألة رقم

(٢١) وعنوانها هناك : (القول فى تقديم معمول الفعل المقصور عليه) .

(١) وافق ابو العباس أحمد بن يحيى ثعلب البصريين فى ذلك .

(٢) احتج ابن الانبارى للبصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن

قالوا : انما جوزنا ذلك لان (زيد) مرفوع بالفعل ، والفعل متصرف

فجاز تقديم معموله عليه كقولهم : (عمرا ضرب زيد) ، وكذلك سائر

الافعال المتصرفه (الانصاف / ١٧٤)

(٣) احتج ابن الانبارى للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :

انما قلنا ذلك لان الاصل فى زيد أن لا يكون هو الفاعل وانما الفاعل فى

الاصل محذوف قبل الا لان التقدير فيه ما أكل أحد طعامك الازيد ،

والذى يدل على ذلك قولهم : (ما خن الا هند ، وما ذهب الا وعد) فلو

كان الفعل لوعده وهند فى الحقيقة لاثبتوا فيه علامة التانيث ، لان الفاعل

مؤنث حقيقى . . . ويدل عليه أيضا أن (الا) بابها الاستثناء ، والاستثناء

يجب أن يكون من الجملة ، ولا بد أن يقدر قبلها ما يصح أن يكون الذى

بعدها مستثنى منه فوجب أن يكون التقدير ما أكل أحد طعامك الازيد . . .

الانصاف / ١٧٤ .

(ما طعامك أكل الا زيد) فى معنى ما أكل أحد طعامك الا زيد ، فلو قدمته لقدمت ما فى حيز النفى عليه ، وللکلام تعلق بالاستثناء والاستثناء لا يتقدم ما بعده عليه ، ويدل على أن التقدير ما أكل أحد أن الاستثناء اخراج ما دخل فى الكلام الاول ، ولولا أن هناك فاعلا مقدرا مستثنى منه لم يصح الكلام ، ولذلك جاز ألا يأتى بحرف التانيث كقولك : " ما خرج الا هند " ولولا ذلك للزمت التاء وإذا تحقق المانع من النصب امتنع .
(١) والجواب : أما المقتضى فموجود لا محاله ، وأما المانع فغير مسلم ،

قولهم : (ان الفاعل مقدر) قلنا جوابه من وجهين :
أحدهما : ليس كذلك فان المقدر فى اللفظ يبقى حكمه عند الحذف
وما لم يبق حكم أحد ألا ترى أنك ترفع زيدا بأكل كما ترفعه عند عدم
(الا) كقولك : (ما قام الا زيد) فزيد فاعل كما أن قولك : (ما قام زيد) كذلك وأما المستثنى منه ، فذاك قدر من طريق المعنى ، وما كان كذلك لا يبقى له حكم من أحكام اللفظ ألا ترى أن قولك : (تصيب زيد عرقا) ، و (طبت به نفسا) تميز وهو فى المعنى فاعل ، وقد عاملته فى التميز معاملة الفضلات ، لا معاملة الفاعل .

والوجه الثانى : نسلم أن التقدير : ما أكل أحد ولكن مثل هذا لا يمنع من التقديم فان قولك : (ما طعامك أكل أحد الا زيد) جائز للملحة التى ذكرنا ، أما قولهم : (ما خرج الا هند) فاثبات التاء فيه أحسن

(١) انظر الرد على الكوفيين فى الأنصاف / ١٧٥ .

وحذف التاء محمول على المعنى ، وذلك لا يمنع من كون هـند فاعلاً
وانما هوشى* يتعلق بالمعنى لا بالاعراب ، ويدل على ذلك أنك قد
فصلت بين الفعل والفاعل ، بـ (الا) والفصل بينهما يجوز حذف الملامه
كما تقول : (حضر القاضى اليوم امرأة) مع أن التانيث حقيقى (١)
أن الفصل (جوز ذلك ونظير هذا المطف على الضمير المرفوع فاذا فصل)
بينهما بـ (لا) ولم يلزم توكيده كقوله تعالى : (٢)
" ما أشركنا ولا آبائنا " (٣)
قالا فى هذا كـ (لا) • والله أعلم بالصواب •

- (١) زاد ابن الانبارى هنا شاهدين لتأييد هذه القاعدة الاول منهما
قوله :
وان امراً غره منكن واحدة * يحدى معدك فى الدنيا لمفرور
وقال الآخر (وهو جرير) :
لقد ولد الاخيطل أم سوء * على قمع استها صلب وشمام
(٢) ما بين القوسين صححه الناسخ على هامش الورقه •
(٣) الانعام : آيه ١٤٨ •

٥١ - مسألة [العامل في خبر (ان)] *

خبر (ان) مرفوع بها ، كما ان اسمها منصوب بها .

وقال الكوفيون : لا تعمل في الخبر (١)

وجه القول الأول .^(٢) لنا فيه مسلكان : أحدهما تتعرض فيه لوجود المقتضى

للعمل ونفى المانع .

(٣)

والمسلك الثاني : تتعرض فيه لابطال مذهبهم . أما المسلك الأول : أن ان

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في (الباب) لوجه ٤٢ ، وشرح النعم لوجه

(٦٨) كما ذكرها ابن الأنباري في الانصاف ١٧٦ - ١٨٥ وهي المسألة

رقم (٢٢) وعنوانها هناك : " القول في رافع الخبر بعد ان المؤكده "

وانظر المسألة في أصول ابن السراج ١ : ٢٧٩ ، مجالس العلماء ١٣٢ والجنى

الدانى : ٣٩٣ ، واطرار العربيه : ١٥٠ ، والمرتجل : ١٦٩ ، والهمع

٢ : ١٥٥ (الكويت) ، وحاشيه الصبان ١ : ٢٥٠ ، والتصريح ١ : ٢٥٣ ،

وشرح الفصل ١ : ١٠٢ .

(١) قال الزجاجي : " وهذا مذهب الكسائي " مجالس العلماء : ١٣٢ ووافقهم

المسهلي الهمع ٢ : ١٥٥

(٢) احتج ابن الأنباري للبصريين في الانصاف بقوله : وأما البصريون فاحتجوا بأن

قالوا : انما قلنا ان هذه الاحرف تعمل في الخبر ، وذلك لأنها قوية

مشابهتها للفعل لأنها أشبهته لفظا ومعنى الخ

الانصاف : ١٧٧ .

(٣) هكذا جاء ت في الأصل وحققها أن تكون بالفاء لأنها جواب أما .

وأخواتها تقتضى اسمين مع اختصاصها بالاسم ، فوجب أن تعمل فيهما ، كالفعل
نفسه ، وميانه أن ان تدخل على مبتدأ وخبر ، والمبتدأ يقتضى الخبر ، والخبر
يقتضى المبتدأ ، وان تقتضيهما جميعا ، فاذا عملت فى الاسم الاول لاقتضائهما
اياه ، عملت فى الثانى كذلك بل فيه أكد ، وذلك أن تأثير ان وأخواتها فى
الخبر دون المبتدأ ^(١) ، فاذا عملت فيما لا تأثير لها فيه لتعلقها بما لها فيه
تأثير فعملها فيما فيه تأثير أولى وصار كما قلنا فى الفعل المتعدى نحو ضرب
زيد عمرا ، وهذه عملت لشبهها بالفعل وشبهها به من أوجه ^(٢) :

- (١) العكس صحيح لأن تأثير ان وأخواتها يظهر فى المبتدأ فيصير منصوبا بمعد
أن كان مرفوعا ، أما الخبر فلا يظهر فيه هذا التأثير لأنه مرفوع فى الحالسين
مما . . . وهذا الكلام الذى بين القوسين ينطبق على خبر كان .
(٢) قال ابن الانبارى : وجهه المشابهة بينهما من خمسة أوجه .

الاول انها على وزن الفعل ،
والثانى انها مبنية على الفتح .
والثالث : انها تقتضى الاسم كما ان الفعل يقتضى الاسم
والرابع : أنها تدخل عليها نون الوقاية نحو اننى وكاننى . . . الخ .
والخامس : أن فيها معنى الفعل معنى ان وأن حقت الخ .
ثم قال : والفعل يكون له مرفوع ومنصوب فكذلك هذه الاحرف ينبغي أن يكون
لها مرفوع ومنصوب ليكون المرفوع مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول
..... الخ "

(الاضاف : ١٧٨) .

والذى قال انها مشبه بالفعل هو الخليل بن أحمد انظر مجالس العلماء

أحدهما أنها اختصت بالاسم كما اختص الفعل به ، وأنها مبنية على الفتح
 كما أن الفعل الماضي كذلك ، وأن نون الوقاية تدخل عليها نحو أنى كما
 تقول ضربنى ، وأنها (تخفف)^(١) بحذف إحدى التونين نحو (إن) كما
 يجوز ذلك فى (لم يك) ، وأن معانيها معانى الأفعال ، فان بمعنى
 أكد وكان أشبه ، وإذا ثبت شبهها بالفعل من هذه الوجوه علمت عملها ،
 وأما المانع من عملها فلم يوجد ، فان أحدا لم يذهب إلى أن اسمها منصوب
 وخبرها مرفوع ، ولو كان هناك مانع لمنع عملها فى الاسم ، كسائر الموانع .

المسلك الثانى : هو أن خبر إن مرفوع ، ولا رافع إلا أن فكان الرفع منسوبا
 إليه ، ويانه أن الرفع لا يخلو ، أما أن يكون بما كان مرفوعا به قبل (أن) أو —
 بـ (أن) والاول باطل ، أما عندنا فان الخبر مرفوع إما بالابتداء ، أو بالابتداء
 أو بهما وقد بطل ذلك لدخول أن ، فأما عندهم فالخبر مرفوع بالابتداء والابتداء
 بالخبر وقد بينا ذلك فى مسألة العامل فى الابتداء والخبر ،^(٢) وإذا بطل^(٣)

(١) كلمة (تخفف) مصححه بخط الناسخ .

(٢) قال ابن السراج والدليل أنها هى الرافعة للخبر إن الابتداء قد زال وهو
 والابتداء كان يرتفع الخبر . فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولا
 فيه . انظر الأصول ١ : ٢٧٩ .

قال ابن الأنبارى وقولهم أن الخبر يكون باقيا على رفعه قبل دخولها فاسد ،
 وذلك أن الخبر على قولهم مرفوع بالابتداء كما أن الابتداء مرفوع به ،
 فهما يتراقعان ، ولا خلاف أن الترافع قد زال . . . الح " انظر الانصاف
 ١ : ١٧٩ .

(٣) انظر المسألتين ٢٧ ، ٢٨ .

ذلك تعين العمل لان اذا العمل لا بد له من عامل .

فان قيل اما المسلك الاول فاعتمادكم فيه على الاقتضاء ، والاقتضاء على حسب
المقتضى ، والمقتضى هنا حروف ، والاصل في الحروف الا تعمل وانما عملت
لضرب من الشبه ، والمشابهة للشيء لا يعمل عمله من كل وجه اذ كان فرعاً ،
والفروع تنقص عن الاصول ، فاقتضاءها ضعيف يناسبه عمل واحد ، فاما المملان
فلا يثبت الا بمامل قوى (١) وأما المسلك الثاني : فنقول : المامل في الخبر
معنى الابتداء فانه باق بعد دخول هذه الحروف ، والمعنى جاز ان يعمل
الا ترى انك اذا عطفت على اسم كان ولعمل كان لك ان تنصب حملاً
على الاسم ولا ترفع حملاً على نفس الابتداء ، ولكن ترفع على عامل آخر ، كذلك
ها هنا .

(١)

والجواب عن السؤال الاول من وجهين :

أحدهما : لا نسلم ضعف الاقتضاء والمقتضى بل هما في غاية القوة وذلك

(١) هذا الاعتراض هو وجهة النظر الكوفية :

قال ابن الانباري : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على
أن الاصل في هذه الحروف أن لا تنصب الاسم وانما نصبته لانها اسبغت
الفعل فاذا كانت انما عملت لانها اشبهت الفعل ، فهي فرع عليه واذا —
كانت فرعاً عليه فهي أضعف منه لان الفرع ابداء يكون أضعف من الاصل —
فينبغي أن لا يعمل في الخبر جرياً على القياس في حط الفروع عن
الأصول ”

الانصاف : ١٧٦

(٢) حقها أن تكون بالقاء كما تقدم .

(١)

أن الخبر في باب ان وأخواتها لا يسوغ حذفه إلا أن يكون في الكلام دليل عليه ، والمفعول الصحيح يسوغ حذفه كقولك : " ضرب زيد " و " ظن عمرو " وذلك يدل في (ان) على قوة الاقتضاء كما ان الجازم لا يحذف المجزوم به .

والوجه الثاني : نسلم أن اقتضاء الفعل أقوى من اقتضاء (ان) ولكن

لا يضح من العمل فيما يقتضيه ، ألا ترى أن اسم الفاعل والمفعول وأسماء

الفعل تعمل لشبهها بالفعل ، ومع ذلك تعمل النصب والرفع كقولك : " زيد

ضارب أبوه عمرا " ، و (معطى غلامه درهما) ، و (تراك زيدا) فكذلك هذا ^(٢) قولهم : (يرتفع الخبر بمعنى الابتداء) قلنا معنى الابتداء قد

زال ويانه من وجهين :

أحدهما : أن المبتدأ ما يسند إليه الخبر ، والخبر غير مسند إلى الاسم ،

ولا إلى الحرف والاسم .

والثاني : أن معنى الابتداء قد زال في كان ، وليت ، ولعل وإذا زال المعنى

لم يبق للرفع عامل .

(١) في الأصل (دليلا) .

(٢) تشابه رد الانباري والمكبري على الكوفيين فقال ابن الانباري في الانصاف :

أما قولهم : " ان هذه الاحرف انما تنضب لشبه الفعل فينبغي ان لا تعمل في الخبر "

قلنا هذا يبطل باسم الفاعل فانه انما عمل لشبه الفعل ، ومع هذا فانه يعمل عمله ، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل تقول : زيد ضارب أبوه

عمرا الخ .

الانصاف : ١٧٨ .

أما شبهه القول الثاني : أن (ان) فرع في العمل فوجب أن ~~تقتصر~~
عن العامل الاصلى وهو الفعل بماذ من شأن الفروع ان تنحط عن الاصل ، ويدل
على ذلك سائل :

(٢)
أحدهما : أن خبر ان قد يكون فعلا ينتصب بغيرها كقول الشاعر

لا تتركنى فيهم شطيرا * انى اذا أهلك أو أطيرا
فنصب أهلك باذا ، ولو كان الفعل خبرا لم يعمل فيه اذا كما فقلت : (أنا
اذا أكرمك)

والمسألة الثانية : قولهم : " ان بك زيد مأخوذ " فألفاها وأدخلها
على حرف الجر ولم ينصب بها (زيد) وكذلك قولهم : (ان فيك زيد راغب)
(وان بك يكفل عمرو) واذا ألفت ولم يلبس الفعل بان ضعفها في المصطلح ،
ويدل على ذلك تقديم منصوبها على المرفوع ايجابا بخلاف الفعل .

(١) حقها أن تكون بالفاء لأنها جواب أما .

(٢) البيت لرؤية بن المجاج .

ذكره المؤلف في كتاب اللباب لوجه ٤٢

وانظر معاني القرآن للفراء ٣٣٨/٢ ، والانصاف ١٧٧ وابن يعين

١٧/٧ ، والمقرب ٢٦١/١ ، والخزانة ٥٧٤ ، والمفنى ١٦ ، شين

شواهد ٧٠ ، الجنى الدانى : ١٦٢ ، والمعنى ٣٨٣/٤ ، والهمع

٧/٢ ، والدرر ٦/٢ ، واللسان (شطر) وحاشية الصبان ٢٨٨/٣ —

ولا يوجد في ديوانه .

والجواب : أما كونها فرعا في العمل فمسلم ، ولكن لا نسلم أن اثر الفرعيه
أبطل عملها في الخبر ، وذلك أن عملها مبني على الاقتضاء وقد بينا أن الاقتضاء
تام ، فأما أثر الضعف فيظهر في أشياء منها تقديم المنصوب على المرفوع ايجابا
وذلك أثر الضعف ^(١) ، وكذلك في أحكام آخر ، ألا ترى أن ضعفها
لم يسلب عملها النص ولا يقال : ينبغي ألا تعمل ليظهر أثر الضعف ، بل
يقال أثر الضعف اذا ثبت في مواضع آخر كق ^(٢) ، ألا ترى أن المصدر يعمل
عمل الفعل ، ولا يجوز تقديم معموله عليه ، وكان ذلك كافيا في ضعفه ، ويدل
عليه أن أسماء الفعل نحو (نزال ، وتراك) أضعف من نفس الفعل ، ومع
ذلك امتنع تقديم منصوبها عليها عندنا ^(٣) ، ولم يمتنع تقديمه عليها عندهم ،
بل سواها بينها وبين الفعل لأن الضعف قد ظهر في أشياء آخر منها أن الضمير
فيها لا يكون الا مستتر مفردا وأنها لا تتصرف .

أما الشعر فجوابه من ثلاثة أوجه :

أحدهما : لا نسلم أنه خير (ان) بل خير (ان) محذوف تقديره اني أذل

(١) قال المؤلف في كتاب (اللباب) " أما ضعف هذه الحروف فقد ظهر

في عدم تصرفها وذلك كاف الوجه (٤١) .

(٢) في الأصل (كها) .

(٣) انظر المسألة رقم (٥٩) .

(١) إذا أهلك • وحذف لدلاله ما بعده عليه وهذا كقول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك * راعى والرأى مختلف

أى نحن راضون فحذف الخبر الاول لدلالة ما بعده عليه وكذلك اذا تقدم

معنى الشرط عليه كهو لك : " أنا آتيك ان أتيتنى " •

والثانى : نقد رآته الخبر ولكن وقعت " اذا " موقع الخبر وأشبهت (لن) كما

تقول : (ان زيدا لن يضرب) كذلك قلت ها هنا •

(١) البيت مختلف فى نسبه فقيل لقيس بن الحظيم وقيل لدرهم بن زيد

الانصارى ، وقيل لحسان ، وقيل لمرو بن امرئ القيس جد عبد الله

ابن رواحه •

والبيت فى الكتاب ٣٨ : ١ نسبه الى قيس واختلف شراح أبيات

فنسبه الاعلام الى قيس أيضا ونسبه ابن السيرافى فى شرحه أبيات

سيويه ١٨٦ : ١ الى عمرو بن امرئ القيس / وذكره ابن النحاس

فى شرحه الابيات ص ٣٤ دون نسبه •

وانظر المقتضب ١١٢ : ٣ ، ٧٣ : ٤ ، دون نسبه وابن الشجرى

٩٦ : ١ ، ٣١٠ : ٢ دون نسبه والانصاف : ٩٥ لدرهم بن زيد

الانصارى والمغنى ٦٨٧ وجمهرة اشعار العرب ٦٦٢ : ٣ (الى عمرو)

والعيني ٥٥٧ : ١ والهمع ١٠٩ : ٢ والدرر ١٤٢ : ٢ ، والاشمونى ١٥٢ : ٣

واللسان (فجر) وملحقات ديوان قيس بن الحظيم : ١٧٣ وديوان

حسان ٢٨١ والخزانة ١٩٠ : ٢

والارجح عندى انه لمرو بن امرئ القيس جد عبد الله بن رواحه الانصارى

وقد أورده المؤلف للتنظير به فقط •

والثالث أن ذلك شاذ لا تناقض به الاصول ، ولا يثبت به أصل (١) وأما
بقية المسائل فكلها لم تلغ فيها ان ، بل اسمها محذوف وما بعدها
جملة في موضع الخبر ، والتقدير : انه بك زيد مأخوذ (٢) وذلك كثير في
الشعر والكلام فمنه قول عدى : (٣)

فليت دفعتم الهم عنى ساعة * فبتنا على ما خيلت ناعى بال

(١) أجاب ابن الانبارى عن البيت السابق بقوله :
” ... قلنا الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه
أحدها انه شاذ

والثانى أن الخبرها هنا محذوف
والثالث أن يكون جعل ” اذن أهلك أو أطيرا ”
في موضع الخبر كقولك : ” انى لن أذهب ” الانصاف : ١٧٩ .
(٢) قال ابن الانبارى : أما قولهم ان يك يكفل زيد ... فالتقدير انه
بك يكفل الح المصدر السابق .

(٣) عدى بن زيد : هو عدى بن زيد العبازى التميمى شاعر عاش حياته كلها
في الجاهلية كان قرويا من أهل الحيرة فصيح اللسان يحسن العربية
والفارسية والرومية . هو أول من كتب بالعربية في ديوان كسرى ، تزوج بنت
النعمان بن المنذر قال ابن قتيبة : وعلماء العربية لا يرون شعره حجة
انظر ترجمته في الخزانة ١٨٤/١ ، والاغانى ٩٢/٢ والشعر والشعراء
٦٣ ، وانظر البيت في نوادر أبى زيد : ٢٥ ، وأمالى ابن الشجرى
١٨٣/١ ، ٢٩٥ والانصاف : ١٨٣ ، والمغنى : ٢٨٩ ، وشرح
شواهد : ٢٣٨ ، والهمع : ١٣٦ : ١٤٣ ، والدرر ١١٤/١ ، ١٢٣
وديوانه : ١٦٢ .

(١)

وكذلك قول الآخر :

- أليت كفافا كان خيرك كله -

(٢)

وكقول الاعشى :

- ان من لام فى بنى بنت حسان -

وكقول الفرزدق : (٣)

- ولكن زنجى عظيم المشافر -

والله أعلم بالصواب .

(١) قائل البيت يزيد بن أبى العاصى وعجز البيت قوله :

- وشرك عني ما رتوى الماء مرتوى -

انظره فى امالى القالى ٦٧/١ مع جملة أبيات منسوبا اليه ، وامالى ابن الشجرى

١٨٢/١ ، حماسه البحترى : ٢٢٨ ، والايضاح ١٢٣ ، الاغانى ١٠٠/١١

بولاق والانصاف : ١٨٤ ، والخزانة ٤٩٦/١ ، شرح شواهد الكشاف : ٥٦٣ ،

والمغنى : ٢٨٩ ، وشرح شواهد : ٢٣٧ . واكثر روايات البيت (فليت) .

(٢) بقية البيت هو قوله :

- ألمه وأعصه فى الخطوب -

انظر ديوان الاعشى ص ٣٣٥ والبيت من قصده أولها

من ديار بالهضب هضب القليب * فاض ماء الشوون فيض الفروب

وهى من مدائح لآبى الأشعث قيس بن معدى كرب .

انظر البيت فى الكتاب ٤٣٩/١ ، وشرح شواهد لابن النحاس : ٣٥٢ ،

والانصاف ١٨٠ ، وابن يمين : ١١٥ : ٣ ، والخزانة ٤٦٢/٢ ، ٦٥٤/٣ ،

٣٨/٤ والمغنى : ٦٠٥ ، وشرح شواهد : ٣١٢ .

=

(٣) صدر البيت قوله : - فلو كنت ضبيبا عرفت قرابتي -

البيت منفرد في ديوانه ص ٤٨١ .

وانظره في الكتاب ٤٨٢/١ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١٥/٢ وشرحها
لابن النحاس ٦٠ ، ١٩٩ ، ومجالس شملب : ١٢٧ ، والمحتسب ١٨٢/٢ ،
، سر صناعة الاعراب ٤١/١ والانصاف : ١٨٢ ، وابن يمين ٨/٢١ ،
٨١ ، ٨٢ ، والخزانة ٣٧٨/٤ والجنى الداني : ٥٩٠ ، والمفنى ٣٢٣
وشرح شواهد : ٧٠١ ، والهمع ١٣٦/١ ، ٢٢٣ ، والدرر ١١٤/١ ، ١٩١ ،
والسبع الطوال : ١٤٥ ، والمخصى ٤٨/٧ .

٥٢ - مسأله : [المطف على اسم ان قبل الخبر] *

- اذا عطف على اسم (ان) قبل الخبر لم يجز فيه إلا النصب .
(١) وقال الكسائي يجوز ذلك مطلقا يظهر في المعطوف الاعراب أو لم يظهر
(٢) وقال الفراء ، إذا لم يظهر فيه الاعراب كقولك : (ان زيدا ونحن قاثمون)

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوجه (٤٢) وشرح اللمع لوجه (٦٨)
واعراب القرآن ١ : ٢٢ ، ٢٢٢ ، ٢٢٢ . كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف : ١٨٥ -
١٩٥ وعنوانها هناك : " القول في المطف على اسم ان بالرفع قبل تمام الخبر "
وهي المسألة رقم (٢٣) وانظر اعراب غريب القرآن ١ : ٢٩٩ - ٣٠١ ، واسرار
العربية ١٥٢ ، ١٥٣ . كما ذكرها سيويه في الكتاب ١ : ٢٩٠ ، وأصول
ابن السراج ١ : ٣٠٦ ومعاني القرآن للفراء ١ : ٣١١ ، والبحر المحيط ٣ : ٥٣١
والكشاف ١ : ٦٣١ ، والتصريح ١ : ٢٧٢ ، وحاشية الصبان ١ : ٢٦٥ ، ومجمع
البيان ٧ : ١٥٥ ، ١٥٦ .

- (١) قال أبو البقاء في شرح اللمع لوجه (٦٨) وأجاز بعض الكوفيين الرفع واحتج يقول
الشاعر : فمن يك أمسى بالمدينه رحله * فاني وقيار بها لفريب
(٢) انظر اللباب أيضا لوجه (٤٣) ومثال أبي البقاء لا ينطبق على ما يريد الفراء ،
لأن الفراء يريد عدم ظهور الاعراب في اسم ان لافي المعطوف الذي بعده كما
مثل أبي البقاء واستمع إلى الفراء يقول في معاني القرآن ١ : ٣١٠ ، ٣١١
: " . . . فان رفع الصابئين على أنه عطف على الذين ، والذين حرف على جهة
واحدة ، رفعه ، ونصبه ، وخفضه ، فلما كان اعرابه واحدا ، وكان نصب ان نصبا
ضعيفا ، وضمفه أن يقع في الاسم ، ولا يقع في خبره ، جاز رفع الصابئين ، وكان
الكسائي يجيزه لضعف ان ، وقد أنشدنا هذا البيت رفعا ونصبا .
فمن يك أمسى بالمدينه رحله * فاني وقيارا بها لفريب

(١) لنا فيه أن الرفع في المعطوف لا بد له من رافع ولا رافع فلا رفع ، والدليل على الاول : أن الرفع عمل أو حكم وأيهما كان فلا بد له من علم أو عامل —
وبيان الثاني أن الرفع لو كان لكان اما المعطوف على ان واسمها أو على (٢)

(١) احتج ابن الانباري للبصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :
الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك اذا قلت أنك وزيد قائمان وجب
ان يكون زيد مرفوعا بالابتداء ، ووجب أن يكون عاملا في خبر زيد وتكون
(ان) عاملة في خبر الكاف وقد اجتماعان لفظ واحد ، فلو قلنا
انه يجوز فيه المطف قبل تمام الخبر لادى ذلك الى ان يعمل
في اسم واحد عاملان وذلك محال) (الانصاف : ١٨٧) .

(٢) يبدو أن خلا لحق هذه العبارة وما بعدها
وربما كان هذا الخلل بسبب نقص بعض المبارات ..
يدلك على ذلك ان العكبري قال : " وقولك (ذاهبان) ... (خبرا
عن عمرو) ... الخ " حيث تحدث عن هذا المثال بالتفصيل
والتحليل مع انه لم يرد له ذكر في كل ما سبق من هذه
المسألة ، وانظر هذه المسألة مع شئ من الاختصار والتنسيق في
اعراب القرآن ١ : ٢٢١ ، ٢٢٢ .

أن مبتدأ وما بعده خبر والأول باطل لأن إن واسمها لا موضع لهما ولا يجوز أن يكون مبتدأ لأن المبتدأ يقتضى خبرا وقولك (ذاهبان) لا يجوز أن يكون خبرا عن عمرو لوجهين

أحدهما : أن عمرا مفرد وذاهبان مثنى والخبر يجب أن يكون عدته على عدة المبتدأ لأنه هو فـى المعنى .

والثانى : أن ذلك يبطل عمل ان فى الخبر وينفى ترتيب مقتضاها عليها لأن إن - تقتضى اسما وخبرا فاذا كان الخبر عن غيرها منعتها مقتضاها مع انها قد عملت فى أحد مقتضيهما واذا بطل ذلك ثبت أن الوجه هو النصب عطفا على اسم ان ، فعلى هذا يصح أن يكون الخبر عن المعطوف والمعطوف عليه .

فان قيل : العامل فى المبتدأ هو الخبر والخبر هنا موجود قيل عنه جوابا ن أحدهما : ليس كذلك بل الخبر معمول ان والمعطوف (نيسف) عليه وقد سبق ذلك والثانى : ان هذا المعنى فاسد هنا وهو ما ذكرنا من أن الخبر هو المبتدأ فى المعنى وان عدته كعدته وان ذاهبان اذا ثبت فى المنفى ان للمعطوف والمعطوف عليه بطل أن يكون المعطوف مستأنفا . واحتج الآخرون (١)

(١) احتج ابن الانبارى للكوفيين بقوله : أما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا : الدليل على جواز ذلك النقل والقياس ، واورد الآية الاولى من الامتين اللتين ذكرهما أبو البقاء " كما أورد العبارة التى وردت فى كتاب سيبويه وهى قوله : وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات (: انك زيد ذاهبان) فقد ذكره سيبويه فى كتابه ، فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ولغة العرب .

واما من جهة القياس فقالوا : أجمعنا على انه يجوز العطف على الموضح قبل تمام الخبر مع (لا) نحو لا رجل وامرأة افضل منك فكذلك مع ان لانها بمنزلتها ، وان كانت ان للاثبات ولا للنفى لانهم يحملون الشئ على ضده . . . يدل عليه أنا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر فكذلك قبل تمام الخبر لانه لا فرق بينهما عندنا ، وانه قد عرف من مذهبنا أن ان لا تعمل فى الخبر لضعفها وانما يرتفع بما كان يرتفع به قيل دخولها . . فلا احالة اذا . . . الح (الانصاف ١٨٦) .

واحتج الآخرون : بالسمع ، والقياس :

أما السماع فقوله تعالى : ^(١) " ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون "

ثم قال : " فلا خوف عليهم " فجعل الاخير خبرا عن الجميع والصابئون

مرفوع وقال تعالى : ^(٢) " ان الله وملائكته يطون على النبي " قرئ برفع

الملائكة ^(٣) ولا وجه له الا ما ذكرنا .

أما القياس فمن وجهين أحدهما : أن الممطوف لو تأخر لجاز رفعه فكذلك

إذا تقدم إذ المعنى فيهما واحد .

والثاني أن الممطوف على اسم " لا " يجوز فيه الرفع كذلك اسم (ان) -

كقوله تعالى : ^(٤) " لا بيع فيه ولا خلة " و " لارث ولا فسوق " ^(٥) والجامع

بينهما ان كل واحد منهما لها اسم وخبر .

^(٦)

والجواب عن الآية من أوجه :

(١) المائدة : آية : ٦٩

(٢) الاحزاب : آية : ٦٥

(٣) صاحب هذه القراءة ابن عباس وعبد الوارث عن ابن عمر

انظر البحر المحيط ٧ : ٢٤٨ .

(٤) البقرة : آية ٢٥٤

(٥) البقرة : آية ١٩٧

(٦) تشابه الرد على الكوفيين عند ابن الانباري وأبي البقاء فقال ابن الانباري :

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين اما احتجاجهم بقوله تعالى : ان الذين

آمنوا . . الآية فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه الى .

(الانصاف : ١٨٧) .

أحدهما أن الصابئون معطوف على الضمير في آمنوا^(١) وهادوا والجيد أن يكون

عطا على الضمير في آمنوا ويكون الذين هادوا قائما مقام التوكيد .

والتقدير أن الذين آمنوا هم والصائبون ، والذين هادوا هم والصائبون وسد

المطف سد التوكيد .

الوجه الثاني : أن الصا بثون في بيعة التأخير ولا يحزنون خبر لما —

قبله ، أي لا يحزنون وكذلك الصائبون ، وهذا قول سيويه ومثله قول الشاعر :^(٢)

والا فاعلموا أنا وأنتم * بخافة ما بقينا في شقاق

أي اعلمو أنا بخافة وأنتم كذلك وإن شئت جعلت (لا خوف عليهم) خبرا

للسابئين .

(٣)

وخبر ما قبله محذوف ومشهد لذلك قول الشاعر :

نحن بما عندنا وأنتم بما عندك راضى والرأى مختلف .

والتقدير نحن راضون ، ولو وقع في النثر مثل ذلك جاز ، حتى لو قلت ان زيذا

(١) قال ابن الأنباري أن يكون عطا على المضمرة المرفوعة في هادوا . وهادوا —

بمعنى تابوا وهذا الوجه عندى ضعيف ٠٠ الخ (الانصاف : ١٩٠) .

وهذا هو رأى الكسائي انظر البحر المحيط ٣ : ٥٣١ .

(٢) الشاعر هو بشر بن ابى خازم الاسدي انظر البيت في ديوانه ص ١٦٥ وروايته

هناك (ما حيننا) بدل (بقينا) والبيت من قصيدة يهجو فيها أوس بن

حارثة . وانظر الكتاب ١ : ٢٩٠ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ٢ : ٣١ —

وشرحها لابن النحاس : ٣٦ ، ٢٠٣ ، والانصاف ١٩٠ وابن يعيش ٨ : ٦٩ ،

٧٠ ، والخزانة ٤ : ٣١٥ ، والعينى ٤ : ٣١٥ ، والكشاف ١ : ٦٣١ ، ومعانى

القرآن للقرءاء ١ : ٣١١ ، والتصريح ١ : ٣٢٨ ، والهمع ٢ : ١٤١ ، والدرر ٢ :

(٣) تقدم هذا البيت في المسألة رقم (٥١) .

وعمره قائم جاز ويكون قائم خبران ، وخبر عمرو محذوف لدلالة خبر الأول عليه
(١) وان شئت عكست ، وأما العطف في باب (لا) فجوابه من وجهين
أحدهما : أن (لا) تعمل في الاسم دون الخبر فيكون المعطوف كالمستأنف
بخلاف ان .

والثاني : أن (لا) واسمها ركبا فجعلنا كالشيء الواحد فهما في موضع
رفع فيحمل المعطوف عليهما كما تحمل الصفة على ذلك وشاهده قول الشاعر :
— ولا كريم من ولدان مصبوح — والله أعلم بالصواب .

(١) وهناك وجوه اعرابية أخرى انظر البحر المحيط ٣: ٥٣١ .

(٢) ذكر ابن الأنباري الجواب عن هذه المسألة في الانصاف : ١٩٤ وأبو البقاء
لم يذكر الحكاية عن العرب التي غلط سيويه فيها العرب وتبعه في ذلك
ابن الأنباري في الانصاف ، ولم يتطرق لها أبو البقاء هنا إلا أنه تعرض
لها في الباب لوحة (٤٣) والذي يغلب على الظن أنه سها عن هذه —
الحكاية فلم يوردها هنا .

(٣) البيت لابي ذؤيب الهذلي :

أورده سيويه في كتابه : ١: ٣٥٦ ، والاعلم على حاشية بولاق والمقتضب
٤: ٣٧٠ ، وابن يعيش ١: ١٠٧ قال : " انشده (يعني الزمخشري) لحاتم
الطائي ، وما اظنه له . قال الجرمي هو لابي ذؤيب الهذلي وقبلة .
هلا سألت — هداك الله — ما حسبي * عند الشتاء اذا ما هبت الريح
ورد جارهم حرفا مصرفا * ولا كريم من ولدان مصبوح
المصبوح : الذي سقى اللبن صباحا ، ويوجد البيت في ديوان الهذليين
لابي ذؤيب قصيدة على نفس الوزن والقافية ١٢٠ ومعنى الابيات قريب جدا
من هذين البيتين الا أنهما لم يذكر في القصيدة . والشطر الاخير فـسـى
أما لي ابن الشجري ٢: ٢١٢ ، والاشموني ٢: ١٧ ، والمعنى ٢: ٣٦٨ قال :
والصواب انه لرجل جاهلي من بني النبيت ثم ذكر قصة تجدها هناك .

٥٣ - مسألة [عمل ان المخففه] *

اذا خفت (ان) الثقيله جاز أن تعمل فى الاسم النصب .

وقال الكوفيون : لا تعمل .

(١) وحجة الاولين السماع والقياس ، أما السماع فمعه قوله تعالى : (٢)

" وان كلا لما ليوفينهم " قرأ جماعة بتخفيف النون ونصب كل (٣) ، وذلك

* انظر التخریجات المثبتة فى المسألتين السابقتين .
وقد ذكرها ابن الابارى فى الانصاف : ١٩٥ - ٢٠٨ وهى المسأله
رقم (٢٤) وعنوانها هناك : (القول فى عمل ان المخففة النصب فى
الاسم)

(١) احتج ابن الانبارى للبصريين بقوله : (وأما البصريون فما حثجوا بأن
قالوا : الدليل على صحة الاعمال قوله تعالى : (وان كلا لما ليوفينهم
ربك أعمالهم) فى قراءة من قرأ بالتخفيف . . . قالوا ولا يجوز ان يقال
بأن كلا منصوب بليوفينهم لانا نقول لا يجوز ذلك لان لام القسم تمنع
ما بعدها أن يعمل فيما قبلها . . . قالوا : ولا يجوز أيضا أن يقال
ان ان بمعنى (ما) و (لما) بمعنى (الا) لانا نقول ان (ان)
التي بمعنى (ما) لا تجيء معها اللام بمعنى الا كما قال تعالى :
(ان كل من فى السموات والارض الا آتى الرحمن عبدا) أما (لما)
فلا يجوز أن تجعلها هنا بمعنى الا لانه لو جاز ان تجعل لما
بمعنى الا لجاز أن يقال : (ما قام القوم لما زيدا) . . . وفى امتناع
ذلك دليل فساد (. . .) (الانصاف : ١٦٩) .

(٢) هود آية ١١١

(٣) قرأ ابن كثير ونافع وان مخففه و (كلا لما) مخففه وقرأ عاصم فى رواية
أبى بكر (وان كلا) خفيفه (لما) مشدده ، وقرأ حمزة والكسائى
(وان) مشددة النون واختلفا فى الميم فى (لما) فشدها
حمزة وخففها الكسائى وقرأ أبوعمر مثل قراءة الكسائى ، وقرأ ابن عامر
مثل قراءة حمزة وقرأ حفص (وان) مشددة النون (لما) مشددة
أيضا أى مثل حمزة وابن عامر انظر السبعة لابن مجاهد : ٣٣٩ ، والكشف
لمكى ٥٣٦ / ١ ، ٥٣٧ ومشكل اعراب القرآن لمكى ٤١٥ : ١ ، ٤١٦ .

مسموع منقول *

فان قيل النصب هنا بغير (ان) وذلك العامل قوله : (ليوفينهم) —
(١)
أى ليوفين كلا ، ويمكن ان يكون العامل (لما) على قراءة من نون وشدد
(٢)
أى ويجمع (كلا)

قلنا : كلاهما خطأ أما (يوفى) فهو جواب القسم ، وجواب القسم
لا يعمل فيما قبله ، وان جملته مفسرا للعامل فكذلك لان التقدير على هذا
(وان كلا لما ليوفين) بغيرها ، و (ليوفينهم) تفسير له ، وموضع
هذا الفعل على كل تقدير بعد الاسم ، وهو جواب القسم ، وهو لا يعمل
فيما قبله ، وأما اعمال (لما) فلا سبيل اليه على أى تفسير فسرت وقد فسرت
على معنى (الا) ، و (الا) لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وان فسرت
بـ (لام) التوكيد فهي أبعد من العمل ، وان فسرت بـ (لما) التمسى
للجمع فهي بعيدة لان موضعها بعد (ان) والفعل لا يقع بعد هذه
(٣)

الا ومعه عوض ، ولا عوض هنا ، ومن المسموع قول الشاعر :
كان نديبه حقا
وهدر مشرق النحر * فان تدبره فان

- (١) هي قراءة الزهرى ، انظر مشكل اعراب القرآن ١/١٦٤
(٢) يريد ان يقول ان هناك قراءة بتشديد كلمة (لما) وتنوينها ثم أخذ
يفسر المعنى على هذه القراءة فقال : (أى ويجمع كلا ٠٠) وذلك لان
(اللم) معناه الجمع كما هو معروف وكما ذكر العكبري نفسه بعد ذلك
حين قال : (وان فسرت بـ (لما) التى للجمع ٠٠٠ الح .
(٣) صدر هذا البيت هو قوله نـ صدر مشرق النحر —
ولم اقف على نسبته وقد ورد فى الكتاب ١: ٢٨١ ، ٢٨٣ والمختص ١: ٩٠ ،
وابن الشجرى ١: ١٣٧ ، ٢: ٢٤٣ ، والانصاف ١: ١٩٧ وابن عيمش ٨: ٧٢ ،
والخزانة ٤: ٣٥٨ ، وشذور الذهب ٢: ٢٨٥ والعينى ٢: ٣٠٥ والهمسج
١: ١٤٣ ، والدرر ١: ١٢٠ ، والاشموني ١: ٢٩٣ وابن عقيل ١: ١٤٧ والمنصف
٣: ١٢٨ . والاصول ١: ٢٩٨ ، الجنى الدانى ٢: ٢٥٠ وروى (كان نديا)
فى بعض مصادره كما يروى صدره (ووجه مشرق النحر) وعلى روايه ندياه يكون —

(١)

فنصب بكأن مخففة ، وقال آخر :

كأن وريديه رشاء خلب

وقال آخر : (٢)

ولو أنك في يوم الرخاء سألتني * فراقك لم أبخل وأنت صديق

وقال آخر : (٣)

وقد علم الصبيه المرمـلون * إذا اغبرأفق وهبت شمالا

بأنك الريح وغيث مريع * وقد ما هناك يكون الشمالا

== اسم كأن ضمير الشأن ، وثدياه مبتدأ وحقان خبر والجملة خبر كأن ، وروى (ونحر مشرق اللون) .

(١) البيت لرؤيه بن العجاج انظر ملحقات ديوانه ١٦٩ والعيني ٢ : ٢٩٩ انظر البيت في كتاب سيبويه ١ : ٤٨٠ ، المقتضب ١ : ٥٠٠ ، والانصاف ١٣ : ١ والمفصل ٣٠١ ، وابن يعين ٨ : ٨٣ ، والتصريح ٢ : ٢٣٤ ، واللسان ١ : ٣٥٢ (خلب) والخزانة ٤ : ٤٥٦ ، والمقرب ١ : ١١٠ ، والجنى الدانى : ٥٧٥ ، والرشاء الخلب : جبل الليف ، وشاهد البيت عمل كأن مخففة حيث نصب بسها وريديه . وروى

في بعض مصادره (وريده) بالرفع . فلا شاهد فيه .
(٢) لم أقف على نسبة هذا البيت . انظره في المصنف ٣ : ١٢٨ ، والمفصل ١٣٨ وابن يعين ٨ : ٧١ ، والانصاف ٢٠٥ ، والخزانة ٢ : ٤٦٥ ، ٤ : ٤٥٢ ، والعيني ٢ : ٣١١ ، وابن عقيل ١ : ٣٢٨ ، والجنى الدانى : ٢١٧ ، والمفنى : ٢٩ ، وشرح شواهد : ١٠٥ ، والهمع ١ : ١٤٣ ، والدرر : ١٢٠ ، والاشمونى ١ : ٢٩٠ ، واللسان (جرر) ٢٥٤ ، وصدق ٦٣ ، وشاهده عمل ان مخففة .

(٣) اليثان لعمرة أخت عمرو بنت عجلان الهذليه كما قال السكرى في شرح أثمار هذيل ورواهما الحصرى ، وابن الشجرى لجنوب اخت ذى الكلب قالتهم في رثاء أخيها عمرو وهما ضمن ثمانية أبيات من حماسة ابن الشجرى ١ : ٣٠٨ ط دمشق سنة ١٩٧٠ م وروايتهما هناك تختلف عما ذكر المؤلف وكثير من النحويين وردت هكذا :

وقد علم الضيف والمجنـدون * إذا اغبرأفق وهبت شمالا
بأنك كنت الريح المفنيـث * لمن يعترك وكنت الشمالا
ومنض النظر عن اختلاف ألفاظ البيتين في الروايتين فان رواية ابن الشجرى هذه لا شاهد فيها لما أراد المؤلف لان (ان) في البيت الثانى ثقيلة ليست مخففة ، كما رواها الحصرى في زهر الآداب : ٢٩٥ ضمن قصيده

فنصب بها الضمير ،

وأما القياس فهو أن (ان) مشبهه بالفعل في لفظها . واختصاصها
(١)
بالاسماء والمخففه من الثقيله مختصه بالاسم ولم يبق الا التخفيف (في الحذف)

ومثل ذلك لا يمنع من العمل للفعل كقولك : (لم يك) و (لم أبل) و
(لا أدر) فالحرف المشبه بها كذلك . يدل عليه أن (لعل) تعمل
وإذا حذف منه أو أبدلت اللام فيها نونا بقى عملها مثل علك وعنك ، هذا مع
أن أصل التصرف للأفعال ، وقد دخل الحرف هنا التصرف ولم يمنع العمل .

(٢)
فان قيل : إذا خفت ضعفت ولذلك يلزم فيها التعميضي نحو : " علم
أن سيكون منكم مرضى " .

قيل : إنما احتاجت الى التعميضي لان الاسم محذوف وحكمها أن تليها
الاسماء فاذا حذفت وخفت وليها الفعل عوض من الاسم المحذوف السين وسوف
ر (لا) في النفي ، وهذا هنا قد وليها الاسم فعملت من غير تعميضي

طويله منسومه الى الشاعرة المذكورة وفصل بين البيتين بيت هو قولها :
وخلت عن اولادها المرضعات * ولم تر عين لمزن بلالا
و(ان) مشدده كما رواها ابن الشجري مع اختلاف لفظي آخر ومثل ذلك في
شرح اشعار ذيل : ٥٨٥ مع تغير اسم الشاعره من عمرة الى جنوب وربما كان
اسمها عمرة ولقبها جنوب . وانظر البيتين برواية المؤلف في الانصاف ٢٠٧ ،
ابن يعيش ٧٥/٨ ، الخزانة ٣٥٢/٤ ، والتصريح ٢٣٢/١ ، الاشمونى
١٩١/١ والشذور : ٢٣٣ ، والمفنى : ٣٩ ، والمينى ٢٨٢/٢ ، وزاد ابن
الانبارى لتقويه حجة البصريين عدد آخر من الابيات .
انظر الانصاف : ١٩٧ - ٢٠٨

(١) غير واضحة في الاصل .

(٢) المزمع : آية ٢٠

وشبهه الكوفيين من وجهين : (١)

أحدهما : أن الاصل في الحروف لا تعمل ، وإنما عمل منها ما أعمل
 لشبهه الفعل وأن المخفف لا تشبه الفعل لأن أقل أبنية الفعل الثلاثية
 و (ان) الخفيفه على حرفين فلم تشبه الفعل خرج على هذا (ان) المشدده
 لأنها ثلاثه أحرف كما أن الفعل كذلك وبنائها كبناء الفعل .

(٢)

فان قيل ، وأن كشد وإذا انقطع شبهها بالفعل عادت (الى)
 الاصل .

في الفعل

والوجه الثاني : أن لفظ المخففه كلفظ الخفيفه العامله ، فتشبهها ، وعوامل
 الافعال لا تعمل في الاسماء ، فما يشبهها كذلك ، يدل عليه أن عملت بالشبه
 وشبهها بالفعل المحذوف كشبهها بالعاملة في الفعل ، وليس أحد الشبهين
 أولى بها من الآخر ، ^{فصند} ذلك يتعارض الشبهان فيتماقطان ، وترجع الى
 الاصل وهو الفأوها عن العمل .

(١) احتج ابن النباري للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :
 إنما قلنا انها لا تعمل لأن المشدده إنما عملت لأنها أشبهت الفعل
 الماضي في اللفظ لأنها على ثلاثه أحرف كما انه على ثلاثه أحرف وانها
 مبنية على الفتح كما انه مبنى على الفتح فاذا خففت فقد زال شبهها به
 فوجب ان يبطل عملها ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن ان
 المشدده من عوامل الاسماء وأن المخففه من عوامل الافعال فينبغي ان —
 لا تعمل المخففه في الاسماء كما لا تعمل المشدده في الافعال لأن عوامل
 الافعال لا تعمل في الاسماء وعوامل الاسماء لا تعمل في الافعال) —

(الانصاف ١٩٥ — ١٩٦)

(٢) (الى) ساقطة من الاصل .

والجواب عن الاول من وجهين :

أحدهما : أن شبهها بالفعل باق^(١) وذلك أنها مختصة بالفعل مؤكدة للمعنى ، وما دخلها من الحذف مثله في الفعل على ما ذكرناه فـ في حجتنا .

والثاني : أن ما ذكروه باطل بـ (ان) الناصبه للفعل فانها مشبهة بان الناصية في كونها مصدرية مع مخالفتها اياها في عدة الحروف ولكن كفى في عملها كونها مصدرية مختصة كذلك ها هنا .

أما الشبهة الثانية فبعيده^(٢) وذلك أن (ان) المخففة^{تشبه} أن الناصبة للفعل في صورة الحروف وهي مخالفة لها في أن المخففة مختصة بالاسماء مؤكدة للمعنى وهذا كاف في اعمالها في الاسم بخلاف (ان) الناصبه للفعل ، وسهـذا يتبين أن شبهها بعوامل الاسماء أقوى والحكم لا قوى الشبهين والله أعلم بالصواب .

(١) قال ابن الانباري : (أما قولهم) انما عملت لشبهه الفعل لفظا فاذا خففت زال شبهها به فيطل عملها (قلنا هذا باطل لان (ان) انما عملت لانها اشبهت الفعل لفظا ومعنى وذلك من خمسة أوجه : وقد قدمنا ذكرها في موضعها فاذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه وذلك لا يبطل عمله) . الانصاف : ٢٠٨ .

(٢) رد ابن الانباري على ذلك في الانصاف : ٢٠٨

٥٤ - مسألة [دخول لام التوكيد في خبر لكن] *

لا يجوز دخول لام التوكيد في خبر لكن .

وقال الكوفيون هو جائز .

(١)

ودليل المذهب الاول من وجهين :

احدهما : أن ذلك لو كان جائزا لكثير ذلك في القرآن ، والشعر ، والكلام

ومعلوم أن ذلك لم يشتهر عنهم .

(*) ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب (اللباب) لوحة (٤٠) وشرح اللمع
لوحة (٦٦) - كما ذكرها ابن الأباري في كتاب الاتصاف : من ٢٠٨ -
٢١٨ وهي المسألة رقم (٢٥) وعنوانها هناك : (القول في زيادة لام -
الابتداء في خبر لكن) . وانظر معاني الحروف للرماني : ١٣٤ ، معاني
القرآن للقرءاء ٤٦٥/١ وشرح ابن يعيش ٦٤/٨ ، وشرح الرضى ٣٦٠/٢ ،
والجنى الدانى : ٦١٥ ، والمفنى : ٢٥٧ ، وشرح الدمايني ٢١٦/١ ،
والهمع : ١٤٠ والشموني ٤٨٧/١ ، والصبان ٢٦٠/١ ، والتصريح
٢٦٧/١ .

(١) احتج ابن الأباري للبصريين بقوله : (واما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :
انما قلنا انه لا يجوز ذلك لانه لا يخلو اما ان تكون هذه اللام لام التوكيد
أو لام القسم على اختلاف المذهبين وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول
اللام في خبر لكن وذلك لانها ان كانت لام التاكيد فلا للتاكيد انما حسنت
مع (ان) لاتفاقهما في المعنى لان كل واحدة منهما للتاكيد أما لكن
فمخالفة لها في المعنى . وان كانت لام القسم فانما حسنت مع (ان) لان
(ان) تقع في جواب القسم كما ان اللام تقع في جواب القسم أما لكن
فمخالفة لها في ذلك لانها لا تقع في جواب القسم فينبى أن لا تدخل
اللام في خبرها .) الاتصاف ٢١٤ .

(٢) والوجه الثاني : أن اللام في هذا الباب للتوكيد والتوكيد غير مراد هنا ،
وبما أنه أن (لكن) للاستدراك ولا تعرض فيها للتوكيد فلا يجوز أن تدخل
وذلك لأن الحرف زائد والاصل ألا يزداد شيء إلا لمعنى والمعنى في لام (أن)
توكيد الخبر ، وإذا تجرد الحرف عن معنى لم يجوز ذكره ومثال ذلك قولك :
(ما قام زيد لكن جعفر قائم) فالغرض الكلى إثبات القيام لجعفر ونفيه عن
زيد ، فان قيل : أما الوجه الأول فغير مسلم فقد جاء في الشعر قال الشاعر (٢)
ولكننى من حبها لكيمد —

(٢) زاد المؤلف في كتاب (اللباب) لوحة (٤٣) والثاني : أن اللام لو —
جازت مع لكن لقدمت عليها لأن موضوعها صدر الجملة وإنما آخرت في (أن)
لثلاثا يتوالى حرفا توكيد ، ولكن ليست للتوكيد بل للاستدراك .
(٢) البيت مجهول القائل وصدره في شرح ابن عقيل ١: ١٤١ —
يلو موننى فى حب ليلى عواذلى —

ويرى ولكننى من حبها لميمد .
وانظر معانى القرآن للفراء ١: ٤٦٥ ، وكتاب اللامات للزجاجي ١٧٧ ،
والجنى الدانى : ١٣٢ ، ٦١٥ ، والمثنى : ٢٥٧ ، وشرح شواهد : ٦٠٥ ،
والاشموني ١/ ٢١١ ، والانصاف : ٢٠٩ ، وابن يعيش ٨: ٦٤ ، ٧٩ ، والرضى
٢: ٣٣٢ ، والخزانة ٤: ٣٤٣ ، اعراب القرآن المنسوب للزجاج : ٧٧١ ومعانى
الحروف للرماني : ١٣٤ ، وشرح الدماميني للتسهيل ١: ١٤٠ ، والدرر ١١٦
كما أورده المؤلف في اللباب لوجه (٤٣) .

وعلى أن الشيء قد يكون جائزا ولا يكثر ، ألا ترى أنهم أبدلوا الهاء في ان وزادوا
(١) عليها اللام في قول الشاعر :

لهنك من عبيسه لوسيمه * على هنوات كاذب من يقولها
وهذا جاز وان لم يكثر .

وأما الوجه الثاني فينبني على أصل (لكن) وأصلها (ان) زيدت عليها
(٢) الكاف واللام ، على ما بينه ، فاللام اذا تدخل على خبر ان في الأصل .
(٣) والجواب : أما البيت فمعه جوابان :

أحدهما : أنه ليس ما نحن فيه وإنما أصله ولكن اننى ثم حذفت الهمزة والتقت
النونان نون لكن ونون اننى فأدغمت النون في النون ، فاللام اذا داخلية
على خبر اننى ، والحذف من الحرف قد جاء وقد أبدل منه أيضا فمن

-
- (١) لم اقف على نسبته الى قائل معين .
انظر الانصاف ٢٠٩ ، والهمع ٤١٠ : ١ والدرر ١١٨ : ١ واللسان (لهن) .
(٢) انظر تركيب (لكن) في الجنى الدانى : ٦١٧ ونقل عن كتاب (اللباب)
انها مركبة من (لا) و (ان) والكاف زائده والظاهر أنه كتاب المعبرى .
انظر (اللباب للمعبرى) لوجه (٤٠) .
(٣) خن الدماميني هذا البيت في شرح التسهيل ثم قال : (ولا حاجة لهم
فيما أوردوه من الشعر لشذوذه ولا يصرف لمتنمه ولا قائل ولا نظير ولا رواه —
عدل يقول سمعت ممن يوثق بلفته) شرح التسهيل ١١٦/١ مخطوطه
مكتبة الحرم المكي رقم (١٨٦ نحو) .

(١)

الحذف قوله :

— ولك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل —

ومنه أيضا (ان) المحققه من الثقيله ، واللام فى (عل) والا بدال مثل

(لهنك) فى (انك) وهو كثير .

والوجه الثانى : نقدر أن الامر كما ذكره فى البيت ولكن زيدت اللام فيه —

لضرورة الشعر كما يزيد الشاعر لاقامة الوزن ، وينقص لذلك أيضا ^(٢) كما جاء فى

قوله تعالى : ^(٢) " قل عسى أن يكون ردف لكم " أى ردفكم ، وأما الكلام على

الوجه الثانى فسيأتى جوابه .

(١) البيت للنجاشى الحارثى قيس بن عمرو بن مالك — وهو فى كتاب سيويه

٩/١ (بولاق) ، ٢٧ (هارون) وصدره هناك .

— فليست بآتيه ولا أستطيعه —

وهو من أبيات فى خزنة الادب ٦٤/٤ ، ومعانى ابن قتيبه : ٢٠٧ وأمالى

المرتضى ٢١١/٤ ، وحماسه ابن الشجرى : ٢٩٧ والقصيده على لسان

ذئب استضاءه النجاشى — فيما يزعم — فقبل الشراب واعتذر عن قبول الطعام

وانظره فى شرح ابيات سيويه للنحاس : ٥ والانصاف ٦٨٤ والمنصف ٢ : ٢٢٩ —

وأمالى ابن الشجرى ٣١٥/١ وابن يعين ١٤٢/٩ والمغنى : ٢٩١ وشرح

شواهد : ٢٣٩ والهمع ١٦٥/٢ ، والدرر ٢ : ٢١٠ والاشمونى ١ : ٢٧١ —

ومعانى الحروف للرمانى ١٣٤ .

(٢) النمل : آية ٧٢

(٣) دخلت اللام على الفعل لان ردف بمعنى (دنا) . . . والمعنى ردفكم

انظر معانى القرآن للفراء ٢ : ٢٩٩ ، ٣٠٠ وانظر المقتضب للمبرد ٣٧/٢ —

والبحر المحيط ٩٥/٧ ومجمع البيان للطبرسى ٢٤٤/١٨ ومصائر ذوى التمييز

٦٢/٣ .

وردف يعتمدى بنفسه وحرف الجر قال ابن القوطيه فى كتاب الاعمال ١٠٨ :

(ردف لك الشئ " ورد فك ")

وقال ابن الانبارى فى غريب اعراب القرآن ٢٧٧/٢ . . . أى ردفكم واللام زائده

(١)

وأما شبهه الكوفيين فمن وجهين

أحدهما : ما تقدم من الشعر

والثاني : أن أصل (لكن) (ان) زيدت عليها الكاف وحذف الهمزة ،
والكاف عوض عن المحذوف ، و (لا) للنفي والمعنى (ما قام زيد لا ان جمفرا
منطلق) وصار لها في التركيب حكم آخر كما أن أصل (لن) (لا) (أن)
(٢)
ثم حذف وغير وصار لها حكم آخر .

فاللام اذا دخلت في خبر (لكن) من حيث ان اصلها (ان) ، وقد احتجوا
ايضا بانها تساوى (ان) في المطف بعد الخبر كقولك : (ان زيد قائم
وعمر وعمر) وكذلك (لكن) ، وليس كبقية اخواتها .

(١) قال ابن الانباري : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه
يجوز دخول اللام في خبر لكن النقل والقياس ، أما النقل فقد جاء عن العرب
ادخال اللام في خبرها ٠٠٠ وأورد البيت وأما القياس فان الاصل في
(لكن) ان زيدت عليها لا والكاف فصارتا جميعا حرفا واحدا كما زيدت -
عليها اللام والهاء في قول الشاعر : لهنك ٠٠٠ البيت ٠٠٠ الخ) .

انظر الانصاف : ٢٠٩ - ٢١٤

(٢) اختلف العلماء في (لن) هل هي بسيطة أو مركبة فقال سيومه ومن
وافقه هي بسيطة لا تركيب فيها ، وقال الخليل والكسائي هي مركبة
من (لا) و (ان) وقال الفراء ان (لن) هي (لا) أبدلت ألفها
نونا) (الجنى الدانسي : ٢٧٠ - ٢٧٢) .

والجواب : أما الشعر فقد سبق جوابه ، وأما دعوى التركيب فبحمد جدا
وذلك أن لك لا تؤكد فيها ، و (ان) للتوكيد والمركب وان تغير حكمه
فلا بد من بقاء المعنى فيه كما ذكرنا في (لولا زيد لأنتيك) ، وأما
لن فغير مركبة ولو قدر أنها مركبة ، ولكن معنى النفي باق والتوكيد هنا
غير باق .

والوجه الثاني في فساد دعوى التركيب : أن الكاف زائدة على قولهم ،
والهمزة محذوفة ، و (لا) باقية على النفي ، وكل ذلك لا يهتدى لما زيادته
القياس ، وكون الكلمة موضوعة على هذا اللفظ ممكن فلا يعدل عنه لما لا يعلم
الا بوحى او توقيف ، وأما المعطف فانما شاركت فيه (ان) لأن الابتداء لم
يبتل وانما بطل التوكيد فاستوائهما في المعطف ^{كان} لاستوائهما في الابتداء ومخالفتها
لها في التوكيد ينفي جواز دخول اللام على ما بينا والله أعلم بالصواب .

(١) رد ابن الانبارى على الكوفيين وما جاء في رده قوله . . . أما قوله :
(ولكنى من جنبها لكمد) فهو شاذ لا يؤخذ به لقلته وشذوذه ولهذا
لا يكاد يعرف له نظير في كلام العرب واشعارهم . . . وأما قولهم ان اصل
لكن (ان) زيدت عليها (لا) والكاف فصارتا حرفا واحدا . قلنا
لا نسلم فان هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى : قولهم : كما
زيدت اللام والهاء في لهنك
قلنا لا نسلم أن الهاء في قولك لهنك زائدة وانما هي ببدلة من الف ان فان
الهاء تبدل من الهمزة في مواضع كثيرة من كلامهم كما يقولون : هرقست
الماء والاصل أرقسته الخ) .
(الانصاف : ٢١٤ - ٢١٨) .

٥٥ - مسألة [زيادة اللام الاولى فى لعل] *

(١)

اللام الاولى فى (لعل) زائده فى ظاهر قول البصريين

وقال الكوفيون : هى أصل .

(٢)

ووجه قول الاولين من ثلاثه أوجه :

أحدهما : أنها قد استعملت بغير لام فى الشعر كثير والأصل عدم حذف الأصل ،

والزيادة أقرب ، لا سيما اذا أريد تقوية الحرف أو قوة معناه .

والثانى : أن (عل) ثلاثه أحرف وأصل الباب (ان) و (أن) وهما على ثلاثه

(٣)

أحرف وهذا يونس يكون (عل) ثلاثيه فأما (كان) فأصلها (ان) زبدت

* ذكر المؤلف هذه المسألة فى كتاب اللباب لوجه : (٤٣) وشرح اللمع لوحدة

(٦٦) كما ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف ٢١٨-٢٢٨ ، وهى المسألة رقم

(٢٦) وعنوانها هناك : (القول فى لام لعل الاولى زائده هى أو أصلية)

وانظر المقتضب ٧٣/٣ ، شرح الرضى ٣٦١/٢ ، والجنى الدانى : ٥٧٩ ،

والهمع ١٥٣/٢ (ط) الكويت وابن يعيش ٨٧/٨ ، وتهذيب اللغة ١٠٦/١ ،

والاشمونى ١٨٨/٣ ، والتصريح ٣/٢ وغير ذلك

(١) نسبة المرادى الى المبرد وجماعة من البصريين فى الجنى الدانى : ٥٧٩ ، وانظر

المقتضب ٧٣/٣

(٢) احتج ابن الانبارى للبصريين بقوله : (وأما البصريون ما احتجوا بأن قالوا : إنما

قلنا انها زائده لانا وجدناهم يستعملونها كثيرا فى كلامهم عارية عن اللام ٠٠٠)

واستشهد بهذا الموضع بسته أبيات دلالة على حذف اللام منها قول نافع بن سعد

الطائى :

ولست بلوام على الامر بعد ما * يفوت ولكن على أن أتقدم ما

أنظر الانصاف : ٢١٩ .

٣ : هذا الوجه لم يذكره ابن الانبارى فى الانصاف .

عليها كاف التشبيه ، حرصا على سبق المعنى ، وذلك أن الأصل في قولك : —
 (كأن زيدا الأسد) أن زيدا كالأسد ثم اهتموا بتقديم معنى التشبيه —
 فأدخلوا الكاف على (أن) وفتحوا الهمزة كما تفتح بعد حروف الجر وأما (لكن)
 فعدتها أكثر عند البصريين لما دخلها معنى الاستدراك وعندهم هي مركبة ،
 وهذا يؤنس بأن الأصل (عل) كسائر أخواتها •
 والوجه الثالث : أن هذه الحروف مشبهة بالفعل في الحمل والفعل تلحقه
 الزوائد ، فجاز أن تكون اللام زائدة ، كما تزداد في الفعل كقولك : (أن زيدا
 ليقوم) ، وكقولك : (والله لقام زيد) •

(١)
 وشبهة الآخرين : أن الحذف تصرف ، والحروف لا تتصرف ، ولهذا حكمنا
 على الالف في (ما) و (لا) بأنها أصل ، وليست في الاسماء والافعال أصل
 بحال بل إما زائدة أو منقلبة ، ويقوى ذلك أن نون الوقاية لا تكاد تجس

(١) احتج ابن الأنباري للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا أنما
 قلنا أن اللام أصلية لأن (لمعل) حرف وحروف الحروف كلها
 أصلية لأن حروف الزيادة التي يجمعها اليوم تنسأه
 إنما تختص بالاسماء والافعال فأما الحروف فلا يدخلها شيء
 من هذه الحروف على سبيل الزيادة بل يحكم على حروفها
 كلها بأنها أصلية في كل مكان على كل حال (.....)

الانصاف : ٢١٦ •

مع (لعل) بل تقـــــــــول : (لعلنى) ، (و) لعلنى) ، قليل
 جدا ، (و) (٢) ما كان ذلك الا لان اللام الاولى أصل ومعد العين لمان ،
 والنون تشبه اللام فكانت على هذا تجتمع فى التقدير أربع لامات فتحوى ذلك
 فرارا من اجتماع الامثال .
 والجواب عما ذكره أن الحروف قد وقع فيها حذف ، والحذف تصرف ، كما أن الزيادة
 تصرف ، بل التصرف بالحذف أقوى والزيادة أضعف ، فإذا جوزوا الحذف مع
 قوته فالزيادة أولى .
 وأما نون الوقاية فدخولها قليل لما ذكرنا ولكن لا يلزم منه الحكم بأصالتها
 وبإنيانها من وجهين :
 أحدهما : أن اجتماع ثلاث لامات مستثقل لتمامها . ألا ترى أن
 النون لما تكررت فى فعل الامر كقولك فى جماعة الموت : (اضربن) فصلت
 فيه بالالف لثلاث تتولى ثلاثه أمثال ، وإذا قلنا اللام زائدة فقد اجتمع ثلاثه أمثال
 وذلك يكفى فى التحرز منها ويزداد ثقلا بزيادة اللام الاولى .

(١) ومنه قول الشاعر :

فقلت اعيراني القدم لعلنى * اخطبها قبرا لا بين ما جد
 انظره فى المعنى ٣٥٠/١ ، والهيم ٦٤/١ ، واللسان (قدم) -
 وابن عقيل ٦٩/١ (ط) (١٢) والاشمونى ١٢٤/١ .

(٢) ما بين القوسين زيادة يقتضيها السياق .

والصحيح عندى أن (لمل) و (عل) لفتان لا يحكم فى اهداهما
بالزيادة ولا فى الاخرى بالحذف كما أن قولهم : (نصحت لك وشكرت لك)
وبابه اللام فيه ممدية للفعل فى لغة وهى محذوفة فى اللغة الأخرى
، ولا يقال هى فى أحدهما زائدة بل كل منهما أصل فى لغة ، وهذا المذهب
أسلم وله أصل يشهد بصحته ، ويدل على ذلك تعدد اللغات فى (لمل) فقد
قالوا : (لمل) ، و (عل) ، و (عن) ، و (غن) ، و (لمن) ، و (ولغن)
وكل منها لغة غير الأخرى ، ولا يقال ان الفين بدل من العين كذلك ها هنا
والله أعلم بالصواب .

(١) وافق ابن الانبارى الكوفيين فى هذه المسألة فقال فى الانصاف : ٢٢٤
(والصحيح فى هذه المسألة ما ذهب اليه الكوفيون) .
والمكبرى هنا يوافق الكوفيين أيضا ، فاذا أتيت أصالة اللام فى (لمل)
لأنها لغة غير (عل) فهو بذلك يثبت ما ذهب اليه الكوفيون وان لم
يصح بذلك لان اختياره هذا هو مذهب الكوفيين قال ابن يعين
فى شرح المفصل : ٨٨/٨ ، (والكوفيون يزعمون ان اللام أصل وانهما
لفتان ، وان الذى يقول : (لمل) غير الذى يقول عل)
وانظر لغات (لمل) فى تهذيب اللغة للأزهري ١٠٦/١ (لعل) ،
ومعاني الحروف للرماني : ١٣٤ ، والجنى الدانى : ٥٨٢ ، والانصاف
: ٢٢٤ وكتاب شرح اللمع للمؤلف لوجه (٦٦) وشرح التسهيل
للدماميني ٢١٧/١ الهمع للسيوطي ١٥٣/٢ أوصلها إلى
ثلاث عشرة لغة .

٥٦ - مسألة [بناء اسم (لا) النافيه للجنس] *

(لا) اذا دخلت على المفرد لنفى الجنس كان الاسم بعدها مبنيا في ظاهر قول البصريين . (١) ومنهم من قال : نحو معرب (٢) ، وه قال الكوفيين . وجه القول الأول (٣) من أوجه :

أحدها : أن (لا) مركبة مع الاسم ، والتركيب يوجب البناء خمسة عشر ، ويبان أنها مركبة مع الاسم ، أنها اذا فصل بينهما أعرب كقوله تعالى (٤) " لا فيها غول " واذا لزم الفتح مع الوصل ، وزال مع الفصل دل أنه حادث للتركيب ، والتركيب يوجب البناء لأنه يجعل فيه الشيطان كالشئ الواحد على وجه

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوجه (٤٦) وشرح اللمع لوجه

(٧٠) كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف ٣٦٦ - ٣٣٧ وهي المسألة

رقم (٥٣) وعنوانها هناك : (اسم (لا) المفرد النكرة معرب أو مبنى)

وأنظر الكتاب ٣٤٥/١ ، والمقتضب ٣٥١/٤ ، وأسرار الصربية ٢٤٦

وابن الشجري ٢٢٢/٢ ، والرضي ١٠٠/١ ، والأصول ٤٦١/١

وابن يعيش ١٠٥/١ ، والمرتبجل ١٧٩ ، والهمج ١٩٩/٢ (ط) الكوت

والجنى الداني : ٢٩٠ ، والمفنى : ٢٦٢ ، والصبان ٦/٢ والتصريح

٠٢٣٨/١

(١) هذا هو رأى الجمهور .

(٢) صاحب هذا رأى كما ذكر المؤلف في (اللباب) هو الزجاج والسيرافى

وأنظر الجنى الداني : ٢٩١ ، وزاد السيوطى : الجرمى ، والزجاجى

والرمانى ، ولم يذكره ابن الانباري في الانصاف .

أما الرمانى فثبت البناء في معانى الحروف أنظر ص ٨١

(٣) أنظر حجة البصريين في الانصاف : ٣٦٧ .

(٤) الصافات : آية ٤٧

يلزم فيه الاتصال ، ويجرى مجرى الحرف ، اذ لا يستغنى عن الحرف .
والوجه الثاني : أن الكلام تضمن معنى الحرف فكان مبنيا ك (أين)
و (كيف) ، وبيان ذلك أن قوله : (لا رجل في الدار) تقديره لا من
رجل ، وإنما قدر ذلك لأن (من) موضوعة لبيان الجنس ، والنفي هنا
للجنس كله ، فقد ثبت في اللفظ معنى لا يثبت إلا بالحرف ، وإذا تضمن الاسم
معنى الحرف بنى (١) ، لأنه أدى ما يؤديه الحرف لفظا ، فتعدى إليه حكمية
صار هذا كخمس عشرة ، في أن التقدير خمسة وعشرة ، ويدل على أن من
نفي التي تفيد نفي الجنس هنا أنه لو قلت : (لا من رجل في الدار) لم يجز
أن يكون فيها اثنان ، ولا أكثر ، ولو قلت : (لا رجل في الدار) جاز أن
يكون فيها اثنان أو أكثر ، فإذا قدرت (من) كان حكمها هذا الحكم .

والوجه الثالث : أن رجل ها هنا لو كان مخرجا لكان منونا لأن التنوين
تابع للأعراب ، وإنما يمتنع بالالف واللام وعدم الصرف والاضافة ، وكل ذلك غير
موجود ، فتعين أن يضاف عدم التنوين الى البناء .

والوجه الرابع : أنه لو كان مخرجا لكان بفعل محذوف ، وكان التقدير
لا أبعد أولا لا أرى ونحو ذلك ، وهذا بعيد التقدير ، لأنك تقول :
(لا اله الا الله) فلو كان معناه لا أبعد لكان النفي منسوبا الى وجدانك ،
وليس المعنى عليه ، وإنما المعنى أن عدم الآلهة غير الله لمعنى في نفس المنفى ،
وهو عدم تصوره لا عدم وجدانك .

(١) ذكر السيوطي أن المتضمن معنى (من) هو (لا) لا الاسم وزاد رأيا

آخر في بناءه هو تضمنه معنى اللام الاستفراقية .
أنظر مجمع الهوامع ١٩٩/٢ (ط) الكويت .

والوجه الخامس : أنه لو كان معربا لجاز نصبه مع الفصل ، لأن كل معرب يجوز أن يفصل بينه وبين العامل فيه بالظرف خصوصا ، كـ (ان) فانك تقول : (ان في الدار زيدا) فتعملها مع الفصل بالظرف .
 وان فان قيل : (لا) فرع على (أن) فرع على (كان) والفروع تنقضي عن الأصول .

قيل : لم قلتم ان النقصان محصور في اتصال (لا) بما بعده ؟
 مع أن لنا أحكاما تخالف فيها (لا) باب (ان) ويكفي في ذلك فارقا بسين (١)
 الأصول والفروع .

واحتج الآخرون على ان اسمها معرب بأشياء (٣) .
 أحد ها : أنه يجوز فيما بعدها النصب والتنوين ، والرفع والتنوين هذا اذا كان مفردا ، واذا كان مضافا كان معربا بلا خلاف ، وهذا يدل على أن البناء لا علة له هنا ، اذ لو كانت له علة كانت لازمة لأن معناه لا يختلف ، واذا انتفت علة البناء ثبت كونه معربا .

(١) كذا في الأصل ولعل الصواب (لها)

(٢) كذا في الأصل ولعل لفظة (في) زيادة من الناسخ .

(٣) احتج ابن الانباري للكوفيين بقوله :

(اما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انه منصوب بها لأنه اكتفى

بها من الفصل ، لأن التقدير في قولك : (لارجل في الدار) لا أجد

رجلا في الدار فاكثفوا بلا من العامل (٠٠٠٠٠) الانصاف : ٣٦٦

والوجه الثاني : أن الكلام متضمن معنى الفعل ، وكان هو العاقل وبيانه أن قولك : لا رجل في الدار تقديره لا أعلم ولا أبعد والمعنى على هذا مستقيم ، وحذف الفعل وبقاء عمله جليئاً بلا خوف ، فمن ذلك قوله (١) " وإن أحد من المشركين استجارك " ، و " إذا السماء انشقت " (٢) والاسم معمول لفعل محذوف ، كذلك هو هنا ، والأصل في العمل للأفعال ، فإذا صح تقديرها نسب العمل اليها . والوجه الثالث : أن (لا) بمعنى (غير) (٣) ، وغير هنا بمعنى (ليس) ، ألا ترى أنك تقول : (زيد لا عاقل ولا جاهل) أي غير عاقل وتقول : (قام القوم ليس زيدا) وهو في المعنى قام القوم غير زيد ، فلما اشتبهت الكلمات الثلاث (لا) و (ليس) و (غير) وكانت (غير) تنصب ، و (ليس) تنصب كان حملها على (ليس) أولى ، لأنها غير جارة وهي مثلها في النفي فحملت عليها في النصب .

ونظير ذلك حمل (ما) على (ليس) في لغة أهل الحجاز ، و (لا) تشاركها في أن لها اسم وخبر كما ليس كذلك ، إلا أنهم لما قدموها ولزمت فيها الفكرة بدأوا بالمنصوب كما يبدون بحرف الجر إذا كان المبتدأ نكرة .

(١) التوبة : آية ٦

(٢) في الأصل (انشقت) الانشقاق آية : ١

(٣) قال ابن الأنباري : (...) وضهم من تصد بأن قال : إنما قلنا أنه

منصوب بها لأن (لا) تكون بمعنى غير كقولك : (زيد لا عاقل ولا جاهل)

أي غير عاقل وغير جاهل فلما جاءت ها هنا بمعنى (ليس) نصبوا بها

ليخرجوها من معنى غير إلى معنى (ليس) (...) الخ الانصاف ٣٦٦ .

(١)

والرابع : أن (لا) محمولة على (أن) لأنها تشبهها في دخولها على المبتدأ والخبر ، وأنه لا يعمل ما قبلها فيما بعدها ، وإنما لتوكيد النفي كما أن (أن) لتوكيد الإثبات ، وكما أن (أن) تنصب كذلك (لا) (٢)

(٣)

والجواب عن الوجه الأول من وجهين .

أحدهما : أن الكلام فيما إذا كانت النكرة بعدها مفتوحة غير منونة ، وأن تلك الفتحة هل هي بناء أم أعراب ؟ وهذا لا يوجب أن تكون مصرة في كل موضع ، ألا ترى أنها في هذا الموضع مفتوحة غير منونة ، وفي المواضع الأخر تفتح وتنون ، وتضم وتنون وفي مواضع تنصب وتنون لا غير ، وكل ذلك على حسب التقدير ، فالفتح فيها بغير تنوين بناء ، إذ لو كان أعراباً لنون كما يننون في بقية المواضع . (٥)

والوجه الثاني : أن النكرة هنا تقدر معها (من) وذلك يوجب البناء ، وإذا نونت لم تقدر معها (من) فتنتفى علة البناء . قولهم : (متضمن معنى الفصل) لا يستقيم ، لأن الفعل لو كان مراداً لكان الاسم مفصلاً ، ولم ينسب إلى (لا) ، ولا يجوز أن يكون الفعل ما دلت عليه (لا) لوجهين :

(١) في الأصل (محمولاً)

(٢) قال ابن الأنباري : ومن النحويين من قال : أنه منصوب لأن (لا) إنما علمت النصب لأنها نقيضة (أن) لأن (لا) للنفي ، و (أن) للإثبات

الانصاف / ٣٦٧

(٣) رد ابن الأنباري على الكوفيين في الانصاف / ٣٦٧ - ٣٧٠

(٤) كذا في الأصل ، وكان حقها أن تكون (أو) بدل (أم)
(٥) قال ابن الأنباري : (ثم لو كان كما زعمت وأنه معرب منصوب لوجب أن يدخله التنوين ، ولا يحذف منه لأنه اسم معرب ليس فيه ما يضمنه من الصرف ، فلما منع من التنوين دل على أنه ليس بمعرب منصوب .

أحدهما : أن (لا) لا يدل على فعل معين ، وقد ذكرنا ذلك .
والثاني : أن الحروف لا تعمل بمعنى الفعل الذي تدل عليه ، ألا ترى

أن حروف الاستفهام لا تعمل بها فيها من معنى الفعل ، ويدل عليه أن الفعل لو كان هو العامل لكان الاسم منونا ، إذ لا مسقط للتنوين وقولهم ^(١) ثالثا .
(لا بمعنى غير وغير بمعنى ليس) فكلام لا حاصل له ، لأن (لا) لو كانت كذلك لكانت بمعنى ليس من غير واسطة لاشتراكهما في النفي ولو كانت كذلك لم ينتصب الاسم بعدها ووقع ليس في الاستثناء بمعنى غير له معنى ، لأن التقدير هناك : ليس ببعضهم زيدا ، فهي باقية على بابها ، وأما حمل (لا) على (ان) فهو صحيح ولكن لا في الأعراب ، إذ لو كانت كذلك لنون اسمها كما نون اسم (ان) وانما هي محمولة في موضع أعراب الاسم على (ان) ، ولولا علة الأعراب لكان الاسم منصوبا منونا ^(٢) كما جاء في الظاف ^(٣) والمشابه لها ^(٤) والله أعلم بالصواب .

-
- (١) لعل هنا كلمة ساقطة هي (أما قولهم) أو نحو ذلك .
(٢) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقة بخط الناسخ .
(٣) قال ابن الأنباري هذا فاسد وذلك لأن التنوين ليس من عمل (ان) وانما هو شيء يستحقه الاسم في الأصل ، وانما يستقيم هذا الكلام ان لو كان التنوين من عمل ان ، ولا خلاف بين النحويين ان التنوين ليس من عملها (.) الانصاف / ٣٦٩ .
(٤) كنا في الأصل ولو قال : (له) لكان أرفع .

٥٧ - مسألة [رافع خبر (لا) النافية للجنس] *

(١)

خبر (لا) في قولك : (لا رجل أفضل منك) مرفوع على موضع لا رجل

وقال الاخفش : معمول (لا) كخبر (ان)

وجه القول الاول شيان

احدهما : أن لا واسمها ركبا قصارا كاسم واحد ولذلك بنى فجرت مجرى
خمس عشرة ، ومعلوم أن خمسة عشر فسي موضع اسم واحد ، كذلك (لا رجل)
فعند ذلك يحكم على موضعها بالرفع على الابتداء ، والابتداء يحتاج الى خبر
وأفضل هو الخبر و (لا) على هذا كجزء من الكلمة فلا تكون عاملة في الخبر .

فان قيل : اذا جاز أن تعمل لا في اسمها مع انها في حكم الجزء

* انظر ثبت التخريجات في المسألة السابقة .

ولم يذكرها ابن الانباري في الانصاف مع ان الخلاف فيها بين البصريين
والكوفيين ، ولكنه لم يله اکتفى بالحديث عن العامل في خبر (ان) لان
(لا) تعمل عمل (ان) كما هو معلوم .

قال الرضی فی شرح الکافی ١١٠/١ (. . .) وعند الكوفيين أن خبر
ان واخواتها وكذلك خبر (لا) التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان
خبر المبتدأ ، لا بالحروف لضعفها عن عطية (. . .)

وانظر شرح المفصل ١٠٧/١ .

(١) وقيل في موضع الاسم فقط .

جاز أن تعمل في الخبر •

قيل : عملت في الاسم من حيث هي حرفه شبه بغيره من الحروف فأما مضمها
مع اسمها فرفع لوقعها موقع الاسم المفرد والخبر واقع عنهما ، وهذا معنى
غير الاعراب ، ألا ترى أن قولك : (ما جاني من رجل) الاعراب فيه على
غير الموضع فـ (رجل) مجرور و (من رجل) في موضع الفاعل ولذلك
جاء في الصفة الجر على اللفظ والرفع على الموضع كقوله تعالى : ^(١) " مالكم
من اله غيره " وغيره بخلاف أن فانه لا موضع لها ولا سمها حتى يحمل الخبر
عليه •

والوجه الثاني : أن (لا) عامل ضعيف إذ كان فرع فرع ^(٢) وليس
عمله لازم ، ولا هو أصلا بنفسه ، فمعد ذلك لا يقوى على العمل في الخبر
ونظير ذلك أن الشرطية فانها لا تعمل في الجواب عند جمهور النحويين ، وكذلك
قال بعض البصريين في خبر المبتدأ يعمل فيه الابتداء والمبتدأ لما كان الابتداء
ضعيفا •

وشبهه أبو الحسن : أن (لا) تقتضى اسمين وقد عملت في أحدهما فتعمل
في الآخر كـ (ان) •

والجواب ما ذكرناه من الوجهين المتقدمين • والله أعلم بالصواب •

(١) سورة هود آية ٥٠

(٢) وذلك أن (لا) فرع في العمل على (ان) ، و (ان) فرع في العمل

على (كان) ، و (كان) فرع في العمل على الفعل الثام الذي يرفع

فاعلا وينصب مفعولا •

٥٨ - مسألة [(لا) اذا دخلت على اثنى هل يكون مصريا أم مبنيا]

- اذا دخلت (لا) على الاسم المثنى كان مبنيا (١) .
وقال المبرد : هو مصرب (٢) .

وجه القول الاول : أن علة البناء في المفرد موجودة بعد التثنية فكان مبنيا كالمثنى في النداء ، ومبناه وهو أنه بنى في الافراد لما ركب وتضمن معنى (من) وهذا موجود هنا ، ألا ترى أن التقدير في قولك : (لا غلامين لك) أى لا من غلامين اذا ميز الغلمان اثنين اثنين ثم حذفت (من) - وتضمن الكلام معناها كما أن قولهم : (نعم الرجلان الزيدان) أى اذا ميز الجنس رجلين رجلين ، وكذلك قلت في النداء : (يا زيدان أقبلا) كما قلت : (يا زيد أقبل) .

(*) أنظر ثبت التخريجات في مسألة رقم (٥٦)

كتب على هامش الاصل بخط الناصب نفسه (هذه المسألة تكتب في باب (لا) قد مضى حيث أراد ، وموضحها في النسخة المخطوطة بعد مسألة عامل النصب في المفعول مجبه وهي المسألة رقم (٦٢)
ولم يذكرها ابن الانباري في الانصاف لان الخلاف فيها ليس بين البصريين والتوفيين .

- (١) هذا هو رأى الجمهور وهو رأى اخليل .
(٢) أنظر رأى المبرد في المختضب ٣٦٦/٤ .

واحتج الآخرون من وجهين : (١)

أحدهما : أن اللفظ هنا مركب والاسم الثاني (٢) من لا يثنى ولا يجمع

كقولك : (خمسة عشر) فانك لا تثنى عشر ولا تجمعها .

والوجه الثاني : أن المثنى فى تقدير المصطوف ألا ترى أن قولك :

(قام الزيدان) تقديره قام زيد وزيد ولو ظهر المصطوف لم يكن البناء كذلك

إذا كان مقدرا .

والجواب عن الأول : أنه باطل بما إذا سميت رجلا بـ (حضر موت)

(٣)

فانك تقول فى تثنيته حضرموتان وحضرموتون فأما خمسة عشر فان التثنية فى

الاسم الثانى امتنع تثنيته لعله أخرى ، وذلك أن خمسة عشر عبارة عن خمسة

وعشرة فإذا تسميت عشرا بقيت الخمسة على حالها فلم تصح تثنية لانه بمصدر .

(١) قال المبرد فى المختضب ٣٦٦/٤ (٠٠٠) وليس القول عندي كذلك

لان الاسماء المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما وحدا

(٠٠٠) وللمبرد وجهة نظر أخرى أنظرها فى شرح الرضى ٢٣٥/١ .

ورد عليه ابن يحيى ١٠٦/٢ ، وابن هشام فى المثنى ١٩٤/١ ،

والرضى فى شرح الكافية ٢٣٦/١ والسيوطى فى الجمع ٢٠٠/٢ .

(٢) كذا فى الأصل ولعلها (ما) ليستقيم الكلام .

(٣) فى الأصل (فانه)

الكمية بخلاف مسألتنا فان الكمية في الاسم دون (لا) .
و أما تقدير العطف ، فذلك أمر يتعلق بالمعنى ، واللفظ على خلافه
وذلك أن الاسم ^{المعطوف} حذف هو وحرف العطف ، ووضعت مكانهما صيغة أخرى
، فكان حكمها حكم المفرد غير المعطوف كما كان ذلك في النداء ألا ترى
أنك ناديت (١) اسما فيه حرف العطف نصبت اليته كقولك : يا زيدا وعمرا
أقبل ، ولو تنثيت لقلت : يا زيدان فبنيت .
فان قيل : فالياء في (لا غلامين) حرف الاعراب ، وعلامة النصب ،
وذلك دليل على أن الاسم منصوب .
قيل : الياء هنا حرف الاعراب ، وتدل على الحركة التي هي الفتح لا
على فتحة الاعراب ، كما أن قولك : (يا زيدان) الالف فيه حرف الاعراب
وعلامة النصب ، كذلك ها هنا ، والله أعلم بالصواب .

(١) كذا في الاصل ولو قال : (أنك اذا ناديت ... الخ) لكان أنسب .

٥٩ - مسأله : [تقديم معمول الفاظ الاغراء عليها] *

لا يجوز تقديم معمول الفاظ الاغراء عليها نحو دوتك وعليك .

وقال الكوفيون يجوز . (١)

لنا (٢) أنها أسماء جامده أعملت بالمعنى ، فلم يجرز تقديم معمولها عليها
كالمصدر ، وبيان أن (عليك) ، و (دوتك) حروف في الاصل وظروف

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب (اللباب) لوحة (٩٧) وأعراب
القرآن ١٧٥/١ كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف ٢٢٨-٢٣٥ ،
وهي المسألة رقم (٢٧) وعنوانها هناك : (القول في تقديم معمول
اسم الفعل عليه) .

وانظر كتاب سيبويه ١٩١/١ ، والمقتضب ٢٠٣/٣ ، ومعاني القرآن
للفراء ٢٦٠/١ ، واشتقاق أسماء الله للزجاجي : ٣٧٩ ، وأمالى
الزجاجي : ١٣٧ ، وأسرار المربيه : ١٦٥ ، والمقرب ١٣٦/١ ،
وابن يعيش ١١٧/١ ، والبحر المحيط ٢١٤/٣ ، والمغنى : ٦٠٩ ،
والاشموني ٢٠٦/٣ ، والتصريح ٢٠٠/٢ ، والهمع ١٠٥/٢
١ / هو رأى الكسائي ومن وافقه أما الفراء فيقول في المعاني : ٠٠٠ وقلما
تقول العرب زيدا عليك ، وهو جائز كأنه منصوب بشئ مصر قبله .
أن يجوز نقله .

٢ / قال المؤلف في كتاب (اللباب) لوحة : ٩٧ ، " وأسماء فعل
الامر لا يتقدم معمولها عليها عند البصريين " وقال في اعراب القرآن
عند قوله تعالى : " كتاب الله عليكم " وقال الكوفيون هو اغراء
وهذا عندنا غير جائز " ١٧٥/١ .

وانما استخبرت ها هنا فعملت عمل الفعل توسعا ، وما كان كذلك اقتصر
به في العمل على وقوعه في موضعه ، ولا يجوز فيه التقديم لان ذلك تصرف
وهذه الاسماء لا تصرف لها فتجری في ذلك مجرى الحروف نحو (ما) النافية ،
و (لات) مع الحين ، وكالمصدر فانه لا يتقدم معموله عليه ، مع أن حروف
الفعل فيه موجوده فضح التقديم هنا أولى .

(١)

واحتج الآخرون بالسمع والقياس .

(٢)

أما السماع فقله تعالى : " كتاب الله عليكم " أي عليكم كتاب الله

(٣)

وقول الشاعر :

يا ايها الماتح دلوى دونك * انى رأيت الناس يحمدونك

(١) انظر احتجاج ابن الانباري للكوفيين في الانصاف ص ٢٢٨ وأجاز

الفراء أن يتقدم معمول الفاظ الاغراء عليها ولكن بقله انظر الممانى ٢٦٠/١

(٢) النساء آية ٢٤

(٣) البيت مختلف في نسبه . ففي خزانه الادب ١٥/٣ هـ ١٨ نسبه

البغدادى لراجز جاهلى ، من بنى أسيد بن عمرو بن تميم ، وفي المقاصد

النحويه نسبه العيني لجارية من بنى مازن ٣١١/٤ . ونسبه ابن حجر فى

الاصابه ٥١٢/٣ لناجيه بنت جندب بن عمير بن يعمر بن دارم ، وانظر

شرح التيريزى للحماسه : ٢٧٠ وانظر كتاب اللباب للمؤلف لوجه ٩٧ هـ -

ومعاني القرآن للفراء ٢٦٠/١ والسيرة النبويه ٣١١/٢ ، واشتقاق اسماء

الله : ٣٧٩ هـ واعراب القرآن المنسوب الى الزجاج ٢٥٢/١ ، وامالى

الزجاجى : ١٣٧ هـ وابن يعين ١١٧/١ ، وغريب الحديث ٤٣/١ هـ ،

والمفنى : ٦٠٩ هـ ، وامالى الفالى ٢٤٤/٢ هـ ، والمعقد الفريد ٢١١/٥ هـ ،

وتفسير الطبرى ١٢٠/١ هـ واسرار العربيه ١٦٥ هـ ، واللسان ٤٤٧/٣ هـ ،

والاظمة والامكنه ١٥٩/٢ هـ ، والمقرب ١٣٧/١ هـ ، والاشباه ١٤٢/١ هـ ،

شدور الذهب ٣٥٩ هـ ، والانصاف : ٢٢٨ هـ وزاد بيتا ثالثا ، والمرتجل

: ٢٥٧ هـ والتصريح ٢٠٠/٢ هـ ، والهمع ١٠٥/٢ هـ ، والشاهد فيه تقديم

(دلوى) وهو معمول (دونك) ودونك اسم فعل بمعنى خذ واصله

العباره قبل التقديم دونك دلوى .

وأراد دونك دلوى فاملاً هـ

وأما القياس فمن وجهين :

أحدهما : أنها نائية عن الفعل هـ والفعل يجوز تقديم معموله عليه هـ

وكذلك ما ناب عنه هـ ألا ترى أن اسم الفاعل والمفعول لما نابا عن الفعل

جاز تقديم معموليهما عليهما •

والثاني : أنها واقعة موقع الامر هـ ومعمول الامر لا يتقدم عليه كذلك ها هنا ^(١)

فقولك (عليك زيدا) فى معنى الزم زيدا هـ ولو قلت زيدا الزم جاز كذلك عليك •

وانجواب ^(٢) : أما الآية فنصوبة على المصدر والعامل فيها ما تقدم من قوله :

(١) الاول من الوجهين فى الانصاف هـ وأما الثانى فلا يسجد فى الانصاف

وهو فى حقيقته مردود الى الاول •

(٢) رد ابن الانبارى على الكوفيين بقوله : وأما الجواب عن كلمات الكوفيين اما

احتجاجهم بقوله تعالى : " كتاب الله عليكم " فليس لهم فيه حجة لان كتاب

الله ليس منصوباً بعلينكم •••

قال : وأما البيت فلا حجة فيه من وجهين أن قوله (دلوى) ليس فى موضع

نصب وانما هو فى موضع رفع لانه خبر مبتدأ مقدر •••

والثانى نسلم انه فى موضع نصب ولكنه لا يكون منصوباً بدونك •••

قال : وأما قولهم : انها قامت مقام الفعل فيجوز تقديم معمولها عليها

كالفعل قلنا هذا فاسد وذلك لان الفعل الذى قامت هذه الالفاظ مقامه يستحق

فى الاصل أن يعمل النصب وهو متصرف فى نفسه فتصرف فى عمله ••••• الخ

الانصاف : ٢٣٠ - ٢٣٥ •

" حرمت عليكم أمهاتكم " أى كتب ذلك عليكم كتاباً ثم أضافه الى اسم الله ،
(١)
وهو اضافة المصدر الى الفاعل ، و (عليكم) يتعلق بذلك الفعل كما قال :
" كتب عليكم الصيام " .

أما الشعر فمعناه الخبر لا الامر ، وذلك أنه نبيه على أن دلوه قريب منه
(٢)
ليمتنى بملئه ، قولهم : ان هذه الألفاظ تنوب عن الفعل (قلنا : نيابتها
عنه لا تستفاد من التصرف ، ألا ترى أن (ما) و (لات) و (هذا) والظرف
تنوب عن الأفعال فى مواضع مخصوصه ولم يلزم من ذلك جواز تقديم المنصوب
بها عليها على ما سبق والله أعلم بالصواب .

(١) البقره آية : ١٨٣

وزاد المؤلف فى كتاب (اللباب) وجها آخر قال : (الثانى أنه منصوب
بفعل محذوف تقديره الزموا كتاب الله وعليكم متعلق بكتاب أو حال منه)
انظر لوجه ٩٧ .

(٢) قال المؤلف فى كتاب اللباب أما البيت فـ (دلوى) مرفوع بالابتداء
وما بعده خبر ، ويجوز ان يكون منصوباً على تقدير خذ وفسره دونك
انظر اشتقاق اسماء الله : ٣٧٩ .

٦٠- مسألة (ناصب الظرف الواقع خبراً) *

إذا وقع الظرف خبراً عن المبتدأ كان لفظه منصوباً ، وموضعه رفع لوقوعه

• موقع الخبر •

• واختلفوا في التقدير •

فقال معظم البصريين هو منصوب بـ (استقر) ، وهو فعل

(١)

ومنهم من قال : المقدر (مستقر) وهو اسم الفاعل •

وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف ، ومعناه ان قولك : (زيد خلفك) -

فخلفك ظرف في الاصل يقدر بفي ثم عزل عن ذلك ونصب ، فكان نصبه لمخالفته

الاصل ، وانه ليس بالمبتدأ في المعنى •

وقال ثعلب الناصب له فعل أى (زيد حل خلفك) •

* سبق أن ذكرنا في المسألة رقم (٣٣) أن هذه المسألة جزء منها إلا أن -

أبا البقاء لما رأى الخلاف فيها من جهتين الجهة الأولى بين البصريين

أنفسهم ، والجهة الثانية بين البصريين والكوفيين ، افسرد ما كان بين

البصريين أنفسهم بمسألة مستقلة وهى المسألة المتقدمة رقم (٣٣) ثم عاد

هنا الى المسألة ثانية ليذكر خلاف الكوفيين والبصريين فيها ولو أن أبا البقاء

دمج المسألتين فى مسألة واحدة كما فعل ابن الأنبارى لكان أفضل • انظر

الانصاف ٢٤٥ - ٢٤٧ مسألة رقم (٢٩) •

(١) هذا هو الخلاف الذى أفرده أبو البقاء بمسألة رقم (٣٣) وحق هذه المسألة

أن تكون بعد المسألة (٣٣) ولا ادرى لماذا أخرها أبو البقاء ؟

وجه القول الاول : أن الاصل عمل الفعل في الظرف وغيره ولفظ النصب يباقي وهو عمل ، ولا بد للعمل من عامل ، والمامل في الاصل هو الفعل ، وقد صح معناه ها هنا فوجب أن يكون هو المامل .^(١)

فان قيل : لو كان الفعل هو المامل لوجب أن يكون هناك ضمير فاعل وكان يوجب الا يتمين ، بل أي فعل كان وجب أن يقدر وعلى هذا كان يجب الا يكون موضع الظرف رفعا لان الفاعل مضم .

والجواب :^(٢) أما لفظ الظرف فمضروب باستقر ، وهو أولى من تقدير فعل آخر لوجهين .

أحدهما : ان الاستقرار هو الحصول المطلق وغيره فعل محين ولا دلالة في اللفظ على نوع مخصوص من الافعال بخلاف الحصول المطلق فانسه محتمل لجميع أنواع الفعل ، وكونه طرقا يدل على الحصول المطلق أما كونه مرفوع الموضع فلو قوعه موقع الخبر ، وهذا من باب الجهتين وذلك أن انتصابه لفظا خلاف ارتفاعه موصفا وكل واحد منهما يقدر تقديرا غير تقدير الآخر فارتفاعه لو قوعه موقع الخبر المرفوع ، وانتصاب لفظه بالفعل المقدر ، فالفعل مقدر من وجه ، وغير مقدر من وجه .

(١) انظر مسأله (٣٣) والانصاف : ٢٤٦

(٢) حقها أن تكون بالفاء كما سبق نظائرها .

قولهم : (لو كان المقدّر هنا فعلا لكان هنا فاعل) •
قلنا : وكذلك نقول فإن في الظرف ضميرا هو فاعل استقر وانتقل الى الظرف
ولهذا يرتفع الظاهر به كقولك : (زيد خلّفك أبوه) إلا أن عامل الظرف
هنا لا يظهر البتة ، لأنه ناب عن الخبر المرفوع والخبر لا يظهر ممّسه
الفعل كذلك ها هنا •

ومن قال : التقدير (مستقر) فحجته أن الاسم هو الأصل وقد
قوى ها هنا بأن الظرف في تقدير المفرد ، ولو كان المقدّر فعلا لكان
جملة •

والجواب : أن تقدير الفعل أولى لوجهين

أحدهما : أنه الأصل في العمل •

والثاني : أنه مقدّر في الصلة بالفعل كقولك : (الذي خلّفك زيد) • ولو
كان الاسم هو المقدّر لكان مفردا لا تتم به الصلة ألا ترى أنك لو قلت : زيد
الذي مستقر خلّفك لم يجز لأن الصلة مفردة • والضرورة تدعو إلى أن الصلة
جملة • وذلك يتحقق بالفعل لا بالاسم أما الكوفيون فشبهتهم أن كل شيء
مختلفين فالثاني منهما منصوب وأصله مخالفة المفعول للفاعل • وقد ذكرنا
نحو ذلك في خير (ما) •
(٢)
وبدل على (فساد ما ذهبوا إليه) أن الخلاف لو أوجب النصب لجاز نصب
الابتداء لأنه مخالف للخبر هذا لا سبيل إليه والله أعلم بالصواب •

(١) ما بين القوسين كلمة غير واضحة في الأصل واجتهدت في تصويبها •

(٢) ما بين القوسين صحيح على هامش الورقة بخط الناسخ •

٦١ - مسألة [عامل النصب في الفعول معه] *
=====

- (١) المنتصب في الفعول معه ينتصب بالفعل الذي قبله بواسطة الواو .
وقال الاخفش : ينتصب انتصاب الناف (٧) . كما ينتصب (مع) .
وقال الزجاج : ينتصب بفعل محذوف تقديره : استوى الماء ، ولا بس الخشبة (٣)
وقال الكوفيون : ينتصب على الخلاف (٤) .

✽ ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوحة (٥٨) وشرح اللمع
لوحة (٨٨) كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف : ٢٤٨ - ٢٥٠ وهذه المسألة
رقم (٣٠) وعنوانها هناك : (القول في عامل النصب في الفعول معه) .
وانظر الكتاب ١٥٠/١ ، لصول ابن السراج ٢٥٣/١ ، والجنى الداني :
١٥٥ ، ومنه اللبيب ٣٩٨ ، والتسهيل ٩٩ وشرحه للدماميني ، وابن يعيش
٤٨/٢ ، والرضي ١٩٥/١ ، والهمع ٢١٩/١ والاشمونى ٣٩٥/٢ ، والصبان
١٩٩/٢ ، والتصريح ٣٤٤/١ ، وابن عقيل ٥٠٠/١ .
(١) هذا هو مذهب البصريين أنار الانصاف : ٢٤٨ .
(٢) أنار مذهب الاخفش في شرح الفصل ٤٩/٢ ، وتنبه أبو حيان : لاكثر
الكوفيين .

(٣) أنار مذهب الزجاج في شرح الرضى ١٩٥/١ ، والتصريح ٣٤٤/١ .
(٤) هناك مذهب رابع يقول : ان عامل النصب في الفعول معه الواو نفسها
وهو مذهب الجرجاني ، أنار الجنى الداني : ١٥٥ ، وشرح الرضى ١٩٥/١
أما الخلاف : فهو عامل معنوى اصطلح عليه الكوفيون ، وذلك أن مخالفة =

وحجة القول الاول (١) : أن الواو صححت وصول الفعل الى ما بعدها فكان ذلك الفعل هو العامل ، كالا في الاستثناء ، وبما أنه أن قوله : — (استوى الماء والخشبة) لا يصح معناه الا بالواو ، ولو قلت استوى الماء الخشبة لم يصح ، فاذا فسد عند عدم الواو ، وصح عند وجودها ، وجب أن ينسب العمل الى الفعل (٢) اذا كانت الواو لا تعمل بنفسها لم يبق الا أن الفعل عمل يتوسط الواو (٣) ، ونظير ذلك (الا) في الاستثناء الا ترى

== الثاني للاول تقتضى نصبه .

وقد امتدح الدكتور مهدي المخزومي (الخلاف) وعد الاخذ به وسيلة من وسائل التيسير في النحو . (مدرسة الكوفة ٢٦٧)

وليس كل الثوفيين يقولون بانتصاب المفعول معه على الخلاف ، وانما هو رأى لبعضهم فقط انظر الجمع ٢٢٠/١ .

(١) هذه حجة البصريين ، واحتج لهم ابن الانباري بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا ان العامل هو الفعل وذلك لان هذا الفعل وان كان في الاصل غير متحد الا أنه قوى بالواو فتعدى الا الاسم فنصبه . . . الخ) الانصاف : ١٤٨ .

(٢) سقطت الـواو من الاصل . وفي الاصل (اذا كانت . . .)

(٣) هذا هو مذاهب سيويه أنظر الكتاب ١٥٠/١ ، وعليه أكثر البصريين واختاره كثير من المتأخرين .

قال ابن السراج في الاصول : ٢٥٣/١ (اعلم أن الفعل انما يحمل

في هذا الباب في المفعول يتوسط الواو . . .)

أنك لو قلت : (قام القوم زيدا) لم يستقم ، ولو قلت : (قام القوم الا)
زيدا (صح المعنى ، وصار بين المستثنى والمستثنى منه علقه ، فكان الفعل
هو الحامل ، وكذلك الباء في (مررت بزيد) ، والهمزة وتضعيف المصين
كقولك : (فرحت زيدا) ، و (أفرحت زيدا)
ووجه قول الاخفش (١) أن الواو قامت مقام (مع) ولم يكن اثبات الاعراب فيها
فكان اعراب (مع) فيما بعد الواو كما كان ذلك في (غير) في الاستثناء .

= وقال أبو علي في الايضاح : ١٩٣ (الاسم الذي ينتصب بأنه مفعول
معه يعمل فيه الذي قبله بتوسط الحرف) .
وقال ابن يمين في شرح الفصل ٤٩/٢ : (. . والصواب ما ذهب اليه
سيبويه من ان الحامل للفعل الاول لانه وان لم يكن متعديا فقد قوى -
بالواو النائية عن مع)
وقال الرضي في شرح الكافية ١٩٥/١ : (اعلم أن ما ذهب جمهور النحاة
أن الحامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسط الواو .
وقال السيوطي في ارباع ٢١٩/١ (في ناصب المفعول معه أقوال
أحدها وهو الصحيح أنه ما تقدمه من فعل أو شبهه . . .)
وانظر المرتجل : ١٨٣ ، وابن عقيل ٥٠٠/١ ، والاشموني ٣٩٥/٢
والتصريح ٣٤٤/١ .

(١) أنظر الانصاف : ٢٤٩ ، والجنى الداني : ١٥٥ .

واحتج الزجاج بأن الفعل لازم والواو غير متعدية ، بل معنى المطف باني
 فيها ، بدليل قوله : (وزيدا قمت) على تقديم الواو على الفعل فانسه
 لا يجوز كما لا يجوز تقديم المضاف على المضاف عليه ، فعيد ذلك يكون -
 النصب بفعل محذوف كما في قولهم : (ما شأنك وزيدا) أى وتلابس .
 أما الكوفيون ^(١) فقالوا : ان الثانى مخالف للاول ، وذلك أن الاستواء
 منسوب الى الماء غير منسوب الى الخشبة فصار معناه : ساوى الماء الخشبة
 ، والخلاف ينصب كما ذكرنا فى مسألة التارف وخبر (ما)

(١) احتج لهم ابن الانبارى بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :
 (انما قلنا أنه منصوب على ا خلاف ، وذلك أنه اذا قال : استوى الماء
 والخشبة لا يحسن تكرار الفعل فلا تقول : استوى الماء ، واستوت الخشبة
 لان الاخشبة لم تكن موصوغة فتستوى ، فلما لم يحسن تكرار الفعل لم
 يحسن جاء زيد وعمرو فقد خالف الثانى الاول فانصب على الخلاف)

أنظر الانصاف : ٢٤٨ .

والجواب عن قول الاخفش (١) : أن (مع) تنصب على الظرف ومعنى
الظرفية فيها موجود ء ولا معنى للظرفية في الواو ولا فيما بعدها فيمتنع
وأكثر ما في هذا أن الواو بمعنى (مع) والخروف لا تعمل بالمعاني كما فسى
حروف الاستفهام والنفي ء ولم يبق في الواو معنى المحطف ألا ترى أنك
إذا قلت : " قم أنت وزيد " كان المعنى أنك أمر لهما ء وإذا قلت : (قم
أنت وزيدا) كنت أمرا للمخاطب دون زيد ء وإنما امرته بمتابعة زيد حتى
لو لم يقم زيد لسم يلزم المخاطب القيام .
وأما التقديم فممتنع لعدم التصرف لان الفعل صار مع الواو كفعل آخر -
فكأنهما أحد جزأى الفعل فهو كقولك : (الا زيدا قام القوم) فانه امتنع
لما ذكرنا .

(١) رد كثير من التحويين رأى الاخفش أنظر مثلا ابن يمشى ٤٩ / ٢ ء

قال : وأما ما ذهب اليه الاخفش فنحيف

ومثله قال ابن الانبارى .

أما الكوفيون فجواب كتبتهم إبطال النصب بالخلاف^(١) وقد أبطنا
في مواضع ويدل عليه هاهنا أن الخلاف لا يوجب النصب كقولك : (ما قام
زيد لكن عمرو) ، و (ما مررت بأحد لكن عمرو) ، فالخلاف هنا موجود
ولا نصب ، وكذا قولك : (قام زيد لا عمرو) فان الخلاف موجود والنصب
غير جائز ، ويدل عليه أن الخلاف معنى والممانى لاتعمل في الفقرات .
والله أعلم بالصواب .

(١) رد كثير من النعويين فذهب الكوفيون أنظر الانصاف : ٢٥٠ وشي

الفصل ٤٩/٢ ، والجنى الداني : ١٥٥ ، ١٥٦ .

٦٢ - مسألة [تقديم الحال على العامل فيها] * *

يجوز تقديم الحال على العامل فيها اذا كان فعلا ، أو ما قام مقامه .
وقال الكوفيون : لا يجوز اذا كان صاحب الحال اسما ظاهرا ، وان كان
مضمرا كقولك : ركبنا جئت جاز .

وجه القول الاول : (السماع والقياس ^(١)) : أما السماع فقول العرب :
(شتى ثوب الحلبة ^(٢)) ، أى ثوب الحلبة مختلفة ، وأما القياس ^(٣) :
ان ^(٤) العامل متصرف فجاز تقديم الحال عليه ، كما لو كان صاحبها مضمرا ،
ومثاله : ان تصرف العامل بالثقل فى الازمة يدل على قوته

* * ذكر المؤلف هذه المسألة فى كتاب اللباب لوجه (٦١)
كما ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف : ٢٥٠ - ٢٥٢ وهى المسألة
رقم (٣١) وعنوانها هناك : " القول فى تقديم الحال على الفصل
العامل فيها " .

وانظر المقتضب ٤ : ١٦٨ ، ٣٠٠ ، وأصول ابن السراج ١ : ٢٦٠ ،
٢٦١ ، والخصائص ٢ : ٣٨٤ ، والمرتجل : ١٦١ ، وأسرار الصربية
١٩٢ ، وشرح الرضى ١ : ٢٠٦ ، ابن يهيا ٢ : ٥٧ ، الهمم
١ : ٢٤١ ، الاشمونى ٣ : ٦٢ ، وحاشية الصبان ٢ : ١٥٢ ، التصريح
١ : ٤٥٨ .

(١) احتج ابن الانبارى للبصريين بقوله : وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :
انما قلنا أنه لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها اذا كان العامل
فعلا نحو ركبنا جاء زيد للثقل والقياس : أما النقل فقولهم فى المثل :
(شتى ثوب الحلبة) ٠٠٠ وأما القياس فلان العامل فيها متصرف ،
واذا كان العامل متصرفا ، وجب أن يكون عمله متصرفا ٠٠٠ ان الانصاف

في نفسه (١) ، والمعمول حكم العامل ، وهو سبب عنه ، والحكم يقوى بقوة سببه ، وتقديمها تصرف ، والتصرف حكم العامل المتصرف ، ومن هاهنا جاز تقديم الفصول على الفعل ، ولا يلزم عليه تقديم الحال على هذا ، ولا على الناف ، ولا تقديم المميز على التمييز (٧) ، لان هذه العوامل ضعيفة بجمودها فان قيل : ما ذكرتموه يقتضى للتقديم ، ولكن يعارضه مانع ، وهو ما يلزم من تقديم المضمير على الظاهر على ما بينه ، وليس كذلك تقديم الفصول على الفعل ، اذ لا يلزم فيه ذلك ، وأما تقديم الحال على العامل اذا كان صاحبها مضمرا ، فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أن المضمير في ركب هو المضمير في جئت ، بخلاف الظاهر فهما غيران في اللفظ .

-
- (٢) أنار المثل في جمهرة الامثال للمسكوي ٥٤١ : ١ ، والمستقصى ١٢٧ : ٢ ، مجمع الامثال ٣٥٨ : ١ . ومعنى المثل أن الرعاة توردهن الى ابل مجتمعة فاذا عادوا تفرقوا ، واستقل كل واحد منهم بخيلناقته يضرب مثلا لتفرق الناس ، واختلافهم في الاخلاق .
- (٣) ما بين القوسين مصحح بخط الناسخ على هامش الورقة .
- (٤) حقها أن تكون (فان) لانها جواب الشرط .
- (١) قال الجبر : واذا كان العامل في ا حال فعلا صلح تقديمها وتأخيرها لتصرف العامل فيها . المختضب ٣٠٠ : ٤ .
- وقال ابن السراج : ٠٠٠ والبصريون يجيزون تقديم الحال على الفاعل — والفصول والمكنى ، والدال ههنا اذا كان العامل فعلا ٠٠٠ الخ .
- (الاصول في النحو ٢٦٠ : ١)
- (١) في هذه المسألة خلاف سيونحه المؤلف في المسألة رقم (٦٥)

(١) والجواب :

أما تقديم المضمرة على الدائم فسيأتي جوابه (٢) ، قولهم : (المانع موجود) لا نسلم أن هناك مانعا ومنبئنا ذلك ، قولهم في المضمرة : (جاز لما ذكر) فليس بشيء ، وذلك أن الحال لا تغلو ، إما أن يلزمها الضمير ، أولا يلزمها ، فإن لزمها وجب أن يعود على مذكور ، والمذكور يكون ماثرا ومضمرا ، وأيهما كان فليس بمانع ، وإن لم يكن لازما فقولوا ليس في (راكبا) إذا تقدم ضمير .

(١) حقاها أن تكون بالقاء (فالجواب) كما تقدم أمثالها .

(٢) أنكر جوابه في الرد على حجة الكوفيين .

واحتج الآخرون^(١) : بأن الحال صفة في الأصل ، فيلزمها الضمير ،
فتقديمها يفضي الى تقديم المضمرة على المظهر ، وتقديم الصفة على الموصوف
وكلاهما يمتنع ، منا يمتنع (ضَرَبَ غلامُه زيدا) .

والجواب : (ج)

أما تقديم المضمرة على المظهر فجائز اذا كان في النية به التأخير كما
قال تعالى : ^(٣) " فأوحى في نفسه خيفة موسى " وكما قال زهير : ^(٤)
من يلق يوماً على علته هرماً يلق السَّاحَةَ منه والندى خُلُقَا

- (١) احتج ابن الانباري للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن
قالوا : انما قلنا لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها ، وذلك لأنه
يؤدي الى تقديم المضمرة على المظهر ٠٠٠ الخ) الانصاف / ٢٥١ .
- (٢) رد ابن الانباري على الكوفيين بقوله : (وأما الجواب عن كلمات
الكوفيين قولهم : انما لم يجوز تقديم الحال لانه يؤدي الى تقديم المضمرة
على المظهر قلنا هذا فاسد ، وذلك لانه وان كان مقدما في اللفظ
الا أنه مؤخر في التقدير ٠٠٠ الخ) انظر الانصاف / ٢٥١ .
- (٣) صورة طه : آية ٦٧ .
- (٤) تقديم تخریج البيت وترجمة الشاعر في مسألة رقم (٣٤) الا أن رواية
البيت هنا (من يلق) وهناك (من يأت) .

وكما قالوا : (١) (في أكلانه لف الميت) ، و (في بيته يؤتى الحكم) (٢)
وأما تقديم الصفة على الموصوف إنما (٣) يقتضيه في الصفة التابعة للموصوف في
الاعراب مثل : (جاءني زيد الناري) ، ولو قلت جاءني الناري زيد علي
الوصف لم يجوز ، والحال صفة في المعنى ، لا في اللفظ ، ولذلك يجوز
تقديم صفة النكرة عليها فتصير حالا . والله أعلم بالصواب .

-
- (١) أذا ر لسان العرب ، وتهذيب اللغة ، والتاج مادة (دج) لف .
(٢) تقسم تخريج هذا الشك في مسائل (٣٢١) .
(٣) هذا جواب (أما) وحقه أن يكون بالفاء .

٦٣ - مسألة [وقوع الفعل الماضي حالا] *

لا يجوز أن يقع الفعل الماضي حالا إلا أن تكون معه (قد) ظاهرة أو مقدرة . وقال الكوفيون : يجوز ذلك من غير تقدير .

وحجة الأولين (١) : أن الحال من الاسماء والأفعال ما كان موجودا وقت الاخبار ، أو محكية كقولك : (هذا زيد قائما) أى فى هذه الحال ، - والحكاية كقولك : (جاء زيد راكبا) فالمجىء ماضى وراكبا حكاية حاله وقت المجىء ، والماضى قد انقضى وما كان قد انقضى وانقطع لا يكون هيئته للاسم وقت وقوع الاسم منه أو به وذلك أن الحال : وصف هيئته الفاعل والمفعول به

* انظر ثبت المراجع فى المسألة السابقة مع تغيير يسير فى بعض الصفحات .

وانظر الانصاف : ٢٥٢-٢٥٨ وهى المسألة رقم (٣٢) وعنوانها هناك : -

(هل يقع الفعل الماضي حالا) .

(١) قال ابن الأنبارى (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا أنه

لا يجوز ان يقع حالا ، وذلك لوجهين .

أحدهما : ان الفعل الماضى لا يدل على الحال فينبغى ان لا يقوم مقامه والوجه الثانى : انه انما يصلح ان يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه الان أو الساعة نحو (مررت بزيد يضرب) و (نزلت الى عمرو يكتب) لانه يحين أن يقترن به الآن . . . وقال : ولا يلزم على كلامنا اذا كان مع الماضى (قد) حيث يجوز أن يكون حالا نحو : (مررت بزيد قد قام) . . . الخ

(الانصاف / ٢٥٤) وهو مذهب الفراء من الكوفيين انظر معانى القرآن ٢٤ / ١ ، ٢٨٢ وقال ابن السراج : فمتى رأيت فعلا ماضيا قد وقع موقع الحال فهذا تأويله ولا بد ان يكسونه (قد) اما ظاهرة أو مضمرة لتؤذن بابتداء الفعل الذى كان متوقعا . . . الأصول ١ / ٢٦٢ .

وما كان غير موجود كيف يصح أن يكون هيئته ؟

فان قيل : يلزم على ما ذكرتموه شيئان

أحدهما : أنكم جوزتم وقوع الماضى مع (قد) حالا وب (قد) لا يصير

هيئة فى الحال .

والثانى : انكم أجزتم وقوع المستقبل حالا ، والمستقبل ممدوم فى الحال ، كما

أن الماضى كذلك .

والجواب : (١)

أما (قد) فانها تقرب الماضى من الحال ، والتقريب من الشئ " مجاور له ،

والمجاور يملأى حكم المجاور ، وهذا مشهور كثير فى أبواب النحو فاذا تجرد

عن (قد) لفظا أو تقديرا تمضى بعيدا منقطعا فيبعد أن يجرى مجرى

الحال ، ويدل عليه ما ذكر فى الفرق بين (لم) ، و (لما) وذلك أنك

إذا قلت : (كنت عند زيد ولم يركب) لم يجز أن تقتصر على (لم) ولو قلت

و (لما) لجاز أن تقتصر عليها ، ولا سبب لذلك الا القرب الذى ذكرنا

وذلك أن قولك : (خرجت من عند زيد ولم يركب) أى لم يتهيا للركوب

وإذا قلت : (ولما) أى وقد تهيأ للركوب ولم يركب ، والتهيؤ للشئ

تقرب من فعله ، وأما وقوع المستقبل حالا وان كان معدوما فى الحال ولكن

المستقبل مار الى الوجود منتظرا الوقوع فكان لقرب وقوعه كالواقع فى الحال ، يدل

على ذلك أنك توقع اسم الفاعل موقع الفعل المضارع حتى تمطف عليه المضارع كقولهم

: (الطائر الذباب فيفضب زيد) فتمطف يفضب على (الطائر) لما كان

أصله (يطير) ، وليس كذلك الماضى ان لا ينتظر عود عينه .

وأما الكوفيون^(١) فاحتجوا بالسمع والقياس.

أما السماع فمنه قوله تعالى^(٢) : " أو جاءكم حصرت صدورهم " فحصرته فمسل
ماض ، وقد وقع حالا ، وقد وقع موقع (حصرة) كما قرأ يعقوب^(٣) وأما

(١) هو مذهب الأخفش من البصريين أيضا . انظر المقضب ١٢٣/٤ والبحر المحيط ٤٩٣/٧ واحتج ابن الأنباري للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون — فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على انه يجوز أن يقع الفعل الماضي حالا النقل والقياس .
أما النقل : فقد قال الله تعالى : " أو جاءكم حصرت صدورهم " فحصرته فعل ماضى وهو في موضع الحال . . .
وأما القياس : فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو مررت برجل — قاعد وغلام قائم جاز أن يكون حالا للمعرفة . . . والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو مررت برجل قعد وغلام قام فينبغى أن يجوز أن يقع حالا للمعرفة نحو مررت بالرجل قعد وبالفلام قام . . الخ) الانصاف ٢٥٢/ — ٢٥٤

(٢) النساء : آية : ٩٠

(٣) يعقوب (١١٧ — ٢٠٥ هـ ، ٧٣٥ — ٨٢١ م) .
هو يعقوب بن اسحاق بن زيد الحصري البصري أبو محمد أحد القراء العشرة مولده ووفاته بالبصرة ، كان امامها ومقراها ، وهو من بيت علم بالعربية والادب له في العلم روايات مشهورة له كتب منها (الجامع) ، و (وجوه القراءات) ، و (وقفالتمام) . انظر ترجمته في معجم الأدباء ٣٢٠/٧ ، طبقات الزبيدي : ٥١ وغاية النهاية ٣٨٦/٢ ، والاعلام ٢٥٥/٩ . وغير ذلك .
انظر قراءته هذه في النشر لابن الجزري ٢٥١/٢

قال أبو حيان في البحر المحيط ٣١٧/٣ : (وقرأ أبو الحسن ، وقتاده ، ويعقوب حصرة على وزن (نبة) وكذا قال المهدوي عن عاصم في روايه حفص) وأبو حيان يذهب مذهب الكوفيين في هذه المسألة لذلك فهو يقول حول هذه الآيه : (. . . فأما قراءة الجمهور فجمهور النحويين على أن الفعل فسي

القياس فمن وجهين .

أحدهما : أن الماضي يقع صفة للنكرة ، فجاز أن يقع حالا من المعرفة كالفعل المضارع ومثاله قولك : (مررت برجل كتب) أى كاتب كما تقول مررت برجل يكتب ، وتقديره أن الحال صفة فى الأصل وإذا كان الماضى يصلح أن يكون صفة فقد صلح لأصل الحال .

والوجه الثانى : أن الماضى يقع موقع المستقبل كقوله تعالى : (١)

" ويوم ينفخ فى الصور ففزع من السموات " ويقع المستقبل فمعنى الماضى كقوله تعالى : (٢)

" فوجد فيها رجلين يقتتلان " ، وإذا وقع كل منهما موقع الآخر وجازت الحال من أحدهما كان الآخر كذلك .

==

موضع الحال فمن شرط دخول (قد) على الماضى إذا وقع حالا زعم أنها مقدرة ومن لم ير ذلك لم يحتج الى تقديرها ، فقد جاء منه ما لا يحصى كثره بغير (قد) ويؤيد كونه فى موضع قراءة من قرأ (فلك) اسما منصوبا ، وعن البرد قولان : أحدهما : أن ثم محذوفا هو الحال وهذا الفعل صفة أى أوجاؤكم قوما حصرت صدورهم ، والآخر : انه دعاء عليهم فلا موضع له من الاعراب ، ورد الفارسى على البرد أنه دعاء عليهم ... انظر البحر المحيط ٣/٣١٧ .
وانظر تجويز ابى حيان لمجىء الفعل الماضى حالا فى البحر المحيط

٣٥٥/٦ ، ٤٩٣/٧ ، ٤٢٣/٨

(١) النمل : آية ٨٧ (٢) القصص : آية ١٥

والجواب :

أما الآيه فالجواب عنها من أوجه . (١)
أحدهما : أن الآية يراد بها الدعاء^(٢) كما تقول : (جاء زيد قبحه
الله) وعلى هذا لا حجة فيها .

والثاني : نقدر أنه وصف ، ولكن الموصوف محذوف تقديره أو جاءكم قوما
حصرت ، ف (قوما) هو الحال ، وحصرت نعمت له .

والثالث : أن (قد) معه مقدره أي قد حصرت ، ونحن نجوز ذلك
والرابع : أن حصر صدورهم كان موجودا وقت مجيئهم فالفاعل هنا لم
ينقطع بخلاف مسألتنا فان قولك : (مررت برجل ضرب أمس) قد انقطع
الضرب منه في الحال . وبين المسألتين بون بعيد .

(١) قال ابن الأنباري : وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما احتجاجهم
بقوله تعالى : " أوجاؤكم حصرت صدورهم " فلا حجة لهم فيه
وذلك من أربعة أوجه :
الوجه الأول : أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية الخ ،
وأكثر من التدليل على أن المقصود بالآية الدعاء ، وأورد عدة أبيات
هي من قبيل التنظير لا الاستشهاد .

الانصاف / ٢٥٤ .

(٢) انظر المقتضب ١٢٤/٤ ، ومشكل اعراب القرآن ١/٢٠١ .

وأما وقوع الماضى صفة فلا يلزم منه وقوعه حالا لان الماضى يوصف به على وجه نزول الصفة فى الحال ، ويكون الوصف بها ماضيا بخلاف الحال فان بابها أن تكون مقارنة للفعل ويقوى ذلك أمران :

أحدهما : ان الحال تقدر بالظرف كهوك : (جاء زيد راكبا) أى فى حال ركوبه ، والعامل فى الظرف جاء ، والظرف مقارن للمظروف كذلك الحال

والثانى : ان الحال تشبه التمييز ، والتمييز لا يسبق المميز (١) وأما وقوع الماضى بمعنى المستقبل فأمر خارج عما نحن فيه ، وذلك أن وضع اللفظ موضع غيره من قبيل المجاز المخالف للأصل ، فلا يعدى الى غيره ثم ان هذا اثبات اللفظ بالقياس ، والدليل ينفى ذلك ان كان فيه تجويز لمداول اللفظ الى خلافه ، وذلك أن (ضرب) مثلا اذا كان موضوعا عن الزمان الماضى كان وقوعه بمعنى المستقبل نقضا للدلالة ، ويمكن أن يحمل على أنه حكى الماضى حتى كأنه شاهد كما يحكى بفعل المضارع المضى وعلى أن الحاق الماضى بالمستقبل جائز لاشتراكهما فى الفعلية ، وباب الحال ان يكون اسما ، وإيقاع الفعل موقع الاسم أبعد من وقوع الفعل موقع الفعل والله أعلم بالصواب.

(١) هذا على مذهب البصريين وسيأتى الحديث عن الخلاف فى هذه المسألة فى المسألة رقم (٦٥) .

٦٤ - مسألة [اعراب الـثرف الواقـع خـبراً اذا تكرر بعد اسم الفاعل]*

اذا كان الـثرف خـبراً عن المبتدأ وكررتـه بعد اسم الفاعل جاز فيه النصب والرفع كقوله : (زيد في الدار قائماً فيها) يجوز في (قائم) الرفع والنصب وقال الكوفيون : لا يجوز في (قائم) الا النصب .

وجه القول الاول (١) : أن قائماً صالح أن يكون خبر المبتدأ والـثرف يجوز أن يكرر تأكيداً كما لو قلت : (زيد في الدار في الدار) ويدل عليه أنك اذا نصبت (قائماً) كانت (في) (٢) تأكيداً أيضاً ، اذا لو اقتضت فقلت : (زيد في الدار قائماً) جاز وكان الحال من الـثرف ، فتكون (في) - تأكيداً ، وعلى ذلك جاء قوله تعالى (٣) : " وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها " .

* * * أنظر هذه المسألة في الانصاف : ٢٥٨ - ٢٦٠ ، وهي المسألة رقم

(٣٣) وعنوانها هناك : (ما يجوز من وجوه الاعراب في الصفة السالحة

للخبر اذا وجد معها ثرف مكرر) .

وانظر المقتضب ٣١٧/٤ ، وشرح الرضى ١٨٨/١ ، ومشكل اعراب القرآن

٣٦٨/٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١٤٦/٣ ، والقرطبي ٤٢/١٨ ،

(١) احتج ابن الانباري للبصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن

قالوا : الدليل على أن الرفع جائز أننا أجمعنا على أنه اذا تكرر الـثرف انه

يجوز فيه الرفع والنصب ، فكذلك اذا تكرر لان قصارى ما نقدر أن يكون مانعاً

تكرر الـثرف لان (في) الاولى تفيد ما تفيد الثانية ، وهذا لا يصلح أن -

يكون مانعاً لان الاولى وان كانت تفيد ما تفيد الثانية الا ان الثانية تذكر =

وحجة الآخرين (١) أنه لم يأت في القرآن الرفع من هذا القبيل بل جاء بالنصب ، كالأية التي ذكرناها ، وكوله تعالى (٢) : " فكان عاقبتهم ما أنهبنا في النار خالدين فيها " ولما لم يكن في الكلام "أرف آخر جاء الرفع والنصب فالرفع قوله تعالى (٣) : " ان المجرمين في عذاب جهنم خالدون " والنصب قوله (٤) : (ان المتقين في جنات وعيون . آخذين " قالوا : والقياس يقتضي ما قلنا وذلك أنها اذا رفعتا الخبر تعلق الظرف الاول به ، فلا يبقى للظرف الثاني ما يتعلق به ، بل يكون منقطعاً .

== على سبيل التوكيد الخ (الانصاف / ٢٥٩)

(٢) يقصد " فيها " وعبر عن الجار والمجرور بالحرف وحده كما هي عادته في كثير من المواضع المشابهة لهذا .

(٣) هود آية : ١٠٨ .

(١) احتج ابن الانباري للكوفيين بقوله : أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن النصب واجب النقل والقياس أما النقل فقد قال الله تعالى : (وأما الذين سمعوا الآية)

وأما القياس فقالوا : انما نقدر أنه لا يجوز الا النصب وذلك لان الفائدة فيـ
الآلاف الثاني في قولك في الدار زيد قائماً فيها انما تحصل اذا حملناه على النصب لا اذا حملناه على الدفع الا ترى أنه اذا حملناه على النصب يكون الظرف الاول خبراً للمبتدأ ويكون الثاني ظرفاً للحال الخ (

أنظر الانصاف / ٢٥٨ ٢٥٩ ، ومعاني القرآن للقرطبي / ٣ / ١٤٦ .

(٢) الحشر : آية : ١٧ (٣) الزخرف : آية : ٧٤ .

(٤) الذاريات : الايتان : ١٥ ، ١٦ .

والجواب (١) :

أما الآية فلا حجة فيها ، فان النصب عندنا جائز ، وليس فيها منفع
من الرفع ، بل هو مسكوت عنه ، على أن الآية الثانية قد قرئت بالرفع ح ،
وهي قوله (٧) : " فكان عاقبتهم أنهما في النار خالدان فيها " . قولهم
(اذا رفعت الخبر لم يبق للدائر الثاني ما يتعلق به) قلنا : بلى يتعلق
الدائران بقائم ويكون الثاني مكررا للتوكيد ، كما تقول : (جاءني زيد ،
جاءني زيد) ، (ومردد بزيد ، بزيد) ، ولا فرق في التكرار للتوكيد من
أن تتكرر الجملة بأسرها وبين أن يتكرر الجزء منها ، وإذا جاز أن يؤكد
الكلام بما ليس في الجملة فبأن (٣) يتأكد بجزء منها أولى كقوله تعالى :
" فيما رحمة من الله " . " فيما نعمة من الله " . (٥) .

-
- (١) ان ارد ابن الانباري على الكوفيين في الانصاف / ٢٥٩ — ٢٦٠ .
(٢) الحشر آية ١٨ وانار اعراب القرآن للمكبري ٢٥٩ / ٢ ، ومشكل اعراب
القرآن لمكي ٣٦٨ / ٢ ، وسند قراءة عبدا لله وزند بن علي والاعمش وابسن
أبي عجله ، انار البحر المحيط ٢٥٠ / ٨ .
(٣) هكذا في الاصل والانصب (فلان)
(٤) آل عمران : آية : ١٥٩ .
(٥) المائدة : آية : ١٣ .

مقولهم^(١) : — فما ان طابنا جبن ولكن —
والله أعلم بالصواب .

(١) هذا صدر بيت لقروة بم مسيلك وقيل لذي الاصبع وعجزه :

— منا يانا ودولة آخرينا —

أخبار البيت في كتاب سيويه ١ / ٤٧٥ ، ٢ / ٣٠٥ ، وشرح أبياته لابن
المنير في ٢ / ١١٤ ، وشرحها لابن النحاس : ٣٧٨ (الملحق) —
والمقتضب ١ / ٥٠ ، والصاحبي ١٠٣ ، والخصائص ٣ / ١٠٨ ، والمنصف
٣ / ١٢٨ ، والجنى الدانى : ٣٢٧ ، والمفنى : ٢١ (دمشق) ،
زالمع ١ / ١٢٣ ، والمحتسب ١ / ٩٢ ، وشرح الرضخ ١ / ٢٤٦ ، و—
والاصول ١ / ٢٨٦ ، وسيرة ابن هشام ٩٥٠ ، والرون الانف ٢ / ٣٤٤ ،
والحماسة البسرية ٢ / ٤١٦ ، واللالى للبكري : ٣٩ ، والازهية ٤٠ ، —
والكامل ٢٩٥ ، ومنازل الحروف للرماني ٦٨ ، وابن يمين ٥ / ١٢٠ ،
١١٣ / ٨ ، والوحشيات ٢٧ ، ٢٨ ، والخزانة ٢ / ١٢١ ، ٤ / ٤٨٧ .

وغير ذلك .

استشهد به أكثر النحويين على كف (ما) النافية عن العمل لدخول (ان)
عليها وقد استشهد به المؤلف على تأكيد (ما) النافية بان الزائدة .

ومعنى الطب هنا السبب .

٦٥ - مسألة [تقديم التمييز على العامل فيه] *

لا يجوز تقديم المميز على العامل فيه متصرفا كان أو غير متصرف فالمتصرف

نحو (طاب زيد نفسا) ، وغير المتصرف نحو (عشرون درهما) .

وقال الكوفيون : يجوز تقديمه عليه اذا كان متصرفا ، واليه ذهب بعض

(١)

البصريين .

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوجه (٦٢) ، و (٦٣) وشرح

اللمع لوجه (٩٣) .

كما ذكرها ابن الأنباري في الانصاف ٨٢٨ - ٨٣٢ ، وهي المسألة رقم

(١٢٠) وعنوانها هناك : (القول في تقديم التمييز اذا كان العامل

فيه فعلا متصرفا) .

وانظر كتاب سيبويه ١٠٥/١ ، والمقتضب ٣٦/٣ ، والاصول ٢٦٩/١ ،

وايضاح الفارسي : ٢٠٣ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، والمرتجل : ١٥٩ ، وابن

يحيى ٢٤/٢ ، وشرح الرضى ٢٠٤/١ ، وجمع الهوامع ٢٥٢/١ ، والاشباه

٢٤٢/٢ ، والاشموني ١٦٤/٣ .

(١) منهم أبو عثمان المازني ، وأبو العباس المبرد ، انظر المقتضب ٣٦/٣ -

وانظر كتاب الاصول لابن السراج ٢٧٠/١ ، وكذلك الجرمي انظر الهمع ١/

٢٥٢ .

(١)

وجه القول الاول : من طريقين :

أحدهما : أنه لفظ مميز فلم يجوز تقديمه على العامل فيه كما لو كان غير

متصرف ، ألا ترى أنك لو قلت : (عندى درهما عشرون) لم يجوز فكذلك

إذا قلت : (نفسا طاب زيد) .

فان قيل : الفرق بينهما أن العامل في الاول غير متصرف ، والتقديم تصرف

فلا يوجب غير المتصرف ، بخلاف قولك : (طاب زيد) فانه متصرف فجواز

تقديمه على العامل فيه كالمفعول .

قلنا : هما وان افترقا فيما ذكرتم فهما مشتركان في كون كل واحد منهما

مميز منسوب الى عامل ، وإذا اشترك الشيئان في وصف خاص كفى ذلك للالحاق ،

ولم يكن الفرق قاطعا للالحاق .

الطريق الثاني : ان المميزها هنا فاعل في المعنى ، وتقديم الفاعل

على الفعل غير جائز بيانه أن قولك : (طاب زيد نفسا) تقديره طابت نفس

زيد ثم أزيل الفاعل عن موضعه ونسب الفعل الى زيد وهو فعل الفاعل في الاصل

وتطرق اليه الاحتمال فجعلت النفس مميزة قاطعة للاحتمال ، وإذا كان كذلك امتنع

التقديم لوجهين أحدهما : ما تقدم من كون النفس فاعلا .

(١) احتج ابن الانباري للبصريين بقوله : وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما

قلنا انه لا يجوز تقديمه على العامل فيه وذلك لانه هو الفاعل في المعنى

ألا ترى أنك إذا قلت : (نصيب زيد عرقا) ، و (ثقفا الكباش شحما)

ان المتصيب هو العرق ، والمنفقى هو الشحم وكذلك لو قلت (حسن زيد

غلاما و داية) لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى بل الفاعل

في المعنى هو الغلام والداية ، فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجوز

تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا ٠٠٠ الخ الانساب / ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ .

والثاني : أن تقديم النفس يخرج هذا الباب عن حقيقته التمييز لان قولك :
(نفسا طاب زيد) يمنع من الاحتمال فلا يبقى عليه اسم التمييز بخلاف

ما اذا تأخر فان الاحتمال يكون موجودا فيحاول بالتمييز رفعه بعد وقوعه .

واحتج الآخرون بالسمع والقياس : (١) أما السماع فنه قول الشاعر : (٢)

أتهجر سلمى للفراق حبيسها * وما كان نفسا بالفراق تطيب

(١) احتج ابن الأنباري للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :

الدليل على جواز التقديم النقل والقياس :

أما النقل فقد جاء ذلك في كلامهم قال الشاعر : أتهجر سلمى . . . البيت
وأما القياس : فلأن هذا العامل فعل متصرف فجاء تقديم معموله عليه
كسائر الافعال المتصرفه ، الا ترى أن الفعل لما كان متصرفا نحو قولك :
(ضرب زيد عمرا) جاز تقديم معموله عليه . نحو (عمرا ضرب زيد) ولهذا
ذهبتم الى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها اذا كان فعلا متصرفا
نحو (راكبا جاء زيد) (٠٠٠٠ الح) الانصاف : ٨٢٨ - ٨٣٠ .

(٢) البيت للمخبل السعدي على الأرجح ونور ربيعة بن مالك في الشعر والشعراء :
٤٢٠ والمخبل بن ربيعة في طبقات فحول الشعراء ١٤٣/١ ، والريبع
بن ربيعة في الاشباه ٢١٨/٢ . ويروي أيضا لأعشى همدان ، ولقيس بن
معاذ الملقب العامري انظر البيت في كتاب سيويه ١٨٨/١ ، والمقتضب
٣٨/٣ ، والاصول ٢٧١/١ ، والايضاح ٢٠٣ ، والخصائص ٣٨٤/٢ ، وشرح
شواهد الايضاح للمعشني ٤٦ : وابن يعين ٧٤/٢ ، والرضي ٢٠٤/١ ،
والمعنى ٢٠١/٢ ، والخزانة : ٢٣٥/٣ ، والصبح المنير : ٣١٢ ، والاشباه
٢٤٢/٢ ، والاشمونى ١٦٤/٣ ، والانصاف ٨٢٨ ، والهمع ٢٥٢/١ ، والدردر
٢٠٨/١ ، والمرتجل ١٥٩ ، واللباب للمولف لوحة (٦٣) والبيت عمدة
رواية اشهرها :

أتهجر ليلي بالفراق حبيسها * وما كان نفسا بالفراق تطيب
وسها رواه المولف في اللباب ، وانشد ابن قتيبة للمخبل قصده على
نفس الوزن والقافية الا انه لم يذكر البيت فيها .

فقدم (نفسا) على العامل فيه .

وأما القياس : فهو أن العامل هنا متصرف إذ كان فعلا متصرفا فهو -

كالمفعول يجوز تقديمه على الفعل كقولك : (زيدا ضرب عمرو) واعتبار هذا

قد جوزتم تقديم الحال على العامل المتصرف ، وهو القياس ، ونحن ممننا

تقديم الحال لوجود مانع ، وهو الاضرار قبل الذكر لا لعدم المقتضى والجواب : (١)

أما البيت فمعه جوابان :

أحدهما : أن الصحيح في الرواية

(٢)

- وما كان نفسا بالفران تطيب -

فـ (نفسى) اسم كان . (٣)

(١) انظر رو ابن الانبارى على الكوفيين فى الانصاف : ٨٣١-٨٣٢

(٢) هذه رواية ابى اسحاق الزجاج انظر ايضاح الفارسى : ٢٠٣ ، والجمل

للزجاجى ٢٤٦ والخصائص ٢/٣٨٤ ، والحقيقه أن رده حجة الكوفيين نفسى

هذه المسأله لم يكن موفقا فما أصاب ابن الانبارى ، ولا وفق المكبرى لان

دفنهم البيت ظاهر التحمل بآدىء التكلف تلج فيه بوارق المصبه المذهبيه

فالحق ظاهر مع أهل الكوفه ومن وافقهم لا مرأء فيه ، وإذا جوزنا تقديم الحال

على الفعل العامل فيها وتقديم المفعول على الفعل العامل فيه فلما تمنع

تقديم التمييز على الفعل العامل فيه وهو مشابه للحال والمفعول فى أن كل

واحد منها فضلة ، ومنصوب أضف الى ذلك أنه سمع عن العرب وان كان

نادرا الا أنه مرجح لجواز تقديم التمييز ولم يجمع أصلا .

(٣) فى كتاب اللباب للمؤلف لوحه (٦٢) أن نصبه على أنه خبر كان أى وما

كان حبسها نفسا أى انسان تطيب بالفراق .

والثاني : نسلم ان الرواية كما ذكروا ولكن مخرجة من وجهين :

أحدهما : هو منصوب باضمارا عنى فهو مفعول لا تمييز .

والثاني : هو تمييز ، ولكن هذا من ضرورة الشمر الشاذ عن القياس والاستعمال

ومثل ذلك لا يجمل أصلا ألا ترى أن قول الشاعر^(١)

— قد بلغت سوءاتهم هجر —

(١) الشاعر هو الاخطل غياث بن غوث التغلبي . والبيت بتمامه هو —

مثل القنافذ هداجون قد بلغت * نجران أو بلغت سوءاتهم هجر

هكذا في أغلب مصادره وفي ديوان الاخطل تحقيق د . فخر الديسـ

قباده ورد هكذا

على المباريات هداجون قد بلغت * نجران أو بلغت سوءاتهم هجر

وهو في الديوان ٢٠٩/١ من قصيده طويله يمدح بها عبد الملك بـ

مروان مطلعها

— خف القطين فراحوا منك وايتكروا —

والقنافذ جمع قنفذ وهو حيوان معروف ، ونجران : اسم بلد معروف لا يزال

على تسميته ، وهجر : هي قاعدة البحرين انظر معجم البلدان ٣٩٣/٥

وتسمى المنطقة اليوم (الأحساء) أو (الهفوف) في شرقى الجزيرة —

المريية

وانظر البيت : في المحتسب ١١٨/٢ ، والجمل ٢١٢ ، وابن الشجرى

٣٦٧/١ ، والمغنى ٦٩٩ ، وشرح شواهد : ٣٢٨ ، والمهمع ١٦٥/١ ،

والدرر ١٤٤/١ والاشموني ٧١/٢ .

وقول الآخر : (١)

- تهاق رجلاها يداها -

لا يقاس عليه ، كذلك ها هنا •

أما القياس على المفعول فلا يصح ، فان معنى المفعوليه لا يختلف بالتقديم والتأخير ، والفعل هناك متعد ، بخلاف مسألتنا فان الفعل غير متعد ، والفاعليه قد تغير معناها ، وانتقل الى غيرها ، ويدل عليه امتناع تقديم الحال على أصلهم فانهم منعوا من التقديم بسبب الاضرار قبل الذكر ، ومثل هذا موجود هنا ، فان تقديم المنصوب هنا يمنع من كون الفاعل محتاجا الى التمييز ، والله أعلم بالصواب

(١) هو أوس بن حجر انظر ديوانه ص ٧٣ ، وروايه الديوان (يديسه

وراسه والبيت تيمامه :

تواحق رجلاها يداها دراسه * لها قتب خلف الحقيه رادف

انظره في كتاب سيمويه ١٤٥/١ ، شرح شواهد لابن النحاس : ١٣١ -

ولابن السيرافي ١٨٢/١ ، والمقتضب ٢٨٥/٣ ، والخصائص ٤٢٥/٢ ،

واللسان (دهق) واللالى للبكرى ٢٠٠ ، الروي الانف ١٨٢/٢ ، أمالي

القالى ٦٥/٢ والمخصص ١١٣/٧ ، والمواحقه : هي التبادى في -

في السير ، والشاعر يصف حمارا وحشيا يجرى وراء أتان ، والحقيه عجز

الا تان يصور الحمار الوحشى وكأن يضع راسه قتب للأتان وذلك لشده -

حاراتها في سيرها وللبيت روايات ثلاث هي

١- روايه سيمويه والمولف (يداها ورأسه)

٢- روايه الديوان والمقتضب (يديه ورأسه)

٣- روايه الفارسي في المخصص (يداه ورأسه) •

٦٦ — مسألة [الحامل في الاستثناء] *

المنصوب بعد "الا" في الاستثناء منصوب بالفعل المتقدم بواسطة
 (١) (الا) وقال المبرد ، والزجاج (٢) هو منصوب بمعنى استثنى .
 وقال الفراء (٣) : (الا) مركبة من (ان) و (لا) فإذا نصبت نصبت
 بان ، وإذا رفعت كانت (لا) للمطف .
 وقال الكسائي (٤) : منصوب على التشبيه بالفعل كالتمييز .

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب "اللباب" لوحة (٦٣) وشرح اللمع
 لوحة (٩٥) كما ذكرها ابن الأنباري في الانصاف : ٢٦٠ — ٢٦٦ وهي —
 المسألة رقم (٣٤) وعنوانها هناك : (القول في الحامل في المستثنى
 النصب) .

وانظر كتاب سيويه ٣٦٠/١ — ٣٦٩ ، والمقتضب ٣٩٠/٤ ، والكامل
 ٢٤٣/٤ ، وأسرار العربية : ٢٠٢ ، وشرح الكافية ١ : ٢٠٤ وصرناعة
 الاعراب ١٤٦/١ ، والخصائص ٢٧٦/٢ ، وشرح الفصل ٧٦/٢ ، ٩/٧
 والجنى الداني : ٥١٦ — ٥١٧ ، وابن عقيل ٥٠٦/١ والتصريح ٤٢١/١
 والصبان ١٢٥/٢ وغير ذلك .

(١) هذا هو المشهور من مذهب البصريين واليه أشار ابن الأنباري بقوله
 في الانصاف ص ٢٦٢ : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا أن
 الحامل هو الفعل ، وذلك لان هذا الفعل وان كان فعلا لازما في الاصل
 الا أنه قوي بالا فتعدى الى المستثنى كما تعدى الفعل بحرف الجر الآن
 (الا) لاتعمل وان كان معديه كما يعمل حرف الجر ، لان (الا) حرف
 يدخل على الاسم والفعل المضارع الخ) .

وجه القول الاول : أن النصب عمل ، ولا بد للعمل من عامل ، والماثل
هنا لا يخلو اما أن يكون لفظا ، أو معنى ، واللفظ اما أن يكون مفردا أو
مركبا ، ولا وجه لكونه معنويا ، لان الحروف لاتعمل بمعناها ألا ترى أن حروف
النفي والاستفهام ، والتبعية لاتعمل بمعانيها كذلك (الا) لاتعمل بمعناها
وهو (استثنى) ويدل على فساد ذلك أربعة أشياء :
أحدها : أن غيرا تنصب ، فلا يخلو اما أن تنصب نفسها أو ينصبها استثنى
والاول باطل فان الشيء لا يعمل بنفسه ، والثاني باطل أيضا لانه يؤدي الى
عكس المعنى ألا ترى أنه اذا قلت (قام القوم استثنى غير زيد) كان زيد داخلا
في القيام ، وغيره غير داخل فيه ، والمعنى عكس ذلك .

== قال ابن صفور وهو مذهب سيويه والفارسي وجماعة ، وقال الشلوبين :

هو مذهب المحققين .

(٢) قال المبرد في المصنف ٣/٣٩٠ (. . . فلما قلنا لا زيدا كانت الا بدلا
من قولك أعني زيدا ، واستثنى فيمن جازى زيدا فكانت بدلا من الفعل) وهذا
يعنى أن المستثنى منصوبا باستثنى الذي دلت عليه (الا) والمبرد أكثر وضوحا
في الكامل ٤/٢٤٣ حيث يقول : (فشرىوا منه الا قليلا منهم نصب هذا على
معنى الفعل ، و (الا) دليل على ذلك) . وانظر رأي المبرد الزجاج
في الانصاف ٢٦١ ، وحكاها عنهما السيرافي أيضا كما في الجنى الدانسي :
١٦٥ وزاد ابن يحيى عليهما بقوله : (وطائفة من الكوفيين) (شرح
المفصل ٢/٧٦ .

(٣) أنار مذهب الفراء في أصول ابن السراج ١/٣٦٧ ، وشرح المفصل :

٢/٧٧ ، وشرح الرضى ١/٢٠٧ .

- والثاني : أن المستثنى قد يكون مرفوعا مع وجود هذا المعنى .
- والثالث : أنه ليس تقدير (استثنى) أولى من تقدير (تخلف) ، —
- فيرتفع المستثنى أبدا .
- والرابع : أنه إذا قدر العامل هنا (استثنى) كان جملتين وقد أمكن أن يجعل جملة فهو أولى .
- ولا يجوز أن يكون العامل مركبا من (أن) ، (لا) لثلاثة أوجه :
- أحدها : أن التركيب خلاف الأصل ، فلا يثبت الإبدليل ظاهر .

-
- == (٤) مذهب الكسائي في الانصاف / ٢٦١ ونسبت إليه أقوال أخرى منها :
- (١) الناصب له مخالفة الأول أنظر الجنى الدانى : ٥١٧ ، والهمع ١/ ٢٢٤
- (٢) الناصب له أن مقدره بعد إلا وهو مذهب الفراء وهو الذى ينسب إلى عامة الكوفيين حكاه السيرافى عن الكسائي أيضا ، أنار عبيد بن يعقوب ٢/ ٧٧ والجنى الدانى : ٥١٦ .
- هذه أربعة أقوال أوردها المؤلف فى خلافهم فى العامل فى المستثنى وأصلها السيوطى فى الهمع الى سبعة أقوال ، كما أورد المرادى فى الجنى الدانى ثمانية أقوال .
- قال السيوطى : ولم يترجح عندى قول منها فلذا أرسلت الخلاف
- وقال المرادى : وهذه أقوال أكثرها ظاهر البعد . ورجح أن العامل فى المستثنى ما تقدم من فعل أو غيره بتقوية (إلا) وهذا هو رأى العكبرى وابن الأنبارى ، وهو مذهب المحققين كما تقدم .

والثاني : أنه لم يبق من المركب حكم لان (ان) لا تنصب ومعدّها حرف نفي ولو قلت : (ان لا زيد قائم) لم يجزو (لا) لا تعطف على هذا المعنى ، لانها اذا دخلت على معرفة لم تعمل فيها ولزم تكرير تلك المعرفة ، وان — جهلت حرف عطف فسد المعنى لان حرف العطف يشرك بين الشيئين في — الاعراب والا) ليست كذلك .

والثالث : أن التركيب يغير معنى المفردين ، مثل (كأن) في التشبيه و (لولا) التي يمتنع بها الشيء لوجود غيره .

وأما قول الكسائي : فانه يرجع الى معنى قول البصريين .

فان قيل : قد ابطالتم هذه الاقاويل بل فما طريق قولكم ؟

قلنا : أن قوله : (قام القوم زيدا) غير صحيح في المعنى وقولكم :

(قام القوم الا زيدا) صحيح في المعنى ، والصحة حادثة مع حدوث (الا)

فوجب أن ينسب ذلك اليها ، وأنها هي التي علقت زيدا بقام فتجرى مجرى

واو (مع) ، وحروف الجر ، والفعل في هذه المواضع هو الذي يصل ولكن

بواسطة الحرف كذلك ها هنا .

فان قيل : هذا المعنى لا يصح في قوله : (القوم أخوانك لا زيدا) فانه

لا فعل هنا فيقوى بالا .

قلنا عنه جوابان :

أحد هما : أن معنى الفعل موجود وهو ان المعنى القوم يناسبونك الا زيدا .

والثاني : أن الحكم اذا ثبت بعملة ثبت في مواضع وان لم تكن العملة موجودة

طردا للباب كما في قولهم : أعد ، ونعد ، وتمد حملا على يعد ، وكذلك

نكرم ، وتكرم ، ويكرم ، حملا على اكرام . والله أعلم بالصواب .

٦٧ - مسألة [وقوع الـ لا بمعنى الواو] *

- لا تكون (الـ) بمعنى الواو .
- وقال الكوفيون تكون بمعنى الواو .
- وجه القول الاول من وجهين :
- أحدهما : أن الاصل أن ينفرد كل حرف بمعنى ، ولا يقع حرف بمعنىين
- لما في ذلك من الاشتراك الملبس ، وما صح منه عن العرب يقتصر عليه ، ولا
- يقاس .
- والوجه الثاني : أن (الـ) بمعنى الواو من قبيل الانداد ، لان -
- موضوع الـ مخالفة ما بعدها لما قبلها ، والواو تشريك ما بعدها بما قبلها ،
- هذا حقيقة التضاد ، والاصل عدمه .

* أن اُثبت التخريجات في المسألة السابقة ، وانظر الانصاف : ٢٦٦ -

٢٧٢ وهي المسألة رقم (٣٥) وعنوانها هناك : (هل تكون الـ بمعنى

الـ الواو)

- (١) هذا هو مذهب البصريين - واحتج لهم ابن الانباري بقوله : (وأما
- البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا ان (الـ) لا تكون بمعنى الواو
- لان (الـ) للاستثناء والاستثناء يقتضى اخراج الثانى من حكم الاول
- فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر (٠٠٠) الانصاف / ٢٦٩ .

واحتج الآخرون^(١) : بأن (الا) قد وقعت بمعنى الواو ، ومعنى
 (مع) فمن ذلك قوله تعالى^(٢) : " لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين
 ظلموا " أى ولا الذين ظلموا ، وقوله تعالى^(٣) : " لا يجب الله الجهر سر
 بالسوء من القول الا من ظلم " ، وقد جاء فى هذا المعنى (الا) بمعنى
 (مع) ، وهو معنى الواو وقوله تعالى^(٤) : " وأيدكم الى المرافق " و
 " من أنصاري الى الله^(٥) " وهو كثير فى الشعر^(٦) .

(١) أنار مذهب الكوفيين فى الانصاف : ٢٦٦ - ٢٦٨ قال : (أما الكوفيون
 فاعتجوا بأن قالوا : انما قلنا ذلك لمجيئه فى كتاب الله وكلام العرب . .
 ونسبه الموادى فى الجنى الدانى : ٥١٨ الى الفراء والاخفش وأبى عبيده
 أما الفراء فقد وزد فى معانيه ما يخالف ذلك تماما قال : حول قوله تعالى
 " الا الذين ظلموا " البقرة آية ١٥٠ ، (وقد قال بعد النحويين (الا)
 فى هذا الموضع بمنزلة الواو كأنه قال : " لئلا يكون للناس عليكم حجة " ولا
 الذين ظلموا فهذا صواب فى التفسير خطأ فى العربية . . . المعانى ١ / ٨٩ .
 وأما الاخفش فنسبه اليه أيضا ابن هشام فى المحنى ص ٧٤ ، وانار رأى أبى
 عبيده فى المجاز ١ / ٦٠ .

(٢) البقرة آية : ١٥٠ (٣) النساء آية : ١٤٨
 (٤) المائدة : آية : ٦ (٥) آل عمران آية : ٥٢ ، والصف آية ١٤ .
 (٦) ومنه قول الشاعر :

وكل أخ مفارقـــــــــــــــــه أخوه لعمري أبىك الا الفرقدان
 وقول الآخر :
 ما بالمدينة دار غير واحدة دار الخليفة الا دار مروان

والجواب :

أله دلالة فيما ذكروا^{على} أن (لا) بمعنى الواو أما قوله تعالى : " لا
الذين ^{منهم} لموا فهو استثناء بمعنى لكن ^{منقطع} والهمنى لكن الذين ^{وأمثاله} لموا يحتجون
عليكم بنير حجة ، وهكذا فى جميع ما ذكرناه ، وأما وقوعها بمعنى (مع)
فغير مسلم ، وأما قوله : " الى المرافق " فهيى حد ينتهى الفصل اليه
والحد هنا يدخل فى المحدود ، لان المرفق جزء من اليد ، وإذا وقع —
التحديد بجزء من الشئ دخل فى المحدود هكذا قال أهل اللغة وقوليه
" من أنصارى الى الله " فالألف فيه على بابها ، والتقدير من أنصارى منافسين
الى الله ، ويدل على صحة ذلك أن (الى) فى الاصل لا تكون بمعنى (مع)
كقوله تعالى : " ثم أتوا الصيام الى الليل " و (مع) هنا محال ، وكذلك
جئت الى زيد " ، وكان الاصل فيه أن الى لانتهاى الفاية ، والواو
و (مع) يلزم فيها المصاحبة والمصاحبة تنافى الانتهاى ، فان جاء شئ من
ذلك فهو محمول على (لا) فى أنه مستفاد بالحرف الموضوع له . والله أعلم
بالصواب .

= الامثلة التى ذكرها أبو البقاء ليس فيها (لا) وإنما فيها (الى) ، وربما

كان هناك نقضا لحق عبارته ، وبجارية ابن الانبارى فى الانصاف أوضح

حيث قال : . . . ويؤيد ذلك ما روى أبو بكر بن مجاهد عن بعض القراء

أنه قرأ ، " الى الذين لموا مخففا " يعنى مع الذين لموا منهم . .

. . . الخ " الانصاف ٢٦٦ .

(١) البقرة : آية ١٨٧

٦٨ - مسألة [تقديم المستثنى مع (الا)] *

لا يجوز تقديم حرف الاستثناء على المستثنى منه كقولك : (الا زيدا قام

القوم) ولا (الا زيدا ما قام القوم) .

وقال بعض الكوفيين يجوز ذلك .

(١)

وجه القول الاول : من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن حرف الاستثناء أتى به صلة للفعل ، وتقويه له ، فلا يجوز

تقديمه على ما يوصله كواو (مع) فانك لو قلت : (وزيدا قمت) لم يجز

والوجه الثانى : ان المستثنى يكون بدلا من المستثنى منه والبديل لا يتقدم

على المبدل منه كذلك ها هنا .

* ذكر المؤلف هذه المسألة فى شرح اللمع لوجه (٩٦) .

كما ذكرها ابن الانبارى فى الانصاف : ٢٧٣ - ٢٧٧ ، وهى المسألة

رقم (٣٦) وعنوانها هناك : (هل يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول

الكلام) وانظر بيت تخريج المراجع فى المسألة رقم (٦٦) .

(١) هذه حجة البصريين ، واحتج لهم ابن الانبارى بقوله : وأما البصريون

فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا ذلك لانه يودى الى أن يعمل ما بعدهما

فيما قبلها وذلك لا يجوز . . . ثم قال : ومنهم من تمسك بأن قال : انما

قلنا ذلك لان الاستثناء يضارع البديل ، . . . فلما جرى الاستثناء

البديل امتنع تقديمه . . . الانصاف / ٢٧٦ .

قال المؤلف فى شرح اللمع : (. . . وحجتهم ان العامل هنا ضعيف لان

(الا) ليس من شأنها أن توصل الافعال الضعيفة ، وانما دخلت لمعنى

الاستثناء فهى كـ (ما) النافية وواو المطفئ ، واجازه الكوفيون . . الخ

انظر لوجه (٩٦) .

والثالث : أنه يلزم من التقديم عمل ما بعد (الا) فيما قبلها وذلك غير جائز كما أن عمل ما (في جبر) ما (النافية) فيما قبلها لا يجوز ، يدل على أن الاستثناء اخراج بعض الجملة ، كما ان النفي كذلك ، وكما لا يجوز في النفي

كذلك لا يجوز فيما هو في معناه .

(٢)

واحتج الآخرون بالسمع والقياس :

(٣)

أما السماع فمنه قول الشاعر :

ولدة ليس بها طوري * ولا خلا الجن بها انسى
تقديره : ولا بها انسى خلا الجن ، وقال أبو زيد : (٤)

(١) ما بين القوسين مصحح على هامش الورقة .

(٢) انظر الانصاف ٢٧٣ - ٢٧٦ .

(٣) البيت للمعاج واسمه عبد الله بن ربيعة بن لبيد التميمي المتوفى حوالي

سنة ٩٠ هـ ورواية الديوان للبيت هكذا :

— وخفقه ليس بها طوري —

ورد البيت الاول من هذا الزجر في نوادر ابي زيد ٢٢٦ ، وهما معا في المنصف ٦٢/٣ ، والانصاف ٢٧٤ ، وشرح الرض ٢٠٦/١ والخزان ٣١١/٣ (هارون) ونقل البغدادى عن الصفاني (وخفقه ليس بها طوري) واللسان (طور) و (طائي) وأما القالي ٢٥٥/١ وفيه (طوي) والآلى : ٥٦٦ ، وذكره المؤلف في شرح اللع لوجه (٩٦) ومعنى ما بها طوري أى ما به أحد ، يقال ما بالدار طوري ، ولا دورى انظر

التهذيب (طور) ١٠/١٤ .

(٤) أبو زيد (؟ - ٦٢ هـ) . هو حرمة بن المنذر بن معدى كرب الطائي ، شاعر

جاهلي معمر من نصارى طي ، عاش زما في الجاهلية ، وكان له زيارات للموك ، وكان عارفا باللغة الفارسية أدرك الاسلام ولم يسلم ، واستعمله عمر بن الخطاب على صدقات قومه أغلب اقامته عند اخواله بنى تغلب بالجزيرة وعمر الى زمن معاوية .

انظر ترجمته في الاغانى ٢٣/١١ ، والشعر والشعراء : ٣٠١ (وفيه سمى

المنذر) وطبقات فحول الشعراء : ١٣٢ ، والاعلام ٢٢٨/٢ .

(١) خلا أن المتاق من المطايا * حسين به فهم، اليه شسوس

وأما القياس : فهو أن تقديم المستثنى على المستثنى منه جائز كقولك : (مالى

الا أباك صديق) (٢) اى مالى صديق الأباك فكذلك يجوز تقديمه على العامل

فيه ألا ترى أن قولك : (ما مررت الا بزید) جائز وكذلك بزید مررت ، ولان

العامل فى الاستثناء فعل ، وتقديم المفعول على الفعل جائز .

والجواب :

أما البيت الاول فمحمول على اسم (ليس) تقديره : ليس بها انسى الا -

الجن والاستثناء من غير الجنس ، وعلى هذا لا يدخل البيت فيما نحن فيه .

(١) انظر البيت فى مجاز القرآن ٢٨/٢ ، ١٣٨ ، ومجالس ثعلب : ٤٨٦ ،
المقتضب ١/٢٤٥ ، والجمل : ٣٨١ ، والمجالس ٤٨٦ ، وامالى الفالى
١٧٤/١ واللالى : ٤٣٨ ، والتهذيب ٣/٤٠٨ ، والخصائص ٢/٤٣٨ ،
والمنصف ٣/٨٤ ، والمحتسب ١/١٢٣ ، ٢٦٩ ، ٧٦/٢ ، وابن الشجرى
١/٩٧ ، ٣٨٨ ، والانصاف ٢٧٣ ، ٢٧٧ ، ابن يعين ١٠/١٥٤ والاقتضا
٢٩٩ : ، والهمع ٢: ٣٥ ، والدرر ٢/٦٨ ، واللسان مادة (حسن ، وحسا)
وشواهد الكشف : ١٠٢ ، وديوانه ص ٩٦ من قصيدة يصف فيها الاسد .
ويروى (سوى) مكان (خلا) كما يروى (حسسن وأحسن) يدل (حسين)
وحسن وحسى : اذا فطن وشعر به ، وشوس : من الشوس وهو النظر بمؤخره
المين .

(٢) وسمع يونس مالى الا ابوك ناصر انظر منار السالك ١٧٠/٢ .

(٣) قال المؤلف فى شرح اللمع : (وهذا عندنا ليس باستثناء وانما هو فاعل

والحين مفعول وانسى فاعل ٠٠٠) انظر اللوحه (٩٦)

وانظر الانصاف ٢٧٧/٠

أما البيت الثانى فمن جنس هذا ، والدليل عليه البيت الذى قبله والبيت
قوله : (١)

الى أن عرسوا واغيب منهم * قريبا ما يحس له حسيس
والتقدير ما يحس له حسيس الا أصوات الخيل • قولهم : (الاستثناء يشبهه
البدل) لا يصح لوجهين :

أحدهما : أن تقديم المستثنى على المستثنى منه واقع بعد العامل ، ألا ترى
أن قولك : (ما قام الا زيدا أحد) الا زيدا هو بعد العامل وهو قام ، وليس
كذلك ها هنا فانه واقع قبل العامل ، والفرق بينهما ظاهر ، ألا ترى أن
قولك : (كانت زيدا الحمى تأخذ) اذا لم تقدر فى (كان) ضمير الشأن
لا يجوز ، لوقوع الفصل بنى العامل والمعمول بالاجنبى ، فاذا لم يجز الفصل
فالتقديم أولى ألا يجوز •

والثانى : أن (الا) مع ما بعدها لا تجرى مجرى المفعول لانه حدث فيه
معنى بالا ، بخلاف قولك : (قام القوم الا زيدا) فان الا وزيد يشتمل على
معنيين ، يفترقان الى ما يكون معناه سابقا عليهما ، وصار هذا كما فى حرف
المطف ^{فانه} لما تقدم عليه ما يتعلق به معناه لم يجز تقديمه كقولك : (قام زيد وعمرو)
ولو قلت ، وعمرو قام زيد لم يجز يدل عليه أن مذهبه أن (الا) مركبة من (أن)
، و (لا) ^(٢) وتقديم هذا المعنى على الاستثناء خطأ ، والله أعلم بالصواب •

(١) انظر اغلب تخریجات البيت السابق •

(٢) تقدم الحديث عن هذا فى مسألة (الا) فى الاستثناء رقم (٦٦) •

٦٩ - مسألة : [حاشا (بين الفعلية والحرفية) *]

(حاشا) في الاستثناء حرف جر ، ومن البصريين من قال : تكون حرفا ،
وتكون فعلا .

وقال الكوفيون : هي فعل .

وحجة القول الأول (١) السماع ، والقياس .

أما السماع فقول الشاعر : (٢)

حاشى أبى ثومان أن أبا ثومان ليس بكمه قدم
عمرو بن عبد الله أن به ضنا على الملحاة والشم

فجر بها ، وليس (أبى) مضافا إلى ياء المتكلم لأن اسمه (أبو ثومان)
بدليل قوله : (إن أبا ثومان) وقال آخر : (٣)

فلا أهل إلا دون أهلك عندنا ومالك حاشا بيت مكة من عدل

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب (لوحة (٦٤) ، وشرح اللمع
لوحة (٩٩) كما ذكرها ابن الأنباري في الانصاف ٢٧٨ - ٢٨٧ وهي
المسألة رقم (٣٧) وعنوانها هناك : (حاشا في الاستثناء فعل أو حرف
أو ذات وجهين) .

وأنظر الكتاب ٣٥٩/١ ، المقتضب ٣٩١/٤ ، والأصول ٣٥٣/١ ،
والمرتجل : ١٨٩ ومعاني الحروف للرماني ١١٨ ، والجنى الدانى :
٥٨٨ وابن يعيش ٨٤ / ٨٤ ، والمفنى ١٣١ ، والهجع ٢٣٢/١ ،
والبحر المحيط ٣٠٠/٥

(١) هو قول سيويه أنظر الكتاب ١٥٩/١ ، والأصول ٣٥٢/١ وأيده المؤلف
وطيه أكثر البصريين أنظر الانصاف / ٢٨٠ .

(٢) البيان للجميع الاسدي من قصيده أوردها المفضل في المفضليات ص ٣٦٧
وشرحه للتبريزي ص ١٥٠٧ رواها المفضل (أبا ثومان) والتبريزي
(أبى ثومان) وفي شرحي المروزقي وابن الأنباري (أبا ثومان) ويبدو
أن العصبية المذهبية لها دخل كبير في تغيير رواية البيت . وأنظر

أما القياس فمن أوجه احدها : أنك تقول : (حاشاي)

ولا تقول : (حاشاني) ، ولو كان فعلا لقلته كما تقول : (راماني)

و (عاطاني) •

والثاني : أنه لا يجوز أن يكون صلة (ما) المصدرية فلا تقول :

قام القوم ما حاشا زيدا ^(١) كما تقول : (قاموا ما خلا زيدا) ، وهذا

يدل على أنه حرف إذ لم يجوز أن يجعل صلة (ما)

والثالث : أنه لو كان فعلا لكان له فاعل ، وليس له فاعل •

بيانه أنك تقول : (حاشاك من كذا) فتصل به الكاف ، و (حاشاي)

و يدخل على الياء وليس هناك فاعل •

فان قيل :

لو كان حرف جر لكان معديا للفعل •

= الأصمعيات : ٢١٨ (أبي ثمان)

أنظر البيتين في المحتسب ٣٤١/١ ، والأصاف ٢٨٠ ، وابن يعيش

٨٤/٢ ، ٤٧/٨ والجني الداني ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، والمفني : ١٣١

وشرح شواهد : ٣٦٨ ، والمهجع ٢٣٢/١ والدرر ١٩٦/١ ، والكشاف

٣٦٧/٢ ، والخزانة ١٥٠/٢ ، والصبان ١٦٥/٢ والصيني ١٢٩/٣ ،

والبحر المحيط ٣٠٠/٥ ، وأكثر روايات البيت الأول أن يدمج صدره بعجز

البيت الثاني انظر مثالا مجاز القرآن ٣١٠/١ •

والبكة : الأبيكم ، والقدم : الصبي عن الكلام في ثقل وقلة فهم ،

والملاحظة : الملاحه • (٣) لم أشر على هذا البيت •

(١) سمع ذلك عن العرب قال الشاعر :

رأيت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن أفضلهم فعلا

أنظر ديوان الاخطل : ١٦٤ ، والمفني ١٢٩ ، الصيني ١٣٦/٣ ،

والخزانة ٣٦/٢ ، وابن عقيل ٢٢٠/١ •

وفي الحديث الشريف : (أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة) •

قيل : هو معدى كما أن (الا) كذلك ، ألا تراك تقول :

(قام النقوم حاشى زيد) فتعدى قام بـ (حاشا)

واحتج الآخرون ^(١) : بأشياء

أحدها : أنه قد صرف فيقال : حاشيته ، وأحاشيه ومنه قول النابغة ^(٢)

— ولا أحاشى من الأقوام من أحد —

فهذا حكم الفعل .

والثاني : ^(٣) / يعدى باللام ، كقوله تعالى : (حاشى لله) ولو كان حرف

جر ، لَدْخِلَ عَلَى حَرْفٍ جَرٍّ وَلَيْسَ كَذَلِكَ حُكْمُ الْحُرُوفِ . .

* هذا هو مذهب الكوفيين أنظر الانصاف : ٢٧٨ وقد وافق الكوفيين بعض البصريين أنظر مشكل اعراب القرآن ١ / ٤٢٨ .

قال بعض أن حاشا فعل ماض ، وقال بعضهم : هى فعل استعمل استعمال الادوات . أما البصريون المجوزون لفعليتها ، فقالوا بجواز الأمرين معاً فتكون على رأيهم تارة فعلاً وتارة حرفاً وأصحاب هذا المذهب الأخفش وأبو زيد والجرجى والمازنى والمبرد والوجاج ، والفارسي وابن جنى والكسائى من الكوفيين وكثير من المتأخرين مثل ابن مالك ، وأبى حيان والمرادى ، ومن هشام وابن عقيل وغيرهم .

وقد أيد العكبرى مذهب البصريين القائلين بحرفيتها ، ومثله فعل ابـن الانبارى ، والذي يظهر لى أنهما لم يوفقا فى اختيار هذا المذهب لورودها فعلاً عن العرب ، ودفعهم أولة الكوفيين فيه تكلف ظاهر والصواب فى نظرى هو ما ذهب اليه كثير من النحويين وهو أنها تأتى فعلاً تارة وحرفاً تارة أخرى وهذا رأى هو الذى يجمع بين أدلة الكوفيين والبصريين ويعيده السماع عن العرب .

(٢) هذا عجز بيت للنابغة الذبياني زياد بن معاوية صدره هو :

— ولا أرى فاعلاً فى الناس يشبهه —

وأكثر روايات البيت (وما أحاشى)

.....

وأنظر البيت في ديوانه صنعته السكرى ص ١٣ تحقيق د . شكرى فيصل ،
وهو من قصيدة يمدح فيها النعمان بن المنذر ويمتدح اليه مما وشى عليه
بنو قريظ ، وعددها ابن النحاس من المعلقات التسع أنظر ٧٥٠/٢ ،
ومثله فعل التبريزي فعددها من التصانيد العشر .

أنظر البيت هناك ص ٤٦٢ (ط) حلب .

وأنظر البيت في : مجالس شعلب ٥٠٤ ، والجمل ٢٤٠ ، والمرتجل
١٨٩ وابن يعيش ٨٥/٢ ، ٤٨/٨ ، ٤٩ ، والانصاف ٢٧٨ ،
والجنى الداني ٥٥٩ ، ٥٦٣ ، والمفنى ١٣٠ ، وشواهد ٣٦٨ ،
والخزانة ٤٤/٢ ، والهمع ٢٣٣/١ ، والدرر ١٩٨/١ ، والاشمونى
١٦٧/٢ ، والأصل ٣٥٢/١ وابن الشجرى ٨٥/٢ ، ومشكل اعراب
القرآن ٤٢٩/١ ، ومعانى الحروف للرماني ١١٨

(٣) سورة يوسف : آية ٥١

والثالث : أنه دخله التخفيف بالحذف يقال : حاشى الله ، وحشا الله
والجواب :

- (١)
أما التصرف فغير دليل على الفعلية ، فان الحرف تصرف منه فعمل
كقولك سألتك حاجة فلولا أى قال لو كان كذا ، ويقال بسم الله اذا قال :
(بسم الله) ، وحلل اذا قال : (لا اله الا الله) وهو كثير (١) قولهم :
(يوصل بحرف الجر) ليس كذلك ، والدليل عليه حاشى زيد ، وحاشى ،
ولو كان حرف الجر فصلا لما جاز حذفه فلم ^{ان اللام زائدة} زيادة الحروف كثير منها قوله
تعالى (عسى أن يكون ردف لكم) أى ردفكم ، واللقى بيده ، وقال
الشاعر (٢)
(٣)

- نضرب بالسيف ونرجو القـ -

- (١) انظر الانصاف : ٢٨٢ ، ومعاني الحروف : ١١٨ ، ومشكل اعراب
القرآن ٤٣٩/١ والتصرف هنا ليس فى الحروف وحدها ، وانما
هو فى العبارة بكاملها . وهذا هو ما يسمى (النحت) .
(٢) النمل : آية ٧٢
(٣) قبل هذا البيت قوله :

- نحن بنى جمعة أرباب الفلج -

وقيل - نحن بنى ضينه أصحاب الفلج -

والرواية الاولى أظهر لأن قائله النابغة الجعدي واسمه عبد الله بن قيس
على الأرجح والفلج واحد الأفلاج ، والأفلاج منطقة فى جنوب نجد
قال البكرى : والفلج : بتحريك ثانيه موضع آخر لبنى جمعه من قيس بن جذ
وهو أعلى بلاد قيس قال الراجز وأنشد البيت ،
وقال ياقوت : (.....) والأفلاج لبنى جمعه وفيها لقيس والحريش موضع
..... ثم قال : قال الجعدي وأورد البيت (.....) أنظر معجم ما استعجم
= ١٠٢٩/٢ ، ومعجم البلدان ٢٧١/٤

وقالوا : (رب) ، في (رب) ، وكل هذه حذف وزيادة في الحروف قولهم : (حذف منه الألف) جوابه من وجهين :

أحدهما : ليس كذلك ، فإن أبا عمرو أمام القراء أنكر هذه القراءة (١) والثاني : أن الحروف قد دخلها الحذف كما في (رب) وغيرها فان قيل :

استعملها في الاستثناء خاصة يدل على كونها فعلا .

قيل : تكون استثناء في مواضع ، وغير استثناء في مواضع الانشاء تقول مبتدأ (حاشي زيد أن يسرق) ، وليس هنا ما يستثنى منه ، بل هو بمعنى قولك : زيد بعيد من السرقة ، ثم لولزم الاستثناء لم يدل ذلك على كونه فعلا ، ألا ترى أن (إلا) يلزمها الاستثناء ، وهي حرف بلا خلاف . والله أعلم بالصواب .

= وأنظر البيت في ملحقات الديوان ٢١٥ ، ٢١٦ ، وفيه (نضرب بالبيض)

وورد بين البيتين قوله : — نحن منعنا سيله اذا اعطج —
 وأنظر الانصاف ٢٨٤ ، والخزانة ١٥٩/٤ ، والجنى الداني : ٥٢
 والمفنى ١١٥ ، وشواهد ٣٣٢ ، ومشكل القرآن ٢٤٩ ، والاقتضاب :
 ٤٥٨ والجواليقي : ٣٨١ ، واللسان (فلج) ٣٢٩/٢٠ ، ومجاز
 القرآن ١٩٤/١ ٥٦/٢ ، ٢٦٤ ، وتفسير الطبري ١٢/١٨ .

(١) أبو عمرو بن العلاء : (٧٠ — ١٥٤ ، ٦٩٠ — ٧٧١ م)
 هو زياد (على الأرجح) — بن عمرو التميمي المازني البصري ، أحد
 القراء السبعة مولده بمكة ، ونشأ بالبصرة ، ومات بالكوفة ، كان أعظم
 الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر كانت عامه أخباره عن أعراب أدركوا
 أعراب الجاهلية .

والمصولي كتاب (أخبار أبي عمرو بن العلاء) .

.....

= أنظر ترجمته في غاية النهاية ٢٨٨/١ ، وفوات الوفيات ١٦٤/١ ،

منزلة الألباء : ٢٤ ، وطبقات الزميدى : ٢٨ .

قراءة أبي عمرو (حشا لله) بآلف (السبعة ٣٤٨) وانظر الكشف لمكي

٣١/٢ ، والحججه لابن خالويه ١٧٠ ، وزاد المسير ٢١٨/٤ ،

والتيسير للداني ١٢٨ ، ١٢٩ ، والبحر المحيط : ٣٠٣ .

٧٠ - مسألة (غير) بين الاعراب والبشائر *

إذا أضيفت (غير) الى ممكن لم يجوز بناؤها ، وان أضيفت الى ممكن
جاز بناؤها وعرابها .

(١) وقال الكوفيون يجوز بناؤها مطلقا
لنا (٢) أنها اسم مصرب قبل الاضافة ، فبقيت على اعرابها بعد الاضافة
كشائر الاسماء المحربة ، بيانه أنه اذا قلت : (جاءني غير زيد) ومرت
بغير زيد ف (غير) هنا مصربة بلا خلاف ، فلو جاز البناء لكان لملة -
الاضافة ، والاضافة هنا موجودة ، ولم يجوز البناء فدل على ابطال التحليل
بالاضافة ويتأيد هذا من ثلاثة أوجه :

(*) ذكر ابن الانباري هذه المسألة في كتاب الانصاف : ٢٨٧ - ٢٨٨ وهي
المسألة رقم (٤٨) وعنوانها هناك : (هل يجوز بناء غير مطلقا) .
وانظر : ابن الشجري ٢ / ٢٦٤ ، والرضي ١ / ٢٤٥ ، ابن يمش ٣ / ٨٠
، ٨١ ، والمغني : ١٧١ ، والهمج ١ / ١٢٠ والصبان ٢ / ٢٢١ ، والتصريح
٣٦٢ / ١ .

(١) قال الرضي : قال القراء يجوز أن يبنى (غير) في الاستثناء مطلقا
سواء أضيف الى مصرب أو يبنى لكونه بمعنى الحرف يعني (الا) شرح الكافية
٢٤٦ / ١ .

(٢) احتج ابن الانباري للبصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا
إنما تبنى محروفاً ، وإذا أضيفت الى غير ممكن ولا يجوز بناؤها ، لأنها لم يثبت
الى ممكن وذلك لان الاضافة الى غير الممكن تجوز في المضاف البناء ١٠٠ الخ)
الانصاف ٢٨٩ - ٢٩٠ .

أحدهما : أن غيرا لا تتصرف بالاضافة ، بل تبقى تذكرة ، والنكراجه

معربات .

والثاني : أن غيرا لا معنى لها الا بالاضافة ، فلو كانت الاضافة علة البناء

لوجب الا تعرب فى موضع .

والثالث : أنا وجدنا من المبنيات ما يعرب اذا أضيف وهذا يدل على أن

الاضافة علة لازمة البناء ، فكيف يكون علة البناء ؟ .

ولا يلزم على ما ذكرناه اذا أضيفت الى غير ممكن ، لان المضاف يكتسب

كثيرا من أحكام المضاف اليه ، والجهنم هنا مبنى ، والمضاف فوالمضاف اليه

كالشئ الواحد ، فجاز أن يتعدى البناء اليه ، ومن ذلك قوله تعالى (١) :

" وهم من فزع يومئذ " بفتح الميم وقوله تعالى (٢) : " من خزي يومئذ " وقوله (٣)

" انه لحق مثل ما انكم تنطقون " وكل ذلك يجوز فيه الاعراب ، والبناء فيه -

جائز (٤) .

(١) النمل آية ٨٩ . وقرئت (من فزع يومئذ) أى بذون تنوين ونصب يوم

هى قراءة عاصم فيما رواه عنه ابن جمار ، وقالون ، وأبو بكر بن أبى أويس

بالمسيبى ، وورث . أنار السبعة لابن مجاهد ٤٨٧ وهى محل الشاهد

(٢) هود آية : ٦٦ ، وقراءة فتح الميم قراءة الكسائى ونافع أنار الكشف

لمكى ٥٣٢ : ١ والسبعة لابن مجاهد : ٣٦٦ ، والتيسير للدانى : ١٢٥ .

(٣) الذاريات آية : ٢٣ ، قراءة (مثل) بالفتح هى قراءة ابن كثير ،

ونافع ، أبى عمرو ، وابن عامر وحفص عن عاصم . وأبى جعفر ، ويعقوب لم ينظر

الكشف لمكى ٢ : ٢٨٧ ، والسبعة لابن مجاهد : ٦٠٩ وهشكلى اعراب القرآن

لمكى ٢ : ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، وابن الشجرى فى الامالى ٢ : ٢٦٤ فما بعدها =

وأما إضافته الى المتمكن فليس فيه ما يحسن البناء .
 أما الكوفيون ^(١) فاحتجوا بأن (غيرا) هنا وقعت موقع (الا) و (الا)
 حرف ، والحرف مبنى ، فاذا وقع الاسم موقع المبنى وجب أن يبنى فكيف اذا
 وقع موقع الحرف ؟ ألا ترى أن المنادى المفرد مبنى ^(٢) لوقوعه موقع المضمرة

= وقرا مثل بالرفع أبوبكر ، وحزمة الكسائي : الكشف
 (٤) ذكر ابن الانبارى هذه الايات وغيرها وعددا من الشواهد الصرية ورد
 على حجة الكوفيين ثم قال : " واذا بنى المضاف فى هذه الاماكن من كتاب
 الله تعالى ، وكلام العرب لإضافته الى غير متمكن دل على أن قوله : (غير
 أن نطقت) - مبنى لإضافته الى غير متمكن على ما بينا والله أعلم (الانصاف :
 ٢٩٠ - ٢٩٣) .

(١) احتج ابن الانبارى للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :
 انما يجوزنا بناءها على الفتح اذا أضيفت الى اسم متمكن أو غير متمكن وذلك
 لان (غير) هاهنا قامت مقام (الا) و (الا) حرف استثناء ، والاسماء اذا
 قامت مقام الحروف وجب أن تبنى ٠٠٠ الخ (الانصاف / ٢٨٧ .
 (٢) فيه خلاف هل هو مبنى أو ممرّب ، وهذا الخلاف سيذكره المؤلف فى
 مسألة (٧٨) .

أو الخطاب ، وقد شهد لصحة ذلك قول الشاعر (١) :

لم يفتح الشرب منها غير أن نذاقت حماسة في غضون ذاك أو قال
ففتح الرء ولا سبب له إلا ما ذكرنا .

(١) البيت مختلف في نسبه فنسب الى الشماخ بن ضرار ، ونسب الى رجل من كنانة ولا بن قيس صيفي بن الاسلت ، وهو في ديوان قيس ٨٥ والراجع انه له ، أنظره في كتاب سيمويه ١ / ٣٦٩ ، وشرح أبياته لابن النحاس : ٢٤٦ وشرح الكتاب للسيرافي ١١٦ / ٣ ، ومعارف القرآن للفراء ١ / ٣٨٣ ، وأصول ابن السراج ١ / ٣٣٦ ، ٣٦٥ ، وابن العجري ١ / ٤٦ ، ٢ / ٢٦٤ ، والمرتل ١٠٩ والمفصل : ١٢٥ ، والاحاجي النحوية : ١٤١ ، وابن يمين ٣ / ٨٠ ، ١٣٥ / ٨ ، والمفني : ١٧١ ، والارتشاف : ٢٢٨ ، والميني ١ / ٢٣٣ — والانصاف ١٣٠ ، والاشباه ٢ / ١٩٦ ، والهمع ١ / ٢١٩ ، والدرر ١ / ١٨٨ ، والخزانة ٢ / ٤٥ ، ٣ / ١٤٤ ، واللسان (نطق) ، (نقل) ، الجمهرة ٣ / ٤٩٣ ويروى (أن هتفت) ، و (في سحق) بدل عصون .
والشاهد في البيت : بناء (غير) على الفتح لوقوعها موقع (إلا) على —
مذهب الكوفيين .

والجواب عنه من وجهين (١) :

أحدهما : أن المضاف إلى غير المتمكن يجوز بناؤه وليس معناه (إلا)
كقوله : " وهم مفرغ يومئذ " ، وكذلك الآتي الآخر ، فبطل التحليل بوقوعه
موقع (إلا) .

والثاني : أن وقوع الاسم موضع الحرف لا يوجب البناء ، ألا ترى أن قولك
(أخذت بعض المال) محرب ، ولو قلت (أخذت من المال) صح المعنى
وقد وقعت (بعض) موضع (من) ، وتقول : (زيد مثل عمرو) فترفع
مع جواز أن تكون في موضع الكاف .
أما قوله : (غير أن نطقت) فلم يكن بناؤه لما ذكرنا بل لضافتها إلى
غير متمكن (٢) على ما ذكرنا ، والله أعلم بالصواب .

(١) أنظر رد ابن الأنباري على الكوفيين حيث جاء فيه (..... أما قولهم
انها بمعنى (إلا) فينبغي أن تبني ، قلنا هذا فاسد السخ
الانصاف / ٢٩٠ - ٢٩٣

(٢) أنظر رد ابن الأنباري هذا البيت في الانصاف : ٢٩٠ .

٧١ - مسألة [سوى لا تقع الا ظرفا] *

الأصل ألا تقع (سواء) و (سوى) الا ظرفا (١)

وقال الكوفيون : تقع ظرفا وغير ظرف .

وجمة القول الأول من ثلاثة أوجه : (٢)

أحدها : الاستقراء ، فان كل موضع استعملت فيه (سوى) كانت ظرفا

وفي الموضع الذي وقعت { غير ظرف فهي فيه متأولة .

والثاني : أنها وقعت ظرفا بلا خلاف ، فاما أن يكون ذلك وضمها ،

واستعمالها مجازا ، أو بالعكس ، أو هي في كل ذلك حقيقة ، لا وجه

الى الثاني اذ لا قائل به ، ولا وجه الى الثالث لأنه يؤدي الى الاشتراك ،

والأصل عدمه ، فتعين الأول .

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب (شرح اللمع) لوجه (٩٨)

كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف ٢٩٤ - ٢٩٨ . وهي المسألة رقم

(٣٩) وعنوانها هناك : (هل تكون) اسما وتلزم الظرفية (

وانظر كتاب سيبويه ٢١/١ ، والمقتضب ٢٧٤/٢ ، ٣٤٩/٤ ، والكامل

١٤٦/٨ ، والأصول ٣٥٠/١ ، والمغنى ١٥٠/٢ ، ١٥١ ، وابن

يحيى ٤٤/٢ ، ٤٨ ، والرضى ٢٤٨/١ ، والهمع ١ : ٢٠١ ، وابن

الشجري ٢٣٥/١ . وغير ذلك .

(١) بيدولي أن غذا هو رأي المكبرى ، والرماني فيما علمت .

أما البصريون فقد نقل عنهم ابن الانباري في الانصاف أن (سوى) لا تكون

الا ظرفا دائما ، وما ورد من خروجها فهو من ضرورة الشعر كما سيأتى

(٢) احتج ابن الانباري للبصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :

انما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه في اختيار الكلام الا ظرفا نحو قولهم سررت

بالذى سواء فوقوعها هنا يدل على ظرفيتها ٠٠ الخ) الانصاف ٢٩٦ .

والثالث : أن (سوى) معناها : وسط الشيء ، وهو ظرف فكانت هي كذلك ،
وقوعها في غيره بمعنى (غير) ، ووجه التأويل فيها ظاهر كما أن (خلفه) و
(قدامه) ظرفان لا محالة ، وقد وقعت في موضع غير ظرف ،

(١) واحتج الآخرون بما جاء في الشعر من وقوعها غير ظرف كقول الأعشى :
(٢)

تجانب عن أهل اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائكا

وكذلك قول الآخر : (٣)

ولا ينطق الفعشاء من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

ومنه قوله تعالى (٤) ((فقد ضل سواء السبيل)) وقوله تعالى (٥) :

((فاطلع فرأه في سواء الجحيم)) ، وكثرة استعمالها غير ظرف يدل على أن

موضوعها على ذلك ولأن (سواء) بمعنى مكان ، وكما أن مكانا يكون ظرفا

= وكان ابن الأنباري منقول بما ورد عن العرب كقولهم : (مرت برجل

سواء والمعدم) وقولهم : (أتاني سوائك) وقراءة (سواء) بالرفع

في قوله تعالى : ((سواء مغيثهم ومما تهم)) وهي قراءة سيمويه

أنظر الكشف لمكي ١٦٨/٢ ، وأنظر سيمويه والقراءات لأستاذنا

الدكتور أحمد مكي الأنصاري ص ١٦ فما بعدنا

(١) احتج ابن الأنباري للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :

الدليل على أنها تكون اسما بمنزلة (غير) ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون

عليها حرف الخفض ٠٠٠٠ الخ) الانصاف ٢٩٤ - ٢٩٦ .

(٢) أنظر البيت في ديوان الأعشى ص ٨٩ والبيت من قصيدة يمدح فيها

هذله بن علي الحنفي ، ومعنى تجانف : تميل ، واليمامة هو الاقليم

المعروف في نجد وسط جزيرة العرب ، وه تقع مدينة الرياض وقيل

هذا البيت قوله :

- إلى هذلة الوهاب أشديت مدحتي -

وهذلة هذا سيد من سادات العرب وخطبائها وشعرائها كان يعتصب

بالتاج وهو أول من عرف به في الجاهلية أنظر ترجمته في الروض الأنف

= ٢٥٣/٢ ، والكامل ١٦٥/١ ، ١٦٦ (أهل اليمامة) تروى
 (جو اليمامة) و (خل اليمامة) و (جل اليمامة) والأخيرة
 رواية الديوان ، والمعنى بهذه الروايات لا يكاد يختلف .
 وجو اليمامة : كما قال ياقوت : اسم لناحية اليمامة ٠٠٠ وأورد البيت
 أنظر معجم البلدان ١٩٠/٢ ، وقال البكري : جو : اسم اليمامة
 في الجاهلية حتى سماها الحميري لما قتل المرأة (اليمامة) ٠٠ معجم
 ما استعجم : ٤٠٧ ، والجو في اللغة هو ما اتسع من الأودية .
 أنظر البيت في الكتاب ٢٠٣/١ ، ٢٠٣ ، (بولاق) ، ٣٢ (هارون)
 وشرح أبياته لابن النحاس (الملحق) ٣٦٧ ، وشرحها لابن السيرافي
 ٩٥/١ ، والمقتضب ٣٤٩/٤ ، وابن يعيش ٤٤/٢ ، ٨٤ ،
 والانصاف : ٢٩٥ ، وابن الشجري ٢٣٥/١ ، ٤٥/٢ ، ١١٩ ،
 ١٢٤ ، والتصحيح : ٢٩٨ ، والاشباه ٦٦/٣ ، ٦٩ ، الهمح
 ٢٠٢/١ ، والدرر ١١٧/١ ، واللسان (سوى) ، والخزانة
 ٤٣٥/٣ ، (هارون) ، ٩٥/٢ ، وبيروى (وما عدلت) يدل
 (وما قصدت) .

(٣) البيت للمرار بن سلامة المجلى ،
 أنظر كتاب سيبويه ١٣/١ ، ٢٣٠ ، (بولاق) ، ٣١ هارون والمقتضب
 ٣٥٠/٤ ، والانصاف : ٢٩٤ ، الخزانة ٦٠/٢ ، والمنبى ١٢٦/٣
 والاشموني ١٥٨/٢ ، والمخصص ٥٨/١٤ .

(٤) الممتحنه : آيه : ١

(٥) أورد الناس هذه الآية هكذا . (فآلقوه في سواء الجحيم)
 ولم ترد الآية هكذا في القرآن وإنما ورد في القرآن الكريم : (آلقوه في
 الجحيم) الصافات آيه ١٧ ، و (فاطلع فراه في سواء الجحيم)
 الصافات آيه ٥٥ ، و (خذوه فاعطوه الى سواء الجحيم) الدخان
 آيه ٤٧ .

وقد استشهد ابن قتيبة على وقوع (سواء) بمعنى وسط في آية
 الصافات رقم ٥٥ ، فلعل المؤلف أرادها . أنظر تأويل مشكل القرآن
 ص ٥٢١ .

وغير ظرف كذلك (سواء) يدل عليه أنها قد وقعت فاعلا في قول الشاعر : (١)
ولم يبق سوى المدوان دناهم كما دانوا

والجواب : (٢)

أما الموضع التي جاءت فيها غير ظرف فلا يدل على أن أصلها غير ظرفيه
ألا ترى أن هذا ظرف ، وقد خرجت عن الظرفية بمن في مثل قوله تعالى : (٣)
((حتى إذا خرجوا من عندك)) وكذا : (لسوائكا) أي لمكان غير مكانك
وقد استعملت بمعنى غير (٤) وليس ذلك أصلها كما أن (الا) حرف وقد وقعت
بمعنى (غير) قال تعالى (٥) : (لو كان فيها آلهة إلا الله)) أي غير الله ،
ومع هذا لم تخرج عن كونها حرف استثناء .

وقولهم : (قام القوى سوى زيد) أي مكان زيد والمعنى بدل زيد ، وهذا
كله لا ينفي أن يكون أصلها الظرف كما أن الأصل (٦) في (غير) أن تكون صفه
وقد استعملت في الاستثناء والأصل في (الا) الاستثناء وقد استعملت وضعا .
والله أعلم .

(١) الشاعر أبو : الخند الزماني وهو سهل بن شيان بن ربيعة ، شاعر جاسلي
قديم ، أنظر الخزانة ٥٨/١ ، والاعاني ١٤٣/٢٠ ، واللالي ٥٧٩
والبيت من قصيده أوردها أبو تمام في الحماسة ص ٣٣ ، وأولها :
صنحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان

وأوردها البكري في شرح الأماي : ص ٥٧٨ ،
وأنظر البيت في أماي القسالي ٢٩٥/٢ ، والخزانة ٥٧/٢ ، المفني :
٣١٩ والعتبي ١٢٢/٣ ، والتصريح ٣٦٢ ، والمهجع ٢٠٢/١ ،
والدرر ١٧٠/١ والاشموني ١٥٩/٢ .

(٢) قال ابن الأنباري : (وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما ما أنشدوه من
قول الشاعر : فانما جاز ذلك لضرورة الشعر وعندنا أنه يجوز أن
أن تخرج عن الظرفية في ضرورة الشعر . . . الخ) الانصاف ٢٩٧ ، ٢٩٨
وأنظر شرح الرضي ٢٤٨/١ .

(٣) محمد آية ١٦

(٤) نقل الأزهري عن العكبري أن (سوى) تستعمل كغير قليلا أنظر ٤٤/٢
وأنظر التصريح ٧٠/٢ ، ٧٢ (٥) الأنبياء آية ٢٢
(٦) من هنا إلى آخر المساله نقله السيوطي في الاشباه ٣٧٧/٢ عن التميمي مع
بعض التفسير .

٧٢ - مسألة (كم مفردة أو مركبة) *

كم في العدد مفردة ،

وقال الكوفيون : هي مركبة من الكاف ، (وما) ، ثم حذفت منها الألف
وجه القول الأول : تحقيق مذهبنا ^(١) ، وفيه مسلك آخر :

• ابطال مذهب المخالف

اما الأول : فهو ان الأصل عدم التركيب ، لاسيما في كلمة لا يصح

ان تجعل كلمتين ، و (كم) ها هنا كذلك ، فان (كم) حرفان

ولا يمكن ان يكون كل واحد منهما ولا أحدهما كلمة تامة فعلى هذا يقتض

التركيب ، لأنه انما يكون بين كلمتين •

(٢)

اما ابطال مذهب المخالف فهو أنهم زعموا (أن) (ما) هي الألف •

وهي استفهام عن العدد ، ثم أدخلت عليها الكاف ، وحذفت الألف كما حذفت

من (لم) في الاستفهام ، وفيهم (و) (علام) •

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللباب لوجه (٦٦) ، كما ذكرها

ابن الانباري في الانصاف ٢٩٨ - ٣٠٣ • وهي المسألة رقم (٤٠)

وضوانها هناك : (كم) مركبة أو مفردة •

وأنظر شرح ديوان المتبني المنسوب الى العكبري ٣١٣/١ ، ٣٤٢ ،

وتهديب اللغة للأزهري ٤٦٥/٩ ، وشرح الرضي ٩٥/٢ ، والجنى الداني :

٢٦١ والمفني : ٢٠١ ، والأشموني ٧٠/٤ ، والهمع ٧٥/٢ ،

(١) احتج ابن الانباري للبصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :

انما قلنا انها مفردة لأن الأصل هو الأفراد ، وانما التركيب فرع ، ومن

تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ٠٠ الخ) الانصاف ٣٠٠/

وأنظر ما احتج به شارح ديوان المتبني المنسوب الى العكبري ٣١٣/١ •

(٢) كذا في الأصل ، ولعل الصواب (هي بالألف)

ومعنى قولنا : (كم مالك) ؟ أى ما عدده ، وزيادة الكاف كثير ومن ذلك
(كآين) ، و " ليس كمثله شئ " (١) وغير ذلك ، وهذه الدعوى باطله ،
أما قوله : (ما مالك ؟) فليس معناه (كم مالك) لأن (ما) سؤال
عن الحقيقة فما مالك معناه أى جنس هو ؟ وليس هذا معنى العدد ، فإذا
(٢)
لا معنى لما هنا ، ثم ان الحذف على خلاف الأصل فما الداعى الى دعواه ؟

ويدل عليه أنك اذا أثبت الألف لم يكن معناه السؤال عن العدد ، بل
يصير الى معنى آخر ، يدل عليه أن (كم) تكون خبرا للتكثير كقولك :
(كم عبد ملكك ؟) ولو قلت : (ما عبد ملكك ؟) أو (كم ما عبد ملكك)
لم يجز ، ولم يكن معناه كم عبد ملكك . ويدل عليه أن (من) تدخل عليها
(كم) كقولك : كم من عبد ، ولو قلت : (ما من عبد) كان نفيا .

(١) الشورى : آية ١١

(٢) أبو الهيثم لا يرتضى دعوى التركيب فى الغالب فقد رد على دعوى تركيب

(كم) هنا كما أنه رد " فيما تقدم على دعوى تركيب (لكن) ، و (لن)

و (ليس) .

(١) واحتج الآخرون : أن المعنى على (ما) والكاف كاللهم كما قالوا :
(لم فعلت) قالوا : (كم فعلت) وقالوا أيضا (كاي) في معنى (كم)
وكما أن كاي مركبة كذلك (كم) وكذلك قولهم :
(له على كدا) وهما في معنى العدد .

والجواب عنه من وجهين : (٢)

أحدهما : ما تقدم من فساد دعوى التركيب .
والثاني : أن أكثر ما فيه أنهم أرونا كلمات فيها تركيب ، وهذا لا يوجب
أن يجعل كل شيء هكذا . والله أعلم بالصواب .

(١) احتج ابن الأنباري للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :
انما قلنا ذلك لأن الأصل في (كم) (ما) زيدت عليها الكاف ، لأن
العرب قد تصل الحرف في أوله وآخره ، فما وصلت في أوله نحو (هذا
وهذا) ، وما وصلت في آخره نحو قوله تعالى : ((فاما ترى ما يوعدون))
فكذلك ها هنا ، زادوا الكاف على (ما) فصارتا جميعا كلمة واحدة ،
وكان الأصل أن يقال : في كم مالك (كما) مالك ؟ إلا أنه لما كثرت
في كلامهم وحرت على السنتهم حذفت الألف من آخرها وسكنت ميمها كما فعل
في (لم) فصار كم مالك ؟ الخ) الانصاف / ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٢) غير واضحة في الأصل واجتهدت في تصويبها .

(٣) انظر رد ابن الأنباري على الكوفيين في الانصاف ٣٠٠-٣٠٣

٧٣ - مسألة [كم الخبرية تجر ما بعدها] *

(١) كم الخبرية تجر ما بعدها باضافتها اليه ،

(٢) وقال بعضهم ينجر بمن مقدره .

وجه القول الأول : أن (كم) اسم لعدد كثير ، فكان كنفس ذلك العدد بيانهم : أن (كم) هنا في تقدير (مائة أو ألف) ، وكما ينجر المعدود بالعدد هنا ، كذلك (كم) .

طريقة أخرى : وهو أن المعدود هنا مجرور ، والجرح عمل ، ولا بد له من عامل ، وعلمه لا يخلو أما أن يكون لفظاً ، أو مقدراً ، لا وجه الى الثاني لأن الذي يقدر حرف الجر ، وحروف الجر لا يبقى عليها بعد حذفها (٣) ، لأنها صلة لخبرها ، فتبين أن يكون اللفظ الظاهر هو العامل .

* ذكرها المؤلف في كتاب اللباب لوجه (٦٦) كما ذكرنا ابن الانباري في

(الانصاف) ضمن مسألة (الفصل بين كم الخبرية وتمييزها) ولم يجعلها

مسألة مستقلة ، وهي من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين .

ونظر : معاني القرآن للفراء ١/١٦٨ ، ١٦٩ ، وشرح الفصل ٤/١٣٤ ،

وتمجع الهوامع ١/٢٥٥ .

(١) هذا هو مذهب البصريين أنظر التمجع ١/٢٥٥

(٢) هذا هو مذهب الكوفيين قال ابن يعيش : (والكوفيون يخفضون ما بعد (كم)

على كل حال بمن فإن أظهرتها فهي الخافضة وإن لم تظهرها فهي ممراده

مقدره شرح الفصل ٤/١٣٤ .

وقال الفراء في معاني القرآن ١/١٦٨ (٠٠٠) فإذا ألقيت (من) كان في

الاسم النكرة نصب والخفض فمن ذلك قول العرب : كم رجل كريم قد رأيت ،

وكم جيشاً جراراً قد هزمت (٠٠) .

(٣) يمكن الاعتراض على هذا بكلمة (رب) فهي من حروف الجر . ومع ذلك تحذف

ويبقى عملها ، مثل قول الشاعر :

- رسم دار وقفت في طلله -

فان قيل عليه اشكالان :

أحدهما : بجواز ظهور (من) كقولك : (كم من عهد ملكك) ولو

قلت (عندى مائة من عهد) لم يجز .

والثانى : أن الجر لو كان بالاضافة لكانت (كم) معربة كما تعرب (قبل)

و (بعد) اذا أضيفت .

والجواب : أما ظهور (من) فلا يمنع عمل الاسم ، كما لو قلت :

(عندى ثوب من خز) ، فان الجر هنا بـ (من) ولو قلت : (عندى ثوب خز)

كان العمل للثوب ، وأما الاعراب بعد الاضافة ففيه لازم ألا ترى أن (لدن)

تضاف كقوله تعالى : ((من لدن حكيم)) فانها مبنية بعد الاضافة ،

لأن علة البناء موجودة فى الحالين ، فكذلك (كم) .

واحتج الآخرون بأن (من تظهر بعد (كم) ، وليس (من) زائده

بل هو استحصال على الأصل ، وإذا كان كذلك كان العمل لـ (من) .

والجواب : (٣)

أن ظهور (من) لا يمنع من الجر بالاضافة كما ذكرنا . (٤)

(١) من قوله : (بعد الاضافة) بداية لوحة جديدة تأخرت عن مكانها

الى اللوحة رقم (١٠٥) .

(٢) سورة هو آية ١

(٣) رد أبو البقاء على الكوفيين ومثله فصل ابن يمين فقال : (..... وهو

ضعيف لأن المجرور داخل فيما قبله فهما فى موضع اسم واحد ، ولا يحسن

حذف بعض الاسم فأعرفه (شرح المفصل ١٣٤/٤)

(٤) لم يختتم المسألة بقواه (والله أعلم بالصواب) .

٧٤ - مسألة : [الفصل بين (كم) وتميزها] *

إذا فصلت بين (كم) الخبرية وبين ما يبين به نصبته كقولك : و
(كم ضدى درهما) ولا يجوز الجرفى الاختبار .

وأجازه الكوفيون .

(١) مبنى على الجار هل هو (كم) أو (من) مقدره
والصحيح هو الأول ، والفصل تبطل الاضافة ، فيجب أن يخرج التميز على
الأصل وهو النصب كما إذا نون المعدد نحو قول الشاعر : (٢)

إذا عاش الفتى ما تبين عاما فقد ذهب اللذات والفتاء
(٣)
ومنه قول الشاعر :

كم نالنى منهم فضلا على عدم إذا لا أكاد من الاقتار أحتمل

* ذكر ابن الأنبارى هذه المسألة فى الانصاف ٣٠٣ - ٣٠٩ وهى المسألة

رقم (٤١) وضوانها هناك : (إذا فصل بين كم الخبرية وبين تميزها
فهل يبقى التميز مجرورا) .

وأنظر : كتاب سيبويه ٢٩٥/١ ، والمقتضب ٦٠/٣ ، والمرتل ٣١٨

وابن يمين ١٣١/٤ ، والمهم ٢٥٥/١ ، والأصول ٣٨٨/١

(١) احتج ابن الأنبارى للبصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :

إنما قلنا أنه لا يجوز فيه الجر ، لأن (كم) هى العاملة فيما بعدها الجر ،

لأنها بمنزلة عدد مضاف الى ما بعده ، فإذا فصل بينهما بظرف أو حرف

جربطلت الاضافة ، لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر

لا يجوز فى اختيار الكلام ٠٠٠٠ الخ) الانصاف / ٣٠٥ .

(٢) البيت لربيع بن ضبيح الفزارى ، أوليزيد بن ضبه .

أنظر البيت فى كتاب سيبويه ١٠٦/١ ، ٢٩٣ ، وشرح أبياته للأطم فى شامى

بولاق ، وشرحها لابن النحاس : ٧١ ، والمقتضب ١٦٩/٢ ومجالس شعلب

.....

٢٧٥/١ هـ والجمال ٢٤٦ هـ وابن يعيش ٢١/٦ هـ والخزانة ٣٠٦/٣ هـ

والعيني ٤٨١/٤ هـ والمهم ٢٥٣/١ هـ والدرر ٢١٠/١ هـ

وقد أتى به المؤلف للتنظير لا للاستشهاد .

(٣) البيت للقطامي وهو عمير بن شميم أنظر ديوانه ص ٣٠ من قصيدة أولها :

أنا محيوك فاسم أيها الطلل * وان بليتوان طالت بك الطيل

والقصيدة في مدح عبد الواحد بن الحارث بن الحكم بن أبي العاصم وبيروى

(اجتمل) بدل (احتمل) .

والبيت في كتاب سيبويه ١٩٥/١ هـ وشرح شواهد لابن النحاس ص ٢٠٧ هـ

والمقتضب ٦٠/٣ هـ والانصاف ٣٠٥ هـ وابن يعيش ١٢٩/٤ هـ ١٣١ هـ

والعيني ٢٩٨/٣ هـ ٤٩٤/٤ هـ والمهم ٢٥٥/١ هـ والدرر ٢١٢/١ هـ والأشمونى

٨٢/٤ هـ وجمهرة اشعار العرب : ١٥٣ هـ والمرتجل ٣١٨ هـ والخزانة

١٢٢/٣ هـ والشاهد في البيت نصب (فضلا) وقد فصل بينها وبين (كم)

والكوفيون يجيزونه ويجيزون الجر أيضا هـ وحقيقة الخلاف تعود الى المميز

هل هو مجرور بكم (أى بالاضافة) أو بمن كما أوضح المؤلف في صدر المسألة .

فنصب لما فصل .

(١) واحتج الآخرون بقول الشاعر :

كم بوجود مقرف نال الملى وكرم بخله قد وضعه

فجسر مع الفصل .

والجواب عن البيت من وجهين :

أحدهما : أن الرواية الصحيحة الرفع ، أو النصب ، وكلاهما قد

روى ، فالرفع على أنه خبر عن (كم) والنصب على التمييز ، ورواية الجسر

شاذة فلا تجعل أصلا . والثاني : هو من ضرورة الشمر والملة فيه من وجهين

أحدهما أن الجبر يكمل ولا يبقى مع الفصل والثاني أن الجبر (من) وتقدير (من) هنا غير سائغ لأنها

حذفت بعد (كم) لما نابت عنها ، فإذا فصل بينهما بطلت النسيب .

والله أعلم بالصواب .

(١) احتج ابن الأنباري للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا :

(إنما قلنا أنه يكون مخفوضا بدليل النقل والقياس أما النقل : فقد قال

الشاعر :

كم يوجد البيت وأما القياس : فلأن خفض الاسم بعد كم

في الخبر بتقدير (من) لأنك إذا قلت كم رجل أكرمت وكم امرأة أعتنت

كان التقدير فيه كم من رجل الخ) الانصاف ٣٠٣ ، ٣٠٤

(٢) هذا البيت مختلف في نسبه فقد نسب إلى أنيس بن زعيم كما نسب إلى

عبد الله بن كرسز ، ونسب أيضا إلى أبي الأسود الدؤلي .

انظر كتاب سيبويه ٢١٦/١ ، والمقتضب ٥١/٣ ، والأصول ٣٨٨/١

وشرح شواهد سيبويه لابن النحاس ٢٠٨ ، وشرحها لابن السيرافي ٤٤/٢

وابن يمين ١٣٢/٤ ، والانصاف ١٩٢ ، والجمع ٢٥٥/١ ، والدرر

٢١٢/١ ، والخزانة ١١٩/٣ ، والعنبي ٤٩٣/٤ ، والأشمونى ٨٢/٤

والرضى ٩٢/٢ .

٧٥ - مسألة [اضافة نيف العشرة اليها] *

لا يجوز اضافة نيف العشرة اليها كقولك : خمسة عشر .

وأجازه الكوفيون .

وجه القول الأول^(١) : أن النيف وما بعده مجارة عن عدد واحد والمضاف

غير المضاف اليه : فلو أضفت خمسة الى عشرة فقلت : " قبضت خمسة عشر لم

تكن العشر مقبوضة ، وهذا يناقض الوضع لما هنا وفيه وجه آخر ، وهو أن المضاف

يتخصص بالمضاف اليه كقولك : غلام زيد ، والخمسة غير متخصصة بعشرة ، إذ

لا تراد حقيقة الخمسة على انفرادها ، والفصل المنسوب الى المضاف غير منسوب

الى المضاف اليه ، كقولك :

= وأصل الكلام : كم تصرف نال العلا بوجود فصل بين كم وتمييزها ، ومع

ذلك جبر التمييز ، وهذا على مذهب الكوفيين المحوزين للجبر بالفصل ،

ورده ابن الأنباري ، وأبو البقاء بأنه شاذ ، وأن الرواية الصحيحة (مقرف)

بالرفع أنظر الانصاف : ٣٠٧ ، ويروى (مقرف) بالرفع والنصب والجبر .

* ذكر هذه المسألة ابن الأنباري في كتاب الانصاف ص ٣٠٩ - ٣١٢ وهي

المسألة رقم (٤٢) وضوانها هناك : (هل تجوز اضافة النيف الى العشرة)

وأنظر شرح الاشموني : ٦٢٤ ، والتصريحي ٣٤٦ : ٢

وخاشيه الصبان ٥٧ : ٤ ، والهمع ١٤٩ : ٢ .

(١) هو مذهب البصريين

واحتج لهم ابن الأنباري بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :

انما قلنا انه لا يجوز ذلك لأنه قد جعل الاسمان اسما واحدا فكما لا يجوز

أن يضاف الاسم الواحد بعض الى بعض فكذلك هاهنا ٠٠٠ الخ

(الانصاف / ٣١٠) .

جاءني غلام زيد قالهجي منسوب الى الفلام لا الى زيد ، والأمر في العدد على خلاف ذلك .

(١) واحتج الآخرون بقول الشاعر : (٢)

كلف من غناه وشقوته بنت ثمان عشرة من حجبته
فأضاف ثمانى الى عشر ، ولأن الاسم الأول غير الثانى لأن معنى خمسة عشر : خمسة وعشرة وما لذا سبيله يجوز أن يضاف .
والجواب عن البيت أنه لا يعرف قائله ، والثانى (٣) أنا لا نعلم أنه مضاف
وانما نزله منزلة اسم واحد ، وجعل الاعراب في آخره وذلك للضرورة ، وسوغ ذلك أنه أضاف البنت الى العدد فصرفها بالجملة ، وأما قياس هذا على بقية الأسماء فخطأ ، لأن الاضافة لها معنى ، وليس كل الأسماء يصح فيها ذلك المعنى ، ألا ترى أن المضمرات أسماء ولا يصح اضافتها ، كذا ما هنا لا يصح اضافة النيف الى العشر كما ذكرنا . والله أعلم .

-
- (١) المراد بهم الكوفيون واحتج لهم ابن الأنبارى بمثل ما احتج لهم به المؤلف فقال : وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك عنهم وأورد البيت الذي أورده المؤلف (الانصاف : ٣٠٩)
(٢) البيت لنفيع بن طارت ورد بهذه الرواية في كثير من كتب النحو واللغة ورواه الجاحظ في كتاب الحيوان ٦ ٤ ٦٣ مزدوجا مع بيت آخر هكذا :
طلق من غناه وشقوته وقد رايت هذجا في مشيته
وقد جلا الشيب عذارى لحيته بنت ثمان عشرة من حجبته
وأنظر المخصص ١٤ / ٩٢ ، الانصاف ٣٠٩ ، الخزانة ٣ / ١٥٠
والمعنى ٤ / ٤٨٨ ، الاشمونى ٤ / ٧٢ ، الهمع ٢ : ١٤٦
والتصريح ٢ : ٢٧٥ / والدرر ٢ / ٢٠٥ .
(٣) ما بين القوسين صححه الناسخ على هامش الورقة .

٧٦ - مسألة [تعريف العدد المركب] *

تقول : (قبضت الخمسة عشر ، تدخل الألف واللام في الاسم الأول دون الثاني والثالث هـ

وقال الكوفيون : يجوز ادخالها في الثاني والثالث أيضا .

وجه القول الاول : ان الاسم المركب في حكم الاسم الواحد ، والاسم الواحد لا تدخل الألف واللام في نصفه ، لان الألف واللام تدل على تعريف ما دخلتا عليه ، والتعريف في الاسم الثاني لا معنى له ، واذا عرف الاول تصرف الجميع ، وكون الألف واللام زائده خلاف الأصل والحاصل ان الألف واللام في الاسم الثاني لا تخلو اما أن تفيد معناه وتو التعريف ، أو تكون زيادة محضة ، وكلاهما هنا باطل ، ولذلك لم يصح عنه في ذلك روايه .

* ذكر ابن الانبار هذه المسألة في الانصاف ٣١٢ - ٣١٦ - وهي المسألة

رقم (٤٣) وخوانها هناك : (القول في تعريف العدد المركب وتمييزه)

وأنظر شرح الاشموني ٢٣٠ هـ ، وحاشيه الصبان ١٨٠/١ .

(١) هذا رأى البصريين واحتج لهم ابن الانبار بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : (انما قلنا انه لا يجوز دخول الألف واللام الا على الاسم الأول لأن الاسمين لما ركب أحدهما مع الآخر تنزلا منزلة اسم واحد ، فاقوا تنزلا منزلة اسم واحد فينبغي أن لا يجمع فيه بيني علامتي تعريف ٠٠ الخ) الانصاف ٣١٣ .

(١) واحتج الآخرون : أن الألف واللام قد جاءت زائدة في مواضع كثيرة كالبحار والمحاسن ، وكقوله : (٢)

- خلع أم المصروع أسيرها -

وكما نسر في قول الشاعر : (٣)

- على قنه العزى بالنسر عندما -

أراد نسرا ، وهو في قوله تعالى : ((ولا يغوث ويعصوق ونسرا)) ولأن عسرا

اسم نكرة فجاز دخول الألف واللام عليها كسائر الاسماء .

والجواب :

أما ما ينشد من الأشعار على هذا الجوف فكلمها شاذ لا يقاس عليه

وقد دخلت الألف واللام على الفعل نحو : (اليجدع)^(٥) و (اليقصع)^(٥)

ولم يسوغ ذلك دخولها على فعل آخر كذلك هنا .

وأما دخول الألف واللام على (العزى) فبصيد جدا لما يذكر في باب

التمييز (والله أعلم بالصواب)

(١) احتج لهم ابن الأنباري في الانصاف بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن

قالوا : لأنه صيغ عن العرب ما يوافق مذعبتنا ٠٠ الخ الانصاف / ٣١٣

(٢) تقدم هذا البيت في المسألة رقم ()

(٣) ومثل (النسر) (العزى) في زيادة الألف واللام .

ومقبة البيت قوله : - أما ودما ما نزال كأنها -

ونسب هذا البيت إلى عمرو بن عبد الله وهو ثالث ثلاثة أشعدهما ابن الشجري

٣٤١/٢ ، وثانيهما بيت ينسب إلى حميد بن ثور ، وربما كانت الأبيات الثلاثة

له من تصديده الطويلة التي في أول ديوانه . كما أورد الأبيات الثلاثة ابن الأنباري

في الانصاف ص ٣١٨ دون نسبه .

والله أعلم بالصواب . انظر المبرور للمطالع ص ٦٩ ، والمنصف لابن جني ١٣٤/٣

ابن الشجري ١٥٤/١ ، واللسان في ثلثه مواضع (قنن ، عزز ، نسر)

٧٧ - مسألة [إضافة العدد المركب الى مثله] *

يجوز أن تقول : هذا ثالث عشر وثلاثة عشر ؟ وهذا ثالث ثلاثة عشرة ؟

وقال الكوفيون : لا يجوز ذلك .

وحجة البصريين ^(١) أنه تقصيص ، والقياس يجوز استحصال ما ورد به السماع ،

واحتج الآخرون : بأن ثالثا اسم فاعل ، واسم الفاعل مشتق هنا من ثلاثة ^(٢)

كما تقول : (هذا ثالث ثلاثة) ، و (ثالث اثنين) ، ولا يمكن أن يشتق

من المركب لأنه ليس فيه حروفها .

= والمعنى ٥٠٠/١ ، والخزانه ٢٤٠/٣ . والمندم : لها عدة معان

قال الأزهرى فى تهذيب اللغة ٣٥٣/٣ . (وقال بعضهم المندم دم

الغزال بلحا الأرضى يطبخان جميعا حتى ينمقد فتخضب الجوارى به) .

(٤) نوح آية ٢٢

(٥) انظر قول الشاعر :

يقول الخنأ دا بعثر المعجم ناطقا الى رينا صوت الخمار المجدع

ويستخرج البيهقي من نفاقائه ومن جحره بالشيخة المتفصح

* ذكر ابن الانبارى هذه المسألة فى الانصاف ٣٢٢ ، ونفى المسألة رقم (٤٤)

وضوانها هناك : (القول فى إضافة العدد المركب الى مثله) .

وانظر التصريح ٣٥٧/٢ ، وحاشية الصبان ٦٤/٤

(١) احتج ابن الانبارى للبصريين بقوله : (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا :

انما قلنا ذلك لأن الأصل أن يقال : ثالث عشر ثلاثة عشر وقد جاء

ذلك عن العرب فاذا ساعده النقل والقياس - وهو الأصل - وجب أن يكون

جائزا) . الانصاف / ٣٢٢ .

(٢) احتج ابن الانبارى للكوفيين بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا

أجمعنا على أنه لا يمكن أن يبنى من لفظ ثلاثة عشر فاعل ، وانما يمكن

أن يبنى من لفظ العدد الثانى وهو العشر فذكر العشر مع ثالث لا وجه له) .

الانصاف / ٣٢٢ .

والجواب : (١)

أنه يكتفى في الاشتقاق أن نشترك من أحد الأسمين مثل أن نشترك ثالثاً
من ثلاثة ثم تضيف إلى الاسم المشتق اللفظ الثاني التبيين (٢) : فقولاه :

(ثالث من ثلاثة عشر) أى من الاسم الأول ثم تضيف إلى عشر ليسين

• أن المعنى أحد ثلاثة عشر •

• والله اعلم بالصواب •

(١) رد ابن الأنباري على الكوفيين بقوله : وأما الجواب عن كلمات الكوفيين

أما قولهم أنه لا يمكن أن يبنى منهما فاعل ٠٠ قلنا : هذا هو الحجة

عليكم فإنه لما لم يكن أن يبنى منهما ونى من أحدكما احتجج إلى ذكر

الآخر ٠٠) الانصاف ٣٢٢ •

(٢) المقصود به التمييز كما يظهر من كلامه •

٧٨ - مسألة [المنادى المفرد المعرفة بين البناء والاعراب] *

المنادى المفرد مبنى على الضم .

وقال بعض الكوفيين : هو مصرب مرفوع بغير تنوين .

وجه القول الأول : (١) ان الاسم مصرب مرفوع قبل النداء ، غير مرفوع بعد

النداء ، فسقوط التنوين حكم حادث ، والحكم الحادث لا بد له من سبب حادث

ولا حادث الا حرف النداء ، فوجب ان يضاف الحكم اليه ،

فان قيل : اكثر ما في ايديكم انه غير مرفوع فمن اين يدل على انه مبنى ؟

وهذا يقال : ان التنوين سقط للفرق بين ما هو مصرب بغير عامل وبين ما هو مصرب

بعامل .

قلنا : جوابه من وجهين :

أحدهما : انه لا مصرب الا وله عامل ، فالابتداء عامله معنوي كما ذكر في مسائل

النحو (٢) والفاعل ونحوه مرفوع بمعامل ظاهر لفظي .

* ذكر ابن الانباري هذه المسألة في الانصاف ٣٢٣ - ٣٣٥ ، وفي المسألة

رقم (٤٥) وضواتها هناك : (المنادى المفرد العلم مصرب أو مبنى) .

وانظر كتاب سيبويه ٣٠٣/١ ، والمقتضب ٢٠٤/٤ ، ٢٠٥ ، والأصول

٤٠٢/١ ، وابن عيسى ١٦٧/١ ، والمقرب ١٧٦/١ ، والاشموني

١٥٣/٣ ، والمهم ١٧٤/١ ، والتصريح ١٦٤/٢ ، وحاشية الصبان

١١٩/٣

(١) هذا هو مذهب البصريين ، واحتج لهم ابن الانباري بقوله (وأما البصريون

فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انه مبنى وان كان يجب أن يكون في الأصل

مصربا لأنه أشبه كاف الخطاب وكاف الخطاب منه فكذلك ما أشبهها ١٠٠ الخ)

الانصاف / ٣٢٤ .

(٢) انظر المسألة رقم (٢٧) ، ومسألة رقم (٢٨) .

والجواب الثاني : أن كونه معربا يدل على تمكنه ، ومفارقته للفعل والتنوين ،
فالتنوين دخل لذلك ، فالتنوين أيضا له علة تابعة لكونه معربا ، وعلى ما ذهبوا
إليه لا يكون لسقوط التنوين علة .

واحتج الآخرون ^(١) : بأنه اسم معرب قبل النداء ولم يحدث بالنداء ما يوجب
البناء ، ألا ترى أن المضاف والمشابه له معربان مع وجود حرف النداء فكذلك
غير المضاف ، وإنما رفع لأن الأصل هو الرفع ولم يحدث ما يغيره عن الأصل ،
وسقط التنوين لما ذكرنا .

والجواب : (٢)

أن النداء علة صالحة للبناء على ما تذكره في المسألة الآتية ، ولا يصحح
كونه مرفوعا بغير رافع ، لما في ذلك من ثبوت الحكم بغير علة والله أعلم بالصواب .

(١) هم الكوفيون ، واحتج لهم ابن الأنباري بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا
بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأننا وجدناه لا معرب له يصحبه من رافع ولا
ناصب ، ولا خافض ، ووجدناه مفعولا في المعنى فلم نخففه لئلا يشبه
المضاف ، ولم ننصبه لئلا يشبه ما لا ينصرف فرفعناه بغير تنوين ليكن
بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق ٠٠٠٠ الخ) الانصاف ٣٢٣

(٢) أنظر رد ابن الأنباري على الكوفيين في الانصاف ٣٢٢

٧٩ - مسألة : [المنادى المفرد مبنى لوقوه موقع المبنى] *

المنادى المفرد مبنى لوقوه موقع المبنى .
وقال الفراء : بنى لأن أصل يا زيد يا زيدا^(١) ، وما قبل الألف ها هنا مفتوح
أبدا ، فلما حذفت الألف ضم ، كما أن المضاف اليه في (قبل) و (بعد)
لما حذفت ضم ، فتيل : (من قيل ومن بعد)

والحاصل أن حركة الدال وقعت بين صوتين هما (يا) ، والألف فلما
حذفت الألف ضمت الدال ، لشبه الاسم بقيل وبعد .

وجه القول الأول : أن البناء ها هنا حادث ، ولا بد من سبب ، والذي
يتلخص أن سببه وقوه موقع المبنى ، والمبنى الذي يقع هذا موقعه/الكاف ، التي
هي حرف الخطاب أو الاسم المضممر المخاطب ، وأيهما كان فهو موجب للبناء .

* أنظر ثبت التعريسات في المسألة التي قبلها .
وقد ذكر ابن الأنباري هذه المسألة في الانصاف ضمن المسألة رقم (٤٥)
وأفرد بها المؤلف لأنه يرى أن الخلاف فيها اختلفت جهته ، فالقراء يوافق
البصريين في بناءه ، ولكنهم يخالفهم في علة ذلك البناء ، فأفرد
مخالفة لهم في هذه المسألة .

(١) قال ابن الأنباري : (ومنهم من تمسك بأن قال : إنما يجب أن يكون
مبنيا لأنه وقع موقع اسم الخطاب لأن الأصل في (يا زيد) يا إياك وما انت
..... الخ) الانصاف ٣٢٥

وقال الزجاجي في أماليه ص ٨٣ والقول عندى قول الخليل وأصحابه
ويتلخص ذلك أن الاسم المنادى المفرد العلم مبنى على الضم لمضارعته
عند الخليل وابن عمرو وأصحابهما للأصوات وعند غيرهما لوقوه موقع المضممر
..... الخ)

بيانه : أن قولك : (يا زيد) زيد هو مخاطب مواجه والخطاب معنى
والأصل في المعاني الحروف ، وذلك الحرف هو الكاف في نحو : (ذلك)
و (أولئك) ، و (إياك) ، و (رأيك) ، وإذا وقع الاسم موقع الحرف
بنى ، وإن كان واقعا موقع الاسم المضمرة فهو لغة أيضا . ألا ترى أن التقدير
في قولك : (يا زيد) يا أنت كما قال الشاعر (١)

يا أبجر بن لميجو يا أنتا أنت الذي طلقت عام جمعتا
واحج الفراء (٢) بانه إذا جاز أن يبنى الاسم لقوته موقع المضمرة فهنا هو
من أجل الصوتين المكتفين له بطريق الأولى ، وبعد حذف الألف صار بمنزلة
قبل في حذف ما الأصل ثبوته .

(١) البيت لسالم بن دارة الفطافاني في أغلب مصادره
ونسبه العيني في شرح الشواهد الكبرى ٢٣٢/٤ ، وفي فرائد القلائد
٣١٥ إلى الأخفش ورد عليه البغدادي في الخزانة ٢٧٩/١ وللرجز
قصة ذكرها التبريزي في شرح الحماسة ٢٠٣/١ .
أنظر البيت في نوادر أبي زيد ١٦٣ وروايته هاك (يا مريابن واقع) وابن
الشجري في أماليه ٧٩/٢ (يا أقره بن حابس) ، والأصاف ٣٢٥ ،
وابن يعين ١٢٧١ ، ١٣٠ ، والمقرب ١٧٦/١ ، والأشمونسي
١٣٥/٣ ، والهمع ١٧٤/١ ، والتصريح ١٦٤/٢ وغير ذلك .

وانظر ملحقات ديوان الأخفش ٢١٦

(٢) قال ابن الأنباري (أما الفراء فتمسك بأن قال : الأصل في النداء أن
يقال : يا زيدا كالتدبيرة فيكون الاسم بنى صورتين مد يثنى وهما (يا)
في أول الاسم والألف في آخره ٠٠٠ الخ) الأصاف ٣٢٣ .

والجواب : (١)

أما علة البناء فموجودة على ما ذكرنا قولهم : (أن البناء كان لشبهه
المنادى بـ (قبل) ، و (بعد) ومن حيث بنينا بنى ، وأكثر ما فيه
أن ما ذكره يصلح للبناء ، ولا ينفي صلاحية ما ذكرنا للبناء على أن ما ذكره
باطل بالمنادى المضاف ، وأن المندوب بنى قبل لحوق الألف ، وإنما فتح
من أجل الألف ، فإذا لم تكن بقى على ما كان عليه . والله أعلم بالصواب .

(١) رد ابن الأنبارى على الفراء بقوله : (وأما قول الفراء أن الأصل فى
النداء أن يقال (يا زيدا) كالندبة فصجده دعوى تفتقر الى دليل

٨٠ - مسألة [المامل في المنادى] *

المنادى المبني ، مبني لما ذكرناه وموضعه نصب . (١)

وقال بعض النحويين : هو مرفوع بنصبها (يا)

وقال آخرون : نصب موضعه بفعل محذوف لا يذكر لنيابة (يا) عنه . (٢)

وجه القول الأول : أن موضعه نصب (يا) نفسها ، لوقوعها موقع الفعل الذي هو : (أدعو) و (أنادي) . والدليل على ذلك أن (يا) تشبه الفعل لأربعة أوجه :

أحدها : أن الكلام يتم بها والاسم ، وليس هذا شأن الحروف ولولا وقوعها موقع الفعل لم تكن كذلك .
والثاني : أنهم أمالوها ، والا مالة من أحكام الفعل .

* الخلاف في هذه المسألة ليس خلافا بين البصريين والكوفيين ولذلك لم

يذكرها ابن الجباري في الانصاف .

وأنتظرها في كتاب سيبويه ١٤٧/١ ، ٣٠٣ ، والمقتضب ٢٠٢/٤

والأصول ٤٠٥/١ ، والمرتل ١٩١ ، وأسرار العربية ٢٢٦ ، والتسهيل

١٧٩ ، وابن يعيش ٢٢٧/١ ، والرضي ١١٩/١ والأشمنوني ٣٥٩/٢ ،

والهمع ١٧١/١ .

(١) هذا هو مذهب سيبويه انظر كتابه ١٤٧/١ ، ٣٠٣ ، وعليه جمهور النحويين

واليه ذهب المبرد في المقتضب ٢٠٢/٤ ، وابن السراج في الأصول ٤٠٥/١

وابن الخشاب في المرتجل ١٩١ وابن مالك في التسهيل ١٧٩ وغير هؤلاء .

(٢) لحملها (منصوب) بدل مرفوع ، وقد ذكر الهراذلي في الجني الداني ص

٣٥٥ أنه نقل عن الكوفيين نصب المنادى بـ (يا) على أن (يا) واخواتها

أسماء أفعال تتحمل ضمير استكنا فيها . وإذا ثبت ذلك عنهم كانت

مسألتنا هذه من مسائل الخلاف بين الفريقين .

وقال السيوطي : وذهب بعضهم إلى أن الناصب حرف النداء ثم اختلفوا

ف قيل على سبيل النيابة والمنووس عن الفعل فهو على هذا شبه بالمفعول ،

لا بفعل به وعليه الثوري .

والثالث : أنهم علقوا بها حرف الجر في قولك : (يا يزيد) وهذا حكم
لفعل .

والرابع : أنهم نصبوا بها الحال فقالوا : (يا زيد راكبا) .

ولما اشبهت الفعل من هذه الوجوه نصبت ، ولذلك تنصب النكرة غير
المقصودة ، والمضاف ، والمشابه له .

وأما من قال : العامل فيه فعل محذوف ، فاحتج بأن الأصل في العمل
فلافعال ، والحرف ينبه على ذلك الفعل لا أنه يعمل ، ألا ترى أن أدوات
الشرط إذا حذف عنها الفعل أعربت بفعل محذوف دل عليه الحرف كذا ها هنا ،
إلا أن الفرق بينهما أن العامل هنا لا يظهر لأنه لو ظهر لصار خبرا ، والمقصود
هنا التنبيه لا الاختيار .

والجواب :

أن (يا) فيها معنى الفعل وزيادة ، وهو التنبيه فصارت كالفعل
والزيادة ، فعند ذلك لا يقدر بعدها فعل لأنه يحير الى التكرار والله أعلم
بالصواب .

= لا مفعول به وعليه الفارسي وقيل على أن حروف النداء أسماء أفعال
بمعنى (أدعو) كأف بمعنى اتضجر ، وليس ثم فعل مقدر ، وذكر
السيوطي أيضا أن بعضهم ذهب الى أن الناصب للمنادى معنى .
أنظر الهمع ١٧١/١

٨١ - مسألة [نداء المحلى بال] *

لا يجوز دخول (يا) على ما فيه الألف واللام في الاختيار .

وأجازه الكوفيون :

وجه القول الأول : ^(١) أن الألف واللام ، لتصريف المصهور و (يا) تصرف

بالقصد والخطاب ، ولا يجتمع على اسم واحد تصريفان ، لأن الفرض من

التصريف التخصيص ، وإزالة الاشتراك ^(٢) وهذا يحصل بواحد فلا يجوز

أن ينضم إليه آخر ، كما لا يجمع بنى حرفى استفهام أو نفى أو حرفى جر

فان قيل : دعوى المنع باطلة بأمرين :

أحدهما : قوله : (مررت بالرجل الحسن الوجه) ، فقد جمعها هنا

بين الألف واللام والاضافة وهما للتصريف .

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب اللبا : لوجه (٧٠) . كما ذكرها

ابن الأنبارى في الانصاف ٣٣٥ - ٣٤٠ ، وهى المسألة رقم (٤٦) وعنوانها

هناك : (القول فى نداء المحلى بال) .

وانظر كتاب سيبويه ٣١٠/١ ، والمقتضب ٢٤١/٤ ، واشتقاق أسماء الله

للزجاجى : ٢٩ ، والجمل له ص ١٦٢ ، وكتاب اللامات له : ص ٣٣ ، وابن

الشجرى ١٨٦/٢ ، وأسرار المصريه ٢٣٠ ، والمقرب ١٧٧/١ ، والرضى ١٣٢/١

والأشعرونى ١٥٤/٣ ، والمهمع ١٧٤/١ ، والتصريح ١٧٣/٢ .

(١) هذه حجة البصريين واحتج لهم ابن الأنبارى فى كتاب الانصاف بقوله :

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انه لا يجوز ذلك لأن الألف

واللام تفيد التصريف ، و (يا) تفيد التصريف ، وتصريفان فى كلمة

لا يجتمعان الخ (الانصاف ٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٢) ما بين القوسين غير واضح واجتهدت فى تصويبه .

والثاني : نداء العلم بكقولك : (يا زيد) فان زيدا علم مصرفة و (يا)
للتعريف .

والجواب : أما الحسن الوجه فكلام معدول عن أصله ، والتقدير مررت بزيد
الحسن وجهه ، فلما حذف الضمير عرفه بالالف واللام ، ولم يسقطهما من الحسن ،
لأن الإضافة هنا غير محضة ، فأدخلت اللام لتعريف الحسن ، ومقتضى صورة
الإضافة ، وجرت (الالف واللام) هنا مجرى الذي ، ويجوز أن تجمع بينهما وبين
الإضافة إذا كانت بمعنى الذي ، كقولك : (أنا الضارب) أي الذي ضربه .

وأما نداء العلم نحو (يا زيد) فعنه جوابان :
أحدهما : أنه ينكر قبل النداء حتى تدخل (يا) على نكرة فتعرفها
ولا يمكن مثل ذلك في الألف واللام ، لأنها لفظ موضوع للتعريف ، ومعد وجود
اللفظ لا يمكن تقدير عدمه .

والجواب الثاني : أنه يبقى على تعريفه ، ودخل (يا) عليه تزيل الاشتراك
في العلم ، وذلك أن قولك : (جاءني زيد) يتفق فيه اشتراك ولذلك صفته وما
يزيل عنه الاشتراك ، لا أصل التعريف .
واحتج الآخرون بالسماح والقياس ^(١) :

(١) احتج ابن الأنباري للكونيين بقوله : (أما للكونيين فاحتجوا بأن قالوا :
الدليل على أنه جائز أنه قد جاء ذلك في كلامهم ، وأورد البيهقي الذين
أوردهما المؤلف ، ثم قال : والذي يدل على صحة ذلك أننا
أجمعنا على أنه يجوز أن نقول في الدعاء (يا الله أغفر لنا) والالف واللام
فيه زائدان فدل على صحة ما قلناه) الانصاف / ٣٣٦ ، ٣٣٧

أما السماع فمنه قول الشاعر : (١)

بحبك يا لتي تيمت قلبي وانت بخيطة بالود عني

وقال آخر : (٢)

فيا الخلامان الذان فرا اياكما أن تكسبانا شرا •

وأما القياس فمن ثلاثه أرجه :

أحدهما : أن الألف واللام للتعريف فجاز دخول (يا) عليه كقولهم

(يا الله) •

والثاني : أن (يا) تدخل على المضاف الى معرفة ، مع أن الاسم الأول

معرفة بالاضافة ، فكذلك الألف واللام •

(١) لم أقف على نسبة هذا البيت •

أنظره في كتاب سيبويه ٣١٠/١ ، والمقتضب ٢٤١/٤ ، واشتقاق أسماء

الله ٣٠ ، وكتاب اللامات ٣٤ ، وابن يعيش ٨/٢ وشرح بن عصفور

٦٧/٢ ، والانصاف ٣٣٦ ، والقسوطي ٢٠٢/١ ، ٨٣/٥ ، واللسان

١٠٦/٢٠ والاشباه والنظائر : ٢١٦/١ ، ١٠٦/٣ ، والهمع ١٧٤/١

والدرر ١٥٢/١ ، والخزانة ٣٥٨/١ ويروى (من أجلك) • و

(فديتك) يدل بحبك كما يروى (بخيله) بدل بعينه ، و (بالوصل)

بدل بالود •

(٢) لم أقف على نسبة هذا البيت وهو في المقتضب ٢٤٣/٤ ، وابن الشجري

١٨٢/٢ ، والانصاف ٣٣٦ ، وأسرار العربيه ٢٣٠ ، واشتقاق أسماء الله •

٣٠ ، وكتاب اللامات ٣٤ ، وابن يعيش ٩٨٢/٢ ، والمقرب ١٧٧/١ ،

والرضي ١٣٢/١ والاشموني ١٤٥/٣ ، والهمع ١٧٤/١ ، والتصريح

١٧٣/٢ ، والميني ٢١٥/٤ والخزانة ٣٥٨/١ ، والدرر ١٥١/١ ،

ويروى (أن تكسباني) و (أن تعقبانا) بدل (تكسبانا) •

والثالث : أن التصريف بحرف الندا غير حاصل به ألا ترى أنك تقول :
 (يا رجلا كلمني) فتناديه وهو نكرة فتنبه ، ولو كانت (يا) للتصريف
 لم يجوز ذلك ، وإنما يتعرف بالقصد ، فالألف واللام تجرى مجرى القصد
 فكما يجتمع في قولك : (يا رجل) يا والقصد ، يجتمع هنا الألف واللام ،
 ويا .

والجواب :

(١)
 أما الشعر فهو شاذ في شعر لا يحتاج به على الأصول الممهدة بل يكون
 ذلك من ضرورة الشعر ، ويجوز أن يكون إشارة إلى شخصين معرفين باللام
 فهما بمنزلة العلمين . كما يجوز أن يسمى بما فيه الألف واللام مثليو (المباس)
 فحجرت الألف واللام مجرى التصريف بالعلمية ، وقد قيل التقدير :
 يا أيها الغلامان ، وهذا ليس بشيء ، إذ يجوز أن يقدر مثل ذلك في
 (يا الرجل) ولم يقل أحد به (٢)

(١) انظر رد ابن الانباري على الكوفيين في الانصاف / ٣٣٩ .
 وأورد الزجاجي في اشتقاق أسماء الله ص ٣٠ اعتراض المبرد على الشعر
 حيث يقول انه غلط من قائله ٧ تقبل لفظة الجماعة وأنظر المقتضب ٢٤١/٤ ،
 ورد عليه ابن ولاد في الانتصار ص ٢٢٩ وقال الزجاجي في اللامات :
 وقد غلط بمصر الشعر فأدخلها على الذي لما رأى الألف واللام لا تفارقه .
 وقال : وهذه الأبيات من رواية الكوفيين ولم يروها البصريون وسبيلها
 في الشذوذ في سبيل ادخال بعضهم الألف واللام على النمل
 أنظر كتاب اللامات ص ٣٤ ، ٣٥ .
 (٢) غير واضحة في الأصل واجتهدت في تصويبها .

وأما القياس على قولهم : (يا الله) فلا يصح لثلاثة أوجه :
أحدها : أن الألف واللام ليست للتعريف ، لأن اسم الله تعالى
معرفة بنفسه لا بفراده سبحانه ، والألف واللام زائده .

والثاني : أنها عوض عن همزة (اله) لأن الأصل (الاله) ثم حذفت
الهمزة ، وجعلت اللام عوضا عنها وكما يجوز (يا اله) يجوز (يا الله)
والوجه الثالث : أن ذلك من خصائص اسم الله ، ولذلك جاز قطع الهمزة وصلها ،
(١) وخصائصه كثيرة ، منها هذا ، ومنها زيادة الميم في آخره كقولك : (اللهم)
ولا يجوز في غيره ، ومنها دخول (تاء) القسم عليه كقولك : (تالله) ،
ومنها التثخيم ، ومنها الإبدال كقولك : (ها الله) ، و (قاله) فجواز
ذلك لكثرة الاستعمال كذلك ها هنا ، وأما دخولها على المضاف فإذن تعريف
الإضافة غير تعريف الخطاب فجاز أن يجتمعا ، قولهم : (التعريف بالقصد
لا بيا) جوابه من وجهين :

أحدهما : أن (يا) والقصد مثلاً زمان في المنادى المبني فـ (يا) أجد
جزءاً أداة التعريف ، وهذا إنما يحتاج إليه فيما لم يتعين والألف واللام تعيين .
(ولكن إنما تدخل (يا) المتخصص ، ودخولها على النكرة المبهمة تخصيص
والثاني : نسلم ذلك) (ولكل واحد) آمن الجنس مجهول ، وها هنا لا جهالة
لأن الألف واللام تخصص وتعين ، فلا حاجة إلى مخصص آخر (والله أعلم
بالصواب) .

(١) نقل السيوطي هذا النسب في الأشباه ٢٧٦/١ إلى قوله لكثرة الاستعمال

مع بعض التفسير السير وصرح بنقله عن التبيين .

(٢) في الأصل (تواحد) ولعله تحريف من الناسخ .

٨٦ - مسألة [اللهم] *

الميم المشددة في قوله : (اللهم) عوض عن (يا) في أول الاسم .
وقال الكوفيون : أصل الكلمة : (يا الله أمنا بخير) ^(١) فحذف الكالم بمسند
المنادى وقى منه الميم المشددة ، ووصلت بالاسم المنادى .

(٢)
وجه القول الأول : من أوجه :
أحدها : أنه لا يجمع بين (يا) والميم في الاختيار وتوفي الشعر
نادر ، وهذه اشارة الصوضية .

والثاني : أنه لو جاز ذلك في اسم الله لجاز في غيره ، وليس بجائز
فعلم أن ذلك من خصائص هذا الاسم .

* ذكر المؤلف بهذه المسألة في اعراب القرآن .

كما ذكرها ابن الانباري في الانصاف ٣٤١ - ٣٤٧ ، وهي المسألة رقم (٤٧)
وضوائها هناك : (القول في الميم في اللهم عوض عن حرف النداء أم لا)
وأندار كتاب سيبويه ٣١٠/١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢٠٣/١ ، والجمل
١٧٧ ، واشتقاق أسماء الله ٤٢ ، والزينة ١٥/٢ وابن الشجري ١٠٣/٢ ،
وأسرار الصرية ٢٣٣ ، والمقرب ٢٨٣/١ وابن يعيش ١٦/٢ ، والأشمونى
١٤٦/٣ ، والمهم ١٦٨/١ ، والتصريح ١٧٢/٢ ، وحاشية الصبان
١٧٦/٣ .

(١) هذا هو مذهب الكسائي وأصحابه كما يقول الزجاجي في الاشتقاق ص ٤٢
وقال في كتاب اللامات ص ٨٥ : (قال الفراء أصله يا الله أمنا بخير .)
وقال الفراء في معانيه بعد أن ذكر مذهب البصريين ونرى أنها كانت كلمة
ضم اليها (أم) يزيد يا الله أمنا بخير فكثرت في الكلام فاغتلطت (.)
معاني القرآن ٢٠٣/١ .

والثالث : أنه يجوز أن تقول : (اللهم أما بخير) ، ولو كان كما قالوا لم يجوز ولما جاز دل على ما قلناه .

والرابع : يجوز أن تقول : (اللهم الصن فلانا ، واخزه) وغير ذلك وهذا مناقض لما قدره .

والخامس : أنهم خصوا بالنداء اجماعا حتى أنهم لا يقولون : (غفر اللهم لفلان) ، واختصاصه به دليل على أنهم أقاموا الميم مقام (يا) ، حتى كأنهم قد صرحوا بها .

فان قيل : فما وجه المناسبة بين الميم و (يا) حتى تقام مقامها قيل : لما كانت (يا) من حروف المد ، والميم فيها غنة تشبه المد ، وكانت كل واحدة منهما حرفين ، جاز أن ينوب أحدهما عن الآخر ويدل على أنها عوض أيضا ، أنها في موضع غير العوض منه ، وهذا شأن العوض .

(٢) هذا هو مذهب سيويه وسائر البصريين ، واحتج لهم ابن الأنباري

بقوله :
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن أجمعنا أن الأصل يا الله إلا أنا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا (يا) ووجدنا الميم حرفين ، و (يا) حرفين ، ويستفاد من قولك (اللهم) ما يستفاد من قولك : يا الله دلنا ذلك على أن الميم عوض عن (يا) (الخ)
الانصاف / ٣٤٣ .

(١) واحتج الآخرون : بالسماح والقياس :

أما السماح فمنه قول الشاعر : (٢)

أني إذا ما حدث الما أقول يا لله يا لله

وقال آخر : (٣)

وما عليك أن تقول كلسا سبحت واسترجعت يا لله يا لله (٤)

أردت علينا شيخنا مسلما

والأصل أن لا يجمع الموضو والموضو فهو أن جملة على ما ذكرنا صحيح ، والمعنى لا ينافيه ، والنداء

موضع تغيير فلم يبق مانع مما ذكرنا ، ولأن في قولك : (يا الله أمانا بخير)

زيادة معنى ، وتصریح بما هو المقصود من النداء ، فكان المصير اليه أولى .

قالوا : ولا يقال :

(ان فيما ادعيتوه حذفاً وتخييراً ، وهو من خلاف الأصل) .

(١) هم الكوفيون ، واحتج لهم ابن الأنباري بقوله : (أما الكوفيون فاحتجوا

بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فيه (يا الله أمانا بخير) إلا أنه

لما كثر في كلامهم ونجى على السنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة ،

والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير ٠٠٠٠٠ الانصاف / ٣٤١

(٢) ينسب هذا البيت إلى أمية بن أبي الصلت وإلى خراطة الهذلي

أنظر نوادر أبي زيد ١٦٥ ، والمقتضب ٢٤٢/٤ والمحتسب ٢٣٨/٢

وابن السجري ١٠٣/٢ والمخصص ١٣٧/١ وابن يعيش ١٦/٢ ، والمفني

٢١٣ ، والصيني ٢١٦/٤ ، والخزانة ٣٨٥/١ ، والتصريح ١٧٢/٢

والهمع ١٦٨/١ ، والدرر ١٥٥/١ ، والاشمولي ١٤٦/٣ والانصاف

لأننا نقول : أما الحذف فكثير فمنه قول الشاعر : (١)

— درس المنازل بمقاله فأبان —

أى درس المنازل ، وقالوا : (ويله) ، و (أيشى) أى ويل أمه ،

وأى شئ وكذلك (هلم) فيمن جعلها اسما للفعل .

(٢) والجواب : أما الشعر فلا يعرف قائله فلا يحتاج به ،

والثانى : أنه من مواضع الضرورة ، والدليل قولهم : (اللهم)

نزداد على الكلمة شيئا آخر ، وكل ذلك ضرورة .

(٣) هذا الرجز لم أقف على نسبته الى شاعر بعينه مع شهرته فى كتب النحو والدنه أنظر اللامات ٣٦ ، ومصانى القرآن ٢٠٣/١ ، والانصاف ٣٤٢ ، والجمل ١٧٧ ، وايضاح شروح المفصل لابن الحاجب لوجه ١٦٥ ، وأسرار الصريه ٢٣٣ ، والزاهر ٣٤/١ ، والمقرب ٢٨٣/١ ، والقرطبي ٥٣/٤ ، والزينه ١٥/٢ ، ومجمع البيان ٤٢٧/٢ ، والخزانة ٣٥٩/١ ، والهمع ١٥٧/٢ ، والدرر ٢٢٠/٢ .

(٤) فى بعض مصادر البيت جاءت مفصولة هكذا (اللهم ما) أنظر الانصاف مثلا ص ٣٤١

(١) هذا صدر بيت للسيد بن ربيع الصامى أنظر ديوانه ص ١٣٨ وعجز البيت قوله

— وثقا دمت بالجس فالسويان —

أنظره فى الخصائص ٨١/١ ، ٤٣٧/٢ ، والمختص ٨٠/١ وشرح شواهد الشافيه ٣٩٧ ، والصينى ٢٤٦/٤ ، والتصريح ١٨٠/٢ ، والأشمونسى ١٦١/٣ ، والهمع ١٥٦/٢ ، والدرر ٢٠٨/٢ ، وغير ذلك .

(٢) رد ابن الانبارى على الكوفيين وما جاء فى رده قوله : (أما قولهم ان الأصل يا الله أننا بخير فخذوا بعض الكلام لكثرة الاستعمال قلنا جواب هذا مسن ثلاثة أوجه ٠٠٠ ورد على الشعر بقوله وهذا الشعر لا يعرف قائله فلا يكون

قولهم : (هو صحيح فى المعنى) جوابه من وجهين :

أحدهما : ليس كذلك لما ذكرنا أنه يجوز أن يتبع بقوله (لعنه الله)

والثانى : أنه ليس بكل ما صح المعنى فيه جعل مكانه ، الا ترى أن

قولك : (ما قام زيد) هو نفي ، ولا يصح أن تقيمه مقام قولك :

أنفى قيام زيد ، وكذلك أدوات الاستفهام لا تقوم مقام الأفعال ، ولا الأفعال

تقوم مقامها ، أما الحذف فلا ننكر أنه قد جاء ولكنه على خلاف الأصل ، ثم ان

فى ذلك دعوى التحليل فى المركب ، والتركيب خلاف الأصل ، وكذلك التحليل ،

لأن كل واحد منها خلاف الأصل .

والله أعلم بالصواب .

== فيه حجة على أنه - ان صح عن العرب - فنقول انما جمع بينهما لضرورة

الشعر (٠٠٠) الانصاف / ٢٤٣ ، ٣٤٥

ورد الزبيجى فى اشتقاق اسماء الله ٤٢ على الشعر بقوله قال البصريون

(وهذا شاذ جدا لا يعمل عليه ولا يصرف قائله) .

٨٣ - مسألة [ترخيم المضاف] *

لا يجوز ترخيم المضاف المضاف .

وقال الكوفيون : هو جائز .

لنا ^(١) أن الترخيم من أحكام أواخر الاسم ، ولذلك لم يجوز ترخيم المضاف في نحو قولك : (يا غلام زيد) كما لا يجوز ذلك في أول الاسم ، وإنما ساغ في الاسم الواحد لاستقلاله بنفسه ، ودلالة ما بقى على ما سقط ، يبدل عليه أن المضاف إليه في حكم عجز الاسم ، والترخيم لا يكون في وسط الكلمة

* ذكر المؤلف هذه المسألة في كتاب (اللباب) لوحة (٧٢ ، ٧٣) .
كما ذكرها ابن الأنباري في الانصاف ٣٤٧ - ٣٥٦ ، وهي المسألة رقم (٤٨)
يخواتمها هناك : (هل يجوز ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه) .
وانظر كتاب سيويه ٣٣٢/١ ، والمقتضب ٢٦٠/٤ ، وأصول ابن السراج ٤٣٧/١ ، وابن الشجري ١٢٩/١ ، وابن يعقوب ٢٠/٢ ، والجمل ١٨٩ ،
والأشمونى ١٥٠/٣ ، والتصريح ١٩٠/٢ .

(١) هذا هو مذهب البصريين ، واحتج لهم ابن الأنباري بقوله :
(وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف غير جائز أنه لم توجد فيه شروط الترخيم وهي أن يكون الاسم منادى ، معرفه ، زائدا على ثلاثة أحرف . . .

ثم قال : لأنهم لا يرخمون في غير النداء الا ضروره (الخ)

الانصاف / ٣٤٩

وأما المضاف اليه فليس بضادى ، والترخيم مخصص بالمنادى ، لأن

ما أبقى يدل على ما ألقى ،

واحتج الآخرون بالسماح والقياس ، فمن السماع قول الشاعر :
(٢)

خذ وحظكم يا آل عكرم واحفظوا أوامرنا والرحم بالنيب يذكر

فحذف الهاء من المضاف اليه ، وقال آخر : (٣)

أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعو داعى ميتة قبيح

وقال آخر : (٤)

وهذا ردائى عنده يستعيره ليسلبنى ثوبى أعام بن حنظل

وأراد (حنظله)

(١) المراد بهم الكوفيون ، واحتج لهم ابن الأنبارى بقوله : (أما الكوفيون

فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف جائز أنه قد جاء

فى استعمالهم كثير ٠٠٠ الخ) (الانصاف : ٣٤٧

(٢) البيت لزهير بن أبى سلمى من قصيده قالها لبني سليم ، وقد بلغه أنهم

أرادوا الاغاره على غطفان انظر ديوانه ٢١٤ .

وعكره : وهو عكره بن خصنة بن قيس غيلان بن مضر .

والأواصر : جمع أصره وهى القرايه .

أنظر البيت فى الكتاب ٣٤٣/١ ، وشرح أبياته لابن النحاس ٢٣٧ ،

وشرحها لابن السيرافى ٣١٣/٢ ، والانصاف ٣٤٧ ، وابن الشجرى

٢٢٦/١ ، وابن عيسى ٢٠/٢ ، والخزانة ٣٧٣/١ والمعنى ٢٩٠/٤

وفى ذلك .

(٣) لم أقت على نسبة لهذا البيت وتبعده فى ابن الشجرى ١٢٦/١ ، والانصاف

٣٤٨ ، وابن عيسى ٢٠/٢ ، والمعنى ٢٨٧/٤ والخزانة ٣٧٧/١

والتصريح ١٨٤/٢

وأما القياس : فهو أن المضاف اليه كزيادة في المضاف ، وحذف الزيادة من المفرد جائز ، وكذلك ما عدا ، ألا ترى أن قولك نى ترخيم (زيدون) (يا زيد أقبل) فتحذف الزيادتين ، وكذلك (طائفي) وانت تريد (طائفيه) ، يدل عليه أن المضاف اليه بمنزلة التنوين وكما يحذف التنوين في النداء ، كذلك المضاف اليه .
(١)
والجواب :

أما الشعر فمن الضرورة ، وقد يجوز الترخيم في غير النداء ضرورة ،
وأما المضاف اليه فلا يتعدى اليه حكم النداء ، ولذلك لا يبنى بل هو يساق على الاعراب ، ولو تعدى اليه لبنى ، والله أعلم بالصواب .

(٤) البيت للأسود بن يعفر تجده في نواد رابى زيد ١٥٩ ، والكتساب ٣٣٢/١ ، وشرح شواهد لابن النحاس ٢٣٠ ، وشرحها لابن السيرافى ٣١٤/٢ ، والجمل ١٨٩ ، وابن الشجرى ١٢٢/١ ، واللالى للبكرى ٩٣٥ ، والتصريح ١٩٠/٢ ، والمخصص ١٩٥/١٢ ، وديوانه ٥٦ ، وينسب الى أعشى نهشل في الصبح المنير من ٣٠٦ ، وروايته في ديوان الاسود/ وألقى سلاحى كاملاً فاستماره ليسلبنى نفسى أطم بن حنظل ورواية سيويه (نفسى ، أطل) ومثله رواية أبى زيد ، ورواه النحاس في شرح أبيات سيويه (عزى) بدل من شوى ومثله ابن السيرافى فى شرحها أيضا .

(١) رد ابن الانبارى على الكوفيين بقوله : وأما الجواب عن كلمات الكوفيين ، أما ما استشهد ما به من الأبيات فلا حجة فيه لأنه محمول عندنا على حذف التاء لضرورة الشعر والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر في غير النداء .
٠٠٠ الخ الانصاف ٣٥٢/ — ٣٥٦

٨٤ - مسألة [ترخيم الثلاثي] *

- لا يجوز أن يرخم الثلاثي مطلقا .
- وقال الكوفيون : يجوز .
- وقال بعضهم : يجوز اذا كان الحرف الثاني متحركا .
- وجه القول الأول ^(١) : أن الترخيم تخفيف ، ولا أخف من الاسم الثلاثي ، وهذه المدة أقل الأصول ، فالحذف منها يجهف بها ، ويتايد ذلك بأن الثاني لو كان ساكنا لم يجز الترخيم ، فكذلك اذا كان متحركا .
- فان قيل : حركة الأوسط بمنزلة الحرف الزائد ، ألا ترى أنه تصرف (قلنا) ولا تصرف (سقر) كما لا تصرف الرباعي .
- قيل : حركة الأوسط لا تؤثر في المذكر حتى لو سميت رجلا .

* انظر ثبت التعريفات في المسألة السابقة وانظر الانصاف ٣٥٦ - ٣٦١ المسألة رقم (٤٩) وعنوانها هناك : (هل يجوز ترخيم الاسم الثلاثي)

(١) احتج ابن الانباري للبصريين في الانصاف بقوله : (وأما البصريون فاعتبروا بأن قالوا : (الدليل على أنه لا يجوز ترخيجه ، وذلك أننا أجمعنا على أن الترخيم في عرف النحويين إنما هو حذف دخل في الاسم المنادى اذا كثرت حروفه طلبا للتخفيف ، وإذا كان الترخيم إنما وضع في الأصل لهذا المعنى فهذا في محل الخلاف لا حاجة بنا إليه ، لأن الاسم الثلاثي في غاية الغثه فلا يحتمل الحذف الخ) الانصاف / ٣٥٦

ووافق البصريين الكسائي انظر الانصاف ٣٥٧

ب (قدم) لم يمتنع صرفه البته ، بخلاف ما اذا سميت به مؤنثا ، فانك تمنعه
 طلب الحركة عندئذ غير مانعة ، ~~وطلبها عندئذ~~
 فان الحركة غير مستقلة بالمنع بل بضميمه تأنيث المسمى فالحركة وحدها غير مانعة ،
 وها هنا الحركة مطلقه .

(١) واحتج الآخرون : بأن الترخيم دخل الكلام تخفيفا ، فينبغى أن يجوز
 في الجميع ، ولا فرق في ذلك بين الثلاثى والرباعى ، ألا ترى أن المنقوص
 يجوز حذف يائه في الوقف ، ثلاثيا أو أكثر ، نحو (عم) ، (وشيج) و
 (قاض) وليس كذلك اذا سكن ما قبل الياء نحو (ظبى) فان الياء لا تحذف
 في الوقف ، لما سكن ما قبلها .

والجواب : أنا قد بينا أن التخفيف فيما كان مستثقلا ، والثلاثى لا ثقل
 فيه ، فلا حاجة الى التخفيف ، فتخفيفه يلحقه بالحروف ، وذلك تابعا

(١) قال المؤلف فى الباب : لوجه (٧٢) واحتج الآخرون بأن فى
 الأسماء المصرية ما عو طى حرفين نحو (يد) و (دم) ، و (غد)
 واحتج ابن الانبارى للكوفيين بقوله :

(أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : انما يجوزنا ترخيم ما كان على ثلاثة
 احرف اذا كان أو وسطه متحركا لأن فى الأسماء ما يملكه ويضاهيه
 نحو يد ، ودم ٠٠٠٠٠ الانصاف / ٣٥٧ .

وأنظر رده عن ذلك فى ص ٣٥٩ - ٣٦٠

أصالة الاسم ، ولا يقال :

إن في الأسماء المصرية ما هو على حرفين نحو : (يد) ، و (دم)
و (بود) لأننا نقول : ما هو على حرفين ليس بأصل^(١) ، بل قد حذف
منه ما يكمله أصلا ، فالأصل في (يد) يدو ، وفي (بود) دودن ،
فإذا حذف منه فقد دخله الهمزة ، فلا يبقى أصلا يقاس عليه .

و أما حذف الياء من المنقوص فذلك شيء أوجب الثقل ، وذلك أن قبل
الياء كسرة ، والياء مستثقلة ، وحركتها تستثقل ، ولكثرة المستثقلات
هنا ساء الحذف في الوقف ، وليس كذلك في نحو : (عهرا) و (رجل) ،
فانه لم يجتمع فيه وجوه الثقل حتى يخفف آخرها .
والله أعلم بالصواب .

(١) قال المؤلف في الباب لوجه (٧٢) .

(والجواب أن تلك الأسماء محذوفة اللامات اعتباطا فلا يقاس

عليها الخ) .

٨٥ - مسألة [ترخيم الرباعي] *

(١)

يجوز حذف الحرف الرابع من الاسم الرباعي في الترخيم مطلقا .
وقال الكوفيون : اذا كان قبل الطرف ساكنا حذف الثالث والرابع (٢) نحو

(قاطر) ، و (برثن) يبقى (قم) ، و (ابر) .

وجه القول الأول : (٣) أن الرباعي زائد على الأصل الأول فجاز ترخيمه

بحذف حرف واحد ، كما لو كان الثالث متحركا ، ومبناه :

انه اذا حذفت الراء من (قاطر) والنون من (برثن) كان الثاني مساويا
للاول في الأصول ، فحذف حرف يبقيه على غير أصل ، فيمتنع كالمسألة التي
قبلها .

واحتج الآخرون (٤) بأن الحرف الرابع اذا حذف وحده كان الباقي

(ساكنا) وذلك حكم الحروف ولا نظيره في الأسماء المصرية ، وانما يبقى

* أنظر ثبت تحريات المسألة (٨٣) .

وأنظر الانصاف : ٣٦١ - ٣٦٢ المسألة رقم (٥٠) .

وضوانها هناك (ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن) .

(١) نقل السيوطي نصا من هذه المسألة في كتابه الاشباه والنظائر ٢٥٧/١

ولكن هذا النص جاء مضطربا فنقل من بداية المسألة الى قوله (مطلقا)

ثم قال بعد ذلك : (وضعه الكوفيون اذا كان قبل الطرف ساكنا فانه

اذا حذف وحده كان الباقي ساكنا . ثم وصل هذا النص بنص

متفرقه من المسألة زاد فيها ونقص ، وتصرف دون أن يشير الى ذلك

(٢) نسبة المؤلف في كتاب اللباب لوجه (٧٢) الى القراء وحده

(٣) احتج ابن الانبار ، البصريين بقوله (٠٠٠) الدليل على أن الترخيم

يكون في هذه الاسماء بحذف حرف واحد انا نقول أجمعنا على أن حركة

الاسم المرخم باقيه بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم من

==

ضم وفتح وكسر (٠٠٠٠ الخ) الانصاف ٣٦١

مثل (من) و (كم) ، وذلك انتهاك للأصول وإذا حذف (الثالث)
بقى الثاني متحركاً والحركة من أحكام الاسماء .

(١) والجواب عنه ما تقدم ، وأما بقاء ساكننا فليس بمانع لأن^(٢) كونه
آخرًا بعد الترقيم لا يشبه حاله قبله ، ألا ترى أن ترقيم^(٢) (حارث)
يصيره إلى بناء لا نظير له فحار فاع ، ولا نظير له^(٣) في الأصول ، ومع
ذلك جاز أن يبقى على هذا المثال^(٣) لأن الترقيم عارض فلا اعتداد به
في هذا المعنى ، وأما إذا رخم جاز أن يحرك فتقول : (يا قمت) ، وعند
ذلك يخرج^(٢) من شبه الأدوات . والله أعلم بالصواب .

(٤) احتج ابن الأنباري للكوفيين بقوله (. . .) إنما قلنا أنه يرخم بحذف
حرفين وذلك أن الحرف الأخير إذا سقط من هذه الأسماء بقي آخرها
ساكنًا فلو قلنا أنه لا يحذف لأدى ذلك إلى أن يشابه الأدوات . الخ)
الانصاف ٣٦١

(١) أنظر رد ابن الأنباري في الانصاف ص ٣٦٢
(٢) كلمات غير واضحة واجتهدت في تصويبها .
(٣) كلمات غير واضحة مصححه من الاشباه والنظائر للسيوطي .

(الفهارس العامة)

- ١- فهرس الآيات القرآنية
- ٢- فهرس الشواهد الشعرية
- ٣- فهرس المراجع
- ٤- فهرس الموضوعات

١- فهرس الآيات القرآنية

الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ٠٠ الآية	البقرة	٧٥	٥
فأينما تولوا فثم وجه الله	البقرة	١١٥	١٣٠
لئلا يكون للناس عليكم حجة	البقرة	١٥٠	٣٤٧
كتب عليكم الصيام	البقرة	١٧٣	٣١١
وأتموا الصيام الى الليل	البقرة	١٨٧	٣٤٨
لا رفث ولا فسوق	البقرة	١٩٧	٢٧٨
فاذا أفضتم من عرفات	البقرة	١٩٨	
لا بيع فيه ولا خلة	البقرة	٢٥٤	٢٧٨
فنعما هي	البقرة	٢٧١	٢٠٥
من أنصاري الى الله	آل عمران (٥٢) والصف ١٤	١٤	٣٤٧
فبما رحمة من الله	آل عمران	١٥٩	٣٣٤
كتاب الله عليكم	النساء	٢٤	٣٠٩
يا ليتنى كنت معهم	النساء	٧٣	١٩٩
كفى بالله شهيدا	النساء	٧٩	٢٥٥
أينما تكونوا يدرككم الموت	النساء	٨٧	١٣٠
أوجازوكم حصرت صدورهم	النساء	٩٠	٣٢٨
ألم تكن أرباب الله واسعه	النساء	٩٧	٢٣٥
لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا من ظلم	النساء	١٤٨	٣٤٧
يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله	النساء	١٨٦	١٦١
وأيدكم الى المرافق	المائدة	٦	٣٤٧

٣٣٤٢٠٤	١٣	المائدة	فيما نقضهم ميثاقهم
٢٧٨	٦٩	المائدة	ان الذين آمنوا ٠٠٠ الآية
٢٤٥	١١٩	المائدة	هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ٠
٢٠٥	٣٤	الأنعام	سلام عليكم
٢٠٠	٩٣	الأنعام	والملائكة باسطوا أيديهم — أخرجوا
٨	١١٥	الأنعام	وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا
٢١٠	١٢٤	الأنعام	الله أعلم حيث يجمل رسالته
	١٤٨	الأنعام	ما أشركنا ولا آباؤنا
٣٠٠٤	٦	التوبة	وان أحد من المشركين استجارك
٨	٤٠	التوبة	كلمة الذين كفروا السفلى
	١	هود	من لدن حكيم
٢٤٤٤١٥٤	٨	هود	الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم
٣٦١	٦٦	هود	من حزى يومئذ
٣٣٢	١٠٨	هود	فأما الذين سمعوا ففى الجحيم
٢٨١	١١١	هود	وان كلا لما ليوفينهم
	٤٠	يوسف	ما تعبدون من دون الله
٣٥٥	٥١	يوسف	الا أسماء سميتوهما
٧	٨٢	يوسف	حاش لله
٢٠٠	٢٣٤٢٢	الرعد	وأسأل القرية
٢١٥	٢	الحجر	والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم
١٣٠	١١٠	الاسراء	ربما يود الذين كفروا
٨	٥	الكهف	أياما تدعو فله الاسماء الحسنی
			كبرت كلمة تخرج من أفواههم

٧	٧٧	الكهف	جدار يريد أن ينقص
١٦١	٩٦	الكهف	آتوني أفرغ عليه قطر
٨٧	١٠	طه	أوجد على النار هدى
٣٢٤ و ١٥٦	٧٦	طه	فأوحس في نفسه خيفة موسى
١٥٠	١١٨ و ١١٩	طه	ان لك أن لا تجوع فيها ولا تمرى { وأنك لا تضماً }
١٨٦	٨٨	الأنبياء	وكذلك نجى المؤمنين
١٩٩	٢٨	الفرقان	يا ليتنى لم أتخذ فلانا خليلاً
٣٢٩	٨٧	النمل	يوم ينفخ في الصور ففزع من فى { السموات . }
٣٦١	٨٩	النمل	وهم من فزع يومئذ
٣٥٧ و ٢٩٠	١٣٤	النمل	قل عسى أن يكون ردف لكم
٣٢٩	١٥	القصص	فوجد فيها رجلين يقتتلان
١٨٢	٥٣	الاحزاب	الى طعام غير ناظرين انصاه
٢٧٨	٦٥	الاحزاب	ان الله وملائكته يصلون على النبي
١٥٤	٤٠	سبا	أهو لاء اياكم كانوا يعبدون
١٩٩	٢٦	يس	يا ليت قومي يعلمون
٢٩٧	٤٧	الصافات	لا فيها غول
٣٦٦	٥٥	الصافات	فاطلع قرآه فى سواء الجحيم
١٤٧	١٤٣	الصافات	فلولا أنه كان من المسبحين
١٦٨	٣٢	ص	حتى توارت بالحجاب
٢٢١	٢٧ و ٢٨	الزمر	{ ولقد ضربنا للناس فى هذا القرآن من كل مثل لعلمهم يتذكرون قرآنا عربيا }

٣٣٣	٧٤	الزخرف	ان المجرمين فى عذاب جهنم خالدون
٢٤٠	٣٢	الجاثيه	ليجزى قوما بما كانوا يكسبون
٢٤٠	٣٢	الجاثيه	ان نظن الا ظنا
٢٢٢	١٩	الاحقاف	ولكل درجات مما عملوا
٥	١٥	الفتح	يريدون ان يبدلوا كلام الله
٣٣٣	١٦ و ١٥	الذاريات	ان المتقين فى جنات وعيون آخذين
٣٦١	٢٣	الذاريات	انه لحق مثل ما انكم تنطقون
٢١٠	٣٠	النجم	ان ربك هو اعلم بمن ضل عن سبيله
١٦٨	٢٦	الرحمن	كل من عليها فان
٣٣٤ و ٣٣٣	١٧	الحشر	فكان عاقبتهم انهما فى النار خالدين فيها
٣٦٦	١	المتحنه	فقد ضل سواء السبيل
١٦٠	١٩	الحاقه	ها هم افروا كتابيه
٣٨٠	٢٢	نوح	ولا يفتو و يعوق و نسرا
٣٠٠	١	الانشقاق	اذا السماء انشقت
٢٠٣	١	التطيف	ويل للمطففين
١٥١	١١	البلد	فلا اقتحم العقبه
٢٠١	٥	الضحى	ولسوف يعطيك ربك فترضى

٢- فهرس الشعر

رقم الصفحة أول البيت قافيته بحرته الشاعر

قافية الألف المقصورة

٧٤	متم بن نوره اليربوعي	طويل	بكاء	على مثل أصحاب
٦٨	الشماع بن صرار	رجز	لقتى	انك يا بن جعفر
“	“ “ “	“	سرى	رب ضيف
“	“ “ “	“	اشتبهى	صاهف
“	“ “ “	“	القرى	ان الحديث

قافية الهمزة

٣٧٤	ربيع بن ضبع القرارى	وافر	الفتاء	اذا عاش الفتى
-----	---------------------	------	--------	---------------

قافية الباء

١٦٥	—	وافر	الخرابا	ولما أن تحمل
١٨٧	جربير	“	الكلايا	فلو ولدت
٢٠٠	—	رجز	حانبه	والله ما ليلى
٣٣٨	المخيل السمدى	طويل	تطيب	أتهجر سلمى
٤٠١	—	طويل	يجيب	أبا عرو
٢٧٣	الأعشى	الخفيف	الخطوب	ان من لام
١٦٣	طفيل الفنىوى	طويل	مذهب	وكتما
٢٨٣	رؤمسه	رجز	حلب	كان وريد

قافية التاء

٣٨٦	سالم بن داره	رجز	اننا	يا أبجر بن مرة
-----	--------------	-----	------	----------------

٣٨٦	سالم بن داره	رجز	جمعنا	أنت الذي
١٧٢	—	واقر	الكماة	تري أريافهم
١٢١	عبد الله بن قيس الرقيات	حفيف	الطلحان	رحم الله
٣٧٨	لنفيح بن طارق	رجز	وشفونه	كلف من
٣٧٨	“ “ “	رجز	حجته	بنت ثمان

قافية الجيم

٣٥٧	النايفه الجعدى	رجز	الفج	نضرب بالسيف
-----	----------------	-----	------	-------------

قافية الحاء

٢٨٠	أبو ذئيب الهذلى	بسيط	مصبح	ورد جازهم
١٥٢	مالك بن خالد الهذلى	واقر	قماح	فتى ما ابن

قافية الخاء

٢١٦	طرفه بن العبد	بسيط	طباخ	إذا الرجال شتوا
-----	---------------	------	------	-----------------

قافية الدال

٢٣٠	للمملوط بن بدل القريشى	طويل	يزيد	ورج الفتى
٢٨٨	—	طويل	لكميد	يلوموننى
١٩٨	—	طويل	والمفد	ألا يا اسلمى
١٥٣	الفرزدق	طويل	الاباعد	بنوما
١٤٨	الجميح الظفرى	بسيط	السود	قالت أميمه
١٤٨	“ “	بسيط	لمحدود	لا در درك
٣٣٥	النايفه الذبياني	بسيط	من أحد	ولا أرى

١٩٧	ها ان تاغذره	البلد	بسيط	التابعه الذبيان
<u>قافية السرا</u>				
٢٠٠	مالك	وحجر	رجز	—
٢٠٠	وغير كيدا	الوتر	رجز	—
٢٠٠	ترمى	البشر	رجز	—
٢٣١	حراجيج ما ينفك	قفرا	طويل	ذو الرمه
٢٦٩	لا تتركنى	شطيرا	رجز	رؤسه
٢٦٩	انى اذن	اطيرا	رجز	رؤسه
٣٩٢	فيا القلامان	مزا	رجز	—
٣٩٢	ايا كما	شرا	رجز	—
٢٠٢	واننى حيثما	فانظورد	طويل	
٤٠١	خذو حظكم	بذكر	طويل	زهير بن ابى سلمى
٣٤٠	مثل المنافذ	هجر	بسيط	الأخطل
٢٧٣	فلوكت	المشافر	طويل	الفرزدق
١٩٩	يا لمنه الله	حبار	بسيط	—
٢١٢	ياما اميلح	السمر	بسيط	المرجس
٣٨٠ و ٢١٠	خلص	أسيرها	رجز	أبو النجم المجلى
٣٨٠ و ٢١٠	حراس	على قصورها	“ “ “	“ “ “

قافية السنين

٢٠٩	اكر وأحى	الفوانسا	طويل	المباس بن مرداس
٣٥١	خلا أن القماق	شون	واقر	لابى زبيد

٣٥٢	حسيس	واقر	لابى زبيد	الى أن عرسو
٢٣٤	المتعاض	طويل	هذلول بن كعب	تقول ودقت

قافية الضاد

٢١٦	الفضاض	رجز	رؤيه	جاره
٢١٦	بالإياض	“	“	تقطع
٢١٦	اباض	“	“	أبيض

قافية الممين

٣٧٦	وضعه	رجز	انيس بن زعيم	كم بوجود
-----	------	-----	--------------	----------

قافية الفساء

٢٧١	رادف	طويل	أوس بن حجر	تواهن
٢٧٢ و ٢٧٩	مختلف	منسج	عمرو بن امرئ القيس	نحن بما عندنا
٢٠٢	الصيارف	بسيط	الفرزدق	تنفى بداها

قافية القاف

٣٢٤	خلفا	بسيط	زهير بن أبي سلمى	من يلق يوما
١٧٢	مخلق	طويل	الأعشى	وان امرأ
١٧٢	الموفق	طويل	الأعشى	لمحقوقه
٢٧٩	شفاق	واقر	بشر بن ابى خازم	والا فاعلموا

قافية الكاف

٣٦٦	لسوائكا	طويل	الأعشى	تجانف
٣٠٩	دونكا	رجز	—	أيها المانح

٣٠٩	اننى رأيت	يحمد ونكا	رجز	_____
				قافية السلام
٧٤	محمد نقد	تبالا	واقر	حسان
١٦٥	فرد على الفواد	سؤالا	“	المرار الأسدى
١٦٥	وقد نفى بها	الحدالا	“	“
٢٠٩	وقد اعتدى	الصهيلا	منسج	_____
٢٨٣	وقد علم الصبية	شمالا	مقارب	جنوب
٢٨٣	بانك	شمالا	مقارب	جنوب
٢٨٩	لهنك	بقولها	طويل	_____
٣٧٤	كم نالى	احتمل	بسيط	القطامى
٢١٣	ما أقدر الله	صول	بسيط	جندح المرى
١٦٥	فلوان ما أسمى	من المال	طويل	امرى القيس
٢٠٢	لنامو	ولا صال	طويل	امرو القيس
٢٧٢	فليت دفعت	بالى	طويل	عدى بن زيد
٣٥٣	فلا أهل	من عدل	طويل	_____
٢٩٠	فلست بآتيه	ذا فضل	طويل	النجاشى
٤٠١	وهذا ردائى	حنظل	طويل	الا سود بن يعفر
١٦٦	اذا هى لم تستك	اسحل	طويل	عمر بن ابى ربيعه
١٤٧	الا زعمت اسما	شغلى	طويل	أبو ذؤب
٢٠٨	الافتى من بنى	حمال	بسيط	_____
٣٦٣	لم يمنح الشرب	أوقال	بسيط	أبو قيس
٢٢١	فارسلها	الدخال	واقر	لبيد

قافية الميم

١٥٦	المثقب المبدى	رمل	الحكم	مثلا يضره
٨٨	الأعشى	مقارب	عصم	الى المرء قيس
٣٨٠	عمرو بن عبد الحق	طويل	عندما	أما دماء
٣٩٧	امين بن ابى الصلت	رجز	الما	انى ادنا
٣٩٧	“ “ “ “	“	يا للهما	أقول
٣٩٧	—	“	كلما	وما عليك
٣٩٧	—	“	يا للهما ما	سبحت
٣٩٧	—	“	سلما	أردد عليه منا
١١٧	الاحوص	الوافر	السلام	سلام الله
٨٨	أعرابيسه	رجز	الطميم	بنى ان البر
٣٥٣	الجميع الاسدى		قدم	جاشى أبى
٣٥٣	الجميع الاسدى		الشم	عمرو بن عبد الله
١٦٣	الفرزدق	طويل	وناشم	ولكن نصفا
١٩٨	—	طويل	تكلمى	ألا يا اسلمى
٢٠٩	النايفه الذبيانى	وافر	الحرام	فان يهلك
٢٠٩	النايفه الذبيانى	وافر	سنام	ونأخذ

قافية النون

٣٦٦	المرار الاسدى	طويل	سوائنا	ولا ينطق الفحشاء
٢٠١	فريط بن أنيف المنبرى	بسيط	لانا	اذا لقام بنصرى
٣٣٥	فروة بن مسيلك	وافر	آخرنا	فما ان طبنا
٢٢٦	أبو الأسود	طويل	بمكانها	دع الخمر

٢٢٦	أبو الأسود	طويل	بلبانشا	فالا يكتشا
٣٩٨	ليبد بن ربيعه	كامل	قالوان	درس المنا
١٥٤	الشماع	وافر	الظنون	كلا يوصى
٣٩٢	_____	وافر	بالود عنى	بحبك
٢٨٢	_____	هنق	حقان	صدر شرق
٦	_____	رجز	فطنى	أمتلاء
٦	_____	رجز	بطنى	رديد

قافيه السواو

٢٧٣	يزيد بن أبى العاص	طويل	مرتوى	ألبت كفاقا
-----	-------------------	------	-------	------------

قافيه الييساء

٣٥٠	المجاج	رجز	طورى	ولده
٣٥٠	المجاج	رجز	انسى	ولا خلا

فهرس المصادر والمراجع

(١) المخطوطات :

- ١- الاشباه والنظائر فى النحو لجلال الدين السيوطى - مخطوطه مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت فى المدينه المنوره (١ نحو)
- ٢- اعراب الحديث لابي البقاء المكيرى دار الكتب المصرى رقم (٢١٢٥) .
- ٣- اعراب القرآن للسفاسى (المجيد فى اعراب القرآن المجيد) مكتبة كليه الشريعة والدراسات الاسلاميه بمكة (المكتبة المركزيه) رقم (١٠٢٦٦ ١٠٢٥)
- ٤- اعراب القرآن للمكيرى (البيان فى اعراب القرآن) مخطوطه مكتبه الحرم المكى رقم (٧٢) علوم القرآن .
- ٥- اعراب القرآن للسمن الحلبي (الدرر المصون) مكتبة مكه رقم (١ علوم القرآن)
- ٦- الايضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب مكتبه الحرم المكى رقم (٣٨) نحو
- ٧- شرح التسهيل للدماينى (تعليق الفرائد فى شرح تسهيل الفوائد مكتبه الحرم المكى رقم (١٢٨) نحو
- ٨- شرح لامين العرب للمكيرى مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت رقم
- ٩- شرح اللع للمكيرى مخطوطه خدابخشى مصورة فى معهد احياء المخطوطات تحت الرقم (٣١٩) نحو .
- ١٠- شرح مقامات الحريرى مصورة فى معهد احياء المخطوطات تحت الرقم (٥٦٠)
- أدب ء
- (ب) ونسخه مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت رقم (٢٧٨) أدب
- ١١- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضى شهبه الأسدى . عن مخطوطه مكتبه الدراسات العليا بكلية الآداب بجامعة بغداد .

- ١٢- كتاب اللباب للمكبرى الأزهرية رقم ٧٧٧ (٥٦٠٢) نحو ٢٠٩٠.
- ١٣- المحصل شرح المفصل المنسوب الى ابي البقاء المكبرى دارالكتب
(٢٩٢)
- ١٤- المحصول شرح الفصول لابن ابازا البغدادي مكتبه شيخ الاسلام عارف
حكمت بالمدينه المنوره رقم (١٧٤) نحو
- ١٥- شرح المقرب لابن عصفور مسودة معهد احياء المخطوطات رقم
- ١٦- شرح كتاب سيويه للسيرافي مكتبه شيخ الاسلام عارف حكمت في المدينه المنوره
رقم (١٦٣) نحو
- ١٧- كتاب المسوف المعلم في ترتيب الاصلاح على حروف الممجم مكتبه شيخ
الاسلام عارف حكمت رقم (١٢٧) نفسه
- ١٨- المنهج الارشد في تراجم اصحاب الامام احمد لابن مفلح الحنبلي
مخطوطه مكتبه الحرم المكي رقم (١١٤) تراجم.
- (ب) المطبوعات :
- ١٩- كتاب الابل عن الأصمى ، ضمن مجموعة (الكنز اللغوى) نشر اوجست هفتر
برلين سنة ١٩٠٣ م.
- ٢٠- اخبار النحويين البصريين لابي سعيد السيرافي - تحقيق طه محمود الزينى
ومحمد عبدالمصنم خفاجى ، البابى الحلبى - القايره ، (ط) أولى سنة ١٣٧٤ هـ
، سنة ١٩٥٥ م.
- ٢١- الازمنه والامكنه للمرزوقى . ط دائرة المعارف العثمانيه حيدرآباد - الدكن
الهند سنة ١٣٣٢ هـ.
- ٢٢- ازهار الرياض في اخبار عياشى للمقرئ التلمسانى ١-٣ تحقيق - مصطفى
السقا وجماعه ط . لجنة التأليف والترجمة والنشر - القايره سنة ١٣٦١ هـ،
سنة ١٩٤٣ م.

- ٢٣- الأزهيه : فى علم الحروف للهروى
تحقيق - عبد الممين اللوحى ط دمشق سنة ١٩٧١ م .
- ٢٤- اساس البلاغه للزمخشري ، مطابع الشعب ، القاهرة سنة ١٩٦٠ م .
- ٢٥- اسرار العربيه لابن الأنبارى تحقيق . محمد بهجت البيطار مطبعة
الترقى بدمشق ١٣٧٧ هـ ، ١٩٥٧ م .
- ٢٦- أبو الأسود الدؤلى ونشأة النحو العربى تأليف الدكتور فتحى عبدالفتاح
الدجنى وكالة المطبوعات - الكويت ١٩٧٤ م .
- ٢٧- الاشباه والنظائر فى النحو تأليف جلال الدين السيوطى - طبع دائرة
المعارف العثمانية - حيدرآباد - الدكن الهند سنة ١٣٥٩ هـ ، سنة
١٣٦٠ هـ . - طبع مكتبة الكليات الأزهرية تحقيق طه عبدالرؤف سعد سنة
١٣٩٥ هـ ، سنة ١٩٧٥ م .
- ٢٨- اشتقاق اسماء الله تأليف ابى القاسم الزجاجى تحقيق د . عبدالحسين
البارك وطبعة النعمان / النجف سنة ١٣٩٤ هـ ، سنة ١٩٧٤ م .
- ٢٩- اصلاح المنطق لابن السكيت
تحقيق أحمد محمد شاکر ، وعبد السلام هارون
ط دار المعارف بمصر سنة ١٣٧٥ هـ ، سنة ١٩٥٦ م .
- ٣٠- الأصول فى النحو تأليف ابن السراج ٢-١
تحقيق د . عبدالحسين الفتلى ط مطبعة سلمان الأعظمى - بغداد سنة
١٣٩٣ هـ ، سنة ١٩٧٣ م .
- ٣١- أعجب العجب شرح لامين العرب للزمخشري ، ط دار الورقة سنة ١٣٩٢ هـ
- ٣٢- اعراب القرآن المنسوب الى الزجاج - تحقيق الاستاذ ابراهيم اليازى
القاهر المؤسسه العامه للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ١٣٨٣ هـ ، ١٩٦٢ م .

- ٣٣- اعراب القرآن (املاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات فنى
جميع القرآن) ط البابى الحلبي سنة ١٣٨٠هـ
- ٣٤- اعراب ثلاثين سورة من القرآن لابن خالويه ، تحقيق عبدالرحيم محمود ،
مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٦٠هـ ، سنة ١٩٤١م
- ٣٥- الاعلام للزركلى الطبعة الثالثة
- ٣٦- الاغانى لابی الفرج الاصفهاني / طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٩٢٧م
١٩٦٢ م ، وطبعة (الساسى)
- ٣٧- الافتضاب - شرح ادب الكاتب لابن السيد البطليوسى نشر عبداللـه
البستاني - بيروت سنة ١٩٠١م
- ٣٨- الامالى لابی على القالى طبعة السعصعاه سنة ١٣٧٣هـ ، سنة ١٩٥٣م
- ٣٩- الامالى الشجرية / تأليف هبة الله بن الشجرى طبع - حيدرآباد -
الدكن ، الهند سنة ١٣٤٩هـ دائره المعارف العثمانية
- ٤٠- الامثال لابی عكرمة الضى ، تحقيق د . رمضان عبدالنواب مطبعة دار
الكاتب بدمشق سنة ١٩٧٤م
- ٤١- الامثال لابی فيد فوج السدوسى
- تحقيق د . رمضان عبدالنواب القايره سنة ١٩٧١م
- تحقيق د . أحمد محمد الضبيب الرياض سنة ١٩٧٠م
- ٤٢- انباء الرواه على أنباء النحاة للقمطى تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم طبعه
دار الكتب ١٣٦٩هـ ، ١٣٩٣هـ
- ٤٣- الانصاف فى مسائل الخلاف لابن الانبارى تحقيق محمد محيى الدين
عبدالحميد مطبعة السعاده الطبعة الرابعه سنة ١٣٨٠هـ ، سنة ١٩٦١م
- ٤٤- الايضاح المضدى لأبى على الفارسى تحقيق د . حسن شاذلى فرهود مطبعه
دار التأليف القايره سنة ١٣٨٩هـ ، سنة ١٩٦٩م

- ٤٥- الايضاح فى علل النحو للزجاجى تحقيق د. مازن المبارك مطبعة دار
النقائس بيروت سنة ١٩٧٢ م (الطبعة الثانية)
- ٤٦- ايضاح المكنون للبغدادى ، المكتبة الاسلاميه طهران سنة ١٩٦٧ م -
سنة ١٣٧٨ هـ
- ٤٧- ايضاح الوقف والابتداء لابن الانبارى تحقيق محى الدين رمضان المطبعة
التماونيه دمشق سنة ١٩٧١ م .
- ٤٨- البئر لابن الاعرابى تحقيق د. رمضان عبدالنواب مطبعة الهيئه المصريه
العامة للكتاب القاهره سنة ١٣٩٠ هـ ، سنة ١٩٧٠ م .
- ٤٩- البحر المحيط لابي حيان طبع السعاده القاهره سنة ١٣٢٦ هـ
- ٥٠- البدايه والنهايه لابن كثير مطبعة كردستان المليه القاهره سنة ١٣٤٨ هـ
- ٥١- البرهان فى علوم القرآن للزركشى تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم مطبعة
دار احياء الكتب المصريه القاهره سنة ١٩٥٧ م
- ٥٢- بصائر ذوى التمييز للفيروزى تحقيق محمد على النجار وجماعه منشورات -
المجلس الاعلى للشؤون الاسلاميه سنة ١٩٧٢ م ، سنة ١٣٩٢ هـ .
- ٥٣- بنية الوعاة للسيوطى تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم مطبعة عيسى
البابى الحلبي القاهره سنة ١٣٨٤ هـ .
- ٥٤- البلغه فى شذور اللغة مجموعة مقالات لخويه لأئمه كتبة العرب ظهر
معظمها فى مجلة المشرق نشر اوجست هفسنر والاب لويس شيخوط الثانيه
سنة ١٩١٤ م المطبعة الكاثوليكيه بيروت .
- ٥٥- البلغه فى تاريخ أئمه اللغة للفيروزى تحقيق محمد المصرى منشورات وزارة -
الثقافه بدمشق سنة ١٣٩٢ هـ ، سنة ١٩٧٢ م .
- ٥٦- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبه تحقيق سيد أحمد صقر طبعة البابى الحلبي
سنة ١٣٩٣ هـ ، سنة ١٩٧٣ م الطبعة الثانيه .

٥٧ - تاج المروسي في شرح جواهر القاموس للزبيدي

(أ) طبعه بولاق سنة ١٣٠٧ هـ .

(ب) طبعة الكويت الجزء السابع فقط سنة ١٩٧٠ م سنة ١٣٨٩ هـ .

٥٨ - تاريخ الأدب العربي كارل برود كلمان ترجمه عبدالحليم النجار دارالمعارف

بمصر سنة ١٩٦١ م .

والأصل والذيل الألماني (ترجمة المبكرى) قام بنقلها الى العربي

الدكتور رمضان عبدالنواب .

٥٩ - تاريخ بغداد للحطيب البغدادي طبعه سنة ١٩٣١ م ، السعاده بمصر .

٦٠ - تاريخ علماء المستنصرية تأليف ناجي معروف مطبعة الماني - بغداد سنة

١٣٨٤ هـ سنة ١٩٦٥ م الطبعة الثانية

٦١ - تراجم رجال القرنين السادس والسابع لابي مشاحة المقدسي (ذيل

الروضتين) طبع سنة ١٣٦٦ هـ سنة ١٩٤٧ م الطبعة الأولى بعنايه

محمد زاهد الكوثري .

٦٢ - تسهيل الفوائد لابن مالك ، تحقيق محمد كامل بركات طبع المجلس الاعلى

لرعاية الفنون والآداب سنة ١٣٨٨ هـ ، سنة ١٩٦٨ م .

٦٣ - تفسير الكشاف للزمخشري طبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٨٥ هـ ، سنة ١٩٦٦ م

٦٤ - التكملة لوفيات النقلة للمنذرى تحقيق . بشار عواد معروف مطبعة الآداب -

بالتجف سنة ١٣٨٨ هـ ، سنة ١٩٦٨ م .

٦٥ - التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري لابن جنى / تحقيق

د . أحمد ناجي القيسي وجماعه بغداد سنة ١٩٦٢ م .

٦٦ - تهذيب الألفاظ لابن السكيت للتبريزي المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة ١٨٩٥ م

٦٧ - تهذيب اللغة للأزهري / تحقيق مجموعة من الأساتذه - طبعة الدار -

العربية للطباعة سنة ١٣٨٤ هـ ، سنة ١٩٦٤ م .

- ٦٨- التنبيه لأبى شبيب البكرى الطبعة الثالثة السمادة سنة ١٣٧٣ هـ ، ١٩٥٢ م
- ٦٩- التيسير فى القراءات السبع لأبى عمرو الدانى / عنى بتصحيحه أوثر تزل مطبعة الدولة استانبول سنة ١٩٣٠ م
- ٧٠- الجامع لأحكام القرآن للقرطبى مطبعة دار الكتب المصرية سنة ١٣٥٦ هـ ، سنة ١٩٣٧ م
- ٧١- جامع البيان فى تأويل آى القرآن للطبرى تحقيق محمود محمد شاكر ، ط دار المعارف بمصر من ١٦- فقط
- ٧٢- الجمل لعبد القاهر الجرجانى تحقيق على حيدر طبع سنة ١٣٩٢ هـ سنة ١٩٧٢ م دمشق
- ٧٣- الجمل لأبى القاسم الزجاجى تحقيق ابن أبى شنب / باريس سنة ١٩٥٧ م
- ٧٤- جمهرة أشعار العرب لأبى زيد القرشى دار نهضة مصر للطبع والنشر تحقيق محمد على البجاوى ط الأولى مطبعة لجنة البيان العربى سنة ١٩٦٧ م
- ٧٥- جمهرة الأمثال لأبى هلال المعبرى تحقيق محمد أبوالفضل ابراهيم ، د . عبدالمجيد قطامش ، المؤسسه العربيه الحديثه سنة ١٣٨٤ هـ ، ١٩٦٤ م
- ٧٦- جمهرة اللغة لابن دريد الطبعة الأولى مجلس دائره المعارف العثمانية بحيدرآباد / الدكن سنة ١٣٤٥ هـ
- ٧٧- جنى الجنتين للمجيب مطبعة الترفى بدمشق سنة ١٣٤٨ هـ
- ٧٨- الجنى الدانى فى حروف المعانى للحسن بن قاسم المرادى تحقيق د . فخر الدين قباوه ، والاستاذ محمد نديم فاضل
- المكتبه المريبه بحلب سنة ١٣٩٣ هـ ، سنة ١٩٧٣ م
- ٧٩- الحجه فى علل القراءات السبع لأبى على الفارسى - تحقيق الأستاذ على النجدى وجماعه ، طبع دار الكاتب العربى للطباعة والنشر القايره ١٩٦٥ م - (الجزء الأول)

- ٨٠— الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق وشرح د . عبدالمال سالم
مكرم / دار الشروق / بيروت سنة ١٩٧١ م .
- ٨١— الحدود للرماني تحقيق مصطفى جواد ، يوسف يعقوب مسكوني بغداد
سنة ١٣٨٨ هـ ، سنة ١٩٦٩ م .
- ٨٢— الحماسة الشجرية لابن الشجري تحقيق عبدالمعين الملوحي داسماء —
الحمص / دمشق سنة ١٩٧٠ م .
- ٨٣— الحيوان للحافظ / تحقيق عبدالسلام هارون طبعة مصطفى البابي الحلبي
وأولاده بمصر سنة ١٩٥٦ م .
- ٨٤— خزانة الأدب لعبدالقادر بن عمر البغدادي
١ — طبعة مطبعة بولاق سنة ١٢٩٩ هـ
ب — وطبعة دار الكاتب العربي سنة ١٣٨٧ هـ — سنة ١٩٦٧ م —
تحقيق عبدالسلام هارون ٤٠١ فقط .
- ٨٥— الخصائص لابي الفتح ابن جنى / تحقيق محمد علي النجار / طبعة دار
الكتب المصرية سنة ١٣٧١ هـ ، ١٣٧٦ هـ .
- ٨٦— الدارس في تاريخ المدارس للنحيسى طبعة الترقى / دمشق سنة ١٩٤٨ م
- ٨٧— الدراسات النحوية واللفوية عند الزمخشري تأليف د . فاضل السامرائي
مطبعة الارشاد ببغداد سنة ١٣٩٠ هـ ، سنة ١٩٧٠ م .
- ٨٨— الدرة الفاخرة في الامثال السائرة للامام حمزه الاصفهاني تحقيق د . —
عبدالمجيد قطاش . طبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٢ م .
- ٨٩— الدرر اللوامع للشنقيطي طبعة السعادة بمصر سنة ١٣٧٧ هـ تحقيق بدر
الدين النعساني .
- ٩٠— ابن درستويه عبدالله الجبوري ، طبعة العاني / بغداد سنة ١٩٧٣ م

- ٩١ - ديوان اوس بن حجر تحقيق د . محمد يوسف نجم / دار صادر
بيروت سنة ١٩٦٠ م .
- ٩٢ - ديوان شمر الأحوص جمعه وحققه عادل سليمان جمال طبع
الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة ١٣٩٠ - سنة ١٩٧٠ م
القاهرة .
- ٩٣ - ديوان الاعشى الكبير تحقيق د . محمد محمد حسين / طبع النموذجيه
سنة ١٩٥٠ م .
- ٩٤ - ديوان بشر بن ابى خازم تحقيق د . غرة حسن / المطبعة الرسميه
دمشق سنة ١٩٦٠ م .
- ٩٥ - ديوان رؤسه بن المعجاج (مجموعة اسماء العرب) لبيسيغ سنة
١٩٠٣ م باعثناء وليم بن الورد البروسسى .
- ٩٦ - ديوان ذى الرمه بشرح الامام ابى نصر الباهلى تحقيق د . عبدالقدوس
أبو صالح ، دمشق ١٣٩٢ - ١٣٩٣ هـ مطبعه طريينى .
- ٩٧ - ديوان الشماع بن خرار تحقيق وشرح د . صلاح الدين الهادى
مطبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨ م .
- ٩٨ - ديوان طرفه بن الصبد شرح الاعلام الشنتمرى طبع سالون باريس
سنة ١٩٠٠ م .
- ٩٩ - ديوان طفيل الفنوى تحقيق محمد عبدالقادر أحمد / الكتاب الجديد
بيروت سنة ١٩٦٨ .
- ١٠٠ - ديوان المعجاج شرح الأصمعى تحقيق د . عزه حسن مكتبه دارالشرق
بيروت سنة ١٩٧١ م .
- ١٠١ - ديوان عمر بن ابى ربيعه المخرومى تحقيق محمد محيى الدين
عبدالحميد / مطبعة السعاده بمصر طاولى ١٣٧١ هـ ، ١٩٥٢ م .

- ١٠٢- ديوان عنتره تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوى / المكتب الاسلامى بدمشق
سنة ١٩٦٤ م .
- ١٠٣- ديوان الفرزدق تحقيق عبدالله الصاوى سنة ١٣٥٤ هـ
- ١٠٤- ديوان القطامي تحقيق ابراهيم السامرائى ، واحمد مطلوب مطبعة العائى
بغداد سنة ١٣٨١ هـ ، سنة ١٩٦٢ م .
- ١٠٥- ديوان مالك وشمم ابناؤ نويره ، تحقيق ابشام مرهون الصغار مطبعة الارشاد
بغداد سنة ١٩٦٨ م .
- ١٠٦- ديوان المثقب المبدى تحقيق حسن كامل الصيدفى / القاهرة سنة ١٩٧١ م
- ١٠٧- ديوان المفضليات مع شرح ابن الانبارى باعتناء كارلوس يعقوب لاي طبقة
الآباء اليسوعيين / بيروت سنة ١٩٢٠ م .
- ١٠٨- ديوان النابغة الذبياني تحقيق د . شكرى فيصل بيروت سنة ١٩٦٨ م .
- ١٠٩- ديوان النابغة الجعدى / المكتب الاسلامى دمشق سنة ١٣٨٤ هـ .
- ١١٠- ديوان الهذليين / نشر دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٠ م .
- ١١١- ديوان ابن هرمة تحقيق محمد جيار المعبيد ، مطبعة الآداب النجف
سنة ١٣٨٩ هـ ، سنة ١٩٦٩ م .
- ١١٢- الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب القاهرة ١٩٥٢ م - ١٩٥٣ م -
وطبعة دمشق سنة ١٩٥١ م .
- ١١٣- ذيل الامالى لابي على القالى طبعه ثالثه / السعاده سنة ١٣٧٣ هـ وسنفة
١٩٥٣ م .
- ١١٤- روضات الحنات للخوانسارى / الميرزا محمد يافر الموسوى ط الثانيه طهران .
- ١١٥- الرضى الانف فى شرح السيره النبويه للسهيلى تحقيق عبدالرحمن الوكيل
دار النصر للطباعة سنة ١٣٨٧ هـ سنة ١٩٦٧ م .

- ١١٦— ابو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة للدكتور أحمد مكي الانصارى
القاهرة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب سنة ١٣٨٤ هـ ، سنة
١٩٦٤ م .
- ١١٧— السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق د . شوقي ضيف مطبعة دار المعارف
- ١١٨— سر صناعة الاعراب لابي الفتح بن جنى تحقيق مصطفى السقا وجماعه
طبعة البابى الحلبي القاهرة / سنة ١٣٧٤ هـ ، سنة ١٩٥٤ م الجزء
الأول فقط .
- ١١٩— سخط اللألى فى شرح امالى الفالى للبكرى تحقيق عبدالعزيز الميمى
مطبعة لجنة للتأليف والترجمة والنشر سنة ١٣٥٤ هـ ، سنة ١٩٣٦ م .
- ١٢٠— السيرة النبويه لابن هشام تحقيق مصطفى السقا وجماعه الطبقة الثانيه / البابى
الحلبى بمصر سنة ١٣٧٥ هـ ، سنة ١٩٥٥ م .
- ١٢١— شذرات الذهب فى اخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى نشر مكتبه القدس /
القاهرة سنة ١٣٥٠ هـ .
- ١٢٢— شرح ابيات سيويه لابن السيرافى بتحقيق د . محمد على الريح هاشم
مكتبه الكليات الازهرية القاهرة : سنة ١٣٩٤ هـ — سنة ١٩٧٢ م .
- ١٢٣— شرح ابيات سيويه لابن النحاس تحقيق أحمد خطاب طبع المكتبه المريبه
بحلب سنة ١٩٧٤ م .
- ١٢٤— شرح ابيات الكشاف : مطبعة مصطفى الحلبي فى آخر تفسير الكشاف .
- ١٢٥— شرح ادب الكاتب للجواليفى نشر مصطفى صادق الرافعى القاهرة سنة ١٣٥٠ هـ
- ١٢٦— شرح الاشمونى (هداية السالك) تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد الطبعه
الثانيه مطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٩٣٩ م — ١٩٤٦ م .
- ١٢٧— شرح الفيه ابن مالك لابن الناظم مطبعة القديس بيروت ١٣١٢ هـ
- ١٢٨— شرح التسهيل لابن مالك . تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد (الجزء
الأول) مكتبه الانجلو سنة ١٩٧٤ م .

- ١٢٩- شرح ديوان الحماسة للمرزوقى بتحقيق عبدالسلام هارون ، وأحمد أمين
مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩٥١ م - سنة ١٩٦٧ م .
- ١٣٠- شرح الحماسة للنبريزى تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد مطبعة حجازى
القاهرة سنة ١٣٥٧ هـ - سنة ١٣٥٨ هـ
- ١٣١- شرح ديوان المتنبي المنسوب الى المكبرى = (التبيان فى شرح الديوان)
تحقيق مصطفى السقا وجماعته مطبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٩٠ هـ ، ١٩٧١ م .
- ١٣٢- شرح سقط الزند بتحقيق مصطفى السقا وجماعته طبع المجلس الاعلى لرعايته
الفنون والآداب سنة ١٣٦٤ هـ سنة ١٩٥٤ م .
- ١٣٣- شرح شواهد المفنى مطبعة محمد مصطفى القاهرة سنة ١٣٣٢ هـ .
- ١٣٤- شرح شافيه ابن الحاجب مع شرح شواهد الشافيه للبغدادى تحقيق محمد
الزقزان وجماعة . مطبعة حجازى القاهرة سنة ١٣٥٦ هـ
- ١٣٥- شرح شذور الذهب لابن هشام تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد مطبعة
مصطفى محمد .
- ١٣٦- شرح ابن عقيل تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد السعاده سنة ١٩٥٨ هـ
الطبعة العاشره .
- ١٣٧- شرح القوائد السبع الطوال لابن الانبارى تحقيق عبد السلام هارون دار
المعارف سنة ١٩٦٣ .
- ١٣٨- شرح القوائد العشر للنبريزى تحقيق د . فخرالدين قباوه المكتبة الميرييه
بحلب سنة ١٩٦٩ م .
- ١٣٩- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للمسكبرى تحقيق عبدالعزيز أحمد طبعة
البابى الحلبي سنة ١٣٨٣ هـ ، سنة ١٩٦٣ م . الطبعة الاولى .
- ١٤٠- شرح المفصل لابن بيمس اداره الطيباعه المنيره بدون تاريخ .

١٤١- الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق أحمد محمد شاكر- دار المعارف
بمصر سنة ١٩٦٦ م.

١٤٢- شعر الاخطل / صنعة السكري تحقيق د. فخر الدين قباده ط دار-
الاصمى بحلب سنة ١٩٧١ هـ سنة ١٣٩١ هـ طبعة أولى.

١٤٣- الصحابي في فقه اللغة لابن فارس تحقيق مصطفى الشومى طبعة مؤسسة
بدران بيروت سنة ١٩٦٣ م هـ سنة ١٣٨٢ هـ.

١٤٤- الصحاح للجوهري (تاج اللغة وصحاح المصنوع) تحقيق أحمد عبدالغفور عطار
القاهرة سنة ١٩٥٦ م.

١٤٥- طبقات الحنابلة لابن رجب

١٤٦- طبقات الشافعية

١٤٧- طبقات فحول الشعراء تأليف محمد بن سلام الحمصى تحقيق محمود محمد
شاكر مطبعة المدنى.

١٤٨- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهاب الجزء الأول فقط تحقيق د. محسن
عياض / مطبعة النعمان / النجف سنة ١٩٧٣ م - سنة ١٩٧٤ م.

١٤٩- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة
الثانية.

١٥٠- المبر في خبر من غير للذهبي تحقيق د. صلاح الدين المنجد مطبعة حكومة
الكويت سنة ١٩٦٦ م الجزء الخامس فقط.

١٥١- أبو على الفارسي تأليف الدكتور عبدالفتاح شلبى مطبعة نهضة مصر القاه ١٣٨٨ هـ

١٥٢- غاية النهاية في طبقات الفراء لابن الجزرى بتحقيق براجستراسر - السعاده
بمصر سنة ١٩٧٣ م.

١٥٣- غريب اعراب القرآن (البيان في غريب اعراب القرآن) لابن الانباري

تحقيق د . طه عبد الحميد طه ط الهيئة المصرية العامة للتأليف -

والترجمة والنشر سنة ١٣٩٠ هـ سنة ١٩٧٠ م .

١٥٤- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام طبع مجلس دائره المعارف

العثمانية بحيدر اباد ر الدكن الهند سنة ١٣٨٧ هـ سنة ١٩٦٧ م .

١٥٥- الفائق في غريب الحديث للزمخشري تحقيق محمد علي البجاوي ، ومحمد

أبو الفضل ابراهيم الطبعه الاولى عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٦٤ هـ -

وسنة ١٩٤٥ م .

١٥٦- فتح القدير للشوكاني طبع مصطفى الحلبي سنة ١٣٨٣ هـ .

١٥٧- فصل المقال في شرح كتاب الامثال لابن عبيد اليكري تحقيق د . عبد الحميد

عابدين ، والدكتور احسان عباس ط الاولى سنة ١٩٥٨

١٥٨- فهرستها رواه عن شيوخه ابن خير الاشيلي

١٥٩- الفهرست لابن النديم نشر فلوجل .

١٦٠- فوات الوفيات محمد بن شاکر الکتبی تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد

السعاده سنة ١٩٥١ م .

١٦١- في اصول النحو للاستاذ سعيد الافغاني مطبعه جامعه دمشق سنة ١٣٨٣ هـ

سنة ١٩٦٤ م

١٦٢- القوافي للاخفش تحقيق د . عزه حسن دمشق .

١٦٣- الكامل في اللغة والأدب للمبرد تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم والسيد سحاتيه

مطبعة نهضة مصر سنة ١٩٥٦ م .

١٦٤- الكامل في التاريخ لابن الاثير المطبعة المنيرية بمصر سنة ١٣٥٣ هـ .

١٦٥- كتاب الحروف للرماني تحقيق د . عبدالفتاح شلبي .

١٦٦- كتاب سيوريه

(١) - طبعة بولاق سنة ١٣١٦ هـ

(ب) - تحقيق عبدالسلام هارون ٣-١ دار القلم ، دار الكاتب العربى

والهيئه المصريه العامه للكتاب من سنة ١٩٦٦ - ١٩٧٣ م

١٦٧- الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكى بن ابى طالب تحقيق محى الدين رمضان

مطبوعات مجمع اللغة العربيه بدمشق سنة ١٣٩٤ هـ سنة ١٩٧٤ م

١٦٨- كشف الظنون عن اسماء الكتب والفنون حاجى خليفه الطبعة الثانيه المطبعه

الاسلاميه بطهران سنة ١٣٨٧ هـ سنة ١٩٦٧ م

١٦٩- اللامعات للزجاجى تحقيق د . مازن المبارك المطبعة الهاشميه بدمشق

سنة ١٣٨٩ هـ سنة ١٩٦٩ م

١٧٠- اللباب فى تهذيب الانساب لابن الاثير مكتبه القدس القاهره سنة ١٣٨٦ هـ

١٧١- لسان العرب لابن منظور مطبعة بولاق

١٧٢- المبين فى تفسير اسماء شعراء الحماسه لابن جنى منشورات مكتبه القدس والبيدر

بدمشق مطبعة الترفى سنة ١٣٤٨ هـ

١٧٣- المتن لى الطيب اللغوى

١٧٤- مجاز القرآن لى عبيده تحقيق فواد سزكين السعاده بمصر سنة ١٩٥٩ م

١٧٥- مجالس العلماء للزجاجى تحقيق عبدالسلام هارون مطبعة حكومة الكويت سنة

١٩٦٢ م

١٧٦- مجالس ثعلب تحقيق عبدالسلام هارون دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٠ م

١٧٧- مجمع الامثال للميدانى مطبعة السعاده بمصر سنة ١٣٧٩ هـ سنة ١٩٥٩ م

١٧٨- مجمع البيان فى تفسير القرآن للطبرسى منشورات شركة المعارف الاسلاميه

سنة ١٣٧٩ هـ

١٧٩- المحتسب لابن جيبى تحقيق على النجدى وجماعة ط المجلس الاعلى للشؤون -

الاسلاميه سنة ١٣٨٦ هـ

- ١٨٠- المخصص لابن سيده الطبعه الاولى بولاق القايره سنة ١٣١٧ هـ ١٣٢١ هـ
- ١٨١- المدارس النحويه تأليف د . شوقي ضيف دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨ م .
- ١٨٢- مدرسة الكوفه ومهجها فى دراسة اللغة والنحو د . مهدي المخزومي
مطبعة الحلبي بمصر سنة ١٣٧٧ هـ ١٩٥٧ م .
- ١٨٣- مدرسة البصره تأليف د . عبدالرحمن السيد دارالمعارف بمصر سنة ١٣٨٨ هـ
- ١٨٤- مراتب النحويين لابي الطيب اللغوى تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم
مطبعة نهضة مصر للطبع والنشر ١٣٩٤ الطبعه الثانيه
- ١٨٥- مرصد الاصلاح لابن عبدالحق الحنبلى دار احياء الكتب العربيه القايره
- ١٨٦- المرتجل شرح الجمل لابن الخشاب تحقيق على حيدر دمشق سنة ١٣٩٢ هـ ،
سنة ١٩٧٢ م .
- ١٨٧- المزهرفى علوم اللغة للسيوطى تحقيق جاد المولى وجماعه دار احياء الكتب
العربيه .
- ١٨٨- مسائل خلافيه فى النحو لابي البقاء الحبرى تحقيق د . محمد خير الحلوانى .
منشورات مكتبه الشهباء / حلب .
- ١٨٩- المستقصى فى أمثال العرب للزمخشري ط مجلس دائره المعارف العثمانيه
حيدر آباد - الدكن سنة ١٣٨١ هـ ١٩٦٢ م .
- ١٩٠- المعارف لابن قتيبه تحقيق د . ثروت عكاشه ط الثانيه دارالمعارف بمصر
سنة ١٩٦٩ م .
- ١٩١- معانى القرآن للفراء الجزء الأول تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد على النجار
طبعة دار الكتب المصريه سنة ١٣٧٤ هـ سنة ١٩٥٥ م . والجزء الثانى والثالث
طبعة مطابع سجل العرب سنة ١٩٧٢ م
- ١٩٢- معاهد التنصيص للعباسى المطبعه البهيه القايره سنة ١٣١٦ هـ .

١٩٣- معجم الأدباء (ارشاد الأريب) لياقوت الحموى طبعة دار المأمون
سنة ١٩٣٦ م .

١٩٤- معجم المؤلفين لمرزوق كحاله الترفى بدمشق ١٩٥٧ م - ١٩٦١ م .

١٩٥- معجم البلدان لياقوت الحموى دار صادر بيروت سنة ١٣٧٤ هـ سنة ١٩٥٥ م

١٩٦- معجم الشعراء للمزباني تحقيق عبدالستار فراج طبعه الحلبي سنة ١٩٦٠ م

١٩٧- معجم ما استعجم للبكري تحقيق مصطفى السقا الطبعة الأولى سنة ١٣٦٨ هـ

سنة ١٩٤٥ م القاهرة .

١٩٨- معجم مقاييس اللغة أحمد بن فارس تحقيق عبدالسلام هارون الطبعة الأولى

دار احياء الكتب العربية سنة ١٩٦٦ م .

١٩٩- مفنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الانصارى

(أ) تحقيق محى الدين عبدالحميد .

(ب) تحقيق مازن المبارك وجماعه دمشق سنة ١٩٦٤ م دار الفكر

٢٠٠- مفتاح السعادة ، ومصباح السيادة تأليف طاش كبرى زاده تحقيق كامل بكبرى ،

وعبدالوهاب أبو النور القاهره سنة ١٩٦٩ م .

٢٠١- المفضليات تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام هارون طبع دار المعارف بمصر

سنة ١٩٦٣ م .

٢٠٢- المقاصد النحويه فى شرح شواهد الألفيه للمعنى بهامش خزانة الأدب الطبعة

الأميريه بيولاى .

٢٠٣- المقتضب للمبرد تحقيق محمد عبدالخالق عظيمه طبع المجلس الاعلى للشؤون

الاسلاميه القاهره سنة ١٣٨٨ هـ .

٢٠٤- المقرب لابن عصفور تحقيق د . أحمد عبدالستار الجوارى ، وعبدالله الجبورى

مطبعة العمانى بغداد سنة ١٩٧١ م .

- ٢٠٥- منازل الحروف للرماني تحقيق رانا محمد نصر الله احسان الا هي مطبعه
المكتبة العلمية - لاهور سنة ١٩٧٢ م.
- ٢٠٦- من تاريخ النحو للاستاذ سعيد الأفغاني دار الفكر بيروت.
- ٢٠٧- المنصف لابي الفتح ابن جنى تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله أمين طبعه
البابى الحلبي سنة ١٣٧٣ هـ ، سنة ١٩٥٤ م.
- ٢٠٨- المنتظم لابن الجوزي دائره المصنف المثنويه حيد آباد - الدكن سنة
١٣٥٧ هـ - سنة ١٣٥٨ هـ
- ٢٠٩- النجوم الزاهره لابن نضري بردى دار الكتب المصريه سنة ١٣٥١ هـ ، سنة
١٩٣٢ م.
- ٢١٠- النخل والكرم عن الأصمى ضمن كتاب (شذور اللغه)
- ٢١١- نزاهة الألباء لابن الانباري بتحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم مطبعة المدنسي
القاهره سنة ١٩٦٧ م.
- ٢١٢- نشأة النحو وتاريخ اشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوى ط الثانيه القاهره
سنة ١٣٨٩ هـ سنة ١٩٦٩ م.
- ٢١٣- نفع الطيب للمقرئ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد السعاده ١٩٤٩ م
- ٢١٤- النوادر فى اللغه لابي زيد الانصارى دار الكاتب العربى بيروت .
- ٢١٥- نكت الهيمن للصمدى تحقيق أحمد زكى القاهره سنة ١٣٢٩ هـ ، سنة ١٩١١ م
- ٢١٦- النهايه فى غريب الحديث والاشتر لابن الأثير تحقيق محمود الطناحى ،
وطاهر أحمد الرادى نشر عيسى الحلبي سنة ١٣٨٧ هـ ، سنة ١٩٦٧ م.
- ٢١٧- هدية المارفين للبغدادي ط الثالث - المكتبة الاسلاميه - طهران سنة
١٣٨٧ هـ ، سنة ١٩٦٧ م.
- ٢١٨- همع الهوامع للسيوطى :
(١) تحقيق محمد بدر الدين النعساني السعاده بمصر سنة ١٣٧٧ هـ

(ب) تحقيق عبدالسلام هارون ، وعبد المال سالم مكرم طبع الكويت سنة

١٩٧٤ م الجزء الأول والثاني .

٢١٩- الوافي بالوفيات للصفدي من ١-٩ باعتناء هلمون رنيستر

٢٢٠- وفيات الأعيان لابن خلكان تحقيق محيي الدين عبدالحميد

(أ) السمادة بمصر سنة ١٣٦٧ هـ ، سنة ١٩٤٨ م .

(ب) وتحقيق الدكتور احسان عباس .

(٤) فهرس الموضوعات

٣ - ١	اسمه ونسبه
٤ - ٥	شكر وتقدير
٨ - ٩	مولده
١٠ - ١٢	اسرته
١٣ - ١٤	طلبه العلم
١٦ - ١٧	شيوخه
٢١ - ٢٢	تلاميذه
٢٦ - ٢٧	اخلاقه وآراء العلماء فيه
٢٨ - ٢٨	شعره
٢٩ - ٢٩	وفاته
٦٦ - ٦٦	آثاره
٦٧ - ٦٧	كتاب التبيين
٧٠ - ٧٠	١ - اسم الكتاب
٧٥ - ٧٥	ب - توثيق نسبته الى أبي البقاء
٧٦ - ٧٦	ج - دفع شبهه حول الكتاب
٨١ - ٨١	د - قيمته العلمية
٨٢ - ٨٢	منهج الكتاب
٨٣ - ٨٣	عرض الكتاب
٨٥ - ٨٥	مصادره
٨٧ - ٨٧	مسائله
٨٨ - ٨٨	شواهد
٨٩ - ٨٩	نقد الكتاب
٩٠ - ٩٠	بنى المكبرى وابن الانبارى
٩٢ - ٩٢	١ - في حياتهما ومؤلفاتهما

- ٩٤١ -

٩٤٥

٩٢ ب - موازنه بين التبين والاصاف

٩٣ ج - موقفهما من الكوفيين

٩٤ د - هل مسائل الخلاف محصورة فيما ذكرنا

٩٥ هـ - طريقتهما في مناقشه المسائل

٩٦ و - المكبرى لا يحتج بالحديث

١٠٦ - ٩٧

مذهبه النحوى

١٠٩ - ١٠٧

النسخ التى اعتمدت عليها

١١٢ - ١١٠

عملنا فى التحقيق

—————

ب - فهرس مسائل الكتاب

- ١ - مسألة الكلام والكلمه ١-١١
- ٢ - مسألة حد الاسم ١٢-٢١
- ٣ - مسألة كيف ٢٢-٢٤
- ٤ - مسألة اشتقاق الاسم ٢٥-٣٢
- ٥ - مسألة حد الفعل ٣٣-٣٦
- ٦ - مسألة أصل الاشتقاق ٣٧-٤٤
- باب المصرب ص ٤٥
- ٧ - مسأله المضاف الى ياء المتكلم ٤٥-٤٧
- ٨ - مسألة الاعراب اصل في الاسماء ٤٨-٥٠
- باب الاعراب ص ٥١
- ٩ - مسألة علة الاعراب ٥٠-٥٥
- ١٠ - مسألة علة جعل الاعراب آخر الكلمه ٥٦-٥٨
- ١١ - مسأله حقيقه الصرف ٥٩-٦١
- ١٢ - مسألة حقيقه الاعراب ٦٢-٦٥
- ١٣ - مسألة ايها سبق حركات الاعراب أم حركات البناء؟ ٦٦-٦٨
- ١٤ - مسألة علة زياده تنوين الصرف ٦٩-٧١
- ١٥ - مسألة فعل الأمر بين البناء والاعراب ٧٢-٧٧
- ١٦ - مسألة حد الاسم الصحيح ٧٨-٧٩
- ١٧ - مسألة اعراب الاسم المنقوص ٨٠
- ١٨ - مسألة الوقف على المنقوص ٨١-٨٢
- ١٩ - مسألة الوقف على المقصور المنون ٨٣-٨٩

٩٨-٩٠

٢٠- اعراب الاسماء الستة

مسائل التثنية

١٠١-٩٩

٢١- مسألة المثني وجمع المذكر السالم معربان

١٠٨-١٠٢

٢٢- مسألة حقيقة حروف التثنية والجمع

١١٠-١٠٩

٢٣- مسألة تقدير الاعراب على حروف التثنية والجمع

١١٤-١١١

٢٤- مسألة النون في التثنية والجمع عوض من الحركة

مسائل الجمع ١١٥

٢٥- مسألة تنوين المقابلة ١١٥ - ١١٩

١٢٥-١٢٠

٢٦- مسألة جمع المذكر الذي فيه تاء التانيث

١٣١-١٢٦

٢٧- مسألة رافع المبتدأ

١٣٦-١٣٢

٢٨- مسألة رافع الخبر

٢٩- مسألة العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف والجار و١٢٧-١٤٠

والمجرور

١٤٣-١٤١

٣٠- مسألة الخبر الجامد لا يتحمل ضميرا

١٥١-١٤٤

٣١- مسألة الاسم الواقع بعد (لولا)

١٥٧-١٥٢

٣٢- مسألة تقديم خبر المبتدأ

١٦٠-١٥٨

٣٣- مسألة متعلق الظرف الواقع خبرا

١٦٩-١٦١

٣٤- مسألة التنازع في العمل

١٧٤-١٧٠

٣٥- مسألة ايراز الضمير في اسم الفاعل والصفة المشبهة

١٧٨-١٧٥

٣٦- مسألة الفعل هو العامل في الفاعل والمفعول

١٨١-١٧٩

٣٧- مسألة الاشتغال

- ١٨٢ مسائل مالم يسم فاعله
- ١٨٤-١٨٢ مسألة نيابة المفعول به عن الفاعل ٣٨
- ١٩٠-١٨٥ مسألة اقامه المصدر مقام الفاعل ٣٩
- ٢٠٢-١٩١ مسألة نعم ونس فعلان ما ضيان ٤٠
- ٢٠٦-٢٠٣ مسألة (ما) في التعجب اسم تام غير موصول ولا موصوف ٤١
- ٢١٥-٢٠٧ مسألة فعلية (افعل) في التعجب ٤٢
- ٢١٨-٢١٦ مسألة التعجب من الألوان ٤٣
- مسائل باب كان ٢١٩
- ٢٢٧-٢١٩ مسألة المنصوب بكان ٤٤
- ٢٣٥-٢٢٨ مسألة تقديم خبر مازال واخواتها على (ما) ٤٥
- ٢٤٢-٢٣٦ مسألة (ليس) بين الفعلية والحرفية ٤٦
- ٢٥٣-٢٤٣ مسألة تقديم خبر ليس عليها ٤٧
- ٢٥٦-٢٥٤ مسألة خبر (ما) الحجازيه منصوب بها ٤٨
- ٢٦٠-٢٥٧ مسألة تقديم معمول خبر (ما) عليها ٤٩
- ٢٦٣-٢٦١ مسألة ما طمأنتك اكل الازيد ٥٠
- ٢٧٤-٢٦٤ مسألة المائل في خبر (ان) ٥١
- ٢٨٠-٢٧٥ مسألة المطف على اسم (ان) قبل الخبر ٥٢
- ٢٨٦-٢٨١ مسألة عمل (ان) مخففة ٥٣
- ٢٩٢-٢٨٧ مسألة دخول لام التوكيد في خبر لكن ٥٤
- ٢٩٦-٢٩٣ مسألة زيادة اللام الاولى في (لعل) ٥٥
- ٣٠٢-٢٩٧ مسألة بناء اسم (لا) لنا فيه للجنس ٥٦
- ٣٠٤-٣٠٣ مسألة رافع خبر (لا) لنا فيه للجنس ٥٧

- ٥٨- مسألة (لا) اذا دخلت على المثنى هل يكون معربا أو مبنيا ٣٠٥-٣٠٧
- ٥٩- مسألة تقديم معمول ألفاظ الاغراء عليها ٣٠٨-٣١١
- ٦٠- مسألة ناصب الظرف الواقع خبر ٣١٢-٣١٤
- ٦١- مسألة عامل النصب فى المفعول معه ٣١٥-٣٢٠
- ٦٢- مسألة تقديم الحال على العامل فيها ٣٢١-٣٢٥
- ٦٣- مسألة وقوع الفعل الماضى حالا ٣٢٦-٣٣١
- ٦٤- مسألة اعراب الظرف الواقع خبرا اذا تكرر بعد اسم الفاعل ٣٣٢-٣٣٥
- ٦٥- مسألة تقديم التمييز على العامل فيه ٣٣٦-٣٤٢
- ٦٦- مسألة العامل فى الاستثناء ٣٤٣-٣٤٥
- ٦٧- مسألة وقوع (الا) بمعنى الواو ٣٤٦-٦٤٩
- ٦٨- مسألة تقديم المستثنى مع (الا) ٣٤٩-٣٥٢
- ٦٩- مسألة (حاشا) بين الفعلية والحرفية ٣٥٣-٣٥٩
- ٧٠- مسأله (غير) بين الاعراب والبناء ٣٦٠-٣٦٤
- ٧١- مسألة (سوى) لا تقع الا ظرفا ٣٦٥-٣٦٨
- ٧٢- مسأله (كم) مفردة أو مركبة ٣٦٩-٣٧١
- ٧٣- مسألة (كم) الخبرية تجرما بعدها ٣٧٢-٣٧٣
- ٧٤- مسأله الفصل بين (كم) وتمييزها ٣٧٤-٣٧٦
- ٧٥- مسألة اضافه نيف العشرة اليها ٣٧٧-٣٧٨
- ٧٦- مسألة تعريف العدد المركب ٣٧٩-٣٨٠
- ٧٧- مسألة اضافة العدد المركب الى مثله ٣٨١-٣٨٢
- ٧٨- مسألة المنادى المفرد المصرفه بين البناء والاعراب ٣٨٣-٣٨٤
- ٧٩- مسألة المنادى المفرد مبنى لوقوعه موقع المبنى ٣٨٥-٣٨٧

- ٤٤٥ -

٤٤٣

٣٨٩-٣٨٨

٣٩٤-٣٩٠

٣٩٩-٣٩٥

٤٠٢-٤٠٠

٤٠٥-٤٠٣

٤٠٧-٤٠٦

٨٠- مسألة العامل في المنادى

٨١- مسألة نداء المحلى بال

٨٢- مسأله (اللهم)

٨٣- مسأله ترخيم المضاف

٨٤- مسألة ترخيم الثلاثى

٨٥- مسألة ترخيم الرباعى